

العلوم الإنسانية والاجتماعية قضايا معاصرة

” التكامل أساس المعرفة “

تنسيق د. بحري صابر

العلوم الإنسانية والاجتماعية قضايا معاصرة “ التكامل أساس المعرفة “
Human and Social Sciences Contemporary Issues

Human and Social Sciences Contemporary Issues

Coordinated by: Dr. BAHRI Saber



Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Deutschland – Gensinger Str. 112 , 10315 Berlin
<https://democraticac.de>

أعمال المؤتمر الدولي
العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة
التكامل أساس المعرفة
أيام 1-2-3 نوفمبر 2019
ألمانيا- برلين
الجزء الثاني(02)

المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا
معاصرة التكامل أساس المعرفة
المنظم من طرف
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين
بالتنسيق مع
مخبر الطفولة والتربية ما قبل التمدرس جامعة لونيبي
علي البلدية- الجزائر
أيام 1-2-3 نوفمبر 2019
ألمانيا- برلين

تنسيق: بحري صابر
كتاب: العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة
رقم تسجيل الكتاب :
VR.3373.6348.B
الطبعة الأولى
نوفمبر 2019
الجزء الثاني

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
ألمانيا- برلين
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه ه في نطاق إستعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproduced.
Stored in a retrieval System or tansmitted in any form or by
any meas without prior Permission in writing of the publishe
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة

التكامل أساس المعرفة

رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين

أ.عمار شرعان

مدير مخبر الطفولة والتربية ما قبل التمدرس جامعة

لونيسي علي البليدة2- الجزائر

أ.د لورسي عبد القادر

تنسيق:

د.بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

د.خرموش منى

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

الرقم	العنوان	الصفحة
	تقديم: العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة د.بحري صابر جامعة محمد لمين دباغين سطيف2-الجزائر	
01	المنهج المعرفي في إعادة تأهيل اللغة د.سارة صحراوي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر	9
02	جدلية العلاقة بين المفهوم والواقع في العلوم الاجتماعية: مفهوم المقاولة نموذجا عزيز سعدي وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية	17
03	الإرهاب والتطرف وسبل العلاج أ.د. محمد عبدالرزاق الرعود ، جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن	29
04	مشكلة الهجرة غير النظامية بالمنطقة المغاربية في إطار التكامل والتسوية الشاملة للمشاكل العالقة. د.سمير بن عياش ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر	50
05	مراجعة أدبية حول نشأة مفهوم المرونة الباحثة: هويدة معلوي طالبة باحثة في علم النفس كلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس ،المملك المغربية الأستاذ: عدنان جزولي أستاذ باحث بكلية علوم التربية ،جامعة محمد الخامس ،المملكة المغربية	67
06	الإدمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من إطارات مؤسسة سونلغاز ، قسنطينة- د.بن عبد الرحمن الطاهر أ.قدور عماد أ.فلاحي بلال كلية علم النفس وعلوم التربية-جامعة قسنطينة2-الجزائر	77
07	مدى إستجابة برامج التكوين المستموساةة التعليم المتوسط لمتطلبات مناهج الإصلاح (2003/2002). د.بوعزة الصالح ط د. أمال بعبيش جامعة محمد لمين دباغين سطيف2-الجزائر	89

105	استخدام مدخل النظم في وضع خطة استراتيجية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع د. صفاء عبد العزيز أبو سعده مدرس إدارة الأعمال جامعة السويس- مصر	08
123	اللغة العربية ولهجاتها المعاصرة تعایش أم اصطدام أ.د. خالد بوزياني المدرسة العليا للأساتذة طالب عبد الرحمان الأغواط-الجزائر	09
134	واقع وأفاق التنمية السياحية بتلمسان الزبانية (الجزائر) د. صبرينة دحماني قسم علم الآثار، جامعة تلمسان- الجزائر	10
143	التلميذ واللغة العربية والإسلام في المدارس الأوروبية. د. ناش رضوان، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية الخروبة- الجزائر	11
149	الدوافع المرتبطة بالعنف الأسري ومعالجتها بين الفقه والقانون د. ابتسام عيسى محمود كلية الامام الاعظم (رحمه الله) الجامعة العراقية	12
171	جهود الحكم المستنصر في تطور الحركة العلمية في الأندلس د. برزان ميسر حامد احمد الحميد قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة الموصل، العراق	13
188	محطات في مسارات تأسيس علم الاجتماع العربي المعاصر: تحليل نقدي لإسهامات أحمد موسى بدوي- نظرية القواعد المتصارعة نموذجاً. د. عقون مليكة، جامعة معسكر - الجزائر	14
194	ثالث الصراعات (الطائفية، الإسلام السياسي، الإسلاموفوبيا) أ. كعبي عائشة، جامعة وهران2- محمد بن أحمد- الجزائر أ. كعبي عبد المجيد، جامعة الجيلالي اليباس- سيدي بلعباس- الجزائر	15
210	التحديات اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط الهجرة غير الشرعية أنموذجاً د. فاتح النور رحموني، جامعة المسيلة- الجزائر د. نصير لعرباوي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر ط. د. حدة قرعيش، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر	16
220	الترجمة الآلية للنص العربي: واقع ترجمي أم سراب رقمي؟	17

	د. زكرياء محي الدين يوسف، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، معهد الترجمة ، مخبر ترجمة الوثائق التاريخية ، الجزائر أ.د مليكة النوي ، جامعة الحاج لخضر-باتنة ، قسم اللغة والأدب العربي ، الجزائر	
234	جمعيات المجتمع المدني ودورها في خدمة الأسر المعوزة د. بوعليت محمد ، جامعة عمار ثليجي الأغواط-الجزائر	18
242	اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر(دراسة ميدانية بمتوسطة خامس علي وحليش حسين بتيزي وزو والضفة الخضراء بالجزائر) د. حفيفة خلوف ، جامعة: مولود معمري بتيزي وزو — قطب تامدا-الجزائر	19
264	مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ودوره في التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على إحتياز شهادة البكالوريا من وجهة إدراك تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية البليدة وسط- أ. جبلي عز الدين ، جامعة لونيبي علي العفرون -البليدة-الجزائر أ.عليك نامية ، جامعة لونيبي علي العفرون -البليدة	20
315	إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة وعلاقته بتكوين المفاهيم لدى طلابه المعاقين عقليا د. هناء فتحي محمد الخولي، جامعة حائل- المملكة العربية السعودية	21
323	السياحة الثقافية بمدينة فاس: واقع ورهانات Cultural tourism in Fez city: Reality and Bets أ.سكينة البقالي جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب د. صباح سرغيني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب	22

تقديم:

لا يمكن لأي دولة أن تنمو وتتطور دون أن تطور مجال البحث العلمي الذي يعد الركيزة الأساسية لأي رقي يمكن أن تنشده الدول اليوم ، وتطوير البحث العلمي لا يكون في مجال دون غيره ذلك أن كل العلوم تتكامل فيما بينها لتحقيق هدف واحد وهو خدمة الإنسان بالدرجة الأولى ، لذا فيخطأ من يعتقد أن الإهتمام بمجال دون غيره هو المنفذ للتطوير ذلك أن المنفذ الوحيد لتطور وتقدم الأمم هو إيلاء كل مجال حقه دون أي تمييز أو تعصب وهو المسار الذي ننطلق منه للتطوير (بحري صابر ، 2018).

ولعل المؤتمر الدولي العلوم الانسانية والاجتماعية قضايا معاصرة التكامل أساس المعرفة قد إنطلق من فكرتين أساسيتين ، الأولى تؤكد أهم القضايا المعاصرة التي أضحت تعالجها العلوم الانسانية والاجتماعية في محاولة للتجديد والتطوير وهو أحد الرهانات والمسائل التي تطرح في ظل المقاربات المعرفية المختلفة ، والفكرة الثانية تنطلق من أساس المعرفة وهو تكامل العلوم لخدمة الإنسان بالدرجة الأولى.

إن مختلف حقول العلوم الانسانية والاجتماعية على الرغم من أنها تعيش اليوم العديد من الأزمات في دراسة المشكلات ومعالجة القضايا الراهنة إلا أنها لا تزال تشكل رصيذا معرفيا يساهم في بلورة المفاهيم والنظريات حول القضايا الانسانية والاجتماعية التي تحتاج لتكاتف جميع الجهود لمعالجتها وفق قضايا إنسانية.

إن إستشعارنا بأهمية تناول مقاربة تكاملية في دراسة المشكلات ليس وليد الساعة ذلك أن القضايا الانسانية والاجتماعية تطرح في تخصصات متعددة وفق مقاربات وزوايا مختلفة ما يجعل من حقيقة محاولة بناء جسر للتواصل المعرفي الجامع للعلوم الهدف الأسمى لتقريب الرؤية في معالجة قضايا الإنسان على إعتبار أن الهدف الأسمى لكل تخصص ومعرفة هو خدمة الإنسان وتحقيق الرفاه له بتنبؤه للسبيل نحو الهدف الانساني المنشود في تخطيط رؤية مستقبلية لبناء منحنى إنساني في مجال تكامل العلوم لخدمة الفرد.

ولأن العلوم الانسانية والاجتماعية تلعب دورا أساسيا في عالم المعرفة اليوم خاصة وأن كل العلوم تنطلق منها في محاولة لتحقيق تنمية مستدامة على مختلف الأصعدة الإنسانية التي تتمظهر بقضايا إنسانية واجتماعية متنوعة ومتبانية إلى حد ما.

ما فتأت الكثير من القضايا تطرح هنا وهناك وفق مقاربات معرفية في ظل كل التخصصات أين يمكن النظر إلى كل قضية إنسانية أو إجتماعية من عدة أبعاد تخصصية ، وهو ما يجعل من التناول النسقي المتكامل لمختلف التخصصات أمر جد هام بالنظر لتلاحق المعرفة لتكوين إنسان يتمتع بالرفاه.

تتوقف تطورات المجتمعات على تطور المعارف ومدى مساهمتها كفاعل أساسي في التنمية بشتى مجالاتها ، أين تعد مسألة النظرية والواقع أحد أهم الإشكاليات التي تطرح في مجال المعرفة الإنسانية ، ذلك أن رقي الأمم وتطورها يتوقف على مساهمة مراكز البحث ومؤسساته في دراسة المشكلات التي

تعاني منها المجتمعات في إطار إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات البشرية كل على مستواه ومن منظوره ، على إعتبار أن العلوم لا تتنافس فيما بينها بقدر ما هي تكمل بعضها البعض خدمة للبشرية والإنسانية جمعاء بدون النظر لإختلاف العرق ، الدين ، الجنس.....

مركز إهتمام مختلف العلوم هو الإنسان من زوايات متعددة ، إن فهم الإنسان بكل تعقيداته ليس بالأمر السهل وهو ما يجعل الدراسات والأبحاث دائما تتجه نحو إستقصاء وتحليل سلوكياته المختلفة في محاولة لفهم الإنسان من حيث القدرات والمهارات والطاقات وهو أمر يستدعي تداخل الكثير من العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية والبيولوجية والطبية في محاولة لرصد ما يحدث داخل هذا الكائن الحي الذي يبقى قابلا للدراسة في أي وقت وفي أي مكان من خلال فهم الماضي والحاضر وإستشراف المستقبل.

وإننا من هذه الزوايا نحاول أن نقدم إسهاما وفق رؤيتنا الخاصة في طرح مختلف القضايا المعاصرة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في ظل الآمال المنتظرة والآفاق المستقبلية التي سوف تحقق من خلال رؤية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

د.بحري صابر ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2/ الجزائر

المنهج المعرفي في إعادة تأهيل اللغة

Cognitive approach to language rehabilitation

د.سارة صحراوي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر

مقدمة:

أدى التصميم المتعلق بمعالجة اللغة حسب مستويات مختلفة إلى استنتاجات لتنظيم هرمي للتمثيلات والعلاج. يجد العلاج المعرفي خصوصيته في تطبيق النماذج المعرفية حيث يرتكز أساسا على التشخيص الذي يعتبر مرساة إعادة تأهيل اللغة في المقاربة المعرفية ويتمثل التشخيص في صياغة فرضية حول آلية الاضطراب من خلال عملية التقييم المعرفي لتحديد مستويات معالجة اللغة المضطربة. حيث يساعد تحليل أنواع الأخطاء الإنتاجية للمريض على الحصول على معلومات عن حالة النظام اللغوي ، ويسوقنا إلى صياغة فرضية حول آلية اضطراب. وبالاستناد للنموذج المختار يمكننا تصور طرق بديلة لتحل محل المكونات المشوهة أو المضطربة.

تعتبر اللغة أحد المواضيع المهمة في علم النفس المعرفي. ويعرفها Bertrand (2005)، على أنها ليست عملية (Processus)، بل هي نشاط معرفي معقد ناشئ عن عمليات معالجة معلومات متعددة. تتميز اللغة بوظيفتها المعرفية كونها نشاط اتصالي لنقل المعلومات بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية والثقافية لتبادل الرسائل ذات معنى مع الآخرين ومع الذات. وتعتبر نظريات اللغة اللبنة الأولى التي سمحت للمعرفيين بتحديد مختلف مستويات المعالجة المعرفية للمعلومات اللغوية (Bertrand, 2005)، حيث يتم تحليل اللغة لدى المختصين في علم النفس اللغوي والمعرفي حسب أربعة مستويات وهي: المستوى الصوتي ، الدلالي ، النحوي والبراغماتي. وقد أدى التصميم المتعلق بمعالجة اللغة حسب مستويات مختلفة إلى استنتاجات لتنظيم هرمي للتمثيلات والعلاج (Bertrand, 2005).

ساهم تطور كل من علم النفس العصبي وعلم النفس المعرفي وتطبيقهما على أمراض اللغة في ظهور أساليب علاجية فردية مكيفة بعيدة عن التدخلات العامة غير المستهدفة التي لا تتكيف مع الفروق الفردية لكل حالة من خلال توفير تأطير علمي هادف للتكفل المعرفي باللغة وتوفير أدوات سهلة الاستخدام. ويهدف علم النفس العصبي المعرفي لوصف الأداء المعرفي باستخدام بيانات علم الأعصاب انطلاقا من دراسة تأثير آفات محددة في الدماغ (lésions cérébrales) على اللغة (Bertrand, 2005). ويعتبر Paul Broca (1865) هو أول من ربط موقع ضرر الدماغ ببعض اضطرابات اللغة الشفهية.

وفقا ل Lambert (2002)، يجد العلاج المعرفي خصوصيته في تطبيق النماذج النفس-عصبية المعرفية (modèles de la neuropsychologie cognitives)، خلافا للمناهج العلاجية الكلاسيكية التي تقترح علاجات قائمة على الأعراض الظاهرة، ويهدف هذا المنهج لتقديم برامج علاجية تتوافق مع طبيعة الاضطراب الضمني (sous-jacent troubles)، ويمنح هذا النوع من العلاج مكانا بارزا للتشخيص في تفسير الاضطرابات ويخضع التشخيص بشكل مباشر إلى سير النماذج المعرفية". استعمل العلاج المعرفي في البداية ، في ميدان

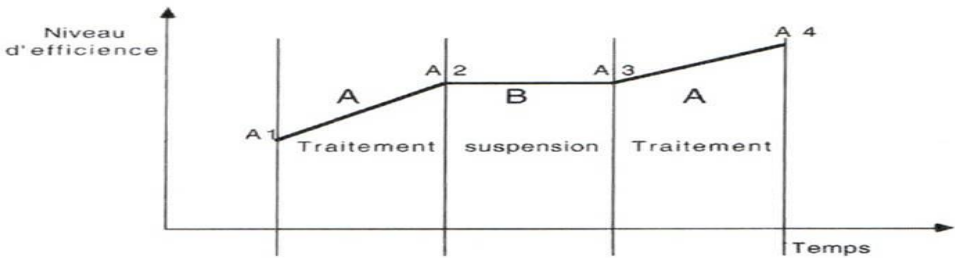
اضطرابات اللغة المكتوبة (Halfied, 1982)، أين اهتم بعلاج اضطرابات التسمية وفهم وإنتاج الجمل بالإضافة إلى فهم الكلمات.

تعتبر Lambert (2002)، مرحلة التشخيص، مرساة إعادة تأهيل اللغة في المقاربة المعرفية (le point d'ancrage)، فتقول في هذا السياق أن " الاستدلال على طبيعة الاضطراب يتم في إطار نموذج يمثل البنية الوظيفية للنظام المعجمي (l'architecture fonctionnelle du système lexical) وتعرف التشخيص على أنه " توطين العجز المعرفي "une localisation du déficit cognitive"، حيث ينسب الجدول السيميولوجي (le tableau sémiologique) إلماختلال مكونة واحدة أو أكثر للنظام (صعوبة الوصول إلى التصورات أو توقع تدهور هذه التصورات في حد ذاتها). يكمن الاختلاف بين التشخيص المعرفي والتشخيص التقليدي بحسب parz (1994) نقلا عن (Lambert, 2002)، في أن الأول يحاول تفسير الاضطرابات والبحث عن طبيعته أما الثاني فيركز على مستوى الأعراض.

في الواقع يرتكز المنهج المعرفي أساسا على التشخيص الذي يتمثل في صياغة فرضية حول آلية الاضطراب من خلال عملية التقييم المعرفي. فلا يمكن لفهم الاضطراب أن يكون صحيحا إلا من خلال تحليل معرفي دقيق للاضطرابات .

يعتمد المنهج المعرفي لعلاج اللغة على تحديد مستويات المعالجة المضطربة وعلاجها من خلال مقارنة إنتاج المريض بانتاجات الأشخاص الأصحاء المتنبأ بها في النماذج النظرية. ويعرف Lambert (2002) العلاج المعرفي على أنه " تطبيق علاج مضمونه وأهدافه تحددها طبيعة العجز، وتولي الأهمية فيه إلى خصائص الاضطراب.

وصف John وByng (1989) نقلا عن Lambert (2002)، تسلسل عملية إعادة التأهيل العصبية المعرفية من خلال عدة خطوات تتعلق باختيار الاستراتيجية. وبالنسبة لهما، يجب أن تسمح المناهج بقياس التحسن الذي أحدثه العلاج المعرفي المعتمد وتمييزه عن التحسن المرتبط بالشفاء التلقائي أو آثار العلاج العامة. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا حدث تطور تلقائي إيجابي في وقت واحد مع العلاج. كيف يمكننا التأكد من أن البرنامج العلاجي يضيف شيئا للتعافي التلقائي. وقد اقترحت عدة نماذج تجريبية لمحاولة التفريق بين آثار العلاج عن آثار التعافي التلقائي (spontanéerécupération) ومن بينها نموذج ABA ونموذج ABAB (أنظر الصورة1).



الشكل1: (Xavier Seron, 1997)

يؤكد bonin (2005)، على أهمية اقتراح أساليب التدخل المناسبة من طرف الأخصائي الأطفوني و المختص البيداغوجي. يختار المعالج مسار التدخل (des pistes d'intervention) الذي يناسب طبيعة الاضطراب من أجل استعادة الوظائف التي لم يتم تدميرها (des fonctions qui ne sont pas détruites) و التي لا يمكن النفاذ إليها (ne sont pas accessibles) باستخدام مسار آخر لنفس الوظيفة على سبيل المثال: الطريق المعجمية و الطريق الصوتية في نموذج المسار المزدوج للقراءة أو عن طريق إعادة التنظيم (réorganisation)، و في الحالات الأكثر تدهورا يمكن استعمال استراتيجيات التخفيف (stratégies palliatives) أو التعويض (compensation) (Aligon, 2011) يساعد التعرف الجيد على القدرات المتبقية (capacités résiduelles) على استهداف الاقتراحات و اقتراح تمارين مكيفة مع الاحتمالات الممكنة، و يعتبر (Bertrand, 2005)، الجمع بين الصرامة في استخدام تقنيات إعادة التأهيل و الرغبة في قياس الكفاءة العلاجية عنصران أساسيان في إعادة التأهيل المعرفي.

في الواقع العلاج المعرفي ليس علاج حديثا حقا، فهو علاج يقترض أدواته بشكل واسع من العلاجات التقليدية لإعادة تأهيل. يستخدم المعالج أدوات مطابقة أو قريبة جدا من التي تستعمل في المنهج العملي الكلاسيكي مثل: تسمية الصور (dénomination) من خلال الاستخدام أو التسمية بمساعدة الشروع (l'ébauche)، و تعيين الصور (désignation d'images). ولكن الفرق الجوهرية والأساسية والذي يميز العلاج العصبي المعرفي حسب Lambert (2002)، يتمثل في أن المعالج يحدد المكون المعرفي الذي يريد أن يعمل عليه ثم ينتقي و يختار البنود المناسبة لالتماس هذا العنصر المعرفي بشكل محدد قدر الإمكان

تهدف برامج إعادة تأهيل اللغة المعتمدة على علم النفس العصبي المعرفي إلى تحسين العجز اللغوي لدى العملاء، و يبدأ بناء المشروع العلاجي للحالة من خلال تحديد مستويات معالجة اللغة المضطربة. يساعد تحليل الشروط التي تحدث فيها أنواع الأخطاء الإنتاجية للتعديل على الحصول على معلومات عن حالة النظام اللغوي، و يسوقنا إلى صياغة فرضية حول آلية اضطراب. وبالاستناد للنموذج المختار يمكننا تصور طرق بديلة لتحل محل المكونات المشوهة أو المضطربة (composantes altérées).

في مرحلة إعادة التأهيل، نستخدم مهام مطابقة أو قريبة جدا من المهام التي طورها التجريبيون (approche empirique) ولكن الفرق يكمن في أننا نختار البنود المناسبة بشكل محدد قدر الإمكان - لالتماس المكون المعرفي الذي تريد العمل مع الأخذ بعين الاعتبار التعقيد الدلالي (typicité، complexité sémantique) كاضطرابات النفاذ (troubles d'accès) و اضطرابات التخزين (trouble des stocks) إلى غير ذلك، بالإضافة إلى التعقيد النحوي (la complexité syntaxique). وفيما يلي بعض الأمثلة تبين كيفية اختيار الأدوات اللازمة لإعادة تأهيل معرفي متخصص:

اضطرابات النفاذ إلى التمثيلات المعجمية-الدالية (: accès aux représentations lexico-sémantiques):
ترجم الصعوبات المعجمية في اضطراب الفهم الشفهي (compréhension orale) و عرض غياب الكلمة (manque du mot) الغير مساعد بالشروع اللفظي (aidé par l'ébauche orale) ، ولكنه مساعد بالفتة الدالية (aidé par la catégorie sémantique) أو الاستخدام (l'usage). في حالة وجود اضطرابات الوصول إلى التمثيل المعجمي-الدالي نقترح في خطة العلاج المعرفي مهام تعريف الكلمات (définitions de

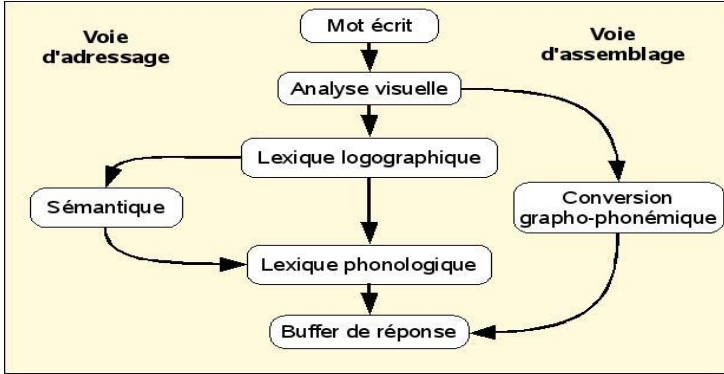
(mots)، البحث عن السمات (attributs)، البحث عن الدخيل الدلالي (intrus sémantiques)، الجمع الدلالي (associations sémantiques)، التصنيفات الفئوية (classements catégoriels)، بالإضافة إلى مهام فهم القصص المنطقية أو غير المنطقية. وتبقى تسمية الصور أحد أهم تقنيات إعادة التأهيل الأساسية مرفقة جنباً إلى جنب مع مهام المطابقة الدلالية (appariement sémantique)، مهام الطلاقة الفئوية (fluence catégorielle) ومهام إنتاج المترادفات والأضداد، والبنود المحددة لمقارنة الأسماء بالأفعال. (Mazaux, 2008).

اضطراب على المستوى الفونولوجي: تظهر الاضطرابات الفونولوجية حسب Mazaux (2008)، في أعراض غياب الكلمة المساعد بالشروع اللفظي ووجود براهيا فونيمية (paraphasies phonémiques)، الكلمات المخترعة (néologismes) النمطية (stéréotypies). ويقترح عادة في إعادة التأهيل المعرفي مهام التسمية باستخدام الشروع اللفظي، تكرار العبارات والكلمات وغير الكلمات (non-mots)، القراءة بصوت عال. أما في الاضطرابات متوسطة الشدة تستخدم تعليمات لأداء مهام بسيطة تتعدّد تدريجياً كتعيين الصور (désignation d'images) بمساعدة سند كتابي بالإضافة الجمع بين الكلمة والصورة والهجاء. في حالة الأعراض المعتدلة، يمكن تطوير الوعي الفونولوجي باستخدام مهام القافية (tâches de rimes) ومهام تجزئة وتتبع عدد المقاطع في الكلمة... الخ

المستوى النحوي: تكون إعادة التأهيل في حالة الاضطرابات النحوية (perturbations syntaxiques) باستخدام التعزيز المعجمي للأفعال المفردات (renforcement lexical des verbes)، حفظ و تذكر بنية الجمل (mémorisation des structures de la phrase)، تحديد الأدوار الموضوعية (من يفعل ماذا ولمن؟)، و من خلال فهم وإنتاج جمل غامضة (ambigues) و / أو معكوسة (Mazaux réversibles) (2008).

تشكل تشوهات التدفق اللفظي العام (fluence) موضوع لعمل محدد، ففي حالة الهذر (logorrhée)، تستهدف التوجيه (canalisation) عن طريق الأسئلة المغلقة مع إمكانية الاستعانة بالمكتوب. أما في حالة انخفاض السيولة اللفظية، تستهدف العناصر المعجمية، الفونولوجية والنحوية في وقت واحد Mazaux (2008).

عسر القراءة: ساعد نموذج المسار المزدوج (double-voie) ل Marshall و (Newcombe 1973)، على فهم أحسن لاضطراب عسر القراءة. حيث سمحت الملاحظة العلمية لأخطاء أشخاص لديهم عسر القراءة (dyslexiques) بوصف التغيرات التي تحدث منذ الإدراك البصري للكلمة إلى غاية إنتاجها (نموذج المسار المزدوج). وحسب هذا النموذج فعل القراءة هو نتاج لعمليتين مستقلتين ولكنها متكاملتين وتمثلان آليات القراءة (انظر الشكل 2). يميز هذا النموذج بين ثلاثة أنواع للديسليكسيا الفونولوجية (phonologique)، السطحية (de surface) والمختلطة (mixte).



الشكل 2: نموذج الطريق المزدوج ل Marshall و (Newcombe1973)(Q.Cai, 2009)

في عسر القراءة الفونولوجية، يكون العجز على مستوى المسار الفونولوجي (voie d'assemblage) ويترجم على شكل صعوبات في قراءة الكلمات الجديدة والكلمات المخترعة (mots inventés)، ويظهر في كتابة كلمات غير مقبولة فونولوجيا وكلمات لا تتوافق مع الشكل الصوتي الملفوظ (Globule _lobule، كلب_قلب). أما في حالة عسر القراءة السطحية فيكون العجز على مستوى المسار المعجمي (lexicale) (voie d'adressage)، ويترجم على شكل صعوبات في قراءة كلمات غير النظامية (Mots irréguliers) مع ارتكاب أخطاء إملائية معقولة فونولوجيا تحتوي Monsieur _meussieu، أشمس_الشمس).

يتطلب العلاج تحليلاً خاصاً بتحديد المسار المضطرب كخطوة أولى وبعد ذلك تبني الخطة العلاجية بحيث نركز في إعادة التأهيل المعرفية للعجز على مستوى المسار المعجمي على استعادة الكلمات الغير النظامية بالاستناد على المسار الفونولوجي ((Ch /chat) voie d'assemblage)، والعكس في حالة عجز المسار الفونولوجي، حيث ندعو العميل لربط حرف من حروف اللغة المعزولة التي لا يمكنه قراءته ببند معجمي يعرفه (م مثل ماما).

تختلف صعوبات القراءة عن عسر القراءة، ولهذا فمن واجبنا عدم الخلط بينهما واتباع خطوات التشخيص

الفارقي بكل أمانة والشكل 2، يمثل السلسلة السببية لصعوبات القراءة حسب U. Frith

	1 (a)	1 (b)	
E N V I R O N N E M E N T	Anomalie cérébrale	Pas d'anomalie cérébrale	E N V I R O N N E M E N T
	↓	↓	
	Déficit spécifique	Pas de déficit cognitif	
	Niveau biologique	Niveau cognitif	
	↓	↓	
	Performances déficitaires	Performance déficitaires	
	Niveau comportemental		

الصورة 2: السلسلة السببية لصعوبات القراءة حسب U. Frith (نقلا عن Valdois 2000،)

دراسة حالة تأخر الكلام وفق المنهج المعرفي: الحالة "ب" « ، طفلة عمرها خمس سنوات من أسرة وضعها الثقافي والاقتصادي متوسط. وهي الابنة الثانية مع أربعة توائم من أب وأم موظفين. بين جمع البيانات حول تاريخ الحالة عدم وجود أي مشاكل على مستوى التطور النفسي و الحركي أما بالنسبة للنمو اللغوي فقد أنتجت الحالة الكلمة الأولى سن الثالثة وكانت لغتها عبارة عن رطانة فقط (رسائل لغوية غير مفهومة) (elle jargonne). تابعت الحالة عند أخصائية اطفوية حتى بلغت الخامسة ثم توقفت. و حسب تقرير الأخصائية الارطفوية : كانت الحالة تعاني من تأخر في اللغة (retard de langage) ، كانت لا تنطق تقريبا جميع الأصوات وبعد تحسنها بقيت تظهر لديها أعراض تدل على "تأخر كلام" (retard de parole). أظهر الفحص النفسي للحالة أنها تعاني من مشاكل على مستوى النضج النفسي والعاطفي. (-maturation psycho-affective) ، كما بين الفحص المعرفي لنفس الحالة أن ذكاءها عادي إلا أنها تعاني من صعوبات على مستوى الانتباه ، خلل على مستوى الإدراك الحسي السمعي (déficit auditivo-perceptif) أي أنها لا تحلل جيدا ما يسمعه (insuffisamment fonctionnel) ، بالإضافة إلى اضطراب في البنية الزمنية السمعية (la structuration auditivo-temporelle) أي على مستوى الإيقاع (rythme) وصعوبات في التنوع الزمني المكاني (repérage spatio-temporel) ، كما تعاني الحالة "ب" من فقر في تكامل مخطط الجسم (intégration du schéma corporel) وفقر في المفردات (Pauvreté de vocabulaires). يوضح الجدول الفونيتيكي للحالة اضطراب بعض الأصوات (الجدول 1).

بين التنسيخ النطقي لكلام الحالة أنها تلجأ لاستخدام استراتيجيات تعويضية تمكنها من تخفيف الاضطراب وإيجاد حل للموقف التواصل اللغوي الآني (الجدول 2). و من خلال تحليل المعطيات تبين أن الأسباب الكامنة وراء تأخر الكلام تدل على أن المشكل ليس في الأصوات وإنما على المستوى التنظيمي للكلمة بالإضافة إلى بعض العجز على مستوى الوظائف المعرفية المذكورة سابقا.

الصوت	الصوت المنطوق	في سياق الكلام
θ	s	s
ɛ	z	z
R	r	l
S	s	s
d	z	z
Q	q	k

الجدول 1:الجدول الفونيتيكي للحالة 'ب' (le tableau phonétique)

الجملة	الصوت	المخرج	الصفة	الإستراتيجية المتبعة
1	r l	ذو لقي ذو لقي جلي	رتجلي ملع	تعويض تقويم عملية تسهيل-اختزال طقت-
2	l n	ملع الخيشوم	ذو لقي جلي غي	الغنة
3	r y	ذو لقي	رتجلي	الانزلاق

الجدول 2: الاستراتيجية المتبعة من طرف الحالة

شملت خطة إعادة التأهيل المعرفية للحالة "ب" عدة مستويات ركز فيها على استهداف الأسباب المعرفية المحددة : كتدريبات الإيقاع (exercices de rythme) وتمارين تدريب الإدراك الحسي السمعى (éducation auditive et perceptive) والتي من الممكن استعارتها من العلاج النغمي بالإيقاع. يساعد الحث على الانتباه إلى التعليم، و تذكر الإيقاع في الحصة اللاحقة للعلاج النغمي بالإيقاع (thérapie mélodique et rythmée) على تدريب الذاكرة طويلة المدى والانتباه . يمكن تطوير الوعي الفونولوجي (conscience phonétique) باستخدام: مهام القافية (tâches de rimes)، تجزئة وتتبع عدد المقاطع في الكلمة، والجنس... الخ ،بالإضافة إلى ضرورة إعادة الهيكلة الزمانية المكانية و إعادة هيكلة الصورة الجسدية و الجانبية و العمل على إثراء المفردات.

تمزج تمارين إعادة تأهيل الجوانب المعرفية بتعليمات تشمل تصحيح نطق الأصوات المضطربة في الجدول الفونيتيكي وفي سياق الكلام بشكل تدريجي:(ربط الأصوات بالحركات، إدخال الأصوات في مقاطع عشوائية، إدخال الأصوات في بداية ووسط الكلمة و آخرها، إدخال الأصوات في جمل، إدخال الأصوات في السرد و الوصف و الخطاب)، مع التأكيد على المساندة النفسية للحالة من طرف المعلمة والأسرة. و أخيراً فإنه ومن خلال معالجة الأسباب، فإن الأعراض تختفي تلقائياً و بالتدريج

عند التطرق لحالة كالحالة «ب»، يجدر بنا أن نذكر أن التوأم قد يتأخر في تعلم الكلام مقارنة بأقرانهم الأطفال المولودين بمفردهم من غير سبب ظاهر، كثيراً ما يصيب التأخر أحد التوأمين فقط كما في الحالة "ب" ولا يصيب التوأم الآخر إلا نادراً. و يرجع سبب التأخر عادة إلى انشغال الأم حيث لا تجد الوقت الكافي للتحدث مع طفلين اثنين، بالإضافة إلى أن التوائم يقلد أحدهما الآخر بدلاً من تقليد كلام الكبار.

و في الأخير تبقى هذه المقاربة مجموعة من الاقتراحات المتناسكة والمحدودة. في هذا الصدد يقول Lambert (2002)، أن المنهج المعرفي هو موضوع العديد من النقاشات التي تركز بصراحة على الجوانب السلبية، لا سيما ما يتعلق بعدم وجود نظرية حقيقية للتغيير المعرفي بالإضافة إلى وجوب التركيز على معالجة تأثير هذه الاضطرابات على نوعية الحياة اليومية للمريض.وهنا يمكننا أن نبز ضرورة الاستناد في العلاج إلى مقاربة متكاملة تجمع بين الجوانب الايجابية لكل العلاجات العلمية و المبنية على التشخيص الفارقي.

قائمة المراجع

ALIGON, D. (2011). Réadaptation et Réentraînement, principes généraux et particularités de la lésion cérébrale acquise. In *Situations de handicap et pratiques de soins*.

- Baron, J.-C. (1998). *Neuropsychologie humaine*. Liège: P. Mardaga.
- Bertrand, A. (2005). *Psychologie cognitive*. Levallois-Perret: Studyrama.
- Cai, Q. (2009). *Occipito-temporale, Fonction de la région Mots, ventrale dans la reconnaissance des Écrits, dans un cerveau atypique ou sous un Atypique*. Université de Lyon – Lumières Lyon II.
- Lambert, J. (2002). approche cognitive de la rééducation de langage. In J. Lambert, F. Eustach, & F. Viader (Eds.), *Rééducations neuropsychologiques : historique, développements actuels et évaluations* (De boeck). Bruxelles.
- Patrick BONIN. (2008). De l'idée au mot. Approche cognitive de la production du langage par des adultes. In *Festival du Mot (7 édition, 1-5 juin)*. la Charité-sur-Loire: l'Université Blaise Pascal.
- Seron, Z. (1979). *Aphasie et neuropsychologie*.
- Valdois, S. (2000). Pathologies développementales de l'écrit. In *L'acquisition du langage* (Presses Un, pp. 247 – 278). France.
- Mazaux, J.-M. (2008). APHASIE, Evolution des concepts, évaluation et rééducation. In *DES Médecine Physique et de Réadaptation, Module Neuropsychologie* (pp. 1–20). Bordeaux cedex.

جدلية العلاقة بين المفهوم والواقع في العلوم الاجتماعية: مفهوم المقابلة نموذجاً
**The dialectical relationship between concept and reality in social sciences: the
concept of entrepreneurship as a model.**

عزيز سعدي¹

تحتل المفاهيم مكانة كبيرة في البحوث العلمية بشتى مشاربها، فهي صلة الوصل بين الظاهرة والنظرية المعتمدة في دراستها. فالمفهوم على حد تعبير مادلين كراوتز (Madeleine Grawitz) يمكن من إدراك وفهم وتفسير الظواهر والواقع بالنسبة للعلوم الاجتماعية. ومن تم فهي بمثابة هيكل الدراسة العلمية ومحورها². وعليه فعملية استيعاب المفاهيم من أكثر العمليات أهمية من حيث جميع المقاييس، ويرجع هذا إلى عدم الدقة والغموض والالتباس الخاص بالعديد من البنات التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية. ومن هنا تبرز أهمية المفاهيم في صياغة أي منظومة معرفية ومدى تعلقها بالمرجعيات التي أنشأتها أو الوسط التي تبيأت فيه على حد تعبير محمد عابد الجابري.

تتعدد تعاريف مفهوم المقابلة بتعدد وتنوع الحقول المعرفية وبتنوع المجتمعات وبالرغم من تعدد الأسماء، تبقى في نهاية التحليل مكاناً تتم داخله عدة تفاعلات بين مكونات التنظيم الإنتاجي. وهكذا يصبح مفهوم المقابلة حقيقة اجتماعية وليست مجرد مفهوم سوسيولوجي في العلوم الاجتماعية. فتطور هذا المفهوم يصاحبه تطور في معرفة الظروف المحيطة به. نظراً لتبادل التأثيرات بين العلوم والتداخل الحاصل بين مختلف اصنافها. وعليه نروم من خلال هذا المقال إلى تقديم إضاءات حول المفهوم المقابلة الذي شكل محط اهتمام العديد من الباحثين كالفريد شاندر (Alfred Chandler) باتريك فدرسن (Patrick Fridenson) ميشيل رافات (Michiele Ruffat) ماكس فيبر (Max Weber).... أما النقطة الثانية فتتعلق بأهمية المفهوم في علاقته بالدراسات السابقة ووضعه ضمن التراكم المنجز. فما هي تجليات هذا المفهوم وعلاقته الجدلية مع الواقع؟ وكيف نظر إليه كل باحث حسب الحقل الذي ينتمي إليه؟

1. التأسيس المفاهيمي لمفهوم المقابلة Mظهرت المقابلة عبر سيرورة تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وهو ما انعكس على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ونمط الإنتاج ونظام المبادلات. ومن هنا

¹ باحث حاصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص التاريخ المعاصر، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، المغرب. حالياً موظف بوزارة التعليم والتعليم العالي القطرية.

² Madeline, Grawitz, Methodes des Sciences Sociales, publication Dalloz, 11ém édition, paris, 2001, pp.384-385

تعددت التعاريف حولها ، فمنهم من يرى بأنها مكان للتعلم الثقافي ككريستيان تودورز³ ، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن تنوع المقاولات يعود إلى تنوع أنماط التعلم الجماعي⁴ ، وهي أيضا مكان للعمل المأجور ، حيث يبيع الفرد قوة عمله مقابل أجر يتقاضاه من المقاوله ويخضع بذلك لترا تبيتها الإدارية. فهي أيضا من حيث علاقتها بالمجتمع ؛ مؤسسة كباقي المؤسسات التقليدية "الأسرة/ المدرسة/" ، وبالتالي فهي تساهم في سيرورة التنشئة الاجتماعية وفي بناء نمط إدراك خاص للعالم ، كما أنها تنتج قيما ومعايير ورموزا توظف نمط السلوك السائد داخل المقاوله. أما آلان بايتون (Alain Beitone) وآخرون فيعتبرونها وحدة اقتصادية تتمتع باستقلالية قانونية تقوم بتدبير وسائل الإنتاج (قوة العمل والرأسمال) من أجل إنتاج سلع وخدمات قصد بيعها في السوق⁵.

أما المعجم الفرنسي Larousse فيعرفها بكونها مشروع فلاحي أو تجارياً وصناعي ، يسيره شخص مادي أو معنوي بهدف إنتاج سلع أو خدمات للسوق ، وهي بذلك وحدة اقتصادية للإنتاج⁶. أما لولارج (Lelarge) فيعرفها بأنها: تنظيم يستعمل مختلف وسائل الإنتاج بطريقة أحسن للوصول إلى أهداف محددة مسبقا من أجل إنتاج وتسويق السلع أو الخدمات⁷. ولقد اهتمت المقاربة السوسيو سياسية والسوسيو اقتصادية بالمقاوله ، من حيث كونها مكانا لاتخاذ القرارات ومن ثم اعتبرت المقاوله العصرية "تنظيم معهود له باتخاذ القرارات ، والعمل بها في إطار اقتصاد السوق"⁸. وفي هذا السياق تم اعتبارها نسقا سياسيا ، ونسقا تصارعيًا ، خاضع لإكراهات السوق. ومن هنا يقترح مارش (Marche) التعريف التالي: "المقاوله تكتل سياسي ، حيث يلعب المسيرون داخله دور التحكيم السياسي. عبر التفاوض بين الائتلافات المكونة للمقاوله (مساهمون ، الممونون ، الزبائن ، فئات العمال ، نقابيون ، محيط المقاوله) ، فهذه المكونات غير المتجانسة هي التي تحدد السياسة العامة للمقاوله. ومن جهة نظر "ماكرو-اقتصادية" فإن المقاوله هي الطريقة الخاصة لتوزيع الموارد بين مختلف الاستعمالات ، وهذه الطريقة موجهة وخاضعة لميكانيزمات السوق"⁹. وبالتالي فهي -المقاوله- حسب دراسات علوم التسيير والتدبير محفظة من الكفايات والمهارات والمعارف الضرورية لضمان تطور واستمرارية المقاوله في أحسن وضع تنافسي¹⁰.

³Christian Thuderoz, Sociologie du conflitenentreprise, presses universitaires de rennes, 2014, p.210

⁴ Ibid, p.82

⁵عبد الواحد غببيي ، نمط توزيع السلطة بالمقاوله وأثره على التنمية المحلية وإعداد التراب المقاوله الفوسفاطية نموذجاً باليوسفية ، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الدكتور عبد الله القرطبي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش ، السنة الجامعية 2015-2016. (مرقونة). ص ص 73-74

⁶Grand Dictionnaireencyclopédique, larousse, 2012, p.48402

⁷ Gérard Lelarge, Economie :macroéconomique, l'entreprise et son environnement,clet, paris 1995, p.7

⁸Gérard Lelarge, op.cit., p.7

⁹Philippe Bernoux, op.cit., p.108

¹⁰عبد الواحد غببيي ، م.س ، ص ص 76-77

إهتم علماء الاجتماع بالمقابلة كموضوع سوسيولوجي ، ويعتبر ماكس فيبر (Max Weber) أول من لفت إلى أهميتها خصوصا في المجتمعات العصرية¹¹. بخلاف هنري مندراس (Mendras, H)¹² في كتابه "عناصر السوسيولوجيا" لم يخصص ولو فقرة للحديث عن مفهوم المقابلة. نفس الشيء بالنسبة إلى "ريمون بودون" (Raymond Boudon) و"فرانسوا بوريكو" (François Bourricau) في المعجم النقدي للسوسيولوجيا¹³. ولم يهتم السوسيولوجيون بشكل مباشر بالموضوع إلا مع سنة 1986 حينما أفردت مجلة "سوسيولوجيا العمل" التي تأسست سنة 1959 أول عدد خاص لها عن المقابلة. وهذا الاهتمام راجع بالأساس إلى الأهمية الكبرى التي أصبحت تحظى بها المقابلة في المجتمعات المعاصرة كجزء من التاريخ الاقتصادي للبلاد والتي أسهمت في إغناء النظرية الأولى لتاريخ المقابلة من وجهتين اقتصادية وسوسيولوجية¹⁴.

أول مقاربة سوسيولوجية للمقابلة قام بها كارل ماركس وماكس فيبر. فبالنسبة للماركسية "تعتبر المقابلة مكانا للاستغلال الرأسمالي ، داخله يتم الصراع الطبقي"¹⁵. فهي وحدة إنتاجية تعكس طبيعة النظام الرأسمالي السائد داخل المجتمع وبالتالي تعكس الصراع الطبقي. أما ماكس فيبر فدرس المقابلة كمؤسسة مركزية في الحياة الاقتصادية التي من خلالها ولد النظام الرأسمالي لذلك سماها بالمقابلة العقلانية البيروقراطية¹⁶. شكلت المقابلة بالنسبة لعلماء الاجتماع في البداية مكانا للاستغلال ، لكن هذه النظرة تغيرت مع مساهمات سوسيولوجيا المقابلة ؛ إذ لم تعد فقط وسطا للتنسيق بين العاملين ، ولكنها أضحت مكانا ينتج روابط اجتماعية مبنية على هويات وثقافات متجددة تدخل في علاقة جدلية مع محيطها الاجتماعي¹⁷. من هنا يرى فيلب بيرنو أنه انطلاقا من دراسة نوع المقابلة من حيث نشاطها الاقتصادي ، حجمها ووضعيتها الثانوية ، موقعها الجغرافي ، فروعها ، رأسمالها ، التكنولوجيا ، العمال ، المستوى التعليمي ، الأصول الاجتماعية ، الأقدمية.... تتعدد تعاريف مفهوم المقابلة بتعدد وتنوع المجتمعات والمقاولات. وبالرغم من تعدد الأسماء: شركة ، مجموعة ، مؤسسة ، مصنع ، تبقى المقابلة في نهاية التحليل مكانا تتم داخله عدة تفاعلات بين مكونات التنظيم الإنتاجي¹⁸. وبالتالي فهي حسب بايتون تتميز عن باقي التنظيمات الإنتاجية بالخاصية التجارية للمنتوج ، وهناك نوعان من المقاولات خاصة وعمومية وإن كان معيار الملكية من وجهة بايتون لا يعتبر حاسما في التمييز بين المقاولات والتنظيمات الإنتاجية الأخرى. فالمقابلة كمركز للسلطة ، تخلق مجموعة من القيم¹⁹ ، فهي نظام ، تجربة جماعية وشأن مجتمعي ، بل ودورة حياة²⁰. ليخلص إلى أن المقابلة

¹¹ Philippe Bernoux, op.cit, p.103

¹² Mendras, H, éléments de la sociologie, Edition Armand colin, paris, 1967

¹³ Raymond Boudon, François Bourricau, Dictionnaire Critique de la Sociologie, Edition que dirige, 1989.

¹⁴ Philippe Bernoux, op.cit, p.105

¹⁵ Philippe Bernoux, op. cit, p137

¹⁶ Philippe Bernoux, op.cit, p.9

¹⁷ Ibid, p.16

¹⁸ عبد الواحد غببي ، م.س. ص 57

¹⁹ Jean Michel Morin, « entreprise », Encyclopedia universalis(8), paris, p p, 356-380.356

ليست مكانا للاستغلال المتوحش ، وليست مؤسسة مواطنة سماوية ، ولكن هي وسيلة تمكن من خدمة الزبناء عبر تقويم العمل والحصول على المردودية.²¹

2.اضاءات حول مفهوم تاريخ المقاول: يشكل تاريخ المقاولات إحدى المجالات الأكثر أهمية في التاريخ الاقتصادي ، إذ ظهر أول مرة بجامعة هارفارد (Harvard) خلال سنة 1920. وازدادت أهميته بشكل كبير خلال ثورة التدبير (révolution du management) ما بين سنوات 1950 و1960. ويرجع الفضل في ظهور تاريخ المقاولات إلى المؤرخ ألفريد شاندرلر (Alfred Chanderler)²² الذي حصل على أول كرسي لهذا التاريخ ، ولقد مكن التقاء التاريخ الاقتصادي الأمريكي والتاريخ الاقتصادي الأوربي من فرض تاريخ المقاولات كفرع من فروع المعرفة (discipline).²³ وأضحى تاريخ المقاولات يشكل إحدى المجالات الأكثر أهمية في التاريخ الاقتصادي ، ولقد عرف هذا التاريخ تطورا كبيرا في الدول الغربية ، ويظهر ذلك جليا من خلال البحوث والمقالات التي اتخذت مجموعة من المقاولات كمجال للبحث والدراسة التاريخية كما هو الحال بالنسبة لشركة الطيران بوينغ - شركة فورد - و جنرال موتور - لفارج Lafarge - سان غوبان (sainGobane) - رونو Alsthom - Alcatel ...

وهكذا فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت هذا النوع من التاريخ منذ سنة 1920 ، فإنه في حدود علمنا لا زال وإلى حدود اليوم في العالم العربي ، وبعد مرور 99 سنة لم تنجز إلا أطروحتين في هذا التخصص. الأولى للمؤرخ التونسي نور الدين الدقي الذي اشتغل حول شركة قفصة خلال مرحلة الحماية²⁴. أما الثانية فهي للبحاث عزيز سعدي الذي اشتغل حول مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط خلال المرحلة المعاصرة والراهنة²⁵. لذلك نسعى من خلال هذا المقال التحسيس بأهمية ولوج هذا التخصص الذي يعتبر

²⁰Ibid, p.376

²¹Ibid, p.377

²² مؤرخ اقتصادي أمريكي ولد في 15 شتنبر 1918 وتوفي يوم 9 ماي 2007 ، حصل في سنة 1952 على الدكتوراه من جامعة هارفارد حول موضوع تاريخ الاعمال ، كتب مجموعة من الاعمال بلغت 25 مؤلف حول قطاع الاعمال وتسيير الشركات الأمريكية ، فأصبح ينعى بـ "مؤرخ المعاملات" (Historien des affaires) ، من بين مؤلفاته نذكر على سبيل المثال :

-the visible hand : the managerial revolution in american business, the belknap press of harvard university prress.

- Gaintentreprise : Ford, General Motors, and the Automobile industry, sources and readings (Harcourt, Brace and world)

ولقد مكنته هذه المؤلفات من أن يحصل على جائزة بوليتز عن فئة الاعمال التاريخية

²³Dominique, Barjot, «l'Histoire des entreprisesune dimension majeure de l'histoireéconomique», Revue économique, vol 58, n°1-2, 2007, pp.5-30.5

²⁴ Dougui, Nouredine, Histoire d'une grande entreprise :La Compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa 1897-1930, thèse, publication Faculté des lettres ,Manouba, 1995

²⁵ عزيز ، سعدي ، المكتب الشريف للفوسفاط بين رهان المغرب وأفق الشركة المساهمة (2008-1958)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة الحسن الثاني ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء ، المغرب ، تحت إشراف الأستاذ الطيب بياض ، 2018. (مرفوعة)

فرعا من حقل أوسع يتمثل في التاريخ الاقتصادي. خاصة وأن حقل التاريخ الاقتصادي للعالم العربي المعاصر والراهن ظل غير مفكر فيه -على حد تعبير الأستاذ الطيب بياض- رغم تحكّمه فيما عرفته البلاد من أحداث وتحولات. ففي الوقت الذي غيب المؤرخ هذا الجانب، تناوله باحثون من خارج الحقل التاريخي، مما نتج عنه حرمان التاريخ الاقتصادي للعديد من البلدان من المعالجة النظرية والتطبيقية. لاسيما وأنه يشتغل في تخصص يقع في نقطة تقاطع بين حقلين معرفيين لكل منهما منهج وأسئلته وضوابطه؛ الحقل الأول، وهو التاريخ، الموسوم بالرصد والسرد والحدث وتارة أخرى بالتركيب والمقاربة الإشكالية، أما الحقل الثاني، فهو الاقتصاد السياسي والمقاربة الاقتصادية²⁶. وهو ما يفرض التعامل معها بنوع من الحذر نظرا لاختلاف آليات الاشتغال المتعلقة بكل حقل معرفي. ومن هنا، يكون لزاما على المؤرخ استحضار الجداول الإحصائية، والرسوم البيانية، والخرائط التوضيحية، لتقريب الفهم أو الاستدلال على تطورها. لكن دون الارتهاق لمقاربتَي الرقم والمجال، بل لتوظيفها في إيجاد عناصر الإجابة عن الأسئلة والقضايا التاريخية وتحليلها ومعالجتها من زاوية المؤرخ المنفتح على الحقل المعرفية الأخرى مع الحفاظ على هويته كمؤرخ²⁷.

لقد فرضت التحديات الجديدة على كاهل المؤرخ عموما، والباحثين في التاريخ المقاولاتي خصوصا، مسؤولية جديدة مؤداها تحديد ملامح ما هو آت، أي أنهم باتوا مطالبين بالتطلع إلى المستقبل ومحاولة استشراق ملامحه. ومن هنا بدأ الحديث عما يسمى بالتاريخ الاستطلاعي (Para History)، الذي يبقى أساسيا في تاريخ المقاولات. هكذا اضطر المؤرخ إلى تجديد مقارباته وأدواته، قصد استيعاب المتغيرات بيسر، والتفاعل معها باقتدار، وأصبحت المساءلات الإبيستيمولوجية والإسطوغرافية عندهم مشتغلة أكثر بالرهانات²⁸.

3. علاقة المفهوم بالعلوم الاجتماعية والواقع ووضعه ضمن التراكم المنجز: عرف هذا التاريخ تطورا كبيرا في الدول الغربية، ويظهر ذلك جليا من خلال البحوث والمقالات التي اتخذت مجموعة من المقاولات كمجال للبحث والدراسة التاريخية، كما هو الحال بالنسبة لشركة الطيران بيونغ، و شركة فورد وجنرال موتور²⁹،

.....، الاستغلال المنجمي بالمغرب خلال مرحلة الحماية: الفوسفاط نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء، المغرب، تحت إشراف الأستاذ الطيب بياض، السنة الجامعية 2013/2014 (مرقونة)

²⁶ الطيب، بياض، «كتابة التاريخ الاقتصادي لمغرب القرن العشرين»، مقال ضمن كتاب (ممارسة العلوم الاجتماعية في البلدان المغاربية نصوص مهدت إلى إدريس المنصوري، إشراف محمد المبكر وفرانسوا بويون، نشر مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014، ص.ص 43-54، 43

²⁷ الطيب، بياض، مرجع سابق، ص. 47

²⁸ فتحي، ليسير، تاريخ الزمن الراهن عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولى، 2012، ص. 9

²⁹ Alfred Chanderler, Gaintentreprise : ford, General motors, and Automobile industry, sources and readings,

ولافارج³⁰... إلى جانب هذا هناك مؤرخون آخرون عملوا على دراسة تاريخ المقاولات خلال الزمن الطويل كما هو الحال لباتريك فدرسن (Patrick Fridenson) الذي كتب مقالا عنونه ب "المقاولات في فرنسا خلال القرن العشرين"³¹، بين من خلاله دور المقاول في كتابة التاريخ الاقتصادي عبر رسم مراحل الضعف والنجاح الذي عرفته المقاولات الفرنسية خلال قرن من الزمن. قام خلالها بمقارنات مع مقاولات أمريكية ويابانية وبريطانية عبر دراسة نمو وأداء الصناعة في فرنسا، وكذلك لمعرفة مؤهلات وتجارب وتعداد المدراء والأطر والمهندسين الذين اشتغلوا وفقا لمشاريع أو عبر مجموعات، مؤكدا على أن المؤرخين الفرنسيين يعتبرون أن اختلاف إيقاع المقاولات لا يشكل عقبة أمام التطور الاقتصادي الذي ينمو عبر سياسة القروض. فالبحث التاريخي للمقولة، يمكن المؤرخين من معرفة نمط تسييرها، ودورها في خلق الثروة ومضاعفتها عبر إيجاد فرص للاستثمار الرأسمال، وهو ما يؤدي إلى خلق فرص للشغل، ويجعل منها قاعدة لتعليم التكنولوجيا ومؤهلات التسيير، وبالتالي تصبح مكانا جماعيا (Lieu collectif) لحل المشاكل، باعتبارها محرقة لشبكة من الشركات الصغرى والمتوسطة.³²

في نفس الاتجاه درس المؤرخ ميشل رافات (Michèle Ruffat)³³ تاريخ أكبر مجموعة لصناعة الدواء، مؤكدا على دور المؤرخ في تأسيس المقولة "كمكان للذاكرة" (lieu de mémoire)، وكأداة توفر عناصر أساسية للتاريخ الاقتصادي إنطلاقا من دراسة الأشياء المتغيرة داخلها في الماضي. فعبر ذلك تحدد هويتها من خلال تماسكها الداخلي واندماجها في المحيط عبر نموها الصناعي، وهو ما يسمح للمؤرخين من إيجاد النسق الأساسي الذي عبره يمكن إعادة بناء الذاكرة الجماعية لمجموعة صناعية في مجتمعها الأصلي.³⁴ فمن خلال تاريخ المقولة يعمل المؤرخ على دراسة طرق تكوينها وتطورها عبر توضيح عوامل النجاح والفشل، وكذلك عبر ترميم الذاكرة الجماعية والتي هي وظيفة أساسية في تاريخ المقولة التي أضحت مطلبا اجتماعيا في هذا المجال. فمن أجل دراسة الوعي الجماعي السائد في المقولة، وجب التفكير في الهوية الجماعية الخاصة بكل مكون وكذلك مشاركتها النوعية وبالأخص في النمو الداخلي المتسارع للمقولة من خلال الرجوع للمراحل المنسية. فالمؤرخ الذي يحدد هدفا من أجل إعادة تعريف لهوية خاصة متعلقة بالمقولة أو بمؤسسة أو تنظيم له علاقة بالمجتمع يجب بداية أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي نشأت فيه، ثم يعمل على تكوين لائحة بيبلوغرافية يحدد من خلالها قائمة مصادره.

³⁰ Dominique Barjot, « Lafarge(1993-2004) comment on devient firmemondiale », Revue économique, volume 58, n°1, janvier 2007, pp.79-111

³¹Patrick Fridenson, « les entreprises en France au XX^e siècle », dans le livre "l'histoire aujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp 133-137

³²Patrick Fridenson, « les entreprises au XX^e siècle », dans le livre "l'histoire aujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp 133-137.p134

³³ Michèle Ruffat, « entreprise et mémoire », dans le livre "l'histoire aujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp353-357

³⁴Michèle Ruffat, op.cit, p.354

هناك وظيفة أساسية أخرى لتاريخ المقولة وهي قيمة تعليمية (valeuropédagogique) عبر توضيح ما هو متداول في الوعي الجماعي لماضي المقولة.³⁵ فعبر التعريف بالهوية الجماعية من خلال التحليل التاريخي يمكن ربطها بالماضي من أجل فهم وزن حضورها في العقلية ، وكذلك مواكبة آليات التغيير والتي تمكن في الوقت ذاته من توضيح الأحداث في الزمن الطويل. وهو ما يمكن من تغيير تلك النظرة السكونية لماضي الوعي. وبالتالي فهو يشكل إضاءة للمقولة داخل المجتمع وداخل الاستراتيجيات التي مكنتها من الاندماج بدون توقف. فتاريخ المقولة إذن هو أداة لاكتشاف الهوية من منظور الذاكرة الجماعية والتي هي الشاهد على الاندماج في التفكير الاستراتيجي.³⁶

يسمح تاريخ المقولة باستعادة تاريخ مراحلها وعلاقتها مع الأوساط الصناعية الوطنية والدولية ، وكذلك المؤسسات المالية ، والدور الذي قامت به في استغلال الثروات. لذلك فكتابة تاريخها إلى جانب مؤسسات أخرى ، يمكن من فهم دور مخططات الحماية الفرنسية ؛ الساعية إلى تركيز مصالحها الاقتصادية والقضاء على النزاعات المتعددة التي كانت تعترضها. فالوقوف على هذه المخططات وعلى الاتفاقيات التي أبرمتها مع الأسواق الدولية يكون اعتمادا على الهادة الوثائقية التي أنتجتها المقولة ، وكذلك التقارير السنوية والشهرية عبر الرجوع لمحاضر مجالس الإدارة ، والتي تمكن من الوقوف على جوهر أفكار مسيري المؤسسة. غير أن ما يعترض ذلك هو أن قسما كبيرا من الوثائق تظل غائبة لطابع السرية والصمت المطبق على بعض من أسرار مجلس الإدارة وحساباته واستراتيجيته التجارية وحول المداخل.³⁷

يحدد تاريخ الأعمال بوضوح أهمية الابتكار والمعرفة ، فالتاريخ يعمل على تحديد استراتيجية التنمية بالمقاولات. فخلق التغيير هو التحدي الأساسي الذي يكون لدى جميع المقاولات كبرى كانت أم صغيرة ، خاصة أو عامة. وبالتالي فهي توضح في هذا الاتجاه سلطة الابتكار والإبداع الذي يمكنها من البقاء عبر السלט الثلاث التي تمتلكها: سلطة الابتكار³⁸ ، وسلطة المعرفة³⁹ ، وسلطة الماضي⁴⁰. فتاريخ المقولة بشكل دقيق يطور ابتكار المعرفة ويشرح ماضيها وفقا لهذه البنية السلطوية الثلاثية. فأصل الرفاه وأصل التطور له علاقة بالتوزيع المادي ، لذلك فتحليل المقولة يجب أن يكون داخل المجتمع وليس خارجه ، ويمكن ذلك من فهم التطور ونماذج المعرفة وطريقة التدخل وبالتالي فهم استراتيجية اشتغالها.

³⁵ Ibid., p.356

³⁶ Ibid, p35.

³⁷ نور الدين الدقي ، «وثائق التاريخ الاقتصادي الاستعماري: مثال مصادر شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة» ، ضمن ندوة تاريخ الحركة الوطنية التي نظمها البرنامج القومي للبحث في تاريخ الحركة الوطنية أيام 27 و28 و29 ماي 1983 ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس ، 1991 ، ص ص.455-470

³⁸ Laurent, Tissot, « Entreprises, cheminementstechnologiques et innovation », Revue économique, Volume 58, n°1, janvier 2007, p p.113-130.115

³⁹ Laurent, Tissot, op.cit., p.119

⁴⁰ Ibid, p.112

فمؤنوغرافية المقالة دائمة التشكل وتضم أساسا المنشورات حول تاريخ المقالة ، فمنه وجب في البداية التعرف على تاريخ المقالة وقابليته لتوضيح الحركات الكبرى للتاريخ الاقتصادي وضمه التاريخ الصناعي . ومن هنا يبرز هدف آخر لتاريخ المقالة ويتعلق الأمر بالفهم الجيد للتطورات وللمتغيرات عبر البحث في جدولها.⁴¹ فتاريخ المقاولات أو بشكل أدق (company Business History) ، يخضع حتما لوجود المصادر الأرشيفية الكافية. وفي هذا الإطار تسعى المقاولات اليوم جاهدة لمعرفة ماضيها لتسهيل مهمة المؤرخين لكتابة التاريخ المقاولاتي القطاعي من أجل خلق جسور التواصل مع مؤرخي التاريخ الاقتصادي. لكتابة تاريخ تذكاري مؤثت بالصور والكتابات ، وتاريخ يؤرخ من طرف الفاعلين الذين عايشوا المقالة.⁴²

يعتبر جاك مارسيل (Jacques Marselle) بأن تاريخ المقالة وبدون شك النوع الصعب الذي يأخذ غماره المؤرخون من الناحية التاريخية ، والذي يتطلب من المؤرخ الاقتصادي أن يكون ملزما عليه في الوقت ذاته أن يكون اقتصاديا وسوسولوجيا وانثربولوجيا ، فالمؤرخ النموذجي (ideal) هو الذي يتقن كل هذه المؤهلات حتى يتم تقديم تاريخ المقالة بأوجه متعددة⁴³. وفي هذا الإطار فالمؤرخ الاقتصادي يحرص دائما على وضع مسح لتطور الاقتصاد الوطني. ومن هنا لا يمكنه أن يتجاهل مفاهيم الاقتصاد الكلي ولا المؤشرات الكمية ، والتي تعتبر حواجز أمام المقاربات الذاتية وهو بذلك يعمل على البحث عن التفسيرات المختلفة داخل المقالة⁴⁴ ، التي يعتبرها فيلب برينو (Philippe Bernoux) "نموذجا عقلانيا"⁴⁵ ونظاما من الروابط الاجتماعية يتم بناؤه من طرف مجموعة من الفاعلين⁴⁶. وبالتالي فهي نظام من الروابط الاجتماعية.⁴⁷

أضحى مصطلح ثقافة المقالة (culture d'entreprise) مطابقا لروح العصر ، فهي تعكس مجموعة من النقط المتعلقة بالجانب التقني ، المالي ، والعقليات التي تختلف داخل المقالة في البلد ذاته ومع مقاولات بلدان أخرى.⁴⁸ فثقافة المقالة تعطي حدثا حقيقيا تتم ترجمته عبر أنظمة تدخل ملموسة خاصة بكل بلد. فاختيار الإنتاج مثلا يكون وفق معايير ثقافية وعادات جهوية ووطنية وكذلك وفقا للموارد المحلية والموارد المالية المتاحة⁴⁹. فالثقافة يتم استدعاؤها للإجابة عن شروط ظرفية ، وفي هذا الإطار فاختلاف الظروف يفسر اختلاف الثقافات. لكن وزن الأول دائما غير كاف من أجل تفسير الثاني. لذلك فلتعريف الهوية اقترح ميشيل لوي (Michel Louis) مفهوم (micro-culture d'atelier) الذي يبقى تطبيقه صعبا حسب ميشيل كروزي (Michel Crozier) وإيرهارد فريدبريغر (Erhard Friedberg) فلخلق هوية لجماعة ما داخل المقالة يجب

⁴¹Jean, Charles Asselain, « Histoire des entreprises et approches globales, quelle convergence », Revue économique, v58, n°1, janvier 2007, pp.155-156

⁴²Ibid, p.159

⁴³ Ibid, p.172

⁴⁴Jean, Charles Asselain, op.cit.p.172

⁴⁵ Philippe Bernoux, la sociologie des entreprises, Editions du seuil, 1995, p.103

⁴⁶Philippe Bernoux, op.cit, p.131

⁴⁷Ibid.p173

⁴⁸Philippe Bernoux, op.cit, p220.

⁴⁹Philippe Bernoux, op.cit, p221

خلق علاقات خاصة ، باعتبار أن الهوية الجماعية لا تتم ترجمتها من خلال السلوكات الملموسة في التنظيم.⁵⁰ خاصة وأن ثقافة المقاومة تؤثر على الممارسات العملية الادارية والتي يمكن أن تشكل عقبة أمام إرادة التغيير ، وأعلى العكس تساهم في التكيف مع التغيرات. فالثقافة هي إذن رافعة التغيير الأساسية داخلها.⁵¹ فالتحليل الملموس المعتمد على وثائق المقاومة يعتبر نموذجا عمليا⁵². وفي هذا الإطار ميز كريستيان تودوروز(Christian Thuderoz) بين ثلاثة مستويات من حيث العلاقات الاجتماعية والتي تتمثل في: تسلسل الاحداث التاريخية داخل المقاومة ، النمط المؤسسي ، والنمط التنظيمي⁵³.

إن الوظيفة التقليدية الأساسية للمقاولة حسب هنري فايول (Henri Fayol) هي الوظيفة الإنتاجية والمالية والشراء والبيع والإدارة والاستثمار(d'entrepreneur)، لذلك فهي تخلق رابطا دائما مع محيطها و تخلق بالتالي قدرة إنتاجية ، بل وتقوم في الآن ذاته بوظيفة تحكيمية مستمرة بين مختلف وظائف المقاومة ومختلف المجموعات التي تهتم بالمقاولة (المساهمون ، العمال ، الزبناء ، المزودون...)⁵⁴. وبالتالي فأنشطة المقاومة حسب ريمون بار (Raymond Barre) تنجسد من خلال العمليات التي تقوم بها والتي تتمثل في: أولا ، تشخيص الحالة الاقتصادية من أجل تطوير المقاومة. ثانيا ، وضع مخطط للاشتغال. ثالثا ، مراقبة الإنجاز أثناء تنفيذ المخطط. رابعا ، وضع تنظيم وبنية للمقاولة. وعبر ذلك تغدو المقاومة نظاما إعلاميا يجعلها مركزا للتقاطع(Carrefour) الذي يتلقى معلومات كثيرة يجب معالجتها وتوزيعها داخليا وخارجيا وهي من الوظائف الأساسية للإدارة العامة. ومن هنا فبفضل تعاون مختلف المتخصصين ؛ اقتصاديين ، نفسانيين ، سوسولوجيين... ، تم وضع مناهج وطرق من أجل تتبع حياة المقاومة الداخلية وكذلك علاقتها مع المحيط⁵⁵.

تحتل المقاومة اليوم مكانة رئيسية في الواقع الاجتماعي ، وهو ما جعل منها تبدو كمؤسسة مركزية في المجتمع أثرت حولها العديد من النقاشات⁵⁶ ، تختلف من تخصص لآخر. فمثلا لضبطها سوسولوجيا توجد ثلاثة أساليب: أولا ، معرفة حركيتها التاريخية. ثانيا ، كونها تشكل مكانا لواقع اجتماعي فهي فضاء لنسج علاقات اجتماعية وأنشطة ولقوانين ، وبالتالي فهي بمثابة تنظيم. ثالثا ، تشكل مؤسسة بالنسبة للمجتمع⁵⁷. ومن هنا نخلص إلى أن المقاومة هي بناء اجتماعي لا تنتج فقط منتوجات تجارية بل تنتج أيضا الشغل ، الإبداع ، الثقافة ، التضامن ونهادج من الحياة. فأضحت حسب سان سولييو(Sainsaulieu) بمثابة عالم معقد

⁵⁰Philippe Bernoux, op.cit, p p.224et229

⁵¹François Boneu, Françoise Fettu, Luc Marmonier, piloter le changementmanagérial, Editions liaisons, paris, 1992, p.84

⁵²Encyclopedia universalis, France, 2002, tom 11, p.373

⁵³Christian Thuderoz, Sociologie du conflitenentreprise, presses universitaires de rennes, 2014, p.20

⁵⁴La grandeEncyclopédie, librairelarousse, paris VI, 1973, tom 7, p.4398

⁵⁵Ibid, p.4399

⁵⁶Christian Thuderoz, Sociologie des entreprises, Editions la Découverte, paris, 1997, p.1

⁵⁷Christian Thuderoz,op.cit, p.5

ومركب.⁵⁸ ومن هنا يتم التطرق للمقاولة كعينة أو فئة تحليلية وليس كوحدة ؛ فهي لا تحدد عبر النظام السياسي بل هي مستقلة ، ولكن تحدد من خلال أهدافها ومعاييرها التي تفسر مبادلاتها مع محيطها وبذلك أصبحت وكالة تاريخانية « agenced' historicité » تنتج روابط اجتماعية وتشارك في النقاشات . ومن هنا يمكن أن نعرفها حسب آلان تورين كتنظيم متعدد الوظائف (الإدارة، التنظيم، التنفيذ)⁵⁹ لكل وظيفة آلية تحليلية خاصة تمكن في الأخير من دراسة الأشكال الأربعة للمقاولة: مقاولة الوصاية⁶⁰، المقاولة العائلية⁶¹، المقاولة العقلانية⁶²، المقاولة التعاقدية⁶³. بل يمكن أن نضيف إليه شكلا خامسا اقترحه الباحث الياباني "سلفين ترنيه" (Sylvaine Trinh) "المقاولة النشيطة" ، والتي يجعل منها فاعلا في جميع المجالات وليس فقط في الإنتاج فهي المكان الذي يمكن من خلاله التعبئة الجماعية⁶⁴. وهكذا تصبح المقاولة حقيقة اجتماعية وليست مجرد مفهوم سوسولوجي في العلوم الاجتماعية. فالمقاولة لديها تنوع في الأوجه ، فهي نظام من التحكم ، مكان للعمل الجماعي وللمأسسة التنافس الصناعي والمفاوضات الجماعية. أما بالنسبة للاقتصاديين ، فهي مكان لحركية البضائع ووكالة إنتاجية تجمع بين الفاعلين في الشغل والرأسمال. وهي مكان للذاكرة بالنسبة للمؤرخين ، وهي تحدد الفرص الاستراتيجية القائمة وإكراهات السوق بالنسبة لعلوم التسيير⁶⁵.

من هنا يتبين أن المقاولة هي مكان لتنظيم العلاقات الاجتماعية ، ولخلق الهوية والثقافة وربط الاتفاقيات. وبالتالي توفر فرص الشغل وتساعد على التنمية المحلية وتشجع الابتكار وتمول التجهيزات الجماعية وبالتالي فهي نتاج مجهودات العمال وكذلك إرادة المقاولين التي تمكن من معرفة التوجهات المستقبلية. لذا فهي مكان للأنشطة العقلانية على حد تعبير ماكس فيبر ، وحيثما اجتمعت المواصفات الخمس (أن تنتج وتبيع البضائع أو خدمات تجارية ، مكان للعمل الفردي والجماعي ، استمرارية الأنشطة ، مركز مستقل في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنتجات وبالاستراتيجيات ، مركز للمحاسبة والربح) التي اقترحها ريمون أرون (Raymon Aron) سنة 1962 نكون أمام مقاولة وليس أمام جمعية أو تنظيم بسيط⁶⁶. وبالتالي تصبح نظاما مؤسساتيا له قرارات استراتيجية في إطار المفاوضات مع محيطها؛ المساهمون، الأبنك، الزبائن ، أو مع العمال (اتفاقيات جماعية) ويتم ذلك في إطار ما يسمى بحكامه المقاولة⁶⁷.

⁵⁸Christian Thuderoz, op.cit, p.21

⁵⁹Christian Thuderoz, op.cit, pp.22-23

⁶⁰Ibid, p.55

⁶¹Ibid, p.56

⁶²Ibid, p.58

⁶³Ibid, p.59

⁶⁴Ibid, p.61

⁶⁵Ibid, p.21

⁶⁶Christian, Thuderoz, « les entreprises : une approche sociologique », dans l'ouvrage "travail, entreprise et société, manuel de sociologie pour ingénieurs et scientifiques", sous la direction de Guy Minguel et Christian Thuderoz, presse universitaires de France, 2005, pp210-227.213et 217

⁶⁷Christian, Thuderoz, « les entreprises : une approche sociologique », op.cit., p.219

يتميز تاريخ المقاولات بقابليته على إضاءة الحركات الاقتصادية، إذ يمكن من تبيان أصل التطور والتغيرات الكبرى التي لحقتها⁶⁸، ويكون ذلك عبر الاشتغال على مادة وثائقية متنوعة. فكيف إذن يكتب مؤرخ المقاولات تاريخها وماهي المصادر التي يعتمد عليها؟

تمت كتابة تاريخ المقاولات حسب P. Peuffailit انطلاقاً من : الكتابات (مجلات، نشرات العمال، نشرات الأخبار)، منشورات الإدارة الرسمية، سبورة الإعلانات، مذكرات الشغل، سجل الاستقبالات، المراسلات، التقارير السنوية، الرواية الشفوية، الحوارات، تقارير الاجتماعات والندوات، لجان العمال، اجتماعات العمال حول مواضيع معينة، اللقاءات والمقالات الصحفية، التسجيلات المسموعة والمرئية، الأفلام السينمائية والتسجيلات الصوتية، بحوث ميدانية اجتماعية ونفسية التي تعتمد على الاستمارة والحوارات، صندوق الأفكار والاقتراحات، بحوث لسبر الآراء...⁶⁹. لذلك فرضت الضرورة المنهجية لكتابة التاريخ الاقتصادي للمقاولات، الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء دون انتقاء أو إقصاء. وفي هذا الإطار تم توظيف أدوات ومفاهيم راكمتها العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ.

خلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن التواصل والمعلومات تشكلان أداة تسير المقاولات ومادة أساسية للتأريخ بواسطتها. فهي تمكن تاريخ المقاولات من إضاءة أكبر المتغيرات الاقتصادية من خلال الرجوع إلى أصولها، وذلك عبر أنماط متعددة: دور الاقتصاد وتنوعه، التطور التقني. فنظرة المؤرخين للتطور التقني ونماذج النمو الداخلي هو مسعى ميكرو اقتصادي، والذي مع ذلك يضع مشاكل حول مردودية الشيء المدروس. فهناك اعوجاج يمكن أن يجرف التحليل؛ كتسليط الضوء فقط على تاريخ النجاح، وعلى أكبر المقاولات الكبرى، وهو ما يبخس من الدور الاقتصادي للمقاولات الصغرى والمتوسطة⁷⁰. وفي هذا الإطار يقول رئيس شركة "لافارج" بمناسبة اليوم الدراسي المنظم في 9 شتنبر 1995 بالمدرسة العليا للتجارة في باريس (إني جدا معجب بالسلطة التفسيرية للتاريخ، فنحن رؤساء المقاولات نتخبط في المشاكل المركبة والمبهمة. التاريخ يساعدنا على إبعاد الصيغة التي تمكن من إيجاد مفاهيم دائمة ومؤسسة، ليس من أجل إيجاد حلول دائمة، ذلك أن الحلول ليست مستمرة ولكن من أجل فهم التطور والتغير).⁷¹

قائمة المراجع:

بياض الطيب، «كتابة التاريخ الاقتصادي لمغرب القرن العشرين»، مقال ضمن كتاب (ممارسة العلوم الاجتماعية في البلدان المغاربية نصوص مهدات إلى إدريس المنصوري، إشراف محمد المبكر وفرانسوا بويون، نشر مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2014، ص ص. 43-54.

⁶⁸ Dominique, Barjot, « Lafarge(1993-2004) comment on devient firmemondiale », Revue économique, volume 58, n°1, janvier 2007, p p.79-111, p.16

⁶⁹ P. Peuffailit, des hôtels et des hommes « psychologie de l'entreprise hôtelière et de restauration, Edition Jacques lanora, 1989, pp.96-97

⁷⁰ Jean, Charles Asselain, op.cit, pp, 153-172.153

⁷¹ Ibid, p.154

- الدقي نور الدين ، «وثائق التاريخ الاقتصادي الاستعماري: مثال مصادر شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة» ، ضمن ندوة تاريخ الحركة الوطنية التي نظمها البرنامج القومي للبحث في تاريخ الحركة الوطنية أيام 27 و28 و29 ماي 1983 ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس ، 1991 ، ص ص.455-470
- غبيبي عبد الواحد ، نمط توزيع السلطة بالمقاولة وأثره على التنمية المحلية وإعداد التراب المقاولة الفوسفاطية نموذجاً باليوسفية ، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الدكتور عبد الله القرطبي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش ، السنة الجامعية 2015-2016. (مرفوعة).
- لسير فتحي ، تاريخ الزمن الراهن عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، الطبعة الأولى ، 2012
- Encyclopedia universalis, France, 2002, tom 11, p.373
- Grand Dictionnaireencyclopédique, Larousse, 2012, p.48402
- La grandeEncyclopédie, LibraireLarousse, Paris VI, 1973, tom 7, p.4398
- Christian Thuderoz, Sociologie des entreprises, Editions la Découverte, Paris, 1997, p.1
- Christian.Thuderoz, « les entreprises : uneapprochesociologique », dans l'ouvrage "travail, entreprise et société, manuel de sociologie pour ingénieurs et scientifiques", sous la direction de Guy Minguel et Christian Thuderoz, Presseuniversitaires de France, 2005, pp210-227.
- Christian Thuderoz, Sociologie du conflitenentreprise, Presses universitaires de Rennes, 2014.
- Dominique Barjot, « Lafarge(1993-2004) comment on devientfirmemoniale », Revue économique, volume 58, n°1, janvier 2007, pp.79-111
- Dominique, Barjot, «l'Histoire des entreprisesune dimension majeure de l'histoireéconomique», Revue économique, vol 58, n°1-2, 2007, pp.5-30
- François Boneu, Françoise Fettu, Luc Marmonier, piloter le changementmanagérial, Editions liaisons, Paris, 1992.
- Gérard Lelarge, Economie :macroéconomique, l'entreprise et son environnement,clet, Paris 1995.
- Jean, Charles Asselain, « Histoire des entreprises et approchesglobales, quelle convergence », Revue économique, v58, n°1, janvier 2007, pp.155-156
- Jean Michel Morin, « entreprise », Encyclopedia universalis(8), Paris, p p, 356-380.356
- Laurent, Tissot, « Entreprises, cheminementstechnologiques et innovation », Revue économique, Volume 58, n°1, janvier 2007, p p.113-130.
- Madeline, Grawitz, Methodes des Sciences Sociales, publication Dalloz, 11ém édition, Paris, 2001.
- Michèle Ruffat, « entreprise et mémoire », dans le livre "l'histoireaujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp353-357
- Mendras, H, éléments de la sociologie, Edition Armand colin, Paris, 1967
- Patrick Fridenson, « les entreprisesenFrance au XXsiècle », dans le livre "l'histoireaujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp 133-137
- Patrick Fridenson, « les entreprises au XXsiècle », dans le livre "l'histoireaujourd'hui", coordonné par Jean Claude Borbalan, éditions sciences humaines, pp 133-137.
- Philippe Bernoux, la sociologie des entreprises, Editions du seuil, 1995.
- P. Peuffaillt, des hôtels et des hommes « psycho-sociologie de l'entreprisehôtelière et de restauration, Edition Jacques lanora, 1989.
- Raymond Boudon, François Bourricau, Dictionnaire Critique de la Sociologie, Edition que dirige, 1989.

الإرهاب والتطرف وسبل العلاج

أ.د. محمد عبد الرزاق الرعود ، جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

المقدمة:

إن قضية الإرهاب والتطرف ، من أهم قضايا العصر التي أخذت مساحة واسعة من الحديث في مختلف وسائل الإعلام ، والندوات والمحاضرات العامة والخاصة ، ودور العبادة ، والمؤسسات التعليمية والأكاديمية. وهو من أشد ما ابتلي به المسلمون اليوم ، إذ عصفت زواجر الإرهاب والتطرف بأذهان كثير من بسطاء الناس وجهالها ، وافقت به أهل الزيغ والضلال الذين انحرفت قلوبهم عن اتباع الحق فكان ما كان أن وقع الاختلاف بين أهل الأهواء وافترقوا إلى فرق وطوائف متنازعة ليس لها هدف إلا إكراه الآخرين على اعتناق أفكارها ومبادئها ، لذا كان لزاماً أن نسبر غور هذا الموضوع ونكشف عن جذوره وأسبابه ، وما هي طرق العلاج الناجحة حيال هذا المرض الفتاك ، وذلك في ضوء المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي للعلوم الإنسانية والاجتماعية قضايا معاصرة: التكامل أساس المعرفة ، في المحور السابع: العلوم السياسية والمجتمع/الإرهاب والتطرف وسبل العلاج. والذي ينظمه المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين ، بتاريخ : 2019/11/1 – 2019/11/3م. والذي يأتي انعقاده في هذا الظرف المناسب والحساس في تاريخ المسلمين إذ يعانون أشد المعاناة من الفكر الإرهابي والضلالي والمتطرف. وقد تواترت الكتابات والمؤتمرات والندوات العلمية حول هذا الموضوع ، لأهميته وحساسيته ، واتصاله المباشر بالمسلمين وعقيدتهم ، وأذكر على سبيل المثال بعض هذه الدراسات السابقة:

-التطرف والتعصب الدين ؛ أسبابه والعوامل المؤدية إليه ، د. إسماعيل صديق عثمان ، المجلة الليبية العالمية ، جامعة بنغازي ، العدد 28 ، تاريخ 25 /9/2017م.

-مفهوم الإرهاب الفكري في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية ، م.م. علاء شنون مطر ، كلية الفقه/جامعة الكوفة/عدد 41 ، سنة 2016م.

-مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية ، د. هيثم عبد السلام محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1/2005م.

وأما أهم المؤتمرات التي عقدت لهذه الغاية:

-الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف/الجامعة الإسلامية/المدينة المنورة ، تشرين ثاني 2010.

-الإعلام في الجامعات الإسلامية ودوره في معالجة قضايا العنف والإرهاب/الجامعة الإسلامية بإسلام آباد 15-16 /5 /2017م.

-دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في مواجهة قضايا التطرف والإرهاب/جامعة طنطا/كلية الآداب ، 25-27 /2/2018م.

أكتفي بذكر هذه المؤتمرات ، وإلا فهناك عشرات المؤتمرات التي عقدت في مختلف أنحاء العالم لذلك.

مشكلة الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في ضوء الإجابة على الأسئلة التالية:

ما مفهوم الإرهاب ، التطرف ، الغلو ، والعنف ؟
ما هي الأسباب الكامنة وراء التطرف والإرهاب والعنف ؟
ما هي الشريحة الأكثر استهدافا لهذا الفكر ؟
ما هي سبل العلاج والوقاية من الإرهاب والتطرف ؟
ما هي بداية نشأة الإرهاب والتطرف والغلو ؟
ما هو موقف الإسلام من الإرهاب والتطرف والعنف ؟
وقد جعلت هذه الدراسة في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف الإرهاب والتطرف والغلو والعنف ، وفيه أربع مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإرهاب لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني: تعريف التطرف لغة واصطلاحا .

المطلب الثالث: تعريف الغلو لغة واصطلاحا .

المطلب الرابع: تعريف العنف لغة واصطلاحا .

المبحث الثاني: نشأة الإرهاب والتطرف والعنف .

المبحث الثالث: أسباب الإرهاب والعنف والتطرف .

المبحث الرابع: موقف الإسلام من الإرهاب والتطرف .

المبحث الخامس: سبل العلاج والوقاية من الإرهاب .

خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث .

المبحث الأول: تعريف التطرف والإرهاب والغلو والعنف:

المطلب الأول: تعريف الإرهاب لغة واصطلاحا:

أولاً: الإرهاب لغة: رَهَبٌ ، بِالْكَسْرِ ، يَرْهَبُ رَهْبَةً وَرُهْبًا ، بِالضَّمِّ ، وَرَهْبًا ، بِالتَّحْرِيكِ ، أَي خَافَ . وَرَهَبَ الشَّيْءَ

رَهْبًا وَرَهْبًا وَرَهْبَةً: خَافَهُ . وَالاسْمُ: الرَّهْبُ ، وَالرُّهْبِيُّ ، وَالرُّهْبِيُّ ، وَالرُّهْبِيُّ ، وَالرُّهْبِيُّ . وَالرُّهْبَاءُ اسْمٌ مِنَ الرَّهْبِ ، تَقُولُ:

الرُّهْبَاءُ مِنَ اللَّهِ ، وَالرُّهْبَاءُ إِلَيْهِ . وَفِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ: " رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ " ¹

وَأَرْهَبَهُ وَرَهَبَهُ وَاسْتَرْهَبَهُ: أَخَافَهُ وَفَزَعَهُ . وَاسْتَرْهَبَهُ: اسْتَدْعَى رَهْبَتَهُ حَتَّى رَهَبَهُ النَّاسُ (محمد بن مكرم بن منظور ،

1414 هـ ، 1/436).

والإرهاب : بكسر الهمزة : الإزعاج والإخافة ، وتأتي بمعنى: ذود الإبل عن الحوض (إسماعيل بن حماد

الجوهري ، 1979م ، 1/140).

والإرهابيون: "وصف يُطلق على الَّذِينَ يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم الساسية"(ابراهيم

أنيس ورفاقه ، مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، 2004 ، 1/376)

¹ حديث صحيح ، البخاري ، محمد بن اسماعيل ، 1987 ، حديث رقم 244 ، و النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، حديث رقم 2710 ،

ثانياً. تعريف الإرهاب اصطلاحاً: نظراً لحدثة المصطلح ، واختلاف وجهات النظر في تحديد مفهومه ، فإننا نجد كثيراً من التعريفات لهذا المصطلح ، بعضها مادياً ، والآخر موضوعياً ، وثالث معنوياً ، من غربيين وشرقيين ، وهكذا ، فليس هناك تعريفاً متفقاً عليه ، ومن هنا فإنني سأسوق بعض هذه التعريفات ، مع الدراسة والترجيح ما أمكن:

-الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة ، ويكون الغرض منها ، أو يكون من طبيعتها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة ، أو جماعات من الناس ، أو لدى الجمهور² (حميدي السعدي ، 1971 ، ص138).

-الإرهاب من الوسائل التي يستخدمها الحكم الاستبدادي لإرغام الجماهير الخضوع والاستسلام لها ، وذلك بنشر الذعر والفزع بينها³ (احمد عطية الله ، 1975 ، 67/1).

" هو فعل منظم من أفعال العنف ، أو التهديد به يسبب فزعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل ، أو الاغتيال أو حجز الرهائن ، أو اختطاف الطائرات ، أو تفجير المفرقات وغيرها ، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب ، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة ، أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى ، أو مجموعة أخرى من الأفراد ، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة ، أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها . وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ، بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل أو العدو ، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان ، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع"⁴ (محمد الهواري ، 2004م ، ص15).

-العدوان الذي يمارسه أفراد ، أو جماعات ، أو دول بغياً على الانسان: دينه ودمه وعقله وماله وعرضه. ويشمل صنوف التخويف والاذى والتهديد ، ويهدف الى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم ، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر. وإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر إرهاباً ، وكذلك القتل بغير حق وقطع الطريق⁵. (د. خالد بن عبدالرحمن القرشي ، 2008 ، ص21).

أكتفي بذكر هذه التعريفات ، مع ملاحظة ما يلي:

-التعريف الأول ركز على الإرهاب الموجه ضد الدولة. وإفزاز شخصيات أو جماعات.
-التعريف الثاني جاء على العكس من الأول فاعتبر الإرهاب هو الموجه من الدولة لمواطنيها ، مما يؤكد اختلاط مفهوم الإرهاب بالدكتاتورية والقمع.

-تعريف لجنة الخبراء في تونس يُعد شمولياً نوعاً ما ، وبالذات في تفرقه بين الإرهاب وبين نضال الشعوب.

² هذا تعريف المؤتمر الدولي الذي عقد تحت اشراف الأمم المتحدة سنة 1937م ، لعقد اتفاقية دولية لمنع الإرهاب وقمعه .

³ هذا تعريف دائرة المعارف الحديثة .

⁴ هذا تعريف لجنة الخبراء العرب في تونس سنة 1989م ، لوضع تصور أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي .

⁵ هذا تعرف مجمع الفقه الاسلامي / مكة ، بتاريخ 2002/1/10 .

نجد أن تعريف مجمع الفقه الإسلامي السابق برقم (5)، أشمل من غيره كذلك ، فقد تعرض لذكر إرهاب -الأفراد والجماعات والدول ، وأي ممارسة من شأنها إخافة الناس أو ترويعهم ، والإشارة إلى البيئة والمحافظه عليها ، كما يبدو فيه رأي الشريعة الإسلامية الراض للارهاب بكل صورته وأشكاله .

المطلب الثاني: تعريف التطرف لغة واصطلاحاً:

أولاً. تعريف التطرف لغة: الطَّرْفُ: النَّاحِيَةُ مِنَ النُّوَاحِي وَالطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ ، وَالْجُنْعُ أَطْرَافٌ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: " أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا (سورة الرعد / آية 41) ، قال الأزهري: أَطْرَافُ الْأَرْضِ نَوَاحِيهَا ، الْوَاحِدُ طَرْفٌ وَنَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا: أَي مِنْ نَوَاحِيهَا نَاحِيَةً نَاحِيَةً ، وَرَجُلٌ طَرَفٌ وَمُتَطَرِّفٌ وَمُسْتَطَرِّفٌ: لَا يَثْبُتُ عَلَى أَمْرٍ (محمد بن مكرم بن منظور ، 1414هـ ، 215/9 ، ومحمد بن أبي بكر الرازي ، 1999 ، 189/1).

ثانياً. تعريف التطرف اصطلاحاً: لهذا المفهوم أكثر من تعريف ، منها ما يلي:

-مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال والتوسط ، زيادة أو نقصاناً .

-الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع ، وتبني قيم ومعايير مخالفة للواقع المعاش .

-اتخاذ الفرد أو الجماعة ، موقفاً متشدداً إزاء فكر أو أيديولوجية في قضية ما ، أو محاولة خلق نوع من التعصب الديني في بيئة الفرد أو الجماعة(اسماعيل صديق عثمان ، 2017 ، ص3).

في ضوء هذه التعريفات يتضح أن التطرف ينافي الاعتدال والوسطية بمعناه المادي والمعنوي ، وقد نهى الإسلام عن التطرف بكل معانيه ، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "هلك المتنطعون"⁶.

كما يبدو في ضوء التعريفات أن التطرف يتعدى الأفراد إلى الجماعات والدول كذلك ، كما يوجد تطرف ديني . عند اليهود والمسيحيين والمسلمين ، وبعض الدول العلمانية التي ترى في التدين جرماً سياسياً ينبغي محاربته ، واليمين المسيحي المتشدد الذي تتزعمه الكنيسة الكاثوليكية ، والحركة الصهيونية التي أسست دولة عنصرية تمارس الاعتقال السياسي والقتل والنهب وغير ذلك ، وبعض المسلمين الذين يظهرون اليوم وكأنهم رسل يتحدثون عن الإسلام والمسلمين وهم جهلاء ليس لديهم علم ولا فقه ، ويضمون أكثر التيارات المتشددة في العالم الإسلامي ، وهو الذي تركز عليه كل وسائل الإعلام الغربية اليوم وبعض العربية تحاول صياغة صورة ذهنية تمثل الاسلام المتطرف في العقل الغربي"(اسماعيل صديق عثمان ، 2017 ، ص4).

المطلب الثالث. تعريف الغلو لغة واصطلاحاً:

أولاً: الغلو لغة: قال ابن فارس: " الْغَيْنُ وَاللَّامُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ فِي الْأَمْرِ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَمُجَاوِزَةٍ قَدْرٍ . يُقَالُ: غَلَا السَّعْرُ يَغْلُو غَلَاءً ، وَذَلِكَ ارْتِفَاعُهُ . وَعَمَلَا الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ غُلُوًّا ، إِذَا جَاوَزَ حُدَّهُ . وَعَمَلَا بِسَهْمِهِ غُلُوًّا ، إِذَا رَمَى بِهِ سَهْمًا أَقْصَى غَمَاتِيهِ (احمد بن فارس القزويني ، 1979 ، 387/4-388) ، وغلا في الدين والأمر ، يغلو غلوا: جاوز حده ، وغلوت في الأمر غلوا ، وغلانية ، وغلانيا: إذا جاوزت فيح الحد وأفرطت"(محمد بن مكرم بن منظور ، 1414 هـ ، 132/15).

ثانياً. تعريف الغلو اصطلاحاً: ذكر أهل العلم تعريفات للغلو ، أذكر منها ما يلي:

⁶ هم المتشددون في غير موضع التشدد ، والمبالغون في ذلك . والحديث صحيح ، أخرجه مسلم بن الحجاج ، بلا ، حديث رقم 2670

- "المبالغة في الشيء ، والتشديد فيه بتجاوز الحد" (احمد ابن حجر العسقلاني ، 1379هـ ، 278/13).
- "تجاوز حدود الله فيه توسعا في مساحة الدين المحددة بهذه الحدود ، ويكون بسبب الإندفاع القوي دون بصيرة" (عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، 1984 ، ص 45).

- "التشدد والتصلب في مجاوزة الحد المطلوب والمقدر شرعا" (محمد مصطفى الزحيلي ، 1428 هـ ، ص 12).
في ضوء هذه التعريفات نجد أنها لم تخرج كثيرا عن المعنى اللغوي ، اللهم عند الميداني ، فإنه ألمح إلى أن الدين من حيث كونه أوامر ونواهي محدد بحدود يمنع شرعا تجاوزها ، فإذا تجاوزها المسلم يعتبر مغاليا ، وإذا قصر يعتبر مفرطا" (مطيع الله الصرهدي ، 2017 ، ص 9).

المطلب الرابع: تعريف العنف لغة واصطلاحا.

أولا. تعريف العنف لغة: العُنفُ الحَرْقُ بالأمر وَقِلَّةُ الرِّفْقِ بِهِ ، وَهُوَ ضِدُّ الرِّفْقِ. عُنْفٌ بِهِ وَعَلَيْهِ يَعْغُفُ عُنْفًا وَعَنَافَةً وَأَعْتَفَهُ وَعَعَفَهُ تَعْفِيًّا ، وَهُوَ عَنِيْفٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَفِيْقًا فِي أَمْرِهِ. وَاعْتَنَفَ الأَمْرُ: أَحَذَهُ بَعْنَفٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ "7 ، والتَّعْفِيْفُ: التَّوْبِيْحُ والتَّقْرِيعُ واللُّومُ (محمد بن مكرم بن منظور ، 1414هـ ، 257/9). يتضح أن العنف يتضمن سلوكا فيه قسوة وشدة.

ثانيا. تعريف العنف اصطلاحا:

-العنف يشمل "جميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال التي تلحق الأذى بالأفراد أو الجماعات"
-الاستخدام غير القانوني أو غير الشرعي لوسائل الإكراه المادية من أجل أغراض شخصية أو جماعية" (بشار حسن يوسف ، ووجيه عفتو ، 2011 ، ص 549).

- "كل سلوك – فعلي أو قولي – يتضمن استخاما للقوة ، أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو الآخرين ، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة" (هينم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 48).
كما أن العنف يتخذ اشكالا عديدة ومتنوعة ، منها العنف السياسي والعنف الاجتماعي والثقافي ، مما يؤكد أن العنف اصطلاحا له مفاهيم عديدة وليس مفهوم واحد ، مما يعني اتساع ظاهرة العنف وصعوبتها ، فضلا عن قدم الظاهرة ، واتخاذها أشكال عديدة (بشار حسن يوسف ، ووجيه عفتو ، 2011 ، ص 549).

في ضوء هذه التعريفات جميعا ، يمكنني القول بأن الإرهاب والعنف هما نتيجة التطرف والغلو ، فالتطرف سبب طبيعي للإرهاب ، وكذلك الغلو ، كما أن الإرهاب أشد خطرا من التطرف الذي قد يقتصر على الفرد نفسه.

المبحث الثاني: نشأة الإرهاب والتطرف والعنف.

الإرهاب قديم قدم البشرية ، حيث اخبرنا القرآن الكريم على لسان الملائكة حينما أخبرهم الله سبحانه وتعالى أنه خالق بشرا من طين ، فقالوا: " أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء" (سورة البقرة ، آية 30) ، كما يشير القرآن الكريم إلى وجود هذه الظاهرة وممارستها منذ العصور الأولى ، وذلك كما في قصة إبراهيم عليه السلام: " قالوا حرِّقوه وانصروا آلهتكم " (سورة الأنبياء ، آية 68) ، وقتل قابيل أخاه هابيل يُعد عنفا أكثر منه إرهابا ، قال تعالى : " واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ،

⁷ حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه برقم 2593 .

قال لأقتلنك ، قال إنما يتقبل الله من المتقين "(سورة المائدة ، آية 27) لذلك فإني سأعرض هذا الموضوع باختصار وشمولية ، على النحو التالي:

أولاً. في العصور القديمة:

أول حركة إرهابية ظهرت في التاريخ ، هي حركة يهودية ، ظهرت في عهد الحكم الروماني في القدس ، في نهاية القرن الأول قبل الميلاد ، تدعى: " حركة السيكارى"⁸ ، وذلك بعد أن شتتهم البابليون عام 586 ق.م ، كان أسلوبهم في تنفيذ عملياتهم: مهاجمة من يريدون في وسط الزحام والهرب حتى لا يتمكنوا من الإمساك بهم ، ونفذوا أكثر من عملية اغتيال وحرق وتدمير وغير ذلك ، إلى أن تم القضاء عليهم في نهاية الأمر.

في القرن الأول الميلادي ظهرت مجموعة يهودية صغيرة حملت اسم(زيلوت أو الغيورون) وطالبت بالاستقلال اعتباراً من السنة السادسة للميلاد ، وأخذت تنظم احتجاجات منهجية ، وكانت تنشر الرعب وتذبح ضحاياها أمام الملأ وفي الأماكن العامة والأسواق ، وقد اتخذت الحرب التي شنتها شكل حرب عصابات(حمود الأسمرى ، التسلسل التاريخي للإرهاب ، 2018 ، imctc.org/Arabic/ArticleDetail/Index).

كانت الوسائل المتبعة في تلك العصور لتنفيذ العمليات الإرهابية هو الإغتيال ، وإشاعة الذعر والخوف بين الناس ، إما علنياً أو سرياً ، ولدواعف أما شخصية أو وطنية ، ومن ذلك: اغتيال الإمبراطور الروماني غابوس يوليوس قيصر سنة 44 ق.م.(عبد الرحيم عبد الجبار ، 1989 ، ص 7-10).

ثانياً. في العصور الوسطى⁹:

أعمال القرصنة البحرية التي كان يقوم بها مجموعات من قبل بعض الحكومات والإمبراطوريات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية لتنفيذ أعمال قرصنة معلنة في البحار والمحيطات بديلاً للحروب التقليدية ، ومن هنا يرى البعض ان خطف الطائرات في العصر الحديث يشبه إلى حد كبير هذه القرصنة ، فهي: "قرصنة جوية" ، (هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 68).

صدرت أعمال عنف وإرهاب في فترة الجاهلية التي سبقت الإسلام ، من خلال ممارسات الصعاليك الذين تجمعوا في شكل عصابات منظمة تغزو ، وتقطع الطريق (الدكتور جواد علي ، 1977 ، 4/411-413).

ثالثاً. في العصر الحديث:

من مظاهر العنف والإرهاب في هذه الفترة : محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من مخالفيهم وكل من لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية ، واستمر هذا العنف وأخذ شكلاً جماعياً في حقبة الثورة الفرنسية الممتدة بين الأعوام (1789 إلى 1799) والتي يصفها المؤرخون ب(عهد الرعب)(حمود الأسمرى ، التسلسل التاريخي للإرهاب ، 2018 ، imctc.org/Arabic/ArticleDetail/Index).

في عام 1873 ، قال ممثلوا جمعية اليعاقبة¹⁰: "لقد حان الوقت الذي يجب فيه إخافة المتأمرين ، أيها المشرعون ضعوا الإرهاب في جدول أعمالكم".

⁸ هي حركة سياسية دينية متطرفة ، تتكون من مجموعة من اليهود الذين وفدوا على فلسطين في نهاية القرن الأول قبل الميلاد " جاء اسمها من نوع من السيوف التي كانوا يستخدمونها باسم " سيكا "(هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 68).

⁹ هي الفترة الممتدة من القرن الخامس وحتى الخامس عشر الميلادي .

في هذه الفترة تم اغتيال العديد من رؤساء الدول والحكومات ، منهم: الرئيس الأمريكي "إبراهام لنكولن" سنة 1865 ، والرئيس الفرنسي "ساري كارنو" سنة 1894 ، والرئيس الإسباني "انتونيو كانوفاس" سنة 1897 ، وإمبراطورة النمسا وهنغاريا "اليزابيث" سنة 1898 (هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 72).

في بداية القرن التاسع عشر ظهرت منظمة إرهابية في أمريكا ، تدعى: "كوكلوكس كلان" ، وهي عبارة عن جمعيتين سربيتين مختلفتين لمعارضة حركة التعمير الجمهوري في الولايات الجنوبية ، والمحافظة على سيادة البيض ، ضمت كثيرا من الجماعات واستخدمت مخاوف وخرافات الزنوج لإرهابهم وإبعادهم عن الانتخابات ، مما مكّن البيض من السيطرة السياسية على كثير من الولايات ، إلا أن هذه الجمعية فشلت بعد الحرب العالمية الثانية " (مجموعة من العلماء والباحثين ، الموسوعة العربية ، 2010 ، ص 2781-2782).

ظهرت منظمة أو مذهب إرهابي يدعى بـ"الفوضوية" في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، وهو مذهب سياسي واقتصادي متطرف ، يرى أن الدولة هي أداة الظلم والاستبداد ، ورفض الملكية الفردية ، وترك الناس يعيشون كما يريدون ، وتؤمن بالإرهاب وسيلة لهدم المجتمعات ونظام الحكم والأديان " (مجموعة من العلماء ، الموسوعة العربية ، 2010 ، ص 2476 ، وهيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 70-71).

-العدمية: نظرية سياسية اجتماعية ، اعتنقها كثير من الثوريين الروس ، في بداية القرن التاسع عشر ، وتقوم على ضرورة هدم الأوضاع السياسية والاجتماعية الفاسدة القائمة ، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الصالحة التي يجب أن تحل محلها ، وتميزوا بتشجيعهم للإرهاب والاعتقال السياسي ، (مجموعة من العلماء والباحثين ، الموسوعة العربية ، 2010 ، ص 2225 ، ونعمه علي حسين ، 1984 ، ص 13).

شهدت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية - التي انتهت سنة 1945 م - تزييدا مستمرا من العمليات الإرهابية التي أخذت شكلا غير الشكل الذي كان سابقا ، حيث تركز هذا الإرهاب في "فلسطين" بعد احتلالها ، فقد مارست الصهيونية العالمية القتل والتشريد لتحقيق هدف قيام دولة إسرائيل ، وأسست منظمات إرهابية للقيام بهذه المهام ، ومارست الإرهاب ضد المواطنين من العرب في داخل فلسطين وخارجها " (مركز الدراسات الفلسطينية ، 1973 ، من هم الإرهابيون ، حقائق عن الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي ، المقدمة).

رابعا. تاريخ الإرهاب في الإسلام:

منذ أن بدأ رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم دعوته في مكة ، وهو يُحَارَب من مشركي مكة بكل الوسائل والأساليب : بتكذيبه ، وتعذيب أصحابه ، وحصارهم في شعب أبي طالب ، تعرضوا فيها للمرض والجوع وشتى صور الابتلاء والفتنة ، وتهجيرهم هنا وهناك ، وما رافق ذلك من نهب لأموالهم وبيوتهم .

بعد الهجرة للمدينة ، وما حصل من ممارسات إرهابية وعدوانية ضد المسلمين من أهل مكة ومن ساندهم من عرب الجاهلية ، الأمر الذي أدى إلى نشوب الغزوات بينهم وبين المسلمين ، إلى أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرقيق الأعلى (عبد الملك بن هشام ، 1990 ، ومحمد الغزالي ، 1960 ، ص 115).

¹⁰ هو ناد سياسي برز أثناء الثورة الفرنسية ، أسس سنة 1789 ، سمي بذلك نسبة إلى مكان الاجتماع الأصلي لطائفة الرهبان "الدومينيكان" .

ومما زاد الطين بلة ، انضمام اليهود في المدينة إلى المشركين في إرهاب المسلمين ، واستخدام أكثر من وسيلة عنف للمارسة إرهابهم ضد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ومن ذلك :
في السنة الثانية للهجرة ، نقض يهود بني قينقاع عهدهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك بالإخلال بالأمن الداخلي في المدينة باعتبارهم على امرأة مسلمة في سوق بني قينقاع(عبد الملك بن هشام ، 1990 ، 9/3 ، وأكرم ضياء العمري ، 1994م ، ص300/301).

في السنة الرابعة للهجرة ، حاول يهود بني النضير إغتيال الرسول صلى الله عليه وسلم بإلقاء حجر عليه وهو جالس تحت حائط عندهم ، لما طلب منهم دية قتيلين ، إلا أن الله تعالى أخبره بذلك فخرج من عندهم ودخل المدينة ، وكان ما كان من إجلائهم تأديبا لهم على فعلتهم(عبد الملك بن هشام ، 1990 ، 143/3).
في السنة السابعة للهجرة ، بعد فتح خيبر ، قامت زينب بنت الحارث ، امرأة اليهودي "سلام بن مشكم" ، بمحاولة اغتيال للرسول عليه السلام ، وذلك بوضع السم في شاة مشوية جاءت بها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلاك منها مضغة ولم يسغها - أي يبلعها- ، وقال: إن هذا العظم ليخبرني انه مسموم(عبد الملك بن هشام ، 1990 ، 287/3 ، والبخاري ، محمد بن اسماعيل ، 1987 ، حديث رقم4003).

من أوضح الممارسات الإرهابية التي حصلت في صدر الإسلام: اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 23 هـ ، وعثمان بن عفان رضي الله عنه سنة 35 هـ ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه سنة 40 هـ(اسماعيل بن عمر بن كثير ، 1990 ، 137/7 ، و185 ، و327).

بعد ذلك أخذت الفرق الإسلامية تظهر ، فكان أولها ، فرقة: "الخوارج" سموها بذلك لخروجهم على الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وذلك سنة 37هـ ، لرفضهم اختيار عبد الله بن عباس للتحكيم(محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، 1992 ، 107/1-108).

وقد ورد ذكرهم في الحديث الشريف الذي يرويه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "بينما نحن عند رسول الله عليه السلام ، وهو يقسم قسما ، أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال: يا رسول الله اعدل ، فقال: ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل.. إلى أن قال: "آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدرر ويخرجون على حين فرقة من الناس"(البخاري ، محمد ، 1987 ، حديث رقم 3414).

فتاريخهم يشهد باتخاذهم صورة التطرف والقسوة لتعاملهم مع الآخر ، وأخذوا يُكرهون الناس على آرائهم بالقسوة والعنف(عرفان عبد الحميد ، 1967 ، ص81).

ومن الفرق التي مارست الإرهاب أيضا واتخذته طريقا لتحقيق أهدافها ، وفرض مبادئها ، فرقة "الإسماعيلية"¹¹ ، التي اتبعت سياسة القتل والسلب والنهب بوحشية لم تسبق ، وتعاونت مع الصليبيين على المسلمين(محسن عبد الحميد ، 1996 ، ص59).

وكذلك فرقة: "الحشاشين" أو "الفاطمييين" ، وهي فرقة اسماعيلية ، ظهرها التدين ، الذي اتخذته ستارا لأعمالهم الفوضوية ، حيث لجأت إلى أساليب الإرهاب والقتل ، وأشاعت الرعب في قلوب الحكام وقادة الرأي في العالم

¹¹ فرقة شيعية ، ذهبت إلى ان الإمام بعده ولده اسماعيل. وهذه نسبة التسمية.

الإسلامي ، ومن هذه العمليات الإرهابية هي محاولة اغتيال القائد صلاح الدين الأيوبي مرتين " (عبد الرحيم عبد الجبار ، 1989 ، ص 13).

"القرامطة": فرقة تزعمها رجل إسماعيلي ، يدعي حمدان بن الأشعث ، وقيل: اسمه قرمط ، ونسبت إليه ، وهي حركة ثورية فكرية انقلابية باطنية ، امتازوا بالقسوة والقتل والهدم والتخريب في أماكن عديدة من أراضي المسلمين ، ولم تسلم منهم الكعبة المشرفة ، فكان مما نهبهوه: "الحجر الأسود" إذ حملوه وخرجوا به من مكة (عبد الرزاق أسود ، 1981 ، ص 16-21 ، وهيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 79).

واليوم ظهر على الساحة الإسلامية والعربية ما يسمى بـ: "داعش" وهي اختصار لعبارة: "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ، ولست هنا بصدد التفصيل عن هذا التنظيم ، ولكن لارتباطه بالإرهاب والعنف ، لا بد أن أشير باختصار إلى أفكاره ، وأساليبه ، وممارساته ، ومدى اتفاقها مع الإسلام منهجا وفكرا وعقيدة وسلوكا. وذلك وفق ما يلي:

يرجع تاريخ تأسيس تنظيم "داعش" الإرهابي ، إلى قائد تنظيم القاعدة في العراق "أبو مصعب الزرقاوي" ، حيث أسس ما سمي وقتها بـ "جماعة التوحيد والجهاد" ، لمواجهة قوات أمريكا التي احتلت العراق في 2003. بعد مقتل "أبو عمر البغدادي" سنة 2010م ، حلّ مكانه: "أبو بكر البغدادي" وسار على طريق سلفه في أعمال "الإرهاب". (بولنت آر دغار ، 2015م ، /www.aa.com.tr/ar/).

مما وصفت به "داعش": المبالغة في التكفير وعدم أهليته لتنزيل الأحكام الشرعية موضعها ، وأن "الشرعيين" الذي يقودونه "حدثاء الأسنان" لا يفقهون تنزيل الأحكام وفق الشريعة الإسلامية ، سواء في حق المسلمين من أهل السنة أو من أصحاب المذاهب الأخرى.

كما وصفت داعش بأنها تُكفّر عملياً مخالفيها من التنظيمات الأخرى بسبب الاختلاف معهم وكأنه هو جماعة المسلمين دون غيرهم ، وأنه يستهين بالدماء ويبالغ في قتل كل من خالفه من المسلمين.

كما أن البغدادي أعلن الخلافة من دون تمكين ، وأنه اقتصر على بيعة بعض من تنظيمه في العراق وكانت من غير شوري المسلمين ، وأنه مجهول غير معلوم ، وغير ذلك مما تحمله كتب الفقه من نواقض أو شروط ينتقص عدم توفرها من خلافة البغدادي (شفيق شقير ، 2014/11/23 ، aljazeera.net/ar/files/isil).

فشل هذا التنظيم واندحر لأسباب أبرزها سلوكه الوحشي البربري الذي كان يمارسه مع المدنيين ، وغيرهم من قتل وحرق وسفك دماء أبرياء من أطفال ونساء ورجال لا ذنب لهم ، ونهب وسلب للأموال والأموال ، وإرغام للآخرين لإتباعهم ، أو التكفير ثم القتل بأبشع صورته (فهد الغفيلي ، 2016م ، ص 5).

المبحث الرابع: أسباب الإرهاب والعنف والتطرف.

الإرهاب والعنف والتطرف له أسباب كغيره من الظواهر الاجتماعية ، بعضها مادي ، وبعضها معنوي ، كما أن بعضها أساسي ، وبعضها ثانوي ، أوضحها فيما يلي:

أولاً. أسباب عسكرية استعمارية: فهو لا يكتفي باحتلال الأرض ، لكنه ينتهك العرض ، ويستعبد الناس ، وينهب خيراتهم ، ولا يمكنه تحقيق ذلك إلا بممارسة الإرهاب ، فيهب أبناء الشعب لنيل حريتهم وحقوقهم التي لا يمكن التنازل عنها ، فكلاهما يمارس إرهاباً " (نعمه علي حسين ، 1984 ، ص 23) ، لكن ثمة فرق بينهما ، فالمستعمر إرهابه مرفوض وغير مشروع ، والمستعمر ، إرهابه مبرر لنيل حقوقه المغتصبة منه.

ثانياً. أسباب سياسية: تُعد الأسباب السياسية من أخطر أسباب الإرهاب في العالم، لما لها من آثار وخيمة على كل المستويات، وسأذكر تالياً بعضاً من صور الإرهاب السياسي لنعلن فداحته وضرره:
-الاستبداد السياسي: وهو قرين الاستعمار، لا سيما في دول العالم الثالث، حيث تمارس الأنظمة نوعاً من الاستبداد، بانفراد النظام الحاكم فرداً أو جماعة بقيادة الأمة وفق هواهم، أو مصالحهم الشخصية، وليس على الناس إلا السمع والطاعة والإذعان، فتصادر الحريات، وتنتهك الحقوق، ويحارب رجال الفكر والمصلحون، وتنعدم العدالة الاجتماعية، وبالتالي لم يبق أمام الشعب إلا مواجهة الإرهاب بإرهاب مماثل(عبد الناصر حريز، 1996م، ص 132، وفؤاد قسطنطين، 1999م، ص 45).

-سياسات الهيمنة الأجنبية وإرهابها: من الأسباب الرئيسة في تغذية التطرف الديني والإرهاب الفكري في البلاد العربية والإسلامية، هو: الممارسات الاستيطانية الصهيونية في فلسطين وما جاورها، فمشاهد القتل والتعذيب والإحراق، وتدمير البيوت وهدمها، وممارسات العطرسة والهمجية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وغيره من الشعوب الأخرى، كل ذلك أدى إلى إذكاء روح الغضب لدى الشباب، والرد على تلك السياسات بالطرق المشروعة وغير المشروعة، على مرأى ومسمع من المسلمين دون أدنى رد فعل إيجابي".
-تضييق دائرة الشورى والديموقراطية، أو انعدامها: يؤدي إلى تهيش بعض الفئات اجتماعياً وسياسياً، واستبعاد الأقليات والفئات المعارضة، يخلق جوّاً من الشعور والإحساس بالظلم، ويدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل السياسي العنيف"(محمد احمد حسين، 2018/2/27-26م، ص 15-14).

-التحزبات السرية التي نتجت عن قراءات خاصة ومفاهيم خاطئة لا يعرفها أهل العلم، يقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: إذا رأيت قومًا يتناجون في شيء من الدين دون العامة فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة"¹²(صالح السدلان، ص 9).

-افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها موثيقه بعقوبات دولية شاملة وراعية. لذلك فإن التسيب الدولي هو الذي يفتح المجال واسعاً أمام الإرهاب الدولي الذي يجمع في صفوفه بين القتلة والمحترفين والمترقّة المأجورين وغيرهم من المغرر بهم وتشجيعهم على التمادي في احتقار القانون الدولي، والاعتداء على سيادة الدول(أسماء الحسين، ص 11).

ثالثاً. أسباب فكرية: الإرهاب الفكري صورة من صور الإرهاب، وفي الواقع له أسباب ودوافع، وغالباً ما تعود الأسباب الفكرية إلى الدين والعقيدة، ولا تختص بأمة دون أمة، فهي موجودة في كل المجتمعات، ولكن هنا سأتكلم عمّا يتعلق بالمسلمين، وما يسبق الإرهاب من غلو وتطرف في الفكر، فأصحاب هذا الفكر يسرفون في تكفير الناس وتضليلهم، ويستبيحون دماءهم وأموالهم، فالعقلية المتشددة التي ابتعدت عن الفهم الوسطي للإسلام، اتخذت العنف والإرهاب وسيلة للتغيير في المجتمعات(فايز أبو عمرة، وعبد السميع العرايد، 2016/7/24، ص 127).

ومن أهم أسباب الإرهاب الفكري ما يلي:

¹² هذا الخبر أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة، برقم 251، وابو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء، 338/5.

معاونة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة، بين تيارات مختلفة وذلك بسبب الجهل بالدين والبعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام، ومن هذه التيارات: تيار علماني يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية ولا بالموثوث الاجتماعية الأصيلة، وتيار ديني متطرف يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري.

تشويه صورة الإسلام والمسلمين: إن الإسلام هو دين العدالة والسماحة والحكمة والوسطية، وهو دين رعاية المصالح ودرء للمفاسد. وأفعال الناس المنتسبين إلى الدين، تنسب عادة إلى الدين ذاته، إن خيراً أو شراً، وعليه فإن الغلو في الدين في العصر الحديث، وما رافقه من تطرف وإرهاب شوه الدين الإسلامي الحنيف، ونفر الناس منه، وفتح الأبواب للطعن فيه (أسماء الحسين، ص 8).

-سوء فهم معنى وتطبيق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر": فقد أدى ذلك إلى إشكالات كبيرة في الواقع، حيث عمدت فئة من المغالين إلى استخدام العنف في تغيير المنكر والأمر بالمعروف، قتلوا، وحرقوا، ودمروا، واستباحوا الدماء، معتقدين أنهم على صواب، محتجين بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"¹³.

-التدين وطلب العلم عبر التثقيف الذاتي: وذلك أن بعض من يرغبون في طلب العلم يعتمدون في ذلك على مطالعاتهم الذاتية في الكتب، دون الرجوع إلى العلماء المبصرين والعارفين بشرع الله تعالى، لبيكون مرجعية لهم فيبينون لهم النهج الصحيح في البحث والاطلاع، فالعلم ليس كتاباً فحسب، وإنما عالم ومتعلم وكتاب.

-الإرتباط بالأشخاص وليس بالفكرة: وهذا يؤدي إلى تطرف وإرهاب فكري، وذلك أن بعضهم يرتبط في قناعاته الفكرية بمن يثق فيهم من الأشخاص بغض النظر عن كون ما قاله صواب أم خطأ؟ المهم أن يكون هذا الشخص هو الذي قاله، فلا معقب لقوله (نادي محمود حسن، 11-12/3/2017م، ص 10).

-الفهم الخاطئ، والتأويل غير السليم لنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، وكلام الفقهاء: وذلك للتغريب بالشباب، حيث وقعت طائفة من شباب المسلمين في أعمال إرهابية بسبب الفهم الخاطئ لنصوص القرآن والسنة، وكلام الفقهاء، فحملوا النصوص ما لا تحتمله، وأنزلوها على الواقع بحسب فهمهم القاصر، واستدلوا بأقوال لأهل العلم حسب فهمه الخاص بهم، فأدى الفهم الخاطئ إلى فجائع وكوارث ومصائب.

-غياب الحوار الفكري المفتوح من قبل علماء الدين مع الناس: إن غياب الحوار مع الأفكار المتطرفة وأصحابها، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي، يرسخ الفكر المتطرف والإرهابي لدى الشباب (محمد احمد حسين، 26-27/2/2018م، ص 7-8).

-عدم الاعتراف بالآخر إن عدم الاعتراف بالآخر مما ابتلي بها بعض أصحاب الأديان السماوية في القرون الأخيرة، لأن التصورات التأميرية جعلت الأشخاص يميلون نحو العداوة، بغض النظر على أنهم بشر يمكن أن تختلف أفكارهم ونظرتهم من حيث العقائد والعادات والتقاليد، فهناك أشخاص متعصبون لآرائهم على كل

¹³ حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، برقم 49 (مسلم بن الحجاج، 69/1).

حال ، فلو كان مسلما كان مسلما متعصبا ، ولو كان مسيحيا كان مسيحيا متعصبا ، ولو كان سنيا كان سنيا متعصبا ولو كان شيعيا كان شيعيا متعصبا" (اسماعيل صديق عثمان ، 2017 ، ص11).
رابعا. أسباب اقتصادية: للإقتصاد أثر واضح في حياة الناس سلبا وإيجابا ، وقد تم رصد حالات تطرف وإرهاب كثيرة سببها الوضع الإقتصادي ، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي ، وإليك بعض هذا الأسباب:
-عدم القدرة على إقامة تعاون دولي جاد من قبل الأمم المتحدة ، وحسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول ، ويكون ذلك عن طريق النمو ، والتقليل من الفارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
-البطالة: إن انتشار البطالة في المجتمع ، وزيادة عدد العاطلين عن العمل ، وقلة فرص العمل ، كل ذلك يؤدي إلى امتهان الجريمة والإرهاب ، والاعتداء والسرقة ، مما يشكل مجتمعا خطيرا اقتصاديا وأخلاقيا وغير ذلك (أسماء الحسين ، ص10 ، وفايز أبو عمرة ، وعبد السميع العرابيد ، 2016/7/24 ، ص131).
-إستئثار كثير من المتنفذين بالثروات والخيرات ، واستماعتهم بحياة البذخ والإسراف ، في ظل وجود طبقة محرومة ، وبطبيعة الحال سينتوّن لدى هؤلاء حالة من النقمة على الآخر الغني ، مما يؤجج نار التطرف والإرهاب بحجة الدين أو غيره(فايز أبو عمرة ، وعبد السميع العرابيد ، 2016/7/24 ، ص131).
خامسا. أسباب اجتماعية:

على رأس هذه الأسباب: اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، لأن الأصل في هذه العلاقة أن تكون قائمة من جهة الحاكم على إقامة الدين والعدالة بين الناس ، وإصلاح أمر المسلمين والرفق بهم ، ومن جهة الرعية السمع والطاعة ، وعلى الجميع التناصح بالمعروف.
-فقدان الانتماء إلى المجتمع ، ولهذا حث الاسلام الفرد على التعلق بالمجتمع أو الجماعة وبين علاقة الفرد به حتى شبه المجتمع بالجسم الواحد ، قال الرسول صلى الله عليه وسلم " **Error! Bookmark not defined.** عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ومن أراد بحبوحه الجنة فليلزم الجماعة"¹⁴(فايز أبو عمرة ، وعبد السميع العرابيد ، 2016 /7/24 ، ص133 ، وأسماء الحسين ، ص14-15).

التفكك الأسري والاجتماعي: وهذا الحال يشهده عديد من البلاد الأجنبية وعدد من البلاد العربية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض النفسية ونسبة المجرمين والمنحرفين والشواذ. وحرمان الطفل من هذه الحاجات ومعاملته بالقسوة منذ صغره سوف يساعده على أن ينشأ ناقما على الناس ، يتخذ من الانحراف وسيلة للثورة على مجتمعه.

-غياب دور العلماء وانشغالهم: إن غياب أثر العلماء أو انشغالهم مدعاة لتصدير غير الأكفاء الذين يضلون الناس بالفتوى بالباطل أو بغير علم ، وحينذاك يتعرض المجتمع للهلاك عندما يأخذ منهم الناس ولا سيما الشباب أمور دينهم أو يزدرن عبادتهم ويتهمونهم بالتقصير ويحللون ويحرمون من عند أنفسهم. وقد قال

¹⁴ حديث صحيح ، أخرجه الترمذي في سننه برقم 2165 ، وقال : حديث حسن صحيح .

الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصغر"¹⁵ (أسماء الحسين ، ص 17-18 ، و(فايز أبو عمرة ، وعبد السميع العراييد ، 2016 /7/24 ، ص 133).

عدم الاعتراف بالقيم الحاكمة للبيئة ، بسبب انعدام القدوة والمثل الأعلى ، وإهمال مشكلات الشباب ، والحرمان الاجتماعي ، يؤدي إلى عجز المجتمع عن استيعاب بعض الفئات استيعاباً كاملاً ، مما يقود إلى تهميشهم ، فتلجأ إلى تشكيل جماعات إرهابية(عصام ملكاوي ، 2014 ، ص 11-12).

-الفراغ: يعد الفراغ – النفسي والعقلي – أرضاً خصبة لقبول كل فكر هدام ، وغلو وتطرف ، فتتغلغل الأفكار وتغزو القلوب فتولد جذوراً يصعب قلعها إلا بالانشغال بالعمل الصالح والعلم النافع ، ولذلك جاء في الحديث الشريف: "نعمتان مغبون¹⁶ فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ"¹⁷.

وقال الشاعر:

إن الفراغ والشباب والجده مفسدة للمرء أي مفسده¹⁸.

-غلبة مفهوم التعصب على مفهوم المواطنة: حيث تصح كل فئة في المجتمع تدافع عن حقوق طائفتها ، أو دينها ، بغض النظر عن اشتراكهم في الإنسانية ، وتظهر التقسيمات الطائفية في المجتمع ، على مستوى الوظائف ، والأحرى أن يتم ذلك وفق معايير الكفاءة والعدالة(اسماعيل صديق عثمان ، 2017 ، ص 11).

سادسا. أسباب تربية:

عدم كفاية الثقافة الدينية في المناهج التعليمية ، والجامعية في معظم البلاد العربية والإسلامية: فما يدرس في مراحل التعليم الأساسي ، لا يكفي ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وهو الحد الأدنى للثقافة الإسلامية ، وقد أدى ضعف المقررات الدينية ، وعدم تلبية احتياجات الطلاب في تبصيرهم بأمر دينهم ، وتنوير فكرهم بما يواجههم من تحديات في هذا العصر.

عدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن وأخلاق الدين الإسلامي التي يحث عليها:

ومما يحث عليه الدين الإسلامي ويدعو إليه الرفق ، والتسامح ، وحب الآخرين ومراعاة حقوق المسلمين منهم وغير المسلمين ، والسلام ، والتعاون ، والرحمة ، والبعد عن الظلم والاعتداء ، وغير ذلك مما يدعم الأمن والحب والعدالة بالمجتمعات ولاسيما الإسلامية ، ولا بد من إظهار هذه المحاسن والأخلاق منذ بداية التعليم(مقداد بالجني ، 1987 ، ص 53-54 ، وأسماء الحسين ، ص 23).

-غياب القدوة الناصحة المخلصة التي تعود على الأمم بغرض النفع وإرضاءً لله تبارك وتعالى ، وحباً في دينهم وأوطانهم ، وغياب القدوة يؤدي للتخبط وعدم وجود المرجعية الصالحة والأسوة الحسنة ، من عوامل التفكك والانحطاط والتخلف(صالح السدلان ، ص 21).

¹⁵ حديث حسن ، أخرجه عبدالله بن المبارك في كتاب الزهد ، رقم 61 ، والطبراني في الكبير ، رقم 908 ، كلاهما من حديث أبي أمية الجمحي .

¹⁶ يعني كثير من الناس تضيق صدره ، وفراغه بغير فائدة

¹⁷ حديث صحيح ، أخرجه البخاري في صحيحه برقم 6049 .

¹⁸ الجودة : أي الغنى ، والمقصود : اذا اجتمعت هذه الثلاثة : الشباب والغنى والفراغ ، فهي طريق إلى الفساد إلا اذا تم التعامل معها بكل وعي وحرص وفق توجيهات الدين الحنيف .

إن لرفقاء السوء أو الشلة دورا لا يستهان به في النزوع نحو العنف والإرهاب والتطرف ولا سيما عندما يكون تأثير هذه الشلة قويا في وجود شخصية ضعيفة أو إيجابية أو غير مستقرة أسريا كما أنها تسمح للفرد بالتعبير عن رأيه بحرية حتى لو كانت آراؤه خاطئة (أسماء الحسين ، ص26).

تعتمد نظم التعليم في معظم الأقطار العربية على التلقين والتكرار والحفظ ، وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات ، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد. وبذلك يصبح من السهل جداً على مثل هذا الطالب أن يتقبل كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة ، ويكون عرضة للانخراط في أية جماعة أياً كان توجهها(محمد الهواري ، 2004م ، ص 24).

-الخلل في مناهج بعض الدعوات المعاصرة: فعالمها ما تعتمد في مناهجها على العاطفة ، وتربي أتباعها على أمور عاطفية وغايات دنيوية ، تؤدي إلى التصادم مع المخالفين بلا حكمة ، وفي الوقت نفسه تقصر في أعظم الواجبات ، فتتسى الغايات الكبرى في الدعوة ، والعقيدة ، والفقه ، وتحقيق الأمن ، وفقه التعامل مع المخالفين(ناصر العقل ، ص11).

سابعاً. أسباب نفسية:

-الدوافع التدميرية النفسية المتأصلة: يرى بعض علماء النفس التحليليين أن ذلك يعود إلى تعريف لطاقة أو لشحنات دافع العدوان والرغبة في التدمير سواء الموجهة إلى الذات أو إلى الآخر ، ولما لم تجد لها سبيلاً مشروعا انصرفت إلى مسارب أخرى ضارة بالمجتمع ، أوضحتها وأخطرها ظاهرة الإرهاب والعنف(سيد منصور ، والشربيني ، 2003 ، ص249).

ضعف الأنا العليا(النفس اللوامة أو العقل والضمير) ، وسيطرة الذات الدنيا (الهوى " أو النفس الأمارة بالسوء) ، على الشخصية الإنسانية: وتتكون هذه الشخصية عادة لدى الأشخاص الذين يشعرون بالنقص في ذواتهم ، ولدى من تعرضوا لتربية والدية أو أسرية قاسية.

-هذات العظمة: تعد هذات العظمة عاملاً نفسياً آخر ، يمكن أن ييسر التورط في عنف أو حرب مدمرة ، ويؤدي إليها ، فهذات العظمة هو عرض مرضي عقلي ، ويعني اعتقاداً يسود فكر المريض بأنه شخص عظيم ، دون أن يسند هذا الاعتقاد واقع يدعمه منطق(أسماء الحسين ، ص22).

قد يكون سبب العنف والتطرف فشل من يتصف به في التعليم الذي يعد صمام الأمان في الضبط الاجتماعي ومحاربة الجنوح الفكري والأخلاقي لدى الفرد ، والفشل في الحياة يُكون لدى الإنسان شعوراً بالنقص وعدم تقبل المجتمع له. وقد يكون هذا الإحساس دافعاً للإنسان لإثبات وجوده من خلال مواقع أخرى فإن لم يتمكن دفعه ذلك إلى التطرف لأنه وسيلة سهلة لإثبات الذات حتى لو أدى به ذلك إلى ارتكاب جرائم إرهابية(عبد الرحمن المطرودي ، ص35).

-نقص إشباع الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الإنسان في مرحلة الشباب ، ليعيش في استقرار نفسي واجتماعي ، فهو إما أن يشبع حاجاته بطرق مشروعة وصحيحة ، أو أن يبقى محروماً ، وكلا الأمرين يقودان إلى عدم الاستقرار ، مما يولد تطرفاً وغلواً وإرهاباً نحو المجتمع(فايز أبو عمرة ، وعبد السميع العرايد ، 7/24/2016 ، ص133).

ثامنا. وسائل الإعلام: تكاد تكون وسائل الإعلام بكل صورها وأشكالها – المقروءة والمسموعة والمرئية - من أخطر الوسائل تأثيرا في الإنسان سلبا وإيجابا، وفي موضوع الإرهاب ساهمت هذه الوسائل سلبا في تغذيته بطريقة أو بأخرى ، وفق ما يلي:

جما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار وأساليب للإخبار عن الأحداث أو تركيبها وعن الأشخاص فهي وسيط مشارك لدى عديد من الدول التي في أغلبها تنتهج منهج التطرف والاستهتار بالعقول والشعائر الدينية. زرع الفتنة وإثارها من خلال بعض البرامج أو الأفكار وتهويلها، الذي لا يقوم على التعامل مع الحقائق والاستناد إليها في التفسير والتحليل ، والتعليق وغيره والتحري والتثبت من الأخبار وروايتها بشكل إيجابي مفيد.

وتعد شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من الوسائط القوية الأثر في خدمة عمليات العنف والإرهاب الدولية ، فهذه الشبكات تنشر الأفكار والمعلومات والتصريحات والأحكام بين الأطراف المشتركين فيها على امتداد العالم كله وهي مفتوحة على مصراعيها للانضمام المطرد إليها يوما بعد يوم ، وهي تضم- علاوة على ذلك كل شئ بدءا من الكتب التراثية وانتهاء بالأفلام المحظورة.

لما يثار في كثير من وسائل الإعلام باتجاهات مغايرة للحق والفضيلة ، وما يراه البعض حربا على المسلمين ، لا سيما إذا ما اقترن ذلك بشيء من قلة العلم والحلم والفهم الصحيح ، وغياب التوجيه الشرعي السليم ، كل ذلك يؤدي إلى التعامل بالقسوة ، والتشاؤم واليأس ، فيندفع إلى التغيير بقوة وعنق قد يصل إلى حد الإرهاب.

المبحث الخامس: موقف الإسلام من الإرهاب والتطرف.

الحقيقة التي لا تخفى على كل منصف ومطلع على الإسلام كتاباً وسنةً ، أن الإسلام دين وسطي واعتدال ، ورحمة ، وحكمة متناهية ، لا يُقر التطرف ولا الإرهاب بحال من الأحوال ، بل جاءت نصوص القرآن الكريم والسنة المشرفة تنهى عن ذلك صراحة ، وفيما يلي سأعرض بعضا من هذه النصوص والأدلة ، حتى يتضح لكل ذي عينين براءة الإسلام من هذه الإفتراءات التي أصبح في هذا العصر هدفا لها ، ولا بد هنا من التفريق بين الإسلام كدين ، وبين ممارسات بعض المسلمين المجانبة للصواب ، والتي اتهم الإسلام بسببها:

قوله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"¹⁹ بدأت بذكر هذه الآية لما يحتج بها بعض منحرفي الفهم الصحيح لتفسيرها ومعناها ، أنها دليل على الإرهاب الذي يمارسونه ، وهنا لا بد من بيان المعنى الصحيح لهذه الآية الكريمة ، وأنه مغاير تماما لهذه الأفهام السقيمة ، فأقول وبالله التوفيق: قال الرازي: "وذلك أن الكفار إذا علموا كون المسلمين متأهين للجهاد ومستعدين له مستكملين لجميع الأسلحة والآلات خافوهم وذلك الخوف يفيد أمورا كثيرة ، أولها: أنهم لا يقصدون دخول دار الإسلام ، وثانيها: أنه إذا اشتد خوفهم فرموا التزموا من عند أنفسهم جزية ، وثالثها: أنه ربما صار ذلك داعيا لهم إلى الإيمان ، ورابعها: أنهم لا يعينون سائر الكفار وخامسها أن يصير ذلك سببا لمزيد الزينة في دار الإسلام(الرازي ، فخر الدين ، 2000م ، 15/148).

¹⁹ سورة الأنفال ، آية 60 .

"وقد اتفق المفسرون على أن: "ترهبون" تعني الخوف أو الخشية وما اشتق منهما؛ وكذا ليس من دلالة الآية ما يفيد إباحة القيام بالقتل والتخريب والإفساد والاعتداء على الآخرين، فالمقصود: الخوف بمعناه الإيجابي الذي يقود إلى طاعة الله سبحانه وتعالى، والتبتل إليه خشية وخوفاً من عقابه وأملا في رضاه، تفصيلاً لمبدأ الوقاية التي تعني: البناء الإيجابي بالإقلاع عن الذنب والارتداد عن فعل الجريمة هذا من وجه، ومن وجه آخر فإن معنى الإرهاب الوارد في الآية: دفع الاعتداء والوقاية منه. ولهذا جاء التوجيه القرآني بطلب الإعداد الذي يكون من نتيجته خوف العدو مما لديك، فلا يهاجمك، فالمقصود: أن وجود القوة المادية عامل مهم في حفظ التوازن وعدم الاعتداء، فمتى ما علم العدو بوجود قوة تستطيع مقابلته وردعه بها، فإنه سيرتدع عن الاعتداء، وبهذا تقي نفسك ونفسه مما يكون سبباً في هلاكهما، وعليه يكون المعنى المقصود بكلمة "ترهبون" الواردة في الآية السابقة المعنى الإيجابي؛ أي: سد باب الاعتداء والقتل والخراب والفساد، الذي يلحق بالمجتمع ضرراً كبيراً، فهو إرهاب وقاية ودفع للشر، لا إرهاب اعتداء وقتل وخيانة وتخريب وخروج عن الصواب (عبد الرحمن المطرودي، ص 36-37).

ثم إن "القوة" الواردة في الآية تشمل كل صور القوة: السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والعلمية، وغير ذلك مما يساهم في قوة الأمة وإظهار هيبتها أمام الآخرين. ومما يؤكد ذلك أن العطف في اللغة يقتضي التغاير، فالقوة جاءت معطوفة على: "رباط الخيل" مما يعني أن القوة غير رباط الخيل، الذي هو إشارة إلى القوة العسكرية.

قال تعالى: "يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السموات وما في الأرض وكفى بالله وكيلاً"²⁰.

-كما حرم الإسلام بصورة صريحة قتل الآخرين بلا مبرر ومسوغ شرعي، وجعل قتل النفس كقتل الناس جميعاً، فقال تعالى: "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً"²¹.

-العالم اليوم مليء بالمعتقدات: الإلحاد، والهندوسية، والبوذية، واليهودية، والمسيحية، والمشرک، والوثني، وغير ذلك، وعلى المسلمين أن يتحلوا بالتسامح والعدل والإنسانية تجاه كل هذه المعتقدات والديانات، لأن إجبار الآخرين على اعتناق الدين هو انتهاك لمبادئ وأخلاقيات الإسلام، يقول تعالى: "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكفر الناس حتى يكونوا مؤمنين"²².

-إن عقدة احتواء الناس بالقوة، وقضم أفكارهم وآرائهم بالجبر، لم تكن سمة من سمات الإسلام في شيء، ولم يستخدمه النبي صلى الله عليه وسلم في مناهجه التربوية والتعليمية، وقد عاش ومات وهو مكلل بشرف قوله تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

²⁰ سورة النساء، آية 171.

²¹ سورة المائدة، آية 32.

²² سورة يونس، آية 99.

-عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هلك المتنطعون" قالها ثلاثاً²³. المتنطعون هم: "المتعمقون المغالون في الكلام الذين يتكلمون بأقصى حلوهم تكبراً، قال ابن الأثير: هو مأخوذ من النطع وهو الغار الأعلى في الفم، قال: ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً" (ابن منظور، 1414 هـ، 357/8).

-عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"²⁴.

يقول ابن حجر في معنى هذا الحديث: "والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق العجز وانقطع فيغلب" (ابن حجر، 1379 هـ، 94/1).

-عن عائشة رضي الله عنها أن يهود أتوا النبي عليه السلام فقالوا: السام عليكم، فقالت عائشة: عليكم ولعنكم الله وغضب الله عليكم، قال: مهلا يا عائشة عليك بالرفق وإياك والعنف والفحش، قالت: أو لم تسمع ما قالوا؟ قال: أو لم تسمعي ما قلت؟ رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في²⁵.

-عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا ولا تاجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ها هنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام

دمه وماله وعرضه"²⁶.

لو تدبرنا هذا الحديث لوجدنا حرص النبي صلى الله عليه وسلم على إشاعة الأمن الاجتماعي بين الناس، فحرم عليهم الحسد والتباغض والتقاطع وغير ذلك، حتى أنه جعل مال المسلم ودمه وعرضه محمياً بقوة الشرع الحنيف، وكأنه يريد أن يقول للعالمين: هذا هو الإسلام، فمن بدل أو غير فهذا شأنه، ولا يمكن أن نحمّل الدين ما يتصرفه الآخرون. فالإسلام دين محبة وسلام، وإصلاح، يريد الخيرية للبشرية جمعاء، يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشقت، يبني ولا يهدم، يصلح ولا يفسد، هذا تاريخه منذ أن كان في بداياته بمكة، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، حتى أننا نجد ذلك في ثنايا الكتب السماوية الصحيحة السابقة للإسلام، فكل دين صحيح هذا شأنه، وإما ما يجري من انتهاكات وقتل وسفك واعتداءات ونهب وغير ذلك، فهذا من نتاج الفكر التكفيري المتطرف، والإرهاب الذي لا دين له.

المبحث السادس: سبل العلاج والوقاية من الإرهاب والتطرف.

²³ حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه برقم 2670.

²⁴ حديث صحيح، أخرجه النسائي في سننه برقم 3057، والحاكم في المستدرک برقم 1771، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

²⁵ حديث صحيح، وأخرجه البخاري في صحيحه برقم 5683، و5901، و6038.

²⁶ حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه برقم 2564.

هذه الآفة كغيرها من الآفات التي يمكن أن يوضع لها حلول ، وأسباب علاجية ، فليست مستحيلة الحل ، ولا هي معجزة يقف أمامها المصلحون والتربويون ، لكن هناك تدابير وإجراءات بعضها وقائي ، وبعضها علاجي ، ينبغي مراعاتها والاهتمام بها حتى نصل إلى نتيجة إيجابية ولو نسبية ، والأمر يحتاج إلى استراتيجية طويلة الأمد ، وبالتعاون مع دول المنطقة ومع المجتمع الدولي ، وجهدا على مستوى كل دولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وقانونياً وتربوياً ودينيًا ، وذلك على النحو التالي :

أولاً. الأسرة: دور الأسرة في وقاية أفرادها من الانحراف والجريمة لا يمكن أن تقوم به مؤسسة أخرى ، فهي المناخ الصالح لنمو الطفل الصالح الذي يكون أهلاً لخدمة نفسه ، وأسرته ، ووطنه ، وذلك بتمكين الأسرة من القيام بهذا الدور عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية ، وإقامة العدل والمساواة ، واحترام حقوق الإنسان . وذلك عكس الأسرة الضعيفة .

ثانياً. المدرسة: إن التعليم إذا أفلح في تربية النفس وتهذيبها ، حدّ من التصرفات الإجرامية التي قد تخالج ذهنه ، فإحياء الوازع الديني ضرورة ، فإذا اجتمع العلم والدين سلم في دينه وديناه ، وصح سلوكه ، وطهرت دوفعه ونوازه ، لذا كان من الضروري تضمين المناهج التعليمية القيم الروحية والأخلاقية والتربوية النابعة من الإسلام كتدبير من تدابير الوقاية من جريمة الإرهاب (هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 181).

ثالثاً. المسجد: لا يقل المسجد أهمية عن الأسرة والمدرسة . فهو ملتقى إيماني فكري فقهي دعوي اجتماعي ، يلتقي فيه الناس بمختلف ثقافتهم وعلمهم ومستوياتهم الاجتماعية ، ويستمعون لتوجيهات العلماء والدعاة هناك ، فهنا يأتي دور الإمام والداعية والمربي في حسن التوجيه ، وحكمة الخطاب ، لا سيما في ظل الإعلام المعاصر الذي شذ كثير منه عن رسالة الإعلام النقية ، وتبعوا أجدان هنا وهناك ، فعلى الداعية والإمام إدراك كل هذا ، والتعامل معه بوعي وعلم ، مراعيًا مستوى من يخاطب ، لتكوين ثقافة إسلامية متوازنة لدى السامعين ، وتبصيرهم بما يدور في العالم من فكر متطرف مغاير للإسلام .

رابعاً. وقف التصريحات المعادية للإسلام والمسلمين:

في الغرب سواء من قبل بعض وسائل الإعلام ، أو بعض النخب السياسية الفكرية والدينية ، لأن من شأن هذه التصريحات العدائية أن تستفز غضب العرب والمسلمين (اسماعيل صديق عثمان ، 2017 ، ص 17).

خامساً. لا يخفى ما للمؤسسات الإعلامية من دور كبير في محاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف التي تجتاح العالم كله ، لا سيما العربي والإسلامي اليوم ، ودوره يتمحور في وضع الأمور في وضعها الصحيح ، وتبصير الرأي العام الإسلامي من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط في براثن الإرهاب ، وتلبية حاجات الشباب في كل الميادين ، والإرتقاء بوعيهم الثقافي ، ووضع خطة للوعي الديني ، لتقديم الدين في صورته الصحيحة السمحة ، وتوضيح موقف الإسلام من الإرهاب والعنف ، والجريمة المنظمة (هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، ص 182).

سادساً. إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد ، وتقويم الاعوجاج بالحجة والإقناع ، وذلك لأن بديل الحوار هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرّية غير موجّهة ، وهو بلا شك علاج غير ناجع ، والحوار بلا شك ذو فوائد جمة في إقناع العقول ثم إخراجها من بؤرة الفساد التي تعيش فيها .

سابعاً. تسخير جميع الوسائل الممكنة والمتاحة ، لا سيما التي تتابع من قبل معظم الناس ، لبيان حقيقة الإسلام الناصعة ، وأنه دين اعتدال ووسطية ومحبة وسلام ، وأنه يرفض العنف والإرهاب بكل صورته وأشكاله ، مهما حاول دعاة الضلالة تشويبه بأفكارهم وأفعالهم وتصرفاتهم ، ومحاولة ترجمة ذلك بعدة لغات ، وإيصاله للآخرين بحكمة وأسلوب حسن ، كما تم ذلك في رسالة عمان التي تم طباعتها وترجمتها إلى عدة لغات وتوزيعها على نطاق واسع في العالم ، مما كان له الأثر الكبير في توضيح حقيقة الإسلام وسماحته .

ثامناً. ضرورة تحذير الشباب من المؤلفات والكتابات التي تخدم الفكر التكفيري والمتطرف ، والتأشير على موضع الخطر فيها ، لأن العلاج يبدأ بتشخيص المرض ، وتوجيههم إلى البدائل التي يمكن أن تساعد في حل مشكلة الإرهاب والتطرف ، فالعلم أساس النجاح في الحياة .

خاتمة:

في نهاية هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

-العنف والتطرف والإرهاب ، مصطلحات متقاربة في المعنى ، إلا أن لكل مفردة معنى تستقل به ، وبنفس الوقت هي متداخلة ، ويسوق بعضها إلى بعض في الواقع .

-لا يوجد هناك تعريف موحد متفق عليه للإرهاب ، فهناك عشرات التعريفات ، وكثير منها يستقل تماماً عن الآخر ، مما يؤكد ضبابية المصطلح وعدم وضوحه للآن .

-التطرف والعنف والإرهاب قديم قدم البشرية ، وليس طارئاً في هذا العصر ، لكن الصور تختلف من زمان لآخر .

-الإرهاب لا يولد مع الإنسان ، إنما هناك أسباب أوجدته وغذته ورعته ، منها السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والتربوي ، والنفسي ، والعقدي ، ونحو ذلك .

-موقف الإسلام من العنف والإرهاب واضح لا لبس فيه ، فهو رافض له بكل أشكاله وصوره ، وأن ما يمارس اليوم أو أمس من إرهاب فهو من تصرف الناس وليس الإسلام .

-خلف العنف والتطرف والإرهاب أمراضاً اجتماعية ودينية ، وفسادا معنويا وماديا في الأرض ، علاجه يكلف الأمة الكثير ، إذ استنزفت طاقات العلماء والدعاة والمصلحين ، وحتى دول العالم كله .

-سبل معالجة الإرهاب والتطرف ، عديدة ومتنوعة ، وتتطلب تكاتف جميع فئات المجتمع ، ووسائل الإعلام ، ومنابر المساجد ، والمدارس والجامعات ، ومؤسسات المجتمع المدني ، لتشكيل حلقة واحدة ، تدعو إلى الله على بصيرة وحكمة ورشد وموعظة حسنة ، مغليبين خطاب العقل على العاطفة .

-تكاتف الدول وتعاونها ، على المستوى السياسي والإعلامي والتربوي والتعليمي والأمني ، ضرورة ملحة للقضاء على ظاهرة العنف والإرهاب والتطرف ، ووضع خطط سريعة ومتوسطة وبعيدة المدى ، ثم قياس النتائج .

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- ابن حنبل ، أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة ، مصر .
- ابن فارس ، أحمد الفزوي ، 1979 ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، بلا ، دار الفكر .
- ابن كثير ، اسماعيل بن عمر ، 1990 ، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، 1414هـ ، لسان العرب ، ط3 ، دار صادر ، بيروت .

- ابن هشام ، عبدالمك الحيمري ، 1990 ، السيرة النبوية ، تحقيق عمر تدمري ، ط3 ، دار الكتاب العربي.
- ابن هشام ، عبد الملك الحيمري ، 1955 ، السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه ، ط2 ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر.
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- أبو عمرة ، فايز حسان ، والعرابيد ، عبد السميع خميس ، 2016/7/24 ، أسباب الغلو الفكري وسبل علاجه في ضوء القرآن الكريم ، مجلة العلوم الإسلامية ، جامعة غزة الإسلامية.
- أسود ، عبد الرزاق محمد ، 1981 ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ، ط1 ، الدار العبية للموسوعات ، لبنان.
- أنيس ، ابراهيم ورفاقه ، 2004 ، مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق.
- البخاري ، محمد بن اسماعيل ، 1987 ، صحيح البخاري ، ط3 ، دار ابن كثير ، بيروت.
- بشار حسن يوسف ، ووجيه عفتو علي ، 2011 ، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، م11 ، ع1.
- الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، 1979 ، الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ، ط2 ، دار العلم للملايين.
- الحاكم ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، 1990 ، المستدرک علی الصحیحین ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- حبنكة ، عبدالرحمن حسن المبداني ، 1984 ، الإلتزام الديني منهج وسط ، مجلة على بصيرة ، عدد 34 ، السنة الرابعة.
- حريز ، عبد الناصر ، 1996 ، الإرهاب السياسي " دراسة تحليلية " ، مكتبة مدبولي ، ط1.
- حسن ، نادي محمود ، 2017/3/12-11م ، التطرف الفكري ، أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته ، المؤتمر العام السابع والعشرين ، دور القادة وصانعي القرار في نشر ثقافة السلام ، ومواجهة الإرهاب والتحديات ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، مصر.
- الحسين ، أسماء بنت عبد العزيز ، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ، دراسة تحليلية ، كلية التربية ، الرياض.
- حسين ، محمد أحمد ، 2018/2/27-26 ، أسباب صناعة الإرهاب ، المؤتمر العام الثامن والعشرين: صناعة الإرهاب ومخاطره ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، مصر.
- الرازي ، فخر الدين ، محمد بن عمر 2000م ، التفسير الكبير ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الرازي ، محمد بن أبي بكر ، 1999 ، مختار الصحاح ، تحقيق يوسف الشيخ ، ط5 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا.
- الزحيلي ، محمد مصطفى ، 1428 هـ ، الإعتدال في التدين ، فکرا وسلوکا ومنهجا ، ط3 ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ليبيا.
- الزهراني ، ناصر بن مسفر ، 2005 ، حصاد الإرهاب ، ط2 ، مكتبة العبيكان ، الرياض.
- سالم ، أحمد مبارك ، الإنحراف والتطرف الفكري ، تعريفه ، أسبابه ودوافعه ، آثاره وأبعاده ، وسبل القضاء عليه ، البحرين.
- السدلان ، صالح بن غانم ، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السعدي ، حميد ، 1971 ، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي ، ط1 ، مطبعة المعارف ، بغداد.
- سلوم ، صبحي ، 1998 ، الإرهاب ، أسبابه ودوافعه ، المؤتمر العربي الأول لمسؤولين عن مكافحة الإرهاب ، جامعة الدول العربية ، تونس.
- شنون ، علاء مطر ، 2016 ، مفهوم الإرهاب الفكري في الفكر الإسلامي ، عدد 41 ، مجلة مركز دراسات الكوفة.
- الشهرستاني ، محمد بن عبد الكريم ، 1992 ، الملل والنحل ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الصرهيدي ، مطيع الله بن دخيل الله ، 2017 ، الغلو والتطرف في الدين ، منظمة التعاون الإسلامي ، مكة.
- الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد ، 1387هـ ، تاريخ الرسل والملوك ، وصلة تاريخ الطبري ، ط2 ، دار التراث ، بيروت.
- عثمان ، اسماعيل صديق ، 2017 ، التطرف والتعصب الديني ، أسبابه والعوامل المؤدية إليه ، عدد 28 ، المجلة الليبية العالمية ، جامعة بنغازي ، كلية التربية.
- عرفان ، عبدالمجيد ، 1967 ، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ، ط1 ، مطبعة الإرشاد ، بغداد.
- العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، 1379هـ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا ، دار المعرفة ، بيروت.
- عطية الله ، أحمد ، 1975 ، دائرة المعارف الحديثة ، ط2 ، مكتبة الإنجلو الأمريكية.
- العقل ، ناصر بن عبد الكريم ، الغلو ، الأسباب والعلاج ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.

- العقيد الركن عبد الرحيم عبد الجبار ، 1989 ، نشوء الإرهاب وتطوره ، والأساليب الملائمة لمعالجته ، كلية الحرب ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا.
- العمري ، اكرم ضياء ، 1994 ، السيرة النبوية الصحيحة ، ط6 ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة.
- العودات ، تميم ، والطراونة ، حسين ، 2015/11/24 ، تاريخ الإرهاب ، مؤتمر الإرهاب في العصر الرقمي ، جامعة الحسين بن طلال ، الأردن.
- الغزالي ، محمد ، 1960 ، فقه السيرة ، ط3 ، مطبعة السعادة ، مصر .
- الفيلبي ، فهد ، 2016 ، دعاية تنظيم داعش ، أساليب اعلامية متطورة لتحقيق مزيد من الشهرة ، ولزيادة المجندين ، المؤتمر الدولي الثاني: الإعلام الإرهاب ، الوسائل والاستراتيجيات ، جامعة الملك خالد ، أبها .
- *القرشي ، خالد بن عبد الرحمن بن رشيد ، 2008 ، الإرهاب الفكري ، مفهومه ، بعض صوره ، سبل الوقاية منه ، ط1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- قسطنطين ، فؤاد نيسان ، 1999 ، الإرهاب الدولي "دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة ومكانتها في التقاليد والممارسات الصهيونية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية .
- مجموعة من العلماء والباحثين ، 2010 ، الموسوعة العربية الميسرة ، ط1 ، صيدا ، بيروت .
- محب الدين ، محمد مؤنس ، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي ، مكتبة الإنجلو المصرية .
- محسن ، عبد الحميد ، 1996 ، موقف اليهود من الاسلام والمسلمين ، مجلة فلسطين المسلمة ، السنة 14 ، العدد4 .
- المطرودي ، عبد الرحمن ، نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام ، المكتبة الشاملة ، نقلا عن موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات .
- ملكاوي ، عصام ، 2014 ، الأسباب العالمية لبواغث الإرهاب ، الرباط ، المغرب .
- منصور ، سيد أحمد والشربيني ، 2003 ، سلوك الإنسان بين الجريمة ، العدوان ، الإرهاب ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- نعمه علي حسين ، 1984 ، مشكلة الإرهاب الدولي ، دراسة قانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، رسالة ماجستير .
- النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، بلا ، صحيح مسلم ، بلا ، دار احياء التراث ، بيروت .
- الهوري ، محمد ، 2004 ، الإرهاب ، المفهوم والأسباب وسبل العلاج ، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- هيثم عبد السلام محمد ، 2005 ، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الهيصمي ، خديجة أحمد ، 2005 ، مفهوم الإرهاب في عالم متغير ، مؤسسة التقدم العلمي ، الكويت .
- الجن ، مقداد ، 1987 ، التربية الإسلامية ودورها في مكافحة الجريمة ، عالم الكتب السعودية .
- الأسمرى ، حمود بن محمد ، التسلسل التاريخي للإرهاب ، 2018 ، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ،
(imct.org/Arabic/ArticleDetail/Index) .
- بولنت آر دغار ، 2015 ، نشأة داعش ومسيرته الدموية ، استنبول ، www.aa.com.tr/ar .
- شقيق ، شفيق ، 2014 ، الجذور الأيدولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية ، aljazeera.net/ar/files/isil .

حل مشكلة الهجرة غير النظامية بالمنطقة المغاربية في إطار التكامل والتسوية الشاملة للمشاكل العالقة.

Solution of the problem of irregular migration in the Maghreb region by integration and comprehensive settlement of outstanding problems

د.سيمير بن عياش ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس- الجزائر.

مقدمة:

تحاول دول المغرب العربي الخمس (المغرب ، الجزائر ، تونس ، موريتانيا ، ليبيا) إحياء مشروع التكامل الإقليمي ، والعمل على تفعيل الاتفاقات التجارية المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي ، فبعد عقود من التشرذم لم تستطع الجهود التي بذلت تجاوز عقبات الوحدة ، وتجاوز التعثر التنموي ، لقد بذلت الكثير من الجهود السياسية منذ عام 1989 ، فاستراتيجيه الاندماج في المغرب العربي افترضت الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة بحلول عام 2006 ، لكن هذه الخطة لم يتم احترام الرزنامة الخاصة بها ، وفشلت بسبب التوترات السياسية بين بعض الدول الأعضاء وتأثير الأطراف الخارجية التي تستفيد من مسار التجزئة أكثر من سيناريو الوحدة المغاربية ، حيث عملت الدول المغاربية على انفراد إلى إبرام اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومع العالم العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وزادت انتفاضات الربيع العربي والتحديات الاقتصادية بعد انهيار أسواق النفط في السوق العالمية التي تقترضها على الحكومات المغاربية بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والأمنية التي تعرفها المنطقة في تعميق الفجوة ، ليصبح هدف الوحدة صعب التحقيق ، ويدفعنا نحو التفكير في حلول أخرى بعيدا عن السياسة يمكن بها تحقيق ما عجزت السياسة عن تطبيقه ، والبحث في مساهمة الوحدة المغاربية في حل مشكلة الهجرة غير النظامية من المنطقة المغاربية وعبرها باتجاه أوروبا ، أو حتى إليها كمقصد محتمل للهجرة غير النظامية ، فمقومات التكامل من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك وميزة الجوار الجغرافي متوفرة ، وهناك تجارب أخرى في العالم الحديث تكللت بالنجاح حتى بغياب جل هذه المقومات ، وهو ما يبقي الأمل لتحقيق التكامل المنشود.

الإشكالية: هل يمكن تجاوز خلافات الأنظمة السياسية لتحقيق الوحدة بالمغرب الكبير؟ وهل هذا التكامل كاف لحل مشاكل الهجرة غير النظامية منه واليه وعبره؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سيكون العمل وفق الخطة التالية:

-المحور الأول: البحث في البعد النظري :

-المحور الثاني: التجارة والمنافع المشتركة بالمنطقة المغاربية:

-المحور الثالث:الاستثمار في المبادرات الشعبية بالمنطقة المغاربية:

-الاستنتاجات-اقتراحات .

-المحور الأول: البحث في البعد النظري :

أولاً- التعاون والتكامل الإقليمي: بحث موضوع التكامل والاندماج يتبين مدى تنوع وتشعب موضوع التعاون الإقليمي وأبعاده المختلفة ، فإذا ما تجاوزنا الإقترابات والمداخل المختلفة للنظر في التعاون الإقليمي ودراسته ، وحاولنا التعرف على العناصر اللازم توافرها لقيام مثل هذا التعاون ، فإننا نجابه مرة ثانية بتباين في الآراء فيما يتصل بهذه العناصر ودورها- ولما كان ذلك ليس هو الهدف الأساسي للبحث- فإننا سنعرض لصورتين من الصور الدالة على هذا التباين ، وهما التحدي الخارجي ، والعلاقة بين السياسي والاقتصادي فيما يتصل بالتعاون الإقليمي ، فعلى صعيد التحديات الخارجية فوجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملا مساعدا لدفع الدول نحو التكتل والتضامن والوحدة ، إلا أن وجود التحدي الخارجي ليس شرطا أن يؤدي إلى الوحدة أو التكتل أو التضامن الإقليمي ، بل أن وجود التهديدات بصفة عامة قد يدفع إلى الانقسام بين دول الإقليم الواحد ، وفيما يتصل بالعلاقة بالمدخل الاقتصادي نجد جدلا ماثلا بين من يدعو إلى إتباع المدخل الاقتصادي - الوظيفي - لتحقيق الاندماج والتكامل وبين من يدعو إلى المدخل السياسي لتحقيق ذات الهدف ، والتيار الغالب يذهب إلى ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية لإقامة تنظيم إقليمي سواء تمثلت هذه المصلحة في درء مخاطر أو جلب منافع للأطراف ، فعملية التعاون الإقليمي تثير العديد من القضايا التي تتصل بطبيعة النشأة ، وأطراف التنظيم والعلاقة بينهم ، والهيكل التنظيمي ، (الشرعية ، 1999 ، ص ص 63-88) ، كما أن التجربة التكاملية المغاربية تبين مدى أهمية البدء بالعمل المشترك في مختلف المجالات(المدخل الوظيفي)والذي يندرج عبر مراحل ، وهو التيار الذي غلب في منطقة المغرب العربي وتبناه اتحاد المغرب العربي ،(لعجال ، 2011 ، ص 21) ، فالمداخل النظرية لإنجاح التجربة التكاملية في الحالة المغاربية تصطدم بالعراقيل التأسيسية التي أفرغت مشروع الاتحاد المغاربي من محتواه وأهدافه التكاملية ، وهو ما سيتم توضيحه لاحقا والتركيز على الجوانب الكفيلة بتجاوز هذه العقبات.

ثانيا- البنى الرمزية والبنى المادية: فمن خلال هذا البحث سيتم التركيز على أبعاد تشمل البنى الرمزية للوجود المغاربي الواحد إضافة إلى البنى المادية ، وهو ما يمكن توضيحه بالرسم التالي:



المصدر: التكامل العربي(الاسكوا ، 2014 ، ص 02).

يرتقي المخطط بمفهوم التكامل إلى أبعاد تشمل البنى الرمزية إضافة إلى البنى المادية التي اعتمدها مشروعات التعاون السابقة ، ويوسع التكامل فضاء التعاون بحيث يشمل جميع مناحي البنية المجتمعية ، أو مقومات العمران البشري بمفهوم عالم الاجتماع "ابن خلدون" ، عمران مادته الاقتصاد والثقافة ، صورته الحكم والتربية ، هذا المفهوم هو التكامل الشامل الذي يمكن الوصول إليه ، وهو مفهوم لا ينتقص من التكامل الاقتصادي أو أهميته ، بل يعتبره عمودا فقريا للتكامل الشامل ويدعو إلى توسيعه ليتجاوز حيز تحرير التجارة

إلى تشييد البنى الكفيلة بدعم الإنتاج وتنويعه في مختلف القطاعات ، وبناء اقتصاديات المعرفة من خلال تكوين أساس متكامل من القدرات الإنسانية والتقنية والإنتاجية في المنطقة ، وتضمن الانتقال الحر للبشر والبنى الرمزية وما يتولد عنها من نتائج مادي ومعرف بما يكفل رفع مستويات الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج في المجتمع ، فتأتي فوائده تنمية إنسانية كاملة الأبعاد ، على كل فرد ، وعلى جميع مكونات النسيج المجتمعي (الاسكوا ، 2014 ، ص. 03).

فتجاوز الخلافات السياسية بالمنطقة لاسيما بعد انتفاضات الربيع العربي تقودنا للتركيز على البنى الرمزية وتسهيل نقلها ، وترك القضايا السياسية الشائكة للمستقبل -ربما القريب- إن تغيرت البنى الحالية بما يخدم مستويات أخرى للتكامل ، والنظر للعوامل الخارجية على أساس الاستفادة من التجارب الناجحة ، بدل اعتبار ما يأتي من هذا الفضاء املاءات ينبغي تنفيذها دون نقاش ، فالغرب لا يريد إلا خدمة مصالحه ، وما يصلح للدول الغربية جاء نتيجة للثقافة والبنى المادية والرمزية الغربية ، فليس بالضرورة أن ينجح في كل مكان من المعمورة.

ثالثا. الحماية الدولية للمهاجرين غير النظاميين: تم إبرام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بتاريخ 18 ديسمبر 1990 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ، بغرض رد الاعتبار للمهاجرين خاصة غير الشرعيين واحترام تمتعهم بأهم الحقوق الإنسانية ، وعلى الرغم من أهمية الاتفاقية إلا أن أثرها القانوني مازال محدودا ، فبالرغم من إصدارها سنة 1990 إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2003 ، حيث قامت ما يقارب أربعين دولة غالبيتها من دول المنشأ بالصادقة عليها ، في حين لم تصادق ولم توقع عليها دول الاستقبال التي تستقطب أغلب العمال المهاجرين سواء بأوروبا أو أمريكا الشمالية ، أو في دول أخرى كاليابان وأستراليا ودول الخليج ، وتقر هذه الاتفاقية الدولية مسؤولية الدول المهاجر إليها عن احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم ، وتنص على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لمعالجة وضعية المهاجرين الحائزين للوثائق وغير الحائزين لها ورعايتهم ، ويتمثل هدف الاتفاقية في مكافحة عمليات استغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون ، كما تم إبرام اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإحاقها ببروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ، والذي يحمل الضمانات للمهاجرين غير الشرعيين ، أهمها عدم تعرضهم للملاحقة الجنائية لأنهم هدفا لسلوك التهريب ، وأن توفر المساعدة للمهاجرين الذين تتعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر ، مع موافقة الدول قبول إعادة المهاجرين المهريين متى كانوا من مواطنيها أو يتمتعون بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادتهم ، وتقديم الرعاية الخاصة إذا اشتملت عمليات التهريب الأطفال أو النساء ، ومن واجب الأطراف احترام هذه الشريحة ، وإتباع إجراءات تكفل لهما الحماية والأمن ، (طعيبة ، حجاج ، 2016 ، ص. 24. 43) ، ينبغي التأكيد وتوضيح التوجهات الغربية وعملها فقط بما يخدم مصالحها وان تعارض ذلك مع حقوق الإنسان ، فمعرفة هذه الحقائق عن التعامل الغربي مع القضايا العالمية سيجعلنا ننتظر التدخل الغربي لحسم القضايا المحلية ، كذلك عدم النظر لتأثيرات تحديات العالم الخارجي وما تفرضه موجة العولمة فقط ، بل التركيز على معالم منطقة تعاني الانقسام والتشرذم وستكسب شعوبها كل عام الملايير من الدولارات إن اتحدت دولها ، وحل الكثير من مشاكلها مثل الهجرة غير النظامية.

المحور الثاني: التجارة والمنافع المشتركة بالمنطقة المغاربية:

أولاً- الحسابات التجارية بدل السياسية: تمتد دول المغرب العربي على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، وتشكل الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد، يقدر طول الشريط الساحلي للاتحاد المغاربي ب 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله، ورغم هذه الخصائص المشككة لهذا الفضاء إلا أن التجارة البينية في المغرب الكبير تعد من أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز 3% في المقابل: تمثل التجارة البينية 60% في الاتحاد الأوروبي، و22% بين دول «المجموعة الاقتصادية لجنوب شرقي آسيا»، و20% بين دول «السوق المشتركة لأميركا الجنوبية»، وتبرز هوة التجارة البينية في المغرب العربي حتى حين مقارنتها بتجمعات اقتصادية إفريقية، إذ تصل نسبة التجارة البينية بين دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلى 30%، وهو أعلى معدل للتكامل التجاري على الصعيد الأفريقي، وتحقق «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» ما يعادل 20% من التجارة البينية، تمثل البلدان المغاربية في شكلها الحالي أسواقاً صغيرة نسبياً ومجزأة، في حين يسمح إنشاء سوق إقليمية، تضم ما يعادل 100 مليون مستهلك، باستغلال الفوائض، ويجعل المنطقة قطباً مهماً لاستقبال الاستثمار، وتسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية مع منطقة المغرب العربي في حال اندماجها. مثل اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة "إيزنشتات" سنة 1997 على دول تونس والجزائر والمغرب لإقامة شراكة معها. وتشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان المغرب العربي، يمكن أن يُضاعف مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف على الأقل في مقابل ما هي عليه اليوم، وثمة تكامل بين اقتصاديات الدول المغاربية، على اعتبار أن الجزائر وليبيا من بين أكبر البلدان المنتجة للنفط والغاز في أفريقيا، بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعين زراعياً وصناعياً متنوعين، وثبتت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدماً في الاندماج الاقتصادي يولد فرصاً جديدة للتكامل، للاستفادة من المزايا النسبية في كل بلد (عاشي، 2012، ص.12). ومثل هذه النشاطات سيستفيد منها الشباب المحلي والإفريقي الذي يمر عبر هذه الأقاليم نحو أوروبا، وربما ستساهم حركية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لسنة 2019 في الدفع نحو إنجاح العملية بالمنطقة المغاربية.

ويقدر خبراء البنك الدولي، أنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها ب 2% في حال تحقيق اتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية وتحسين مناخ الاستثمار، ما يرتد إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين، لأن البلدان المغاربية يمكنها بتفعيل اندماج فعلي أن تريح مجتمعة ما بين 3 و9 مليارات دولار سنوياً، كما يُفقد التأخير في تفعيل مؤسسات الاتحاد البلدان المغاربية سنوياً ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو، وهو ما يمثل لتونس تقريبا خسارة تقدر ب 50 ألف منصب شغل مباشر كل سنة، والآلاف من مناصب الشغل غير المباشرة المهذورة كما بينت بعض الدراسات الاقتصادية أن " اللامغرب عربي" قد كلف بلدان هذه المنطقة خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار، (الحناشي، 2016، ص ص، 01-08)، فحل المشاكل الاقتصادية سيساهم بنسبة كبيرة في احتواء الشباب الذي يطمح للهجرة، وحل

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للهجرة ، وليست هي الحل الوحيد لأن الأسباب الاقتصادية ليست الوحيدة التي تحرك هذه الظاهرة ، فهناك أسباب أخرى سياسية وثقافية وأمنية.
كما أن المنطقة تتميز بتنوعها من حيث النشاطات الصناعية والزراعية وغنية بثرواتها الباطنية والسطحية ،
والموضحة في الخريطة التالية:



المصدر: التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي ، (بن مشري ، 17-18 فيفري 2013 ، ص 05).

فمن خلال الخريطة يتبين لنا مدى غنى المنطقة (نفط ، غاز ، حديد ، فوسفات ، فلاحية ، ...) ، فهي تشكل فضاء خصبا للاستثمار الإقليمي والدولي ، كما نلاحظ مدى تنوع الثروات الموزعة بين مختلف الأقطار ، مما يزيد من فرص استفادة كل طرف في حالة نجاح التجربة التكاملية.

فالتركيز على الحسابات الاقتصادية بدل السياسية والنظر في المكاسب المنتظرة بين الدول المغاربية التي تملك رصيداً تاريخياً وحضارياً مشتركاً يزيد من فرص نجاح الوحدة ، فمشروع الاندماج الاقتصادي يتطلب تجاوز الخلافات السياسية القائمة أو تأجيل البت فيها ، فهناك مصالح إستراتيجية متبادلة ينبغي العودة لها عند اختيار القادة لبدائل العلاقات البينية لدول الاتحاد المغاربي ، إضافة للحاجة الماسة لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تعترض المنطقة بصفة جماعية ، فالاندماج الإقليمي في المغرب العربي من الحلول المهمة للتعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة ، سواء لإيجاد فرص عمل والقضاء على البطالة ولتحقيق التنمية المنشودة داخل كل قطر من الأقطار المغاربية ، أو لمعالجة جذور الهجرة غير النظامية المنطلقة منها أو احتواء حالات الهجرة غير النظامية إليها وعبرها.

ثانيا - التركيز على مشاريع لها نتائج ملموسة على المدى القصير:

ينبغي الاستفادة من التجارب التكاملية وكيفية انتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة ، وأثر ذلك على نجاح التكامل ، والجدول التالي يبين ذلك:

السوق العربية المشتركة	اتحاد المغرب العربي	دول مجلس التعاون الخليجي	منظمة التجارة العالمية	الاتحاد الأوروبي	
X	X	X	X	X	تحرير السلع
		X	X	X	الاتحاد الجمركي
		X	X	X	تحرير الخدمات
		X	X	X	تحرير الأشخاص
		X	X	X	تحرير رؤوس الأموال
		X		X	السوق المشتركة
				X	الوحدة النقدية
				X	الوحدة الاقتصادية
				X	الاندماج الاقتصادي الكامل

المصدر: مراحل التقدم نحو التكامل الاقتصادي، (مؤسسة الفكر العربي، 2015، ص. 340)

ينبغي على صناع القرار اتخاذ تدابير محددة وواقعية يسفر تنفيذها في المدى القصير عن نتائج ملموسة، والتركيز على قطاعات تشكل قاطرة لمشروع الاندماج، ويمكن إيجاز أهم التدابير في ما يلي:

- رفع القيود الجمركية التي تعرقل تدفق البضائع، وتحد من التجارة والنشاط الاقتصادي بين البلدان المغاربية، مما سيؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدان الخمسة.

- إعادة فتح الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية، والعمل على تخفيض تكاليف الشحن في بلدان المغرب العربي، وتصل هذه التكاليف في المتوسط إلى ضعف ما هي عليه في البلدان الصناعية، وترتفع بنسبة 25% مقارنة بمتوسط البلدان النامية، إضافة إلى ذلك تفعيل الطرق البحرية المباشرة بين دول الاتحاد، إذ تعبر التجارة البينية في كثير من الأحيان بالموانئ الأوروبية قبل وجهتها النهائية.

- رفع الحواجز الإدارية والفنية التي تعيق زيادة تدفق حركة التجارة بين البلدان المغاربية، ولا سيما تلك الحواجز التي ليس لها أساس قانوني.

- تنفيذ آليات شفافة لرصد وتقييم وتسوية المنازعات التجارية بين الشركات من البلدان المغاربية.

- تأهيل البيئة الاستثمارية وتحسين الحوكمة الاقتصادية التي تقتضي التخلص من الحواجز الإدارية التي تشكل عبئاً على النشاط التجاري، وترفع من تكاليف المعاملات، (عاشي، 2012، ص. 12).

- كما ينبغي في هذا المجال مساعدة الشعب الليبي في تجاوز أزمته الحالية، وتسوية جميع المشاكل بين هذه الدول، والقبول بالتنازلات للوصول للحلول التوافقية، وإشراك المجتمعات في هذا النقاش ويمكن الاستفتاء فيه إن كان ذلك ضرورياً، والإسراع في حل هذه المشكلات التي طال أمدها، والتي تسببت في تعطيل المسار التكاملي المغاربي لعقود من الزمن، والذي دفع الثمن ملايين السكان للاتحاد المغاربي.

- إعادة النظر في معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، فهذه المعاهدة تحتوي على 19 مادة وتحتاج للتحسين وإعادة النظر، لتجاوز الخلافات التي أوقفت عربات الاتحاد المغاربي، وكذلك الأمر ل37 اتفاقية الأخرى الخاصة بهذا الاتحاد، وبالمخصوص قاعدة الإجماع وموافقة كل الأعضاء الضرورية لنفاذ القرارات، والتي لا ترتق لمعاهدة إنشاء تكامل إقليمي، فهناك الكثير من السلوكيات التي ينبغي لها الترسخ في الفضاء العمومي المغاربي، والتي

ستنجح لا محالة العمل التكاملي مثل الاعتراف بالفشل والخطأ، وترك المجال لفاعول أخرى وإتاحة الفرصة لها فربما سينجح معها المشروع التكاملي، أحسن من غيرها.

إدارة التكامل الإقليمي المغاربي ينبغي توجيهه وفق "اقتراب الريح للجميع" فالأضرار المحتملة لبعض الأطراف دون الأخرى جعلت بعض الدول المحتمل خسارتها مترددة في تنفيذ المشاريع التكاملية، ولذلك لا بد من الحيلولة دون إلحاق أضرار أو خسائر ببعض الأطراف من جراء هذه المشاريع، وفي حالة وقوع خسائر لا بد من وجود حزمة تعويضية وتمويلية للأطراف المتضررة، تشجع مثل هذه الحلول جميع الدول على مواصلة المشاريع التكاملية، فلا بد أن تكون هناك عدالة في توزيع الأرباح المحققة لجميع الدول المغاربية، فقطاعات كالزراعة مثلاً بحاجة للتعاون المشترك لتجاوز نقائص كل طرف مغاربي، من جهة، وكذلك الاستفادة من العوامل المحفزة لطرف لدى طرف آخر، من جهة أخرى، وربما أكبر رايح هم الشباب الذي يطمح لبناء مستقبله، والحصول على منصب عمل لائق وسكن وتكوين أسرة وغير ذلك، ففي مثل هذه البيئة يمكن تحقيق هذه الأهداف، ولا داعي يومها للهجرة غير النظامية مع تحقيق عدالة اجتماعية ورشاده في التسيير، ومتطلبات سياسية للمساءلة وحكم القانون، فالمنطقة المغاربية تزرع بثروات هائلة تحتاج فقط لحكم راشد وتكامل مغاربي لتحويله لطاقة يستفيد منها جميع مواطنيه، وكذا الأفرقة المهاجرين إليها وعبرها، وهذا ما سيمكن تبيانه من خلال الجدول التالي:

القطر	المساحة 1000 كم ²	المساحة الأراضى الصالحة للزراعة 1000 كم ²	نسبة الأراضى الصالحة للزراعة إلى المجموع	الأراضى المروية كنسبة من الأراضى الصالحة للزراعة
الجزائر	238.2	41,35	17.39%	2.6%
المغرب	44.6	30,37	68,11%	4.6%*
تونس	15.5	9,91	63.99%	3.9%
ليبيا	176.0	15,34	8.72%	11.0%
موريتانيا	102.5	39,48	38.52%	10.0%
المجموع	576.8	136,45	23,65%	48.5%

المصدر: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، (قصري، 2017، ص ص 478-501)

فالاهتمام بالجانب الزراعي وما تزرع به المنطقة من طاقات سيحقق لا محالة الأمن الغذائي بهذه المنطقة، وكذلك سيزيد من فرص التفاوض مع الأطراف الخارجية سواء في جلب كل ما تحتاجه العمل الفلاحي من ماكنات وبيذور وأسمدة وتقنيات حديثة، وفي تسويق المنتجات، ودوما الجميع سيستفيد.

وبخصوص هذا الموضوع يمكن الاستفادة من تجارب الخبراء الغربيين مثل ما ذهبت إليه "كريستين لاغارد"، المدير العام لصندوق النقد الدولي، والتي بينت أنه ينبغي أن يعمل الاقتصاد المغاربي لصالح شعوب المغرب العربي، وأن تحقق بلدان المنطقة نمو اقتصاديا قويا ومستمرًا، نمو شامل يشترك الجميع في جني ثماره، نمو ينتج فرص عمل كافية لتلبية طموحات جيل الشباب، فالنموذج الاقتصادي القديم —حسب كريستين لاغارد— أخفق في تهيئة مناخ موات قائم على الإنصاف والشفافية يسمح بازدهار المشروعات

الخاصة ، بحيث يجب أن تنطلق الإمكانيات الإنتاجية لدى الشعوب المغاربية ، وتتهيئ مناخا داعما للابتكار وريادة الأعمال والإبداع وفرص العمل ، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا حيويا في هذه الإستراتيجية ، فيمكنه إعطاء دفعة البدء للنمو وإنشاء حلقة ايجابية يتعاقب فيها ارتفاع الإنتاجية وتحسن التنوع الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الاضطرابات الخارجية ، (لاغارد ، 2013 ، ص.01) ، فالغاية هنا تلخص في إنشاء بنية إنتاجية متنوعة تسد الحاجات المادية للإنسان بالمغرب العربي وتوفر السبل العيش الكريم له ، ويقتضي هذا تكوين بنية إنتاجية قوية دائمة النماء والارتقاء ، قادرة على تلبية معظم احتياجات المواطنين ، وعلى المشاركة في التبادل التجاري الدولي من موقع المنافس بجدارة وندية ، ويكتمل هذا التوجه الإنمائي بحماية المحيط البيئي والإيكولوجي بالمنطقة ، (الاسكوا ، 2014 ، ص. 20) ، ومن سيشترك في هذه العملية هم الشباب ضحايا الهجرة غير النظامية سواء من الأقطار المغاربية أو من الأفارقة.

ومن المقومات الضرورية لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي سيادة روح التوافقات والبحث عن الأرضيات المشتركة ، وإذكاء روح التضامن الجماعي ، وهي في واقع الأمر من المفاتيح التي يسرت ديناميات الاندماجات الإقليمية الناجحة ، ففي المثال الأوروبي ، لم يكن من الميسر استمرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وارتقائها نحو الأفضل ، لو لم تقدم أطراف هذا التجمع ، لا سيما فرنسا وألمانيا ، على خطوات جريئة وتاريخية من أجل إعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الحروب المتوالية بين البلدين ، وليس صدفة أن تكون أول حلقة في البناء الأوروبي إقامة هيئة مشتركة للحديد والصلب ، وهو القطاع المورد للمواد الأساسية للتسلح ، وذلك ساعد على تبديد مخاوف فرنسا وألمانيا من العودة إلى التسلح على غرار ما حدث قبل الحرب الكونية الثانية ، إن بناء الثقة وإشاعة قيمة التوافق والبحث عن التسويات المربحة للجميع شرط في البناء الإقليمي ، والحال أن تلك من السمات الضعيفة أو شبه المنعدمة في الثقافة السياسية النازمة للتجمعات الإقليمية العربية ، (مالكي ، 17-18 فيفري 2013 ، ص ص.06-07) ، كما ينبغي زيادة مستوى التعاون والتنسيق الإقليمي مما سيساعد حتما على الاستفادة من القدرات والإمكانيات المختلفة لأطراف التكامل ، ومن ثم زيادة فرص مواجهة التحديات والمخاطر التي تعاني منها الدول المغاربية ، وهي متنوعة وبعضها قد يكون مشتركا مثل التطرف والجريمة المنظمة ، ورغم أن بعض النقاط سألفة الذكر تبدو صعبة نوعا ما ، فإنها ليست مستحيلة ومن الممكن تحقيقها ، وحتى إن كان على المدى الطويل ، ومع ذلك فلا بد من مواصلة مسيرة التكامل المغاربي ، وعلى كل المستويات السالفة الذكر ، كما ينبغي معالجة أسباب الهجرة غير النظامية وكل أسباب التعثر التنموي في الأقطار المغاربية ولاسيما مكافحة الفساد المستشري بقوة والجريمة المنظمة ، وغيرها من ميثبات التنمية لكي لا تصبح عائقا في وجه المشروع التكاملي أو مسببة لتعثره.

ثالثا- البدائل المؤسسية بالمنطقة المغاربية في سبيل تحقيق التكامل: هناك من البنى ما أعاق تحقيق الأهداف الاقتصادية للتكامل المغاربي ، ولاسيما في الجانب المؤسسي ، سواء من ناحية عدم مواكبتها للأحداث على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي ، فالجزائر اقترحت منذ 2012 إعادة النظر في هيكل ومنظومة اتحاد المغرب العربي لكي تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية والرهانات التي تواجه المنطقة لاسيما الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالمخدرات ، وما فتئت تطالب بإعادة إصلاح هيكل الاتحاد ومراجعة نصوصه التأسيسية التي تجاوزها الزمن" ، وأن تفعيل اتحاد المغرب العربي مرهون كذلك بإعادة بعث

الاقتصاد بالمنطقة وجعله أكثر "اندماجا بتوسيعها إلى مجالات أوسع على غرار قطاع الشباب". (إعادة النظر في منظومة اتحاد المغرب العربي ، الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/4026.aspx) ، فالدول المغاربية تتحمل المسؤولية لركود مشروع الوحدة ، فهنا لابد لها من مؤسسات جديدة وبأهداف جديدة لديها اهتمامات تجارية مجتمعية لبعث التكامل والتعامل مع كل قطر حسب خصوصيته الاقتصادية والجغرافية ، وبما يضمن حل المواضيع الخلافية بطريقة تخدم جميع المصالح ، وأن الاجتماعات الرسمية عندما تنطلق لإيجاد تسمية للمشاكل بين دول الاتحاد ، ينبغي لها الاستمرار حتى الوصول للحل بأي شكل من الأشكال.

رابعا- البدائل التنموية بالمنطقة المغاربية في سبيل تحقيق التكامل: إن المدخل لإيجاد نمط تنموي بديل هو في رسم سياسات عامة جديدة تهدف إلى التخفيف من وطأة اقتصاد الربيع على الحياة الاقتصادية ببعض دول الاتحاد المغاربي ، ويمكن تعريف الاقتصاد الربيعي بالاقتصاد الذي تتمحور فيه النشاطات الاقتصادية على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو من نشاطات لا تتطلب جهدا إنتاجيا أو إبداعيا وذات قيمة مضافة عالية ، وذلك على خلاف إنتاج السلع والخدمات ذات محتوى تكنولوجي مكثف ، والتي تتطلب ممارسة كفاءة علمية وتقنية متصاعدة والتي تحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب المهني وتجهيز وتوجيه القدرات البشرية ، بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية كفيلة بتأمين القدرة التنافسية لعدد واسع من السلع والخدمات المطلوبة في الأسواق الدولية ، (قرم ، 2012 ، ص 02.) ، والجدول التالي يبين لنا مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بالدول المغاربية:

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	38	7.6	5.2	65	33.2

المصدر: مؤشرات الدول العربية ، (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، 2011 ، ص 11). فوجود مثل هذه النماذج بالدول الربيعية لا يشجع على التكامل ، فلا بحث عن أسواق ولا رغبة لتحقيق مكاسب تجارية لكون المواد التي يتم تصديرها تحقق مداخيل دون إضفاء عامل الإنتاج عليها وتحكمها معايير سوق دولية للعرض والطلب تتجاوز المجال الإقليمي ، فلا بد من بحث سبل أخرى للتصنيع تتجاوز السياسات الربيعية ، ولأسيما التصنيع الأخضر المحافظ على البيئة والاهتمام بالطاقات البديلة ، (يمكن العودة للنماذج المجسدة في كل دولة ، ففي الحالة المغربية مثلا: بدأ تجسيد أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم سنة 2016 بطاقة أكثر من 500 ميغاواط ، للتفصيل أنظر: <http://www.cif.climateinvestmentfunds.org/>) ، وتوسع التعاون المشترك بين أقطار الاتحاد المغاربي في مثل هذه المجالات ، وغيرها من الأنشطة التصنيعية غير الملوثة للبيئة ، والتي ستستفيد من عائداتها جميع دول الاتحاد ، والتفكير في سياسات الأقطاب بالمنطقة المغاربية حسب التخصص والتميز داخل كل إقليم ، وسنضع أمثلة مختصرة عن هذه الفكرة وسيتم توسيعها لاحقا ، فتونس مثلا تمثل نموذج لقطاع العلاج الطبي والسياحة ، في حين تتميز الجزائر بتكوينها الرائد للأطباء والمهندسين والمرافق الجامعية والصناعات الغذائية

والبترولية والحديد والصلب، أما المغرب تشكل قطبا سياحيا ولمختلف المواد الأولية خاصة الفوسفات والنسيج والخدمات، وأمور أخرى، ونجاح المشاريع بهذه المنطقة سيوفر فرص عمل لشبابها، وللشباب الأفارقة أيضا، وكذلك الأوروبيين.

ومن المشاريع التي يمكن الاستفادة منها في هذا الشأن: "ديزيرتيك DESERTEC" للطاقة الشمسية شمال أفريقيا لإنتاج الكهرباء ستستفيد منه دول أوروبية وأفريقية، والموضح من خلال الخريطة التالية:



المصدر: ديزيرتيك ، (<http://www.desertec.org/fileadmin/downloads/press/DESERTEC->) (Map.zip)

فينبغي العمل في مثل هذه المشاريع بما تمليه سيادة ومصالح الدول الأعضاء في الاتحاد المغربي، وليس الشركات المتعددة الجنسيات، فهنا التفاوض الجماعي سيزيد من قوة كل طرف، كما سيساهم في تعظيم منافعه، لمشروع يتضمن الاستفادة من مشاريع بحثية وتطبيقية للطاقات المتجددة وإقامة شبكة ضخمة متصلة من المرايا لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية تسخن زيتا خاصا يستخدم في تشغيل توربينات بخارية لتوليد كهرباء، وسيتم نقل الكهرباء بعد ذلك إلى أوروبا عبر خط كهرباء الضغط العالي الموجود حاليا بينها وبين شمال أفريقيا، ويمكن للمشروع أن يوفر حوالي 15% من احتياجات أوروبا من الكهرباء، من المتوقع الحصول على 20 جيغاوات بحلول عام 2020 و100 جيغاوات بحلول 2050.

خامسا- أهمية الإبقاء على التكامل بالمنطقة المغربية دون الانضمام لتكتلات أخرى: أعلنت المغرب عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيداو)، بصفة عضو كامل العضوية، وبذلك قد اختارت موقعها داخل القارة الإفريقية، بعدما عن فضاء الاتحاد المغربي، الأقرب إليها جغرافياً ولغوياً وحضارياً، وكان المغرب قد أبلغ رئيسة الـ11، بليبيريا، رئيسة المجموعة رغبته في الانضمام إلى هذا التجمع الإقليمي كعضو كامل العضوية، انسجاما مع مقتضيات المعاهدة المؤسسة لـ"سيداو" وقد بين رئيس منظمة العمل المغربي، إدريس لكريني أن "طلب المغرب يأتي في أعقاب التطورات التي شهدتها العلاقات المغربية الأفريقية، والتي تعززت مع عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي"، وأضاف لكريني أن "الطلب المغربي يعكس أيضا، الرغبة في ترميم العلاقات مع هذا التكتل الإقليمي الفرعي الواعد، الذي يحظى بإمكانيات وفرص اقتصادية هامة تناهز المئتين مليار دولار، وبكتلة سكانية تقارب ربع المليار نسمة؛ بعدما تطورت علاقات المغرب بأعضائه بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة"، (الأشرف، هل طوى المغرب صفحة "الاتحاد المغربي" الرابط <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/26D>); فانضمام المغرب لمنظمة الاتحاد الاقتصادي

لغرب أفريقيا سنة 2017 سيكون له تأثيرا سلبيا على مسار الاندماج ، و ينبغي العمل بصفة مشتركة داخل الاتحاد المغاربي لوحده دون انضمام لتجمعات إقليمية أخرى ، فالانضمام لتجمعات أخرى سيزيد من أعباء الدول الأعضاء ، ويجعلها تثقل كاهلها بالتزامات جديدة ستعيق التجربة التكاملية المغاربية ، وتأثير ذلك على حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص ، وحركة التجارة البينية والمبادلات ، وغيرها من الالتزامات المحتملة ، كما أن التركيز على عامل الوقت مهم جدا ، فكلما طالمت مدة تعطيل الاتحاد وعدم حل المشاكل المطروحة بين دوله ، سيصاب أعضاؤه بالإحباط ، ويلجؤون للبحث عن فضاءات جديدة للوحدة ، وصرف أموال كبيرة على التسليح كان بالإمكان تفاديها لو تحقق الاتحاد فعليا ، وتحويل جزء من الأموال السابقة الذكر لمشاريع تخدم المجتمع والشباب الباحث عن العمل .

سادسا: تجاوز معوقات التجربة التكاملية المغاربية:

1: المعوقات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بدول الاتحاد المغاربي:

أ. المعوقات الاقتصادية : لقد ظهر إتحاد المغرب العربي إلى الوجود وهو يهدف إلى توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغاربية ، ولكن لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية ، بل إنها ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية التي صنعت مشروع الاتحاد لم تنجح في تركيب برامج مشتركة على أرض الواقع ، بسبب مجموعة من المعوقات ، فهناك تحديات اقتصادية على مستوى فكر وبرامج التنمية في البلدان منذ استقلالها ، وحتى بعد ميلاد الاتحاد المغاربي في 1989 ، فقد كانت القناة بإمكانية الخروج من نفق التخلف الاقتصادي على نحو قطري متجدرة في كل دولة على حدى ، وهو ما ثبت خطؤه بعد تجارب الخطط التنموية في العقود التالية للاستقلال ، كما تزامنت نشأة الاتحاد مع "معضلة التنمية" بكل أبعادها وتجلياتها ، فالنمو الديموغرافي والبطالة والمديونية كلها مشاكل عويصة حملتها الدول المغاربية معها وهي تنشئ الاتحاد ، وهذا فالتكامل واجه الحدود المغلقة وحواجز الجمارك وغياب البنية التحتية البينية لتسهيل تحرك السلع والأشخاص ، وتم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1992 ، وإنشاء سوق زراعية مغاربية ووحدة جمركية في 1995 ، وصولا إلى إنشاء سوق مغاربية مشتركة في 2004 ، وتم الاتفاق كذلك على رفع الحواجز أمام تنقل الأشخاص والسلع ، وعلى الدخول في مرحلة التكامل الاقتصادي ولكن كل ذلك لم يطبق ، ونلاحظ أن نسبة التبادل التجاري بين دول الاتحاد لا تزيد عن 7 % من مبادلاتها الخارجية ونسبة تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى 80 % ، (بلعيفة ، 2016 ، ص ص. 82. 101)

ب. المعوقات السياسية: تضاف للمعوقات السابقة مجموعة أخرى من المعوقات السياسية ، والتي في مقدمتها استثناء القطرية وتكريس التجزئة بحجة الحفاظ على الكيان والسيادة بالدول المغاربية ، والصحراء الغربية ، والحصار على ليبيا ، كل هذا انعكس سلباً على مجمل الأداء المغاربي ؛ الشيء الذي ترجمه بوضوح تجميد مؤسسات الاتحاد منذ عام 1994 ، فمما لاشك فيه أن العمل المغاربي المشترك يجري في إطار عملية مركبة تتكون من مجموعة عوامل سياسية واقتصادية ، وأن نجاح هذه العملية يحدده مدى توافق وتآلف تلك العوامل مع بعضها لخدمة التكامل وتفيعيله ، فلا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي ، ولا

يمكن قيام أحدهما على أنقاض الآخر، فهما وجهين لعملة واحدة، ولكن الملاحظ في اتخاذ المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون، فلم تصدر أية بادرة عن الدول المغاربية بخصوص المستقبل السياسي المغاربي، حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات والتنظيم محصورة فقط في المستوى الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذا التهميش فقد تم ملاحظة غياب دعم القرار السياسي للقرارات الاقتصادية، وأي مشكل بسيط يطرأ بين أعضاء المجلس فأول خطوة يضغط بها طرف على الآخر ورقة الاتحاد، فمن المفروض أن هذه الورقة تستعمل للضغط الخارجي وليس الداخلي، كما أن ضعف الإدارة السياسية تجلّي أيضا في هشاشة وضعف المعاهدة المؤسسة لعمل الاتحاد والتي اتسمت بالعمومية: (انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، التعاون والتنسيق المشترك.. إلخ) يتعلق بمجاملات دبلوماسية، وكأن الأمر لا يتعلق بإنجاز تكتل اقتصادي، كما أن أغلب الاتفاقيات والقرارات التي تتناول مواضيع التكامل الاقتصادي تتضمن نصوصاً يكون بمقتضاها للدول الأعضاء الحق في إيقاف تنفيذ الاتفاقية أو طلب استثناءها من سريان بعض الأحكام عليها، وذلك في حالة وجود ظروف طارئة، وتمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات يحمل الكثير من عدم الثقة، في وقت تأخذ أغلب المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية، (بلعيفة، 2016، ص 82).

(101)

2: المؤثرات الدولية السلبية.

أ تأثير التبعية للأطراف الخارجية: ساهمت عوامل خارجية عدة في عدم تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، وذلك نظرا لتبعية اقتصاديات الدول المغاربية لها، وهذا راجع إلى أن كل دولة داخل الاتحاد المغاربي تتعامل منفردة مع تكتل جهوي آخر كالاتحاد الأوروبي مثلا، فهذا الأخير تربطه علاقات اقتصادية مع كل دولة قطرية بصفة خاصة، بعيدا عن تعامله معها داخل اتحاد المغرب العربي، الشيء الذي يضعف مكانة الاتحاد المغاربي كتكتل اقتصادي جهوي قادر على مواجهة المعوقات الاقتصادية.

ب: تداعيات العولمة الاقتصادية على دول الاتحاد المغاربي:

أمام المنطقة المغاربية خيارات، إما أن تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف، حيث أن استسلامها هذا يؤدي إلى فقدانها لسيادتها على اقتصادها الوطني، من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسية فيه، أو البحث في الخيار الثاني والذي ينطلق من كون العولمة الحقيقية يفرضها واقع الاقتصاد العالمي، إلا أن الاستسلام لها والخضوع ليس نتيجة حتمية لهذا الواقع، خاصة أن العولمة خلقت واقعا جديدا تجسد في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس بين الدول، وهو ما أدى إلى إنشاء تجمعات إقليمية كقوة فاعلة جديدة في العلاقات الدولية، خاصة أن الإقليمية الجديدة تختلف عن الإقليمية الستينية في أنها ليست امتدادا أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية.

ج: الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على التكامل الاقتصادي المغاربي:

تعتبر المنطقة المتوسطية موقعا استراتيجيا مهما بالنسبة للدول الأوروبية، وبالتالي فإن مقارنة التعاون المحصورة في المبادلات التجارية والبشرية والمالية أصبحت متجاوزة، وأصبح التعاون ذا مقرب استراتيجي بفعل الترابط الجيوسياسي بين أوروبا والمغرب العربي اللذين يجمعهما البحر المتوسط، فالمغرب العربي

ليس منطقة نائية بالنسبة لأوروبا، لها الاختيار في التعامل أو عدم التعامل معها، فهما شريكان، ويجب العمل من طرف الجانبين على تحقيق التنمية داخل هذه المنطقة، فالعلاقات الخاصة بين الدول المتوسطية يجب أن تكثف، كما يجب تدعيم مجهودات هذه الدول في التعاون مع أوروبا، وفي الاندماج الجهوي (سركالي، 2018، ص ص. 07. 21).

إن المتتبع لسياسات دول الاتحاد الأوروبي الموجهة لدول المنطقة المغاربية يجدها تركز على مقاربات أمنية وإستراتيجية، تصب كلها في صالح أهداف دول الاتحاد الأوروبي، والخاصة بالحد من الهجرة غير الشرعية، محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية، كما يلاحظ تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع دول مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الشاسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط مما يصب في صالح الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي الذي يسعى بالأساس لتوسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي لمنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، وكبح التهديدات التي تأتيه من الدول المغاربية والإفريقية، خاصة مشاكل الهجرة وعدم الاستقرار السياسي، أما بالنسبة للدول المغاربية التي مازالت تواجهها تحديات العولمة والاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة، فإن عليها تكثيف الجهود لتحريك التجارة البينية وتعزيز التكامل بين دولها للاستفادة من الظروف الدولية واستقطاب أكبر للقوى الدولية الصاعدة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي. (عدالة، 2014، ص ص. 318. 331).

المحور الثالث. الاستثمار في المبادرات الشعبية:

إن التطورات الدولية والمحلية تفرض على الدول المغاربية الإسراع في حسم القضايا الخلافية والمضي للمستقبل بتوجهات جديدة تجعل من الخلافات السابقة مجرد صفحات من الماضي، وبالإمكان اختيار تونس لاحتضان أي مفاوضات في هذا الشأن، وتفادي أي تأثير من خارج المنطقة، ولاسيما من الدول العظمى التي لا تهمها إلا مصالحها.

أولا. مطالبة الشعوب المغاربية بتحقيق الوحدة لمغاربية: تسبق الشعوب الحكومات في اختيار أحسن البدائل المفيدة لها، لذا ينبغي التركيز على أهمية مطالبة الشعوب المغاربية بتحقيق الوحدة لمغاربية، وتبيان دور المجتمع المدني المغاربي في إثراء ذلك، وكذا دور القنوات الإعلامية المغاربية، والتي قدمت فكرا جديدا مشتركا لا يعكس خطاب الإعلام الرسمي القطري، وأسهمت في تقريب العادات والتقاليد المغاربية ونقلت رغبات الشعوب في الوحدة والتكتل، فدورها مهم حيث تصل إلى أعداد كبيرة من المشاهدين وتجمع بينهم، وما يخدم مصالح هذه الشعوب هو تجاوز كل الأسباب التي أدت للهجرة غير النظامية، والتي فككت العائلات، وأثرت عليها، فالاتحاد ونجاحه سيجعل هذه العائلات تلتئم من جديد، ويقضي على كل حالات البقاء بعيدا عن العائلة لمدة طويلة بسبب فقدان الوثائق الثبوتية بالدول المهاجر إليها بصفة غير نظامية، أو كون الأفراد في انتظار هذه الوثائق بدول المهجر وتطول مدة بقائهم دون الحصول عليها.

ثانيا. بحث التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية وارتباطها بالهجرة غير النظامية:

فالأوضاع التي تعرفها كل دولة من دول الاتحاد، والعوامل الخارجية من أهم الأسباب التي أدت إلى تصور اتحاد مغاربي منذ 1989، فبالرغم من توفر كل مقومات التكامل، إلا أن مشروع اتحاد المغرب العربي لم

يحقق أهدافه ، فالיום أصبحت الرهانات أكبر ، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة ، وتأثير فاعلين جدد على المستوى الدولي ، فلذلك يجب إعادة التفكير في تفعيل اتحاد المغرب العربي من أجل مساندة التحولات الراهنة في الإقليم المغاربي ، وتحقيق تطلعات الشعوب بالنسبة لصيانة الاستقلال الوطني ، وحماية الأمن الوطني والقومي ، فثورات الربيع العربي كانت نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمي ، ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في قواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين ، أي الدول ، اليوم نجد أنفسنا أمام فاعلين جدد من غير الدول ، مثل عصابات الجريمة المنظمة ، والأقليات والإثنيات ، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل ، وفي هذه الوضعية المتسمة بالسيولة إلى حد كبير ، تلجأ كل الأطراف الإقليمية والدولية والعبارة للإقليم المغاربي إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير .

فدول الاتحاد المغاربي تؤكد أن اختلاف مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها الإقليم بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات ، فالجبال والصحارى الشاسعة خلقت لهم مجالاً واسعاً للانكشاف الجغرافي والمناورة والاختباء ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي شكلت تهديداً من وإلى هذه البلدان ، وقد ساعد الإقليم أيضاً في ظهور العديد من العمليات كالتهريب والمخدرات وتجارة البشر وانتقال بعض الأوبئة ومشاكل التلوث ، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر ، وتهريب المخدرات ، كما أن هناك تزايداً في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من ليبيا ودول الساحل الإفريقي .

ثالثاً . ضرورة التكامل المغاربي: فمن خلال تعرفنا لأهم الرهانات الإقليمية والدولية التي تعرفها منطقة المغرب العربي ، وتقديمتنا لأهم التحديات التي تقف أمام دول الاتحاد وكذلك الملامح الكبرى التي ينبغي التركيز عليها لتفعيل التكامل المغاربي ، نستخلص مدى أهمية التكامل ، وضرورة أخذه بصيغة تنمائية مع مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية ، فالتحولات الداخلية التي تعيشها كل دولة من دول الاتحاد قد تكون حافزاً في بعث التكامل المغاربي نحو النجاح ، أو هاجساً له ، ولكن يبقى ضرورة إرساء مقاربة مغاربية مشتركة لمحاربة التهديدات الأمنية التي تستهدف دول المنطقة في ظل التدهور الأمني الخطير الذي تعرفه مالي وليبيا ، مقترحاً إعداد وبلورة تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة من خلال تعزيز التكامل بين الدول المغاربية ، ووضع التعاون العملي في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود ، (حكيم غريب ، إشكالية التكامل المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ، الرابط: <https://www.sasapost.com/opinion/maghreb-integration/>) وحل الأزمة في ليبيا يستدعي مساهمة جميع الدول المغاربية وتدخلها بكل قوة لتجاوز هذه الوضعية ، بما يساهم في حل مشكلة الهجرة غير النظامية بالمنطقة وتفادي التهديدات المترتبة عن هذه الأزمة .

استنتاجات:

ينبغي عدم العمل بالأطر النظرية الغربية وكأنها دساتير للتجارب التكاملية لا يمكن تجاوزها وعدم العمل بسواها .

ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية لإقامة تنظيم إقليمي ، سواء تمثلت هذه المصلحة في درء مخاطر أو جلب منافع للأطراف .

حل الخلافات بكل جدية وفي أقرب الآجال الممكنة ، فلا ينبغي ترك القضايا الشائكة للمستقبل ، بل يجب مجابتهها ، ولا سيما مشكلة الهجرة غير النظامية .

تسجل التجارة البنينة في المغرب الكبير أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى ، إذ لا تتجاوز 3% في المقابل ، تمثل التجارة البنينة 60% في الاتحاد الأوروبي .

يقدر خبراء البنك الدولي ، أنه بإمكان كل دولة مغربية أن ترفع نسبة نموها ب20% في حال تحقيق اتحاد اقتصادي ، وبمكثها بتفعيل اندماج فعلي أن تريح مجتمعة ما بين 3 و9 مليارات دولار سنويا ، وهذا يصب في تجاوز أسباب الهجرة غير النظامية وانتشارها .

ينبغي ضرورة التركيز على الحسابات الاقتصادية ، والنظر في المكاسب المنتظرة بين الدول المغربية ، والتي تملك رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا ، مما سيزيد من فرص نجاح الوحدة ، وحل مشكلة الهجرة غير النظامية . على مؤسسات العمل المشترك المغربية حماية مقومات مشروع التكامل وأدواته من ثقافة ولغة ؛ وإقامة منظومة فعالة للتعليم الراقي النوعية وللبحث العلمي والتطوير التقني ؛ بما يمكن أن يشكل قاطرة محرقة للإبداع الفكري والعلمي بالمنطقة المغربية يعيد الشباب عن المخاطرة الخارجية .

-اقتراحات: لتجاوز الخلافات والأزمات الإقليمية وتحقيق التكامل الإقليمي بين دول المغرب الكبير ، وحل مشكلة الهجرة غير النظامية ، يمكن اقتراح ما يلي :

الانطلاق لإنجاح التكامل من المطالب الملحة للشعوب وتغيير تسمية الاتحاد .

البت في المسائل الخلافية بكل سرعة وبالتنازلات المشتركة وتحقيق الوحدة بصفة مستعجلة .

إعادة النظر في معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي ، والتي لا ترتق لمعاهدة إنشاء تكامل إقليمي .

رفع القيود على تنقل الأفراد والأموال والسلع وتسهيلها بين دول المغرب الكبير .

زيادة الأموال المخصصة لتشغيل الشباب العاطلين عن العمل ومعالجة الهجرة غير النظامية .

حل مشكلة الهجرة غير النظامية بصفة جماعية على مستوى كل أقطار الاتحاد .

تسهيل التبادلات بين الدول المغربية بجميع السبل البرية والبحرية والجوية .

زيادة فرص الاستثمار بين المتعاملين المغاربة العموميين والخواص .

تسهيل التحويل المباشر فيما بين العملات المغربية .

تنسيق وتوحيد النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية المغربية وفقا لمراحل .

عمل الدول المغربية بصفة جماعية لحل الأزمة في ليبيا .

خاتمة:

تعتبر التكتلات الإقليمية سمة العلاقات الدولية المعاصرة ، حيث نجد في كل قارة أو إقليم معين تجربة تكاملية أو أكثر ، وهذا ما شهدته منطقة المغرب الكبير ، التي عرفت تجربة تكاملية لم تعرف النجاح لحد الساعة ، كما اتسمت المنطقة بتفاهة ظاهرة الهجرة غير النظامية منها ، عبرها وإليها ، مما يفرض ضرورة بحث سبل تحقيق التكامل المغربي للقضاء على هذه الظاهرة ، والتركيز في هذه الورقة البحثية على أهمية الشعوب في إنجاح ذلك ، حيث تعتبر فكرة تأسيس مغرب كبير موحد فكرة متجدرة لدى شعوب المنطقة ، وتستدعي إخفاقات هذا المشروع مساهمة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية على تحقيق ما عجز عنه الساسة

وتكريسها في الواقع، وذلك من خلال مواقعها المختلفة، كما تستدعي الظروف الراهنة حل كل القضايا الخلافية بين الدول الأعضاء، ووضع آلية رسمية للحوار المباشر، تطرح فيه كل المشاكل لحلها بصفة مستعجلة، بما يخدم مصالح الشعوب المغاربية، ويؤدي لتحريك عجلات الاتحاد المغاربي من جديد، والتخلص من الحواجز الإدارية والتنظيمية في وجه حركة الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، والعمل الجماعي والتضامني لدول الاتحاد المغاربي، والتعامل مع الأطراف الخارجية بصفة مشتركة، وعدم انضمام الدول الأعضاء لتكتلات أخرى، وتحويل البيئة الاستثمارية المغاربية قليلة التكاليف وتخدم مصالح كل أطرافها، وستمكن هذه الوضعية التكاملية من القضاء على مسببات الهجرة غير النظامية المنطلقة من هذه المنطقة، كما ستمكن من احتواء المهاجرين غير النظاميين الأفارقة (عبرها وإليها) في الحركة التنموية الناشئة بها.

قائمة المراجع:

- إدارة البحوث والتطوير(2011)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، صفحة المؤشرات الاقتصادية والصناعية للدول العربية.
- الأمم المتحدة(2014)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، بيروت.
- مؤسسة الفكر العربي(2015)، التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، بيروت.
- ألحناشي، عبد اللطيف(2016)، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، وريقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مارس، ص ص، 08-01.
- الشرعية، علي عواد(1999)، الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانيات الاستفادة منها، إنسانيات، عدد8، ماي-أوت: 63-88.
- قصري، محمد عادل(2017)، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تعجيله، مجلة دراسات اقتصادية، العدد.04، المجلد.01، جوان: 478-501.
- بلعيفة، أمين(2014)، السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 03: 82، 101.
- سركالي، إنصاف(2018)، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، نوفمبر: 07، 21.
- طعيبة، أحمد، حجاج، مليكة(2016)، الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، دفاتر القانون والسياسة، عدد 15: 24، 43.
- عاشي، الحسن(2012)، الاندماج المغاربي في ظل الربيع العربي، جريدة الحياة، 21 فيفري: 12، 19.
- عدالة، جعفر(2014)، تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 19 ديسمبر: 318، 331.
- كعجال، محمد الأمين(2011)، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة الفكر، العدد.05، جوان: 11، 21.
- بن مشري، عبد الحليم، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.
- قرم، جورج، كيف نجعل من من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، مداخلة بندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والانسانية، تونس، 23 جولن 2012، ص.02.
- لاغار، كريستين، اطلاق امكانات الاقتصاد في المغرب العربي، دور الاستثمار الأجنبي، مداخلة بمؤتمر الاستثمار الأجنبي، البنك المركزي الموريتاني، نواكشوط، 09 جانفي 2013.
- مالكي، أمجد، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

-غريب، حكيم، إشكالية التكامل المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، الرابط:
<https://www.sasapost.com/opinion/maghreb-integration/> تاريخ التصفح: 2019/01/11.
<http://www.desertec.org/fileadmin/downloads/press/DESERTEC-Map.zip>
الأشرف، حسن، هل طوى المغرب صفحة "الاتحاد المغاربي" بطلب الانضمام لـ"سيدياوا؟ 26 فبراير 2017، الرابط
[:https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/26D](https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/26D)
الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل اتحاد المغرب العربيين موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، على
الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/4026.aspx، تاريخ التصفح: 2017/11/11

مراجعة أدبية حول نشأة مفهوم المرونة

الباحثة: هويدة معلوي

طالبة باحثة في علم النفس كلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس ، المملكة المغربية

الأستاذ: عدنان جزولي

أستاذ باحث بكلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس ، المملكة المغربية

مقدمة:

تكمن أهمية تناول المشكلات السلوكية اللا توافقية للطفل أو المراهق المعرض للانحراف في أنها تعوق نموه وتقدمه. لذلك وجب البحث في وسائل وقاية هؤلاء الأطفال والمراهقين من الوقوع في خطر الانحراف وعدم التكيف ، وذلك من خلال البحث في العوامل التي تنمي عندهم القدرة على تجاوز التجارب الصعبة التي تصادفهم في حياتهم.

شهدت الأبحاث العلمية حول "المرونة" نموا ملحوظا في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي ، وتطبيقاتها في التدخلات العلاجية والمواكبات النفسية والاجتماعية ، ويظهر ذلك عبر الكم الهائل للمنشورات التي صدرت في هذا المجال خلال العقود الأخيرة. وقد عرفت بداية هذا القرن موجة جديدة من البحوث العلمية التي أبدت اهتماما بمفهوم "المرونة" في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأطفال في العالم. كما نلاحظ الفقر الشديد الذي تعرفه الأدبيات العربية حول هذا المفهوم سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي(حامد عثمان ، 2010).

فنحن نشهد إذن الانتقال من نموذج يركز بالأساس على المشاكل التي يعاني منها الفرد والأسباب التي تفجر السلوكيات المشككة عنده ، إلى نموذج جديد يعترف بالقدرات الخاصة بالفرد ويهدف إلى وضع استراتيجيات لبناء الذات من خلال موارده الخاصة وما يمكن أن يزوده به محيطه الاجتماعي والبيئي والثقافي ، وهو ما يسمى بعوامل الحماية والتي تسهل سيرورة المرونة عند الفرد. ويحاول هذا النموذج أن يركز على اللحظات - حتى ولو ندرت- التي يشعر خلالها الفرد بالراحة والتحسن ويبحث عن الجانب الذي يمتلك فيه المهارات والقدرات والموارد من أجل أن نحركه ليصبح فاعلا في قيادة سيرورة مرونته.

فهذا النموذج يحمل المزيد من التفاؤل وينفي الوصم عن الفرد ، كما يجعله ينظر إلى المصاعب التي يمر بها على أنها خطوة يمكن التغلب عليها. فهو لا ينظر إلى الآلام على أنها مرتبطة بالهشاشة بل يركز على المنظور الذي يتحقق من خلاله الأمل. أي الموارد عند الفرد والمهارات والقدرات الخاصة به ، ويهتم كذلك بالعلاقة التي تربط الفرد بما يسمى "ولي المرونة" أو بعبارة أخرى نوعية الروابط مع المحيط التي توحى للفرد بأنه مازال ينتمي إلى العالم من حوله وبقدرته على أن يجد معنى للحياة.

وبذلك سنركز على مفهوم أساسي وهو المرونة "la résilience". يبحث هذا المفهوم في تفسير العوامل التي تجعل نسبة من الأطفال اللذين يعيشون ظروفًا صعبة تؤدي بالبعض إلى الأمراض والاضطرابات النفسية ، يواصلون نموهم بطريقة متوازنة ، ويبدون تكيفا جيدا.

أهداف البحث ونتائجه المنتظرة:

يهدف البحث في مفهوم المرونة الى نشر طرق تعزيز الصحة النفسية في المجتمعات العربية من خلال بناء المرونة وتنمية القدرات الذاتية وخلق المحيط والبيئات الحياتية المساعدة من خلال الموارد الذاتية والعلائقية والسياقية. إذن الهدف هو إغناء فهمنا للعناصر الأساسية ومؤشرات المرونة حتى تكون لنا القدرة على تعزيز الصحة النفسية لأبنائنا طوال حياتهم. ونلخص الأهداف والنتائج المنتظرة بما يلي:
-وضع لبنة إضافية حول مفهوم المرونة في الأدبيات العربية التي تشهد فقرا في هذا الموضوع.
-البحث في نشأة هذا المفهوم وطريقة بنائه في الحقل العلمي من خلال نظرة فاحصة لما وقع نشره في السنوات الأخيرة من مقالات علمية حول المفهوم.
-محاولة الوصول إلى تحليل معمق لهذه الأدبيات حتى يتمكن من فهم أفضل للمفهوم وطرق قياسه ، وتعميق تفكيرنا عنه من أجل تطوير مجموعة من المؤشرات الأساسية للمرونة طوال الحياة للفرد.
-دراسة آثار هذه النتائج لوضع خطط للعمل في المستقبل ووضع برامج تدخلية لتعزيز المرونة والحصول على صحة نفسية أفضل داخل مجتمعاتنا.

بداية نشأة المفهوم:

يظهر تحليل تطور مفهوم الصحة مراحل مختلفة متأثرة بالمشاكل الاجتماعية ومستوى التطور العلمي ، كان الاهتمام إلى حدود منتصف القرن العشرين يركز أكثر على الاضطرابات النفسية بسبب معدل انتشار الأمراض المعدية وانخفاض مستوى المعرفة. ففي داخل هذا الباراديغم يكون المرض في قلب السياسة الصحية. ثم إن انخفاض الأمراض المعدية ، وإظهار السلوك كعامل مؤثر في ظهور الأمراض ، قد أدى إلى إدخال المقاربة البيو نفسية اجتماعية في السياسة الصحية(Weiszet Jesse,2010). في هذا النموذج أصبح المريض في قلب السياسة الصحية. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين ، بالإضافة إلى معالجة عوامل الخطر ، بدأ الباحثون بالاهتمام بشكل متزايد بعوامل الحماية ضد الاضطرابات النفسية وبالمرونة(Omolomo,2016).ويأتي هذا الاهتمام المتزايد للباحثين في دراسة المرونة من حدود النموذج الذي يبحث في مسببات المرض أو الاضطراب النفسية والذي يشرح تطور الظواهر المعقدة بشكل سببي خطي مباشر.

من هنا اهتم الباحثون بسيرورات البناء الصحي وسيرورات تعزيز الراحة النفسية عند الفرد ، وقد لاحظ الباحثون الذين يساندون هذا النمط الفكري من بينهم(1979)Antonovsky أن بعض الأفراد الذين رغم تعرضهم لعوامل الخطر ، فهم لا يعانون من اضطرابات نفسية أو أنهم تمكنوا من تجاوزها و إعادة بناء صحة نفسية جديدة دون مساعدة(Omolomo,2016).فاتجهوا للاهتمام بالسلوكات أو عوامل الحماية التي من شأنها أن تحذر من الاضطرابات وتعزز الصحة النفسية الجيدة. حيث يبرز هنا التخلي على النماذج المرضية من خلال تركيز نظرية المرونة على فهم النمو الصحي المتوازن على الرغم من المخاطر والتركيز على نقاط القوة بدلا من النظر إلى نقاط الضعف عند الفرد(Ionescou, 2015).

تطور مفهوم المرونة: المرونة هو مصطلح يثير اهتماما واسعا ومتنوعا بين الممارسين ، والباحثين ، وصانعي القرار. وبالرغم من الانتشار الواسع للمقالات العلمية حول المرونة ، فإن الحقل العلمي الحالي يفتقر إلى إجماع حول تعريف مفاهيمي وعملي موحد لهذا البناء الجديد (Hamelin et Jourdan-Ionesco,2011). فهو يتأثر

بالتيارات الفكرية الأساسية في علم النفس وفي العلوم التي تخص الصحة بصفة عامة. في أبريل سنة 2016 شملت قاعدة البيانات scopus (في جميع التخصصات) أكثر من 20000 بحث منشور مع كلمة الوصف "résilience" في العنوان وغيرها من الأمثلة (Omolomo,2016). ويأتي هذا الاهتمام المتزايد لمدى تأثير المرونة على الصحة والراحة النفسية وجودة حياة الفرد في المجتمع.

التعريفات الأولى للمرونة متعددة وتتطور عبر موجات متلاحقة، في البحوث الأولى تعرف المرونة على أنها القيام بعمل جيد أو تقادي الأمراض النفسية في سياق من الشدائد أو وجود عوامل الخطورة. في علم النفس والطب النفسي وفي حقول المعرفة المرتبطة بهما يبقى مفهوم المرونة مرتبطاً بصفة عامة بالتكيف الإيجابي في سياق الخطورة أو الشدائد. وهذا يدل على معنى واسع يشمل مجموعة من الظواهر بما فيها القدرة على الفعل الجيد رغم وجود الشدائد، وسيرورات المواجهة بنجاح، والحماية من الكوارث، والنمو ما بعد الصدمة، وتحقيق نتائج جيدة من بين أناس يعيشون مخاطر عالية وفشل وعدم تكيف. أما في الدراسات الحديثة، فهي تعرف بمصطلح السيرورة أو النظم، وذلك للبحث عن معنى اصطلاحي يمكن أن يخدم مختلف التحليلات عبر التخصصات العلمية في مختلف النظم والمستويات، وقد أشارت ماستن Masten بناءً على مجموعة واسعة من الأبحاث إلى أنه من الأفضل فهم المرونة على أنها: " قدرة نظام ديناميكي على التكيف بنجاح مع الاضطرابات التي تهدد اشتغاله، أو معاشه، أو نموه" (Masten ;2014 p10).

على الرغم من وجود مصادر تاريخية مختلفة للمرونة في سياق النمو البشري والسلوكي في المجالات الطبية والتربوية والنفسية، تؤكد (Masten ;2007) بأن علم المرونة نشأ في مجال النمو خلال السنوات 1960-1970. وعرف هذا المفهوم انطلاقاً مهمة منذ بداية القرن العشرين (Hamelin et Jourdan-ionesco,2011). ويرجع أصل مفهوم المرونة في سياق الصحة النفسية إلى دراسات حول شباب القرن العشرين الذين عانوا في طفولتهم من صعوبات نفسية واجتماعية كبيرة. وقد لاحظ الباحثون أن عدداً غير متناسق وغير متوقع من الأطفال في العينات المعرضة للخطر أظهر نتائج صحية، جسمية ونفسية جيدة على الرغم من تعرضهم للعوامل المتعددة من الضغوط الأسرية والفردية (Khanlou,& Wray) وعلى الرغم من أن المرونة تعكس نظرية النمو، إلا أنها تختلف من حيث أنها تضع الاشتغال البشري في سياق الشدائد، وبالتالي فإن البحوث تشير بوضوح أن ظاهرة المرونة:

-هي سيرورة تفاعلية.

-تعتمد على الموارد الفردية، والموارد العلائقية، والموارد السياقية للمحيط.

-تتجلى في وضعية الضغط الحاد أو المزمن (غالباً ما يشار إليها بالضغط الغير معيارية) (Liebenberg & Jaubert & Foucault, 2017).

موجات المرونة الأربعة: تعكس التعريفات المختلفة والفهم المعقد والتفاعلي للمرونة صورة البحث القائم على المخاطر، الذي يعترف بدور عوامل المحيط ويؤكد على أهمية فهم دور السياق في تحديد المخاطر وتأثيراتها. فتكونت في البداية، في مجال أبحاث المرونة مدرستان فكريتان متميزتان، وهما ما يعبر عنهما عادة بالموجتين الأوليتين من موجات البحوث حول المرونة. تعبر الموجة الأولى عن المرونة كسمة من سمات الشخصية، أما الموجة الثانية فهي ترى المرونة كسيرورة للنمو. وقد اكتفت (Ionescu ;2010a la

rech) بالإشارة إلى الموجة الثالثة إلى جانب الموجة الأولى والثانية-التي تهدف لتعزيز المرونة وتطوير برامج الوقاية والتدخل (Wright,&Masten,&Narayan, 2013). أما Masten فقد تكلمت عن الموجة الرابعة التي تعكس الاهتمام المتزايد بالنظم العصبية والبيو نفسية التي يمكن أن تؤثر على السلوك المتكيف والمرن. **الموجة الأولى:** المرونة الفردية: هيمنت على البحوث الأولى في هذا المجال فلسفة ثقافية قوية في الولايات المتحدة الأمريكية عززت الفردانية، والتي تعتبر أن الإنسان لا ينجح إلا من خلال جهوده الفردية. وهي تعتبر الفرد المرن هو الذي يكون له "تكيف جيد في سياق من الشدائد سواء كانت في الماضي أو الحاضر". ونتكلم داخل هذه الموجة عن عوامل الحماية وعوامة الخطورة، وبالتالي فإن مستوى المرونة يكون نتيجة التوازن الدينامي بين عوامل الحماية وعوامل الخطر (Bouteyre, 2017).

أسفرت هذه الموجة عن وصف جيد لظاهرة المرونة، وأعطتها مفاهيم ومنهجيات أساسية وركزت على الفرد. تنظر مجموعة صغيرة من الأدبيات إلى المرونة كجانب متصل في الفرد، وهنا نميل إلى الحديث عن سمة المرونة "resiliency". وغالبا ما تستخدم المرونة كسمة من سمات الشخصية في محاولة لفهم مشاكل الأمراض النفسية، وبحوم هذا التوافق حول منظور إحصائي إلى حد ما للحياة ككل، ويبين بأن الصفات أو السمات الشخصية هي التي تمكن الفرد من التعافي من آثار الضغط والصدمات، وحماية النفس.

وقد تم خلال هذا الجيل الأول من الأبحاث دراسة ظاهرة المرونة في سياقات مختلفة في جميع أنحاء العالم، وظهر توافق في الآراء بشأن المفاهيم الأساسية، على الرغم من استمرار الخلافات إلى يومنا هذا. حيث تشير المرونة عادة إلى نمط من التكيف الإيجابي في سياق المحن الماضية أو الحالية، وأصبحت التعاريف اللاحقة أكثر ديناميكية، تمشيا مع الجهود المبذولة لدمج المفهوم عبر مستويات التحليل وعبر التخصصات (Masten&Tellegen, 2012). يحمل مفهوم المرونة معنيين مختلفين:

- هناك مواصفات تمكننا من الحكم بأن هناك تهديد مهم يهدد النمو أو تكيف الفرد أو النظام.
- بالرغم من هذا التهديد أو التعرض للخطر، نأمل أن يكون التكيف أو التوازن عند الفرد أو النظام مقبول حسب مواصفات محددة.

تأخذ تعريفات المرونة بعين الاعتبار التهديد الذي يعترض أسباب التكيف الجيد، وتقدمها في شكل مفاهيمي: بالخطورة، والشدائد، أو الأحداث الحياتية السلبية. وتعني الخطورة بالأساس الاحتمال الكبير للنتائج السلبية. وهناك نقص في ضبط المفهوم بالنسبة لعوامل الخطورة، ويرجع ذلك لطبيعته المعقدة واتصافه بالتراكمية (Masten&Tellegen, 2012). حيث تشمل مؤشرات الخطورة عدد كبير من النتائج الغير متجانسة. فالأطفال الذين يعانون من عوامل خطورة مرتفعة أو متراكمة يكونون في الحقيقة معرضين إلى شدائد متعددة والتي تطول مدتها في بعض الأحيان، وبالموازات تضعف احتمالات المرونة. وهناك من الشدائد الصعبة التي يعجز الطفل أن يتجاوزها بطريقة مرنة بدون أن يأمل في وجود محيط مؤهل ينمو فيه بطريقة طبيعية وأمنة (Masten&Obradovic, 2008).

المظهر الثاني للمرونة في حياة الفرد، يخص نوعية الحياة أي نوعية التكيف أو النمو الذي يعيشه الفرد. وقد استعملت خصائص متعددة للحكم على التكيف الإيجابي في الأدبيات، خاصة غياب الأمراض النفسية، النجاح فيما هو متعارف عليه في مراحل النمو المرتبطة بالعمر، الإحساس بالراحة النفسية أو كل هذا في نفس

الوقت. حاول العديد من الباحثين تعريف النتائج الإيجابية على أساس المهارات المنتظرة من أي طفل في نفس سنه وجنسه داخل سياق معين من الثقافة الاجتماعية والتاريخية.

وقد اشتملت الموجة الأولى على مقاربات تركز على الفرد وأخرى تركز على مجموعة من المتغيرات، أما الأولى فهي تعرف الأفراد المرنين من أجل تحديد الاختلافات بينهم وبين الذين مروا بالشدائد المماثلة ولم يتجاوزوها بسلا. في حين درست المقاربات القائمة على المتغيرات، الروابط بين خصائص الأفراد وبيئتهم التي ساهمت في تحقيق نتائج جيدة عندما كانت المخاطر والشدائد عالية، وقد أطلقت (Masten, 2013) على هذه الارتباطات اسم "القائمة الموجزة" للارتباط المرنة ووصفتها بأنها يمكن أن تعكس النظم التكيفية الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها النمو الإنساني.

ورغم أن هذه التعريفات تعكس التعريفات والتفسيرات الأولى للظاهرة فقد تم انتقادها على نطاق واسع بسبب تحميلها الضمني للفرد مسؤولية النتائج التي يتحصلون عليها، فالأبحاث في مجال علم الأعصاب وعلم الوراثة تؤكد بشكل متزايد على أهمية الطمأنينة والحنو والمحيط المريح في الحصول على النتائج الأفضل عند الفرد (Liebenberg & Jaubert & Foucault, 2017). وهناك كذلك العديد من الأبحاث حول النمو التي تشرح اعتماد النمو النفسي والاجتماعي السليم (بالنسبة للأطفال مثلا) على موارد المحيط وخاصة العلاقة مع الأفراد المهمين في حياتهم مثل أفراد الأسرة (معلوي، 2018). وعندما بدأ الباحثون في دراسة السيوروات التي يمكن أن تفسر سبب وجود هذه الارتباطات بشكل متكرر انطلقت هنا الموجة الثانية من العمل على المرونة.

الموجة الثانية: سيوروات النمو: تتميز هذه الموجة بمحاولة فهم سيوروة المرونة، والمرونة كسيوروة للنمو ترتبط عادة بالمخاطر الشخصية والسياقية وكذلك بنتائج الاشتغال العام للفرد ككائن اجتماعي وسيكولوجي. وتحدد الأدبيات العناصر الرئيسية للقدرات الفردية "les atous" في عوامل الحماية الداخلية للفرد مثل الكفاءة والفعالية الذاتية، وروح الدعابة. أما الموارد العلائقية فهي تشمل بالأساس الأسرة ومجموعة الأقران أو الأقارب، والأشخاص المهمين في حياة الفرد مثل المعلمين. في حين أن الموارد السياقية تشمل على سبيل المثال النظم الصحية والتعليمية، وموارد الترفيه وتماسك المجتمع. (Liebenberg & Jaubert & Foucault, 2017).

تغذي هذه العناصر الثلاثة للمرونة -كسيوروة للنمو- دورة للتحويلات الداخلية. تسهل موارد المحيط من اكتساب قدرات فردية، وزيادة هذه القدرات يؤدي إلى زيادة الوصول إلى الموارد الخارجية (Supkoff & Puig & Sroufe, 2012).

وتعكس الموجة الثانية تحولات أوسع في العلوم المتعلقة بالنمو الطبيعي أو المرضي الذي رافق ظهور علم النفس النمو المرضي. فقد ركزت الأبحاث والنظريات اللاحقة على فهم التفاعلات في النظم المعقدة التي تشكل النتائج السلبية أو الإيجابية على حد سواء، مع التأكيد على أن المرونة هي نتيجة لعدة سيوروات، وقد وصف wyman المرونة على النحو التالي: " تعكس المرونة مجموعة متنوعة من السيوروات التي تغير معتمات الأطفال مع الظروف المعيشية الصعبة لتقلل من الآثار السلبية وتعزز الرجوع الى مسالك النمو الطبيعي". (Wyman, 2003, p.308). وقد أدى ذلك الى زيادة التركيز على دور العلاقات والنظم خارج الأسرة، ومحاولة دمج السيوروات البيولوجية والاجتماعية والثقافية في نماذج ودراسات المرونة.

يسلط البحث الضوء على التجارب الأساسية، ونتحدث هنا على الموارد التي يتمتع بها الفرد في وقت مبكر من الحياة والمخاطر التي واجهها، هذه التجارب لا تؤثر فقط على المهارات الحياتية في مرحلة الطفولة (زمن حدوثها) بل تتعداها إلى قدراته اللاحقة في التعامل مع الضغوطات وإدارتها. وهذا يعني الأخذ بعين الاعتبار متغير "الوقت"، وبالتالي يجب ملاحظة تطور ظاهرة معينة عبر الوقت من أجل تفسير سيرورتها، وشرح الميكانيزمات الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية التي تحدث داخلها.

ولقد ساعدت بعض البحوث الطويلة إلى حد كبير في فهم المرونة كسيرورة نمو من خلال:
-تحديد القدرات الفردية والموارد خاصة عند الأطفال، والتي تنبئ عن جودة التكيف عند الشدائد مع مرور الوقت.

-وضع الأسس التي تعتمد عليها لتوضيح وشرح كيف تتجلى عملية تفاعل هذه العناصر الحامية للمرونة في تعزيز عملية التكيف.

على سبيل المثال الدراسة التي قامت بها ShmithWornne (أطفال يعيشون في جزيرة تمت متابعتهم لمدة أكثر من 30 سنة). تمكننا هذه الدراسات من ملاحظة ما الذي يتم ترسيخه أثناء نمو الفرد، فقد ركزت على الدور الذي تلعبه القدرات الفردية والعلاقات (بما في ذلك تلقي الرعاية الجيدة في الطفولة المبكرة والحفاظ على العلاقات الإيجابية مع البالغين) والموارد السياقية مثل العوامل الثقافية (المشاركة في الأنشطة الدينية والتحلي بالأيمان الشخصي) في النتائج (Liebenberg & Jaubert & Foucault, 2017).

لعبت الموارد السياقية والعلائقية (مثل الفرص التربوية، وفرص العمل، والعلاقات الشخصية والمشاركة عبر الانتماءات الدينية في مقابل القدرات الفردية، دورهما في إحداث نقاط تحول شاركت في تغيير مجرى حياة الأفراد. وتبين هذه الموجة الثانية بأن المرونة ليست مكسبا نهائيا، حيث يمكن للفرد أن يكون مرنا في لحظة دون الأخرى وفي سياق دون الآخر (Cyrułnik, 2012). المرونة هي بناء دائم يتأثر بالتفاعل بين عوامل الخطر وعوامل المرونة والموارد المتاحة والقوة التكيفية للفرد.

وقد تأثرت الموجة الثانية بنظرية أنظمة النمو (DST)، ويظهر ذلك عبر النماذج المتعددة الأسباب والديناميكية للمرونة المميزة للموجة الثانية. وتمثل مقارنة النظم والتبادل الايكولوجي لمحاولة فهم المرونة نقطة تحول راديكالية من المنظور التقليدي لمعنى أعم يشمل شبكة العلاقات الأسرية والمجتمعية. وتركز على صياغة أسئلة بحثية مختلفة لفهم سيرورة التكيف الإيجابية أو السلبية التي تعقب ضغطا معيناً، فأصبح موضوع البحث هو العلاقات والتفاعلات بين الطفل والمحيط. فهي تبحث في مسارات النمو والاختلافات السياقية داخل الأسر والمجتمعات والثقافات والفترات التاريخية المختلفة.

تأكد هذه الموجة على أنه يجب فهم السيرورات التي تعزز المرونة أو الهشاشة في هذا السياق الشامل. الأطفال الذين "لا ينجحون" غالبا ما يفتقرون إلى الدعم الأساسي والحماية والاحترام الذين يحتاجون إليه في نموهم. بينما يحصل الأطفال "الناجحون" عموما إلى دعم خارجي كاف لمواصلة التقدم. إن درجة النجاح التي يصل إليها الأفراد في نجاحهم في التغلب على هذه الحواجز، هي مزيج معقد من نقاط القوة وهشاشة الشخصية وكذلك التعاملات الجارية مع شبكة الأسرة والمجتمع. وغالبا ما تكون عوامل الحماية متجزئة في الثقافة التي نشأ فيها الفرد، إذ نجد في العديد من الثقافات والأديان حول العالم، الطقوس والاحتفالات

الدينية فضلا عن خدمات الدعم المجتمعي التي توفر مجموعة واسعة من الوظائف الوقائية (Wright, Masten, & Narayan, 2013).

الموجة الثالثة: التدخل لتعزيز المرونة: بدأ الباحثون في الموجة الثالثة في ترجمة العلوم الأساسية حول المرونة إلى إدخال الفعل الذي يهدف لتعزيز المرونة واختبار سيوروات التكيف، وهذا يعني وضع إجراءات للكشف عن إمكانيات الفرد ودعمها وتقويتها، وهي المنهجية التي يتبعها المختصون في دعم الصحة النفسية للأفراد الذين يعانون من مواقف حياتية صعبة. وهذا الدعم يركز على تنمية إمكانيات الفرد والبحث عن الموارد الموجودة في محيطهم وتطوير برامج الوقاية والتدخل.

فقد سمحت الأبحاث حول المرونة الطبيعية (بدون تدخل) التي تمت ملاحظتها لدى الأفراد والمجموعات من خلال فهم أفضل للخصائص والعوامل المرتبطة بالمرونة بالإضافة إلى فهم سيورواتها، سمحت للباحثين بتطوير تدخلات أو برامج تهدف إلى مساعدة أو مرافقة الأفراد أو المجموعات في تجربة المرونة الخاصة بهم. هذه التدخلات أو البرامج تدخل فيبراديفم (salutogenèse) سيوروة انتاج الصحة) بالنسبة ل (2015, Ionescu p.12) "على عكس المقاربة الاكلينيكية التقليدية التي تركز على الاختلالات والاضطرابات والإعاقات التي تترتب عن ذلك، فإن التطبيقات التي تقوم على المرونة المدعومة مستوحاة من التطبيقات المؤسسة على القدرات".

تشمل دراسات التدخل متعددة الأوجه المصممة لمنع أو التقليل من السلوكيات الخطرة والجنوح ومشاكل أخرى، عدة استراتيجيات مصممة لتعزيز النجاح في جميع مناحي النمو مع الحد من مخاطر المشاكل السلوكية. وقد شهدت نماذج التدخل خاصة نماذج الوقاية تحويرات وتغيرات كبيرة وهو ما يعكس على الأرجح التأثيرات المتزايدة للنظريات والبحوث حول المرونة (Masten, 2011). وفي علوم الوقاية، يتم وصف نماذج التدخل بشكل مباشر بمصطلح سيوروات الحماية لتعزيز النمو المرن.

يعد التوقيت الاستراتيجي للتدخل أيضا ذا أهمية كبيرة لأبحاث الموجة الثالثة، حيث تشير الدلائل إلى وجود إمكانيات لتغيير مسار النمو عندما تكون الأنظمة أكثر ليونة (Cicchetti, 2010). ويمكن للبرمجة الجيدة أن تؤدي آثار طويلة الأمد، وآثار واسعة، ومستوى أعلى من الفوائد. مثال أثناء نقاط التحول في النمو أو نقطة تحول مفصلية في حياة الفرد، يمكن للتدخلات الموجهة أن تلعب دورا حاسما في تنشيط دوافع النمو التي تعزز عدة مجالات للاشتغال أو تردع سلسلة من السلوكيات السلبية. ويمكن لنماذج التدخل أن تكون بمثابة اختبار قوي لجملة من الفرضيات حول كيفية حدوث المرونة، خاصة عندما تكون سيوروة التغيير مميزة (مثل الأسلوب الأبوي في معاملة الأبناء) ويكون التدخل مصمم خصيصا لتلبية احتياجات خاصة والتغييرات المستهدفة في هذا التدخل تكون محددة ومعينة. تبرز الدراسات داخل هذه الموجة الحاجة إلى تعزيز الكفاءات والتقليل من المخاطر، مثل دعم الكفاءات الأساسية للتعلم والنجاح في المدرسة، وتطوير العلاقات بين الوالدين والطفل، والجودة في الأمومة والأبوة بصفة عامة مهمة لحماية الأطفال من الشدائد والتوسط في المخاطر.

هذه المقاربات الوقائية الشاملة تعترف بتعدد المخاطر والصدمات المتراكمة التي يواجهها العديد من الأطفال، وتؤكد على أهمية تعزيز الكفاءة وبناء الحماية عبر مجالات متعددة لتحقيق نتائج إيجابية.

الموجة الرابعة: الجانب العصبي البيونفسي للمرونة: تركز الموجة الرابعة من أبحاث المرونة على الديناميات المتعددة المستويات، والعديد من السيرورات التي تربط الجينات والتكيف النورويولوجي، ونمو الدماغ، والسلوك، والسياق على مستويات متعددة. يعتمد هذا على المقاربة التي تتكلم على العديد من السيرورات التفاعلية بين مستويات متعددة من الوظائف والتفاعل بين الجينات والمحيط. وقد بدأت المجالات البحثية حول المرونة على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة (الايكولوجي، الهندسي، الصحة العمومية، الإداري، خدمات الطوارئ...) خلال العقد الأخير تقارب لمواجهة التهديدات الوطنية والعالمية التي تتطلب التدخل. وبصفة عامة فهناك نشاط واهتمام كبير في المجالات التالية:

-التأثيرات المعدلة للجينات على المحيط.
-البرمجة والحساسية البيولوجية للسياق، وتأثير النظم التكيفية للحصول على استجابة متكيفة مع الشدائد.
-إعادة البرمجة والتدخلات لتعديل النظم التكيفية في الجسم نحو عملها الطبيعي عند إصابتها بخلل معين، مثل الضغوط أو المناعة أو الوظائف التنفيذية أو تنظيم الانفعالات... (Wright,&Masten,&Narayan, ... 2013).

شهدت الأبحاث المتعلقة ببيولوجيا الأعصاب للمرونة تطورات في المنهجية تمكنت من قياس الجينات والتغير الأبيجيني، ودراسة حالة أنظمة الاستجابة للضغوط ووظيفة الجهاز المناعي، ورؤية الدماغ أثناء عمله من خلال تقنيات التصوير المختلفة (Cicchetti, 2013).

لقد دعمت Masten وجود هذه الموجة الناشئة التي تعكس الاهتمام والمعرفة المتزايدة الخاصة بالنظم العصبية والبيو نفسية، والتي قد تؤثر على السلوك والتكيف المرن. ورغم أنها تعد في بداية طور النشوء، إلا أنها تبدو واعدة في مجال تأثيرها على العلوم والتطبيقات الخاصة بالمرونة وتوسيع نطاق البحث.

خلاصة:

ما شد انتباهي عندما تعرفت على هذا مفهوم "المرونة" هو اهتمامه بالاستثناءات التي عادة ما تهمل. فقد تعودنا على القول بأن كذا يؤدي إلى كذا، ولكن من أين تأتي القوة لهؤلاء المستثنين من الدخول في الأمراض والاضطرابات النفسية بالرغم مما تهيأ لهم من أسبابها، لماذا اختاروا الطريق الصحيح، في حين أنهم وضعوا قبالة الاضطرابات والانحراف؟

الإنسان المرن هو الذي يستطيع أن يستفيد من قدراته الشخصية ومن القدرات التي يتيحها المحيط العلائقي والثقافي من حوله لتحدي الواقع الضاغط، هو "استعمال الكل لمواجهة الكل".

اتخذت جهود التدخل مركز الصدارة، لاختبار النماذج والأساليب لتعزيز المرونة. ونتيجة لهذا للتحويل، ارتفعت أهمية المنظورات العالمية، والمعرفة، والبحوث المتعلقة بالمرونة. علم النفس النمو لديه الكثير ليكسبه من بحوث المرونة، ولديه الكثير مما سيسهم به في مرحلة جديدة من العلوم العالمية المتعلقة بالمرونة (Masten, 2014). لقد تم تطوير قاعدة معرفية قوية حول السيرورات التي تنطوي عليها المرونة لا سيما فيما يتعلق بالعوامل التي تزيد من الضعف والتي توفر الحماية. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. هناك حاجة ماسة إلى العمل التعاوني في سياقات مختلفة لتحسين أنماط التدخل والتغيير على أساس المرونة. وإذا كنا مقتنعين بأن مرونة الأطفال والشباب تعتمد اعتمادا كبيرا على الأشخاص الآخرين

وأنظمة التأثير المتعدد، فإن العالم العربي اليوم في حاجة ماسة إلى تأزر المستويات المتعددة من التأثير للبحث عن طرق تدخل مختلفة لوقاية وحماية شبابنا وأطفالنا من مخاطر هذه الأوضاع المؤلمة.

قائمة المراجع:

- هويده ، المعلوي (2018). العلاقة بين الحرمان الوالدي ومعايير النمو النفسي في مرحلة المهد: دراسة مقارنة. مجلة الطفولة العربية. العدد 76. الكويت. <http://jac-kw.org/images/1154.pdf>
- محمد سعد ، حامد عثمان (2010). الخصائص السيكومترية لمقياس المرونة الإيجابية لدى الشباب الجامعي. مجلة كلية التربية بعين الشمس ، (34)539-573. [https://www.researchgate.net/publication/2691043912:539-573\(34\)](https://www.researchgate.net/publication/2691043912:539-573(34))
- Bouteyre, B. (2017). À la recherche de la résilience familiale : l'exemple des familles confrontées à un cancer pédiatrique. La nouvelle revue de l'adaptation et de la scolarisation 2017/3 (N° 79-80), p. 199-214. DOI 10.3917/nras.079.0199 <https://www.cairn.info/revue-la-nouvelle-revue-de-l-adaptation-et-de-la-scolarisation-2017-3-page-199.htm>
- Cyrułnik, B. (2012). Résilience: connaissances de base. Paris: Éditions Odile Jacob base. Paris: Éditions Odile Jacob
- Cicchetti, D. (2010). Resilience under conditions of extreme stress: A multilevel perspective. World Psychiatry, 9(3), 145–154
- Cicchetti, D. (2013). Annual research review: Resilient functioning in maltreated children—past, present, and future perspectives. Journal of Child Psychology and Psychiatry, 54, 402–422. doi:10.1111/j.1469-7610.2012.02608.x <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3514621/pdf/nihms-395690.pdf>
- Hamelin, A. et Jourdan-Ionesco C. (2011). Les instruments d'évaluation du processus de résilience. Revue Développement humain, handicap et changement social, vol. 19, no 1, 2011, p. 75-84 <http://www.ripph.qc.ca/revue/journal-19-01-2011-11>
- Ionescu, S. (2015). De la résilience naturelle à la résilience assistée. Dans: Julien-Gauthier, F. & Jourdan-Ionescu, C., Résilience assistée, réussite éducative et réadaptation. Québec : Livres en ligne du CRIRES. <http://lel.crires.ulaval.ca/public/resilience.pdf>
- Khanlou, N. & Wray, R. (2014). A Whole Community Approach toward Child and Youth Resilience Promotion: A Review of Resilience Literature Int J Ment Health Addiction (2014) 12:64 – 79 DOI 10.1007/s11469-013-9470-1 <http://www.yorku.ca/nkhanlou/>
- Liebenberg, L. & Jaubert, N. & Foucault, M.L. (2017). Comprendre les éléments et les indicateurs fondamentaux de la résilience. Revue exhaustive de la littérature. <http://lindaliebenberg.com/wp-content/uploads/2017/11/ASPC-Rapport-résilience-Version-finale-Novembre-2017.pdf>
- Masten, AS (2001). Ordinary Magic Resilience Processes in Development. *American Psychologist*, 56(3), 227-238 <http://dx.doi.org/10.1037/0003-066X.56.3.227>
- Masten, A.S. Ordinary Magic: Resilience in Development. New York, New York, The Guilford Press, 2014.
- Masten, A. S. (2011). Resilience in children threatened by extreme adversity: Frameworks for research, practice, and translational synergy. Development and Psychopathology, 23, 493–506.
- Masten, A. S., & Obradović, J. (2008). Disaster preparation and recovery: Lessons from research on resilience in human development. Ecology and Society, 13(1): 9 [online] <https://www.ecologyandsociety.org/vol13/iss1/art9/>

- Masten, A. S. &Tellegen, a. (2012). Resilience in developmentalpsychopathology: Contributions of the Project Competence Longitudinal Study. *Development and Psychopathology* 24, 345–361 Cambridge UniversityPress 2012doi:10.1017/S095457941200003X
- Omolomo,E. K.(2016). Variabilité et modélisation phénoménologique de la résilience chez des femmes Camerounaises confrontées à une forte adversité. doctorat en psychologiehttp://depothe.uqtr.ca/id/eprint/7978
- Supkoff, L.M.,&Puig, J.&Sroufe, L.A (2012). SituatingResilience in DevelopmentalContext , dans Ungar, Michael (éd.). *The Social Ecology of Resilience*. New York, New York, Springer New York, 2012, p. 127-142. DOI : 10.1007/978-1-4614-0586-3_12.
- Weisz, G. &Olszynko-gryn, J.(2010)The Theory of Epidemiologic Transition: the Origins of a Citation Classic. *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences*, Vol. 65, No. 3,pp. 287-326 Published by: Oxford UniversityPressStablehttps://www.jstor.org/stable/24631938
- Wright, M. O. &Masten, A. S. &Narayan, A. J. (2013).Resilienceprocesses in development. Four waves of research on positive adaptation in the context of adversity. in handbook ofresilience in children. S. Goldstein and R.B. Brooks (eds.), *Handbook of Resilience in Children*, DOI 10.1007/978-1-4614-3661-4_2, © Springer Science+Business Media New York 2013

الإدمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية -لدى عينة من إطارات مؤسسة سونلغاز،

قسنطينة-

Work Addiction and the five major factors of personality(Big five)

د.بن عبد الرحمن الطاهر

أ.قدور عماد

أ.فلاحي بلال

كلية علم النفس وعلوم التربية-جامعة قسنطينة2-الجزائر

مقدمة:

إنّ الإدمان عبارة عن اضطراب سلوكي ، يفرض على الفرد تكرار عمل معين باستمرار لكي ينهزم بهذا النشاط ، بغض النظر عن العواقب الصارة بصحته أو حالاته العقلية أو حياته الاجتماعية. يُعدّ إدمان العمل حالة مرضية نفسية من الإدمان السلوكي ، مثله مثل أي إدمان آخر ، رغم أنّ الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية الخاص بالرابطة الأميركية للطب النفسي لم يعترف به كحالة مرضية نفسية حتى الآن. يُمكن أن تساهم العديد من العوامل الشخصية والبيئية في التعرض لإصابة الشخص بإدمان العمل ، ونحاول من خلال هذه المداخلة معرفة علاقة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بالإدمان على العمل لدى عينة من الإطارات بمؤسسة سونلغاز.

أولاً: الخلفية النظرية للدراسة:

1-إشكالية الدراسة:

يشير مصطلح إدمان العمل لأنواع مختلفة من الأنماط السلوكية ، ولكل منها تقييم خاص بها قد يكون إيجابياً أو سلبياً ، حيث يتم استخدام إدمان العمل في بعض الأحيان من قبل الناس الذين يرغبون في التعبير عن ولائهم لوظيفة ما بشكل إيجابي وملتكّف. ومع ذلك ، في كثير من الأحيان يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى النمط السلوكي السلبي الذي يشير إلى قضاء وقت طويل في العمل ، وهو إكراه داخلي للعمل بجدّ ، وهو ما ينتج عنه إهمال للأسرة و لكافة العلاقات الاجتماعية الأخرى. وقد وجد الباحثون أنه في كثير من الحالات ، لا تزال الأنشطة المتصلة بالعمل متواصلة حتى بعد التأثير الذي تعرفه سواء على العلاقات الاجتماعية أو الصحة البدنية للشخص المدمن على العمل. و يعتقد أن أهم الأسباب ترتبط ببعض الخصائص كالقلق ، أو ضعف الثقة بالنفس وأيضاً مشاكل العلاقات الحميمة. وعلاوة على ذلك ، يميل مدمنو العمل إلى أنهم تنعدم لديهم القدرة على تفويض مهام العمل للآخرين. الأمر الذي يفتح لنا أبواب طرح عديد التساؤلات حول السمات الشخصية للمدمن على العمل في حدّ ذاتها.

وللشخصية في علم النفس مكان بارز، فهي دراسة للفرد بكل جوانبه الجسمية والانفعالية، والعقلية والاجتماعية، وما يتعلق بها من أنشطة ذهنية وحركية واتجاهات نفسية واجتماعية تتعلق بتفاعل الفرد مع البيئة، كما أنها تتناول الفرد والعوامل المؤثرة في نموه وتفاعله مع بيئته الاجتماعية وحتى المهنية. على ضوء ما سبق تجلّت لنا إشكالية الإدمان على العمل والشخصية كموضوع يحتاج منا الطرح العلمي والتناول المنهجي، وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

- ما هي طبيعة العلاقة الممكنة بين الإدمان على العمل والأبعاد الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من الاطارات؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- توجد علاقة بين الإدمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية.

الفرضيات الجزئية :

توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الإدمان على العمل والعصائية.

توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الإدمان على العمل والانبساط.

توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الإدمان على العمل والصفاء.

توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الإدمان على العمل والطيبة.

توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الإدمان على العمل ويقظة الضمير.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الإدمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغيرات (الجنس-السن-الخبرة-نمط الشخصية).

3. مصطلحات الدراسة:

الإدمان على العمل Workaholism: ظهر مصطلح الإدمان على العمل لأول مرة سنة 1971 من طرف عالم النفس الأمريكي "Wayne Oates" في كتابه "confessions of a workaholic: the facts about work and addiction"، والمصطلح يتكون من شقين work ويعني العمل، و alcoholism يعني ادمان الكحول. وقد تعددت تعاريف الإدمان على العمل لدى الباحثين باختلاف النماذج النظرية التفسيرية التي يعتمد عليها كل باحث. وبصفة عامة فإنه يمكن تعريف الإدمان على العمل بأنه الاستثمار المفرط في الأنشطة المهنية يرافقه البحث المبالغ فيه عن الأداء أو الإنتاجية في مكان العمل، مما يسبب الإهمال أو عدم الاهتمام بالآخرين وعدم التوازن في مجالات الحياة الأخرى (الحياة الشخصية، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية) وقد تؤدي إلى تداعيات جسدية ونفسية (Scheen, 2013 : 371-372).

الشخصية: يعرفها إيزنك Eysenck: "إنها التنظيم الأكثر أو الأقل ثباتاً، واستمراراً لخلق الفرد، ومزاجه، وعقله وجسمه، والذي يحدد توافقه المميز للبيئة التي يعيش فيها" (عسيلة، 2005: 18).

يعرفها زهران: "أنها جملة السمات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية (الموروثة والمكتسبة) التي تميز الشخص عن غيره" (زهران، 2005: 53).

العوامل الخمسة الكبرى للشخصية (The Big Five Factors Model): يعد نموذج العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بمثابة هيكل هرمي من سمات الشخصية، تمثل العوامل الخمسة قمة الترتيب، وتمثل الشخصية مستوى أعلى من التجريد كما أن كل عامل ثنائي القطب مثل "الإنبساط مقابل الإنطواء ويندرج تحت كل عامل مجموعة من السمات الأكثر تحديداً، وفيما يلي تعريف هذه العوامل:

العصائية (Neuroticism(N): ويصف كوستا وماكري الشخص العصبي بأنه شخص لديه خبرات غضب عالية واشمئزاز وحزن وارتباك وانفعالات سالبة (Costa&McCrae, 1995 :314).

الانبساطية (Extraversion(E): يعد هذا العامل ثنائي القطب حيث يمكن تسميته (الإنبساط – الإنطواء) ويذكر كوستا وماكري أن المنبسط هو شخص لبق، ومتفائل ومبتهج، ومستمتع بالإنجازات والتعبيرات. (Costa&McCrae, 1995 :315).

الطيبة (Agreeableness (A): ويطلق عليه كذلك "المقبولية" ويرتبط عامل الطيبة بخصائص إيجابية في الشخصية كالإنجاز والمثابرة، والمسؤولية، والتنظيم، وهؤلاء الأفراد يسعون وراء الإنجاز من خلال التطابق الاجتماعي (Ewen,1998 : 140).

الصفاء (Openness to Experience (O): أو الانفتاح على الخبرة، ويتضمن السعي الدؤوب والإعجاب بالخبرات الجديدة، والذكاء والانفتاحية والإبداعية والاعتقاد في عالم عادل والإنهماك العقلي والحاجة للتنوع والحساسية، الجمالية وقيم اللاتسلطية والانفتاح على مشاعر الآخرين وخبراتهم الانفعالية (العزني، 2007: 83).

يقظة الضمير (Conscientiousness (C): أو التفاني، إذ يشير التفاني العالي إلى التركيز بينما التفاني المنخفض يشير إلى الشخص الذي يتابع عددا كبيرا من الأهداف بدون تركيز (السليم، 2006: 82).

وتحقق بدر الأنصاري (1997) من مدى كفاءة قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية NEO-FFI من إعداد "كوستا وماكري" (1992) في المجتمع الكويتي، وتشتمل القائمة في صورتها النهائية على (60) عبارة، ويجب عن كل منها على أساس خمسة بدائل، وتقيس القائمة خمسة عوامل للشخصية: العصائية، والانبساط، والانفتاح، والطيبة، ويقظة الضمير (الأنصاري، 2000، 2002). وتم قياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية في هذه الدراسة عن طريق المقياس سابق الذكر.

4. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

-التعرف على طبيعة العلاقة الممكنة بين الأدمان على العمل و العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى الأدمان على العمل لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى "العصائية" لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى "الانبساط" لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى "الصفاء" لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى "الطيبة" لدى عينة من الاطارات.

-التعرف على مستوى "يقظة الضمير" لدى عينة من الاطارات.

معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في متوسطات الأدمان على العمل للاطارات ترجع إلى متغيرات (الجنس-السن- سنوات الخبرة-نمط الشخصية).

5. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله ، وهو الأدمان على العمل والابعاد الخمسة الكبرى للشخصية ، بالإضافة إلى:

-إن البحث الحالي يبحث موضوع قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من الاطارات.

-الكشف عن مستوى الأدمان على العمل لدى عينة من الاطارات.

-محاولة الكشف عن معلومات جديدة حول علاقة: العصابية ، الانبساط ، الصفاوة ، الطيبة ، يقظة الضمير بالأدمان على العمل لدى عينة من الاطارات.

ثانيا. الجانب الميداني للدراسة:

6. منهجية الدراسة: إن طبيعة الإشكالية هي التي تفرض على الباحثين اختيار المنهج الملائم للدراسة ، وتختلف المناهج باختلاف الإشكاليات المراد دراستها ، و نظرا لطبيعة موضوع دراستنا المتعلقة بمعرفة " طبيعة العلاقة الممكنة بين الأدمان على العمل والابعاد الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من من الاطارات ؟ ، وكذلك نوعية البيانات التي نريد الوصول إليها كان المنهج الواجب الإعتماد عليه المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يهتم بالكشف عن الظاهرة المراد دراستها ، وتحليلها أو محاولة تفسيرها استنادا إلى معطيات عديدة ، وتحليل نتائجها باستخدام وسائل إحصائية مناسبة للحصول على بيانات كمية ونتائج دقيقة تتفق مع طبيعة الإشكالية وتفسر في ضوء الفرضيات (محمد شفيق ، 1985: 44).

7. الحدود الزمانية والمكانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال السداسي الأول من السنة الجامعية 2018/2017 في الفترة الممتدة ما بين 2018/05/16 إلى 2018/06/14.

8. مجتمع الدراسة: يضم مجتمع الدراسة كل العاملين بالمديرية الجهوية للتوزيع-سونلغاز علي منجلي ، الخروب.

9. عينة الدراسة: اشتملت العينة على (60) إطارا بالمديرية الجهوية للتوزيع-سونلغاز الكائنة بالمدينة الجديدة علي منجلي ، الخروب ، قسنطينة ، تم اختيارهم بطريقة قصدية تتراوح أعمارهم ما بين (24-53 سنة) من الجنسين.

10. أداة الدراسة: لقد إعتمدنا في دراستنا على الإستمارة ، وتضم قسمين: القسم الأول ، وهو عبارة عن البيانات الشخصية والبيداغوجية عن المستجيب وتضم: الجنس ، السن ، السنة الدراسية.

والقسم الثاني يضم مقياس الأدمان على العمل (WART) Work Addiction Risk Test للبرايان روبنسون ، (1999) حيث اشتمل على خمسة أبعاد و25 بندا (146-143 : Langevin et Boini, 2017):

أ.الميولات القهرية ، ويشتمل على الأبعاد التالية: 3-5-6-7-8-14-15-18-19-20.

ب.عدم التحكم ، ويشتمل على الأبعاد: 2-4-11-12-16-17-22.

ج.نقص الاتصال: 13-21-23-24-25.

د.عدم القدرة على التفويض : البعد رقم 1.

ه.تقدير الذات ، ويشتمل على البعدين: 9-10.

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستمارة ، كما يلي:

القيمة	الرمز	رموز البنود العكسية
بدرجة كبيرة	3	1
بدرجة متوسطة	2	2
بدرجة ضعيفة	1	3

جدول رقم (01): درجات مقياس ليكرت الثلاثي لمقياس الادمان على العمل

القسم الثالث يضمّ مقياس الأبعاد الخمسة الكبرى للشخصية لبدر الدين الأنصاري (1997) حيث اشتمل على خمسة أبعاد و60 بنداً:

أ.العصائية: Q56, Q51, Q41, Q36, Q26, Q21, Q11, Q6, Q1, Q16, Q31, Q46

ب.الانبساط: Q52, Q47, Q37, Q32, Q22, Q17, Q7, Q2, Q12, Q27, Q42, Q57

ج.الصفاء: Q58, Q53, Q43, Q28, Q13, Q3, Q8, Q18, Q23, Q33, Q38, Q48

د.الطيبة: Q49, Q34, Q19, Q4, Q9, Q14, Q24, Q29, Q39, Q44, Q54, Q59

هـ.يقظة الضمير: Q60, Q50, Q40, Q35, Q25, Q20, Q10, Q5, Q15, Q30, Q45, Q55

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستمارة ، كما يلي:

القيمة	الرمز	رموز البنود العكسية
غير موافق على الإطلاق	1	5
غير موافق	2	4
محايد	3	3
موافق	4	2
موافق جداً	5	1

جدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي لمقياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية

وقد تمّ التأكد من الشروط السيكمترية للأداة ، حيث تمّ التحقق من صدق المحتوى بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في المجال ، كما تمّ التأكد من الثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ ، وكانت قيمته مساوية لـ (0.61) في مقياس الادمان على العمل و (0.75) في مقياس الأبعاد الخمسة الكبرى للشخصية ، وهي قيم ثبات مقبولة.

11. الأساليب الإحصائية المستخدمة : لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام مقياس الاحصاء الوصفي والاستدلالي:

-التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

-معامل الارتباط البسيط بيرسون ، معامل الارتباط المتعدد ، اختبار (ت) لعينتين مستقلتين ، اختبار تحليل التباين الاحادي (ف).

12. عرض نتائج الدراسة:

1.12 عرض نتائج الادمان على العمل:

رقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	الميولات القهرية	1.99	0.29	متوسطة
02	عدم التحكم	2.09	0.33	متوسطة
03	نقص الاتصال	1.72	0.46	متوسطة
04	عدم القدرة على التفويض	2.21	0.45	متوسطة
05	تقدير الذات	2.74	0.37	متوسطة
	الادمان على العمل	2.05	0.24	متوسطة

جدول رقم(03): يوضح استجابات أفراد العينة حول الادمان على العمل

من خلال استجابات أفراد العينة في الجدول أعلاه:

يرى أفراد العينة أن: (الميولات القهرية) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(1.99)، وانحراف معياري: (0.29)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (عدم التحكم) يوجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(2.09)، وانحراف معياري: (0.33)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (نقص الاتصال) يوجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(1.72)، وانحراف معياري: (0.46)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (عدم القدرة على التفويض) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(2.21)، وانحراف معياري: (0.45)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (تقدير الذات) يوجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(2.74)، وانحراف معياري: (0.37)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (الادمان على العمل) يوجد لديهم بمتوسط حسابي قدره(2.05)، وانحراف معياري: (0.24)، وهي درجة متوسطة.

2.12 عرض نتائج الأبعاد الخمسة الكبرى للشخصية:

رقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	العصائية	2.76	0.42	متوسطة
02	الانبساطية	3.40	0.35	متوسطة
03	الطيبة	3.45	0.29	مرتفعة
04	الصفاءة	3.28	0.32	متوسطة
05	يقظة الضمير	3.56	0.35	مرتفعة

جدول رقم(04): يوضح استجابات أفراد العينة حول الأبعاد الخمسة الكبرى للشخصية

من خلال استجابات أفراد العينة في الجدول أعلاه:

يرى أفراد العينة أن: (العصائية) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره (2.76)، وبانحراف معياري: (0.42)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (الانبساطية) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره (3.40)، وبانحراف معياري: (0.35)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (الطيبة) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره (3.45)، وبانحراف معياري: (0.29)، وهي درجة مرتفعة.

يرى أفراد العينة أن: (الصفوة) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره (3.28)، وبانحراف معياري: (0.32)، وهي درجة متوسطة.

يرى أفراد العينة أن: (يقظة الضمير) توجد لديهم بمتوسط حسابي قدره (3.56)، وبانحراف معياري: (0.35)، وهي درجة مرتفعة.

3.12 تحليل النتائج في ضوء الفرضية الفرضيات:

تحليل النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الأولى: (توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$ بين الإدمان على العمل والعصائية)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (α)	القيمة الاحتمالية (p)	الدالة
الإدمان على العمل* العصائية	0.25**	0.05	0.04	دالة

جدول رقم (05): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الإدمان على العمل والعصائية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.25$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الإدمان على العمل والعصائية. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.38$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$).

وعليه يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الأولى: توجد علاقة بين الإدمان على العمل والعصائية وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

تحليل النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثانية: (توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$ بين الإدمان على العمل والانبساط)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (α)	القيمة الاحتمالية (p)	الدالة
الإدمان على العمل* الانبساط	0.36**	0.05	0.00	دالة

جدول رقم (06): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الإدمان على العمل والانبساط

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.66$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الأدمان على العمل والانسباط. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.00$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه فإن العلاقة دالة. وعليه يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الثانية: توجد علاقة بين الأدمان على العمل والانسباط وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).
تحليل النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة: (توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الأدمان على العمل والصفاءة)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (α)	القيمة الاحتمالية (p)	الدلالة
الأدمان على العمل الصفاءة*	*0.26	0.05	0.04	دالة

جدول رقم (07): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الأدمان على العمل والصفاءة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.26$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الأدمان على العمل والصفاءة. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.04$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه فإن العلاقة دالة. وعليه يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الثالثة: توجد علاقة بين الأدمان على العمل والعصابية وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).
تحليل النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الرابعة: (توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الأدمان على العمل والطيبة)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (α)	القيمة الاحتمالية (p)	الدلالة
الأدمان على العمل*الطيبة	**0.45	0.05	0.00	دالة

جدول رقم (08): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الأدمان على العمل والطيبة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.45$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين الأدمان على العمل والطيبة. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.00$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه فإن العلاقة دالة. وعليه يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الرابعة: توجد علاقة بين الأدمان على العمل والانسباط وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).
تحليل النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الخامسة: (توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين الأدمان على العمل وبقطة الضمير)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (α)	القيمة الاحتمالية (p)	الدلالة
الادمان على العمل *يقظة الضمير	0.22	0.05	0.08	غير دالة

جدول رقم (09): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الادمان على العمل وبقظة الضمير نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.22$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الادمان على العمل وبقظة الضمير. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.08$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه فإن العلاقة غير دالة.

وعليه يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الخامسة: توجد علاقة بين الادمان على العمل وبقظة الضمير وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغيرات (الجنس-السن-الخبرة-نمط الشخصية).

بالنسبة لمتغير الجنس: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير الجنس).

المتغير	الجنس	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (p)
الادمان على العمل	ذكر	35	2.04	0.25	58	0.31	750.
	أنثى	25	2.06	0.23			

جدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار (ت) تبعاً لاختلاف الجنس

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ قيم المتوسط الحسابي لاتجاهات الذكور (2.04) بانحراف معياري قيمته (0.25) وأنّ قيم المتوسط الحسابي لاتجاهات الإناث (2.06) بانحراف معياري قيمته (0.23) وهي قيم متقاربة تشير مبدئياً إلى عدم وجود فروق بين متوسطات المجموعتين.

كما نلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية (p) لاختبار (ت) تساوي (0.75) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$). من ثمّ نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير الجنس.

بالنسبة لمتغير السن: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير فئات السن).

المحور	مصدر التباين	مجموع	درجة	قيمة (ف)	قيمة (p)
--------	--------------	-------	------	----------	----------

	المحسوبة	الحرية	المربعات		
0.33	1.12	2	0.12	بين المجموعات	الادمان على العمل
		57	3.28	داخل المجموعات	
		59	3.41	المجموع	

جدول رقم (11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لاختلاف فئات السن

نلاحظ أنّ القيمة الإحتمالية (p) لاختبار (ف) تساوي (33.0) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، من ثمّ نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الإدمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير فئات السن). بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير سنوات الخبرة)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (p)
الادمان على العمل	بين المجموعات	0.24	2	2.24	0.11
	داخل المجموعات	3.16	57		
	المجموع	3.41	59		

جدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لاختلاف فئات سنوات الخبرة

نلاحظ أنّ القيمة الإحتمالية (p) لاختبار (ف) تساوي (11.0) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، من ثمّ نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الإدمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير سنوات الخبرة). بالنسبة لمتغير سنوات نمط الشخصية: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الادمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير نمط الشخصية)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (p)
الادمان على العمل	بين المجموعات	0.21	3	1.24	0.30
	داخل المجموعات	3.19	56		
	المجموع	3.41	59		

جدول رقم (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لاختلاف نمط الشخصية

نلاحظ أنّ القيمة الإحتمالية (p) لاختبار (ف) تساوي (30.0) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، من ثمّ نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الإدمان على العمل لدى الاطارات ترجع إلى متغير نمط الشخصية).

بناء على ما سبق يمكن القول أنّ الفرضية الجزئية السادسة التي مفادها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) في مستويات الأمان على العمل لدى الأطارات ترجع إلى متغيرات (الجنس- السن-الخبرة-نمط الشخصية)، قد تحققت .
تحليل النتائج في ضوء الفرضية العامة: (توجد علاقة بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية).

المتغيرات	معامل الارتباط المتعدد (R)	تغير الارتباط المربع R- deux	القيمة الاحتمالية (p)	الدلالة
الأمان على العمل*العصائية*الصفاءة*الطبية*الافتتاح*يقظة الضمير	0.46	0.21	0.00	دالة

جدول رقم (14): يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة للشخصية نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط المتعدد ($r=0.46$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية. كما أن القيمة الاحتمالية ($p=0.00$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه فإنّ العلاقة دالة. وعليه يمكن القول أن: توجد علاقة بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

بناء على ما سبق، وفي ضوء تحقق الفرضيات الجزئية، يمكن القول أن الفرضية العامة التي مفادها: (توجد علاقة بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية)، قد تحققت.

خاتمة (إقتراحات وتوصيات):

توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة دالة إحصائياً بين الأمان على العمل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية حيث كانت قيمة معامل الارتباط المتعدد (0.46)، وبأهمية نسبية متفاوتة لعلاقة الأمان على العمل بكل محور من خلال: "الطبية" بمعامل ارتباط (0.46)، "الانبساط" بمعامل ارتباط (0.36)، "الصفاءة" بمعامل ارتباط (0.26)، "العصائية" بمعامل ارتباط (0.25)، "يقظة الضمير" بمعامل ارتباط (0.22). كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الأمان على العمل ترجع إلى متغيرات (الجنس-السن-الخبرة- نمط الشخصية).

بناء على النتائج المتوصل إليها قام الباحثان بتقديم التوصيات والمقترحات التالية:

- إجراء دراسات مقارنة حول الأمان على العمل وعلاقته بالإعياء (Surmenage) والإجهاد (Stress) والاحتراق النفسي (burnout).

- القيام بدراسات مشابهة للبحث الحالي على عينات مختلفة: المؤسسات التربوية-القطاع الصناعي...الخ
- القيام بدراسات لفحص القدرة التنبؤية والتفسيرية لنموذج العوامل الخمسة للشخصية فيما يتعلق بالميولات القهرية للفرد في بيئة العمل.

- وضع برامج علاجية وإرشادية للوقاية والعلاج من مخاطر النفسو-اجتماعية للإدمان على العمل.
- عقد دورات تدريبية وندوات لتوعية العاملين في مختلف القطاعات بضرورة التوازن بين متطلبات الحياة المهنية والحياة الاجتماعية بدون إفراط ولا تفريط.

قائمة المراجع:

- الأنصاري ، بدر(2000). قياس الشخصية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث .
- الأنصاري ، بدر(2002). المرجع في مقاييس الشخصية: تقنين على المجتمع الكويتي ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث.
- زهران ، حامد عبد السلام(2005). الصحة النفسية والعلاج النفسي ، عالم الكتب ، القاهرة.
- السليم ، هيلة عبد الله(2006). التفاوض والتشاور وعلاقتها بالعوامل الخمس للشخصية لدى عينة من طالبات جامعة الملك سعود ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، السعودية.
- شفيق ، محمد(1985). البحث العلمي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عسليية ، محمد(2005). سيكولوجية الشخصية ، مكتبة الطالب الجامعي ، غزة.
- العنزي ، فهد(2007). الوسواس القهري وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.
- Costa, P. T., & McCrae, R. R. (1995). Primary traits of Eysenck's P.E.N system: Three and five factor solution. *Journal of Personality and*
- Ewen, R. B. (1998). *An Introduction to Theories of Personality*. Mahwah
- Langevin.V et Boini.S(2017).Work addiction Risk Test:WART. Risques psychosociaux: outils d'évaluation,INRS, n^o 152, pp 143-146.
- NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Sheen.AJ (2013). Workaholism: la dependance au travail, une autre forme d'addiction. *Revue medicine liege*, 68, pp 371-376.
- Social Psychology, 69 , 308-317.

مدى إستجابة برامج التكوين المستمر أساتذة التعليم المتوسط لمتطلبات مناهج الإصلاح
(2003/2002).

TITLE :Extent of response to the continuous training programs for teachers of
intermediate education to the requirements of the reform curricula (2002/2003).

د.بوعزة الصالح

ط.د. أمل بعيش

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

أولاً. الجانب النظري

1- الإشكالية:

يحظى موضوع التربية والتعليم في المجتمعات المعاصرة باهتمام مركزي من طرف مختلف الفاعلين السياسيين والثقافيين والاجتماعيين والتربويين (مصطفى محسن ، 2005 ، ص99) ، وذلك للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في مختلف قطاعات الإنتاج الأخرى ، حيث يعتبر من أحسن الحقول والمجالات التي تسعى إلى تنمية الموارد البشرية و في خضم التحولات والتغيرات الهائلة المعرفية منها والتكنولوجية وتجارب الإصلاح والتجديد والتطوير التي يشهدها مجتمعنا الآن ، والتي مست كل القطاعات بما في ذلك قطاع التربية والتعليم ، أصبح الاهتمام بكل عناصر النظام التربوي ضرورة ملحة لتحقيق الفاعلية في هذا النظام ، انطلاقاً من إعادة النظر في البرامج والمناهج وصولاً إلى قائد سيرورة هذه العملية "الأستاذ" الذي تعددت وظائفه بين (مدرس ، موجه ، مسير ، مربي...) وازدادت متطلبات مهنته.

حيث و أمام التطور المتسارع والذي لم يسبقه مثيل في شتى الهياكل غدا من الضروري أن يتصدى الأستاذ لهذه المستجدات ليواكبها بل ليسبقها ، وعليه فإن الممارسات العملية للأستاذة تبقى معرضة للتغيير باستمرار سواء فيما يتعلق بالمناهج أو طرق التدريس أو طرق التقييم ، وحتى في العلاقات العامة مع التلاميذ والزملاء والرؤساء.

"أن استعداد المعلمين لقبول هذه التغييرات غير كاف ، ويتم أيضا شجب الممارسات السابقة واعتبارها غير مجدية ، لذلك يجد المعلمون أنفسهم بين نقد الماضي والغموض الذي يكتنف المستقبل". (Kris Kyriacou ترجمة وليد العمري ، 2004 ، ص 52).

ونجد أن "من الدعوات التي تتردد حديثاً في الكتابات التربوية بأنه لا تطوير للمنهج بدون تطوير المعلم وأنه لا يمكن إحداث التطوير المهني للمعلم بدون تطويره الشخصي ، وأن المعلم له دور هام في تغيير عالم المدرسة". (محمد منير مرسي ، 1999 ، ص 150).

ويقول كولجراف Colgrave في كتابه المدرس والمدرسة ، "إن خلاص التربية وإنقاذها من فسادها لا يكون إلا بتأثير المثقفين والخبراء والمدرسين والمدرسات على التلاميذ الذين تحت رعايتهم". (فايز مراد دندش والأمين عبد الحفيظ أبو بكر ، 2002 ، ص 131) ، الشيء الذي يفرض تدريب الأستاذ وتكوينه باستمرار لمنع تقادم مهاراته وتنميتها في كل الجوانب لأجل إكسابه كفاءة متجددة تمكنه من تلبية مقتضيات مهنته ومسيرة

المستجدات ، بل وتجعله إطارا محركا لفاعليته. على أن يكون محتوى برنامج التكوين يراعي التطور المستمر في المعرفة وعلوم التربية وتعقد الظاهرة التعليمية وتشعب أبعادها وعواملها ، وتكون فترة التكوين هادفة بشكل فاعل ومستمر على الدوام.

وحتى تنوع برامج التكوين المستمر والتي تتجلى في اللقاءات التربوية والندوات التربوية والدروس التجريبية والمجالس التعليمية فضلا عن الزيارات الصفية ، والتي تستهدف تحسين العملية التعليمية وتطوير أداء الأساتذة واستمرار التكوين. وعليه فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو كما يلي:

إلى أي مدى تستجيب برامج التكوين المستمر لأستاذ التعليم المتوسط للمتطلبات المهنية ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة: برامج التكوين المستمر للأساتذة تستجيب للمتطلبات المهنية في التعليم المتوسط.

الفرضيات الجزئية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جنس الأستاذ (ذكر ، أنثى) في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث تخصص الأستاذ (علمي ، أدبي) في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث خبرة الأستاذ (أقدميته في منصب العمل) في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

أهمية البحث وأهدافه: تمثل أهمية هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على وضعية الأستاذ والذي يعد العمود الفقري في النظام التربوي وذلك في إطار التغييرات والإصلاحات التنظيمية الحاصلة ، ومحاولة الكشف وتقييم مدى استجابة برامج التكوين المستمر لهذه المتطلبات والتغييرات المهنية.

خاصة وأن الكثير من الأساتذة يتعرضون لصعوبات تربوية وتعليمية وعملية خلال مزاولتهم لمهامهم في ظل تعقد الظاهرة التعليمية وتشعب أبعادها وعواملها مع التطور المستمر في المعرفة وعلوم التربية.

و تتبع أهميته كذلك في التأكيد على ضرورة التكوين المستمر خاصة في مجال التعليم ، بإعداد أي مشروع تنموي ، و وضع أية إستراتيجية تهدف إلى تطوير المؤسسة التعليمية رهين بتكوين الأساتذة تكوينا مستمرا ، و توفير الإمكانيات المادية والمعنوية التي يحتاجها اعتبارا أنه العنصر الديناميكي الأكثر حاجة فعليا إلى تنمية قدراته باستمرار.

أما أهدافه فتتمثل في:

- تقييم مدى استجابة برامج التكوين المستمر لأستاذ التعليم المتوسط للمتطلبات المهنية.

- الكشف عن الفروق بين الأساتذة من حيث الجنس في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

- الكشف عن الفروق بين الأساتذة من حيث التخصص في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

- الكشف عن الفروق بين الأساتذة من حيث الخبرة في الموافقة على استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

تحديد المصطلحات:

تعريف التكوين: يعرفه Menager,N,1985 Morineau " هو السعي إلى البناء و إلى تحليل المواقف البيداغوجية مع إمكان استثمارها من جديد في التكوين و في السلوك وفي تحليل المواقف البيداغوجية المختلفة بقدر الإمكان"(لحسن بوعبد الله و محمد مقداد ، 1994 ، ص 10) **برامج التكوين:** هي الأداة التي تربط الاحتياجات التدريبية بالأهداف المطلوب تحقيقها من التدريب ، و بالمادة العلمية والوسائل والأساليب التدريبية مع بعضها البعض و بطريقة تكون ذات علاقة فيها بهدف تنمية القوى البشرية لأجل تحقيق أهداف المنظمة.(محمد عبد الفتاح ياغي ، 1986 ، ص 121). **أستاذ التعليم المتوسط :** هم الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في مرحلة أعلى من المرحلة الأولى داخل المدارس ، ويتم تأهيلهم داخل كليات التربية لمدة 4 سنوات وفق تخصص أكاديمي تربوي ، يمارسون بعده المهنة وفقا لمعايير وقواعد تحددها السلطات التعليمية داخل الدولة. (أحمد حسين اللقاني ، علي أحمد الجمل ، 1999 ، ص 223).

المتطلبات المهنية: هي مقتضيات العمل و ما تتطلبه من قدرات و مهارات.(عاصم الأعرجي ، 1995 ، ص 211) و هي تشمل المهام و المسؤوليات أو الأدوار و المهارات و الخبرات التي يتطلبها عمل من الأعمال أو وظيفة من الوظائف (فارس بن عشيان العتيبي ، 2005 ، ص 50). **الإصلاح التربوي:** اختلفت التعريفات حوله ، فهناك من يعتبره بأنه تغيير ومن يراه بأنه تجديد فيعرفه راوانتري في معجمه بأنه "التجديد" تطوير أفكار وطرائق جديدة في التربية ولاسيما فيما يتعلق بالمنهج المدرسي(محمد منير مرسي ، 1999 ، ص 7).

الدراسات السابقة:

دراسة خليل إبراهيم شبر:أثر ربط الإعداد المهني للطلاب المعلمين بالمحتوى العلمي للمناهج المدرسية على تحصيل تلاميذهم (2000): لقد انطلق الباحث من فرض مفاده أنه لا أثر لربط الإعداد المهني للطلاب المعلمين بالمحتوى العلمي للمناهج الدراسية على تحصيل تلاميذهم وبعد تنفيذ الإجراءات التجريبية باعتماد مجموعتين ضابطة وتجريبية ، وبعد استكمال المعالجات الإحصائية اللازمة توصل الباحث إلى نفي الفرض وهو أن الأثر موجود ، وهو إيجابي ، أي أن ربط الإعداد المهني للطلبة المعلمين بالمحتوى العلمي للمناهج الدراسية ، ذو أثر فعال في زيادة تحصيل تلاميذهم (خليل إبراهيم شبر ، 2000 ، ص 261-298).

دراسة دان آشدين :الإصلاحات في النظام التعليمي الأسترالي: تناول الإصلاحات التي حدثت في النظام التعليمي الأسترالي ، وتوصل في دراسته إلى أن الإصلاحات التي حدثت لم تؤد إلى حل المشكلات الأساسية في التعليم مثل تحديد أهداف قومية دقيقة للتعليم وتطوير المناهج ، وتحقيق لا مركزية الإدارة المدرسية ومنح السلطة للمحليات لإدارة شؤونها التعليمية والمدرسية ، ويستطرد آشدين قائلًا أن نقطة الضعف الأساسية في هذه الإصلاحات أنها كانت تتوقف عند باب الفصل المدرسي ، وبالتالي فإن بقاء الوضع على ما هو عليه لن يتفق مع الجديد القادم في الألفية الثالثة(صلالة ، 2005). وتقيدنا هاته الدراسة في الدراسة الحالية في أنها

تناولت موضوع التغيير من جانب الإصلاح وأسفرت أنه فشل ، وذلك قد يعود لعدم استجابة الأستاذ للتغييرات الحاصلة ، أي إبراز إلى أي مدى قد تكون سلبية وتؤدي إلى فشل هذه الإصلاحات أو التعديرات ، وهذا يؤدي إلى التخلف والتضارب مع معطيات الألفية الجديدة في كل المجالات ، خاصة المعرفية منها.

دراسة Lynch – L.C Yamagata مدى استجابة برنامج تكنولوجياي للتطوير المهني للحياة المهنية للمعلمين: (2003) أجرت L.C Yamagata – Lynch دراسة ميدانية للبحث في مدى استجابة برنامج تكنولوجياي للتطوير المهني للحياة المهنية للمعلمين وقد جاء تساؤل البحث كالتالي: ما مدى تأثير إدماج البعد التكنولوجي في برامج تكوين المعلمين في استجابة هذا البرنامج للحياة العملية؟ أما جمع البيانات فقد تم من خلال تحليل الوثائق ، المقابلات ، الملاحظة داخل الصف الدراسي. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: لقد تمكن المعلمون من إدارة وقتهم لكسب مهارات جديدة والثقة أيضا ، كما أنهم حصلوا على الاحترام من طرف زملائهم لأنهم امتلكوا منهجا تكنولوجيا ناجعا. (Yamagata – Lynch L.C.2003 605-591 pp,)

دراسة محمد رابعة: تقويم برامج تدريب المعلمين و المعلمات بالمحافظات الجنوبية من الأردن على تطبيق المناهج الجديدة من طرف هؤلاء المعلمين و المعلمات أنفسهم (1993) قام محمد رابعة بدراسة ميدانية لتقويم برامج تدريب المعلمين والمعلمات بالمحافظات الجنوبية من الأردن على تطبيق المناهج الجديدة ، من طرف هؤلاء المعلمين والمعلمات أنفسهم. تمثلت أداة الدراسة في استبانة طبقت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد دلت النتائج على أن فقرات القوة التي سادت جميع البرامج هي: مساعدة البرنامج على تناول الخبرات ووجهات النظر بين المتدربين وتميز المديرين بالكفاءة وتمكنهم من المعلومات والمهارات التي قدموها. مساعدة البرامج على تطوير وتعزيز علاقات شخصية بين المتدربين (محمد رابعة ، 1993 ، ص 335-395).

دراسة عيد عبد الله شملاي: أثر البرامج التدريبية و الإدارية على المتدربين من حيث أدائهم و سلوكهم و معلوماتهم.(1996) أعدت في مركز التدريب الإداري في شركة الاتصالات السعودية بالرياض. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تتركه البرامج التدريبية الإدارية على المتدربين و هل تحقق الأهداف المرجوة منها ، كذلك التعرف على آراء و اتجاهات المتدربين إضافة إلى التعرف على مدى إعداد و تنفيذ البرامج التدريبية الإدارية على أسس سليمة. و تعتبر هذه الدراسة من النوع التقييمي التي تشخص مدى فعالية البرامج التدريبية في إكساب المتدربين المهارات و المعلومات اللازمة و إحداث التغيير المطلوب في سلوكهم و اتجاهاتهم ليكونوا أكثر ايجابية تجاه العمل. و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال توزيع استبيان لتقصي آراء المتدربين في معرفة مدى استفادتهم من البرامج التدريبية التي التحقوا بها ، و أوضحت نتائج الدراسة أن هناك خللا كبيرا في البرامج التدريبية ، حيث أوضحت الدراسة أن هناك اتفاقا كبيرا بين المتدربين و رؤسائهم على أن البرامج التدريبية لا تحقق الآثار المرجوة منها ، و لا تحدث التغييرات المطلوبة في المتدربين ، ووجد أن هناك قصور في مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية ، التنفيذ ، التقييم ، و المديرين ، و المحتوى التدريبي ، و الوسائل و الأساليب التدريبية المستخدمة.(عيد عبد الله شملاي ، 1996).

أنواع التكوين المستمر:

التكوين قبل الخدمة: و هو ما يعرف بإعداد الأستاذ داخل كليات التربية، و يعد بمثابة تأهيل مبدئي، يكتسب فيها الأستاذ الأساسيات الضرورية التي تؤهله لمهنة التعليم.

التكوين أثناء الخدمة: يعرف التكوين أثناء الخدمة بأنه نشاط مقصود يهدف إلى تجديد معلومات المعلم و تنمية مهاراته باستمرار، كما يساعد على جعل المعلم على علم بما يستجد من معلومات في مجال تخصصه و في مجال التقنيات و الطرائق التعليمية مما يساعد على رفع مستوى أداء المعلم مهنيًا(مايدة السلطي، المعلم و النمو المهني (www.moe.gov.om).

كما يعرفه غانم الشريف و حنان عيسى سلطان من نظرة تربوية بأنه " كل برنامج منظم و مخطط يمكن المديرين و المعلمين من النمو في المهنة التعليمية بالحصول على مزيد من الخبرات الثقافية و المسلكية و كل ما من شأنه أن يرفع من العملية التربوية و التعليمية و يزيد من طاقة الموظف الإنتاجية(غانم الشريف و حنان عيسى سلطان، 1982، ص 16).

ونجد أن هناك اهتماما متزايدا نحو قضية تطوير أداء المعلمين و تنمية مهاراتهم أثناء الخدمة، و في هذا المجال يرى محمد منير مرسي أن الإصلاح في أي مجتمع لا يعطي النتائج المرجوة بدون مشاركة المعلمين الأكفاء، الذين يتمكنون من تحسين خبراتهم و مهاراتهم أثناء قيامهم بعملهم لتحقيق أقصى نماء ممكن لجميع المتعلمين في شتى الجوانب و بصورة مستمرة(محمد الأصمعي محروس سليم، 2005، ص 628).

وهناك ضرورة في أن تتميز تنمية المعلمين مهنيًا بالشمول و التكامل و التجديد، و أن تتسم بالعمق و التركيز، و أن تتجه بأهدافها و وسائلها إلى تربية الفرد تربية متكاملة تدفع به إلى تمثل المعارف العلمية و التكنولوجية و الاستفادة منها في التجديد و التطور.(محمد الأصمعي محروس سليم، 2005، ص 629) و عليه فإن التكوين المستمر يشتمل على النوعين السابقين.

العوامل الضرورية للتكوين المستمر للأستاذ:

-الدعوة المعاصرة للتربية المستمرة لمواجهة المتغيرات العلمية والتكيف مع المتطلبات المستجدة والقدرة على التوافق مع هذه المتغيرات وتلك المتطلبات.- التدفق المعرفي وتضاعف المعرفة المتسارع في العلوم والتكنولوجيا- المكتشفات السيكولوجية الحديثة المتصلة بنمو الفرد في جوانبه المختلفة والعوامل المؤثرة في عمليات التعلم وطبيعته. - التقدم الكبير في طرائق وتقنيات التعليم والتعلم. (أحمد النجدي وآخرون، 1999، ص 113).

أهداف التكوين المستمر للأستاذة:

- وقوف المعلمين على الحديث من طرق التدريس والوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم، وكيفية تطبيق تلك الطرق وهذه الوسائل بالفعل في مدارسنا.- وقوف المعلمين أيضا على الجديد من وسائل التقويم، والأساليب الحديثة في الاختبارات والامتحانات الشفهية منها والتحريرية وكيفية استخدام بطاقات الملاحظة والاستبانة.- تنمية المعلمين في كافة الجوانب، أكاديميا ومهنيًا وشخصيا وثقافيا.- وأيضا تنمية الجوانب الإبداعية للمعلمين وتحفيزهم على أن يشمل تدريسهم لبعض تلك الجوانب الإبداعية.- ربط المعلم ببيئته ومجتمعه المحلي، وأيضا مجتمعه العالمي، وتدريبه على مهارات التخطيط لتوثيق الصلة بين التلاميذ وبين بيئتهم المحلية، ومهارات تنفيذ وتقويم هذا التخطيط.(علي راشد، 2002، ص 179، 180).

و عموما يمكن تقسيم الأهداف إلى ثلاثة أنواع: - أهداف عادية تقليدية - أهداف حل المشكلات - أهداف إبداعية. (محمد عبد الفتاح ياغي ، 1986 ، ص 11).

مميزات التكوين المستمر: يكسب الفرد الخبرة في بيئة العمل الواقعية. - يتيح للمتدرب تطبيق خبراته التي تلقاها أثناء التدريب في ممارسته لعمله اليومي. - يساهم في تحديد الاحتياجات التدريبية بدقة. - المحافظة على الوقت من خلال انتظام مجموعات كبيرة من الأفراد في التدريب دون انقطاعهم لفترات طويلة عن العمل. - سرعة تدريب جميع الأفراد على ما يستجد في مجال عملهم. (البقمي ، 1420هـجري ، ص 36).

أنواع الحاجات التكوينية:

حسب الهدف: - احتياجات عادية لتحسين أداء العاملين. - احتياجات تشغيلية لرفع كفاءة العاملين. - احتياجات تطويرية لزيادة فعالية المنظمة.

حسب حجم التدريب: احتياجات فردية. احتياجات جماعية.

حسب الفترة الزمنية: احتياجات عاجلة. احتياجات قريبة المدى. احتياجات بعيدة المدى.

حسب أساليب التدريب: احتياجات التدريب العملي. احتياجات التدريب النظري.

حسب مكان التدريب: احتياجات تدريبية على رأس العمل ، احتياجات تدريبية خارج العمل. (الحري عبد الرحمن عبد الحميد ، 1986 ، ص 77).

تحديد عناصر عملية التكوين:

المبتكويين (الأساتذة): و يقصد بهم مجموع الأساتذة العاملين بمهنة التدريس ، والذين التحقوا ببرامج التكوين. (رشدي احمد طعيمة ، 1999 ، ص 240 ، 241).

المكونين: تتحدد الصفات التي ينبغي أن تتوفر عند المدرب في ضوء الأدوار التي يجب أن يقوم بها ، فالمدرب معلم و نموذج و مدير. و يتكون فريق المدربين عادة من: - مطوري المناهج. - مؤلفي الكتب الجديدة. - مستشاري المواد. - خبراء المركز القومي للبحوث التربوية. - الحاصلين على درجات الدكتوراه بالوزارة. - بعض المتخصصين من أساتذة كليات التربية. (رشدي احمد طعيمة ، 1999 ، ص 250-251).

أما إعدادهم: فيكون وفق خطتين إحداهما قصيرة المدى و الأخرى طويلة المدى ، فبالنسبة للخطة قصيرة المدى فتكون في شكل برنامج توجيهي يضم أعضاء الفريق لتبادل الآراء حول مبررات التطوير و أشكاله و تدوم يوما واحدا أو يومين على الأكثر. أما الخطة بعيدة المدى فهي عبارة عن دورة تدريبية مكثفة لمدة تتراوح بين فصل دراسي و عام كامل يكتسبون فيها المهارات الأساسية للتدريب ، و من الممكن عقد اتفاقات ثقافية بين الوزارة و بعض الجامعات الأجنبية لتكوين المدربين.

المادة العلمية (محتوى البرنامج التكويني - بيئة التكوين). (يوسف بن محمد القبلان ، 1992 ، ص 25).

حسب نظرية التعليم التجريبي يمكن اعتبار أي برنامج تدريبي أو دورة تدريبية يحتوي على درجات من التوجيه تجاه أحد أشكال أو أساليب التعلم الأربعة الواردة في نموذج التعلم التجريبي لـ كولب و هي: الأسلوب الفعال ، و الأسلوب الإدراكي - الحسي ، و الأسلوب الرمزي ، و الأسلوب السلوكي ، حيث أنها تفيد ضمنا في المناخ العام الذي تخلقه ، و المهارة أو الشكل التعليمي الخاص الذي يحتاجونه (سيف عبد العزيز السيف ، 1992).

التكوين المستمر في الجزائر: عملت وزارة التربية الوطنية على إعداد برنامج تأهيلي خاص بالأساتذة العاملين بالميدان، بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، لتكوينهم تكويناً علمياً بالموازاة مع القيام بعملهم، يتضمن البرنامج المسطر ما يلي (وزارة التربية الوطنية، التكوين أثناء الخدمة لفائدة معلمي التعليم الابتدائي و أساتذة التعليم المتوسط، 2005)، يهدف هذا التكوين إلى تحسين مستويات تأهيل المعلمين و الأساتذة و توحيدها، و ذلك برفع مستواهم التأهيلي ليطبق الملمح المحدد حالياً للتكوين الأولي الخاص بهاتين الفئتين، و تنقسم إلى:

أهداف معرفية، الأهداف الوجدانية، الأهداف المهارية (رشدي احمد طعيمة، 1999، ص243-242).
إصلاحات الفترة الأخيرة من القرن العشرين: كانت إصلاحات جزئية حيث قامت بإدخال نموذج التدريس الهادف في نهاية الثمانينات، وتم تعديل إجراءات القبول في السنة الأولى من التعليم الثانوي، و بعد ذلك شرع المجلس الأعلى للتربية منذ تنصيبه في 1996 إلى بذل مجهودات كبيرة لوضع تصور شامل لإصلاح المنظومة التربوية، وقد استطاع أن يخرج بعد سنتين من تأسيسه بوثيقة قاعدية، نوقشت في ندوة وطنية بين 28 و 29 جوان 1998، و أهم ما برز فيها هو اقتراح المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة كما طرح فكرة التقسيم الجديد لهيكلية التعليم الأساسي، و ذلك بتقسيمه إلى طورين: الطور الأول مدته (5 سنوات) و الطور الثاني مدته (4 سنوات) كبديل للنظام المعمول به، مع إضافة سنة جديدة للتعليم التحضيري تكون إجبارية"، (تيلوين حبيب، دون سنة، ص 215). ثم و في سنة 1999 شهدت الجزائر انتخاب رئيس جديد للدولة و الذي قام بحل المجلس الأعلى للتربية، و أسس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، والتي خرجت بعد 4 سنوات من تأسيسها بما يسمى بالإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية الجزائرية، من خلال إصدار وزارتها للتربية الوطنية مجموعة من المراسيم المتعلقة بالتحضير لهذا الإصلاح، و الجاري العمل به ابتداء من الموسم 2003-2004.

ثانياً. الجانب الميداني للدراسة:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع البحث من أساتذة التعليم المتوسط لمتوسطات مدينة باتنة للسنة الدراسية 2013/2014.

المنهج: تم استخدام المنهج الوصفي لأنه المنهج الأنسب لهذه الدراسة.
العينة: بما أن مجتمع الدراسة يشمل أساتذة التعليم المتوسط، فقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، شملت العينة 70 فرداً من ذكور و إناث مختلفي التخصصات (علمي، أدبي) و الخبرة (الأقدمية في منصب العمل).

توزيع أفراد العينة الكلية حسب:

حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	29	41.42%

58.57 %	41	أنثى
100 %	70	المجموع

جدول يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

يبين الجدول أن عدد الإناث أكبر من عدد الذكور حيث كانت نسبة الإناث % 58.57 بينما كانت نسبة الذكور % 41.42 ، و هذا يدل على أن المرأة لها مكانة إجتماعية مرموقة ، و قد أصبحت المرأة تكتسح مجال العمل في كل مكان ، و هي أكثر ميلا للتعليم من الرجل.

حسب التخصص (طبيعة المادة المدرسة):

النسبة	التكرار	التخصص
51.42 %	36	علمي
62.85 %	44	أدبي
100 %	70	المجموع

جدول يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لتخصصهم

يبين الجدول أن الأساتذة ذوي التخصص الأدبي أكثر من الأساتذة ذوي التخصص العلمي بنسبة 62.85 إلى 51.42 و هذا راجع إلى كثرة المواد الأدبية وقلة المواد العلمية و التي تقتصر على ثلاثة مواد وهي: الرياضيات ، العلوم الطبيعية ، العلوم الفيزيائية أما المواد الأدبية فهي الفلسفة والأدب والإجتماعيات وغيرها.

حسب الخبرة (الأقدمية في منصب العمل):

النسبة	التكرار	الخبرة
07.14 %	05	أقل من 05 سنوات
10 %	07	من 05 – 10 سنوات
14.28 %	10	من 10 – 15 سنة
21.42 %	15	من 15 – 20 سنة
25.71 %	18	من 20 – 25 سنة
21.42 %	15	أكثر من 25 سنة
100 %	70	المجموع

جدول يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة .

يبين الجدول أن عدد كبير من الأساتذة يتمركزون بين 20-25 سنة بنسبة 25.71 ثم تليها فئة أكثر من 25 سنة ونسبة من 15-20 سنة بنسبة 21.42 ، ثم تليها فئة من 10-15 سنة بنسبة 14.28 ، تليها فئة 05-10 سنة بنسبة 10 ، ثم تليها فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 07.14 ، وهذا راجع إلى أن الجزائر بعد الإصلاحات الأخيرة عملت على تخريج إطارات جزائرية في مجال التعليم ، فعملت على إعدادهم بسرعة و من ثم توظيفهم عند فتح المؤسسات التعليمية مباشرة و هذا ما يبرر كون معظم الأساتذة ذوو خبرة عالية ، ثم و بزيادة عدد التلاميذ و زيادة المؤسسات التعليمية زاد عدد الأساتذة ذوو الخبرة المتوسطة ثم ذوو الخبرة القليلة.

أدوات الدراسة:

الإستبيان : يشمل استبيان الدراسة على ثلاثة (03) محاور رئيسية هي:
واقع برامج التكوين المستمر للأستاذ و مدى ملاءمتها لحاجة العمل من 20 بند - المتطلبات المهنية للإصلاح الجديد من 12 بند - استجابة برامج التكوين للمتطلبات المهنية من 8 بنود.
أما عن بدائل الاختيار فارتأت الباحثة أن تضعها على ثلاثة (03) بدائل لكي تكون الإجابة واضحة و محددة و هي: موافق ، محايد ، غير موافق. حيث كان للبدل: موافق 03 درجات - محايد 02 درجات - غير موافق 01 درجة.

الخصائص السيكومترية للإستبيان:

الثبات: و للتأكد من ثبات الإستبيان تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS على عينة مكونة من 10 أفراد لا ينتمون لعينة الدراسة فكانت: $ALFA=0.60$ و عليه فالاستبيان ثابت.
الصدق: و قد تم حساب الصدق الذاتي و الذي يساوي جذر الثبات فكانت النتيجة الصدق الذاتي $=0.74$
الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات: تم الاستعانة ببرنامج SPSS في معالجة البيانات حيث تضمنت الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات و النسب المئوية: لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة و المتغيرات الديموغرافية وتحديد استجابات الأفراد نحو مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية الجديدة.
الوسط الحسابي: لمعرفة متوسط كل عبارة من عبارات الاستبيان بالنسبة للمحور التابعة له.
الانحراف المعياري: و قد تم استخدامه في الدراسة لتحديد درجة التشتت في استجابات أفراد العينة.
ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الإستبيان.

اختبار كا²: تحليل بيانات على صورة تكرارات مثل التكرارات الناتجة من الاستجابة (نعم ، لا) أو (موافق ، أرفض ، متردد) أو غير ذلك.

Anova اختبار: معرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المحاور لإثبات صحة الفرضيات.

الهدى: و ذلك بحساب طول خلايا مقياس ليكرت.

عرض و مناقشة النتائج:

واقع التكوين المستمر و مدى ملاءمته لحاجة العمل

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجموع
1.30	1.21	0.05	2	70

جدول يوضح استجابات أفراد العينة واقع التكوين المستمر و ملاءمته لحاجة العمل.
نلاحظ من الجدول أن قيمة ك² لحسابية أكبر من قيمة ك² الجدولية عند درجة حرية تساوي 2 ومستوى دلالة يساوي 0.05 ، ما عدا في العبارتين (06) و (13) فكانت ك² الجدولية أكبر من ك² الحسابية.
مما يشير في الحالة الأولى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الواقعية و التكرارات المتوقعة أي وجود اختلافات دالة في استجابات الأساتذة على العبارات المختلفة لهذا المحور ما عدا في العبارتين (06) و العبارة (13) حيث كانت ك² الجدولية (5.99) أكبر من ك² الحسابية (4.91) ، (0.37) على التوالي عند درجة حرية تساوي 2 و مستوى دلالة يساوي 0.05 ، و هذا يدل على عدم وجود فروق دالة في استجابات المعلمين على هاتين العبارتين. و قد كان أعلى متوسط حسابي 2.97 للعبارة (04) بانحراف معياري قدره 0.27 و يستنتج من ذلك أن الأساتذة متحمسين للتغيير و الإصلاح و هم موافقون على تطوير التعليم بإدخال التكنولوجيات الحديثة فيه ، و ذلك من أجل مواكبة التطورات ، و قد كانت نسبة الموافقة على هذه العبارة عالية جدا بلغت 98.57%. كما نجد أن أدنى متوسط حسابي هو 1.56 للعبارة (18) بانحراف معياري قدره 2.1 ، و يشير ذلك إلى أن هناك إجماع بين الأساتذة على أنه لا تتوفر إمكانيات للتكوين ، و ذلك بنسبة 15.71%. و يشير الجدول إلى أن المتوسط العام للمحور يساوي 2.21 ، و يستنتج من ذلك أن برامج التكوين المستمر تلائم حاجة العمل بدرجة متوسطة.

المتطلبات المهنية:

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجموع
2.93	2.59	0.05	2	70

جدول يوضح استجابات أفراد العينة حول المتطلبات المهنية.
نلاحظ من الجدول أن قيمة ك² الحسابية أكبر من قيمة ك² الجدولية عند درجة حرية تساوي 2 ومستوى دلالة يساوي 0.05 ، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الواقعية و التكرارات المتوقعة ، أي وجود اختلافات دالة في استجابات الأساتذة على العبارات المختلفة لهذا المحور.
وقد كان أعلى متوسط حسابي قدره 2.91 للعبارة (29) بانحراف معياري قدره 3.14 ، و يستنتج من ذلك أن الأساتذة مهتمين بتطوير أنفسهم و ذلك لمواكبة التطورات و منعا لتقادم مهاراتهم ، و ذلك بنسبة 92.85%. كما نجد أن أدنى متوسط حسابي قدره 1.49 للعبارة (32) بانحراف معياري قدره 3.74 ، و هذا يدل أن معظم الأساتذة لا يوافقون على هذه العبارة لأنهم يرون أن لنجاح أي برنامج تكويني يجب أن يبدأ بالأستاذ أولاً و تهيئة كل الظروف أمامه من جميع النواحي ، و ذلك بنسبة 71.42%. و يشير الجدول إلى أن المتوسط العام للمحور قدره 2.59 ، و يستنتج من ذلك أن الأساتذة يرون أن المتطلبات المهنية التي تطلبها منهم الإصلاح الجديد عالية.

أما فيما يتعلق بأبرز المتطلبات المهنية التي تطلبها الإصلاح التربوي فهي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب متوسطاتها؛ وهنأ نأخذ بعض الأمثلة على النحو التالي:

- 1- العبارة رقم (29) "تهتم بتطوير نفسك باستمرار" 2 - العبارة رقم (27) "تطلب منك الإصلاح الجديد التعامل مع منهج جديد" 3 - العبارة رقم (22) "تطلب منك الإصلاح الجديد زيادة أدائك في العمل" 4 - العبارة رقم (24) "تطلب منك الإصلاح الجديد استخدام كتاب مدرسي مطور" 5 - العبارة رقم (23) "تطلب منك الإصلاح الجديد مواكبة التطورات المعرفية السريعة" 6 - العبارة رقم (26) "تطلب منك الإصلاح الجديد استخدام طرق تقييم متنوعة" 7 - العبارة رقم (30) "تطلب منك الإصلاح الجديد العمل بجهاز الكمبيوتر و وسائل حديثة أخرى"
- 8 - العبارة رقم (21) "تطلب منك الإصلاح الجديد القيام بأعمال المهنة بكفاءة" 9 - العبارة رقم (25) "تطلب منك الإصلاح الجديد استخدام طرق تدريسية متنوعة" 10 - العبارة رقم (28) "توجد رغبة عند الأساتذة في إتقان المهارات الجديدة" 11 - العبارة رقم (31) "يجب تكوين الأستاذ على الإصلاح الجديد قبل تطبيقه"

12 - العبارة رقم (32) "ليس لنجاح التكوين أي علاقة بالحالة النفسية والاجتماعية و الهادية للأستاذ"

مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية:

المجموع	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري
70	2	0.05	62.5	4.27

جدول يوضح استجابات أفراد العينة حول مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

نلاحظ من الجدول أن قيمة كا² الحسابية أكبر من قيمة كا² الجدولية عند درجة حرية تساوي 2 و مستوى دلالة يساوي 0.05 ، ما عدا في العبارة (38) فكانت كا² الجدولية أكبر من كا² الحسابية عند درجة حرية تساوي 2 و مستوى دلالة يساوي 0.05.

مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الواقعية و التكرارات المتوقعة ، أي وجود اختلافات دالة في استجابات الأساتذة على العبارات المختلفة لهذا المحور ، ما عدا العبارة "الدورات التكوينية تحقق الأهداف المرجوة منها" حيث كانت كا² الجدولية (5.99) أكبر من كا² الحسابية (3.80) عند درجة حرية تساوي 2 و مستوى دلالة يساوي 0.05 ، و عليه لا توجد فروق في استجابات الأساتذة على هذه العبارة. وقد كان أعلى متوسط حسابي قدره 2.91 للعبارة "قبل أي إصلاح يجب تكوين الأستاذ عليه" بانحراف معياري قدره 3.97 و يستنتج من ذلك أن تكوين الأستاذ و تحضيره مادياً و معنوياً من أهم خطوات نجاح الإصلاح في تحقيق أهدافه و بلوغ مسعاه ، و ذلك بنسبة 94.28%. كما نجد أن أدنى متوسط حسابي قدره 2.17 للعبارة "الدورات التكوينية تحقق الأهداف المرجوة منها" بانحراف معياري قدره 4.36 و هذا يشير إلى أن برامج التكوين مازالت بها بعض النقائص لأنها لا تحقق أهدافها كاملة ، لذا يجب تداركها ، و كان ذلك بنسبة موافقة قدرها 44.28%.

و يشير الجدول أن المتوسط العام للمحور 2.56، و يستنتج من ذلك أن الأساتذة يرون أن برامج التكوين المستمر تستجيب للمتطلبات المهنية بدرجة عالية رغم وجود بعض النقائص.
أما فيما يتعلق بأبرز مظاهر استجابة البرامج التكوينية فهي مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب متوسطاتها على النحو التالي:

- 1- العبارة "قبل أي إصلاح يجب تكوين الأستاذ عليه" 2- العبارة "نجاح الإصلاح يتوقف إلى حد كبير على هذا التكوين للأستاذ" محايدتين و 5.71% غير موافقين. 3- العبارة "تؤثر برامج التكوين المستمر في دعم و اكتساب مهارات جديدة للأساتذة
- 4- العبارة "تساعد برامج التكوين المستمر الأستاذ في أداء أعماله بفعالية و كفاءة" 5- العبارة "تؤثر برامج التكوين المستمر في تنمية روح الفريق الواحد" 6- العبارة "تؤثر برامج التكوين المستمر في تنمية الثقافة و الوعي الاجتماعي" 7- العبارة "تستجيب الندوات التربوية و الأيام الدراسية لمتطلبات التغيير الحاصلة في المنهاج" 8- العبارة "الدورات التكوينية تحقق الأهداف المرجوة منها".

عرض و تحليل نتائج الاستبيان:

حسب متغير الجنس:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة p
واقع التكوين المستمر و مدى ملاءمته لحاجة العمل	بين المجموعات	69.946	1	69.946	1.519	0.222
	داخل المجموعات	3130.640	68	46.039		
	المجموع	2300.586	69			
المتطلبات المهنية	بين المجموعات	18.968	1	18.968	1.251	0.267
	داخل المجموعات	1031.332	68	15.167		
	المجموع	1050.300	69			
استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية	بين المجموعات	42.030	1	42.030	4.498	0.038
	داخل المجموعات	635.456	68	9.345		
	المجموع	677.486	69			

دال عند 0.05

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لفروق استجابات الباحثين إزاء متغيرات الدراسة ترجع إلى الجنس. يوضح الجدول أن قيمة P في المحور الأول (واقع التكوين المستمر و مدى ملاءمته لحاجة العمل)، و المحور الثاني (المتطلبات المهنية) أكبر من قيمة مستوى الدلالة و هذا معناه أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية تعزى لمتغير الجنس في هذين المحورين ، و هذا يدل على وجود آراء متشابهة بين أفراد عينة الدراسة حول هذين المحورين. أما في المحور الثالث (مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية) فكانت قيمة $P (0.03)$ أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 و هذا معناه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في هذا المحور ، أي يوجد اختلاف في آراء الجنسين حول مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية.

حسب متغير التخصص الأكاديمي للأستاذ:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة p
واقع التكوين المستمر ومدى ملاءمته لحاجة العمل	بين المجموعات	103.720	1	103.720	2.277	0.136
	داخل المجموعات	3096.865	68	45.542		
	المجموع	3200.586	69			
المتطلبات المهنية	بين المجموعات	18.526	1	18.526	1.221	0.273
	داخل المجموعات	1031.774	68	15.173		
	المجموع	1050.300	69			
استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية	بين المجموعات	2.689	1	2.689	0.271	0.604
	داخل المجموعات	674.797	68	9.923		
	المجموع	677.486	69			

دال عند 0.05

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لفروق استجابات المبحوثين إزاء متغيرات الدراسة التي ترجع إلى التخصص يوضح الجدول أن جميع قيم P أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05. معناه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص في كل محاور الدراسة (واقع التكوين المستمر ومدى ملاءمته لحاجة العمل ، المتطلبات المهنية ، مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية) و هذا يدل على وجود آراء متشابهة بين أفراد عينة الدراسة حولها.

حسب متغير الخبرة المهنية للأستاذ:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة p
واقع التكوين	بين المجموعات	268.345	5	53.669	1.171	0.333

		45.816	64	2932.241	داخل المجموعات	المستمر و مدى ملاءمته لحاجة العمل
			69	3200.586	المجموع	
0.070	2.154	30.253	5	151.265	بين المجموعات	المتطلبات المهنية
		14.047	64	899.035	داخل المجموعات	
			69	1050.300	المجموع	
0.144	1.715	16.012	5	80.059	بين المجموعات	استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية
		9.335	64	597.427	داخل المجموعات	
			69	677.486	المجموع	

دال عند 0.05

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لفروق استجابات الباحثين إزاء متغيرات الدراسة التي ترجع إلى الخبرة المهنية.

يوضح الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة المهنية في كل المحاور (واقع التكوين المستمر و مدى ملاءمته لحاجة العمل ، المتطلبات المهنية ، مدى استجابة برامج التكوين المستمر للمتطلبات المهنية). و هذا يدل على وجود آراء متشابهة بين أفراد عينة الدراسة حولها.

التوصيات:

- دعم التكوين الذاتي للأستاذ و تزويده بكل المستجدات من خلال ربط إدارات التعليم بقواعد المعلومات و المستجدات في برامج التكوين.
- توصيف الوظائف التعليمية و تحديد الكفايات اللازمة حتى يسهل ترجمتها إلى برامج تكوينية وفق الحاجات التكوينية.
- متابعة و تقييم برامج التكوين.
- دعم ميزانية التكوين لإحداث النقلة النوعية في مخرجات العملية التكوينية و التغلب على سلبيات و مشاكل العملية التدريبية خاصة من الناحية الاقتصادية.
- كذا يجب الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و المعنوية للأستاذ عند تنفيذ البرامج.
- تحديد أماكن التكوين المناسبة و توفير وسائل التكوين ، و كذلك تحديد الوقت و الزمن المناسبين لعقد تلك البرامج.
- تضمين برامج التكوين المستمر بعض مواد العلاقات الإنسانية و الثقافة العامة للمساهمة في تغيير اتجاهات الأفراد و سلوكياتهم نحو الهدف المنشود.
- أيضا يجب الاهتمام بالمكونين لها له من أثر فعال في نجاح البرامج و تحقيق الأهداف.

- إشراك المعلمين و الأساتذة في وضع برامج التكوين المستمر.
- التحسين الكمي و النوعي لبرامج التكوين بحيث تتلاءم مع حاجات العمل.
- الاهتمام بالجوانب العملية و التطبيقية عند تنفيذ البرامج التكوينية و تحقيق التوازن بين الجانبين النظري و التطبيقي.
- تطوير المسار الوظيفي للأستاذ.

قائمة المراجع :

- أحمد حسين اللقاني و علي أحمد الجمل ، 1999 ، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس ، ط 2 ، عالم الكتب .،
- يوسف بن محمد القبلان ، 1992 ، أسس التدريب الإداري مع تطبيقات عن المملكة العربية السعودية) ، ط 2 ، دار عالم الكتب ، الرياض ،
- كريس كيرياكو Chris kyriacau ، 2004 ، الضغط و القلق لدى المعلمين ، ترجمة وليد العمري ، مراجعة و تقديم محمد جهاد جمل ، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي .
- لحسن بو عبد الله ، محمد مقداد ، 1994 ، تقويم العملية التكوينية في الجامعة — دراسة ميدانية بجامعة الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- محمد عبد الفتاح ياغي ، 1986 ، التدريب الإداري بين النظرية و التطبيق ، عمادة شؤون المكتبات (جامعة الملك سعود) ، الرياض .
- مصطفى محسن ، 2005 ، التربية و تحولات عصر العولمة ، مداخل للنقد والاستشراف ، ط 1 ، المغرب المركز الثقافي العربي .
- عاصم الأعرجي ، 1995 ، دراسات معاصرة في التطوير الإداري ، دار الفكر العربية .
- عبد الناصر محمد رشاد ، 1997 ، التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة في النموذج الكوري ، تقديم عبد الغني عبود ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- علي راشد ، 2002 ، خصائص المعلم العصري وأدواره الإشراف عليه ، تدريبه ، ط 1 ، دار الفكر العربي .
- فايز مراد دندش و الأمين عبد الحفيظ أبو بكر ، 2002 ، دليل التربية العملية وإعداد المعلمين ، الإسكندرية ، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر .
- رشدي أحمد طعيمة ، 1999 ، المعلم — كفاياته ، إعداده ، تدريبه ، ط 1 ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- رشدي أحمد طعيمة و محمد بن سليمان البندري ، 2004 ، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى المستقبل ، ط 1 ، دار الفكر العربي .
- تيلوين حبيب ، التكوين في التربية ، ط 2 ، الجزائر: دار العرب للنشر ، دون سنة .
- محمد رابعة ، 1993 ، تقييم معلمي و معلمات المحافظة الجنوبية من الأردن لبرامج تدريبهم على تطبيق المناهج الجديدة ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 04 .
- سيف عبد العزيز السيف ، 1992 ، تحسين التدريب في القطاع العام ، الإدارة العامة ، عدد 74 .
- صلالة ، 2005 ، اتجاهات التغيير التربوي و انعكاساتها المستقبلية على إصلاح الإدارة المدرسية و تطويرها ، بحوث و مقالات تعليمية تربوية .
- رضا تير ، 2002 ، وجهة نظر تحليلية حول عمليتي التدريب و تحسين المستوى — نموذج مقترح ، مجلد 12 ، عدد 23 ، إدارة مركز التوثيق و البحوث الإدارية ، الجزائر .
- خليل إبراهيم شبر ، 2000 ، أثر ربط الإعداد المهني للطلبة المعلمين بالمحتوى العلمي للمناهج الدراسية في تحصيل تلاميذهم ، المجلد 14 ، العدد 54 ، المجلة التربوية .
- سامر عبيد الله الصاعدي ، 2003 ، دور برامج التدريب على رأس العمل في تنمية مهارات العاملين في الدفاع المدني — دراسة تطبيقية بمنطقة المدينة المنورة ، رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- عبد الرحمن فراج الشهري ، 1988 ، دور التدريب في تنمية مهارات رجال الأمن في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب الرياض .

- عيد عبد الله شمالني ، 1996 ، أثر البرامج التدريب و الإدارية على المتدربين - دراسة ميدانية على مركز التدريب في الاتصالات السعودية بالرياض ، رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية ، الرياض .
- فارس بن عشبان العتيبي ، 2005 ، مدى توافق برامج التدريب للعاملين في أمن السفارات مع متطلبات أدائهم الوظيفية – دراسة تطبيقية على منسوبي إدارة الأمن السعوديين العاملين في سفارات خادم الحرمين الشريفين ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- شاكر بن أحمد الشريف ، 2000 ، اتجاهات موظفي الخدمة المدنية في مجلس الشورى نحو تدريبهم الإداري ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الإدارية الرياض .
- مائدة السلطي ، المعلم و النمو المهني <http://www.moe.gov.om/moe/eduinfo/htm1/file10/issue2>
- محمد الصغير خنيجر ، التكوين المستمر من منظور التعليم الأساسي <http://cdrom.cosef.ac.ma/contenuarab2000Doc/alharaka/janvier/janv20/10>
- محمد حسن الصائغ ، المعلم كيف يتم إعداده؟ [http://www.bab.com/articles/full article.cfm ?id1380](http://www.bab.com/articles/full%20article.cfm?id1380)
- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، التشريع المدرسي و القانون ، الجزائر. <http://www.infpe.edu.dz>
- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، النظام التربوي و المناهج التعليمية ، الجزائر. <http://www.infpe.edu.dz>

استخدام مدخل النظم في وضع خطة استراتيجية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع
The use of the systems approach in preparing a strategic plan to overcome the
phenomenon of the street children

د. صفاء عبد العزيز أبو سعده

مدرس إدارة الأعمال

جامعة السويس - مصر

مقدمة:

على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة من قبل الدول العربية والأجنبية لمحاولة القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ، إلا أنها ركزت على الناحية الشكلية والوصفية بدرجة كبيرة ، أما الناحية الموضوعية لحل المشكلة ، فلم تنظر لها نظرة متعمقة لوضع حل جذري للقضاء على هذه الظاهرة ، حيث تم وضع حلول جزئية وليست جذرية ، فهناك حلول أحادية وحلول شاملة باستخدام نظرية المنظومات المتكاملة ، وبالتالي ما يحدث هو اختفاء جزئي للظاهرة لفترة زمنية مؤقتة ثم تظهر برائتها من جديد لتهدد بالخطر الداهم أمن المجتمع . وتعد مشكلة أطفال الشوارع من أخطر المشاكل الماثلة أمام المجتمع بأثره ، حيث أنها تشكل قبلة موقوتة تكاد تنفجر في أي وقت فتهدد أمن المجتمع .

فأطفال الشوارع يشكلون خطراً داهم على المجتمع ، وهم صغار يتشبعون بالجوع والفقر والحرمان والمرض ولا يجدوا من يؤويهم أو يخفف عنهم آلامهم ، وبالتالي يصبحون أشراس كالأسد الجائع الذي يريد أن يلتهم فريسته دون شفقة أو رحمة . هؤلاء الأطفال يتحولون من أبرياء إلى أشقياء ومن المسئول؟! لا شك أن هؤلاء الأطفال ضحية المجتمع بأثره .

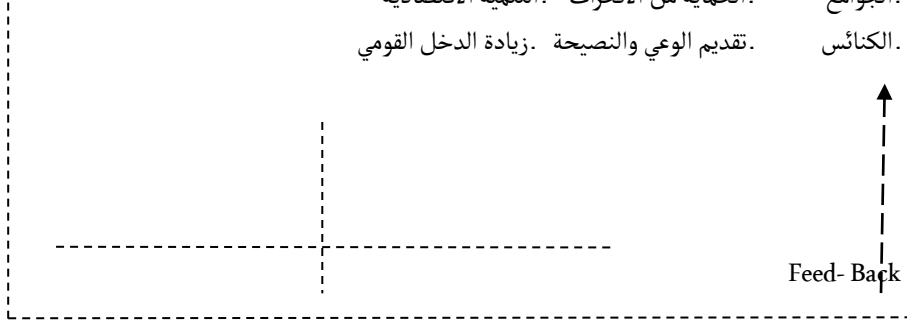
وتعتقد الباحثة أن القضاء على هذه الظاهرة ينبغي أن يكون في ظل منظومة متكاملة ، فلا بد من تضافر الجهود . وقد آن الأوان أن تتحد الأفكار والجهود وتكمل بعضها البعض حتى يمكن وضع حل جذري لهذه الظاهرة وهو ما يسعى البحث لتحقيقه من خلال مقترح في ظل منظومة متكاملة تساعد في القضاء على الظاهرة من جذورها وتؤدي إلى استفادة الدولة من رأس المال الفكري المهدر والذي يمثل قبلة موقوتة "والمتمثل في أطفال الشوارع" .

فلو تأملنا المنظومة المتكاملة للجهات المعنية بالقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع لتبين للبحث ما يلي :



الشوارع . أطفال الشوارع . التأهيل النفسي والمعنوي لا . أطفال أسوياء . المجتمع المحلي
أسفل الكباري . الجمعيات الأهلية . الأسر البديلة . أصدقاء للمجتمع . القوات المسلحة
الحدائق . وزارة الصحة . الرعاية الصحية . الولاء للمجتمع . تعبير الصحراء

. محطات السكك .وزارة التربية والتعليم والتعليم .الانتماء للوطن .خط دفاعي
الحديدية .وزارة الداخلية .الأمن الاجتماعي .فنيين بمهارات مختلفة للأمن القومي
الملاحئ .وزارة الدفاع .الأمن المجتمعي .عمالة مدربة
الأحداث .وزارة الإسكان والتعمير .إعادة الدمج في المجتمع .عمالة رخيصة
الجمعيات الأهلية .المحافظون التدريب .رأسمال فكري مستثمر
وغيرها. .رجال الأعمال .التأهيل التحويلي .تحقيق الأمن الاجتماعي
الأزهر .الإرشادالديني .تحقيق الأمن المجتمعي
الجوامع .الحماية من الانحراف .التنمية الاقتصادية
الكنائس .تقديم الوعي والنصيحة .زيادة الدخل القومي



"الشكل 1 "منظومة الجهات المعنية بالقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع.

توضح المنظومة السابقة أنه إذا تضافرت جهود الجهات المعنية سيساعد هذا في القضاء على الظاهرة المخيفة من جذورها مما يساعد على تقدم المجتمع ورقبه .فمما لاشك فيه أنتقدم المجتمع ورقبه يقاس بما يقدمه من اهتمام ورعاية للأطفال فمرحلة الطفولة تؤثر تأثير جوهري في بناء شخصية الإنسان وتكوين مفاهيمه ، ومعارفه ، وخبراته ، وتفاعلاته. ومن هنا كان هناك ضرورة للاهتمام بالطفل وتربيته وتعليمه وتثقيفه وإعداده لتولي مهامه المستقبلية حيث أن ذلك لا يزال محور اهتمام العالم (فريالة أبو الحسن مصطفى راجح ، 2012). ولعل الطبيعة الخفية والمعزولة لأطفال الشوارع تجعل من الصعب جمع إحصائيات دقيقة عنها ، ومع ذلك تقدر منظمة الأمم المتحدة "unesco" أن هناك أكثر من 150 مليون طفل يعيشون في الشوارع في جميع أنحاء العالم(>http://www.unesco.org/themes/street-children,2017).

فكل مدينة في العالم لديها بعض أطفال الشوارع ، بما في ذلك أكبر وأغنى المدن في العالم الصناعي (Though physically Visible, street children are often ignored, shunned and excluded,http://www.unicef.org/sowc06/profiles/street .php)

فالتشرذ إلى حد كبير ظاهرة حضرية ، فالأطفال بلا مأوى يعيشون في الشوارع في كل منطقة من مناطق العالم ، من البلدان النامية إلى البلدان الأكثر ثراء. فأمريكا اللاتينية والهند على سبيل المثال ، مشهود لهم بوجود أعداد كبيرة جدا من أطفال الشوارع لديهم.(Rob.(1999). on the street.Amnesty (Magazine, April

فالفقر والظروف الاجتماعية التي تواجه العديد من الأطفال الأمريكيين تؤدي إلى وجود أعداد كبيرة من المشردين في الشوارع (U.S. (1999).poor are among world's poorest, The New York Times, August,14).

ويعتقد البحث أن ظاهرة أطفال الشوارع تعد من أخطر القضايا الأمنية التي يواجهها المجتمع، حيث أن قصور النظر إلى هذه القضية أدى إلى تفاقمها، فهؤلاء الأطفال بمرور الزمن أصبحوا شباب لا يجيدون إلا ممارسة البلطجة. وقد بات ذلك واضحا عند استغلالهم مؤخرا في أحداث العباسية ومجلس الوزراء، والاتحادية ومحاولات السطو على المتحف المصري، وحريق المجمع العلمي، وما شابهها.

ولقد أكدت الجمعية المصرية لمساعدة الأحداث وحقوق الإنسان، أنه تم إقحام واستغلال أطفال الشوارع في العديد من الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد خلال الفترة الأخيرة من مظاهرات واشتباكات وأحداث عنف، حيث تؤكد الجمعية أن هناك وقائع مفرقة تؤكد استئجار هؤلاء الأطفال لإثارة الشغب ورمي الحجارة وغيرها من الأفعال التي تضر بهم وبالمجتمع، وتعرضهم للإصابة أو القتل وتتسبب في تدمير المنشآت والخسائر بالملايين والمليارات، فضلا عن التسبب في إصابة الآخرين. (محمد عاشور، 2013). "أطفال الشوارع ما بين إهمال الدولة واستغلالهم في الحياة السياسية" (<http://elbadil.Com/opinion/>) (2013/03/115971).

كما تبين للباحثة من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها تأكيد ذلك، بل لاحظت الباحثة أن الأطفال يتباهون بما فعلوا، وكأنهم يقولون للمجتمع -ها نحن موجودون- مما جعل الباحثة تشعر بأن هؤلاء الأطفال بالفعل ضحية المجتمع بأثره والبقاء على قيد الحياة من ثقافة أطفال الشوارع (Children's street culture, young boys playing in street, New York, late 19th Century, Bain NewsService.<http://encyclopedia.thefreedictionary.com/Children%27s+street+culture>) فمعظم أطفال الشوارع يصبحون مرنين للغاية ومبتكرين من أجل البقاء على قيد الحياة، وهم يكتسبون المال بالعديد من الطرق منها، التسول، تلميع الأحذية، جمع القمامة لإعادة التدوير، ومهام وضيعة أخرى- (<http://www.warchild.org.uk/issues/street-children>).

ونظرا لعدم وجود رقابة والرغبة في البقاء على قيد الحياة، قد تضطر الكثير من الفتيات إلى ممارسة الدعارة، وقد ينتج عن ذلك أطفال لقطاع جدد يشكلون نبتة جديدة لأطفال الشوارع، ومهما كان سبب الإقامة في الشارع، فإن هؤلاء الأطفال جميعا يفتقرون إلى حماية البالغين ورعايتهم المناسبة وهم معرضون للأذى البدني، والاستغلال الاقتصادي والجنسي وإلى الحجز التعسفي (المجلس القومي للطفولة والأمومة، أطفال خارج إطار الحماية، دراسة تعميقه عن أطفال الشوارع في القاهرة الكبرى، 2005).

ولقد أكدت إحدى الدراسات أن عدد أطفال الشوارع فيج.م.ع يقدر بحوالي 2 مليون طفل حتى عام 2012. وهو يمثل 3.6 % من أطفال مصر (ولاء نبيه، 2012). " أطفال الشوارع قبلة تهدد أمن المجتمع" (<http://www.fi-p.com/article.php?id=7411>) (ua.Lnuidiloum).

كما قدرت دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة في مصر عدد أطفال الشوارع بنحو مليوني طفل. (Arabic-BBC.comwww.bbc.com>multimedia>2014, April4) ويتفق ذلك مع تقديرات اليونيسف ، حيث قدرت عدد أطفال الشوارع في مصر ب 2مليون طفل، (Elfagr News, www.elfagr.com 17/4/2015)

والمصلحة العامة للمجتمع تقتضى ضرورة الاهتمام برعاية وحماية أطفال الشوارع وتوفير فرص التعليم والعمل لهم وتغيير اتجاهاتهم السلبية نحو المجتمع إلى اتجاهات إيجابية ، الأمر الذي يترتب عليه تحويل خطر ومتاهات القنبلة الموقوتة إلى مزايا تعود على هؤلاء الأطفال وعلى المجتمع بأكمله ، وتكمن المشكلة في خطورة هؤلاء الأطفال على المجتمع فقد انتشرت (Mikhail, 2013) فهناك حاجة إلى إصلاح جدي ظاهرة أطفال الشوارع بشكل مخيف وأن الأوان أن نضع لها حلاً جذرياً يقضى على هذه الظاهرة ، خاصة بعد ظهور الأدخنة الكثيفة باعتبارها قنبلة موقوتة ، ظهرت بوادرها بعد ثورة 25 يناير ، فهذا طفل يرمى بالحجارة وهذا يحرق وهذا يتوعد ... إن مشكلة أطفال الشوارع لا يصلح معها الجهود الفردية المتمثلة في إنشاء بعض الدور والمؤسسات التأهيلية. وإنما القضية تحتاج إلى مشروع قومي متكامل يتناسب مع حجم وخطورة المشكلة ، فهي من أخطر القضايا التي تهدد أمن المجتمع واستقراره (مصطفى الحروني، 2012). <http://www.fi-p.com/article.php?7411#.ualnudinoum>

وينبغي إدخال هؤلاء الأطفال إلى بيئة تسهل وتفي باحتياجاتهم الأساسية (Murtaza,2013). ومن هذا المنطلق يتم الاهتمام بهذا البحث ، حيث يقترح استخدام مدخل النظم في وضع خطة استراتيجية للقضاء على هذه الظاهرة وتحويل القنبلة الموقوتة إلى استثمار في رأس المال الفكري المهدر لأطفال الشوارع. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال (ظاهرة أطفال الشوارع).
الدراسات السابقة:

دراسة (faccini): استهدفت هذه الدراسة التركيز على ظاهرة أطفال الشوارع لتقديمها لليونسكو.
(Faccini, B., Filthy and violent it may be, but life is still precious for the world's Street Children. Can you look them in the eye?<http://www.aeonmagazine.com/living-together/ben-faccini-street-Children/>)

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أطفال الشوارع هم نتاج العديد من العيوب التي تتفاقم باستمرار، كما توصلت الدراسة إلى أن أطفال الشوارع يتم تجاهلهم تماما ، وهم يحاولون البقاء على قيد الحياة قدر المستطاع على الرغم من ظروفهم الصعبة وسط القذارة ، وإشباع جوعهم بلوأم من مقابل القمامة. وترى الدراسة أن أعظم إهانة من المجتمع لهم هو إزالة إنسانية هؤلاء الأطفال من خلال نبذهم وعدم الاعتراف بهم. وأوصت الدراسة بعدم احتجاز هؤلاء الأطفال أو قمعهم ، لأن ذلك لن يحل هذه القضية العالمية.

دراسات (هدى احمد عبد المحسن البابلي، 2008: نيفين محارب وهيب جاد، 2010: رباب ابراهيم حسيني عبد الخالق، 2011؛ محمود عمر محمد سليمان، 2011): اتفقت هذه الدراسات على أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هروب الأطفال للشارع تتمثل في:
-التفكك الأسري والخلافات الزوجية.

-الإساءة للأطفال .

-الضغوط الاقتصادية وفشل الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية للأطفالها .

-الهجرة من الريف إلى الحضر وذلك من خلال سكنى العشش والمناطق العشوائية الفقيرة .

-العنف الواقع على الطفل .

-توحدات الأطفال .

-البنية الانحرافية .

دراسة(نرمين صيام عاطف محمد،2012).توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتوظيف الأشغال الفنية لإكساب أطفال الشوارع الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة المصرية .

دراسة المجلس العربي للطفولة والتنمية "تجارب الدول العربية في القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع". (تأسس المجلس بمبادرة من الأمير طلال بن عبد العزيز – رئيس المجلس منذ أن أطلق دعوته تحت شعار " معا حتى لا ينام طفل عربي في الشارع" مشروع حماية أطفال الشوارع" ، لقد أولى المجلس العربي للطفولة والتنمية التركيز على استراتيجية عربية لحماية أطفال الشوارع, تعتمد على عدة محاور تشمل:

-بناء قدرات العاملين مع أطفال الشوارع .

-تمكين أطفال الشوارع من خلال المشاركة .

-تغيير النظرة السلبية تجاه أطفال الشوارع .

-ضمان الحماية القانونية لأطفال الشوارع .

-جمع البيانات حول أطفال الشوارع .

وفي سياق تطبيق تلك الاستراتيجية تبني المجلس تنفيذ مشروع عربي بحماية أطفال الشوارع في خمس دول عربية هي: "السودان، لبنان، مصر، المغرب، اليمن". حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع شركاء على المستوى الوطني، وأستند في إعدادها على الاحتياجات والمتطلبات التي أبدتها كل دولة، وطبيعة وخصائص مشكلة أطفال الشوارع الموجودة بها، ومدى تقدمها في تناول ومعالجة هذه المشكلة. (شهادة الباز، 2007). ومن الجدير بالذكر، أن الدول الخمس حاولت القضاء على الظاهرة إلا أن المعالجة تمت بشكل جزئي فظهرت براثن الظاهرة من جديد لتهدد أمن المجتمع .

نظرة نقدية للدراسات السابقة: يرى البحث أنه، على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة لمحاولة القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع، إلا أن الدراسات السابقة لم تضع حل جذري للقضاء على هذه الظاهرة .

ويعتقد البحث أن الحل ينبغي أن يكون في ظل منظومة متكاملة، فلا بد من تضافر جهود الجهات المعنية. وقد أن الأوان أن تتحد الأفكار والجهود وتكمل بعضها البعض حتى يمكن وضع حل جذري لهذه الظاهرة وهو ما يسعى البحث لتحقيقه من خلال مقترح في ظل منظومة متكاملة تساعد في القضاء على الظاهرة من جذورها وتؤدي إلى استفادة الدولة من كافة الأبعاد (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية). ونعرض فيما يلي الإطار العام للدراسة وآليات التطبيق .

الإطار العام للدراسة: تحولت ظاهرة أطفال الشوارع على مدى الأعوام السابقة إلى ظاهرة مخيفة باتت تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي في المجتمع (مجلس الوزراء، ظاهرة أطفال الشوارع – التجارب والآليات الإقليمية

والدولية) Tashreaat.com، فمع غياب دور المجتمع في حماية الأسرة أو الطفل يصحح الشارع هو الملاذ الوحيد لتلقفه أيادي أخرى تتعهد بالرعاية وتلقنه من ثقافتها الانحرافية، وهنا يتعلم الطفل كيف يحصل على أمنه من خلال تهديد أمن الآخرين. والعيش من خلال العمل في مهن وضيعة أو منافية للآداب أو مهددة للآخرين، وهنا تكثر المخالفات القانونية لهؤلاء الأطفال ويصبحون فئة مصادرة وغير مرغوب في وجودها أو التعامل معها (أبو بكر مرسي محمد مرسي، 2001).

وعلى الرغم من أن هناك حقوق للأطفال قد كفلها القانون لعل من أهمها، القانون رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 وكذلك القوانين الواردة بدستور 2013 والمعدل يناير 2014، والتي تساعد على تحقيق الولاء والانتماء للوطن والمتمثلة فحواها فيما يلي:

أولاً: كفالة الدولة لحماية الطفولة والأمومة ورعاية الأطفال وتهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم تنشئة صحيحة من كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية.

ثانياً: كما كفل القانون المبادئ والحقوق الآتية للأطفال.

- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة.

- حماية الأطفال من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة أو الاستغلال.

- الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال.

- حق الطفل في نسبه إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما.

- الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وعلاج الأمراض.

- حق الطفل في الحفاظ على حياته وتنشئته تنشئة سالمة آمنة بعيدا عن المخاطر.

- حق الطفل في تنمية قدراته العقلية والفكرية والثقافية والاجتماعية.

- الحق في مراعاة مصالح الطفل عند اتخاذ القرارات الخاصة به.

- الحق في أن ينمو الطفل في كنف والديه.

- حق الطفل في الحفاظ على هويته وجنسيته وانتمائه لبلده وأسرته.

- حق الطفل في احترام آراءه وإتاحة الفرصة في التعبير عن آراءه دون قيود وأن يستمع له في المدرسة أو الأسرة.

- حق الطفل في حرية الفكر والرأي والعقيدة.

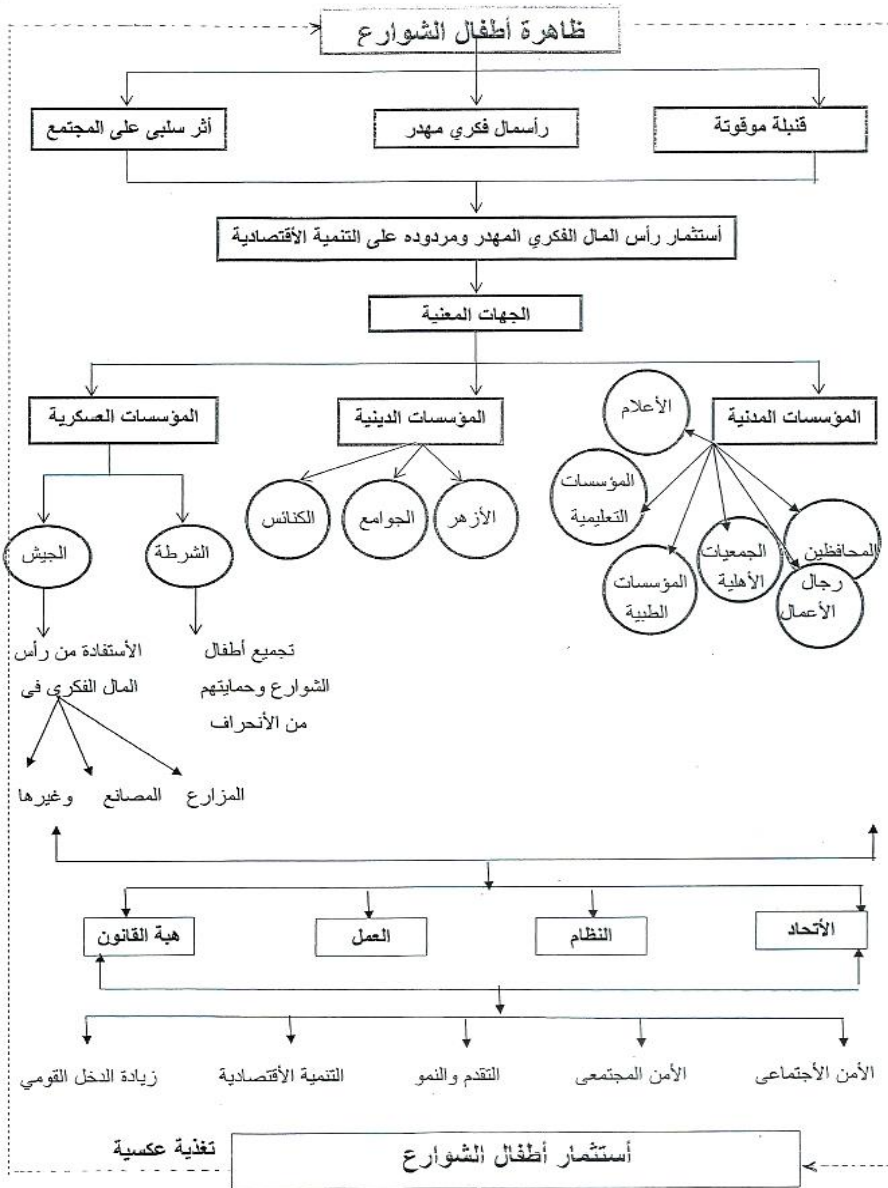
- الحق في الحماية من التعذيب أو التعرض للعباقب القاسي أو البدني المهين.

- الحق في إعادة التأهيل إذا ما تعرض الطفل لإساءة المعاملة أو الإهمال أو التعذيب.

- الحق في الحماية من العنف والإهمال وسوء المعاملة (سواء في الأسرة أو في المدرسة أو المجتمع).

ولكن أين الحقوق المكفولة لأطفال الشوارع من هذا القانون؟! إن عدم تطبيق المبادئ والحقوق الواردة بهذه القوانين، تعني أن أطفال الشوارع هم ضحية المجتمع. وهناك حاجة ماسة إلى ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية للقضاء على هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق يرى البحث ضرورة التصدي لهذه الظاهرة تصدياً جذرياً يؤدي إلى القضاء عليها ، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع ويمكن توضيح الإطار العام للخطة الاستراتيجية من خلال الشكل التالي :



"الشكل 2" إطار مقترح للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع

أولاً: مفهوم أطفال الشوارع: كثيراً ما يستخدم لفظ أطفال الشوارع كمصطلحاً شاملاً لكل مجموعات أطفال الشوارع الغير متجانسة ، فمنهم من يعيش في الشارع بصفة دائمة ولا يجدون مأوى لهم سوى الشارع ، والبعض الآخر يقضون أيامهم في الأماكن العامة قبل أن يعودوا لعائلاتهم في المساء وذلك لكسب العيش وآخرون يعيشون مع أسرهم في الشوارع. ويعرف بعض الباحثين (Rizzini,1996).أطفال الشوارع بأنهم ، الذين يمثل الشارع نقطة مرجعية بالنسبة لهم ويلعب دور أساسيوحيوي في حياتهم.

ويعرف (محمود مؤمن،2002) أطفال الشوارع ، بأنهم الذين يعيشون بالشارع بصورة دائمة أو غير دائمة بدون حماية أو رعاية من أي جهة مسؤولة سواء الأسرة أو أي جهة أخرى ، ويعتمدون على القيام بالعديد من الأعمال الهامشية من أجل العيش والبقاء في الشارع.

كما يعرف (محمد عباس نور الدين،1998). أطفال الشوارع بأنهم ، من حرموا من الوالدين أو من رعايتهما وبالتالي حرموا من المدرسة ولم تعد تتوافر لهم أي حماية ويتعرضون للانحراف

كما يعرف (محمد الدريج ، 2002) طفل الشارع بأنه ، كل طفل يقل عمره عن 18 سنة مهملأً من طرف أبويه أو من كافلة أو ولي أمره ، وبالتالي ليس له الرعاية الأسرية المناسبة أو الذي يعثر عليه متسولاً أو يجمع أعقاب السجائر أو يقوم ببعض المهام الصغيرة في الأسواق مثل بيع الأكياس البلاستيكية وحمل الخضر للمتسوقين أو مسح الأحذية أو ما شابهها.

كما يعرف (Benitez,1999). أطفال الشوارع بأنهم ، الأطفال الذين يقضون معظم وقتهم في الشارع من أجل كسب لقمة العيش ، فالشارع يلعب دور أساسي في حياتهم.

وتعرف اليونيسيف أطفال الشوارع بأنهم الفتيات أو الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة ويقومون في الشارع ويفتقدون للحماية الكافية ولا يجدون من يشرف عليهم.

Black, M.(1993),Street and working Children: Global Seminar Report. Florence: UNICEF.)

وتؤكد العديد من الدراسات أن معظم أطفال الشوارع تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 14 سنة (Rob,1999).

ثانياً: أسباب ظاهرة أطفال الشوارع: إن العوامل التي تدفع الأطفال إلى الشوارع في معظم أنحاء العالم ، متشابهة وتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي(,International Day for Street Children 2013,

<http://www.globalgiving.org/projects/day-of-the-street-child-april-2013/>:

الفقر: هو السبب الرئيسي لأزمة أطفال الشوارع ، فالأسر الميسورة لا تحتاج للعمل أو التسول (problems street children, <http://www.valmiokifoundation.org/problems-street-children.html>)

(html

الصراعات الأسرية: يشير الباحثون في إحدى الدراسات التي تم إعدادها في الولايات المتحدة الأمريكية. (Downing,1999; lee&Rees,2005,Smeaton,2005)إلى أن الصراع والمشاكل الأسرية من أكثر العوامل شيوعاً التي تؤدي إلى هروب الأطفال تحت 16 عاماً إلى الشارع والبقاء والعيش فيه.

نقص الحب والاهتمام: أطفال الشوارع يفتقرون إلى الحب أكثر من أي شيء آخر. (Street children and

Homelessness.html Homelessness, <http://www.cyc-net.org/cyc-online/cycol-0904>

فمن خلال دراسة أجريت في البرازيل تبين أن من أهم العوامل التي تؤدي إلى هجرة الأطفال في الشوارع ، الإهمال الشديد الذي يدفعهم إلى الهروب من الروتين اليومي والقيود الماثلة عليهم من البالغين (Butler, U., &Rizzini,l.(2003)."young people living and working on the Streets of Brazil: Revisiting theLiterature" children, youth and Environments, Retrieved may 2006, fromhttp://colorado.edu/ journals/cye.)

القوة السيئة للوالد:فقد يمارس الأب أو الأم عمل منحرف وذلك يتسبب في انحراف الأبناء واحترافهم للعمل نفسه(سوسن شاكر مجيد ،2012).وقد يدفعهم ذلك إلى الهروب للشارع.

إرسال الطفل للعمل في سن صغيرة: الاعتماد على الأطفال للقيام ببعض الأعباء الأسرية وخاصة البنات اللاتي يتعرضن إلى العنف والقسوة أثناء الخدمة بالمنازل(سوسن شاكر مجيد ، 2012).قد يضطرهن الأمر في النهاية إلى الهروب للشارع .

تحريض الأقران على مغادرة المنزل: بعض الأطفال يجدون أنفسهم في الشوارع نتيجة لتشجيع أقرانهم على مغادرة منازلهم التي تمزقها الصراعات التي يعيشون فيها ، وذلك من خلال قيام أقرانهم بتمجيد فكرة الحياة في المدينة أو العيش حياة مستقلة بعيداً عن المنزل -of- world/ shelterdb/ street- children-1)l
[https://sites.google.com/site/shelterdb/ world-](https://sites.google.com/site/shelterdb/world-of- world/ shelterdb/ street- children-1)l)

تحطم الأسرة (الطلاق): الأطفال الذين يعيشون مع زوج الأم أو زوجة الأب ، ويتعرضون للقسوة وسوء المعاملة يكونوا أكثر عرضة للصدمة العاطفية ، وغالبا ما يعانون من مشاعر الرفض وانعدام الأمن الأمر الذي يضطرهم إلى البحث عن الحنان الذي يفتقدون إليه فيهربون إلى الشارع.

التسرب من التعليم: فقد بينت إحدى الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين ثغرات النظام التعليمي والتي تتمثل في صعوبة المناهج الدراسية ، واستخدام العنف في المدارس والفشل الدراسي للطالب وكثرة رسوبه وسوء الحالة الاقتصادية لأسرته مما يعوقها عن الالتزام بالنفقات الدراسية وهروب الطفل إلى الشارع(هدى أحمد عبد المحسن البابلي ،2008).

الاعتداء البدني أو الجنسي: إن الاعتداء الجسدي واستغلال الأطفال والإيذاء داخل الأسرة والاعتداء الجنسي من العوامل التي تدفع الأطفال إلى اللجوء للشارع ، كما أن ذلك يُعد شيء خطير وله تراكبات تنهوية سلبية.(Cauce&Tyler.,2000).

الاعتماد على الأطفال في القيام ببعض الأعباء الأسرية: وذلك من خلال إرسال الأطفال للقيام ببعض المهام الصغيرة في الأسواق مثل بيع الأكياس البلاستيكية وحمل الخضراوات للمتسوقين أو مسح الأحذية أو ما شابهها (محمد الدريج ، 2002).

الجدب إلى الحياة المدنية بالمقارنة بالحياة الريفية: حيث ارتفع عدد أطفال الشوارع في العقود الأخيرة بسبب تزايد التحضر ، وزيادة فرص العمل في المدن الكبيرة ، على نطاق واسع ، مقارنة بالمناطق الريفية (Murtaza,2013).

التأثير السلبي لوسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام اليوم دوراً هاماً جداً في مشكلة مغادرة الأطفال للمنزل ، فالأفلام تهول عادة بطريقة مبالغ فيها ، فتظهر البطل الذي يترك منزله في القرية ، ويتحرك إلى المدينة ، أنه

يجد حياة ناجحة ورائعة لنفسه. والصحف والمسلسلات ووسائل الإعلام السمعية والبصرية الأخرى التي تؤكد على الحياة في المدينة، بأنها مثيرة وبها مغامرة وملبئة بالمتعة" هذا كله يشجع الطفل على الهروب إلى المدينة. وعندما يأتي الأطفال فعلا إلى المدن، يواجهون قرار الاعتراف بخطئهم، والتخلي عن كبريائهم والعودة إلى ديارهم أو البقاء في المدينة في محاولة لكي يثبتوا لأنفسهم أنهم على حق، فيصبحون في النهاية أطفال شوارع (World of street children, <https://sites.google.com/site/shelterdb/world-of-street-children-1>)

إساءة معاملة الأطفال: العنف الأسرى يشكل عاملا أساسيا يدفع الأطفال إلى الشوارع، حيث أظهرت دراسة تم تطبيقها في بنجلادش "Bangladesh"، أن تسرب الأطفال إلى الشوارع ينطوي على العنف كسبب رئيسي وإساءة معاملة الأطفال داخل الأسرة والمجتمع المحلي. (Conticini, & Hulme., 2006). الكوارث الطبيعية: قد تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تشرد بعض الأسر، وربما وفاة عائلها، فينتج عن هذه الكوارث أطفال شوارع.

وجود الآباء والأمهات في السجن: فقد يتسبب ذلك في عدم وجود رقيب على الأطفال فيذهبون للشوارع (Veale, A. Dona, G., Street children and political violence: a socio-demographic analysis of street children in Rwanda. <http://www.ncbi.nlm.gov/pubmed/12654324>).

التخلي عن الأطفال وإهمالهم: وهو من أهم عوامل مغادرة المنزل واللجوء إلى البقاء في الشارع. (Le Roux j. Street children in south Africa: findings from interviews on the background of Street children in Pretoria, south Africa. <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/8726900>)
ثالثا: أهم سمات أطفال الشوارع: يمكن إيجاز أهم سمات أطفال الشوارع فيما يلي: (أحمد صديق، بدون تاريخ).

1. حب التملك والمساواة مع الآخرين: طفل الشارع محب جدا للتملك، ومتطلع إلى المساواة مع أطفال الشارع الآخرين، فالطفل الصغير دائما يتطلع إلى المساواة مع الطفل الكبير، وهم يستخدمون في ذلك (ليه واشمعنه).
2. الشغب والعند والهيول العدوانية: معظم أطفال الشوارع لديهم نوع من العدوانية، وهذا يأتي نتيجة الإحباط النفسي الذي أصاب الطفل، نتاج موقف أسرته معه، وفقدانه حب الأسرة له، ويزداد الميل للعدوانية مع طول المدة التي يقضيها الطفل في الشارع.
3. الانفعال الشديد للطفل والغيرة الشديدة: فالحياة في نظرة الطفل لعب وأخذ، وهما الشيان اللذان فشل في الحصول عليهما من أسرته التي أفتقدها.
4. حب اللعب الجماعي.
5. حب ألعاب الحركة والقوة.
6. التمثيل: فأطفال الشوارع تعودوا على التمثيل، فهو من ناحية أحد وسائلهم الدفاعية ضد أي أخطار يواجهونها، أو حين يقبض عليهم.
7. التشتت العاطفي: فأطفال الشوارع متقلبون بشكل عام نفسياً واجتماعياً، فهناك نماذج من الأطفال كثير

- البكاء ، يتلمسون الحنان ويبحثون عنه ، وهناك أطفال سلوكها شاذ عن الجماعة في أي برنامج يتفقدون عليه.
8. التشتت الذهني وعدم القدرة على التركيز.
9. عدم الفصل بين الصواب والخطأ: يهرب الطفل إلى الشارع حطم نسبيا الضبط الخارجي عليه والمتمثل في رب الأسرة الذي كان يوجهه.
10. بعضهم له أسماء شهيرة.
11. الصعلكة: طبيعة سرقات أطفال الشوارع ، تعكس روح الصعلكة ، تلك التي تدبر حياتها يوميا. ولا تفكر في الغد ، فالسرقة عند أطفال الشوارع لا تعكس روح الاحتراف أو السرقة لدى الأغلبية منهم ، ولكنهم يتباهون بسرقاتهم البسيطة.
12. الممارسات الشاذة لأطفال الشوارع: مثل شم الكولة ، التدخين ، الشذوذ الجنسي ، الاغتصاب ، وإدمان المخدرات(هدى أحمد عبد المحسن البابلي ، 2008)

رابعا: المشاكل التي تواجه أطفال الشوارع: إن التشرذم وحياة الشوارع لها آثار ضارة للغاية على الأطفال حيث أن أنماط حياتهم غير مستقرة ، كما أنهم يفتقرون إلى الرعاية الطبية وظروفهم المعيشية صعبة ، كما أن الشباب أكثر عرضة للأمراض المزمنة مثل: أمراض الجهاز التنفسي ، أو الأذن ، أو الالتهابات ، واضطرابات الجهاز الهضمي والأمراض المنقولة جنسيا بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز". (Philip,1998)

فقد أظهرت دراسات منظمة الصحة العالمية أن أطفال الشوارع يعانون من مشاكل صحية تتراوح من الكوليرا إلى السل وفقر الدم ، وأنهم يتعرضون لمجموعة متنوعة من المواد السامة سواء في طعامهم أو في البيئة من حولهم (Street Children: issues and impact, UNICEF)

(Egypt,http://www.unicef.org/egypt/Protection 4397.html)

ويمكن تحديد أهم المشاكل التي تواجه أطفال الشوارع فيما يلي (Street Children in the Philippines, [https://en.Wikipedia.org/wiki/street children in the Philippines.](https://en.Wikipedia.org/wiki/street%20children%20in%20the%20Philippines))

1. تناول المخدرات.
 2. المشاكل الصحية.
 3. إعدام أو قتل أطفال الشوارع.
 4. بغاء الأطفال.
 5. الاستغلال الجنسي.
 6. فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا.
- خامسا: تطبيق الإطار المقترح للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع: تسيطر على أطفال الشارع رغبات آنية تتغير حسب الظروف التي يواجهونها والمليئة بالمفاجآت. إنهم يعيشون بعيد واحد ، هو الحاضر. ونتيجة لذلك.. فإنهم قلما يشعرون بالندم على أفعال ارتكبوها ، أو يميلون إلى أهداف يعتزمون تحقيقها في المستقبل. إنهم عاجزون عن وضع أهداف لحياتهم ، بسبب تدني ، إن لم يكن انعدام مستوى طموحهم واستسلامهم لواقعهم ، وغير قادرين على اللجوء إلى الوسائل المشروعة لتغيير هذا الواقع. لذا فإنهم غالبا لا يقدرسون مسؤولية ما يرتكبونه من أفعال ، ويغلب على سلوكهم طابع المغامرة والميل إلى التحدي ، الذي يعطيهم الفرصة لتأكيد الذات أمام ما يتعرضون له من إقصاء وتهميش وإحباط (محمد عباس نور الدين 2003).

ولعل بات ذلك واضحا بعد ثورة 25 يناير 2011. فقد شاهد العالم على قنوات التلفاز والقنوات الفضائية أطفال الشوارع وهم يدمرون ويحرقون ويكسرون وهم يبتسمون دون أي مبالاة أو تقدير لمسئولية ما يرتكبونه من أفعال ، بل ويتسابقون في الظهور أمام الكاميرات وكأنهم يتباهون بما يفعلون ، وكأن الفرصة أصبحت

ساحة أمامهم لكي يعترف المجتمع بهم. ومن هنا يؤكد البحث أن مسؤولية المجتمع بالنسبة لأطفال الشوارع أكبر وأعظم من مسؤوليتها تجاه الأطفال المتمتعين بكافة حقوقهم القانونية، فهؤلاء الأطفال هم ضحية المجتمع، وهناك ضرورة ملحة لرعايتهم وتيسير الحياة لهم، وهذا الأمر يحتاج إلى الكثير من المتطلبات المادية والجهود البشرية، بل يحتاج إلى ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: دور المؤسسات المدنية: يعتقد البحث أن المؤسسات المدنية يمكن أن تلعب دوراً بارزاً أو بالغاً في القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وذلك من خلال توضيح أدوار كل منهم فيما يلي:

دور المحافظين في القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع: ويمكن أن يتم ذلك من خلال المساهمة ببعض الأموال المخصصة لتنمية المحافظة من خلال تخصيصها لدعم أطفال الشوارع الذين وصلوا إلى السن القانوني للعمل، وتحديد الصناعات التي تحتاج إليها المحافظة والتي يمكن أن تستفيد منها ويعمل بها أطفال الشوارع، كذلك يمكن المساهمة من خلال تحديد الأماكن التي يستطيع أطفال الشوارع اللجوء إليها حماية لهم من براثن الخوف والفرع الذي يواجهونه في الشارع.

دور رجال الأعمال: يتم تلقى تبرعات رجال الأعمال، للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة، حيث يمكن استخدام هذه الأموال في بناء المشروعات الاستثمارية التي يحتاج إليها أطفال الشوارع.

دور الجمعيات الأهلية: اكتسبت مشكلة أطفال الشوارع في مصر الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة نتيجة للجهود الدؤوبة من المنظمات غير الحكومية المصرية.

(Nashatt Hussein, Street Children in Egypt: Group Dynamics and Subculture Constituents, http://www.aucegypt.edu/huss/Cairo_papers/pages/Street_Children_in_Egypt.aspx).

فالجمعيات الأهلية، تعتبر هي الفاعل المؤهل للتعامل مباشرة مع ظاهرة أطفال الشوارع، حيث أن الطبيعة التطوعية للعمل فيها تجعل تعامل العاملين في حل المشاكل أكثر إنسانية وأكثر قدرة على تبني الرؤية الإيجابية نحو الأطفال خاصة إذا حصلوا على التدريب المناسب (شهيدة الباز، 2007). ولهذا تستطيع الجمعيات الأهلية تقديم الرعاية المتكاملة لهؤلاء الأطفال في دور الرعاية الخاصة بهم.

ويعتقد البحث انه ينبغي أن تكون هناك رقابة صارمة على جميع الجمعيات الأهلية حتى يتم التأكد من أنها تقوم بدورها المنوط بها.

دور الإعلام: كثيراً من البرامج التلفزيونية تدعم جمع المال لعلاج المرضى ومساعدة الفقراء، وينبغي أن يلعب الإعلام دور فاعل لجميع تبرعات لعمل دور رعاية هؤلاء الأطفال الأبرياء، إلى جانب نشر التوعية للمواطنين بكيفية التعامل مع الأطفال. والبعد بقدر الإمكان عن عرض الإعلانات و الأفلام والبرامج التلفزيونية التي قد تضر بسلوكيات الأطفال.

دور المؤسسات الطبية / وزارة الصحة: وذلك من خلال توفير أطباء وأخصائيين نفسيين للتعامل مع هؤلاء الأطفال وتأهيلهم نفسياً لإعادة إدماجهم في المجتمع كأفراد أسوياء.

المؤسسات التعليمية / وزارة التربية والتعليم: وذلك من خلال توفير مدرسين أكفاء على درجة عالية من الخبرة ولديهم قدرة للتعامل مع الأنماط المختلفة لأطفال الشوارع، حتى يمكنهم جذبهم للعملية التعليمية والتعرف على قدراتهم العلمية وتنمية مواهبهم العلمية والعملية.

ثانيا: دور المؤسسات الدينية (الأزهر- الجوامع- الكنائس): ويتمثل دور المؤسسات الدينية لأطفال الشوارع في تقديم الوعي والنصيحة والإرشاد الديني لهؤلاء الأطفال.

ثالثا: دور المؤسسات العسكرية: وتتمثل المؤسسات العسكرية في جهاز الشرطة وجهاز القوات المسلحة ويمكن توضيح دور كل منهما في القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع كما يلي:

دور الشرطة / وزارة الداخلية: ويتجلى دور الشرطة واضحا من خلال العمل على البحث عن أطفال الشوارع بالسيارات الدورية، و تجميع هؤلاء الأطفال وحمايتهم من الانحراف من خلال إلحاقهم بدور الرعاية الأهلية.

دور الجيش / وزارة الدفاع: ويمكن للجيش المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة والاستفادة من رأس المال الفكري المهدر لهؤلاء الأطفال من خلال استخدامهم كقوى عاملة مدربة ورخيصة الثمن في المزارع والمصانع الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك استخدامهم في مجالات أخرى تتفق ورغبات هؤلاء الأطفال بعد وصولهم للسنة القانونية للعمل مثل (أعمال السباكة- النجارة- وغيرها) الأمر الذي يساعد على تحقيق أعلى استفادة ممكنة من هؤلاء الأطفال.

ومما لاشك فيه أن تضافر الجهود بين الجهات المعنية من خلال الاتحاد والعمل كمنظومة متكاملة في ظل هبة القانون للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع سيساعد في تحقيق: 1. الأمن الاجتماعي للمصريين 2. الأمن المجتمعي (مصر والدول الأخرى) 3. التقدم والنمو 4. التنمية الاقتصادية 5. زيادة الدخل القومي.

سادسا: عرض الخطة الاستراتيجية المقترحة للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع: ويمكن توضيح الخطة الاستراتيجية المقترحة للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع من خلال التركيز على المحاور والأبعاد الخاصة بالبحث والمتمثلة فيما يلي:

بعد إداري – وضع خطة للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع.

بعد إجتماعي- حماية المجتمع من القنبلة الموقوتة.

بعد إقتصادي – الاستفادة من رأس المال الفكري المهدر لأطفال الشوارع وتحقيق التنمية في الدخل القومي.

بعد سياسي- المساعدة في المحافظة على الأمن القومي وحماية الحدود.

وفيما يلي عرض لآليات تطبيق الخطة المقترحة.

الخطوة /المرحلة الأولى: تضافر جهود الجهات المعنية لإنشاء مدينة سكنية في المناطق العمرانية الجديدة كمشروع قومي لاستيعاب أطفال الشوارع كأصدقاء للمجتمع (بعد إداري).

الخطوة /المرحلة الثانية: (الأطفال من سن يوم إلى أقل من 5 سنوات): يتم تجميع أطفال الشوارع الذين تتراوح أعمارهم بين يوم وأقل من خمس سنوات في دار للرعاية المتكاملة وذلك على مستوى المحافظات وحتى نهاية سن المرحلة الابتدائية (11 سنة).على أن يكون بها أخصائيين نفسيين لإعادة التأهيل النفسي والتربوي لهؤلاء الأطفال.

الخطوة/ المرحلة الثالثة: (طور المراهقة): يتم انتقال الأطفال إلى مدينة سكنية متكاملة ، كاملة المرافق والمتنزهات والمستشفيات والمدارس ، لإعادة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع ، مع مراعاة وجود الأسرة البديلة لهؤلاء الأطفال مثلما كان الأمر بدور الرعاية. وإحاقهم بالمدارس الإعدادية مع مراعاة متطلبات طور المراهقة والبلوغ وذلك من أجل تحقيق جودة التأهيل النفسي لطلاب المرحلة الإعدادية وذلك من خلال مراعاة ما يلي (صفاء عبد العزيز أبو سعده ، 2009):

النمو الجسدي: وواجب المدرسة في هذه المرحلة يتمثل فيما يلي:
-إتاحة الفرصة لممارسة النشاط الرياضي المناسب.

-مراعاة أن تكون البرامج الرياضية واسعة وشاملة لنواحي متعددة يمارسها الطالب ويختار من بينها.
-إقامة المعسكرات للكشف والتربية الرياضية وعلشواطئ البحار لإكساب الطلاب بالصحة والقوة.

النمو العقلي: وواجب المدرسة في هذه المرحلة يتمثل في تنمية معارف الطالب ومهاراته العقلية من خلال:

- أ. التوجه بمنهج تفكير الطالب نحو التحليل والربط والاستنباط والموازنة والتخيل والتجريد.
- ب. أن تقدم المناهج بطريقة بعيدة عن الحفظ والسرد وتعتمد على الفهم والاستنتاج.
- ت. تشجيع الطلاب على اكتساب المعلومات والمعارف بأنفسهم من المراجع العلمية المختلفة.
- ث. تشجيع الطلاب على الاحتكاك بالمواقف العملية وممارستها.

النمو الاجتماعي: وواجب المدرسة في هذه المرحلة يتمثل في إعطاء الطلاب المزيد من الفرص للتدريب العملي على تنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية من خلال:

- أ. تدعيم قواعد التعامل الاجتماعي وآداب السلوك وأصول العلاقات مع الناس.
- ب. تعليم الطلاب فن العلاقات العامة وتشجيعهم على تكوين الصداقات والتكامل والعمل الجماعي.
- ت. تشجيع ودعم روح الفريق .

ومما لاشك فيه أن القدوة الصالحة من جانب المدرس ، تلعب دورا خطيرا في تأكيد هذه الاتجاهات والقيم.
النمو الوجداني: ويتمثل واجب المدرسة في هذه المرحلة فيما يلي:

- غرس الثقة لدى الطلاب.
- جعل الطالب في مستوى مناسب من النضج الانفعالي والاتزان العاطفي.
- مساعدة الطالب على التحرر من مخاوف الطفولة.
- جعل الطالب سعيدا تسوده روح المرح والتفاؤل مما يساعده على التغلب على المشاكل.

النمو الروحي: ويتمثل دور المدرسة في هذه المرحلة في ترسيخ القواعد التالية في نفوس الطلاب.
-تثبيت العقيدة الدينية لدى الطلاب .

-تربية الضمير الديني والوازع الخليلدى الطلاب.

-البعد عن كل تعصب وجهود وإتكالية وتزمت.

-البعد عن ضيق نظرة الطلاب للحياة ، وأن الدين لا يقتصر على أداء الفروض فقط ، وإنما يتم بالعمل الصالح

والإخلاص في أداء الواجب والإنتاج وإنكار الذات

- مساعدة الطلاب على الربط بين التقدم العلمي والحضاري والقيم الخلقية والدينية .
- الخطوة / المرحلة الرابعة:** إلحاق الطلاب بالمدارس الزراعية والصناعية والتأهيل المهني لمن فشل في مرحلة التعليم الإعدادي للإستفادة من عقولهم والتعرف على مواهبهم مع مراعاة ربط المنهج العلمي بالحياة العملية لطلاب المرحلة الثانوية (التدريب الميداني) مع مراعاة استمرار تحقيق جودة التأهيل النفسي لطلاب المرحلة الثانوية وطور المراهقة).
- الخطوة / المرحلة الخامسة:** رعاية الأطفال الموهوبين منهم وتأهيلهم كقادة لزملائهم وإلحاقهم بالتعليم الجامعي في حالة رغبتهم في ذلك (بعد إجتماعي).
- الخطوة / المرحلة السادسة:** الاستفادة من الخريجين كأيدي عاملة مدربة وإلحاق المهرة منهم بالمصانع والمزارع الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك بالمزارع والمصانع التي تم إنشائها بالمدينة العمرانية الجديدة (بعد إقتصادي) والاستفادة من الباقين في تعمير محافظة سيناء (زراعيًا وصناعيًا للمساهمة في المحافظة على الأمن القومي (بعد سياسي وتموي)).
- ومن الجدير بالذكر أن تحقيق آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع يمكن تحقيقها دون أن تتكلف الدولة أي أعباء ، حيث تبين للبحث من خلال الدراسة الميدانية أن نسبة 99% من المواطنين لديهم استعداد لدفع ما يزيد عن 2جنيه شهرياً (10-2) في مقابل اختفاء هذه الظاهرة حرصاً على سلامتهم ضد خطر أطفال الشوارع الحالي والمتوقع تفاقمه مستقبلاً، وذلك إلى جانب تبرعات رجال الأعمال والجمعيات الأهلية التي تساعد في القضاء على هذه الظاهرة .
- ويجدر بالذكر أيضاً أنه يمكن أن تستفيد الدولة من هؤلاء الأطفال ، فتحولهم من قبله موقوتة إلى رأسمال فكري يمكن استثماره والاستفادة منه في كافة المجالات ، فتضمن ولأئهم للوطن .
- كما ينبغي التأكيد على ضرورة تخصيص صندوق لجمع التبرعات الخاصة بدعم أطفال الشوارع على أن يشرف على هذا الصندوق جهة موثوق بها. ويقترح البحث أن تكون هذه الجهة هي القوات المسلحة .
- وبهذا يمكن أن تتوافر آليات التطبيق ، ويتم القضاء على هذه الظاهرة المخيفة ، الأمر الذي يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين من قبل هؤلاء الأطفال .
- سابعاً: التوصيات:** توصى الباحثة بضرورة تحقيق ما يلي:
- ضرورة قيام صناع السياسات وقادة المجتمع ومقدمي الخدمات بوضع الطفل في مركز الصدارة ، والعمل على توفير نظام تأمين وحماية اجتماعية لهؤلاء الأطفال .
- إنشاء صندوق لرعاية أطفال الشوارع ذات شخصية اعتبارية ، هدفه إنشاء المشروعات اللازمة للنهوض بتطبيق المراحل اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة .
- ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع .
- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن أطفال الشوارع مع تحديثها بصفة دائمة للوقوف على مدى التقدم في " التخلص من ظاهرة أطفال الشوارع ، وإعادة تأهيلهم ، والمنافع التي حققها المجتمع من جراء الاستفادة من قدراتهم ومواهبهم المهدرة " نتيجة لظروفهم الصعبة .

-إقامة مشروعات إنتاجية ومعارض ، تعرض فيها منتجات أصدقاء المجتمع (أطفال الشوارع) لإشعارهم بأدبهم وغرس روح الولاء والانتماء لديهم.
-تطبيق الإطار والخطة الاستراتيجية المقترحة للقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع.
-تسهيل إعادة إدماج أطفال الشوارع في المجتمع وتعزيزهم تعزيز شامل من خلال إعادة تأهيلهم نفسياً ومعنوياً والاعتراف بهم.
-تقديم الدعم للأسر المعتمدة حتى لا تضطر إلى طرد أو تسريب الأطفال إلى الشارع.
-توفير المنازل الآمنة لضحايا عنف المنازل.
-منع الأطفال من الحاجة إلى العمل للبقاء على قيد الحياة في الشوارع.
-توفير بيئات داعمة لنمو الأطفال.
-منع الأطفال من التعرض للمخاطر التي تدفعهم إلى العمل أو العيش في الأماكن العامة.
-التوسع في إنشاء دور الإيواء الخاصة بهؤلاء الأطفال.
-إعادة التأهيل النفسي للأطفال المتضررين من سوء المعاملة وإنكار أسرهم لهم.-
-ضرورة قيام وسائل الإعلام بنشر الثقافة والمعرفة القانونية وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل وطرق التعامل معه وكيفية تحقيق حمايته.

-أن يكون الطفل محور الاهتمام الأول من حيث الحماية والإغاثة في جميع الظروف.
-القضاء على الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية للفئة الأولى بالرعاية (الفقر المدقع) ومن ثم القضاء على عمالة أطفال الشوارع.
-ضرورة القضاء على جميع الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة أطفال الشوارع للحد من الظاهرة وتخفيض تكاليف تطبيق الخطة الاستراتيجية المقترحة موضوع الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

إبراهيم ، رباب حسيني عبد الخالق: دراسة سيكودينامية للبناء النفسي لأطفال الشوارع ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير ، 2011.

أبو الحسن ، فريالة مصطفى راجح: دور أخصائي العمل مع الجماعات في تنمية التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الشوارع بالمدارس الصديقة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسبوط ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2012.

أبو سعده ، صفاء عبد العزيز: إطار مقترح للتنمية التعليمية لمرحلة الطفولة ، المركز القومي لثقافة الطفل ، المنتدى العلمي الأول ، ثقافة حقوق الطفل بين الفرصة والأزمة ، 2009 ، ص 97-118.

البابلي ، هدى أحمد عبد المحسن: ظاهرة أطفال الشوارع في مدينة القاهرة ، أسبابها وآليات مواجهتها ، دراسة حالة لعينة من الأطفال ، مجلة دراسات الطفولة ، المجلد 11 عدد ابريل 2008.

الباز ، شهيدة: المنظمات غير الحكومية وظاهرة أطفال الشوارع ، قضية بناء القدرات ، "ندوة اطفال الشوارع حماية ووقاية " ، القاهرة ، 5 سبتمبر ، 2007 ، ص 1-15.

الحروني ، مصطفى : قضية تحتاج إلى مشروع قومي متكامل يتناسب مع حجمها ، 2012 .

<http://www.fi-p.com/article.php?id=7411#ua.Lnudiloum>

الدريج ، محمد: الأطفال في وضعية صعبة ، سلسلة المعرفة للجميع ، منشورات رمسيس ، العدد 25 ، سبتمبر ، 2002 ، ص 130.
المجلس القومي للطفولة والأمومة: أطفال خارج إطار الحماية ، دراسة تعقبه عن أطفال الشوارع في القاهرة الكبرى ، 2005.

صديق ، أحمد: خبرات مع أطفال الشوارع في مصر ، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه ، القاهرة ، مكتبة المجلس القومي للمرأة ، بدون تاريخ ، ص 95-103.

صيام، نرمين محمد عاطف : توظيف الأشغال الفنية في بناء اتجاهات إيجابية لطفل الشارع نحو البيئة المصرية ، جامعة الإسكندرية ، رسالة ماجستير ، 2012.

عاشور ، محمد : أطفال الشوارع ما بين إهمال الدولة واستغلالهم في الحياة السياسية .
<http://elbadil.Com/opinion/2013/03/115971>

عمر ، محمود محمد سليمان: فعالية برنامج إرشادي في مواجهة بعض صور الإساءة لأطفال الشوارع ، جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه ، 2011.

مجلس الوزراء: ظاهرة أطفال الشوارع – التجارب والآليات الإقليمية والدولية. Tashreaat.com
مجيد ، سوسن شاكر: ظاهرة أطفال الشوارع ، الأسباب ، الخصائص ، العلاج ، الحوار المتمدن ، العدد 3713 ، 2012.
محارب ، نيفين وهيب جاد: تعرض أطفال الشوارع المتسربين من التعليم للعنف وعلاقته بالانحرافات السلوكية لديهم ، غير موضح جهة النشر ، 2010 ، ص 1-257.

مرسى ، أبو بكر مرسى محمد: ظاهرة أطفال الشوارع ، الطبعة الأولى ، القاهرة، مكتبة النهضة العربية ، 2001 ، ص1.
مشروع حماية أطفال الشوارع. Programs@arabccd.org

مؤمن ، محمود : ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المغربي دراسة ميدانية ، المغرب ، كلية العلوم التربوية ، 2002 ، ص 51 .
نور الدين ، محمد عباس: التنشئة الاجتماعية للطفل ، سلسلة المعرفة للجميع ، منشورات رمسيس ، العدد (1) ، نوفمبر 1998 ، ص 20 .

نور الدين ، محمد عباس: أطفال الشارع ، رؤية نقدية نفسية اجتماعية وتربوية للظاهرة بأبعادها المختلفة ، مجلة الطفولة والتنمية ، العدد (11) ، مجلد (3) ، 2003 ، ص 1-11.

نبيه ، ولاء : أطفال الشوارع قبلة تهدد أمن المجتمع ، 2012.

<http://www.fi-p.com/article.php?id=7411&ua.Lnudiloum>

ثانياً : المراجع الأجنبية.

- 1.www.bbc.com>multimedia>20141.Arabic-BBC.Com
- 2.Black, M. Street and working Children: Global Seminar Report. Florence:UNICEF.,1993.
3. Benitez, S.Tomas, D.,Crandon solutions Para Nanos en situation de alle (creating solutions for children in street situation, Spanish) Mexico: ME TA- UNESCO., 1999.
- 4.Butler, u. and Rizzini, L. "young people living and working on the Streets of Brazil: Revisiting theLiterature" children, youth and Environments, 2003, Retrieved may 2006, from <http://colorado.edu/journals/cye>.
- 5.Cauce, A. Tyler, k., Perpetrators of Early physical and sexual Abuse Among Homeless and runaway Adolescents. Child Abuse & Neglect, 26, 2000, pp. 1261-1274.
- 6.Children's street culture, young boys playing in street, New York. late 19th Century, Bain News Service. <http://encyclopedia.thefreedictionary.com/Children%27s+street+culture>
- 7.Downing, k., Alienation and social support: Asocial psychological study of Homeless Young people in London and Sydney.Aldershot: Averbury1999.
- 8.Elfagr News, www.elfagr.com 17/4/2015.
- 9.Faccini, B., Filthy and violent it may be, but life is still precious for the world's Street Children. Can you look them in the eye?http://www.aeonmagazine.com/living-together/ben-faccini-street-Children/
- 10.Hussein, N. Street Children in Egypt: Group Dynamics and Subculture Constituents, [http://www.aucegypt.edu/Huss/Cairo papers/ pages/ Street Children in Egypt.aspx](http://www.aucegypt.edu/Huss/Cairo%20papers/pages/Street%20Children%20in%20Egypt.aspx).
11. [http:// www.valmikifoundation.org/problems-street- children. html](http://www.valmikifoundation.org/problems-street-children.html), problems Street Children.
- 12.[http://www.One world.org/guides/street children/](http://www.One%20world.org/guides/street%20children/)

- 13.<https://sites.google.com/site/shelterdb/world-of-street-children-1>
- 14.International Day For Street Children 2013, <http://www.globalgiving.org/projects/day-of-the-street-child-april-2013/>
- 15.Le Roux, j.,Street Children in south Africa: findings from interviews on the background of Street children in Pretoria, south Africa. <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/8726900>
- 16.Mikhail, A.,Egypt's Street Children: Victims of Political Instability, <http://fikraforum.org/?p=3221>, April18,2013.
- 17.Murtaza, A. PAKISTAN:the Street Children have the right to Survival and protection from abuse and exploitation, (April 11, 2013), <http://www.humanrights.asia/news/ahrc-news/AHRC-ART-041-2013>.
- 18.Philip, A. Hardship in the Midst of plenty, The progress of Nations, 1998, P.29.
- 19.Rees, G. lee, j., Still Running 11.London: The Children's society, 2005.
- 20.Rizzini, L., "street children: An Excluded Generation in Latin America" childhood : A global Journal of child Research (3), 1996, P.P.215-233.
- 21.Rob, B. " on the streets", Amnesty Magazine, April, 1999.
- 22.Smeaton, E., living on the Edge: the Experiences of data child young Runaways. London: the children's society, 2005.
- 23.Street Children in the Philippines, https://en.wikipedia.org/wiki/Street_children_in_the_Philippines.(September,2012).
- 24.Street children, A street is no place for a child to call home.<http://www.warchild.org.uk/issues/street-children>.
- 25.Street children and Homelessness, <http://www.cyc-net.org/cyc-online/cycol-0904-Homelessness.html>.
- 26.Though physically visible, street children are often ignored, shunned and excluded,<http://www.unicef.org/sowc06/profiles/street.php>
27. U.S. poor are among world's poorest, The New York Times, August14,1999.
- 28.UNICEF Egypt, Street Children: issues and impact, <http://www.unicef.org/egypt/protection4397.html>
29. Veale, A. Dona,G.,Street Children and political Violence: a socio- demographic analysisof street children in Rwanda. <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/12654324>.
30. World of street children, <https://sites.google.com/site/ShelterdB/world-of-Street-Children-1>
- 31.[www.unesco.org>themes>street-children](http://www.unesco.org/themes/street-children),2017.

اللغة العربية ولهجاتها المعاصرة تعيش أم اصطدام Arabic language and its contemporary dialects: Coexistence or Collision?

أ.د. خالد بوزياني

المدرسة العليا للأساتذة طالب عبد الرحمان الأغواط-الجزائر

1. البدايات الأولى لظهور العامية كلغة ثانية في بداية العصر العباسي وما يليه من العصور المتأخرة: لقد أولت الدراسات الحديثة عناية كبيرة باللهجات العامية في العالم العربي وانقسمت هذه الدراسات ما بين متحيز للهجات العامية كونها اللسان المعبر عن أحوال المجتمع ملغيا في ذلك اللغة العربية الأدبية كما يطلق عليها ، وبين متجاهل لهذه اللهجات كونها عامية مبتذلة لا ترقى إلى مستوى اللغة الأدبية الراقية. مما أدى إلى خلط في المفاهيم وتداخل في التحديد الاصطلاحي ، وهنا لا أريد أن أدخل في إشكالية الجهاز المفاهيمي بين اللغة واللهجة على اعتبار أن اللهجة هي تلك المجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ، أو هو ذلك الجزء الذي ينتمي إلى لغة ما والسلوكيات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة(عبد الغفار حامد هلال ، 1989 ، ص 27). وقبل أن نناقش علاقة هذه الثنائية يجدر بنا أولاً أن نعرف متى وكيف تولدت هذه اللهجات في العالم العربي؟

نحن هنا لا نتكلم عن اللهجات العربية في العصر الإسلامي وما قبله حيث كان التباين بين القبائل في الجزيرة العربية ، ما نريد قوله هو التساؤل عن إمكانية وجود لغة ثانية هي لغة التخاطب والتواصل الآني في المجتمع العربي في العصر العباسي وما يليه من عصور الانحطاط ، لغة لم تنل قسطاً من الدراسة والبحث بل سكت عنها جل علماء اللغة في تلك العصور.

إن اللغة كيان اجتماعي معقد ينفعل ويتفاعل مع المجموعة الاجتماعية يؤثر ويتأثر بعوامل الاحتكاك اللغوي الناجم عن التداخل والتمازج بين العناصر البشرية عبر ممارسة اللغة داخل المجتمع ، يقول سوسير: "الشيء يدخل اللغة إلا بعد اختياره في الكلام مثله في ذلك مثل جميع الظواهر اللغوية التي نجد لها جذراً في الكون" (سوسير ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، 1986 ، ص 205).

إن ظاهرة التداخل اللغوي ظاهرة عامة تنطبق على جميع اللغات العالمية القديمة والمعاصرة ، وسوف يظل العالم متعدد اللغات في كل الأمصار وسيستمر التعايش والتضاد بين الجماعات اللغوية ، والتعدد اللغوي هو الذي يجعل اللغات في احتكاك دائم (ينظر جان كالفن Louis Jean Calvet ترجمة محمد يحياتن ، 2006 ، ص 27).

يحيلنا الكاتب الألماني (فانرايش Weinreich) على الفرد المزدوج اللغة للدلالة على الاحتكاك اللغوي ، ذلك أن اللغات يحتك بعضها ببعض الآخر حينما يستخدمها الشخص نفسه بالتناوب (ينظر جان كالفن Louis Jean Calvet ترجمة محمد يحياتن ، 2006 ، ص 28).

1.1. اللغة العربية واللغات الوافدة:

لقد عرف العهد الجديد للغة العربية ميلاد عصر اللغة العربية المولدة نتيجة عوامل اجتماعية أهمها دخول العناصر الأجنبية كأسرى الحروب والعبيد والجواري مما أفرز جيلا جديدا يسمى بالمولدين وقد أدى هذا إلى ظهور اللحن واستفحاله في الممارسات اللغوية اليومية يضاف إلى ذلك كله مزاحمة الفارسية للعربية في البصرة والكوفة نتج عنه كثرة الدخيل (بنظر أحمد محمد قدور ، 2001 ، ص 224).

نطالع في كتاب حرب اللغات للكاتب لويس جان كالفي Louis Jean Calvet 1999 (ص 234/235) في فصل بعنوان حرب الألفاظ ويقتصد المؤلف بذلك تزامم الوحدات المعجمية الدخيلة على لغة معينة مما يولد صراعا من أجل البقاء والاستمرار والهيمنة اللغوية وهذا ما يلوث صفاء اللغة التي دخلتها الألفاظ الدخيلة ، لكن قد يحدث أن يقبل المجتمع إراديا على تقبل هذه الألفاظ وذلك للاستعانة بها في الجوانب العلمية وغالبا ما يكون ذلك في نوعين:

الدخيل L'emprunt أي استعمال اللفظة نفسها كما هي في اللغة الدخيلة.

الاقتران néologie ويقصد بها تكيفها مع ما يتطابق مع نظام اللغة Louis – Jean Calvet 1999 Voir (ص 234/235). وهذا ما يطلق عليه في اللغة العربية بالمعرب.

إن تقبل المجتمع الواعي والإرادي للدخيل عبر عنه الجاحظ لقلوه: «إن الناس يولعون بالخارجي الدخيل ويزهدون في المألوف الأصيل لأن الناس يولعون لتعظيم الغريب، واستطراف العبيد" (الجاحظ ، دس ، ص90)، ويقول ابن قتيبة(1963، ص3)، في ذلك أيضا: «إنه النمط الذي له ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول بلا جسم".

إن هذا القبول الإرادي هو ما يطلق عليه لويس جان كالفي(1999، ص235) بالتلقائية مميّزا في ذلك بينها وبين ما يسميه بالبرمجة أي برمجة هذه الظواهر اللغوية ضمن سياسات لغوية (ابن قتيبة ، 1963 ، ص3). من خلال ما سبق يمكننا طرح الأسئلة الآتية: هل حدث بين اللغة العربية الفصحى وبين اللغات الأعجمية الوافدة تعايش أم اصطدام؟ وكيف نظر علماء اللغة إلى هذه الظاهرة؟ وما موقف المعاجم العربية القديمة من هذه الننائية؟

لا شك أن ثمة نزعة انتمائية لكن في المقابل وجدت أيضا قوة العلاقات الاجتماعية التي عملت على تمكين الأفراد من التواصل بينهم وبالتالي التعايش اللغوي (سوسير ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، 1986 ، ص249).

إن الإزدحام اللغوي الذي حصل في البيئة الإسلامية الجديدة فتح المجال واسعا أمام الدخيل الذي تموقع في جسم اللغة العربية مما استلزم وضع المعاجم العربية للحفاظ على نمطية اللغة العربية الصافية، ويمكن القول إن اللغة التواصلية اليومية كانت أكثر عرضة للدخيل كما ذكر ذلك الجاحظ وابن قتيبة.

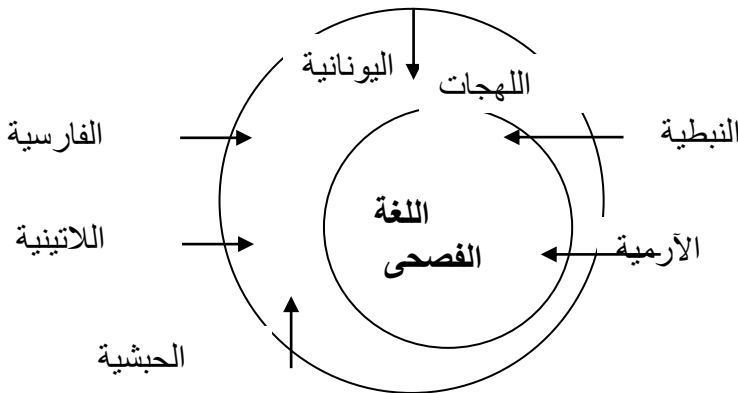
إن الدخيل يتسرب إلى اللغة العربية الفصحى عبر ما يشبه العامية ولكن بأقل حدة من تسربه في اللغة التي اصطلح عليها باللغة المولدة لأنها لغة التخاطب اليومي، وإن كان الكثير من الدارسين نفوا وجود لهجات عامية إلا أننا نعتقد بوجودها وقد أشار إلى هذا أيضا يوهان فك.FUCK. ترجمة رمضان عبد التواب (1980) في كتابه العربية.

وقد أشار الجاحظ(د.س ، ص93) مخبراً على الاحتكاك اللغويقالاً: "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم ولذلك يسمون البطيخ الخربز ويسمون السمييط الروذوق ويسمون المصوصالمزوز ويسمون الشطرنج الأشرتريج إلى غير ذلك من الأسماء. وكذا أهل الكوفة فإنهم يسمون المسحاة بال وبال بالفارسية ولو علق ذلك لغة أهل البصرة إذ نزلوا بأدنى بلاد فارس وأقصى بلاد العرب كان ذلك أشبه إذ كان أهل الكوفة قد نزلوا بأدنى بلاط النبط وأقصى بلاد العرب ويسمي أهل الكوفة الحوك بأذروجوالبادروج بالفارسية والحوك كلمة عربية وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها مربعة ويسميها أهل الكوفة الجهار سو والجهار سو بالفارسية ويسمون السوق أو السوقية وإزار والوازار بالفارسية ويسمون القنء خيارا والخيار فارسية ويسمون المجذوم ويذي بالفارسية".

ويذكر الجاحظ استخفاف الناس لبعض الألفاظ حينما يستعملونها وغيرها أحق بذلك منها فإن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر لكن الناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة وكذلك ذكر المطر ولا يوجد هذا اللفظ في القرآن إلا في موضع الانتقام والعامه وأكثر الخاصة لا يفرقون بين ذكر المطر وذكر الغيث(الجاحظ ، دس ، ص93).

يقول الجاحظ واصفا هذا الانحراف المعجمي: «ولفظ القرآن الذي عليه نزل انه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع وإذا ذكر سماع سموات لم يقل الأراضي ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسمعاً والجاري على أفواه العامة غير ذلك لا يتفقون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال وقد زعم بعض القراء أنه لم يجد ذكر لفظ النكاح في القرآن إلا في موضع التزويج والعامه ربما استخفت أقل اللغتين وأضعفهما وتستعمل ما هو أقل في أصل اللغة استعمالاً وتدع ما هو أظهر وأكثر"(الجاحظ ، دس ، ص93).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بوجود لغة ثانية كانت هي لغة الاستعمال اليومي، قد تكون بها نسبيته اليوم لغة عامية لاستخدامها من طرف السواد الأعظم من المجتمع مما شكل حماية للغة العربية الفصحى من هذا الانحراف المعجمي كما في هذا الشكل:



اللغة العربية واللهجات المعاصرة:

من خلال هذه اللوحة التاريخية لبيدات اللهجات العامية في بلدان العالم العربي، يجدر بنا أن نطرح التساؤل الآتي وهو كيف تطورت العاميات المعاصرة وتشعبت حتى أصبح من غير الممكن التواصل بين الشعوب العربية بل حتى في المجتمع الواحد، وانحصرت في مجموعات وفئات مصفرة حتى في المدينة الواحدة؟

لقد أصبحت المسافة بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها العامية المعاصرة بعيدة إلى حد أنها لم تعد تشدها بها سوى خيوط شبيهة بخيوط العنكبوت، وما زاد من تمدد هذه المسافة ليس الجانب الفونولوجي لأن تأثيره على البنية الدلالية يكاد ينعدم، لكن المستوى التركيبي هو العامل الرئيسي في تمدد المسافة وذلك وفق القاعدتين الأساسيتين، القاعدة التركيبية والقاعدة الدلالية فقد تكون الجملة صحيحة على مستوى التركيب ومعاني الألفاظ مفهومة منعزلة على التركيب لكن الدلالة غائبة تماما بفعل التعبير الاستعاري بشكل قليل والكناية بشكل موسع.

2. الاستعارة والكناية وتأثيرهما في تمييد المسافة بين الفصحى واللهجات العامية المعاصرة:

إن من بين أهم أسباب تمدد المسافة بين اللغة العربية الفصحى واللهجات العامية في الوطن العربي كما قلنا هو التعبير الاستعاري ووجود الكناية بشكل مكثف، وإذا كانت اللغة العربية تزخر بالصور الأدبية على مختلف أشكالها وأنواعها من تشبيهات وكنائيات واستعارات، فإن اللهجات العامية هي الأخرى لا تخلو من استعمال كم هائل من هذه الصور بل إنها العامل الأساسي في سرعة تطور اللهجات العامية حتى أن الأجيال المتعاقبة استحالت عليها فهم معظم الخطاب اللساني المتداول في هذه المجتمعات.

ولقد لفتت هذه الظاهرة انتباه الباحثين وضعدوا لذلك معاجم كثيرة نذكر من بينها: الكنائيات العامية لأحمد تيمور باشا (2012)، والكنائيات العامية المصرية لأشرف عزيز (2007)، والكنائيات البغدادية العامية لعبود الشالجي (1982).

وقد تناول شارل بالي (1909) هذه الظواهر اللغوية حيث يرى أن المجاز هو اختزال وحذف وإيجاز وأنه دليل على كسل التفكير انعكس كسلا في التعبير. فالتعبير الدقيق والواضح يقتضي أن يكون أشمل وأوسع في كلماته وألفاظه وبهذا يربط هذا المفهوم بوقائع التعبير بصفة عامة وعلاقة ذلك بالتفكير.

كما أن الصورة لا تنتمي بشكل كامل أبدا إلى اللغة وتنبع دائما على الأقل جزئيا من الكلام حتى إنها تنتمي إليه كليا وحينها تكون الصورة غير مقولة وإبداعا فرديا خالصا حتى لو أصبحت مستخدمة شرط أن تبقى حية لا يمكن أن تتصلص من الكلام».

وفي تصور شارل بالي (1965، ص 133، 137، 211) أنه لا بد أن نضع جانبا صور الفكر التي تُدخل في اللغة التصويرية كل ما ندعوه بالطبقات التعبيرية، لأن النظام التعبيري لا يلتقي مع حقل صور الفكر. وهنا يعطي شارل بالي الاهتمام الكبير إلى النوع الثاني من الصور لأنه يتماشى ويتناسب مع ما يسميه باللغة التخاطبية التي تمدنا بطاقة تعبيرية وتصويرية هائلة، ويضرب مثلا لذلك في التشبيه الآتي:

عربان كالكأس nu comme un ver

ومن المنطلق نفسه اعتبرت الصور بمختلف أشكالها في اللغة العربية الفصحى صورا ممتة ، فهناك ألف صورة وصورة نائمة بين طيات الكتب وفي دواوين الشعراء والأدباء لا تؤدي وظيفتها التواصلية في الخطاب التداولي اليومي ، ولا تحقق الوظيفة التعبيرية لطبقات وشرائح اجتماعية كبيرة. إن الخطاب التواصلية الآتي لا يعترف بالبعد الجمالي للصور من المنظور الأدبي والجمالي بل بالبعد العاطفي والانفعالي لهذه الصور.

وهذه أمثلة عن بعض الصور الواردة في العامية الجزائرية والمصرية والعراقية:
بعض الكنايات من العامية الجزائرية: هذه الأمثلة من صلب العامية العاصمية أي عامية الجزائر العاصمة ، وتبقى هناك العديد من العاميات الجزائرية المنتشرة في كل ربوع الوطن تحتاج إلى الجمع والدراسة والتحليل:

راني حطبة وحرَّجَت حَطْبَة'	تشير إلى الإفلاس
راني على الحديدية	لا أملك دراهم أو مال
نخدم على لعلام	للعمل بدون مقابل
أنت حابس	قليبي الاستيعاب
حابس في طلعة"	لا يفقه الأشياء
مفريني مقتبسة من اللغة الفرنسية	لا يفقه الأشياء
"خَرَجَ صحرا"	أي انه لم يحصل على شيء
هارب	متميز في كل شيء كالعلم والرياضة والفن
رميت عليه الماء	قطع صلة مع صديقه
طاق على من طاق	القوي يأكل الضعيف

إن المتأمل لهذه الصور يلاحظ أولاً أنها متداولة بين شريحة اجتماعية معينة بل قد تكون هي اللغة الحية التي يتواصل بواسطتها أفراد هذه الشريحة ، وثانياً أن لها وظيفة تعبيرية تعكس أحاسيس ومشاعر الفرد وعلاقته بالآخرين ، وهنا يمكننا التساؤل حول الدلالة المشفرة الناتجة عن طبيعة البنية التركيبية لهذه العبارات والكلمات عربية لكن دلالتها غامضة لا يفهمها سوى أفراد المجموعة التي أنتجت هذه الكنايات. يرى جان كوهن(1986 ، ص 112) في مثل هذه الظواهر بأن المنافرة هنا تحسب على الأشياء لا على الكلمات أي لا بد أن تكون هناك قرائن من صلب الحياة الاجتماعية فالأعراف الاجتماعية عادة ما تحدد سياقات الأداء الكلامي أو ما يطلق عليه موقف الخطاب.

وفي مسألة الانزياح نلاحظ العبارات العامية الآتية:

نفسه خضرة: (كناية عن ميله للسرور ، وعدم تحمله للحزن) أشرف عزيز الكنايات العامية" (ص 29).

روحه حمرة: (كناية عن ثقله وفدامته ، ومثلها: دمه ثقيل ، دمه يلطش) [نفسه(ص 60-61).

وهذا ما يطلق عليه جان كوهن بالانزياح من الدرجة الثانية أي إطلاق صفة الأوان على المدارك المعنوية مثل الدقات الناقوسية الزرقاء ينظر (كوهن ترجمة محمد الولي ومحمد العمري ، 1986 ، ص 125).

بعض الأمثلة من العامية المصرية من معجم الكنايات العامية لأحمد تيمور 2012:
هذه الكنايات ربما استعملت في عهده أو في الفترة التي سبقتة بقليل وذلك لغرابتها وغموض دلالتها:

اتلخبط غزله	كناية عن الارتباك الشديد والمراد بالفزل شبكة صيد السمك وهي إذا اشتبكت خيوطها واختلطت ارتبك في تخليص بعضها من بعض. ص 17
إذأرى في ظل صُباغه	كناية عن شديد الجبن والفرع. ص 17
أشكر خير	كناية عن عمل الشيء جهرا يقولون أكل في رمضان أشكره وأصل أشكار تركيبة معناها الظاهر للناس. ص 18
بالباع والدراع	كناية عن أخذ الشيء بالقوة والافتقار. ص 21
بالرطل	كناية عن كثرة الشيء ورخصه. ص 21
جا نقبه على شونه	كناية عن عدم الفوز بالمرغوب. ص 27
جس المخاضة	كناية عن استطلاع الأمر. ص 28
حط الهم في الترباس	الترباس خشبة توضع خلف الباب أي حط همه فيه. ص 30
خُذَه في دُكّه	الدوكه صوت غليظ معروف في الغناء وهنا كناية عن مقابلة شخص بالكلام الكثير للتأثير عليه في أمر ما. ص 33
خلأها كبر بلبن	الكبر نبات معروف يأكله الريفيون كناية عن الخلط الفاحش. ص 34

هذه عينة قليلة من مواد المعجم لكن الظاهرة الملفتة للنظر هي غرابة هذه العبارات وغموض دلالتها حتى أننا نشك أن الشباب المصري اليوم قادر على فهمها وإدراك معانيها ودلالاتها ، وهذا ما أطلقنا عليه بالتسارع في التطور الدلالي للهجات العامية ، ومن ثم تحقق صعوبة التواصل اللغوي الدياكروني بين الأجيال .
وفي معجم الكنايات العامية المصرية لشرف عزيز حتى وإن كان قد استلهم الفكرة من معجم أحمد تيمور واقتبس منها إلا أنه دون الكنايات التي وجدت في الاستعمال بعد الفترة التي عاش فيها أحمد تيمور مما يعزز صحة ما ذهبنا إليه وهو التسارع في تطور الدلالات في اللغة العامية ، وسأتناول بعض الأمثلة من المعجم في ما يلي:

إيدك والأرض	كناية عن عدم امتلاك شيء أي ليس لإيدك والرض. ص 46
إيدهساية	كناية عن التبخير وساب بمعنى ترك. ص 46
إيده مخرومة	كناية عن الجود ومخرومة أي مثقوبة. ص 46
إيده ناشفة	كناية عن البخل. ص 47
إيدك على كتفك	كناية عن الاستعداد للعمل والذهاب إلى حيث يطلب منه. ص 48
باللاوندي	أي بلغة غير مفهومة ولا توجد لغة اسمها لاوندين ولكنهم صاغوا هذا الاسم للتعبير عن المراوغة في الكلام. ص 50
بالنحوي	أي النحو أي اللغة الفصحى غير المفهومة يقولون قالها بالنحوي.
بلاموطى	يقولون سافرت بلاموطى أي بلامتاع ولا حقائب. ص 60

ترش الملح ميتزلش	كناية عن شدة الزحام بحيث لو نثرت عليهم ملحا لا يصل إلى الأرض. ص 67
جا نقبه على شونة	كناية عن عدم الفوز بالمرغوب وذهاب التعب سدى بعد بذل الجهد.

يلاحظ أن العبارة الأخيرة هي نفسها الموجودة في معجم أحمد تيمور. واستخدامها هنا غاية في الغموض والتعقيد، وربما هي قديمة كانت متداولة في مصر إبان الحكم التركي ما يدل على أن كثيرا من الكلمات الدخيلة استقرت في اللهجات العامية المصرية.

ومن أمثلة الكنايات العامية البغدادية:

بعض الكنايات العامية البصرية:

بعد خراب البصرة

بين العجم والروم

قانون عفج

ولاية بطيخ

برمكي

بعض الكنايات العامية البغدادية:

خان جفان

تعال فهم الأغا

أبيض وبيض

خبز باب الأغا

والمتمعن إلى هذه الكنايات العامية يدرك بسهولة البعد التاريخي

3. الفصحى والعامية في ضوء السياسات اللغوية في العالم العربي:

لقد أصبحت مشكلة تقشي العامية في المجتمعات العربية وبعدها عن اللغة العربية الفصيحة تُلقى بظلالها على السياسات اللغوية والسياسات التعليمية وسأتناول بعض الأمثلة من بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي:

لهجات بلدان المشرق العربي:

أولا: المستوى الداخلي: تتوفر بلدان العالم العربي على تنوعات عرقية بالإضافة إلى القوميات التي تشكل منها معظم المجتمعات العربية، هذا الواقع فرض إشكالية التعدد اللغوي وظهور اللهجات العامية على الواجهة الاجتماعية والسياسية كضرورات لازمة وملحة استدعت معالجات ضمن سياسات لغوية خاصة بكل بلد كل حسب خصوصيته وتشكيلته العرقية. يبقى أن نتساءل عن مدى نجاح هذه السياسات اللغوية في حل مشكلة الأقليات ضمن مخطط يضمن لها الحرية اللغوية في الإدارة والتعليم والإعلام.

إن هذه الإشكالية معقدة للغاية إذا نظرنا إليها من جانب الانسجام اللغوي في المجتمع الواحد، لذا سنعتمد على بعض الإحصائيات التوضيحية ومن ثم النظر في هذه العلاقات المعقدة التي تعيق تحقيق هذا الانسجام اللغوي بين الشعوب العربية.

وسأكتفي ببعض البلدان العربية:

الإمارات العربية المتحدة:

عدد السكان: 9.5 مليون نسمة

اللغة الرسمية العربية المادة الدستورية 7.6

الأغلبية: لا يوجد

اللغة الأجنبية: الإنجليزية

المجموعات العرقية:

12% إماراتيون

27.8% هنود

15.1% أوروبيون

10.2% باكستانيون

9.5% بنغلاديشيون

6.1% فلبينيون

3.0% سيريلانكيون

2.2% صينيون

14.1% آخرون

السياسة اللغوية:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية حسب المادة الدستورية 6 و7 المؤرخ في 02 ديسمبر 1971

المادة 6: الانتماء إلى الأمة العربية بحكم الدين واللغة والتاريخ المشترك.

المادة 7: الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع واللغة العربية هي اللغة الرسمية

اللغة العربية هي لغة دواوين الدولة أما العربية الخليجية فهي لغة الحكومة والإدارة والجيش والشرطة والمعاملات

التجارية ، وعلى هذا فإن العربية الخليجية هي التي تدار بها شؤون الدولة أما العربية الأدبية l'arabeclassique فهي موجهة

على الجالية العربية أما الجاليات غير العربية فإن اللغة الإنجليزية هي التي تحل محل اللغة العربية.

لغة التعليم:

لغة التعليم في المدارس الحكومية هي العربية أما اللغات الأجنبية فهي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

لغة التعليم في المدارس الحرة: اللغة الإنجليزية الفرنسية الألمانية الهندية الفارسية.

الإعلام: باللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية في بعض القنوات الخاصة.

المملكة العربية السعودية:

عدد السكان 33,413,660 مليون نسمة في إحصاء 2018

اللغة العربية هي اللغة الرسمية (المادة 1 و39 من القانون الأساسي المؤرخ في شهر أكتوبر 1993.

السياسة اللغوية تجاه الأقليات:

لا تعطي المملكة العربية السعودية أي مجال للأقليات اللسانية المتمثلة في العمال الذين يشكلون نسبة 25هـ/ من العدد الإجمالي للسكان ، والذين هم من جنسيات متعددة خاصة الآسيوية . ولهذا السبب بقيت لهجاتها صافية قريبة إلى اللغة العربية .

العراق:

38 مليون نسمة

اللغة الرسمية العربية المادة 5-7-19 من دستور 1990

المادة 7: 1. اللغة العربية هي اللغة الرسمية

2. اللغة الكردية إضافة إلى اللغة العربية لغة رسمية في المناطق الكردية

المادة 4 دستور 2005

اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان لدولة العراق

تعتبر اللغة العربية واللغة الكردية لغتين رسميتين حسب الدستور العراقي الجديد ويتحدث اللغة العربية كلغة أم حوالي 85% من العراقيين ويتحدث اللغة الكردية كلغة أم حوالي 8% وتعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الأجنبية . وتعد اللغة التركمانية هي اللغة الثالثة من ناحية استخدامها كلغة أم في العراق ، كما أن الآرامية الشرقية مستخدمة أيضا من قبل بعض السكان المسيحيين أتباع كنيسة المشرق الآشورية وكنيسة المشرق القديمة والكلدانية والكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة السريانية الكاثوليكية إضافة إلى اللغة الأرمنية المستخدمة لدى الأقلية الأرمنية .

المجموعات الأقلية:

الأقليات	النسب المئوية
الأكرد	22 %
الفرس	1.2 %
التركمان	1 %
الأرمن	0.27 %
قوقازيين	0.08 %

اللغات واللهجات:

تنوعت اللغات في العراق نتيجة اختلاف القوميات وتنوع الأديان والمذاهب فنجد بالإضافة للغة العربية اللغة الكردية والتركمانية والسريانية والأرمنية والمندائية بالإضافة إلى اليهودية العراقية سابقا. كذلك تعدد اللهجات العربية باختلاف المحافظات العراقية وباختلاف موقعها الجغرافي وأشهر هذه اللهجات اللهجة البصرية والأببارية والبغدادية والموصلية . وتعد اللغة الإنكليزية أوسع اللغات الأجنبية انتشاراً .

الأغلبية من العرب 51 هـ/ .

اللهجات العربية: 22 هـ/ .

مسألة الأقليات:

هذه المسألة لا تطرح على المستوى اللغوي فحسب ، ولكن على مستويات أخرى أهمها المستوى السياسي ، فلأقلقيات الحق في المساهمة في الحياة السياسية ، مثلا للأصول القوقازية 02مقعدين الشيشانيون 01 مقعد واحد. كل هذه المؤشرات تقودنا إلى نتيجة مفادها أن هذا التنوع اللساني ساهم بشكل قوي في وجود لهجات اجتماعية متعددة هي مزيج من بعض الكلمات العربية والكلمات الدخيلة أو المعربة التي فرضت نفسها على مستوى الخطاب التواصلية الآتي. أما السؤال الخطير الذي يتفاداه الباحثون هو مدى تحول هذه اللهجات إلى لغات تفرز نفسها على مستوى سياسة التخطيط اللغوي ومن ثم المطالبة بشرعية ترسيم هذه اللغات دستوريا لتصبح لغات رسمية في الإدارة والتعليم ، وهنا يصبح جليا التصادم بين اللغة العربية وهذه اللهجات المعاصرة لنكون في قلب الأزمة اللغوية. نشير هنا إلى أن اللهجات المشرق العربي عموما الموجودة في مناطق جغرافية بدوية لا تزال تحافظ على خصوصيتها العربية مما يجعلها تحقق التعايش بينها وبين اللغة العربية الفصحى.

بلدان المغرب العربي:

بالنسبة للهجات المغاربية فإن لها خصوصيتها المتمثلة في البعد الأمازيغي للسكان الأصليين للمنطقة ، بالإضافة إلى الحملات الإسبانية على سواحل بلدان المغرب العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر مما مهد الطريق للأتراك الذين استنجد بهم سكان المنطقة ، وفي الأخير وفي القرن التاسع عشر اجتياح الفرنسيين للسواحل الجزائرية ومن ثم استعمار كل المنطقة التي تمثل الجزائر وتونس والمغرب.

ومرور الزمن تشكلت العشرات من اللهجات المحلية على اختلاف نوعيها الجغرافي والاجتماعي ، واتسعت الهوة بين اللغة العربية وبين هذه اللهجات خاصة على المستوى المعجمي وكذلك على مستوى التعبير الاستعاري الذي يعتبر أقوى مستوى في مجال التخاطب اليومي.

إن اللهجات المتواجدة في المناطق الداخلية والموجودة في قلب الصحراء والأرياف هي لهجات قريبة من الفصحى خاصة من حيث المستوى المعجمي ، وفي دراسة للدكتور أبو بكر مرزوق فإن معظم أفاظ هذه اللهجات مستمدة من اللغة العربية الفصحى وألف في ذلك معجما أطلق عليه معجم فصيح العوام أبو بكر مرزوق (2012).

ولقد ترجمت هذه الاهتمامات في ملتقى الجزائر الدولي حول: "المعرفة والمجتمع". المنعقد في الفترة ما بين 10 . 12 تشرين الثاني 2007 بمشاركة أكثر من خمسة وثلاثين وباحثاً من دول عربية وأوروبية.

وتمحور النقاش حول موضوعات أساسية من بينها:

معالجة مسألة التعدد اللغوي في الدول العربية والسعي لتحويله إلى مصدر غني للثقافة العربية وليس إلى مأزق سياسي وثقافي بسبب تجاهل اللغات أو اللهجات المحلية ومحاولة طمسها بالقوة أو عدم الاعتراف بالتراث الثقافي المكتوب باللهجات المحلية. وهو تراث مهم يمكن الاستفادة منه لتعزيز دور الثقافة العربية وتنوع مصادرها ولغاتها منذ القدم.

الفصحى والعامية في ضوء السياسات التعليمية:

إذا كانت اللغات الفرنسية والإسبانية والإيطالية والتركية تمثل جزءا كبيرا من الدخيل في الاستعمالات اليومية وأن المئات من الكلمات استقرت في هذه اللهجات ، فإن اللهجات المعاصرة اليوم تتسارع بشكل ملفت للانتباه وذلك من حيث وجود أفاظ غريبة عن اللغة العربية لتشكل بذلك لهجات اجتماعية تتداول بين الشباب ومما زاد من غرابتها استعمالها في شبكات التواصل الاجتماعي فهي قريبة من اللغة المشفرة ، وبهذه الطريقة اتسعت الهوة بين اللغة العربية ومجالات استعمالها في اللهجات المختلفة.

ومن هذا المنطلق سعت بعض الدول العربية ومنها الجزائر على سبيل المثال إلى تحضير نصوص تختار كلماتها وألفاظها من العامية القريبة من اللغة العربية الفصحى أو ما أطلق عليه بلغة بين بين ، أي أن أصولها من اللغة العربية وفي الوقت ذاته تكون متداولة في الخطاب الآبي التواصلية ، وهنا ظهرت مشكلة معقدة ففي الجزائر توجد العشرات من اللهجات العامية تنتمي إلى مناطق جغرافية متباعدة فالذي يعرفه سكان مناطق الشمال لا يعرفه سكان الشرق أو الغرب أو الجنوب فظلت الإشكالية قائمة .

إن مهمة كهذه ينبغي أن تضطلع بها مخابر البحث على مستوى الجامعات وليست الدوائر السياسية ، فالبحوث النائمة في رفوف المكتبات الجامعية في الوطن العربي لكثيرة بالبحث عن حلول الأزمة اللغوية التي تعيشها الشعوب العربية على المستوى التعليمي وعلى مستوى الخطاب .

خاتمة:

إن هذا البحث قام على فرضية وجود مسافة محددة بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها العامية المعاصرة ، وذلك من أجل المحافظة على التعايش بينها ، فاللغة الفصحى تمد اللهجات بها تخر به من كنوز على المستوى المعجمي على الخصوص وأيضاً المستويات الأخرى .

وإذا كانت بعض التيارات الفكرية تعتبر اللهجات العامية لغات حية كونها لغات التخاطب اليومي بين الفئات الاجتماعية داخل مجتمع مصغر ملغية في ذلك البعد الحضاري للغة العربية الفصحى بعزلها عن الدراسة والتحليل على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة للتقارب العربي العربي مشرقاً كان أم ومغرباً ، إن هذه التيارات هي التي عززت وتعززت بقوة الاصطدام بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها المعاصرة .

لذا تعتبر المداخلة كمحاور مفتوحة للبحث والدراسة ونتائجها أولية ، وتبقى النتائج مرهونة بمدى تطور هذه الأبحاث على المستوى الميداني والتطبيقي ، وأن المسؤولية الكبرى لملقاء على عاتق المجامع اللغوية في فتح المجال أمام الباحثين للقيام بما يجب فعله خدمة للغة العربية .

قائمة المراجع:

- أبو بكر مرزوق(2012) ، معجم فصيح العوام ، منشورات مخبر علوم اللسان جامعة عمار ثليجي الأعواط -الجزائر
- أحمد تيمور باشا(2012) ، الكنايات العامية ، مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة ، القاهرة
- أحمد محمد قدور(2001) ، اللسانيات وأفاق الدرس اللغوي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان .
- أشرف عزيز(2007) الكنايات العامية المصرية ، دار الحضارة للنشر ، القاهرة
- الجاحظ (دس) ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، جزء1.
- جان كالفن(2006) ، علم الاجتماع اللغوي ترجمة محمد يحياتن ، دار القصة للنشر ، الجزائر .
- جان كوهن(1986) ، بنية اللغة الشعرية ترجمة محمد الولي ومحمد العمري ، دار توبوقال للنشر الدار البيضاء .المغرب .
- دي سوسير فيرناند(1986) ، محاضرات في اللسانيات العامة ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة .
- عبد الغفار حامد هلال(1989) ، اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .
- عبود السالحي(1982) ، الكنايات البغدادية العامية ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات .
- فك يوهان(1980) ، العربية ترجمة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، مصر ،
- ابن قتيبة(1963) ، أدب الكاتب ط4 ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .
- Charles Bally(1990) ، 9traité de stylistiqueFrançais, Paris Klincksiek .
- Charles Bally(1965); linguistiquegénérale et linguistiqueFrançaise, Edition, 4. Publisher, F. Berne, .
- Louis — Jean Calvet(1999); la guerre des langues et politiques linguistiques hachette littérature .

واقع وآفاق التنمية السياحية بتلمسان الزيانية (الجزائر)

(Algeria)The reality and prospects of tourism development in Tlemcen Ziania

د.صبرينة دحماني

قسم علم الآثار ، جامعة تلمسان- الجزائر.

مقدمة:

أصبحت السياحة عنوان تقدم الدول المعاصرة كونها تشكل عنصر هاماً من عناصر الاقتصاد ومصدر ثراء لميزانية الدول ، كما أنها تعد وسيلة لدمج الدول مع بعضها البعض في عدة ميادين من بينها التمازج الثقافي ، وهذا الأخير كان دافعا قويا لاهتمام الدولة الجزائرية ولاسيما في السنوات الأخيرة بالقطاع السياحي ، علما بأنها دولة تتمتع بمناطق سياحية وأثرية مهمة ، كما هو الحال عليه بمدينة تلمسان العريقة تاريخيا وحضريا وجغرافيا كونها تحتل موقعا استراتيجيا هاما في خارطة الجزائر ككل ، هذه التي سحرت المؤرخين والجغرافيين والراحلة وغيرهم ممن زاروها وابهروا بجمال طبيعتها وهوائها ورعة تراثها وثنائها ، وتنوع عاداتها وتقاليدها ، هذا الذي أعطاها صورة سياحية داخل الجزائر وخارجها ، ما جعلها كمدينة تتسارع في إعادة الاعتبار لمجموع المصادر والطاقت السياحية (الثقافية والحضارية) من اجل اللحاق بركب التنمية السياحية.

ومن هنا ما المقصود بالتنمية السياحية و ماهي انواعها و مصادرها ومقوماتها؟

ظهر مصطلح التنمية السياحية في اواخر القرن العشرين كعنوان لحماية البيئة وما يحيط بها ، لتشمل المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية وغيرها ، ولتتعمم وتصبح ذات مقومات واهداف كل تصب في سياق الزيادة والاستمرارية وانتعاش الانتاج السياحي ، طبعاً بوجود ارشاد اداري لكافة المصادر البيئية الاقتصادية ، الاجتماعية ، وكذا التنسيق بين مختلف القطاعات الخاصة والعامة ومن هنا ماهي التنمية الياحية ؟

1.تعريف التنمية السياحية: هي الإمداد بالتسهيلات والخدمات والارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين⁽¹⁾ ، وتعرف أيضا على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح ، وكذا مختلف تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة ، ومن هنا فالتنمية السياحية هي الارتقاء بالخدمات السياحية ، يساعدها في ذلك طبعاً كل من المناخ والمناظر الطبيعية والثروة النباتية والحيوانية والمتاحف والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية.

ومجموعة من المقومات غير هذا ، منها المؤسسات الفندقية بكل أنواعها وأشكالها (من فنادق ودور ضيافة ومنازل وزوايا لاستقبال السياح والأجانب...) ، ووسائل التنقل من الوسائل تنقل داخلية وخارجية (حافلات وقطارات وسيارات الأجرة) ناهيك عن الوسائل البرية الجوية وحتى البحرية ، هذا إلى جانب الممارسات

¹ (طارق عبد الفتاح الشريبي ، 2010 ، ص: 15).

الإعلامية التي لا بد أن تخص الإشهار بالثراء الأثري والطبيعي وحتى الصناعات التقليدية والعادات التقاليد ، وحتى الطابع المميز والخاص بكل منطقة ، من هندسة معمارية حديثة ولغات محلية ...الخ.

2. أهمية التنمية السياحية: تزداد أهميتها كلما كانت علاقتها وطيدة ومترابطة ومتحدة مع قطاعات مختلفة خاصة الاقتصادية بغض النظر عن القطاع السياسي والاجتماعي والثقافي ، وبهذا نستنتج ان العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية يكمن في رواج السياحة (تزايد الحركة السياحية) من جهة وتدفع الأموال التي تدخلها السياحة (أموال السياح) من خلال زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية ومن اقتناء المنتجات المحلية والصناعات التقليدية ، وخذا من الخدمات الفندقية والأماكن الترفيهية ناهيك عن الحدائق العامة والخاصة ، فكلها ستساهم بطريقة او بأخرى في دفع عجلة اقتصاد البلاد ، هذا إلى جانب خلق فرص شغل ومن ثم امتصاص البطالة.

أما علاقتها بالقطاع الاجتماعي فنجده يوفر ويطور الخدمات العامة ، كما يرفع المستوى المعيشي والأكثر من هذا هو رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية وسط أفراد المجتمع ، وبالتالي ضمان التبادل الثقافي والحضاري ، مع توفير موارد لحفظ التراث الهادي والثقافي ، إلى جانب ضمان الرفاهية للسياح ، فما هي السياحة إذا ؟

مفاهيم حول السياحة: هي نشاط السفر ، بهدف الترقية وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط ، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ، حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة².

السياحة في معناها العام السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي ، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف العالم ودراسة اللغات الأجنبية³.

أما في معناها الخاص فهي نشاط ذو صلة بالتنقل والحركة ، يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد عن طريق التنقل من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو ترفيهية أو قضاء إجازات أو حضور مؤتمرات أو مهرجانات أو العلاج والاستشفاء⁴ ، أو لأجل السياحة والتمتع بمناظر الثراء الأثري وهذا طبع السائح كون إن السائح: هو ذلك الشخص الذي ينتقل برغبته خارج مكان سكنه الأصلي لأغراض متعددة⁵.

أنواع السياحة: لقد اقرن تنوع السياحة باختلاف المقاصد والأهداف والحاجات التي يهوي إليها كل سائح حيث أعتد في تقسيمها إلى:

السياحة الداخلية: وهي تنقل وترحال المواطنين داخل بلادهم ، وتعرف "بالسياحة المحلية".

السياحة الخارجية: وهي تنقل وترحال السواح الأجانب إلى دول أخرى غير دولتهم.

3. أهداف السياحة: وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

0(-)4 Zean — pierre lozato- giotart, 2004, p:

3- (مروان السكر العدوان ، 1999 ، ص: 14.)

4- (كريم بلقاسم ، 1998 م ، ص: 9.)

5- (نفسه ، ص: 11.)

أهداف سياسية: ويأتي في مقدمتها تجسيد العلاقات الدولية وتفعيلها عن طريق تبادل الخبرات.

أهداف اقتصادية: حيث تعتبر السياحة من الموارد المالية المهمة لكثير من الدول العالم ، عبر مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب شغل وزيادة في الدخل الوطني ، بالإضافة إلى خلق أسواق أخرى زيادة إلى الأسواق الاقتصادية وجلب العملة الصعبة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية

أهداف ثقافية: وتمثل في تنمية المعارف والطاقات الفكرية وتبادل المعلومات ، وتثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية.

أهداف ترفيهية: وهي أغراض رئيسية بالنسبة للسائح ، لأن السياحة تجيء بعد عمل روتيني جهيد فيخرج السائح من بؤرة الملل ليسترجع أنفاسه.

ومن هنا نجد الجزائر من بين الدول التي تحتوي على ثروات هامة وهائلة ومتنوعة من طبيعية وحيوانية ومعنوية وخاصة مادية ، هذه التي تجعل منها قطبا قابلا للمشاركة في الاقتصاد المحلي ، ولاسيما إذ ما تحدثنا عن الغرب الجزائري ولاسيما المدينة الزبانية عروس الغرب الجزائري

تلمسان هذه التي تعد من بين المراكز الحضارية الهامة في المغرب الأوسط ، إذ كان التجمع السكاني ينحصر داخل الأسوار الزبانية المضروبة حول المدينة ، والتي تتربع على مساحة تبلغ حوالي 80 هكتار تقريبا ، وهي مساحة المدينة في العهد الزباني كما يرجح انه كان يقطن بها حوالي مائة ألف ساكن في القرن الثالث عشر ميلادي⁽⁶⁾ ، أما في مصدر آخر يشير **فالانسي** إلى 120 ألف نسمة كانت تقطن يتلمسان ، ليصل حاليا عدد سكانها إلى المليون نسمة (أكثر من 950 ألف) حسب آخر الإحصائيات السكانية لسنة 2004 ، أما المدينة فيبلغ عدد سكانها حوالي 180 ألف نسمة⁽⁷⁾

وقد كان ها مكانة مرموقة بين حواضر بلاد المغرب⁽⁸⁾ ، إذ كانت منطقة إستيطان لشعوب مختلفة ابتداء من **عصور ما قبل التاريخ** ، إذ يقال عنها: أنها مدينة عظيمة قديمة فيها آثار للأول كثيرة تدل على أنها كانت دار مملكة لأمم سالفة⁹ ، فإن المدينة عمّرت من قبل الإنسان في فترات ما قبل التاريخ ، وهذا ما تدل عليه تلك المكتشفات في كل من بحيرة كرار وأوزيدان والمويلح بمغنية وأولاد ميمون وبوهناق وغيرها من المكتشفات الحديثة¹⁰.

ليليهم **الرومان** الذين احتلوا الجهة الشمالية الشرقية من مدينة تلمسان الحالية ، الموقع الأول من حيث الاستيطان والتعمير ، إذ انه كان يعرف باسم ، بوماريا POMARIA¹¹ التي تعني البساتين ولم يبق منها إلا بعض الأطلال أسوار وحجارة متناثرة هنا وهنا ، بغض النظر عن تلك التي أعيد استعمالها¹² في الجزء

⁶ Aspewit , 1982, p : 13.

⁷ document édité par le service du génie responsable des travaux urbains, Le Tracé des villes et les ingénieurs des génies, Algérie, 1830- 1870, , p13.

⁸ حمدان بن عثمان خوجة ، 1982 ، ص: 93 ، 94.

⁹ (محمد عبد المنعم الحميري ، 1975م ، ص 136.)

¹⁰ عزيز طارق ساعد ، 2011م ، ص 35.)

¹¹ (محمد الطمار ، 2007م ، ص 12.)

¹² (جورج مارسي ، 2004م ، ص 8.)

السفلي من مؤذنة الجامع العتيق بأ **غادير**¹³ (كلمة أمازيغية تعني: "**الجدار القديم**" أو "**المدينة المسورة**" في اللهجة الزناتية القديمة¹⁴) ، هذه التي زادت من الامتدادات الجغرافية لمنطقة بوماريا والتي يرجح أنها ترجع إلى قبائل بني يفرن الزناتية الذين أطلقوا هذه التسمية على المساحات المحيطة بالموقع الروماني¹⁵ ، وقد كانت محصنة ومسورة بمجموعة من الأسوار والأبراج والبواب ، والتي لم يبق منها إلا بعض الأسوار والأبراج المتناثرة في كل من الجهة الشمالية والشرقية وبعض بقايا الأبواب كباب العقبة وباب خوخة في حين تشير المصادر إلى أنهما كانت تحدها مجموعة من الأسوار وخمسة أبواب ، ونذكر في هذا الصدد ما قاله عنها أبو عبيد في مسالكه أنها: مدينة بسفح جبل ، أبوابها خمسة ، ثلاثة جهة القبلة: باب الحمام ، باب وهب ، باب الخوخة ، وواحد شرقا: باب العقبة ، وواحد غربا ينسب إلى أبي قرة¹⁶ .

ليعقبهم الإدارة (إدريس الأكبر بن عبد الله بن الحسن سنة أربع وسبعين ومائة (174هـ) ، إذ ملك تلمسان ، واختط بها مسجدا ، ولما تولى الحكم من بعده ابنه إدريس ، دخل إلى تلمسان مرة ثانية سنة تسع وتسعين ومائة (199هـ) ، فجدد مسجدها وأصلح منبرها ، وأقام بها ثلاث سنين¹⁷ ، وبعد انهيار الإدارة استعاد الزناتيون سيادتهم على أغادير¹⁸ ، إلى أن نزل يتلمسان يوسف بن تاشفين سنة 468 هـ¹⁹ فبنى معسكره مدينة **تاجروت** وسورها²⁰ حتى تكون منعزلة عن المدينة الأولى اغادير²¹ ، حتى قيل فيها "مدينتان متجاورتان مسورتان ، بينهما زمية حجر ، إحداهما قديمة والأخرى حديثة ، والحديثة اختطها المثلثون ملوك المغرب ، واسمها تاقرت ، فيها سكن الجند وأصحاب السلطان وأصناف من الناس ، واسم القديمة أقادير يسكنها الرعية ، فيها كالفسطاط والقاهرة من أرض مصر"²² ، وشيد بها قصرا عُرف "بالقصر القديم" ، ومسجدا جامعا²³ ، ليستمر حكمهم إلى غاية غزو عبد المؤمن بن علي بغزو المدينة عام 540هـ / 1145م بعد سيطرته على وهران وقضائه على الأمير تاشفين بن علي ، وقام بتخريب عمرانها وتقتيل سكانها بعد رفضهم الخضوع لسلطته ، بعدها قام بمجموعة من الإصلاحات لها تمّ تخريبه وبناء ما دمر ورموا أسوارها ، ثم عيّن عليها عبد المؤمن سليمان بن وانودين من مشايخ الموحدين وبعده أبا حفص ومن عقبه ، فشهدت تلمسان في هذه الفترة تطورا هائلا في الحضارة والعمران²⁴ ، منها دمج المدينتين (اغادير وتاجرات) في مدينة واحدة بسور

¹³ (المرجع نفسه ، ص 8.)

¹⁴ (الرزقي شرقي ، 2013م ، ص 13.)

¹⁵ (جورج مارسي ، المرجع السابق ، ص 16.)

¹⁶ (يحيى ابن خلدون ، 1903م ، ص 21.)

¹⁷ (عبد الرحمن ابن خلدون ، 2000م ، ص 102 ، 103.)

¹⁸ (جورج مارسي ، المرجع السابق ، ص 16.)

¹⁹ (ابن عذارى المراكشي ، 1983م ، ص 29. ينظر أيضا: يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 21.)

²⁰ (يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 21.)

²¹ (يحيى بوغزيز ، 2007م ، ص 20.)

²² (ياقوت الحموي ، د.ت. ، ص 44.)

²³ (الرزقي شرقي ، المرجع السابق ، ص 26 ، 27.)

²⁴ (يحيى بوغزيز ، المرجع السابق ، ص 23. ينظر أيضا: الرزقي شرقي ، المرجع السابق ، ص 27.)

واحد وهي **تلمسان** ، ليشير الى هذا الجميري بانها مدينتان في واحدة²⁵ ، ليتحدث ايضا عن هذا الدمج **يحيى ابن خلدون** فيقول: "وهي مؤلفة من مدينتين ضمّهما سور واحد إحداهما أولية... تعرف بأجادير... والثانية تعرف بتجارات..."²⁶ ، ومن هنا فمعنى تلمسان (تلم سان) يجمع بين اثنين: البرّ والبحر او الصحراء والتل ، كما يقال لها أيضا: "تلشان" وهو مركب من: "تل" ومعناه: "بال" و"شان": أي "لها شأن عظيم"²⁷ ، هذه الأخيرة بلغت اوج ازدهارها في الفترة الزيانية ، حيث الى هذا عبد الرحمن ابن خلدون في قوله²⁸ : "ولم يزل عمران تلمسان يتزايد وخطّتها تتسع..." كونهم واتخذوها (الزيانيون) دارًا لملكهم فاختطّوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة واطّمر سوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه ، فأصبحت أعظم أمصار المغرب²⁹ ، بدواوينها وعمرانها ، فمنها نجد القصر القديم ، الذي كان دارا للسلطان الزياني ، والمشور والصهريج الأعظم ، وغيرها من المساجد التي لم يبقى منها إلا المسجد أبي الحسن النسي ومسجد سيدي ابراهيمي المصمودي وأولاد الإمام ، ناهيك عن تلك التي ضاعت واندثرت ، كما هو الحال عليه بالنسبة للمدارس والحمامات والأبواب... وهذا نتاج الصراع الذي نشب بين الزيانيين والمرينيين (1337م تاريخ اعتلاء أبي حمو موسى الثاني سدة الحكم يتلمسان عام 1359م)³⁰ . ليتراجع ازدهار ورقى المدينة (خاصة في الجانب العمراني) في الفترة العثمانية (1517م) ، حيث أعادوا استغلال الجزء الشمال الغربي منها (حي باب الحديد) مع إعادة الاعتبار لبعض الضواحي (الحرطون ، كدية العشاق وغرس الباي) ، إلا أن المدينة بفقدان مكانتها السياسية ، ستضيق أيضا مكانتها الاقتصادية ، نتيجة اهتمام السلطة بأمور البحر ، وبالتالي لم يطرأ الجديد في النسيج العمراني. رغم هذا ستحتفظ المدينة بمكانتها الثقافية.

لتصل المدينة إلى مرحلة التغيير والتجديد الجذري معماريا وعمرانيا في فترة الاحتلال الفرنسي (بقيادة الجنرال بوجو في 30 جانفي 1842م). أين قام بشق طرقات التي اخترقت الأحياء دون التمييز بينها ، بهدف توسيع الشوارع ونزع الملكيات ، وحوّلت المدارس إلى كنائس وغيرها من التي دمرت ، والمساجد إلى مخازن كمسجد أبي الحسن التنسي ، كلها محاولات لطمس الشخصية والهوية الدينية والإسلامية.

²⁵ (محمد بن عبد المنعم الجميري ، المصدر السابق ، ص 136).

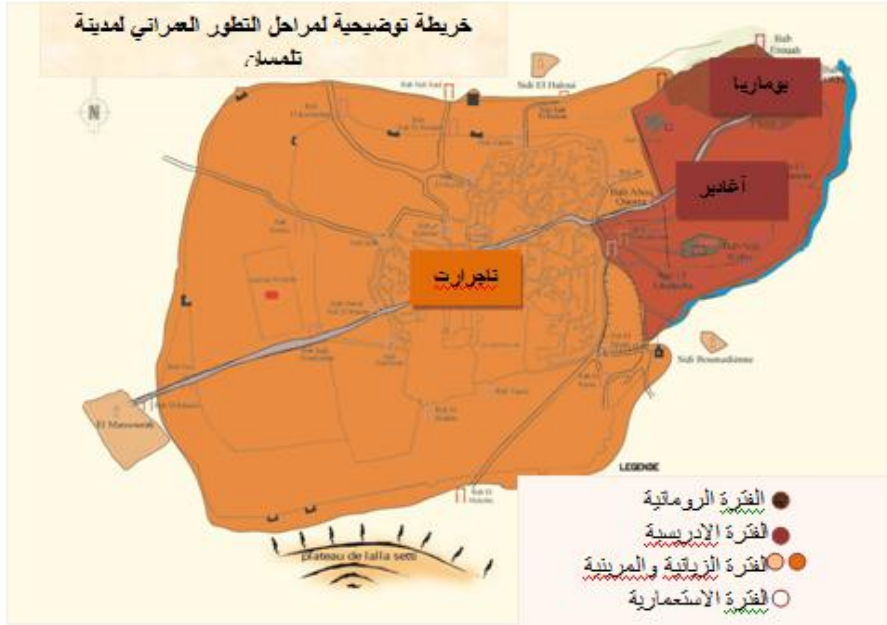
²⁶ (يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 20-22).

²⁷ (يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 9).

²⁸ (الرزقي شرقي ، المرجع السابق ، ص 28).

²⁹ (محمد بن عبد الله التنسي ، 2011م ، ص 115).

³⁰ (المرجع نفسه ، ص 32 ، 33).



ومن هنا فان مدينة تلمسان من هذا المنظور هي تعبير خاص يجسد المستوى الحضاري للجماعة القاطنة بها ، أما هيكلتها العامة فهي في تحديث مستمر حتى تفي بمتطلبات ساكنيها وزائريها ، وحتى تستوفي شروط المدن السياحية بكل مقوماتها ، خاصة وان لها تراء مادي (التراث الأثري المادي) ، يؤهلها أن تكون قطبا ومركزا جذابا لمختلف فئات المجتمع ، وهذا ما جعلها تعرف قفزة نوعية في هياكلها ومؤسساتها العلمية الأكاديمية والاقتصادية بصفة خاصة ومنها نستعرض أهم المقومات السياحية التي تزخر بها مدينة تلمسان: نجد مدينة تلمسان تتوفر على خصائص طبيعية هامة (تم ذكرها سابقا) تساعد في الجذب السياحي ، من سلاسل جبلية ومغارات وهضاب خضراء وشلالات وعناصر ومنايع مائية ، كما أنها تتوفر على خصائص تاريخية من معالم تاريخية ومواقع أثرية ومتاحف ، تحمل بين عناصرها وإطلالها وأروقها دلائل وشهادات حية على الانتماء الحضاري العريق من ما قبل التاريخ إلى الفترة الحديثة ، ومن أهم وأشهر المواقع بالمدينة ، موقع المنصورة المريني ، ومعلم الجامع الكبير المرابطي وجامع أبي مدين المريني إلى جانب جامع سيدي الحلوي ، وصرح المشور الزياني... وغيرهم المعالم والمواقع البارزة ، بالإضافة إلى شبكة المواصلات ووسائل التنقلات داخل المدينة وباحوازا ، ناهيك عن البنية التحتية التي أضحت تكتسبها:

البنية التحتية

الفنادق: بالنسبة للمجالات الاستقبال والتوجيه والاحتواء لمدينة تلمسان أصبحت اليوم في تزايد مستمر وذلك لتلبية حاجات المقبلين عليها خاصة منذ عام 2011. 2012 أين شهدت المدينة تظاهرة علمية وهي عاصمة الثقافة الإسلامية قد بلغ عدد الفنادق بها اليوم حوالي 25 فندقا ليصل عدد الإجمالي للأسرة بالمدينة حوالي 2500 سرير ، ناهيك عن ما تزخر به الولاية من مؤسسات فندقية سواء بالحمامات المعدنية كحمام بوغرارة حمام سيدي العبدلي حمام الشيقر... ومنهم فنادق خمسة نجوم ، كفندق ابييس وفندق غونيسونس.

الوكالات السياحة والأسفار: لمدينة تلمسان وحدها حوالي 15 وكالة ، موزعة على كامل الرقعة الجغرافية للمدينة هذا إذا ما استثنينا الوكالات الموزعة على كل الولاية.

فضاءات التخميم: هي أكثر الأسس والركائز الأساسية التي يبحث عنها السائح ، فتلمسان تتمتع بمناظر خلابة وجذابة ، منها شلالات الوريث ، هضبة لالة ستي ، فضاء الحوض الكبير ، الموقع الأثري منصوره ومايحيط بها ، المفروش ، الفضاء المكشوف على الهواء الطلق منطقة غابة احفير الحظيرة الوطنية ، مغارات عين بني عاد.

خطوات تبني التنمية السياحية بمدينة تلمسان وتطويرها: إذ ما بحثنا عن البدايات الأولى ظهور فكرة السياحة بمدينة تلمسان ، سنجده يعود إلى فترات قديمة ، لكنها لم تكن بالمفهوم الحالي ، وهذا ما تؤكدته الفنادق والمساجد التي انتشرت بوسط المدينة ، وهذا إن دل فانه يدل على استقرار الرحالة والتجار بالمنطقة للاستراحة ولأخذ نزهة بها للاطلاع على مناظرها الطبيعية الخلابة التي تعنى بها الشعراء وللتعرف على مصنوعاتنا التقليدية من منسوجات وغيرها ، لتعرف تطورا في الفترة الاستعمارية ، حيث كانت وجهة للأجانب ولإسيما شواطئها مرورا بأسواقها ، لتبقى مستقرة إلى غاية العشرينه السوداء أين تراجعت الحركة السياحية ، لتعرف انتعاشا ملحوظا في سنة 2010 2011 ، أين تم اختيار تلمسان كمركز لتمثيل عاصمة التفافة الإسلامية ومنذ ذلك التاريخ والمدينة تشهد المعنى الحقيقي للتنمية السياحية إن لم نقل التنمية المستدامة حيث توفرت كل مقومات التنمية ، من خلق مناصب الشغل (القضاء نسبيا على البطالة في الإرشاد السياحي ، في ملاحق الحفظ ، اليد العاملة لحماية المناطق الأثرية من معالم ومواقع وفتح متاحف جديدة ، و...) إلى جانب تبني سياسة تأهيل المعالم التاريخية والموقع الأثرية ، والتي أصبحت تلعب دورا اقتصاديا توفر من خلاله الموارد المادية لصيانتته وحمايته طبعاً من خلال مداخله ، حيث أصبحت حتى المتاحف ذات طابع تجاري اقتصادي.

ومن هذا نستنتج أن مدينة تلمسان تملك مقومات وبنى تحتية هامة تأهلها على ان تكون وجهة مهمة للسائح الداخلي وحتى الخارجي ، خاصة وأنها مقبلة على تطبيق مجموعة من البرامج السياحية الترفيهية كونها خصصت في الآونة الأخيرة حافلات لضمان تنقل السياح عبر أهم المواقع الأثرية المعروفة والمشهورة بالمدينة ، من مجمع سيدي أي مدين إلى المنصورة والمشور.

هذا إلى جانب مشروع الحديقة الأثرية الذي يشهد تطورا كبيرا في انجازه (وهي حديقة للتنزه والاستجمام تنتشر داخلها مجموعة من الأسوار والأبراج التي تعود لموقع المنصورة وهي غير بعيدة عنها من الناحية الشرقية).

بالإضافة إلى دعم وتشجيع الاستثمار السياحي الذي أصبح من بين مخططاتها المستقبلية ، مع تحسين النوعية السياحية ، والمساهمة في تكوين سياحي على المستوى العالي ، تدعيم المشاريع السياحية ، والأكثر من هذا الترويج السياحي.

خاتمة:

تلمسان كمدينة لها أفاق مستقبلية في المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد من خلال تأهيل جل المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ، والتي يترتب عنه كإجراء الدخل الذي يساهم في تكتيف عمليات الصيانة الدورية

وضمن الاستمرارية للتراث الأثري والإشهار به والأكثر من هذا وذاك هو توفير مناطق وأماكن للتخفيف من الضغوطات اليومية للفئات الاجتماعية. وإذا ما تم الالتزام بهذه السياسة السياحية فإنه في القريب العاجل ستكون تلمسان نقطة سياحية بارزة من خارطة الجزائر ، علما أنها تستقطب في الفترة الأخيرة حوالي 300 ألف سائح داخلي وأكثر من 100 ألف سائح أجنبي .



موقع المنصور و الجذب السياحي بعد التاهيل (احداث حديقة الحيوانات في مقابل الاطلال)



هضبة لالة ستي بعد تهيئتها



مغارات عين بني عاد بعد تاهيلها

قائمة المراجع:

- طارق عبد الفتاح الشريعي ، 2010 ، تنمية المبيعات السياحية ، مؤسسة حورس الدولية ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية .
- حمدان بن عثمان خوجة ، 1982 ، المرأة ، تحقق: محمد العربي الزبيري ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .
- ابن عذارى المراكشي ، 1983 ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تح: إحسان عباس ، ج4 ، ط3 ، دار الثقافة ، لبنان .
- جورج مارسي ، 2004 ، تلمسان ، تر: سعيد دحماني ، دار النشر التل ، الجزائر .
- الرزقي شرقي ، 2013 ، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م ، ابن خلدون ، تلمسان .
- عبد الرحمن ابن خلدون ، 2000م ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، تح: سهيل زكار ، ج7 ، دار الفكر ، لبنان .
- عزيز طارق ساحن ، 2011 آثار ما قبل التاريخ وفجره بمنطقة تلمسان ، تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والهيرات الفني ، ج01 ، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3 ، 4 ، 5 أكتوبر ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، تلمسان ، 2011 .
- كريم بلقاسم ، 1998 ، ترقية السياحة بالجزائر ، رسالة جستير في العلوم التجارية ، المدرسة العليا للتجارة .
- محمد الطمار ، 2007 ، تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- محمد بن عبد الله التنسي ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدرّ والعقيان في بيان شرف بني زيان) ، تح: محمود آغا بوعباد ، موقم للنشر ، تلمسان .
- محمد عبد المنعم الحميري ، 2011 ، الروض المعطار في خبر الأقطار(معجم جغرافي) ، تح: إحسان عباسين ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1975 .
- مروان السكر العدوان ، 1999 ، الإقتصاد السياحي ، دار مجدوي للنشر ، عمان .
- ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مجلد2 ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- يحيى ابن خلدون ، 1903 ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، مجلد1 ، مطبعة بيبير فونطانا الشرقية ، الجزائر .
- يحيى بوعزيز ، 2007 ، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، ص23 . ينظر أيضا: الرزقي شرقي .
- Aspewit ، 1982 Actes du colloque sur l'urbanisation de Tlemcen, analyse de tissu urbaine de Tlemcen, commission n° 01, Tlemcen du 01 au 03 Mars.
- document édité par le service du génie responsable des travaux urbains, Le Tracé des villes et les ingénieurs des génies, Algérie, 1830- 1870.
- Zeana — pierre lozato- giotart, Michel Balfet ; 2004, Management du tourisme :les acteurs, les produits les marchés et les stratégies.pearsoneducation, France.

التلميذ واللغة العربية والإسلام في المدارس الأوروبية.

Student and Arabic language and Islam in European schools.

د.ناش رضوان ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، كلية العلوم الإسلامية الخروبة- الجزائر

مقدمة:

ينشأ أبناء المسلمين في البلاد الغربية بين حضارات متضاربة من حيث المنشأ ومن حيث الغايات والأهداف ، فالظروف الاقتصادية والسياسية التي تجبر الأولياء على هجرة الوطن والاستقرار في بلدان المهجر لا تمنع هؤلاء من التمسك بثقافتهم وديانتهم ، وهم مع ذلك يحاولون توريث تلك المعارف لأولادهم ، فيتحتّم على الصغار تحمل أعباء إضافية مقارنة بأقرانهم من أولاد الغربيين الذين لا يلتفتون لمثل تلك الواجبات إلا من اعتنق آباؤهم الإسلام وأرادوا أنينهجوا بهم نهج التدين الإسلامي .

إن التوفيق بين واجبات الطفل المسلم في البلاد الغربية من ناحية تحصيله الدراسي وتأقلمه مع اللغة الرسمية في البلاد التي يعيش فيها واللغة العربية التي يحتاجها للتعبّد والتدبر في الأمور الدينية يحتاج منه إلى همة بالغة في ذاته ومساعدة حقيقية من طرف المجتمع الذي يحيط به حتى يستطيع تحصيل كل هذه المعارف في فترة مبكرة من حياته ، فما هي الوسائل والأساليب الأنجع لمساعدة الطفل على بلوغ تلك الأهداف السامية . وحتى لو توفرت الشرائط التي تساعد الطفل على التوفيق بين التحصيل الأكاديمي والتحصيل الديني فلا بد أيضا من انتفاء الموانع وتحييد الحواجز التي تحول دونه ودون بلوغ أهدافه .

إن الدراسات على كثرتها تكاد تنحصر في مجال تحفيظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة دون تعمق في معانيها وإثارة شهية الطفل في تتبع مغزاها السامي الذي يشده إلى فهم اللغة العربية من حيث أساليب الخطاب وقراءة ما بين السطور .

إشكالية الدراسة:

يختلف جيل المهاجرين المسلمين إلى أوروبا عن الأجيال التي ولدت هناك من آباء مسلمين حيث يرغب الوالدان في ترسيخ العقائد الإسلامية لأولادهم وذلك بشدهم نحو الإسلام واللغة العربية مع رغبتهم في انسجام أولادهم مع المجتمع الجديد الذي حلوا ضيوفا عليه ووجب عليهم التأقلم التام مع عاداته وأعرافه وقوانينه ، وهذه المهمة تفوق قدرات الأب والأم لوحدهما فالدراسات يجب أن تساعد هذه العائلات على الحفاظ على كيانها في هذا العالم الذي أشبه ما يكون بحلبة صراع يتبع فيها الضعيفُ القوي بكل سلاسة .

الغرض من البحث:

يتلخص الغرض من البحث في مساعدة المهاجرين على الحفاظ على كيانهم الإسلامي وعدم الذوبان في المجتمع الغربي .

أهداف البحث:

- مساعدة المهاجرين على الحفاظ على هويتهم .
- إثراء الدراسات المساعدة على التأقلم ودفع الذوبان .

-التواصل الدائم مع المهاجرين حتى لا ينسوا بلدانهم الأصلية باستعمال وسائل التواصل الحديثة.
-تكثيف أشكال التعاون المختلفة لشد روابط الاتصال.

أولاً:عالمية الدين الإسلامي توجب عالمية اللغة العربية.

لقد صرح القرآن الكريم أنه خطاب الله الموجه لجميع الناس دون استثناء وفي كل زمان ومكان ، وعليهم اتباع نوره الذي أضاء العالمين حتى يخرجوا من كل الأزمات التي وقعوا بها بسبب جهلهم وانحرافهم عن هدي الأنبياء السابقين ، وبما أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية فقد توجب على الجميع أخذ نصيب منها ومن فقهها حتى يتمكن من تدبر آيات القرآن و تلاوته على الوجه الصحيح ، حتى ظهر عصر الترجمة إلى اللغات الأخرى الذي لم يتم إجماع علماء المسلمين حوله وبقي الإشكال مطروحا حول مسألة ترجمة القرآن إلى لغات الناس المعاصرة أفضل أم نشر اللغة العربية وتعليمها أفضل ، وبما أن العالم الإسلامي عرف انتكاسة الاستعمار في القرون المتأخرة وما صاحبه من انتقال الحضارة والمعرفة إلى حواضر الغرب وبروز التكنولوجيا بلغات أوروبية فقد رأى الكثير من العلماء المسلمين أفضلية ترجمة معاني القرآن الكريم إلى سائر اللغات ، ولكن رغم أن هذا الرأي جاء في مرحلة الضعف والانكسار فإن الرأي الآخر القائل بأفضلية تعليم اللغة العربية لغير العرب يعتبر الوسيلة الأفضل .

1-نشر اللغة العربية واجب ديني : عندما نقرأ آيات القرآن الحكيم نجدها نزلت باللغة العربية وهو كتاب أنزله العليم الحكيم ليتعلم الناس الحكمة ، ومن الحكمة التي حفت هذا الكتاب المقدس لغته التي أعجزت الجميع ، فعلى كل باحث عن الحقيقة أن يبذل قصارى جهده في تعلم العربية والتفقه فيها عملا بقاعدة ما يتم به الواجب فهو واجب ، وهذه نماذج من الآيات التي أثبتت نزول القرآن باللسان العربي وبقي علينا معرفة الكمة من ذلك :

أَيُّهَا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ، (سورة يوسف ، الآية 2).

ب-وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ، (سورة الرعد ، الآية 37).

ج-لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ، (سورة النحل ، الآية 103).

د-وكذلك أنزلناه قرآنًا عربيًّا وصرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ، (سورة طه ، الآية 113).

2-تتمام الإسلام بالتحكم في اللغة العربية: إن أدنى ما هو مطلوب من الشخص المسلم أن يقرأ الفاتحة في صلاته ، وقد أجمع المسلمون على وجوب تلاوتها باللسان العربي إلا في حالات نادرة جدا تحفظ ولا يقاس عليها ، وذلك لوجود الأدلة الشرعية الصريحة التي توضح أهمية الفاتحة في الصلاة وأن قبولها وعدمه مرتبط بتلاوتها على الوجه الصحيح ، ومن بين تلك الأدلة:

أ-قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» (بخاري ، 1994 ، ص 151).

ب-قال صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» (مسلم ، 1992 ، ص 297).

فعلى الجميع واجب تعلم القرآن الكريم والتدبر في معانيه فهو يخاطب كل عاقل ، كما أن على المسلمين واجب نشره وتبسيط السبل لكل الناس حتى يتعلموه ويستفيدوا من النور الذي نزل به .

ثانيا: اللغة العربية في البلدان الأوروبية.

تشهد البلدان الأوروبية هجرة واسعة للمسلمين نحوها والاستقرار فيها خاصة بعد تفوقها حضاريا على بلدان العالم الإسلامي ، وقد نقل المسلمون الوافدون إليها إرثهم الحضاري والعقائدي معهم ورفضوا التخلي عنه أو استبداله بما هو موجود فيها لقناعتهم أن دينهم هو الدين الحق وأن اللغة العربية أوسع وأصح من اللغات الأوروبية ، وسبب انكماشها راجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية وليس عيبا في ذاتها أو قصورا في جوهرها .

وكانت ألمانيا وفرنسا نموذجا للبلدان الأوروبية التي استقبلت المهاجرين المسلمين ومن بينهم الناطقين بالعربية والمهتمين بها لذلك سأركز عليهما باعتبارهما بلدان يعيش فيهما ملايين المسلمين الناطقين بالعربية. 1-استغلال مرونة النظام الألماني في التعليم لنشر وتطوير العربية: يعتبر النظام التعليمي الألماني أرقى ما وصل إليه الفكر البشري من حيث الآلية والتنظيم ، وهو غير متعصب من حيث القومية أو الطائفية مقارنة بدول أخرى ، وهذا يظهر من خلال القوانين السارية المفعول في ألمانيا وعلى رأسها الدستور الألماني الذي ينص على أن لجميع الأديان الحق في تدريس الدين في المدارس (الدستور الألماني ، المادة 7 ، الفقرة 3).

هذه المرونة التي تبديها القوانين الألمانية وكرم الضيافة الذي يعرضه الشعب الألماني على المسلمين الوافدين عليه يجب أن يقابل بما يشرف صورة المسلم وبما يخدم الإسلام وضروريات الإسلام كاللغة مثلا. أمحاربة خطاب الكراهية الذي تنشره بعض الجماعات الدينية المتطرفة: يعاني المسلمون في ألمانيا من خطاب التحريض والتزمت الذي يصدر من الطوائف الإسلامية المتطرفة والمغلقة أكثر مما يعانیه غيرهم ، حيث أن عليهم تحمل انعكاس تلك الخطابات من جهة و إبراز روح التعايش السلمي الذي جاء به الإسلام ، وحتى تتم محاصرة ذلك الفكر والحد من انتشاره يجب أن يقف الغربيون على الاختلاف الحاصل بين الطوائف الإسلامية ومدارسها منذ ظهور الإسلام إلى اليوم ، وأفضل مفتاح للوقوف على ذلك الصراع الفكري هي اللغة العربية ، لأن الترجمة عادة ما تكون خاضعة لهوى المترجم.

ب-إيضاح الفكر الرحب الذي يتقبل الجميع في الفكر الحضاري: يكفي الإسلام فخرا أنه جمع القوميات والأديان المختلفة تحت سقف قانوني واحد ، ولم تظهر الشكوى من جور الإسلام في التعامل مع الأقليات إلا بظهور أهل الهوى في ميدان الفتوى والتشريع ، حيث اعتقدوا بجهلهم أن للمسلم الامتياز والتفضيل التشريعي على غير المسلم ، و أن النسب العربي يعني أمام السلطان عكس النسب الأعجمي ، وهذه الكوارث الفكرية التي يعاني منها المسلمون اليوم بسبب هذا الانحراف الخطير الذي بني على فتاوى محدودة الاجتهاد وصادرة في زمان يختلف عن زماننا ومن اشخاص لم يكونوا يدركون عواقب ما تؤول إليه فتاواهم.

2-الناطقون بالعربية في فرنسا:

تنعكس ظلال اللائكية الفرنسية سلبا على الجالية المسلمة في فرنسا ، حيث تحرمهم من حقوقهم في مجال الدين أو تدريس اللغة العربية لأبنائهم ، لكن الضغط الجماهيري الذي يتعرض إليه المنظومة القانونية هناك يدفعها للمرونة مع مطالب ملايين المسلمين من داخل فرنسا وخارجها ، ولولا الأعمال المسيئة للمسلمين من تحريض ونشاط إجرامي لوجدنا للمسلمين هناك مدارس تنشر العربية في كل القارة الأوروبية.

أ-استغلال كتلة المهاجرين المغاربة في فرنسا لترسيم اللغة العربية في المدارس الفرنسية: إن من حق ملايين الأسر المهاجرة في فرنسا تعليم أبنائهم اللغة العربية ، وليس من حق الدولة الفرنسية التذرع بذريعة العلمانية أو الأعمال الإرهابية التي تنشرها الطوائف المتطرفة لحرمان المسلمين من حقوقهم الثقافية

والعقائدية، قال بشير العبيدي مدير المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية في باريس في تصريح لـ "هافينغتون بوست عربي" إن "الخطوة إيجابية جداً وتمن عن استعداد رسمي لإعطاء اللغة العربية مكانتها في فرنسا بعد تهمة طالتها سنين عديدة (arabic.rt.news)، والملاحظ أن النظام العلماني الفرنسي يستغل جرائم المتطرفين لحرمان المسلمين من حقوقهم في التمتع بلغتهم وثقافتهم، ومع الضغط الجماهيري والفكر التنويري سيتم استخلاص الحقوق واستيفائها.

ب- تعلم العربية ضرورة اقتصادية واجتماعية: من مصلحة الدول الأوروبية الناطقة بغير الإنجليزية تعلم العربية حتى تضمن نصيبها من المصالح الاقتصادية في العالم العربي والإسلامي، فالإنجليزية هيمنت على العالم وتليها العربية من حيث الانتشار، وصارت باقي الشعوب الأوروبية عبارة عن أقليات يجب عليها اتباع الأكثرية حتى نشرت الإندبندنت موضوعاً تحت عنوان "انسوا الفرنسية والصينية العربية هي اللغة التي يجب تعلمها حسب المعهد البريطاني (bbc arabic).

ج- القيود القانونية على المسلمين باسم العلمانية: "الجمهورية تضمن حرية المعتقد. وتضمن حرية العبادة في ظل القيود المذكورة لاحقاً فحسب التي تصب في صالح النظام العام". ويفترض هذا الأمر حماية العديد من الحريات الأساسية، خصوصاً حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التظاهر العلني وحرية تكوين الجمعيات وحرية العبادة وحرية امتلاك الأماكن الملائمة، (القانون المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1905)، المادة الأولى وما يليها من مواد تقيد حرية الشعائر باسم الحفاظ على النظام العام ومبادئ الجمهورية).

د- مبادئ القانون المؤرخ في 15 مارس 2004 وأثره السلبي على اللغة العربية: رغم المظاهر البراقة التي ينادي بها هذا القانون إلا أنه في حقيقته يخدم الجمهورية العلمانية التي لا تتسجم مبادئها مع مبادئ الإسلام، فلو كانت تعترف بحق المسلمين في فتح مدارس خاصة بدينهم ولغتهم لكانت بالفعل ذات مصداقية وهي: -الحرية: يمثل قانون فصل الكنيسة عن الدولة قانوناً للحرية في المقام الأول: إذ إن تأكيد العلمانية عدم سيطرة الدين على الدولة ولا الدولة على الدين يجعلها تتيح لكل شخص حرية الإيمان أو عدم الإيمان. -المساواة: إن الدولة العلمانية "عندما تسمو على الجميع" تصبح دولة حيادية لا تفضل أحداً على أحد؛ والعلمانية تساهم في تحقيق المساواة بين المواطنين أمام القانون.

-الأخوة: تفرض العلمانية احترام الآخر واحترام خياراته ومعتقداته مع التذكير بأن على الجميع الالتفاف حول القيمة المثلى للمواطنة التي تنطوي على احترام القوانين العامة. إن هذه الشعارات نابعة من صميم الدين الإسلامي، ولكن العلمانيين أخذوها وتبنوها وجعلوا منها وسيلة للتضييق على المسلمين كما يظهر من القوانين التالية.

هـ- التضييق على المصلين بموجب قانون أكتوبر 1935: حيث يقبس هذا القانون الصلاة الجماعية على المظاهرات، خاصة إذا كانت في الشارع، والحقيقة أن على الدولة توفير دور العبادة للمواطنين خاصة دولة بإمكانيات فرنسا وليس سن القوانين التي تحارب الصلاة بذرائع مختلفة؛ تمثل الصلاة في الشارع وبصورة أوسع في الأماكن العامة تجمعاً في الطريق العام يخضع لنفس القواعد المطبقة على المظاهرات.

-لا تُحظر الصلاة في الشارع باسم العلمانية وإنما لأن الصلاة في الشارع تؤدي إلى استخدام متكرر للمكان العام مع الإخلال المادي بالنظام العام أو عرقلة السير.

-تخضع جميع مواكب الأشخاص ومسيراتهم وتجمعاتهم ، وبصورة عامة ، جميع المظاهرات التي تجري على الطريق العام لوجوب التصريح المسبق بها". ولكن السياح والمواكب التقليدية المتعلقة "بالأعراف المحلية" معفية من هذه التصريح ، وهذا يؤكد أن المشرع الفرنسي يعتبر الشعائر الإسلامية دخيلة على المجتمع الفرنسي وليست أصيلة فيه.

-من واجب السلطة الإدارية ، القائمة على حفظ النظام العام ، أن تعترض على إقامة التجمعات والتظاهرات غير المعتادة التي من شأنها أن تهدد النظام العام ، كما هو الحال فيما يخص الصلاة في الشارع العام التي تعيق المرور وتطرح مشاكل تتعلق بالسلامة والطمأنينة العامة.

-وتناقض المشرع بين العلمانية واعتبار الأعياد الدينية المسيحية: من المفارقات الكبيرة التي تعيشها المنظومة القانونية الفرنسية هي مناداتها بفصل الكنيسة عن الدولة ، وتكريس الأعياد الدينية المسيحية في القوانين السارية كقانون العمل مثلا ، هذا الاضطراب يجعل أتباع الديانات الأخرى يتساءلون عن سبب تفضيل ديانة على أخرى في بلد ينادي بفصل الدين عن الدولة.

-تزايد أماكن العبادة رغم التضييق: عرفت دور العبادة الإسلامية تزايد عددها في فرنسا رغم المساعدات الشحيحة والتصلب القانوني نحوها ، فقد كانت عام 1999 حوالي 1000 مسجد هي عبارة عن أقبية في العمارات وشقق صغيرة ومحلات يتخذها المسلمون أماكن لإقامة الصلاة الجماعية ، واليوم صار عددها 2500 مسجد ذات بنايات متوسطة.

إن النضال المستمر والعمل الدؤوب المدروس وفق المبادئ الحضارية سيجعل الإسلام والعربية ينتشران في أوروبا في وقت قياسي.

التوصيات:

- تكثيف التعاون بين الدول العربية والأوروبية في مجال التعليم.

- الاستفادة من التقنيات البيداغوجية الحديثة في تعلم اللغات.

-تشجيع الأوروبيين على تعلم اللغة العربية.

-التمسك بمقومات الهوية وعلى رأسها الدين واللغة.

الخاتمة:

يبقى الارتباط بالوطن الأصلي واللغة الأم والدين الحق صلب عقيدة المسلمين عموما والعرب المسلمين خصوصا ، وللحفاظ على هذه المكاسب الفكرية العظيمة في بلاد أوروبا يجب بذل كل الجهود المتوفرة واستغلال جميع الفرص المتاحة لأجل اكتساب موضع قدم في حضارة ترانا دونهم في العلم والفهم ، ويعتقد الكثير أن الإسلام كدين والعربية كلغة وعاداتنا كتقافة هي سبب تخلفنا عن ركب الحضارة البشرية ، و حتى يقتنع الآخرون بخطأ هذه النظرية علينا البرهنة لهم أننا مثلهم وأحسن منهم متى توفرت لنا الفرص التي أتاحت لهم و تهيأت لنا البيئة التي تهيأت لهم.

إن التحديات التي تواجه المسلم المغترب والمقيم في البلاد الأوروبية كبيرة وخطيرة على شخصيته وهويته ولذلك فهو يحتاج إلى دعم فكري كبير للحفاظ على مقومات هذه الشخصية حتى لا تذوب في صراعات الحضارات التي لا مكان فيها للضعيف.

يعتبر التعاون مع المؤمنين بحتمية تلاقح الأفكار وتكامل الحضارات في البلدان الأوروبية أفضل وسيلة للحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية من جهة ولتنويرها وتهذيبها من جهة أخرى ، لذلك يجب التمييز بين التيارات الفكرية ، وعدم النظر إليها بنفس النظرة السلبية التي سادت الفكر العربي طيلة فترة الانغلاق. كما أصبح التعاون مع غربنا كمسلمين حاجة ضرورية ، فإن نزع فتيل الكراهية للغير من صدورنا ضرورة أنية يجب أن نعمل سرعا على إزالتها من ذاكرتنا الفكرية والعملية ، وأول الأشياء التي يجب الإسراع في تصحيحها هي الكتابات بكل أنواعها ومستوياتها.

قائمة المراجع

- 1-القرآن الكريم.
- 2-محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، (1994) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة تقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى ، ج 1.
- 3-مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (1992) ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج 1.
- 4- www.dw.com/ar /تعليم-الإسلام-في-المدارس-الألمانية-قرارات-تاريخية-وخلافات-مذهبية ، موقع مهاجر نيوز.
- 5- arabic.rt.com/news/825604-5 -التاريخ-اللغة-العربية-رسميا-المدارس-الفرنسية.
- 6- www.dw.com/ar /تعليم-الإسلام-في-المدارس-الألمانية-قرارات-تاريخية-وخلافات-مذهبية.
- 7- bbc.com/arabic/inthepress/2015/07/150711_press_Sunday
- 8- la-france-et-l-islam/article/diplomatie.gouv.fr/ar/venir-en-france
- 9-مكتوب العرب المسافرين ، (حالة الإسلام في أوروبا) ، travel.maktoob.com ، أغسطس 2003.
- 10-باسم الجمل ، (ب ط) ، العربية ، مهمة خاصة ، مدارس في المهجر.
- 11-سامي الجبال ، (2007) ، المدارس العربية في برلين بين الطائفية والبحث عن الهوية ، www.dw.world@deutsch.welle.
- 12-محمد الشحات الجندي(2008)، قضايا الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة.

الدوافع المرتبطة بالعنف الأسري ومعالجتها بين الفقه والقانون

The Motivations and Therapy of Family Violence in Jurisprudence and Law

د. ابتسام عيسى محمود

كلية الامام الاعظم (رحمه الله) الجامعة -العراق

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد:

فإن ظاهرة العنف الأسري تعتبر من أهم القضايا الاجتماعية التي شغلت المجتمعات في عالمنا المعاصر ، فهي قضية نالت حيزاً كبيراً من اهتمام المتخصصين والباحثين ومنظمات حقوق الإنسان ، لها تشكله هذه الظاهرة من تحديات كبيرة أمام تنمية المجتمعات وبناءها ، ويُعد العنف بشكل عام قديم قدم الإنسان فهو مرتبط بوجوده ويعتمد على نوع العلاقات المتبادلة بين أفراد الأسرة والمجتمع ، كما يرتبط بالدوافع التي تؤدي إلى ظهوره بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

هذا البحث يتناول ظاهرة العنف الأسري من جانب الدوافع التي ترتبط به بشكل أو بآخر ، وسبل معالجتها بين الفقه والقانون ، ففي الفقه الإسلامي نجد أن القرآن الكريم والسنة النبوية لم يترك مشكلة اجتماعية إلا وقد وضع لها علاجاً ناجعاً ، فكانت المصدر الأساس للتشريعات الفقهية التي يمكن الوصول من خلالها إلى معالجة ظاهرة العنف الأسري ودوافعه ، فأغلب دوافع العنف الأسري هي اجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن الوصول لمعالجتها إذا وجدت سلطة قانونية تحاسب المتسببين لهذه المشاكل .

وفي القانون نجد أن علم التشريع الجنائي المعاصر الخاص بجرائم العنف أصبح تخصصاً دراسياً في كثير من الجامعات في العالم ، فقد أهتم العلماء المتخصصون بجرائم العنف الأسري ؛ لأنها في الغالب جرائم خفية لا تدخل في سجلات العدالة الجنائية واحصائياتها ، ففي كثير من الأحيان لا يرغب أحد أطراف الأسرة أو الطرف المجني عليه الإبلاغ عن جرائم الاعتداء إذ يتم تسوية ما يجري داخل الأسرة بالصلح وخاصة في المجتمعات العربية المحافظة ، والبحث ركز على العنف الموجه ضد المرأة والطفل باعتبارهم أكثر من يتعرضون للعنف داخل الأسرة .

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من عنايته بموضوع العنف الأسري لما له من تأثير مباشر على أمن المجتمع واستقراره ، فضلاً عن إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ، وخير المعالجات لهذه الإشكالية نجدها في أحكام الشريعة الإسلامية فأنا نجد فيها ما يدفع عن الأسرة ما يهددها من آثار هذه الظاهرة ، فقد عالج القرآن الكريم والسنة النبوية جذور هذه المشكلة ، كما أننا في حاجة شديدة لمعالجات قانونية من خلال سن التشريعات التي تساعد في الحد من انتشار هذه الظاهرة وآثارها السلبية.

أهداف البحث:

بيان أهم الدوافع التي تقف وراء ظاهرة العنف الأسري .

تتبع المعالجات الناجمة لأسباب العنف الأسري في الفقه والقانون.

-بيان حاجة المجتمعات العربية لسن القوانين والتشريعات المتصلة بظاهرة العنف الأسري من أجل الحد منها.

-إظهار أهمية التشريع الإسلامي في هذا المجال وكيفية أخذ دوره الصحيح في معالجة دوافع العنف بعيداً عن التأويلات الخاطئة وما ألحق به من اتهامات باطلة.

المبحث الأول: مفهوم العنف الأسري وصوره.

المطلب الأول: مفهوم العنف الأسري

أولاً. معنى العنف: عرف صاحب معجم مقاييس اللغة العنف : (ع-ن ف) أصل صحيح يدل على خلاف الرفق ، والعنف: ضد الرفق ، وعنف يعنف عنفا فهو عنيف ، إذا لم يرفق في أمره (أحمد بن فارس ، 1979). والعنف كلمة يستخدمها علماء الاجتماع والفلاسفة والمتخصصون بعلم النفس والتربية وعلماء الفقه والقانون وغيرهم ، وهي تتناول مجالات واسعة من السلوك الإنساني ، فقد جاء تعريفه في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:

العنف (violence) هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما(أحمد زكي بدوي ، د.ت).

وفي المعجم الفلسفي: العنف مضاد للرفق ، ومرادف للشدة والقسوة ، والعنيف (violent) هو المتصف بالعنف ، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ، ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف..وجملة القول أن العنف هو استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون(جميل صليبا ، 1982).

وعُرف العنف بتعريفات عديدة منها: هو تعبير عن السلوك العدواني الذي ينتج عن حالة إحباط تكون مصحوبة بعلامات التأثير والغضب ويظهر على شكل سلوكيات الغرض منها إلحاق الأذى والضرر بالآخرين سواء من الناحية المادية أو المعنوية وهو ذو طبيعة غريزية وعاطفية(سهيل مقدم ، 2012).

هو الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى من معاني التوتر والانفجار يسهم في تأجيجها في داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم المنقسم على نفسه ، والذي يعيش فيه إنسان اليوم ، عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية(محمد جواد رضا ، 1974).

ومن نظر إلى العنف كنمط من أنماط السلوك أو كظاهرة عرفه:هو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين يكون مصحوباً بانفعالات الانفجار والتوتر وكأي فعل آخر لا بد وان يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية(مصطفى عمر التبر ، 1997).

كما عُرف من الناحية القانونية بأنه:قوة مادية ومراغمة بدنية واستعمال القوة بغير حق(حارث سليمان الفاروقي ، 1991).

المساس بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيماً بل كان في صورة تعد وإيذاء (محمود نجيب حسني ، 1986).

فالعنف من الناحية القانونية سلوك غير معترف به قانونياً ، ويعاقب عليه القانون ؛ لأنه سلوك قائم على استخدام القوة بأنواعها بشكل غير مشروع أو غير مطابق للقانون بهدف إلحاق الضرر بالآخرين (ريحاني الزهرة ، 2010).

والعنف في الفقه الإسلامي لم يرد عند الفقهاء بهذا الاصطلاح بل ورد عندهم بلفظ الإكراه الذي يعد مرادفاً للعنف فقد ورد في درر الحكام: هو إجبار أحد على أن يعمل عملاً بغير حق من دون رضاه أي بالإخافة والتهديد مع إبقاء أصل الاختيار ويقال له المُكْرَه ، ويقال لمن أجبر بغير حق مُجْبِر ، ولذلك العمل مُكْرَه عليه ، وللشيء المُوجِب للعنف أي الموجب لخوف المُكْرَه والسالب لرضاه كالقتل والضرب مُكْرَه به (علي حيدر ، د.ت).

ثانياً. مفهوم الأسرة: معنى الأسرة في اللغة: الأسرة مأخوذة من الأسر وهو يطلق على شدة الخلق ، والقوة والحبس ، والأسرة: الدرع الحصينة ، وأسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأذنون لأنه يتقوى بهم ، والأسرة: عشيرة الرجل وأهل بيته (محمد بن مكرم بن منظور ، د.ت).

معنى الأسرة في الاصطلاح: جاء في معجم المصطلحات التربوية والنفسية تعريف الأسرة: هي مجموعة من الأفراد تربط بينهم صلة الدم أو الزواج ، وتضم عادة الأب والأم والأبناء ، وقد تضم أفراداً آخرين من الأقارب (حسن شحاته ، زينب النجار ، 2003).

وعُرفت بأنها: تمثل الجماعة الأولى التي يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر انتشاراً وتأثيراً في الأنظمة الاجتماعية الأخرى كما كانت ولا تزال عاملاً هاماً رئيساً من عوامل التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء (سناء الخولي ، 1984).

ثالثاً. معنى العنف الأسري: عرفت منظمة الصحة العالمية (2002) العنف الأسري بأنه: "كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة ويسبب أضراراً أو آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة" ويشمل العنف الأسري: عنف الزوج تجاه زوجته وعنف الزوجة تجاه زوجها وعنف الوالدين تجاه الأولاد وعنف الأبناء تجاه الوالدين وخصوصاً المسنين ويشمل العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو الإهمال (الإستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري ، 2016).

ومن الباحثين المعاصرين من عرف العنف الأسري بأنه: أي تصرف مقصود يلحق الأذى أو الضرر المادي أو المعنوي بأحد أفراد الأسرة ويكون صادراً من قبل عضو آخر في نفس الأسرة (جبرين علي الجبرين ، 2005).

المطلب الثاني. أشكال العنف الأسري

أولاً. العنف المادي وهو قسمان:

1. العنف الجسدي أو البدني: ويعد من أوضح صور العنف الأسري ، لأنه يمكن ملاحظته واكتشافه من خلال الآثار والكدمات التي يتركها العنف على الجسم ، ويعرف هذا النوع من الإيذاء بأنه سلوك المقصود منه إلحاق الضرر والألم البدني بشخص آخر داخل الأسرة (جبرين علي الجبرين ، 2005).

ويُعد هذا الشكل من أشد أنواع العنف لأنه من المهم أن يؤدي إلى القتل باستخدام طرق الاعتداء الوحشية كالخنق والحرق والدهس وكسر الأطراف ونحو ذلك.

ويعرف العنف الجسدي بأنه: أي فعل ينتج عنه إلحاق إصابة أو أذى بدني بشكل متعمد لأحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر ، ومن خلال التعريف نلاحظ أنه لا بد من توفر شرطان لتحقيق العنف الجسدي ، أولهما

يقتضي أن يترتب على الفعل أو الامتناع عن الفعل أذى أو إصابة جسدية كالكدمات والكسور وغيرها من الأضرار التي تؤثر على سلامة الجسم وسلامة أدائه لوظائفه سواء كان هذا الضرر بسيطاً أو جسيماً ، أما الشرط الثاني فإنه يتعلق بالقصد من الفعل المسبب للضرر ، إذا لا بد أن يكون هذا الفعل مقصوداً ، وكفي لتحقيق القصد المطلوب القيام بالعنف الأسري ، قصد الفاعل للفعل الذي سبب الضرر الجسدي(محمد سالم داود الرميحي ، 2012). ويدخل في مدلول العنف الجسدي العديد من الصور مثل:

-وَأد الإناث الذي يتمثل في إجهاض الأجنة الإناث ، وهذه الصورة قائمة في الهند والصين وكوريا الجنوبية. فعلى الرغم من أن القانون في هذه البلدان يحظر هذا النوع من الإجهاض ، إلا أنه من الصعب السيطرة على هذه المشكلة ، خاصة أن هذا الأمر يحدث في كثير من الأحيان في نطاق ضيق حيث يتم التواطؤ بين الأهل والطبيب.

-جرائم الشرف وهي الجرائم التي تحدث نتيجة انحراف امرأة متزوجة أو عزباء ، وهذا الانحراف يمكن أن يكون واقعياً أو مفترضاً ، ويرتكبها عادة أخ أو أب أو ابن أو عم أو ابن عم ، بزعم إنقاذ شرف العائلة بحسب ما تقتضيه العادات.

-ختان الإناث: وهو استئصال بعض الأعضاء الظاهرة من الجهاز التناسلي للمرأة(نهى عدنان القاطرجي ، 2009).

2.العنف الجنسي: وهو العنف الذي يحدث داخل نطاق العائلة ، باستخدام التهديد والقوة لتحقيق الاتصال الجنسي أو استخدام طرق الإيذاء في هذا الجانب كالشتم بألفاظ نابية ، الإكراه على ممارسة الجنس ، أو القيام بأفعال جنسية لا يقبلها المعتدى عليه ، هذا النوع من العنف يؤدي إلى مشكلات نفسية واجتماعية تؤثر على استقرار الأسرة.

وهذه الصورة قد تحدث بين الزوجين وقد تحدث أيضاً بين فرد بالغ وطفل داخل نطاق الأسرة بهدف إرضاء رغبات الأول مستخدماً في ذلك القوة والتهديد للسيطرة على الطفل ، وهذا الاعتداء يُعد قتلًا لروح الصغير ، لأنه يفترض بالبالغ أن يكون مصدر حماية للطفل(عبد النبي محمد محمود أبوالعنين ، د.ت).

ثانياً. العنف المعنوي أو النفسي: ويشمل هذا النوع الإيذاء بالقول عن طريق اللفظ أو الإيذاء بالفعل عن طريق التصرف ، والهدف منه إلحاق الأذى المعنوي بالضحية والتسبب في معاناتها نفسياً ، ويُعد هذا النوع من أخطر أشكال العنف فهو غير محسوس ولا يترك أثراً ظاهراً على المعتدى عليه ، ولذا يصعب اكتشافه وإثبات وقوعه من الناحية القانونية ، وعلى هذا يمكن تقسيم هذا النوع من العنف على نوعين:

العنف اللفظي: وهو عبارة عن إلحاق الضرر بمشاعر المعتدى عليه بالشتم والسب والكلام الجارح ، والانتقاص من قيمته وإشعاره بالامتهان والتحقير كالقذف والتوبيخ والسخرية والتنازب بالألقاب والتهديد... الخ والغاية من هذا الاعتداء هو الحصول على خضوع الطرف المعتدى عليه لصالح المعتدي(عيساوي نسيمية ، 2010).

العنف الرمزي: وهو ما يسمى بالعنف السلبي أو العنف غير المباشر ويتمثل في اللامبالاة واحتقار الآخر عن طريق تجاهله ، والإهمال والسلبية في التعامل. وله صور عديدة منها:
-إشعار أحد أفراد الأسرة بأنه مرفوض من أسرته.

- العزلة التي يفرضها الزوج على زوجته لفصلها عن محيطها الخارجي عندما يكون العنف موجهاً ضد المرأة.
- التعامل بعدم الثقة والتشكيك بعدم الإخلاص والاثام بذلك بشكل متكرر.
- تخريب وتدمير الممتلكات الشخصية للمعتدى عليه.
- التهديد بالطلاق والهجر وابتزاز المعتدى عليه بأشكال عديدة.(ريحاني الزهرة ، 2010).

المبحث الثاني: دوافع العنف الأسري.

يعد العنف بأشكاله المختلفة أحد أنماط السلوك الإنساني ، كما انه أحد الأمور التي رافقت وجود الإنسان خلال مراحل المختلفة على سطح الأرض ، إذن هو ليس ظاهرة متأخرة في الظهور بل هو ظاهرة قديمة ظهرت تحت مسميات عديدة.

ونحن إذا قلنا إن العنف باعتباره احد أنماط السلوك الإنساني هو سلوك تدفعه الغريزة الفطرية فقد جانبنا الصواب في هذا القول ؛ لأن السلوك الإنساني في معظم أحواله تدفعه بواعث بيئية مكتسبة تساعد على ظهوره إلى حد كبير ، ولا ننكر وجود ميول نفسية لدى الأفراد قد تكون عقلانية أو عاطفية أو عدائية تمثل استعداداً فطرياً لظهور سلوكاً معيناً بحسب ما يتلقاه الفرد في بيئته وتفاعله الاجتماعي مع الآخرين في بيئة الأسرة والمجتمع.

وسنقف هنا لمعرفة أهم الدوافع التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة العنف الأسري ، والدافع: هو عبارة عن عامل داخلي يستثير سلوك الإنسان ، ويوجهه ، ويحقق فيه التكامل ، ونحن لا نملك أن نلاحظه ملاحظة مباشرة ، وإنما نستنتجه من سلوكه أو نفترض وجوده حتى يمكننا تفسير سلوكه (إدوارد ج. موراي ، 1988).

ومعرفة
دوافع
العنف
الأسري تساعدنا في تحليل ظاهرة العنف داخل الأسرة التي منشأها أنتفتح الطريق نحو معالجات واقعية ، وأهم هذه الدوافع هي:

المطلب الأول. الدوافع الاجتماعية:

الدوافع الاجتماعية ترتبط بشكل أو بآخر بالعوامل الاجتماعية التي من أهمها:
أولاً. التنشئة الاجتماعية: عملية التنشئة الاجتماعية هي: أن يتعلم الفرد كيف يصبح عضواً في أسرته وفي مجتمعه المحلي ، وفي جماعته القومية منذ الطفولة المبكرة وتتقدم مع تقدم النمو والتعلم إلى الدرجة التي يسلك بها الفرد ويفكر ويشعر ويقيم الأمور بطرق تشبه ما يفعله كل فرد آخر في المجتمع(ولامبرت ، وليم ، أ.لامبرت ، وولاس ، 1993).

ومعلوم أن شخصية الفرد تبدأ بالتشكل والتطور خلال عملية التفاعل الاجتماعي مع الآخرين ، فالطفل الرضيع يصبح سلوكه شبيهاً بسلوك أفراد أسرته أو من ينشأ بينهم ، فالتنشئة الاجتماعية عملية تدوم مدى الحياة ، وتستمر بمعدلات مختلفة في الظروف المختلفة ، فالفرد الذي ينشأ في بيئة أسرية ذات سلوكيات عنيفة تجعل منه فرداً ذو استجابة سلوكية عنيفة مكتسبة ، وهذا السلوك يتعلمه الفرد خلال مراحل التنشئة الاجتماعية ، والمتتبع للدراسات المتخصصة في هذا المجال يجد أنها أثبتت أن الأفراد الذين يتعرضون للعنف في صغرهم ، يمارسون العنف الأسري داخل أسرهم مستقبلاً.

كما أن أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة لها تأثيرات سلبية على الأبناء ، إذ أنها تعمل على تنمية مشاعر الكره والقلق والإحباط والخوف والسلوك العدواني(بسام محمد أبو عليان ، 2013).

ثانياً. عدم الاهتمام بموضوع العنف الأسري على المستوى الأسري والاجتماعي: وهذا يتعلق برودود الأفعال تجاه العنف الممارس داخل الأسرة سواء كان ذلك من المعتدى عليه أو من المجتمع ككل ، إذ أن ذلك يُقابل بالصمت والتستر عليه وعدم مواجهته قانونياً على جميع المستويات الاجتماعية ، وهذا يؤدي إلى عدم تسجيل حالات العنف الأسري إلا في القليل منها ، وعدم تسجيلها يعني غياب الإحصاءات والدراسات المتخصصة في الموضوع الأمر الذي يصعب الوصول لمساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم ، وبالتالي تزايد حالات العنف داخل الأسرة الذي يؤدي إلى المساس بأمن الأسرة واستقرارها .

ثالثاً. الهيمنة الذكورية: تعد الهيمنة الذكورية مسألة تاريخية قديمة قدم المجتمعات البشرية فقد كان العنصر الذكوري هو صاحب السلطة في الأسرة والمجتمع ، وذلك بسبب الأيدولوجيات الفكرية السائدة في كل مجتمع ، وبعد تطور المجتمعات البشرية اليوم أصبح لدينا تفاوتاً في هذه المسألة بين مجتمع وآخر ، ففي الوقت الذي تخطت فيه بعض المجتمعات هذه المسألة لا زالت هناك الكثير من المجتمعات تخضع لهذه الهيمنة ومنها المجتمعات العربية ، وهذه الهيمنة وإن كانت متجذرة تاريخياً إلا أنها قامت على أساليب التنشئة الاجتماعية النمطية التي تعطي سلطة وأهمية للذكور على الإناث .

ونلاحظ أن المرأة تعرضت للاضطهاد الطويل منذ نشأة المجتمع البشري وحتى وقت قريب فقد كانت الطرف الذي عانى الاضطهاد مرتين ، مرة من المجتمع المتسلط ومرة ثانية من الرجل حامل سلطة المجتمع في الأسرة(غانم عبد الله خلف ، 1997).

المطلب الثاني. الدوافع الثقافية:

الدوافع الثقافية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمووروثات الثقافية لكل مجتمع ، وفي مجتمعنا العربي لم يقتصر الأمر على الموروث الثقافي المتمثل بالعادات والتقاليد السائدة ، بل هناك التفسير الخاطئ لتعاليم الدين الذي جعل المرأة خاضعة للرجل بصورة تجعلها مسلوبة الحقوق ، فلوعدنا إلى تعاليم الإسلام لوجدنا أنه الأول في تقرير حقوق الإنسان عموماً والمرأة بشكل خاص .

إن نوع الثقافة هو الذي يحدد أدوار الجنسين ، ففي الوقت الذي تدعو فيه بعض الأيدولوجيات الثقافية إلى تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة والدفاع عنها ، فإن ثمة أعرافاً وتقاليد وقيماً دينية في العديد من المجتمعات ، تُستخدم لتبرير العنف ضد المرأة ، وتمارس السيطرة على المرأة في المجتمعات المختلفة من خلال استراتيجيات مختلفة ، من قبيل الحب العذري أو الواجب أو معايير الشرف والعار وينظر إلى سلوك المرأة على أنه ينعكس على عائلتها ومجتمعها(ناديا إبراهيم يوسف الحياصات ، 2016).

كما نرى أن ما يرتبط بالدوافع الثقافية لبعض المجتمعات هي استخدام القسوة في تربية الأولاد ويبرر ذلك أن للأب إن يفعل ما يشاء لأولاده من أجل تربيتهم ، فالتربية كمبرر يعطي الأب الضوء الأخضر لاستخدام القسوة.

المطلب الثالث. الدوافع المرتبطة بتكوين شخصية الفرد:

هناك مجموعة من الصفات التي تكون شخصية الفرد وتوجه سلوكه وتؤثر على تفاعله مع أفراد الأسرة والمجتمع ، وهذه الصفات تنعكس على علاقته معهم سواء كانت إيجابية أو سلبية ، فكلما كانت سلبية فإنها تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على تماسك الأسرة وبالتالي تؤدي إلى العنف الأسري ، ومن هذه الصفات: أولاً. الفساد: نتائج الفساد تتحدد من خلال تعاطي الفرد مع محيطه الأسري والاجتماعي وطبيعة استجابته لها يجري حوله من أفعال وأقوال ، والفساد له أشكال عدة فقد يكون أخلاقياً أو فكرياً أو دينياً ، وبذلك يأخذ اتجاهات عديدة منها:

تعاطي الخمر والمخدرات - الاضطرابات النفسية - ضعف الوازع الديني - تدني تقييم الذات - الخيانة الزوجية - مشاهدة الأفلام الإباحية - مصادقة رفاق السوء - الاعتداءات الجنسية على أفراد الأسرة (كاظم الشبيب ، 2007).
ثانياً. إساءة التصرف وقصور التفكير بسبب الجهل: فالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه ، وما يتبعه من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف ، وهذا الجهل يكون من الطرفين المعرّف والمعرّف ، فمثلاً جهل المرأة بحقوقها وواجباتها من جهة وجهل الآخر بهذه الحقوق من جهة أخرى قد يؤدي إلى التجاوز والاعتداء.

وفي بعض الأحيان يأخذ الجهل صورة عدم إدراك الواقع الاجتماعي بالشكل الصحيح ، مثال ذلك بعض المعتقدات الشاذة للزوجة التي من خلالها تحاول إثبات ذاتيتها واستقلالها تطبيقاً للدعوات التحررية فتقوم بمعاندة الزوج وعدم إطاعته ، فهذا النوع من التصرفات يثير حفيظة الزوج فيقوم بردود أفعال عنيفة تجاهها ، وعند تحليل هذه المشكلة نلاحظ أن الزوجة تحاول أخذ حقوقها التي كفلها لها الإسلام والقانون لكن بطريقة غير صحيحة من خلال الاستجابة لدعوات تحرير المرأة التي بالغت في دعوتها وبطريقة تثير فيها حفيظة الرجل الذي لا زال أسيراً لمعتقداته فيما يتعلق بالهيمنة الذكورية وخاصة في مجتمعاتنا ، فأغلب الأزواج في هذه المجتمعات جاهلين بحقوق المرأة ويتصرفون وفق ذلك.

ثالثاً. غياب الاتزان الانفعالي: ويأخذ أشكالاً متعددة منها:

-ردود الأفعال الغاضبة تجاه تصرفات أفراد الأسرة.

-انعكاس معاناة أحد الزوجين ، أو أحد أفراد الأسرة مادياً أو حياتياً على العلاقات الداخلية للأسرة.

-الحساسية الشديدة تجاه تصرفات وسلوك الآخرين قولاً أو فعلاً.

-الاستجابة الغاضبة من قبل الفرد في الأسرة لأي انتقاد موجه له أو لأسرته أو لتصرفاته.

-إبداء عدم الرضا عن أحوال الأسرة وواقعها (محمد سالم داود الرميحي ، 2012).

المطلب الرابع. الدوافع الاقتصادية:

من خلال ملاحظة بعض التصرفات التي تؤدي إلى العنف داخل الأسرة نجد أن كثيراً منها مرتبط بدوافع اقتصادية ، فالمشاكل المادية التي تواجه الفرد أو الأسرة تشكل ضغوطات عليه تجعله يمارس العنف داخل الأسرة (بسام محمد أبو عليان ، 2013).

فالرجل يقوم بالنفقة على زوجته وأولاده ، فيجد نفسه هو صاحب السلطة في هذا المجال فيحق له تعنيفها وإذلالها من هذه الجانب ، خصوصاً إذا كان يواجه مشاكل في عمله كضعف دخله ، أو تراكم ديونه ، أو تزايد متطلبات الأسرة.. الخ ، والمرأة تقبل بهذا التعنيف والتصغير ؛ لأنها لا تستطيع أن تعيل نفسها وأبناءها.

ومن ناحية أخرى هناك عنف اقتصادي له شكل آخر موجه ضد النساء هو عدم منح النساء الحرية في العمل أو عدم منحها التصرف الكامل بعائد عملها في حال السماح لها بالعمل.

المطلب الخامس. الدوافع النفسية:

الدوافع النفسية للعنف ترتبط بشكل وآخر بعوامل ذاتية وفردية، كأن يمر الفرد بحالات من الإحباط والفشل المتكرر، أو ربما يمر بحالات من الحرمان خاصة الحرمان العاطفي، أو يتصرف بدافع الانتقام بسبب عقد نفسية أو أنه يقوم ببعض السلوكيات لأجل إثبات الذات، وقد تكون تلك العوامل مرتبطة بالبيئة، والدوافع النفسية لممارسة العنف يمكن أن نجمها من خلال بعض النظريات التي تفسر العنف، نذكر منها: أولاً. نظرية التحليل النفسي: واضع أسس هذه النظرية عالم النفس فرويد، وقد ارتكز فرويد في نظريته على تغليب العوامل البيولوجية الوراثية في شكل سيطرة الغرائز وحاجات النفس للفرد، فهو يرى أن الغريزة العدوانية كامنة في النفس الإنسانية وتبرز متى ما تعرضت للمثيرات وتترجم بشكل سلوكيات مختلفة ومنها العنف، وعلى ذلك يبدو العنف كخاصية بيولوجية ويصح العنف استجابة طبيعية. وتتمثل جوانب القوة في نظرية التحليل النفسي للعدوان بأنها تقدم تفسيراً واضحاً للعنف، فالعدوان خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية، وهي بذلك موجودة في وضع كمن، وتثار إذا اعترض نشاط الفرد أو الحيوان، المتمثل في سلسلة من الاستجابات الموجهة نحو هدف معين، وعندما تستثار نزوة العدوان فإنها تأخذ أشكالاً متعددة من بينها العنف، وفي هذه الحالة يصبح العنف استجابة طبيعية كغيرها من الاستجابات الطبيعية للفرد (مصطفى عمر التير، 1997).

ثانياً. النظرية السلوكية أو نظرية التعلم الاجتماعي: أصحاب هذه النظرية هما (ألبرت بندورا) و (ريتشارد دولتز) وقد افترضت هذه النظرية أن الأشخاص الذين يكتسبون العنف يتعلمونه بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع، فبعض الآباء مثلاً يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة ويطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف معاكسة من جهة أخرى. (ناديا إبراهيم يوسف الحياصات، 2016)، وهناك مدخلان لتفسير العنف في إطار النظرية السلوكية هما:

مدخل الإحباط العدواني: ويفترض حدوث سلوك العنف إذا ما أعيق النشاط الموجه إلى هدف معين أي يتولد الإحباط، ليصبح العنف نتيجة الإحباط، وقد ربط علماء النفس بين الإحباط والعدوان. مدخل تعلم العدوان: ويهتم بتفسير السلوك في ضوء التفاعل المستمر بين طبيعة السلوك وظروفه الاجتماعية، فالسلوك تحدده جزئياً ظروف البيئة (إبراهيم محمد الكعبي، 2013).

البحث الثالث: سبل معالجة دوافع العنف الأسري في الفقه والقانون.

بعد أن استعرضنا دوافع العنف الأسري نجد أن هذه الدوافع والأسباب لها من الحلول والمعالجات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ما من شأنه أن يعالج هذه الظاهرة ويحد من انتشارها.

المطلب الأول. معالجة دوافع العنف الأسري في الفقه الإسلامي:

عند تتبع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية نلاحظ ان فيها الكثير من النصوص التي أمرت بالرفق واللين ونهت عن الشدة والقسوة والعنف بكافة صورته منها قوله تعالى: {ادْع إِلَى سَبِيل رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} النحل: 125 ، وقوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} فصلت: 34 ، وقوله تعالى: {قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَىٰ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ} البقرة: 263 ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْغُنْفِ وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ» (مسلم بن الحجاج ، د.ت).

ونجد في رحاب الفقه الإسلامي مجالات واسعة لمعالجة الدوافع المؤدية إلى العنف الأسري: **أولاً. المعالجة في المجال التربوي:** نجد أن الإسلام أعتنى بتربية الأسرة عناية كبيرة تقردت عن أنماط التربية الأخرى ، فقد أرسى لها قواعد وأسس متينة تكفل لها استقرارها وبناءها بشكل صحيح ،ومن هنا لا بد من إيجاد أبعاد تربوية ينبغي لكل أسرة مسلمة سلوكها لتكون الأساس المتين لها ، وتكون في منأى عن الانحراف والتفكك الذي يؤدي إلى أحد أشكال العنف ، وهذه الأبعاد هي:

البعد البنائي: ويعني بناء الشخصية السليمة المحصنة من الداخل ضد الفساد والانحراف ، وذلك عن طريق تقوية الوازع الديني ، وإيجاد الضمير الحي والعقل الواعي ، والهداية المتفتحة المدركة لأخطاء الانحراف وأضراره.

البعد الوقائي: ويعني إتباع المنهج التربوي الوقائي من خلال أبعاد الأولاد عن كل مصدر انحراف ، فيعمل كل ما يمكن عمله لإبعاد الأولاد عن مصادر الفساد وهذا البعد يقتضي المراقبة والمتابعة لسلوكهم وتصرفاتهم خاصة في مرحلة البلوغ وما قبلها.

البعد العلاجي: لا بد من معالجة سلوك الأولاد عندما يخطئون أو يجنحون ، مع لزوم إتباع الأسلوب الأمثل لمعالجة الانحراف ، حتى لا تتفاقم المشكلة ويصعب حلها(عبد الحميد بن صالح الكراني ، 2010).

ثانياً. **المعالجة في المجال الثقافي:** ويتمثل في تعزيز ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة ، فقد جاء الإسلام ودعا إلى رفع الظلم عن المرأة ومساواتها بالرجل والأدلة من القرآن والسنة كثيرة منها:

قوله تعالى: {مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} سورة النحل: 97.

ذكر الله سبحانه هنا الذكر والأنثى مع أن الكل تشملهم التكليفات ، والخطاب يشمل الذكر والأنثى ، فيدخل الذكر ابتداءً ، وتدخل الأنثى بقانون المماثلة من حيث التساوي بينهما (محمد أبو زهرة ، 1/4264).

ولقد أكد الإسلام على مبدأ المساواة بين الذكر والأنثى من خلال تربية الوالدين التي تتبنى مبدأ المساواة بين الأبناء والبنات في الأسرة ، ومحاولة بعث الثقة في نفوس الأبناء عموماً والبنات خصوصاً لأجل تنمية ملكة الاعتماد على النفس ، والتعامل مع الطفل - ذكراً كان أو أنثى - بإيجابية ومحبة ، واحترام فرديته دون تمييز يسهم في تفتح شخصيته ، وتنمية قدراته الإبداعية ، وهذا موكول بالأسرة التي تستطيع أن تهيئ لهم فرصة التعبير عن أفكار جديدة وإيجابية ، وتوفر لهم فرص القراءة والحوار والمناقشة.

إن تبني الأسرة للنهج القائم على احترام البنت وتقدير مشاعرها، والإصغاء إلى آرائها وترك الحرية لها للتعبير بحريّة عن أفكارها، يعد من أهم عوامل تعزيز الوعي بدورها ومشاركتها في بناء الأسرة والمجتمع وشعورها بأنها لا تقل أهمية عن الذكر في المجتمع (رقية طه جابر العلواني، 2006).

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "حَيْرُكُمْ حَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا حَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ" (محمد بن عيسى الترمذي، 1998).

ثالثاً. المعالجة الفقهية فيما يتعلق بحق الزوجة: الزواج في الإسلام ميثاق غليظ، وعهد متين، ربط الله به بين رجل وامرأة، فأصبح كل منهما يسمى زوجاً بعد أن كان فرداً، وقد جعل الله كل واحد من الزوجين موافقاً للآخر، ملبياً لحاجاته الفطرية والنفسية والعقلية والجسدية، بحيث تتحقق الراحة والسكن والاستقرار لهما.... وقد عني الإسلام بهذه الرابطة الكريمة عناية فائقة، لتثمر أسرة صالحة متماسكة (محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، 2009). وأهم حقوق المرأة هي:

حق المرأة في الزواج والعيش الكريم في بيت الزوجية ومعاملتها بالرفق واللين.
-القوامة: ومفهوم القوامة يعني أن يكون الرجل قيم على المرأة وله القيادة عليها داخل الأسرة والمجتمع، وهذا لأجل حمايتها ورعايتها والنفقة عليه، وهي لا تعني التسلط وإساءة المعاملة والمضايقة فهذه لا تدخل في مفهوم القوامة.

حق المرأة في قرار الزواج ورضاها بالعقد.

حق المرأة في المهر: فقد وجب المهر حقاً للمرأة في ذمة الرجل لا يسقط عنه بالإيفاء أو الإبراء، وللمرأة أن تمتنع عن زوجها وأداء ما عليها من حقوق إذا لم تتسلم مهرها، وبإمكانها رفع دعواها إلى القاضي من أجل المطالبة بحقوقها.

حقها في النفقة (وهبة الزحيلي، د.ت).

وإذا امتنع الزوج عن النفقة على زوجته وأبنائه فمن حق الزوجة أن ترفع دعواها إلى القاضي لإستيفاء حقها، ونؤكد هنا على مسألة حقها فهو عندما ينفق عليها ليس إحساناً وتفضلاً بل هو حق لها كقله لها رب العزة تكريماً لها، سئل عليه الصلاة والسلام: مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟، قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبَحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» (أبو داود سليمان بن الأشعث، د.ت).

رابعاً. المعالجة فيما يتعلق بحقوق الطفل: لقد كانت تعاليم الإسلام واضحة في تحريم قتل الأطفال خاصة البنات فقد كانت عادة قتل البنات سائدة في الجاهلية، قال تعالى: {وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ} التكاوير: 8-9، وقد قضى الإسلام على هذه العادة لفظاعتها ومجافاتها للرحمة ومنافاتها لكل معاني الإنسانية.

والإسلام من خلال تشريعاته كفل الحقوق الكاملة للطفل منذ لحظة التلقيح الأولى فكانت أولى حقوقه هي تحريم جريمة الإجهاض فقد ذهب جمهور الفقهاء المتقدمين والمعاصرين إلى حرمة إجهاض الجنين منذ بداية تكوينه في رحم أمه لما له من كرامة إنسانية، وحملوا الجاني مسؤولية كاملة عن اعتدائه، وذلك حفاظاً على حق الله تعالى ومصصلحة الجماعة ونسل الأمة، قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ} الإسراء: 151.

والفاعل يتحمل المسؤولية الجنائية ويستحق العقوبات التي شرعها الإسلام (مأمون الرفاعي ، 2011) ، كما أوجب الشريعة الإسلامية النفقة للمرأة الحامل حتى في حالات الطلاق ، فالمرأة الحامل لها حقوق تضمن لها الراحة والاستقرار من أجل ولادة طفل سليم من العيوب والأمراض ، كما أن الشريعة أسقطت عن المرأة الحامل بعضاً من التكاليف الشرعية كالصوم وذلك من أجل سلامة الجنين ، كما جعلت له حقاً في الميراث بعد موت مورثه .

خامساً. المعالجة فيما يتعلق بحقوق الوالدين: عالج الفقه الإسلامي قضية التعامل مع الوالدين خصوصاً والمسنين عموماً ، فأمر بالبر بهما قال تعالى: {وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا} الإسراء: 23 ، والإحسان إليهما والنفقة عليهما لعظم حقهما ، ورتب على ذلك الأجر والثواب ، وتوعد من يخالف ذلك بالعذاب والخسران ، وذلك كله حفاظاً على الترابط والتراحم بين أفراد الأسرة ، وقال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُؤَقِّرْ كَبِيرَنَا ، وَزَحَمَ صَغِيرَنَا " (أحمد بن حنبل ، 2001).

سادساً. معالجة الدوافع النفسية: الدوافع بوجه عام أما أن تكون دوافع فطرية أو فسيولوجية وهي التي ترتبط بحاجات الجسم ، وتدفع الإنسان إلى إشباع حاجاته العضوية كالجوع والعطش والنوم ، أو إشباع غرائزه من أجل بقائه وحفظ نوعه. وأما أن تكون دوافع نفسية وهي التي تكتسب إجمالاً بالتعلم وتأثير البيئة وعواملها على حياة الإنسان (سميح عاطف الزين ، 1991م).

وكثيراً ما يشعر الإنسان بدوافع مثيرة ، قد تحرك بعض ميوله ورغباته للإقدام على أمور لا يرضيها عقله ، فيعمل بتوجيه هذا العقل مستبعداً تلك الأمور من حياته ، مما يؤدي إلى كبت مشاعره حيالها ، أو طرد الدوافع المحركة لها فتكمن في الباطن (سميح عاطف الزين ، 1991).

وقد يحصل انحراف في الدوافع عندما تتحكم هذه الدوافع بالإنسان فلا يعود قادراً على السيطرة عليها ، بل تنقلب هي إلى السيطرة عليه ، ويظهر هذا الانحراف عندما يسرف الفرد في إشباع حاجاته ، فمثلاً الإسراف في طلب الراحة والانصراف إلى ملاذ الدنيا ومتاعها مما يؤدي إلى الخمول وعدم الشعور بالمسؤولية لدى الإنسان تجاه نفسه أو تجاه أسرته .

ولقد راعى الإسلام مسألة التحكم في الدوافع والسيطرة عليها ، وعدم الإسراف في إشباع الحاجات العضوية والغرائز حتى لا تؤدي إلى الانحراف ، فالمنهج الإسلامي يقر الاعتدال في كل شيء ذلك الاعتدال الذي يتوافق مع الطبيعة البشرية ويتعد بالإنسان عن أي شيء ، قال تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} الفرقان: 67 ، (سميح عاطف الزين ، 1991).

فالإسلام في تشريعاته راعى دوافع الإنسان الفطرية وإشباعها دون إسراف حتى لا يؤدي الإسراف فيها إلى الانحراف في الدوافع النفسية ، فقد شرع الزواج واعتنى بتفصيلاته كاملة وإذا لم يكن الفرد قادراً على الزواج شرع له الصوم للتحكم بغيريته والسيطرة عليها حتى لا تؤدي به إلى سلوكيات سلبية ومنها سلوك العنف قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتِطَاعَ مِنَ الْبَاءَةِ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهَا غَضٌّ لِلْبَصَرِ وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ » (مسلم بن الحجاج ، د.ت).

المطلب الثاني. معالجات دوافع العنف الأسري في القانون:

الإنسان كائن نظامي استشعر بغريزته البشرية بعد تجربة ونظر بأن المجتمع لا يستقيم أمره إلا بوجود قواعد وضوابط محددة تحكم سلوكه وسلوك الآخرين وتضبطه داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يسمى بغريزة الخضوع للنظام، وهذه القواعد قد يجدها الإنسان في أوامر الدين ونواهي، أو في عرف الناس وتقاليدهم، أوفي أوامر رؤس الجماعة أو العشيرة أو القبيلة أو غيرها من أشكال التنظيم السياسية (مؤيد زيدان، 2018). وهذا الأمر ينطبق على نواحي الحياة المختلفة ومنها الجانب الاجتماعي وما يتصل به من قضايا الأسرة كقضايا العنف الأسري فكان لا بد من قوانين لحماية الأسرة وتنظيم قضاياها. ومعالجة دوافع العنف الأسري في القانون يجب أن يأخذ الدور الوقائي قبل الدور العقابي لأن العنف الأسري هي ظاهرة اجتماعية قبل كونها جريمة يعاقب عليها، ومن هذا المنطلق لا بد من معالجة دوافع هذه الظاهرة. في القوانين العربية: مع أن قضية العنف الأسري تشكل اهتماماً واسع الانتشار على مستوى التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، إلا أن هذه القضية لم تحظى بعناية خاصة لدى المشرع العربي، إذ لم تشرع القوانين الخاصة بالعنف الأسري لحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء والتعدي الذي يقع داخل الأسرة، ناهيك عن علاج دوافعها، فقد ظلت تندرج هذه القضية ضمن قوانين العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية التي من الممكن أن تبقى فيها من الثغرات القانونية ما يجعل الذين يقومون بهذه الممارسات خارج نطاق العدالة.

عند النظر في التشريعات العربية التي عالجت ظاهرة العنف الأسري ودوافعه نجدها قليلة مقارنة بغيرها من التشريعات وهي:

التشريع الأردني: فقد أصدر قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لسنة 2008م والذي نص من مادته الرابعة فقرة (ب): "تمتع جميع الإجراءات والمعلومات المتعلقة بقضايا العنف الأسري التي تنظر أمام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بالسرية التامة" كما قام هذا القانون بإنشاء لجان للوفاق الأسري. (المادة 6) فقرة (أ) من قانون الحماية من العنف الأسري الأردني رقم (6) لسنة 2008م).

من خلال النظر في هذا القانون نلاحظ أنه يسعى لمعالجة دوافع العنف داخل الأسرة عن طريق تشكيل لجان للوفاق الأسري.

وفي قانون العمل القطري رقم (15) لسنة 2004: نصت المادة (87) منه على عدم جواز تشغيل الحدث في أي عمل يضر بصحته أو سلامته أو أخلاقه، كما نصت المادة (94) على حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً أو أخلاقياً (ابراهيم محمد الكعبي، 2013)، هذا القانون وإن كان خاصاً بالعمل إلا أنه يدخل ضمن نطاق الحماية الأسرية، فهو يمنع تشغيل الأحداث والنساء في الأعمال الشاقة لما له من آثار سلبية على الأسرة.

وجاء في قانون الطفل المصري: رقم (12) لسنة 1996م والمعدل بالقانون رقم (126) لسنة 2008م والذي نص على تمتع الطفل بمجموعة من الحقوق كحقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والمسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله، وحق كل طفل في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية نص في مادته السابعة على أن: "مع مراعاة واجبات وحقوق متولي رعاية الطفل، وحقه في التأديب المباح شرعاً، يحظر تعريض الطفل عمداً لأي إيذاء بدني ضار أو ممارسة ضارة أو غير مشروعة"، فإذا وقع الضرب شديداً فأدى إلى

الوفاة أو جروح أو عجز عن الحركة يؤخذ الجاني بفعله (أبو الوفا محمد أبو الوفا ، 2000م) ، هذا القانون كفل للطفل حقوقه الكاملة في التنشئة الاجتماعية والحماية من أي نوع من أنواع الإيذاء داخل الأسرة .
كما قام المشرع المصري بإنشاء محكمة الأسرة المتخصصة والتي تنفرد وحدها دون غيرها بنظر كل مسائل الأسرة في النفس والمال ، حيث تجتمع هذه المسائل أمام قاضي مختص لا ينظر إلا أمور الأسرة . وتحت إجراءات تنفرد بها هذه المسائل عملاً بالمبدأ العام (تخصيص القضاء) ، ولحرص قانون الأسرة على توفير عدد من الضمانات التي تكفل عدم فطم عرى الزوجية ، وتقليل عدد القضايا التي تصل إلى ساحات المحاكم ، استحدثت مرحلة للتسوية في المنازعات الأسرية التي تسبق مرحلة التقاضي ، تتولاها مكاتب لتسوية المنازعات تكون تبعيتها لوزارة العدل (محمد علي سويلم ، 2005). فهذه القانون نجد فيها نوع من المعالجة للدوافع الاجتماعية.

وهذه نهاذج لبعض قوانين العقوبات في الدول العربية
في القانون الجزائري: المادة (265) تنص على: " إذا وجد سبق إصرار أو ترصد فإن العقوبة تكون السجن المؤبد إذا حدثت الوفاة ، ويكون السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا أدت أعمال العنف إلى فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى ، ويكون السجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات .."
المادة (267) تنص على: " كل من أحدث عمداً جرحاً أو ضرباً والديه الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعيين يعاقب بما يلي:

-الحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل.

-الحد الأقصى للحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً.

-السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا نشأ عن الجرح أو الضرب فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو أي عاهة مستديمة أخرى.

-السجن المؤبد إذا أدى الجرح أو الضرب المركب عمداً إلى الوفاة بدون قصد إحداثها(قانون العقوبات الجزائري ، 1991).

في القانون البحريني: نصت المادة(317) من قانون العقوبات البحريني رقم(15) لسنة 1976 على أنه: " يعاقب بالحبس من أبعد طفلاً حديث الولادة أو أخفاه أو أبدله بأخر أو نسبه زوراً إلى غير والدته"
ونصت المادة (320) من القانون نفسه بأنه يعاقب: " يعاقب بالحبس أو الغرامة من عرض طفلاً للخطر لم يبلغ السابعة من عمره" وإذا وقعت الجريمة من أحد أصول المجني عليه أو من له سلطة عليه أو المكلف بحفظه عد ذلك ظرفاً مشدداً.

ونصت المادة (322) من القانون نفسه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من أجهض امرأة دون رضاها"

وفي القانون العراقي: لا تجرم القوانين العراقية العنف الأسري وغالبا لا يتم التبليغ عن هذه القضايا بسبب العادات السائدة في المجتمع العراقي ، وفي حال التبليغ لا يجري إيقاع أي عقوبة بحق الجاني ، بسبب ضعف التدريب من قبل الشرطة والقضاة في التعامل مع هذه القضايا.

والمشرع العراقي لم ينظم جرائم العنف في قانون موحد ، فالجرائم المتعلقة بالأسرة والطفولة منصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل وقانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 ، مع وجود قانون مناهضة العنف الأسري لإقليم كردستان-العراق رقم (8) لسنة 2011.

فالمادة الثانية منه نصت على: " يحظر على أي شخص يرتبط بعلاقة أسرية أن يرتكب عنفاً أسرياً ومنها العنف البدني والجنسي والنفسي في إطار الأسرة وتعتبر الأفعال الآتية على سبيل المثال عنفاً أسرياً:
الإكراه على الزواج - زواج الشغار وتزويج الصغيرة - التزويج بدلا عن الدية - الطلاق بالإكراه- قطع صلة الأرحام- إكراه الزوج للزوجة على البغاء وامتهان الدعارة- ختان الإناث - إجبار أفراد الأسرة على ترك الوظيفة أو العمل رغماً عنهم- إجبار الأطفال على العمل والتسول وترك الدراسة- الانتحار اثر العنف الأسري- الإجهاض اثر العنف الأسري- ضرب أفراد الأسرة والأطفال بأية حجة- الإهانة والسب والشتم وإبداء النظرة الدونية تجاهها وإيذاءها وممارسة الضغط النفسي عليها وانتهاك حقوقها والمعايشة الزوجية بالإكراه.

القوانين الغربية: لقد منحت التشريعات الغربية قضايا الأسرة والمرأة والطفل اهتماماً كبيراً عن طريق سن القوانين التي تكفل لهم الحقوق الكاملة وحمايتهم من شتى أنواع العنف الموجه ضدهم ، ففي المجتمعات الغربية تتعاون السلطات مع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية من أجل توفير الحماية لهم.

في القانون الفرنسي: جاء في القانون رقم (769) المؤرخ في 9 يوليو 2010 بشأن العنف ضد النساء والعنف بين الأزواج وتأثير هذا العنف على الأطفال والقانون رقم (873) المؤرخ في 4 أغسطس 2014 بشأن المساواة الفعلية بين النساء والرجال ، وهذه القوانين ترمي بشكل خاص إلى مكافحة العنف ضد النساء وقانون العقوبات الفرنسي المادة (80/132) المؤرخ في 4 أبريل 2006 ينص في حال ارتكاب عنف جسدي أو نفسي أو جنسي بين زوجين بما في ذلك زوجين مطلقين أو منفصلين فذلك يشكل ظرفاً مشدداً(الآء عدنان مصطفى الوقفي ، 2012م).

القانون الاسباني: صدر القانون الاسباني للحماية من العنف سنة 2004 (القانون المتكامل) وقد وضع بمشاركة من المنظمات النسائية وتضمن تعريفاً واسعاً للعنف يشمل الأشكال النفسية للعنف كالاعتداء الجنسي ، والتهديد ، والغصب ، والإكراه ، والحرمان من حرية الإرادة ، ويشمل القانون المنع وتدابير تعليمية ، وكذلك حماية الضحايا ومساعدتهم ، وعقوبات جديدة لمرتكبي العنف(الجمعية العامة للأمم المتحدة- النهوض بالمرأة ، 2006).

القانون الأمريكي: لقد اعتنت الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا العنف ضد الأطفال والنساء ففي الخمسين سنة الأخيرة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الجرائم بأنواعها ، وفي مقدمتها الجرائم ضد الأطفال بشتى أشكالها وأنواعها ، وكان لا بد من تحديد هذه الجرائم وتعريفها ، لذلك تسابقت الولايات في سن التشريعات والقوانين التي تحمي الأطفال ، ولم تقتصر هذه التشريعات على توفير الحماية للأطفال ضد

الآخرين وضد أفراد المجتمع، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وهو التدخل بين الأطفال وأسرهم وآبائهم وأمهاتهم إذا لزم الأمر (جبرين علي الجبرين، 2005).

السياسات القانونية لبعض الدول الغربية: هناك العديد من السياسات التشريعية التي قامت بها الدول الغربية التي تعالج قضايا العنف داخل الأسرة ودوافعه، فالسويد مثلاً تعد من الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مستوى المعيشة والرفاهية التي يتمتع بها أفراد المجتمع، ويتعامل المجتمع السويدي مع الأطفال بنموذج حضاري متميز تم تطويره خلال العقود الماضية ليشمل كل ما من شأنه توفير مستويات معيشة عالية لكل طفل يعيش في السويد بما في ذلك الأطفال اللاجئين من بلدان أخرى، ولقد تم سن العديد من التشريعات والقوانين وبناء شبكة اجتماعية من الخدمات التي تقدم الخدمات للأطفال وأسرهم، إلى درجة الاهتمام بالأجنة في بطون أمهاتهم عن طريق بعض البرامج المجانية والإلزامية في بعض الأحيان، ولذا لم تجد السويد أي صعوبة في تطبيق بنود إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأطفال عام 1989، حيث كان السويد يتفوق على ما جاء في هذا الإعلان في أمور عديدة منها:

-الاهتمام بالطفل قبل سن الدراسة حيث تنتشر رياض الأطفال المجانية في أنحاء البلاد مع تشجيع الأسر على ضرورة إلحاق الأطفال بهذه الرياض، وتفرد السويد في تقديم هذه الخدمات مجاناً.

-التأكيد على أن جميع التشريعات لحماية الأطفال لا تلغي دور الوالدين في التربية لنهم أصحاب المهمة الرئيسية في التربية، ولذلك يتم التركيز عليهم ومساعدتهم عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية التي تقدم العون والاستشارات المجانية من ذلك:

-السماح للأم أو الأب بإجازة غير مدفوعة الأجر تصل إلى ثمانية عشر شهراً في حال وجود طفل صغير.
-إمكانية تخفيف ساعات العمل من كلي إلى جزئي لمن لديه أطفال أقل من ثماني سنوات.
-توفير تعليم خاص ومجاني للمرأة الحامل يتعلق بالحمل وكيفية التعامل مع هذه الفترة، وكل ما تحتاجه الأم معرفته عن الجنين لضمان أطفال يتمتعون بالسلامة من العيوب والأمراض.

-يلزم قانون الشؤون الاجتماعية في السويد كل من يتعامل مع الأطفال بشكل مباشر بضرورة الإبلاغ عن ما يعتبر إهمال أو إساءة معاملة للأطفال.

-القيام بكشف دوري على كل طفل وفتح ملف صحي يشمل المعلومات الصحية له، والتأكيد على الأسرة بضرورة المتابعة الدورية (جبرين علي الجبرين، 2005).

وقد لجأت بعض المجتمعات الغربية إلى سن سياسة مدرسية خاصة بالتعامل مع إساءة معاملة الأطفال وكيفية حمايتهم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً نجد سياستها تمثلت بما يلي:
-يعد المعلمون والمعلمات من الأشخاص المطلوبين إجبارياً بالإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة والإهمال التي يتعرض لها الأطفال.

-هؤلاء الأشخاص يمنحون الحصانة القانونية من أي تبعات تترتب على قيامهم بالإبلاغ.
-في حال عدم قيامهم بهذه المهمة فإنه لا بد من معاقبتهم وتغريمهم.

وهذه السياسات القانونية لم تقتصر على أمريكا بل امتدت إلى دول أخرى كبريطانيا والسويد وأستراليا (جبرين علي الجبرين، 2005).

المبحث الرابع: مقارنة التشريعات العربية بالتشريعات الغربية المتعلقة بظاهرة العنف الأسري وحاجة المجتمعات العربية لتشريعات تواجه به هذه الظاهرة.

المطلب الأول. مقارنة التشريعات العربية بالتشريعات الغربية المتعلقة بظاهرة العنف الأسري:

نلاحظ أن التشريعات الغربية قطعت شوطاً كبيراً في مجال حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة والطفل والأسرة بشكل خاص ، ونلاحظ أن القوانين الغربية عالجت دوافع العنف داخل الأسرة ناهيك عن القوانين التي تجرم مرتكبيه ولقد بينا هذه المسألة في السياسات التشريعية لبعض دول الغرب ، أما الدول العربية فلا زالت ضعيفة في تشريعاتها الخاصة بقضية العنف الأسري ، كما أن معظمها لم تشرع قوانين خاصة بالقضية ، فهي تدرج جرائم العنف الأسري ضمن قوانين العقوبات أو قوانين الأحوال الشخصية.

ورغم أن السياسات الغربية قطعت هذا الشوط الكبير في معالجة هذه القضية ، إلا أنها لا زالت تعاني من جرائم العنف داخل الأسرة وخارجها ورغم ما يتمتعون به من رغد العيش ورفاهيته ، وهذا راجع إلى عدة أمور نذكر منها:

طغيان النزعة المادية على الحياة وإهمال الجوانب الروحية ، كما يقول العلماء: كلما أترّف الجسد تعقدت الروح.

-الإسراف في إشباع الدوافع الغريزية مما أدى إلى سيطرتها وتحكمها بالفرد لا العكس.

وثمة تساؤل يُطرح في هذا المقام ، هل تطبيق النموذج الغربي على المجتمع العربي كفيلاً بمعالجة ظاهرة العنف الأسري ودوافعه.

والجواب على هذا التساؤل يكمن في خصوصية المجتمع العربي ، فمن المعلوم أن لكل مجتمع خصائصه الدينية والثقافية والاجتماعية ، وما يلاءم مجتمع معين لا يلاءم آخر ، فالبعض من التشريعات الغربية يمكن أن نستفيد منها في معالجة العنف الأسري ودوافعه في المجتمع العربي ، والبعض الآخر من تلك التشريعات لا يمكن مواءمتها للمجتمع العربي ، فإذا طبق النموذج الغربي تبقى هذه المعالجة غير كفيلاً بإنهاء هذه الظاهرة.

وهناك تساؤل آخر ، هل المبالغة في منح المرأة والطفل لحقوقهم يعد مؤشراً للقضاء على هذه الظاهرة؟ على الرغم من أن القوانين الغربية منحت المرأة والطفل والمسن حقوقهم بشكل كامل ، بل وأفرطت في هذه القضية خاصة ما يتعلق بحقوق المرأة ومساواتها للرجل بشكل كامل ، حتى لدرجة أنهم تجاهلوا الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة ، وجعلوها على أساس النوع الاجتماعي "الجنس" ، إلا أنهم لم يتخلصوا من هذه الظاهرة فالإحصائيات الرسمية تُعد مؤشراً على أن هذه القضية لم تعالج بشكل كامل ، وأن المجتمع الغربي لا زال يعاني من هذه المشكلة ، والإحصائيات الرسمية تتداولها الصحافة ووسائل الإعلام الغربية باستمرار.

ميزات القوانين الغربية التي يمكن الاستفادة منها:

-التشريعات الغربية عالجت دوافع العنف من خلال تعاون المؤسسات التعليمية والاجتماعية والتعليمية والصحية والقانونية والتنسيق فيما بينها للقضاء على هذه الظاهرة.

-المجتمع الغربي خص هذه الظاهرة بتشريعات خاصة ذات تفصيلات كفيلاً بالعلاج ، وتجري عليها تعديلات بشكل متكرر بحسب الحاجة لذلك.

-المجتمع الغربي يتميز بسيادة القانون.

المطلب الثاني. حاجة المجتمعات العربية لتشريعات تواجه به هذه الظاهرة:

من المهم قبل الحديث عن حاجة المجتمعات العربية لتشريعات تواجه بها العنف الأسري ودوافعه أن نعرّج على التشريع الفقهي الإسلامي باعتباره المصدر الرئيس للتشريع فيما يخص قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية الذي وجهت له أصابع الاتهام من جهات عديدة في ظلهم للمرأة وعدوه عنفاً قانونياً !!
أولاً. الفقه الإسلامي وإشكالية الفهم والتطبيق: هنا لا بد من نظرة موضوعية للمسألة: فقد ذكر غير واحد من الباحثين مسلمين وغير مسلمين ممن لديهم إلمام بمختلف القوانين بأن الفقه الإسلامي يتمتع بميزات وخصائص لا توجد في أي قانون من القوانين وأنه يمتاز بها عن جميع الأديان والمذاهب ونظم الحياة البشرية الوضعية سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة في العصور المنصرمة أو العصر الراهن ؛ وذلك لأن الفقه الإسلامي نظام متكامل وشامل لجميع نواحي الحياة الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكافة تفصيلاتها، ولا عجب فإنه رباني المصدر لا يشوبه نقص أو عيب مواءم للنفس البشرية وفطرتها، صالح لكل مجتمع ولكل عصر، " وهذه القوانين الإسلامية والشريعة الربانية قادرة على تحقيق مصالح جميع الشعوب والأمم ومطالب العصر والمصر، وتسير مع تيار الزمان بكل دقة وأمانة بعيدة عن التزوير والتطوير والصناعة والاصطناع "(عطاء الرحمن الندوي، 2007).

إلا أن المشكلة تكمن في فهم النصوص وتطبيقها، وإشكالية الفهم والتطبيق لها جانبان: الأول: على مستوى تصرف الأفراد ونظرة المجتمع السائدة، الثاني: على مستوى التشريع القانوني.

الأول. على مستوى تصرف الأفراد ونظرة المجتمع السائدة، وفيه مسائل كثيرة، سأكتفي بذكر اثنين منها:
مسألة القوامة في قوله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ} النساء: 34.

فسرت القوامة على أنها نوع من الوصاية والإشراف من الرجل على المرأة، وبمرور الوقت أخذ المفهوم يأخذ منحى آخر أستغل لصالح سلطة الرجل، فأخذ يتضمن تحديد دور المرأة وجعل مستواها دون مستوى الرجل، وأصبحت هيمنة الرجال على النساء يكمن في الشفهي والمتوارث والمكتوب، المقدس والوضعي، أي القوانين المدنية التي تميز بين الرجل والمرأة، وفي الثقافة العربية اتخذ هذا التمييز اسم القوامة واستند إلى تأويل أحادي الجانب أدى إلى سيادة الرجل على إرادة المرأة (أمل هندي الخزعلي، د.ت).

فالقوامة في الإسلام لها خصائصها وهي:

-إن القوامة في الإسلام هي تكليف لا تشريف، ومغرم لا مغنم، ومسؤولية وقيادة لا تعسف أو استبداد، ولذلك أمر الله تعالى الرجال بالعشرة بالمعروف مع زوجاتهم، حيث قال سبحانه وتعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} (النساء: 19)، ومن هنا تجيء رياسة التكليف، بل أن قيام الرجل على شؤون الزوجة ليس فيه رياسة، إنما فيه حماية ورعاية وهو من قبيل توزيع التكاليف (محمد أبو زهرة، د.ت).

-إن القوامة في الإسلام تتفق مع العدالة، كما تتفق مع الديمقراطيات والدساتير الحديثة؛ لأن الرجل هو المكلف بالإفناق على الأسرة، ولا يستقيم مع العدالة في شيء أن يكلف فرد الإفناق على هيئة ما، دون أن

يقوم عليها ويشرف على شؤونها ، وهذا هو المبدأ الذي قامت عليه الديمقراطيات والدساتير الحديثة ، ويلخص علماء القانون الدستوري هذا المبدأ في العبارة التالية: "من ينفق يشرف" ، أو "من يدفع يراقب" (فؤاد عبد الكريم عبد العزيز ، د.ت).

وفي مسألة تأديب المرأة، قال تعالى: { وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا } سورة النساء: 34.

عندما بين الله تعالى في كتابه أحكام النكاح بين الحقوق والواجبات لكل من الزوج والزوجة وأكد على الالتزام بها لتسير الحياة الزوجية بشكل متوازن ، بعيداً عن الخلافات الزوجية التي تؤدي بالزوج إلى نهايته أو إذا لم ينتهي فإنه يبقى خاضعاً لإشكاليات عديدة منها العنف الممارس داخل الأسرة ، ولو تتبعنا الخلافات الزوجية من هذا النوع نجد أن هناك جهلاً كبيراً بحقوق وواجبات كل منهما ، فالزوج عندما يقوم بظلم زوجته أو إهدار حقوقها يعتقد أنه يمارس حقه في القوامة ونسي أن عليه أن يتعهدا بالرعاية المعنوية والمادية ، ونجد المرأة تطالب بحقوقها ونسيت أن عليها واجب الطاعة لزوجها.

والإسلام لم يحضض ضرب الزوجة إلا في حالات التأديب من أجل الحفاظ على استقرار الحياة الزوجية عند عدم طاعتها له ، وهذا الضرب له شروطه:

ضرب تأديب لا ضرب إهانة.

ضرب غير مبرح كالضرب بالسوك وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة ولا يتلف عضواً.
- جعل الضرب آخر وسيلة للعلاج ، والأولى عند الفقهاء ترك الضرب وإذا علم أنها لا تطيعه إذا أديبها بالضرب لم يجز ضربها مطلقاً (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، د.ت).

الجانب الثاني: على مستوى التشريعات القانونية

وهو ما يسميه البعض بالعنف القانوني ، أي ما تتضمنه جانب من المواد القانونية في التشريعات العربية من إجحاف بحق المرأة وينسب مصدره زوراً للتشريع الإسلامي ، وسنبين بعض المواد القانونية من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 ، وهي قريبة الشبه من بعض المواد في القوانين العربية ، من هذه المواد:

المادة (377): "تعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها ويعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنى في منزل الزوجة" ، هذه المادة القانونية تقر أن الزوج إذا ارتكب جريمة الزنا في مكان آخر غير منزل الزوجة فلا يعد مرتكباً لجريمة الزنا أو جانبياً يستحق العقوبة وأن عمله مشروع ، في حين أن الزوجة أينما زنت فإنها تعد مرتكبة لجريمة الزنا وتستحق العقوبة على جنايتها، وهذا انتهاك لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الذي قرره الشريعة الإسلامية ، قال تعالى: {الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ} النور: 2 ، فأنه سبحانه لم يفرق بين الرجل والمرأة في عقوبة مرتكب الزنا.

المادة (384): "من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بأداء نفقة لزوج أو أحد من أصوله أو فروع أو لأي شخص آخر أو بأدائه أجره حضانة أو رضاعة أو سكن وامتنع عن الأداء مع قدرته على ذلك خلال الشهر التالي لإخباره بالتنفيذ ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين" .

نلاحظ في هذه المادة أن حجم العقوبة لا يتناسب مع فداحة الجرم وخاصة إذا صدر الحكم مع وقف التنفيذ ، فكان الأولى أن يحكم بأداء النفقة مع التعويض عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة الامتناع عن دفعها ، وهذا ما ذهب إليه كثير من الفقهاء باعتبار النفقة ديناً صحيحاً من وقت وجوبها على الزوج (أحمد الكبسي ، 2009م).

المادة (409): " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداءً أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة "

هذه المادة تمنح الزوج أو المحرم الجاني عذراً مخففاً للعقوبة ومن الممكن أن لا يعاقب بموجبه وذلك في حالة إذا ما قتل زوجته أو إحدى محارمه فقد يحكم عليه بسنة مع وقف التنفيذ ، وهذا العذر المخفف ممنوح للرجل فقط دون المرأة ، فإذا حدث العكس وكانت المرأة هي من فاجأت زوجها أو احد محارمها في حالة التلبس بالزنا فقامت بقتله أو إيذائه فإنها تعاقب عقوبة كاملة بحسب فعلها الذي ارتكبته، وهذا انتهاك خطير وتمييز أمام الشرع ومناف لقوانين العدالة .

فالشريعة الإسلامية لا تعطي الحق للشخص أن يكون القاضي والمنفذ للعقوبة لأن ذلك موكول للقضاء ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أحكام الزنا في الفقه الإسلامي مخالفة لما جاء في القانون فإذا وقعت جريمة الزنا من أحد الزوجين ورفع الآخر شكواه الى القاضي فإنه يحكم بينهما باللعان اذا لم يقر الجاني بالجريمة ، وإذا كان مرتكب الزنا من غير الزوجين تنطبق عليه أحكام عقوبة الزاني عند ثبوتها لدى القاضي بشهادة أربعة شهود (موفق الدين بن عبد الله بن قدامة ، 1968).

هذا المادة القانونية تعطي الرجل الحق في قتل زوجته أو أحد محارمه تحت هذا العذر وكثير منهن بريئات من هذه التهمة.

فأين هذه التشريعات من أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت بتشريعاتها متوازنة ومتوافقة وعادلة ، ومن بعدها ينسبون امتهان حقوق المرأة والطفل إليها زورا وبهتانا .

ثانياً: حاجة المجتمعات العربية لبعض التشريعات القانونية: نظرا لضعف التشريعات القانونية الخاصة بقضايا العنف الأسري في المجتمعات العربية ووجود العديد من الثغرات القانونية في قوانينها فلا بد من إعادة النظر في تعديلها وسن تشريعات تعالج هذه الظاهرة ودوافعها ، وهذه بعض المقترحات:

أولاً: الاعتراف بوجود هذه المشكلة على المستوى الرسمي .

ثانياً: إنشاء محكمة خاصة بالأسرة تعالج ظاهرة العنف داخل الأسرة ودوافعه على غرار محاكم الأحوال الشخصية ، من صلاحيات هذه المحكمة:

- إصدار قرارات الحماية الأسرية

- معالجة دوافع العنف الأسري من خلال سن التشريعات وتنفيذها

- متابعة حالات ضحايا العنف داخل الأسرة مع الجهات الصحية .

ثالثاً: سن تشريعات تعالج دوافع العنف الأسري وآثاره بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل وغيرها من مؤسسات ذات صلة بالظاهرة .

رابعاً: تجريم كل أنواع الإيذاء الأسري عن طريق وضع خطط مشاريع قانونية مصدرها الشريعة الإسلامية. خامساً: لا بد من أبحاث ودراسات واقعية لحالات العنف داخل الأسرة ودوافعه وعمل احصاءات ذات أرقام حقيقة لمعرفة حجم المشكلة، ومن المهم اطلاع جهات التشريع القانوني على هكذا دراسات من أجل إعادة النظر في التشريعات الحالية وتعديلها وسن تشريعات جديدة تعالج الثغرات القانونية التي ينفذ من خلالها المخالفين.

سادساً: إعادة النظر في القوانين التي تستند إلى الأعراف والتقاليد السائدة وتعديلها بالتشريعات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

سابعاً: الاستفادة من التجارب الناجحة في سن التشريعات التي عالجت العنف الأسري ودوافعه أي التي فرضت نظم الحماية الأسرية بمعنى أنها عالجت دوافع العنف قبل وقوعه كجريمة، ويمكن الاستفادة من النموذج السويدي في مجال حقوق الطفل الذي تفوق في تطبيقه على اتفاقية إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأطفال عام 1989م.

خاتمة

بعد إتمام البحث — والله الحمد - فقد توصلت فيه إلى ما يأتي:

-العنف الأسري هو تصرف مقصود من شأنه أن يلحق الأذى أو الضرر بكل أنواعه المادي والمعنوي بأحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في نفس الأسرة، ويشمل عنف الزوج تجاه زوجته وعنف الوالدين تجاه الأولاد وعنف الأبناء تجاه الوالدين وخصوصاً المسنين ويشمل العنف الجسدي أو اللفظي أو الجنسي أو النفسي.

-دوافع العنف الأسري في الغالب هي دوافع اجتماعية وثقافية واقتصادية، ولقد وضع الفقه الإسلامي إجراءات وقائية لحماية الأسرة، كما وضع تشريعات خاصة بالأسرة لو طبقت بالصورة الصحيحة لانخفض مستوى العنف داخل الأسرة إلى أدنى مستوياته.

-معالجة دوافع العنف الأسري في القانون يجب أن يأخذ الدور الوقائي قبل الدور العقابي لأن العنف الأسري هي ظاهرة اجتماعية قبل كونها جريمة يعاقب عليها، ومن هذا المنطلق لا بد من معالجة دوافع هذه الظاهرة. لم تحظى قضية العنف الأسري بعناية خاصة لدى المشرع العربي، إذ لم تشرع القوانين الخاصة بالعنف الأسري لحماية أفراد الأسرة من العنف الذي يقع داخل الأسرة إلهدياً، ناهيك عن علاج دوافعها، فقد ظلت تندرج هذه القضية ضمن قوانين العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية، والتشريعات العربية التي عالجت العنف الأسري ودوافعه نجدها قليلة مقارنة بغيرها من التشريعات.

-التشريعات العربية سبقت التشريعات العربية بمراحل فقد عولجت هذه القضية من خلال سن القوانين الفعالة في هذا المجال ليس على مستوى الحماية الجنائية فحسب، بل على مستوى معالجة دوافع العنف عن طريق التعاون والتنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والصحية.. الخ.

-يمكن الاستفادة من النموذج الغربي في العديد من الجوانب كاتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الأسرة ومعالجة دوافع العنف الأسري عن طريق سن التشريعات الخاصة بهذه القضية وإنشاء المحاكم المتخصصة بقضايا الأسرة.

وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بواقع الأسرة عموماً وواقع المرأة خصوصاً، والاستفادة من التجارب الناجحة في دول العالم بما يلاءم المجتمع العربي والحفاظ على هويته الإسلامية، وتعزيز ثقافة المساواة ومناهضة التمييز ونبد العنف، وذلك يتم بالتعاون بين المؤسسات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية.

قائمة المراجع:

- الأء عدنان مصطفى الوقي(2012): الحماية الجنائية لضحايا العنف الأسري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص4.
- إبراهيم محمد الكعبي(2013): العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد3، ص 268، ص 270.
- أبو الوفا محمد أبو الوفا(2000): العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دار الجامعة الجديد، ص57.
- أحمد الكبيسي(2009): الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ص 148.
- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي(1979): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 154/4.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(2001): مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط(1)، 529/11.
- أحمد زكي بدوي(د.ت): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ص441.
- إدوارد ج. موراي(1988): الدافعية والانفعال، ترجمة: د. أحمد عبد العزيز سلامة، دار الشروق، ط(1)، ص28.
- أمل هندي الخزعلي(د.ت): حقوق المرأة في الإسلام، مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص10.
- بسام محمد أبو عليان(2013): الحياة الأسرية، ط(1)، ص 188، ص189.
- بو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو(د.ت): تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 244/2.
- جبرين علي الجبرين(2005): العنف الأسري خلال مراحل الحياة، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، ط(1)، ص 29، ص 28، ص 199، ص 203-204.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون(2006): دراسة متعمقة بشأن أشكال العنف ضد المرأة: النهوض بالمرأة، ص114.
- جميل صليب(1982): المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 112/2.
- حارث سليمان الفاروقي(1991): المعجم القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط(3)، ص74.
- حسن شحاته، زينب النجار(2003): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، ط(1)، ص47.
- رقية طه جابر العلواني(د.ت): دور المرأة المسلمة في التنمية، دراية عبر المسار التاريخي، 2006م، ص278.
- ريحاني الزهرة(2010): العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية، رسالة ماجستير، ص 25، ص 48.
- سميح عاطف الزين(1991): علم النفس - معرفة النفس الإنسانية في القرآن والسنة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص 120، ص 123، ص130-131.
- سناء الخولي(1984): الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، ط(1)، ص 90.
- سهيل مقدم(2012): من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، ص376.
- عبد الحميد بن صالح الكراني(2010): القوامة وأثرها في استقرار الأسرة، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، ط(1)، ص92.
- عبد النبي محمد محمود أبو العنين(د.ت): أثر العنف الأسري على الإجرام، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، ص135.
- عطاء الرحمن الندوي(2007): خصائص الأصالة والمعاصرة في الفقه الإسلامي، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، ص 100.
- علي حيدر(د.ت): درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق: المحامي فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ص588/2.
- عيساوي نسيم(2010): العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسولوجي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 112.

- غانم عبد الله خلف (1997): ملامح من تعليم المرأة المسلمة في المشرق والمغرب ، مجلة آداب الراشدين ، العدد 30 ، ص 143.
- فؤاد عبد الكريم عبد العزيز (د.ت): قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، 156/2.
- قانون العقوبات (1991): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، ط (1).
- كاظم الشبيب (د.ت): العنف الأسري ، المركز الثقافي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط (1) ، 2007م ، ص 74.
- مأمون الرفاعي (2011): جريمة الإجهاض في التشريع الجنائي الإسلامي ، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، مجلد 5/25 ، ص 1410.
- المجلس الأعلى للمرأة (2016): الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري ، مملكة البحرين ، ط (2).
- محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري (2009): موسوعة الفقه الإسلامي ، بيت الأفكار الدولية ، ط (1) ، 163/4.
- محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (د.ت): زهرة التفسير ، دار الفكر العربي ، 4264/1 ، 1667/3.
- محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحالك ، الترمذي (1998): سنن الترمذي ، تحقيق: بشار عواد معروف ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 192/6.
- محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور (د.ت): لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط (3) ، 19-20/4.
- محمد جواد رضا (1974): ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ص 147.
- محمد سالم داود الرميحي (2012): العنف الأسري وانعكاساته الأمنية ، الأكاديمية الملكية للشرطة ، البحرين ، 1433هـ ، ص 65.
- ص 70.
- محمد علي سويلم (2005): شرح قانون محكمة الأسرة ، دار المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 23.
- محمود نجيب حسني (1986): شرح قانون العقوبات – القسم الخاص - ، دار النهضة العربية ، ص 599.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (د.ت): صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003/4 ، 1018/2.
- مصطفى عمر التبر (1997): العنف العائلي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط (1) ، ص 14 ، ص 30.
- موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (1968): المغني ، مكتبة القاهرة ، 49/8.
- مؤيد زيدان (2018): علم الاجتماع القانوني ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ، ص 3.
- ناديا إبراهيم يوسف الحياصات (2016): أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 43 ، ملحق 4 ، ص 1775 ، ص 1777.
- نهى عدنان القاطرجي (2000): العنف الأسري بين الاعلانات الدولية والشريعة الإسلامية ، الدورة التاسعة عشرة لهيئة الفقه الإسلامي الدولي ، إمارة الشارقة ، ص 8.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (د.ت): الموسوعة الفقهية ، الكويت ، ط (2) ، 299/40.
- وليم و. لامبرت ، وولاس أ. لامبرت (1993): علم النفس الاجتماعي ، ترجمة: د. سلوى الملا ، دار الشروق ، القاهرة ، ط (2) ، ص 27.
- وهبة الزحيلي (د.ت): الفقه الإسلامي وأدلته ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط (4) ، 6843/9.

جهود الحكم المستنصر في تطور الحركة العلمية في الأندلس

د. برزان ميسر حامد احمد الحميد

قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة الموصل، العراق

مقدمة:

لقد شهدت الأندلس في عهد الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر (350-300هـ/912-961م) وابنه الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله (366-350هـ/961-976م) نهضة شاملة في جميع ميادين الحياة، فقد وُقِّرَ للبلاد حياة مستقرة وهادئة إلى حد كبير، فتهيأت بذلك الأجواء المناسبة للإبداع والابتكار والتميز، والنهوض بالعلم، وتشجيع العلماء.

وكان الحكم المستنصر عالماً مشاركاً في علوم عصره، فقد كان متقناً للعلوم الاسلامية، وسمع الشيوخ منه الحديث، وأجاز لهم مروياته وأجازوه مروياتهم، وكانت أبوابه مفتحة لطلبة العلم ولا يرد منهم أحداً، فقد كان محباً للعلوم، مكرماً لأهلها، جَماعاً للكاتب في أنواعها، بما لم يجمعه أحد من الملوك قبله. وتتجلى موهبته الثقافية بسعة معرفته واطلاعه وممارسته كثيراً من العلوم المعروفة في عصره، واثقانه بعضها، فقد عُرف عنه اشتغاله بالشعر والأدب، وبأنه كان من أهل الدين والعلم، راغباً في جميع العلوم الشرعية من الفقه والحديث وفنون العلم، فقيه على المذهب المالكي، عالم بالانساب، حافظ للتاريخ، متسع الدائرة، كثير المحفوظ، ثقة فيما ينقله.

شارك العلماء في علومهم وألف مؤلفات بعضها في الأنساب، وأخرى في التاريخ، وله تعليقات عديدة على كثير من المؤلفات التي قرأها أو سمعها حتى عدّه ابن الخطيب "حجة وقودة، وأصلاً يوقف عنده". تحولت قرطبة في عهده إلى بلاط اكااديمية تزخر بشتى أنواع المعارف.

امتازت مدة حكمه بنشاط علمي وثقافي متعدد الجوانب، وخاصة انه ورث عن أبيه ملكاً ثابت الأركان مستقر الدعائم، كما ورث خزائن تزخر بالأموال، الأمر الذي زاد من اصراره على السير بالاندلس قدماً في طريق العلم والمعرفة لتتبوأ مكانة عليا بين الأمم المتحضرة.

من هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع الذي يسلط الضوء على اتهامات الخليفة الأموي الحكم المستنصر، العلمية والثقافية والدور الذي لعبه في تطور الحركة العلمية في الأندلس من خلال اهتمامه بشتى أنواع العلوم وتقريبه للعلماء واغراق الاعطيات عليهم، والاهتمام بجامعة قرطبة ورفدها بمشاهير العلماء المتخصصين، حتى أبدى النقد الحديث تقديره واعجابه للنزعة العلمية التي امتاز بها عصر الخليفة الحكم المستنصر، عندما ذكر المؤرخ الاسباني لافونتي قوله: ((كانت دولة الحكم الثاني دولة الآداب والحضارة))، كما كانت دولة ابيه دولة العظمة والبهاء.

هذا وقد أثرتنا اعتماد المنهج التاريخي الوصفي، وذلك لما لهذا المنهج من مزايا في دراسة هذا البحث، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع التاريخية ذات العلاقة.

أولاً: التعريف بالحكم المستنصر:

أ- حياته (ولادته، خلافته، وفاته): هو الحكم بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد... من أشهر خلفاء بني أمية في الأندلس، ولد في مدينة قرطبة (Cordoba) يوم الجمعة عند صلاة الظهر لست بقين من جمادى الآخرة سنة 302هـ الموافق عشرون من حزيران سنة 914م. (ابن الفريسي، 1954م، ج1، ص15؛ ابن عذاري المراكشي، 1985، ج2، ص166).

استخلف الحكم في اليوم الثاني لوفاة أبيه عبد الرحمن الناصر، وذلك يوم الخميس لثلاث خلون من رمضان سنة 961/350هـ وتلقب بالمستنصر، وقام بأعباء الملك أتمّ قيام، وأنفذ الكتب إلى الآفاق بتمام الأمر له، ودعا الناس إلى بيعته، واستقبل من يومه النظر في تهديد سلطانه، وتنقيف مملكته، وضبط قصوره، وترتيب أجناده. (ابن الأبار، 1963، ج1، ص200)، وكان أول عهد أنفذه- بعد أن أخذ البيعة- النظر في الزيادة في المسجد الجامع بقرطبة. (ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج2، ص233).

وليّ الخلافة وكان يومئذ في الثامنة والأربعين من عمره تقريباً، وكانت ولايته منذ بويج له إلى ان مات خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام. (الضبي، 1997، ص18)، وإذا ما علمنا أن مدة خلافة والده كانت حوالي خمسين سنة، أيقنا ان خلافته كانت قصيرة مقارنة بوالده، فقد استغرقت خلافة أبيه الطويلة عمره، حتى كان يقول الوالد لولده فيما يحكى عنه: ((لقد طوّلنا عليك يا أبا العاصي)). (ابن الأبار، المصدر السابق، ج1، ص200).

وكان أبوه يقربّه ويعتمد عليه في كثير من الأمور، فكان ذا خبرة بشؤون الحكم والسياسة، وكان عبد الرحمن الناصر قد استطاع توطيد اركان الدولة والقضاء على الفتن والاضطرابات، وهو ما يسّر للحكم المستنصر فيما بعد أن يصل بالأندلس في عهده إلى أعلى درجات الرقي الحضاري، وأن تحدث في عهده نهضة علمية وحضارية غير مسبوقة. (المقري، 1369هـ، ج1، القسم الأول، ص340).

توفي ليلة الأحد، لثلاث خلون من صفر سنة 366هـ/976م بقصر قرطبة، وكان عمره يوم وفاته ثلاثاً وستين سنة، وسبعة أشهر. (ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج2، ص233).

ب- أخلاقه: ان المطلع على ترجمة الحكم المستنصر في كل الكتب والأسفار التي تحدثت عنه، يلاحظ أن أصحابها أجمعوا أنه كان حسن السيرة صافي السريرة رقيقاً بالرعية، فاضلاً، عادلاً، من أهل الدين والعلم، وقد تشدّد في ابطال الخمر في مملكته تشدداً عظيماً، فرام قطعها من جذورها، فأمر بإراقتها، ثم شاور في استئصال شجرة العنب من جميع أعماله، فقبل له: يعملونها من التين وغيره، فتوقف عن ذلك. وفي أمره باراقة الخمر في سائر الجهات يقول أبو عمر بن يوسف بن هارون الكندي قصيدته المشهورة متوجهاً لشاربيها:

بخطب	الشاربين	يَضيقُ	صدري	وترفضني	بليتهم	لعمري
وهل	هم غيرُ	عشاقٍ	أصيبوا	بفقدٍ	حبائبٍ	ومنّوا
أعشاق	المدامةِ	ان	جزعتُم	لفرقتهم	فليس	مكان
						صبر

سعى	طلابكم	حتى	أريقت	دماءً	فوق	وجه	الأرض	تجري
تضوَع	عرفها	شرقاً	وغرباً	وطبق	أفق	قرطبة	بعطرٍ	
فقل	للمسفين	لها	بسفح	وما	سكنته	منْ	ظرفٍ	بكسرٍ

(عبد الواحد المراكشي ، 1963 ، ص 67)

وإذا ما أبديت رأيي فيمكن القول أن انساناً يقضي جلّ وقته بين أروقة مكتبته مطالعاً ومعلقاً ومنقباً ، ويحضر مجالس العلماء ورواة الحديث يسمع منهم ويروي عنهم ، لا بد وان يكون دمث الأخلاق فاضلاً .
ج- أساتذته: كان تعليم أولاد الخلفاء والأمراء والقوَاد في الأندلس يختلف عن تعليم أبناء العامة ، فقد كانت سنّة الخلفاء والأغنياء إحضار المؤدبين إلى قصورهم وافرادَ غرف خاصة يعلمون بها أبناءهم. (ابن حيان ، 1979 ، ص 133 ؛ ابن الفريسي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 342). فكثيراً ما نسمع أن بعض العلماء قد أدب أبناء أحد الخلفاء وأن بعضهم الآخر قد اختص بأبناء الأغنياء لتأديبهم. وكذلك بالنسبة إلى المواد الدراسية ، فمن البديهي أن الخلفاء كانوا يأخذون أولادهم في مسار علمي أوسع وأدق من عناية البيت الأندلسي بصورة عامة ، فصحيح أن هناك تشابهاً بين المواد العلمية التي تعلمها الأندلسيون في الكتابات وحلقات المساجد ، وتلك التي تدرس في القصور ، إلا أن هناك حذفاً أو إضافة استجابة لتوجيه الوالد وتماشياً مع رغبته في إعداد ولده إعداداً خاصاً يناسب الأهداف والمسؤوليات التي ستواجهه في مستقبل حياته ، فولد الخليفة مرشح لأن يخلف والده في إدارة البلاد ، فلا بد له من الاطلاع على بعض العلوم التي يجهلها وليس له معرفة بها ، وفهمها في أقصر مدّة ممكنة ، وهناك مواد منع الخلفاء عامة الشعب دراستها ، أو مجرد الاطلاع عليها ، وتدارسها في بيوتهم مثل الفلسفة والتنجيم . (المقري ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 221).

فانطلاقاً من هذا الفهم لطريقة تدريس أبناء الخلفاء نستطيع القول: أن الحكم المستنصر تتلمذ على يد نخبة من العلماء الأندلسيين أحضرهم إلى قصر والده واستفاد منهم ، ومن هؤلاء العلماء قاسم بن أصبغ ، وأحمد بن دحيم ومحمد بن عبد السلام الخشني ، وزكريا بن خطاب ، حيث أكثر الأخذ عنه ، كما أجاز له ثابت بن قاسم ، وعندما وفد القاضي علي الأندلس اختص أول الأمر بالحكم فأدبه وأفاده (عبد الواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص 59 ؛ المقري ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 395).

ويمكننا القول أيضاً أن الحكم في مراحل حياته التعليمية قد تتلمذ على يد هؤلاء ، وربما على يد الكثيرين غيرهم ، إلا أنه من جانب آخر كان يعتمد على تثقيف نفسه بنفسه ، إذ كان يستجلب المصنفات من الأقاليم والنواحي النائية بآذلاً فيها ما عظم من الأموال حتى ضاقت عنها خزائنه. (المقري ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 385-386 ، 394-395). وكان ذا غرام بها ، وقد أثر ذلك على لذات الملوك فأصبح بعد مدة ملماً بشتى المعارف دقيق النظر في أصولها وفروعها .

د- منزلته العلمية: استطاع الحكم المستنصر رغم اشتغاله بأمور البلاد والعباد أن يتبوأ منزلة علمية رفيعة بين علماء الأندلس ، وقد شهد له بها معاصروه ومن جاء بعدهم من العلماء دون اعتبار لمنصب أو جاه ، واجتمعوا بالدليل القاطع والبرهان الساطع أنه عالمٌ بالرجال والأخبار والأنساب ، وفوق ذلك كله كان ثقة فيما ينقله. وللتدليل على ما ذهبنا إليه نذكر نصاً أورده كل من أرخ للحكم ، ولكن بعبارات مختلفة ، حيث يمكننا من خلاله معرفة ما استطاع الحكم تحصيله من علوم ، وكيف استحق نتيجة لهذا ان يكون مؤرخاً نسيج وحده ، ومصدراً ثراً يعاب على كل من أرخ لعلماء الأندلس ممن عاصروه أو جاءوا بعده ، ولم يعتمدوا ملاحظاته وتعليقاته المتعلقة بأنساب الرجال وقبائلهم وتاريخ وفاتهم ، وفيما يلي ذلك النص: ((وكان مع هذا كثير التهمم بكتبه والتصحيح لها والمطالعة لفوائدها ، وقلماً تجد له كتاباً كان في خزائنه إلا وله فيه قراءة ونظر من أي فن كان من فنون العلم: يقرؤه ويكتب فيه بخطه- إما في أوله أو آخره أو في تضاعيفه- نسب المؤلف ومولده ووفاته والتعريف به ، ويذكر أنساب الرواة له ، ويأتي من ذلك بغرائب لا تكاد توجد إلا عنده ، لكثرة مطالعته وعنايته بهذا الفن. وكان موثقاً به مأموناً عليه ، صار كل ما كتبه حجة عند شيوخ الأندلسيين وأئمتهم ، وينقلونه من خطه ويحاضرون به)). (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج1 ، ص202-203) ، وقد اجتمع لابن الأبار من ذلك جزء مفيد مما وجد بخطه ولمس ابن الأبار- وهو المؤرخ المدقق- أنه يشتمل على فوائد جمّة في أنواع شتى ، و((كان قد قيّد كثيراً من أنساب أهل بلده ، وكلف أهل كور الأندلس أن يلحقوا كل عربي أهل ذكره قبل ولايته ، وأن يُصحح نسبهم أهل المعرفة بذلك ، ويؤلف من الكتب ، ويردّ كل ذي نسب إلى نسبه ، وفرج ذلك بالعلم فتّم له من ذلك ما أراد ، ونفع الله بكرم قصده البلاد والعباد)). (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج1 ، ص204 ؛ عبدالواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص6 ؛ المقري ، المصدر السابق ، ج1 ، ص395).

ه- أدبه: لم يكن الحكم المستنصر مكثراً في قرض الشعر كجدّه عبدالرحمن بن معاوية على سبيل المثال ، وان كان متذوقاً له ، ناقداً لعلله. وكانت تمر به لحظاته تفيض فيها شاعريته بعدة أبيات يعبر من خلالها عما يختلج في صدره من حزن أو شوق أو حسرة ، من ذلك قوله متشوقاً لزوجته صبح البشكنسية لما خرج لغزوته

الفذة	المعروفة	بشنت	اشتبتين
-------	----------	------	---------

(San Esteban del Mall) ، فاكثرت من التعلق به ، والوله لفراقه ، وكان شديد الكلف بها ، فتأثر لذلك الموقف وترنّم بأبيات رقيقة صوّر خلالها مشاعره واحساساته تجاهها ، فهو لفرط حبه لها يحن إليها وهي معه ، فكيف ستكون طبيعة شوقه إليها وهي غائبة عنه ، فالعجب كيف استطاع أن يعيش لحظات الوداع ولم يميت. (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج1 ، ص204 ؛ عبدالواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص66 ؛ المقري ، المصدر السابق ، ج1 ، ص395).

عجبت وقد ودعتها كيف لم أمتّ وكيف انثنت عند الفراق يدي معي

فيا مقلتي العبري عليها اسكبي دماً ويا كبدي الحزى عليها تقطعي

(عبدالواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص66 ؛ المقري ، المصدر السابق ، ج1 ، ص395)
ولم يكن الحكم المستنصر أول من تشوّق إلى عزيزٍ عليه ووصف لحظة الوداع ، فهناك من سبقه من الشعراء الذين قالوا في ذلك شعراً جميلاً ، ولكن أبيات الحكم تعد من بينها في الطليعة . ومن ذلك أيضاً قوله .
(عبدالواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص66).

إلى الله أشكو من مشائل مُسرفٍ
فأتى عند داري فاستزاد صدوده
عليّ ظلومٌ لا يدينُ بما دُنْتُ
واني عليّ وجدي القديم كما كنتُ
ولو كنت أدري أن شوقي بالغُ
من الوجد ما بلغته لم أكنُ بنتُ

اما بالنسبة إلى نثره الفني ، فلم يكن الحكم- أيضاً- مكثراً في هذا المجال ، ولا أخال هذا ليضعف فيه ، وانما لانهماكه في إدارة دفة الحكم ، إذ جرت العادة في الأندلس أن يعين الحاكم كتاباً يتولون كتابة رسائله إلى ولايته وحكام أقاليمه ، وذلك حتى يتفرغ الحاكم للأمور الجليلة ، وبرغم ذلك فقد أتحفنا صاحب فصح الطيب برسالة للحكم إبان ولايته للعهد ، كان قد وجهها إلى الفقيه أبي ابراهيم اسحاق المالكي يطلب منه فيها تبيان الأسباب التي أدت إلى تخلفه عن حفل اقامة الناصر في قصر ، وجاء في رسالته: ((بسم الله الرحمن الرحيم ، حفظك الله وتولاك ، وسددك ورعاك ، لما امتحن أمير المؤمنين مولاي وسيدي- أبقاه الله- الأولياء الذين يستعد بهم ، وجدك متقدماً في الولاية ، متأخراً عن الصلة ، على أنه قد أندرك- أبقاه الله- خصوصاً للمشاركة في السرور الذي كان عنده ، لا أعدمه توالي المسرة ، ثم أندرت من قبل ابلاغاً في التكرمة ، فكان منك على ذلك كله من التخلف واضاقت عليك فيه المعذرة ، واستبلغ أمير المؤمنين في انكاره ومعاتبتك عليه ، فأعيت عليك عنك الحجّة ، فعرفني- أكرمك الله- ما العذر الذي اوجب توقفتك عن اجابة دعوته ، ومشاهدة السرور الذي سرّ به ورغب بالمشاركة فيه ، لنعرفه- أبقاه الله- بذلك ، فتسكن نفسه العزيزة اليه ان شاء الله تعالى)). (المقري ، المصدر السابق ، ج1 ، ص376).

ثانياً: جهود الحكم المستنصر العلمية والتعليقية: لم يكن تشجيع الحكم المستنصر ابناء الاندلس على طلب العلم واهتمامه به وبالعملية التعليمية ، من خلال خطبة ألقاها على الناس من على منبر المسجد الجامع بضاحية الزهراء بقرطبة (ابن عذارى المراكشي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص240-241 ، 249) ، أو من خلال كتاب وجهه الى حكام الأقاليم ، بل كان تشجيعه للعلم واهتمامه به وبتعليمه من خلال مجموعة أعمال جليلة كان لها أكبر الأثر في حث الاندلسيين على طلب العلم ، منها:

أ- احترامه للعلماء: احترام الحكم المستنصر للعلماء وتقديره لمكانتهم جعلهم يحرسون على الاهتمام بدروسهم وبتلاميذهم ، كما رفع ذلك من قدرهم عند الناس وعند طلبتهم. ولقد وصل بعض هؤلاء الفقهاء والمتعلمين الى درجة عالية من المهابة والتقدير حتى انه كان عندما يطلب أحدهم لا يرد له طلب ، وتقضى له كل حاجاته دون تردد او تكبير. ونسوق القصة التي حفظها لنا المقري عن الفقيه ابراهيم بن اسحاق ، وكان معظماً عند عبد الرحمن الناصر وابنه ، والقصة طويلة وتتلخص في ان الحكم أمر أحد خصيانه باستدعاء أبي ابراهيم هذا لحاجة يريدّها ، فذهب الخصي إليه يطلبه في عجلة من أمره لتلبية نداء أمير المؤمنين ، ولكن الفقيه قال له: سمعاً وطاعة ، ولكن دون عجلة أرجع الى أمير المؤمنين ، وأخبره أنك وجدتي في بيت من بيوت الله مع طلبة العلم يسمعون مني ، ويستفيدون من أحاديثه ، وعندما ينتهي من مجلسه سيحضر إليه.

ولكن الخصي تفجر وتبرم لرفضه طلب أمير المؤمنين ، ونقل ذلك الى الخليفة فلم يتضجر بل استحسن رده ، وقال له على لسان الخصي ((جزاك الله خيراً عن الدين وعن أمير المؤمنين وجماعة المسلمين ، وامتعهم بك حتى ينقضي شغلك وتمضي معي)). ولكن أبا ابراهيم كان لكبر سنه وضعف جسمه لا يستطيع أن يدخل من الباب الرئيسي بالقصر ، وهو باب السدة ، فهو بعيد عنه ، فحدد باب المناعة للدخول منه. (السيد عبدالعزيز سالم ، 1971 ، ج1 ، ص193) ، وكان باباً مغلقاً لا يستعمل ، وأمر الخصي بالاستئذان له من أمير المؤمنين ، لأن ذلك أسهل عليه فوافق الخليفة ، وأمر بفتح باب الصناعة وانتظاره حتى يتهيأ لدرسه ، ولما انقضى درسه توجه الى داره فأصلح من شأنه ثم توجه الى الخليفة ، فوصل إليه من الباب المحدد ، وقضى حاجته ثم رجع من نفس الباب ، وعند خروجه أعيد اغلاقه مرة أخرى من قبل الخدم والأعوان الذين كانوا منتظرين خروجه حتى يقفل ويعاد كما كان. فهكذا قضى الخليفة حاجة العالم كما أرادها وهكذا كان العلماء مع الملوك والملوك مع العلماء احتراماً وتبجيلاً. (المقري ، المصدر نفسه ، ج1 ، ص377-378).

ب- زيارة الفقهاء في مجالسهم: لقد حرص الحكم المستنصر على زيارة الفقهاء ، وتفقد أحوالهم والاطلاع على مستوى التعليم ومدى سير الدراسة ومدى الاستفادة منها. فلقد قام بزيارة ابي الحسن علي بن محمد الانطاكي في مجلسه وفي حلقاته ، ولقد عين الانطاكي بعض طلبته المتفوقين لقراءة القرآن في ذلك اليوم أي في يوم قدوم المستنصر ، وكان من هؤلاء التلاميذ خلف بن حسين بن مروان والد المؤرخ الكبير ابن حيان الذي تخبرنا به المصادر بأنه قد قرأ القرآن على يد الانطاكي أمام الحكم المستنصر ، وهذا الموقف يوضح لنا مدى حرصه على سير الدراسة وتفقدته لها بنفسه. (محمد عيسى ، 1979 ، ص6).

ج- استقدام العلماء الأندلسيين إلى قرطبة: كما استقدم المستنصر العلماء من كافة نواحي الاندلس إلى مدينة قرطبة ، وسمح لهم بالتعليم والقاء دروسهم في المساجد العامة بقرطبة. وتدلنا كتب التراجم ان المستنصر كان يختار أفاضل العلماء ومن تتوفر لديهم نصوص ليست شائعة ومعروفة عند الناس. فعلي بن معاذ الرعيني (ت: 389هـ/999م) من أهل بجاية كان لغويًا نساباً ، استقدمه ليستفيد من علمه وليستفيد منه ، فجمع له كتب ابن حبيب وروايته ، واستقر بمدينة قرطبة بحومة مسجد مسلمة قرابة سنة كاملة لالقاء دروسه ثم عاد الى مدينة بجاية مرة أخرى. وفي تلك الاشارة الخاصة بتحديد مجلس هذا الفقيه (بحومة مسجد مسلمة) ما يوحي لنا بوجود مساجد أخرى في قرطبة لها أهميتها وثقلها غير المسجد الجامع ، وبوجود أماكن خاصة بالإقامة ملحقة بالمسجد كان يقيم فيها هذا الفقيه لمدة عام الى أن عاد الى مدينته.

وممن استقدمهم المستنصر أيضاً محمد بن فرج بن سبعون النخلي (ت: 367هـ/977م) الذي قدم الى قرطبة ، فسمع منه الناس واستفادوا من علمه ، ثم عاد الى مدينة بجاية أيضاً بعد انتهاء مهمته حيث توفي فيها. ومنهم محمد بن مروان بن زريق وكان من أهالي بطليوس ، وقد كتب عنه المستنصر في مذكراته الخاصة ما يدل على أهمية ذلك العالم (محمد عيسى ، المرجع السابق ، ص3) ، وأيضاً محمد بن حسن بن عبد الله بن مدحج الزبيدي من اشبيلية ، استقدمه المستنصر الى قرطبة فنال بها جاهاً عظيماً ورياسة ، وكان وحيد عصره في علم النحو وحفظ اللغة حتى استأدبه المستنصر لابنه هشام ، ثم قدمه الى القضاء والشرطة. وقد قرئ عليه بعض كتبه في اللغة وبعض ما ألفه لأنه كان اماماً في اللغة (ابن الفرضي ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص89) ، ومنهم محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي النحوي المعروف بالرياضي من أهل قرطبة ، وكان فقيهاً موثقاً

أخذ عن كتاب سيبويه وقد اختص به المستنصر فصار الى خدمته في مقابلة الكتب. (ابن الفريسي ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص 60).

د- استقدام المشاركة إلى الأندلس وتكريمهم: كان المستنصر شديد الاهتمام باستقدام العلماء المشاركة إلى قرطبة والترحيب بهم واکرام مآواهم ورفع منازلهم عنده ، ومن هؤلاء الذين وصلوا إلى الأندلس والى قرطبة بالذات على عهد اسماعيل بن عبدالرحمن القرشي الذي رحل من مصر إلى الأندلس على الرحب والسعة والتكريم. (محمد عيسى ، المرجع السابق ، ص 40). وايضاً العلامة المقري عبدالملك بن ادريس البجائي الذي رحل ثم عاد إلى الأندلس ومعه كتاب الوقف والابتداء عن نافع برواية ورش. وما أن علم الخليفة الحكم بذلك حتى بعث في طلبه فاطلع على ما عنده واستفاد منه وغيره كثيراً. (عبدالملك المراكشي ، 2012 ، القسم الأول ، ص 13).

هـ- إنشاء المكاتب لتعليم الأولاد: حرص المستنصر على انشاء مكاتب في مدينة قرطبة ليتعلم فيها أولاد الفقراء الضعفاء والمساكين بالمجان ، ثم جعل للمعلمين الذين يقومون بتدريسهم أوقافاً من دخل حوانيت السراجين لكي يضمن لهم مرتباً ثابتاً يتقاضونه لكي يعينهم على الحياة وصعوبتها. ويعتبر هذا العمل وتلك الخطوة الراشدة من أفضل أعماله وأحسنها وفي هذا الصدد يذكر ابن عذاري: ((ومن مستحسنات أعماله اتخاذ المؤدبين يعلمون أولاد الضعفاء والمساكين القرآن حوالي المسجد الجامع بكل ريبض من أرباض قرطبة ، وأجرى عليهم المرتبات ، وعهد اليهم بالاجتهاد والنصح ابتغاء وجه الله العظيم. وعدد هذه المكاتب سبع وعشرون مكتبةً ، منها حوالي المسجد الجامع ثلاث وباقيةا في كل ريبض من أرباض المدينة ، وفي ذلك يقول ابن شخيص:

مكاتباً ليتامى من نواحيها

وساحة المسجد الأعلى مكللةً

نادتک يا خير تاليها وواعيها))

ولو مكنت سور القرآن كليم

(ابن عذاري المراكشي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 240-241)

ويمكن اعتبار المستنصر بهذا العمل أول خليفة في العالم سنّ التعليم المجاني ، وبهذه الطريقة أصبح شعب الأندلس متمتعاً بالعلم فقراؤه قبل أغنيائه ، فاعدمت بذلك الأمية ، وأقبل الناس يتهافتون على تلقي العلوم ، وانتشر التعليم انتشاراً عظيماً ، وزاد الوعي الثقافي ، وتفتحت ثم نضجت العقليات بذلك النور الذي منه الله به عليهم حتى أصبح هناك نوع من التنافس على حفظ كتب العلم ، ومن يحفظ فله جائزة قيمة ، فأقبل الناس يحفظون ويتعلمون بشغف كبير.

ولم يقتصر التعليم على الرجال فقط بل كان تعليم النساء شائعاً في الأندلس وأقبلت الكثيرات على التعليم ، وعلى حفظ الدواوين في الأدب وعلى كتابة الشعر ، حتى ظهر نتيجة لتلك الحركة كثير من النساء العالمات الفاضلات ذوات المكانة المرموقة ، (عبدالكريم التواتي ، 1967 ، ص 66 ؛ شكيب ارسلان ، د.ت ، مج 2 ، ص 234) ، وبلغ من حبهن للعلم أنه كان في الريبض الغربي حوالي مائة وسبعين امرأة يكسبن رزقهن

من نسخ الكتب. ومن أشهر هؤلاء لبني كاتبة الحكم المستنصر، فقد كانت حاذقة بالكتابة نحوية شاعرة بصيرة بالحساب عروضية وخطاطة ولها مشارك في كثير من العلوم. (ابن بشكوال، 1966، القسم الثاني، 692).

وبذلك انتشر التعليم انتشاراً واسعاً في بلاد الأندلس حتى ان معظم شبانها كان متعلماً. وفي هذا الصدد يعلق أحد مؤرخي الأفرنج بقوله: ((ان سكان اسبانيا الاسلامية إلا قليلاً كانوا يقرأون ويكتبون على حين كان أهل الطبقة العليا في أوروبا المسيحية أميين لا يقرأون ما عدا أفراداً قلائل من الشمامسة جعلوا الكتاب من شأنهم)). (محمد كرد علي، 1969، ص 87).

و- اهتمام الحكم المستنصر بتأليف الكتب والحصول على النادر منها: ارتفع المستنصر في مجال اهتمامه بالكتب إلى درجة عالية جداً لم يدانه فيها أحد، فقد تجلت مظاهر اهتمامه بها والحصول عليها بعدة طرق منها: تشجيع التأليف والاعتناء به والاثابة عليه واکرام العاملين واحترامهم وحثهم عليه سواء كانوا في داخل الأندلس أو في خارجها. فمثلاً وجه الحكم المستنصر إلى أبي الفرج الأصفهاني الف دينار، ليرسل له نسخة من كتاب الأغاني من قبل ان يحصل عليها أحد في العراق أو ينسخها أحد منه، فأرسل له نسخة منقحة حسنة الخط، فسر بها سروراً عظيماً، كما أرسل له أيضاً كتاباً آخر ألفه في أنساب بني أمية يشيد فيه بأجدادهم وأثارهم وهممهم. فسر به، وجدد له الصلة مرة أخرى. (المقري، نفع الطيب، ج 1، ص 362؛ ابن خلدون، 1979، ج 4، ص 146؛ عبدالواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 61-62).

كما فعل ذلك مع القاضي ابي بكر الابهري المالكي في شرحه لمختصر ابن عبدالحكم (المقري، المصدر السابق، ج 1، ص 361-362)، ومع محمد بن القاسم بن شعبان بمصر، ومحمد بن يوسف الوراق الذي قام بتصنيف كتاب ضخّم له في (مسالك افريقيا وممالكها) ولقد ألف في أخبارها وملوكها وحروبهم والقائمين عليها كتباً جمّة، وكذلك في أخبار تيهرت ووهران وتنس وسجلهاسة ونكور والبصرة، وغيرها من التوليف الحسان، (الضبي، المصدر السابق، ص 141).

أما في داخل الأندلس فقد كان نشاط الحكم المستنصر في مجال التشجيع على التأليف كبيراً جداً، وقد اتخذ في هذا السبيل عدة وسائل منها: الاعفاء من الغزو في مقابل تأليف كتاب، وهذا ما حدث مع الفقيه عبد الله بن مغيث (ت: 352هـ/963م) المعروف بابن الصفار ووالد القاضي يونس قاضي الجماعة بقرطبة، والذي يحدثنا فيقول: ((لها أراد الحكم المستنصر غزو الروم سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة تقدم إلى والدي ليكون في صحبته فاعتذر بضعف في جسمه، فقال المستنصر لأحمد بن نصر قل له: ان ضمن لي ان يؤلف في اشعار خلفائنا بالشرق والأندلس مثل كتاب الصولي في اشعار خلفاء بني العباس أعفيتها من الغزو. فخرج أحمد بن نصر إليه بذلك فقال: افعل ذلك لأمير المؤمنين ان شاء الله. فقال المستنصر: ان شاء يكون تأليفه في منزله بذلك، وان شاء ان يكون في دار الملك المطلة على النهر فذلك له، قال فسأل ان يكون ذلك في دار الملك، وقال انا رجل مولود في منزلي وانفرادي في دار الملك لهذه الخدمة اقطع كل شغل فأجيب إلى ذلك وكمل الكتاب في مجلد صالح وخرج به احمد بن نصر إلى الحكم المستنصر فلقبه بالمحلة بطليطلة فسر الحكم به)). (الضبي، بغية الملتبس، ص 333؛ ان خاقان، 1302هـ، ص 59).

ومن هذه الوسائل التشجيعية أيضاً تقديم الجوائز الكبرى واسناد الوظائف المهمة إلى العلماء الذين يعملون على التأليف مثلما حدث مع أحمد بن عبد الملك الأشبيلي (ت: 401هـ/1011م). فلقد كان أحفظ لاقوال مالك واصحابه، جمع للحكم امير المؤمنين كتاباً حافلاً سَمَّاهُ كتاب (الاستيعاب)، وقد جمعه له مع ابي بكر محمد بن عبدالله القرشي، ثم رفعه إلى الحكم، فوصلها بجائزة كبيرة. ثم قدمها للشورى. (الضبي، المصدر السابق، ص71).

وحدث هذا أيضاً مع محمد بن أبي الحسين، وكان عالماً باللغة والأدب وكان أثيراً عند الحكم المستنصر، وقد أمره بمقابل كتاب (العين) للخليل مع ابي علي البغدادي (ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص73). وأيضاً مع أحمد بن سعيد بن مقدس من أهل البيرة، وكان نحوياً لغوياً ضابطاً للكتب، ولقد نسخ للمستنصر بالله رحمه الله كثيراً (ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص67).

أما اسحاق بن سلمة بن وليد بن بدر بن اسهد بن مهلهل بن ثعلبة بن مودعة، فقد كان حافظاً لأخبار أهل الأندلس ومعيناً بها، وجمع كتاباً في أخبار الأندلس أمره بجمعه المستنصر بالله (ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص67). ومحمد بن ابان بن سيد اللخمي من أهل قرطبة، وكان عالماً بالعربية واللغة حافظاً للأخبار والأنساب والأيام والشاهد والتواريخ، وكان مكيناً عند الحكم المستنصر، وألف الكتب وكتب عنه، وأكرمه وقربه منه. (ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص67).

هكذا كان الحكم المستنصر أكثر الخلفاء الأندلسيين تسامحاً وحرية فكر حتى قال عنه دوزي: ((لم يحكم اسبانيا يوماً من الأيام حاكم على هذه الدرجة من العلم. نعم ان كل من جاءوا قبله من أمراء الأندلس وخلفائها كانوا رجالاً ذوي علم وولع بجمع الكتب، ولكن أحداً منهم لم يطلب الكتب القيمة والنادر بهذه المهمة)) (انخل جنثال بالنتيا، 1955، ص 10-11).

ز- تهيئة الجو العلمي للعلماء: ونظراً لما كان عليه الحكم المستنصر من حب للعلم ورغبة منه في تشجيع العلماء على التأليف فقد حرص على إعداد المراجع العلمية لهم وعلى اعداد المكان المناسب لتأليفهم، بل كان حريصاً أيضاً على متابعتهم في عملهم وتشجيعهم وتوفير كل ما كانوا يحتاجونه. ولم يكتف في هذا الصدد بالمساعدات والهبات المادية فحسب بل ساعد من الناحية العلمية في امدادهم بما يحتاجونه من مصادر وبحوث قيمة، فقد ارسل إلى الكاتب المصري ابن سعيد عبدالرحمن بن يونس صاحب كتاب (تاريخ مصر والمغرب) كتاباً استعان به هذا المؤرخ في تصنيف كتابه فيما يخص الأندلس، وكذلك أمر المستنصر محمد بن الحسين وابنه سيد، وأبا علي القالي بمقابل كتاب العين للخليل بن أحمد في دار الملك التي بقصر قرطبة، وأحضر من الكتاب نسخاً كثيرةً في جملتها نسخة القاضي المنذر بن سعيد (الحمدي، 1966، ص 47-49؛ المزروع، المرجع السابق، ص 150)، فلقد حرصوا على استحضار كافة النسخ والحصول عليها وذلك لتحقيق النصوص تحقيقاً سليماً (محمد عيسى، المرجع السابق، ص 10).

ح- مكافأة المتفوقين من الطلاب: لقد ظهرت مكافأة الحكم لهؤلاء الطلاب بعد عودتهم من رحلتهم العلمية من بلاد المشرق، فخصهم بوظائف عالية في الدولة، وقربهم وجعلهم من خواصه، فمحمد بن يحيى الزباجي بعد عودته من بلاد المشرق، صار إلى خدمة الحكم المستنصر يعمل في خزائنه، ويقابل بين الدواوين الواردة على مكتبته، وتوسع له الخليفة في النزل والجرارية (محمد بن الحسن الزبيدي ابو بكر، 1984، ص 17)، ومثله

محمد بن يحيى بن مفرج الذي اتصل به بعد رحلته وأصبحت له مكانة خاصة (ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 91-93).

ولعل مساعدة الحكم لطلبة الأمل في مرحلتي الكتاب والمسجد ومكافأة علماء اليوم ناتج عن رغبته في تطوير الحياة العلمية في الأندلس حتى يتمكن من منافسة حكام المشرق ، وقد عبّر الحكم نفسه عن هذا المعنى صراحة في معرض ثناءه على خالد بن سعد قائلاً: ((إذا فاخرنا أهل المشرق بيحيى بن معين ، فأخرناهم بخالد بن سعد)). (ابن الفرضي ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 91-93).

ثالثاً: تأسيس مكتبته ومصادر تمويلها: تعد المكتبات من المؤسسات الثقافية المهمة ورافداً من روافد الحركة العلمية ، والعاملة على تقدمها وازدهارها بوصفها الدعامة الأساسية التي يقوم عليها صرح العلم والثقافة والحضارة ، اذ يقاس رقي الأمم وتقدمها بكمية مكتباتها وما تلقاه من عناية ورعاية ، وحفل التاريخ الأندلسي بالصور التي تؤيد هذا الاتجاه من خلال مكتبة الحكم المستنصر وما بذله من جهود في تأسيس مكتبته التي حوت الآلاف من امهات الكتب النادرة والنفيسة والتي عدت من أشهر المكتبات في العالم الاسلامي آنذاك . فقد كان للخليفة العالم اسهامات فاعلة ومباشرة في رفق مكتبته بشتى حقول المعرفة مما كان لذلك أهمية كبرى في رفق الحركة العلمية والثقافية للمجتمع الأندلسي والعالم الاسلامي آنذاك .

تعد مكتبة الحكم المستنصر التي أفنى عمره في جمع مؤلفاتها ، من أشهر المآثر التي خلفها هذا الخليفة العالم ، بما حوته من أعداد كبيرة من المؤلفات النادرة ، وقد تطرق ابن حزم إلى ذكر الحكم المستنصر فقال: ((كان رفيقاً بالريعية سميماً في العلم ملأ الأندلس بجميع كتب العلوم وأخبرني تلبد الفتى وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس ، ان عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعمون فهرسة في كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين)) (ابو محمد علي بن أحمد الأندلسي ابن حزم ، 1977م ، ص 100 ؛ ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 203 ، وهناك من المؤرخين من جعلها عشرين ورقة . ابن خلدون ، 1971 ، ج 4 ، ص 146 ؛ المقري ، المصدر السابق ، 14 ، ص 184). وكان أخوه عبدالعزيز مسؤولاً عن ادارتها. (محمد عبدالله عنان ، 1960 ، القسم الثاني ، ص 457 ؛ خليل ابراهيم السامرائي وآخرون ، 1986 ، ص 185).

ويبدو ان الحكم المستنصر جعل اقرب الناس اليه صلة مسؤولاً عن المكتبة للمحافظة على ما تحويه هذه المكتبة من الكم الهائل من المؤلفات والتراث العظيم من التلف والفقدان ، ولما لها من مكانة خاصة لدى الحكم المستنصر لأنه عالم ، وان اشرف أخيه على المكتبة يدل أيضاً على المستوى العلمي الراقي الذي كانت عليه عائلة الحكم ، اذ بدا الخليفة الحكم المستنصر واخوته محبين للعلم وأهله مشجعين له ومحافظين عليه ، فجعل من قرطبة منتدى لجميع العلماء فيها .

ان اهتمام الحكم المستنصر في طلب العلم وجمع الكتب بدأ منذ ان كان ولياً للعهد ، فقد عرف عن اهتمامه الزائد وشغفه الشديد في العلوم . واقتناء الكتب النادرة حتى أسس مكتبة حوت الآلاف من امهات المؤلفات وفي اختصاصات علمية شتى ، نقلية منها وعقلية ، فقد ذكر ان الحكم المستنصر وأخاه عبدالله كانا ((يتباريان في طلب العلم ويتناغيان في جمعه ويتبادران إلى اصطناع أهله واختصاص رجاله وادناء منازلهم والاحسان اليهم)) (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 206).

وبعد مقتل أخيه عبدالله ووفاته والده عبدالرحمن الناصر تصيرت كتبهم إلى الحكم المستنصر ، فأصبح لديه ثلاث مكتبات (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 201) ، وعلى الرغم من امتلاكه لتلك المكتبات الثلاث وما حوته من الكم الهائل من المؤلفات ، فإنه لم يقف عند هذا الحد بل عمل جاهداً من أجل توسيعها والعناية بها من خلال ما ألفه وادخله العلماء الذين استقطبهم إلى الأندلس ، وحث جهابذة العلماء على التأليف فضلاً عن ارسال ذوي الخبرة إلى الامصار لاقتناء الكتب وجمعها ، وتدقيق الكتب من التحريف والتصحيح ومقابلتها ، اضافة إلى الهدايا والسفارات التي لعبت دوراً مهماً في توفير بعض الكتب النادرة والقيمة. (الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 185 ؛ ابو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، 1950 ، ج 1 ، ص 204-209 ؛ ابو العباس شمس الدين بن خلكان ، 1970 ، ج 1 ، ص 226 ؛ ابو عبدالله محمد بن حارث الخشني ، 1966 ، ص 1).

إدارة المكتبة:

أ- مقر المكتبة وأثاثها: كانت مكتبة الحكم تشغل جناحاً من أجنحة قصر الخلافة في قرطبة ، وعندما ضاق هذا الجناح بما يحويه من كتب ، ولم يعد باستطاعته استيعاب الزيادة المطردة في عدد الكتب تم نقلها إلى مكان آخر قرب القصر ، "وقد استغرقت عملية النقل هذه ستة شهور كاملة ، عمل خلالها عدد كبير من الاشخاص بجهد واجتهاد" (خوليان ريبيرا ، 1958 ، مج 4 ، ج 1 ، ص 83).

ب- أقسام المكتبة: يشير المقرري إلى أقسام مكتبة الحكم حيث يقول: ((وقد جمع في قصره الحدّاق في صناعة النسخ ، والمهرة في الضبط ، والاجادة في التجليد...)) (المقرري ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 86 ؛ ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 146) ، وما يمكن استنتاجه من هذا النص والنصوص المشابهة الواردة في المصادر هو ان المكتبة كانت تضم الأقسام الآتية:

1- قسم التأليف والترجمة: كانت مكتبة الحكم المستنصر إضافة إلى كونها مكتبة تقليدية بالمعنى المعروف ، مركزاً للبحث والتأليف والترجمة ، وكان قسم التأليف فيها أهم اقسامها ، فعلى عاتقه تقع مسؤولية تأليف الكتب في مختلف المجالات ، إضافة إلى تزويد المكتبة بما يصدر من مؤلفات في الداخل والخارج. وقد تصدى لعملية التأليف في المكتبة بعض علماء الاندلس مثل: محمد بن الحارث الخشني الذي ألف عدداً كبيراً من الكتب ، منها: فضائل الامام مالك ، ومناقب سحنون ، وتاريخ قضا قرطبة ، وفقهاء المالكية ، والاتفاق والاختلاف في مذهب مالك ، والاقتباس ، والفتيا ، والتعريف ، والرواة عن مالك ، وتاريخ الافريقيين وغيرها. (محمد ابراهيم زغروت ، 1406هـ ، ع 17 ، ص 338-39).

أما الترجمة فكانت مصدراً مهماً من مصادر تزويد المكتبة بالمصنفات في الحضارات الاجنبية والفكر العالمي ، وقد عمل في هذا القسم عدد من المترجمين الذين يجيدون اللغات وخاصة اليونانية واللاتينية ، اضافة إلى اجادتهم العربية ، وعمل هؤلاء على ترجمة أمهات الكتب إلى اللغة العربية ، ومنهم: عبدالله الصقلي ، ومحمد النباتي ، وأبو عثمان الجزار الملقب باليابسة ، ومحمد بن سعيد ، وعبدالرحمن بن اسحاق بن الهيثم ، واليهودي حسداي بن شبروط وغيرهم (خوليان ريبيرا ، 1981 ، ص 190 ؛ زغروت ، المرجع السابق ، ص 42) ، وقد نقل هؤلاء المترجمون أهم المصنفات اليونانية في الطب والهندسة والفلك إلى اللغة العربية (حامد دياب الشافعي ، 1988 ، ص 110).

2- قسم النسخ: لم تكن الطباعة معروفة في عهد الحكم المستنصر ، ولذلك كان النسخ هو المصدر الوحيد لإنتاج الكتب ، وقد ساعد ظهور الورق وانتشاره على تأليف الكتب وتسهيل تداولها ، وقد اشتهرت مدينة شاطبة والواقعة في شرقي الأندلس بصناعة الورق الذي عمّ المشارق والمغرب ، إضافة إلى بلاد الأندلس ، وعرف ورقها باسم (الشاطبي) (محمد عبده حتاملة ، 1999 ، ج 1 ، ص 522-523). وقد أسس أول مصنع للورق فيها عام 338هـ/950م (محمد ماهر حمادة ، 1982 ، ع 6 ، ص 74). وأتاح توافر الورق إعداد نسخ من الكتب والمؤلفات القيمة على أيدي النساخين المهرة الذين كانوا يمتازون بجودة الخط ، وأمانة النقل (دياب ، المرجع السابق ، ص 120).

3- قسم المراجعة والتدقيق: عمل في مكتبة الحكم عدد من المراجعين المختصين لمراجعة ما يتم نسخه ، وعدد من المجلدين المهرة لتجليد الكتب المنسوخة وزخرفتها وتزيينها. ويتولى هذا القسم مراجعة الكتب المؤلفة والمترجمة وتهذيبها. وتخليصها من العيوب المادية ، وكان يعمل في هذا القسم نخبة من العلماء المشهود لهم بغزارة العلم والتميز في التخصص ، ومن هؤلاء: محمد بن معمر الجياني ، وأبو محمد بن ابي الحسين الفهري القرطبي ، والرياض بن محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي النحوي (زغروت ، المرجع السابق ، ص 342).

4- قسم الفهرسة والتصنيف: يتولى هذا القسم فهرسة الكتب وتصنيفها من أجل تيسير تداولها على جمهرة المستفيدين ، فمكتبة الحكم الضخمة من حيث العدد والموضوعات لا بد أنها كانت تتبع نظاماً يُيسّر الافادة من كنوزها ، وكانت الفهرسة ، وخاصة الفهرسة الموضوعية هي عماد هذا النظام ، وقد أشار ابن حزم إلى سبعة أقسام تندرج تحتها الموضوعات ، حيث ذكر أنه: ((لا يؤلف عاقل عالم إلا في احداها ، وهي إما شيء لم يسبق إليه يخترعه ، أو شيء ناقص يتمه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه)) وقد كانت فهرس المكتبة- التي سبقت الاشارة إليها- مرتبة ترتيباً موضوعياً ، بمعنى أن كل موضوع كانت له فهرسه الخاصة به (ابو محمد علي بن أحمد بن حزم ، 1983 ، ج 2 ، ص 223-224).

والتصنيف الموضوعي الذي كان متبعاً في مكتبة الحكم وغيرها من المكتبات الاسلامية كان يعكس الثقافة العربية الاسلامية السائدة من خلال الموضوعات المطروقة ، وهي الموضوعات التي ذكرها ابن النديم في فهرسه ، حيث قسم مجموعات الكتب إلى عشرة أقسام سماها: مقالات ، وهي: القرآن ، والنحو ، والتاريخ ، والشعر ، والعقائد ، والفقه ، والفلسفة ، والسمر ، والأديان وعلم الصنعة.

مصادر المكتبة: لقد اعتمد الحكم المستنصر في تنمية المكتبة ، وزيادة مجموعاتها على عدد من المصادر أهمها:

-الشراء: فقد كان للحكم وكلاء في البلدان المختلفة من المختصين الذين مارسوا حرفة الوراق ، وتميزوا بالمعرفة وكانت مهمة هؤلاء استنساخ المؤلفات النادرة ، والمفيدة ، ومن هؤلاء الفارابي (محمد بن طرخان) ، فقد كان أحد وراقي الحكم ببغداد ، وكانت مهمته تزويده بنتائج العراق الفكرية (ابن الأبار ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 202).

-كان الحكم يستخدم عدداً كبيراً من النساخين والمزخرفين والخطاطين مهمتهم تأمين حاجات المكتبة ، وكان هؤلاء يتقاضون أجراً ثابتاً ، حتى لا تؤدي العجلة إلى ارتكاب الأخطاء في النسخ (ريبيرا ، المرجع السابق ،

مج4، ج1، ص87-90). فقد حشد عدداً كبيراً من المهرة في صناعة النسيج وتجليد الكتب وضبطها، وكان اختيارهم يتم من بين المعروفين في هذه الصناعة، ومن بينهم يوسف البلوطي، وظفر البغدادي، اللذان، كانا من الوراقين المهرة لديه (عبدالمك المراكشي، المصدر السابق، ص61؛ المقري، المصدر السابق، ج3، ص111؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص316). وقد روى القاضي عياض عن بعض محدثيه أنه كان لدى الحكم دار خاصة للنساخ والوراقين بقصره تسمى (بيت المقابلة والنسخ) (القاضي عياض بن موسى عياض، د.ت، ص165؛ الحميدي، المصدر السابق، ص40؛ ليفي بروفنسال، د.ت، ص69)، ومهمة هذا البيت- كما يبدو- مقابلة النسخ وترتيب الكتب، والحرص على الأمانة العلمية في تقييدها ومقابلتها وجمعها. وقد عرف من الوراقين الذين عملوا لدى الحكم في المكتبة: ابراهيم بن مسلم الافريقي، الذي كتب للحكم الكتب الأدبية وخاصة دواوين الشعر (ابن الأبار، 1989، ص225)، ومن الوراقين الذين عملوا لدى الحكم أيضاً: ابو عبدالله محمد بن يوسف الذي ألف له الكتب وفي المسالك والممالك، ولا سيما المالك الافريقية وملوكها وحروبها، واخبار وهران وسجلها وتيهرت وغيرها (الحميدي، المصدر السابق، ص97؛ ارسلان، المرجع السابق، ج2، ص73). وكانت مهمة العاملين في بيت المقابلة والنسخ: مقابلة ما نسخ من المؤلفات مع الأصول للتأكد من مطابقتها.

-الوقف والتركات: كان الوقف يمثل مصدراً مهماً من مصادر تزويد المكتبة بالمجموعات القيمة، فعدد كبير من مالكي الكتب كانوا يقفونها على معاهد التعليم والمكتبات حتى ينالوا الأجر والثواب باعتبار ذلك صدقة جاري، وقد تنوع الوقف فشمّل مكتبات بأكملها، وكان الوقف أنواعاً منها وقف كتب عالم بعد وفاته على أهل العلم أو ورثته (يحيى محمود ساعاتي، 1988، ص33). وقد حظيت مكتبة الحكم بكثير من مجموعات الكتب الموقوفة.

أما التركات فقد آل منها إلى مكتبة الحكم الكثير، مثل مكتبة الأمير الأموي عبدالرحمن الأوسط (206-238هـ/812-852م)، وقد كان هذا الأمير شغوفاً بجمع الكتب الثمينة والقيمة، وقد أرسل عباس بن فرناس إلى المشرق فجمع له الكثير من الكتب النفيسة التي آلت إلى مكتبة الحكم. كما آلت إليها مكتبة أخيه عبدالله كما ذكرنا (ابن الأبار، الحلة السيرة، ج1، ص201؛ المقري، المصدر السابق، ج3، ص583؛ محمد عبدالله عنان، 1997، العصر الأول، القسم الأول، ص271-278).

-الهبات والهدايا: كان اصحاب المكتبات في الاندلس، ومنهم الحكم يستهدون الكتب من مؤلفيها، وكان بعض المؤلفين يرسلون كتبهم على سبيل الهدية إلى المسؤولين للحصول على عمل، أو لنيل الحظوة، ومن هؤلاء أحد الأساقفة المسيحيين في قرطبة، فقد أهدى إلى الحكم كتاباً يضم تقويماً للأعياد المسيحية الاسبانية (ريبيرا، المكتبات، مج4، ج1، ص88)، ومنهم أيضاً ابو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبدالله بن أبي الخليل الاشيلي، النباتي، المعروف بـ(ابن الرومية) الذي كان يهدي الكتب لمن يطلبها. (ريبيرا، المكتبات، مج4، ج1، ص88). ويذكر في هذا المجال ان كثيرين من علماء المشرق الذين دخلوا الأندلس أسهموا في رفد المكتبة بكثير من الكتب المشرقية منذ أيام الخليفة عبدالرحمن الناصر (ابن الأبار، الحلة السيرة، ج1، ص202؛ الضبي، المصدر السابق، ص18)، ومن هؤلاء يزيد بن محمد بن سليمان بن الحكم، صاحب رسالة البين. (ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص94). وأبو علي القالي الذي حمل إلى الأندلس دواوين

الشعراء المعروفين مثل: ذي الرمة، والخنساء، والحطيئة، وجميل بن معمر، وغيرهم (ابو بكر محمد ابن خير، د.ت، ص 395؛ القفطي، المصدر السابق، ج 1، ص 205)
أما رجال العلم في الأندلس فقد تلقى الحكم الكتب من أبرزهم، ومن هؤلاء: صاعد بن الحسن الربعي اللغوي، الذي قدم له كتاباً سماه: النصوص في الأدب ورجال الشعر والأخبار (ابن بشكوال، المصدر السابق، ج 1، ص 237)، وعبدالمملك بن ادريس البجاني الذي أهداه قراءة نافع لرواية ورث في كتاب سماه (الوقف والابتداء) (عبدالمملك المراكشي، الذيل والتكملة، ص 5، ق 1، ص 13)، وقدم له محمد بن أبان بن سيد اللخمي مصنفات عديدة في الأخبار والتاريخ، استطاع أن يحتل بها منزلة رفيعة لديه. (جلال الدين السيوطي، د.ت، ج 1، ص 7).

خاتمة:

من خلال البحث يمكن تسجيل النتائج الآتية:

-أدت رعاية الخليفة الأموي الحكم المستنصر للعلوم والآداب وعنايته بالعلماء وخلقه للأجواء المناسبة للابتكار والأبداع، إلى تطور الحركة العلمية في الأندلس خلال عصر الخلافة الأموية وحدوث نهضة ثقافية واسعة في هذا المجال. وتكوين مكتبة ضخمة عز نظيرها في العالم الإسلامي في عهده، وقد كان يحوط هذه الحركة بالشجيع والاهتمام منذ أن كان ولياً للعهد في أيام أبيه الخليفة الناصر، واستمر على ذلك في اثناء خلافته، وليس من الغريب أن يكون كذلك، فهو نفسه عالم واسع الثقافة والاطلاع.

ان الدقة العلمية التي كان يقدمها الحكم المستنصر، توضح لنا الصورة على سعة اطلاعه وحرصه الشديد والمتواصل على اضافة ما لديه من المعلومات على أغلب المؤلفات التي كان يقرأها، سواءً أكانت تعليقات أو هوامش أو ملاحق، حتى صار كل ما كتبه حجة عند شيوخ أهل الأندلس وأئمتهم، لذا فهو يستحق لقب عالم اذن.

-جعل الحكم المستنصر مدينة قرطبة منتدى لجمع واستقطاب مشاهير العلماء من مختلف الامصار العربية والإسلامية، بتوجيه الدعوة اليهم، وتكريمهم واغداق العطاء عليهم، وتشجيعهم على التأليف، تاركاً لهم حرية الاختيار تارة ويشاركهم الرأي تارة أخرى، واضعاً تحت ايديهم كل امكاناته المادية والمعنوية ليواصلوا عطاءهم العلمي في مجال التأليف وفي شتى ميادين المعرفة العلمية، فكثرت التأليف وازداد عطاء العلماء في ميادين العلوم كافة.

-عاشت الأندلس في عهد الحكم المستنصر عصراً ذهبياً تميز بعدة مظاهر أبرزها ازدهار العلوم والآداب، فقد كان الحكم المستنصر "عالمماً فقيهاً بالمذاهب"، اماماً في معرفة الأنساب، حافظاً للتاريخ، جامعاً للكتب، مميزاً للرجال من كل عالم وجيل، وفي كل مصر وأوان.

-نالت العلوم العقلية حظوتها من لدن الحكم المستنصر مما أدى إلى حصول انقلاب تجاهها، فتحرك الناس في عهده إلى قراءة كتب الأول وتعلم مذاهبهم، اذ نال العاملون في هذا الميدان الحظوة والتقريب منه ما لقيه غيرهم من العلماء في العلوم الأخرى. ويعود ذلك إلى سياسته المتسامحة مع المفكرين، واستجلب من بغداد وغيرها من ديار المشرق عيون التواليف الجليلة والمصنفات الغربية في العلوم القديمة والحديثة وجمع في

بقية أيام أبيه ثم في مدة ملكه من بعده ما كان يضاها ما جمعته ملوك بني العباس في الأزمان الطويلة وتهدياً له ذلك لفرط محبته للعلم.

-بلغ التواصل الفكري ذروته بين المشرق العربي ومغربه من خلال حث جهابذة العلماء بالقدوم إلى الأندلس ، وارساله ذوي الخبرة من وكلائه إلى الأمصار ، وتمويلهم بالمبالغ الهائلة لاقتناء الكتب وشراؤها ، وان دل هذا على شيء فإنه يدل على تأكيد ابناء الأمة العربية على وحدتهم الثقافية والحضارية مع حواضر العالم الاسلامي المتزامية الاطراف.

-ان المكتبة التي اسسها الخليفة الحكم المستنصر والتي بذل فيها جهداً لم يسبقه اليه أحد انما تعود إلى شخصيته العلمية ورغبته في تحقيق مبتغاه من أجل الحصول على الكتب وجمعها بأي ثمن كان ، ولا نستغرب حينما تطرقت مصادرنا التاريخية إلى انها كانت تحوي اربعمائة ألف مجلد. وان عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب اربع واربعون فهرسة وان في كل فهرسة خمسين ورقة ، فهي دليل قاطع على حجم تلك المكتبة وكمها الهائل من المؤلفات. وهي نتاج دمج ثلاث مكتبات. مكتبته الخاصة إضافة إلى مكتبة أبيه الناصر وأخيه محمد.

قائمة المراجع:

أولاً: المصادر الأولية المطبوعة:

-ابن الابار ، ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن ابي بكر القضاعي ، (1963) ، الحلة السبراء ، تحقيق: حسين مؤنس ، القاهرة- مصر ؛ كتاب التكملة لكتاب الصلة ، (1989) ، تحقيق: -ابراهيم الايباري ، دار الكتب اللبناني ، بيروت- لبنان.

-ابن بشكوال ، أبو القاسم خلف بن عبدالملك الانصاري ، (1966) ، كتاب الصلة ، جزآن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة- مصر.

-ابن حزم ، ابو محمد علي بن أحمد الاندلسي ، (1983) ، رسائل ابن حزم الاندلسي ، تحقيق: -احسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت- لبنان ؛ جمهرة انساب العرب ، (1977) ، تحقيق ، عبدالسلام هارون ، القاهرة- مصر.

-ابن حيان ، ابو مروان حيان بن خلف بن حسين ، (1979) ، المقتبس من أبناء اهل الأندلس ، تحقيق: شالميتا وآخرون ، الرباط- المغرب.

-الحميدي ، ابو عبدالله محمد بن ابي نصر فتوح بن عبدالله (1966) ، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة- مصر.

-ابن خاقان ، ابو نصر الفتح بن محمد بن عبید الله القيسي الاشبيلي (1302هـ) ، مطمح الانفس ومسرح التانس في ملح اهل الأندلس ، (الطبعة الاولى) ، مطبعة الجوانب بقسطنطينية ، د.م.

-الخشني ، ابو عبد الله بن محمد بن حارث بن اسد القيرواني ، (1996) ، قضاء قرطبة ، القاهرة ، مصر.

-ابن خلون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ، (1979) ، تاريخ ابن خلدون المسمى بالعبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، سبعة اجزاء ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، بيروت- لبنان.

- ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر ، (1970)، وفيات الاعيان وانباء ابناة الزمان ، تحقيق: احسان عباس ، بيروت- لبنان.
- ابن خير ، أبو بكر محمد ، (د.ت.) ، فهرسة ما رواه عن شيوخه ، تحقيق: فرنشكة قدرة زيدبن وخليان ربارة ، مصورة عن مكتبة المثنى ، بغداد- العراق .
- الزبيدي ، محمد بن الحسن أبو بكر ، (1984)، طبقات النحويين واللغويين ، (الطبعة الثانية)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة- مصر .
- السيوطي ، جلال الدين بن عبدالرحمن بن ابي بكر ، (د.ت.) ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت- لبنان.
- الضبي ، أحمد بن يحيى بن عميرة ، (1997)، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، (الطبعة الأولى)، تحقيق: رومية عبدالرحمن السويحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.
- ابن عذاري ، ابو العباس أحمد بن محمد المراكشي ، (1985)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، (الطبعة الثانية) ، تحقيق: ج. س. كولان وليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، بيروت- لبنان.
- ابن الفريسي ، أبو الوليد عبدالله بن محمد بن نصر الازدي ، (1954)، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ، عني بنشره وصححه: عزت العطار الحسيني ، القاهرة- مصر .
- القفطي ، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف ، (1986)، انباء الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية ، القاهرة- مصر ، بيروت- لبنان.
- المقري ، شهاب الدين ابو العباس أحمد بن محمد التلسماني ، (1998)، فنج الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب ، (الطبعة الأولى)، تحقيق: يوسف الشيخ ومحمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت- لبنان.
- المراكشي ، عبدالواحد بن علي ، (1963)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين ، مع ما يتصل بأخبار هذه الفترة من أخبار القراء وأعيان الكتاب ، تحقيق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، يشرف على اصدارها: محمد توفيق عويضة ، لجنة إحياء التراث الاسلامي ، القاهرة- مصر .
- المراكشي ، أبو عبدالله محمد بن محمد الانصاري ، (2012)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، ستة اسفار ، تحقيق: محمد بنشريفه واحسان عباس وبشار عواد معروف ، دار الغرب الاسلامي ، تونس .
- ثانياً: المراجع الثانوية:
- ارسلان ، شكيب ، (د.ت.) ، الحلل السندسية في الاخبار والآثار الاندلسية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت- لبنان .
- بالنثيا ، انخل جونثال ، (1955)، تاريخ الفكر الاندلسي ، ترجمة: حسين مؤنس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة- مصر .
- بروفنسال ، ليفي ، (د.ت.) ، حضارة العرب في الاندلس ، ترجمة: ذوقان قرقوط ، دار مكتبة الحياة ، بيروت- لبنان .

- التواتي ، عبدالكريم ، (1967)، مأساة انهيار الوجود العربي بالأندلس ، (الطبعة الأولى)، مكتبة الرشاد ، الدار البيضاء ، المغرب.
- حتاملة ، محمد عبده ، (1999)، موسوعة الديار الأندلسية ، (الطبعة الأولى)، المكتبة الوطنية ، عمان -الأردن.
- ريبيرا ، خوليان ، (1981)، التربية الإسلامية في الأندلس ، ترجمة: أحمد الطاهر مكي ، دار المعارف ، القاهرة-مصر.
- السامرائي وآخرون ، خليل إبراهيم ، (1986)، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، (الطبعة الأولى)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل-العراق.
- سالم ، السيد عبدالعزيز ، (1971)، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ، جزآن ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان.
- ساعاتي ، يحيى محمود ، (1988)، الوقف وبنية المكتبة العربية ، استنباط الموروث الثقافي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض-المملكة العربية السعودية.
- الشافعي ، حامد دياب ، (1998)، الكتب والمكتبات في الأندلس ، (الطبعة الأولى)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة-مصر.
- علي ، محمد كرد ، (1969)، الإسلام والحضارة العربية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة-مصر.
- عنان ، محمد عبد الله ، (1960)، دولة الإسلام في الأندلس ، القسم الثاني: الخلافة الأموية والدولة العامرية ، القاهرة-مصر ؛ العصر الأول- القسم الأول ؛ من الفتح حتى بداية عهد الناصر ، (1997)، (الطبعة الرابعة)، مكتبة الخانجي ، القاهرة-مصر.
- ثالثاً: الرسائل والأطاريح:
- عيسى ، محمد عبدالحليم ، (1979-1980)، تاريخ التعليم في إسبانيا الإسلامية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الأندلسي ، مقدمة من جامعة الأوتونوما بمدريد.
- رابعاً: الدوريات:
- حمادة ، محمد ماهر ، (د.ت)، الكتب والمكتبات في الأندلس ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، (العدد6)، وزارة الثقافة والإعلام السعودية ، الرياض-المملكة العربية السعودية.
- ريبيرا ، خوليان ، (1981)، المكتبات وهواة الكتب في إسبانيا الإسلامية ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، (مج4)، (ج1)، معهد المخطوطات العربية ، الكويت.
- زغروت ، محمد إبراهيم ، (1406هـ)، مكتبة الأمويين الإسلامية في قرطبة وتأثيرها الفكري في شعوب غرب أوروبا ، مجلة البحوث الإسلامية ، (العدد17)، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، د.م.

محطات في مسار تأسيس علم الاجتماع العربي المعاصر: تحليل نقدي لإسهامات أحمد موسى بدوي -
نظرية القواعد المتصارعة نموذجا.

Stations on the path of Establishing Contemporary Arab Sociology
A Critical Analysis to Ahmed Mousa Badawi's Efforts
Conflicted Rules Theory as a Model

د. عقون مليكة ، جامعة معسكر - الجزائر

لعلّ عمليّة اكتساب السّوسولوجيا الواردة من الغرب ، ثمّ انتاجها ، قد مرّت بعدة مراحل في العالم العربي تكاد تكون متشابهة بين سائر أقطاره ، شكّلت مراحلها الأولى حالة ستاتيكيّة لم تراوح تراث المدرسة الفرنسيّة ، وبالتّظر إلى حالة الارتباك والخلط التي صاحبت عمليّة الترجمة أو التّعريب لهذا الإرث والتي وسّمتها بالاندماج في السّياسي ، عن طريق توظيفه لتمرير ايدولوجيّة الأنظمة القطرية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، حيث ظلّ العقل السوسولوجي "أسير السّياسي" لفترة من الزّمن - حسب تعبير محمد حسين العطّاس- الأمر الذي نجم عنه تعثّر المسار السّوسولوجي منذ النّشأة فضلا عن افتقاره إلى المنهجية ، وأدوات القياس والتّجريب المناسبة ، كذلك المراحل اللاحقة التي تلت مرحلة التأسيس القلقة ، - والعبارة للباحث المغربي محمد الجسوس- حيث لم تشذّ عن الانطلاقة الأولى ، خاصّة بعد تعميم علم الاجتماع في كافّة الجامعات والمعاهد ، وهو الأمر الذي نعتقد أنّه زاد من تأزيم وضعيّة علم الاجتماع في العالم العربي ، وفي سياق الحديث عن النّشأة المتعثّرة للسوسولوجيا العربيّة ، والإقرار بمشكلة نقل التّراث الغربي ، فضلا عن الإقرار بتنامي خطاب الأزمة في علم الاجتماع ، نرى ونعاني جهودا صاعدة لبعض الباحثين العرب في السّوسولوجيا العربيّة ، كما يجب علينا الاعتراف بالتطوّر الحاصل في الفترة الرّاهنة في مجال علم الاجتماع ، بعد الدّعوة من هنا وهناك لتأسيس علم اجتماع عربي يؤسّس للتحرّر من قبضة السّوسولوجيا الغربيّة ، عبر اقتحام مجال التّنظير ، إذ يقول الدّكتور أحمد زايد في هذا السّياق: "لا يجب أن يجعلنا الجهد البحثي والتّقدي للمنتج السوسولوجي العربي ، أن نغصّ الطّرف عن التّنظير العلمي ، بل إن البعض ينكر ذلك...ومن المتوقّع أن يسود هذا الاعتقاد في ظلّ سيادة خطاب الأزمة الذي نوّد تجاوزه...وأظنّ أنّه سوف ينهزم هزيمة كبرى على أصداء...جرأة اقتحام آفاق التّنظير للحدّاث العربيّة" (زايد، 28). وبالتالي فإن فتح باب الاجتهاد عبر التّنظير لواقعنا العربي المختلف عن الواقع الغربي ، والتوقّف عن استهلاك النظريّات الغربيّة ومفاهيمها الخاصّة بسياقها وتاريخها فقط ، هو خطوة أولى على عتبة التأسيس لخصوصيّة واقعنا الاجتماعي والثقافي والسّياسي والدّيني.

وفي هذا السّياق يتحمّن علينا أن نثري التّقاش في أحد محاور هذه التّدوة المتعلّق بأقلمة علم الاجتماع ومدى الاستفادة من النظريّات الغربيّة ، وإمكانية توظيف البعض من تلك المراجعات التّقديّة وتطويعها لصالح الواقع العربي؟ ولعلّ جهود الباحث المصري "أحمد موسى بدوي" ، تمثّل إحدى المحاولات الدّالة على ارتفاع القدرة التفسيرية للباحثين العرب ، كما تمثّل نموذجا لجرأة التّنظير الجدير بالتّقاش في هذه المناسبة ، وباعتباري

أول باحثة عربية قمت بتجريب نظرية القواعد المتصارعة واختبار قدرتها التفسيرية على ظواهر الواقع العربي خلال دراسة ميدانية أعدت لندوة "السلفية مستقبلها وتحولاتها" من تنظيم منتدى العلاقات العربية معنونة ب"المد السلفي في الجزائر من سياسة ملء الفراغ إلى الصراع"، كان لزاما علينا إحاطة هذا الجهد بالاهتمام، والتعريف به قصد إثراءه، والأخذ به لاحقا.

يعتبر الباحث "أحمد موسى عبد الحميد بدوي" باحثا سوسولوجيا حرا، وهو حائز على دكتوراه، قسم علم الاجتماع في جامعة بنها بمصر برسالة مطبوعة موضوعها "الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة في الجامعات المصرية" علم الاجتماع نموذجا" وله العديد من المنشورات من المقالات والكتب، فضلا عن المشاركة في عديد الملتقيات الدولية، كما أنه شغل عضوية الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية والجمعية السوسولوجية المصرية. تنتهي جهوده البحثية لعلم اجتماع المعرفة، وقضايا المنهج، والاتجاه السوسيو استمولوجي.

نظرية القواعد المتصارعة المفهوم والنشأة:

في شهر أبريل الفارط نشر الدكتور أحمد موسى بدوي نظريته الجديدة "القواعد المتصارعة" في مقال له بمجلة وادي النيل (بدوي، 2018-: 217-282)، تنتمي هذه النظرية إلى الاتجاه النظري في علم الاجتماع الذي يبحث علاقة الفعل بالبناء، وقد مثله في علم الاجتماع الغربي كل من بيير بورديو والانجليزي أنطوني جيدنز، مارجريت آرشر، مستفيدا بذلك من نظريات الصراع، خاصة لدى راندال كولنيز، والنظريات التفاعلية خاصة البنائية الرمزية لدى شيلدن ستريكر، والبنائية الوظيفية الجديدة لدى جيفري الكسندرونظرية المجتمع الكوني لدى أولرشبيك، فنظرية القواعد المتصارعة بعد تجريبها في أبحاث مختلفة، هنا في العالم العربي وغيره تبين لنا أنها تقدم لنا مفاهيم وعلاقات واضحة قابلة للقياس، بدلا من المفاهيم والعلاقات الغامضة السائدة في الكثير من النظريات السوسولوجية الغربية، وأنها قابلة للتطوير، فضلا على أن قدرتها التفسيرية قابلة للامتداد في عدد من فروع علم الاجتماع. كما يمكن الاستفادة منها في تطوير البحوث البنائية تتضمن هذه النظرية ستة مباحث فرعية، تتمثل في كل من المفاهيم الأساسية، وفروض النظرية، الفعل الاجتماعي، القواعد البنائية، البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب، آليات التغيير الاجتماعي، وأخيرا العلاقة بين العوامل الاجتماعية.

لقد كان دأب الدكتور أحمد بدوي من خلال أبحاثه المختلفة التوصل إلى مقولة تفسر التغيير الاجتماعي، والواقع العربي دون إقصاء لأي نوع من العوامل الاجتماعية، والثقافية، وبالتركيز على جميع الميكانيزمات، والأدوات الفاعلة التي تؤسس لمرحلة اجتماعية معينة، حيث جمعت نظرية القواعد المتصارعة شتات النظريات الغربية ذات التوجهات المنهجية، والايديولوجية المختلفة، لقد ركز على حالة الصراع، والصراع الشبه دائم، والتعايش، والسلطة ***، كما برهن بقوة من خلال فروض نظرية القواعد المتصارعة على أن الإنتاج النظري في أي علم ليس حكرا على العقل الغربي وحده، لذلك توّجت أبحاثه في ميدان سوسولوجيا المعرفة على مدار سنوات من البحث المتواصل بنظرية القواعد المتصارعة (CRT). التي نعمل ونأمل على إثرائها من خلال النقاش في هذه المناسبة العلمية ومناسبات أخرى مستقبلا لتطویرها في البحوث البنائية المختلفة theory Conflicted rules .

أسس نظرية القواعد المتصارعة – المفاهيم والمقولات:

تجدد الإشارة قبل التفصيل في مفاهيم النظرية ومقولاتها إلى أنّ نظرية القواعد المتصارعة قد تأسست بناء على عجز النظريات الغربية على تفسير الواقع العربي ، فضلا عن اتسامها بنوع من القصور في تفسير طبيعة التغيير في المجتمعات الغربية ، مثل تفسير إعادة الإنتاج عند –بورديو- في الأطروحات الصراعية ، التي ركزت على عملية الصراع دون إيلاء الأهمية لجانب التغيير ، في مقابل ذلك نجد قصورا آخر بالنسبة لنظرية تشكيل البنية ل-جيدنز- التي أهملت دور العوامل الثقافية في التغيير ، وهكذا...وفيما يلي على الأطار المفاهيمي للنظرية موضوع العرض:

1- **الفعل الاجتماعي:** يعرّفه الدكتور أحمد بدوي بأنه: "دافع شخصي لتحقيق غرض حيوي أو فكري ، أو روحي ، يتجسد في ممارسة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية ، ويتشكل من خلال البيئة المادية ، والاجتماعية والروحية المحيطة والمؤثرة في الفاعل... "كما يشير صاحب النظرية ، على أنّ الفعل الاجتماعي سابق في وجوده على البناء الاجتماعي ، وهو مصدر القاعدة البنائية .

2- **القواعد البنائية:** وهي عبارة عن: "أفعال مجردة من الزمان والمكان ، وذات دلالة لغوية وقيمية ومعيارية" هذه الأخيرة تؤدي دورها في عملية التنشئة الاجتماعية سواء بشكل إرادي أخلاقي ، أو بشكل قسري إلزامي ذا طابع قانوني تفرضه الجماعة .

3- **البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب:** يتمثل في جملة من: "القواعد المجردة لإدارة الاجتماع البشري ، كما يتكوّن من ثلاث أبنية فرعية هي:- البناء التفاعلي المباشر الذي يتكوّن من القواعد التفاعلية الشفاهية ، ثم البناء المؤسسي التراتبي الذي يتأسس من القواعد العقلانية البيروقراطية ، وأخيرا البناء النفقي المعتم... " تعيش هذه الأبنية فيما بينها حالة صراع دائم أو شبه دائم ، أو تعايش نسبي .

4- **العوالم الاجتماعية:** يحدّد لنا الدكتور أحمد بدوي: "خمسة عوالم اجتماعية " ، تتحرّك في سياقها نظرية القواعد المتصارعة ، بوتيرة تدريجية من البسيط إلى المركّب إلى المعقّد ، يتميّز كل عالم من هذه العوالم بنمط إنتاج معين ، وكذلك بمنظومة فكرية ، وروحية خاصة إضافة إلى ميزات ديموغرافية ما ، رغم أنّها عوالم متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض ، هذه العوالم يمكن تقسيمها إلى قسمين -حسب الدكتور أحمد بدوي- وهما: 1- **العوالم الداخلية (In realms)** ، وتتكوّن بدورها من ثلاث عوالم كالاتي: **العالم الاج الصغير (Micro)** ، **عالم المؤسسات والمجتمعات المحلية (Meso)** ، **وعالم المجتمع الكبير (Macro)** ، 2- **العوالم الخارجية (Out realms)** ، وتضمّ صنفين من العوالم: **مجتمع الإقليم (Reign Society)** ، **والمجتمع الكوني (Global Society)** . ولكل عالم اجتماعي خصائصه التي تميّزه عن غيره ، مثل البناء الاجتماعي ، إضافة إلى نسق من القواعد البنائية ذو أهمية داخل نسق ما .

5- فروض نظرية القواعد المتصارعة:

الفرض الأوّل: يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد ، بسبب القدرة البنائية للأفعال الفردية ، أو الجماعية ، أو السلطوية الجديدة ، كما يمكن أن يمتدّ أثر التغيير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى بسبب نظرا للعلاقات التفاعلية الرابطة بينهم .

الفرض الثاني: قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (التفاعلي ، المؤسسي ، النفقي) داخل العالم الاجتماعي هي في حالة صراع داخلي شبه دائم ، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى ، نظرا للخصوصية الكرونولوجية التي تميّز البناء الاجتماعي المركّب في كل عالم اجتماعي ، وبطبيعة الحال مع التسليم بوجود أنماط من التكامل الجزئي ، أو التعايش الذي يربط بين هذه الأنساق.

الفرض الثالث: ينطلق من كون القوى الفاعلة في العوالم الخارجية (مجتمع الإقليم ، المجتمع الكوني) تحاول بسط هيمنتها بفرض نسق القواعد البنائية الخاص بها على العوالم الداخلية ، فرضا لا يخضع في أحيان كثيرة لشروط الحوار الحضاري ، ولا يتفاعل مع عمليات الثقافة ، كما لا يستجيب لمشاريع التنمية المرغوبة ، يتجاوز كل ذلك بطريقة تعسفية قسرية لتغيير القواعد البنائية في العوالم الأخرى ، الأمر الذي يتّجه نحو فرض الصراع شبه الدائم وديمومته.

6-العلاقات الأساسية الرابطة بين هذه الفروض:

الفعل أساس التغيير في البناء الاجتماعي: إذا أخذنا بعين الاعتبار التعريف السابق للفعل الاجتماعي ، فإنه يتفق مع مختلف عوامل التغيير الاجتماعي في العصر الحديث ، على سبيل المثال لا الحصر: الصراعات ، الحروب ، الثورات الدينية والسياسية ، التطور الاقتصادي ، تقسيم العمل ، التعليم ، وبما أنّ التغيير متعدّد الأبعاد ، فإنه ناتج ، أو ناجم بالضرورة ، سلبا ، وإيجابا عن مجموعة أفعال انعكاسية (جمعيّة أو فردية ، رسمية أو غير رسمية) ، تستهدف هذه الأفعال إعادة تشكيل القواعد البنائية في البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب ، أو الغائها ، أو تغييرها إلى حد ما.

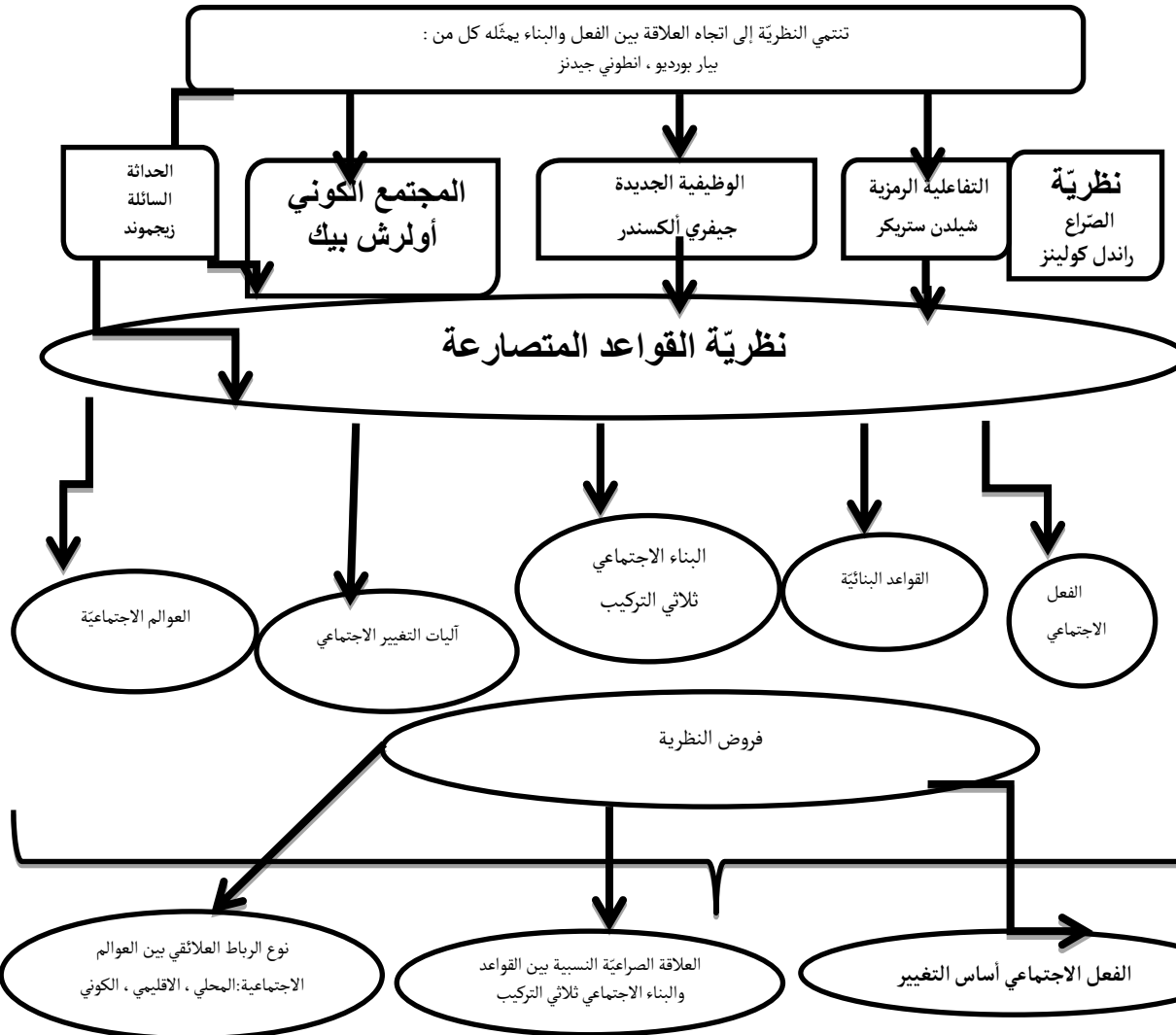
مفهوم القواعد البنائية ونشأتها: تعتبر القواعد البنائية مفهوما محوريا بالنسبة لنظرية القواعد المتصارعة ، وهي كما تمت الإشارة في السابق عبارة عن أفعال مجردة من الزمان والمكان ، ذات دلالات مختلفة ، يستحضرها الفاعل لتنظيم الدوافع ، وتحقيق الأغراض الحيوية أو الفكرية أو الروحية ، ولتوضيح مفهوم القواعد البنائية حشد الدكتور بدوي مجموعة من الأسئلة تساعد على تحليل هذا المفهوم من قبيل: كيف تنشأ القاعدة ؟ وكيف تؤدّي وظيفتها ؟ وما أنواع القواعد ؟ وما مجال عمل كل منها ؟.

للإجابة على هذه الأسئلة ينطلق الدكتور أحمد بدوي من أسبقية وجود الفعل على البناء ، باعتبار أنّ القاعدة البنائية هي عبارة عن فعل مجرد من الزمان والمكان ، بإمكانه تحقيق منفعة ما للإنسان ، أو قيمة منشودة ، وبالتالي يؤدي إلى احتمال تكوين قاعدة في ميدانه فضلا على أن يحوز الفعل الخاصية البنائية مع ضرورة توافر شروط القبول والانتشار والتكرار بحيث يصبح الفعل مجردا من المكان والزمان معا كيف ؟ يضرب لنا الدكتور بدوي مثلا توضيحيًا يتمثل في (قاعدة دفن الجسد الميت) ، بعدما كان عبارة عن فعل تعلّمه أحد أبناء آدم بالمحاكاة ، إذ تحوّل عن طريق توفّر الشروط السابقة الذكر إلى قاعدة منظمّة لسلوك الدفن في معظم المجتمعات البشرية ، ونجد أنّ القاعدة نفسها قد تغيّرت في مجتمعات أخرى حسب المعتقدات الدينية مثل فعل حرق الجسد الميت وذره في مهب الريح ، أو تقطيعه ، أو غير ذلك (إقليم التبت كمثال).

أما بالنسبة لدور وظيفة القواعد البنائية في تنظيم الفعل الاجتماعي فإنها تمرّ عبر عمليتين متزامنتين:
الأولى: تتمثل في عملية بلورة القاعدة في العقل الجمعي ، بواسطة عمليات التنشئة الاجتماعية ، مع تهريرها في عملية الاتصال والتواصل ، والثانية فتمثّل في وضع نظام للجزء الرمزي أو المادّي (المكافأة أو العقاب)

يطبق هذا النظام على الفاعلين حسب نوع ودرجة الامتثال أو المخالفة للقواعد. وبالتالي فإنّ العلاقة واضحة بين العمليتين السابقتين الذكر: بلورة القاعدة في العقل الجمعي ونظام الجزاء المرافق لعملية التنشئة الاجتماعية وكمثال على ذلك الوضعية الدونية للمرأة في مجتمع ذكوري، كحالة الحرمان من الحق في الميراث أو المعاقبة بدرجة أكبر على نفس الفعل (الخيانة الزوجية مثلا)...

تجدد الإشارة إلى أنه داخل كل عالم من العوالم الاجتماعية هناك آليات للتغيير الاجتماعي عبر الفعل الاجتماعي: الفعل الاجتماعي الحركي، الفعل السلطوي التقدمي، الفعل السلطوي التقدمي، الفعل السلطوي المتعسف، الفعل السلطوي غريب الأطوار، الفعل الاستثنائي، أو الكاريزمي التقدمي، وأخيرا الفعل الكاريزمي المتعسف، وفي إطار ذلك فإنّ القواعد قد تستجيب لعوامل التغيير المتنوعة، أما عن العلاقة بين العوالم الاجتماعية الخمسة، من حيث التجانس أو عدمه بين الحيوي، الفكري، والروحي، فكلما تنخفض درجة التجانس بين هذه العوالم الداخلية تزداد حدة الصراع الشبه دائم، وبالتالي تكاليف، أو زيادة تأثير مجتمع الإقليم، أو المجتمع الكوني والعكس صحيح، وفيما يلي نعرض مخطّطا توضيحيا لنظرية القواعد المتصارعة لرفع درجة الاستيعاب، وتذليل المناقشة:



*مخطط لنظرية القواعد المتصارعة (بدوي: 2017-282، 218):

مناقشة نتائج العرض:

لعلنا من خلال هذا الجهد نحسب للدكتور بدوي أنه تجاسر على الاجتهاد في أرض جدباء قاحلة، ظلت عقيمة ردا من الزمن تقنات على فتات النظريات الغربية، لا يجرؤ فيها أحد من الباحثين العرب على المغامرة، لذلك يحسب للدكتور بدوي هذه المحاولة المبدعة، والمتميزة بصياغتها لمفاهيم جديدة تستحق التنويه، والالتفاف حولها لإثرائها وتطويرها ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي:

- مفهوم البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب، مفهوم البناء النفقي، ومفهوم مجتمع الإقليم، فضلا عن الكم الهائل من العلاقات ذات التشبيك الرأسي والأفقي، وبصفتي متخصصة في الفلسفة ومدركة لمعظم المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن النظرية من خلال مفاهيمها منفتحة على مختلف التخصصات الإنسانية والاجتماعية، كالفلسفة، وسوسيولوجيا التربية، والتاريخ، والسياسة، وإن دل هذا على شيء، إنما يدل على قدرة الدكتور بدوي على تحصيل المعرفة السوسولوجية، واستيعابها، وفهمها ونقدها، فضلا عن التوظيف الجيد لتراكمية المعرفة السوسولوجية لديه، وحذقه فيها وإعادة صياغتها بما يتلاءم وواقعنا العربي.

في سياق تعاملنا مع النظرية لأول مرة، ومن خلال توظيفها في دراستنا حول المد السلفي في الجزائر استوقفتنا عدّة ملاحظات واستفسارات على البعض من الأفكار التي وردت فيها، غير أنه سرعان ما تجلى ذلك اللبس، بعد نشر الدكتور أحمد بدوي لمناقشات النظرية الشفوية العلنية التي جرت في النوادي الأدبية، والعلمية، وكذا الجامعات المصرية، فضلا عن المناقشات المكتوبة، والتي استفدنا منها، ولعل أهمها مقال الدكتور أحمد سالم في مجلة الفكر المعاصر حول النظرية، وملاحظات الدكتور علي الجلبي، التي ثمنها الدكتور أحمد بدوي، وتعهّد بإعادة مراجعتها، وإثراءها في الكتاب الذي سيصدره قريبا حول النظرية كما تجدر الإشارة إلى أنّ نظرية القواعد المتصارعة قد حققت أعلى نسبة مقروئية باللغات الأجنبية، بعد ترجمتها إلى مختلف اللغات العالمية: كالفليبينية، الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية...

يبقى أن الأمر الذي يجب أن نؤكد عليه في هذه المناسبة، ومن منبر مؤتمر برلين "قضايا معاصرة في العلوم الاجتماعية"، هو أننا نهيّب بمختلف الفاعلين في العلوم الاجتماعية، ونستحثّ همم الباحثين الشباب على الإقبال على هذه النظرية، ومواصلة إثراءها وعرضها للنقاش، وحتى اتخاذها إطارا نظريا لدراساتهم الأكاديمية، ومراسلة الجهات المعنية وسلط التعليم العالي لإدماجها في برامج مقاييس المنهجية عليها تصحح بديلا عن الاستعاضة بالتراث السوسولوجي الغربي.

قائم المراجع:

- أحمد زايد(2018):الطريق إلى بناء نظرية اجتماعية عربية من تجاوز خطاب الأزمة إلى نقد الحداثة، مجلة الفكر المعاصر، العدد 10، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. مصر.
- أحمد محمد سالم (2018): من أزمة علم الاجتماع إلى السعي لتأسيس نظرية مصرية جديدة، مجلة الفكر المعاصر العدد 12، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. مصر.
- أحمد موسى بدوي(2018).القواعد المتصارعة، نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع، مجلة وادي النيل، عدد(65). ص 217-282.
- عقون ملبكة(2018):المدّ السلفي في الجزائر: من سياسة ملء الفراغ إلى التوحّش والصراع"، ورقة مقدّمة إلى الندوة الدوليّة حول السلفية وتحولاتها"المنعقد بتركيا في 31/30 أوت 2018.تحت الطبع.

ثالوث الصراعات (الطائفية، الإسلام السياسي، الإسلاموفوبيا)
Triad of Conflicts (Sectarianism, Political Islam, Islamophobia)

أ.كعبي عائشة، جامعة وهران2- محمد بن أحمد- الجزائر
أ.كعبي عبد المجيد، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس-الجزائر

مقدمة:

احتلت الظاهرة الإسلامية اهتمامًا كبيرًا في الساحة الدولية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة لا سيما بعد الحرب الباردة، فإنّ الدول الغربية تدرك الخطورة الكامنة في منطقة العالم الإسلامي، وهي تدرك قيمة الإسلام كرسالة حضارية توحيدية؛ كما أنّها تدرك خطورة الكتلة الجغرافية والسكانية لمجموعة الدول الإسلامية، وتدرك أثر هذه الكتلة ورسالتها على التوازنات العالمية إذا هُيئَ لها أن تنهض؛ ولهذا فهي محطّ أنظار الغرب بشكل خاص، ما أدّى بالفكر السياسي الغربي إلى التنظير لصدام الحضارات بغية تقسيم وتفتيت العالم العربي من خلال تغذية الفكر العربي إلى تسييس الدّين، إنّ الألفية الثالثة حملت معها تحولات كبيرة، مهدت لنشوء نزاعات طائفية في الدول العربية (الشرق الأوسط) على الرغم من أنّ أسبابها لا تعود إلى خصائص دينية أو علاقات الطوائف فيما بينها، وإنّما إلى عوامل أخرى سياسية اقتصادية.

لقد أعاد التاريخ ظاهرة الإسلاموفوبيا ضمن المتغيرات الدولية الراهنة؛ ويرجع ذلك لاعتبارات متعددة؛ منها بروز الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 م؛ الجهاد في أفغانستان 1970 م؛ وبروز الإسلام عاملاً سياسياً في العالم الإسلامي، بهذا دخل الدّين الإسلام بقدر أكبر في السياسات والمجتمع السياسي (مايسمى بالإسلام السياسي)؛ باعتباره قوة عالمية مؤثرة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ووالتهما بروز الحركات الإسلامية خلال التسعينات، فإنّ إشكالية الخوف من الدّين الإسلام هي جزء من التكوين الثقافي الغربي لها عوامل متنوعة وعديدة: سياسياً، اجتماعياً، واقتصادياً، ولعلّ أبرز العوامل في إشكالية الإسلاموفوبيا هو ظهور أخطبوط تنظيم الدولة الإسلامية الذي أصبح له أذرع في كل مناطق العالم الغربية وحتى الدول العربية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، وما بعدها من الأحداث المتوالية في أوروبا، والتي تعتبر المنعرج الخطير والبارز ونقطة تحول في العلاقات بين الدول الغربية والدول العربية الإسلامية، حيث أصبح الإسلام في نظر الغرب يعني "الأصولية – Fondamentalisme –" وارتبطت هذه المفردة عند الغربيين بالتكفير والعنف والجماعات المتشددة، ما أدّى إلى تشويه صورة الإسلام ومحاربه في إطار مكافحة الإرهاب لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول انطلاقاً من حماية حقوق الأقليات الدينية عبر ورقة الطائفية وإثارة الصراعات الداخلية؛ إلى محاولة تغيير الأنظمة العربية الفاسدة لتنفيذ مخطط تقسيم العالم العربي.

إشكالية الدراسة: في ظل الجدلية القائمة بين علاقة الطائفية والإسلام السياسي والإسلاموفوبيا، وتغذية الصراعات الداخلية في العالم العربي، ما هي العوامل المفسّرة لانحراف الفكر العربي الإسلامي وانصياعه

وراء مخططات الغرب في تأجيج الصراعات الدينية؟

فرضية الدراسة:

يعتبر الإسلام مصدر من مصادر التهديدات الأمنية للغرب ، فكلما زادت التدخلات الخارجية في العالم العربي يهدف تقسيمه ، كلما زاد ظهور الحركات الإسلامية وتنامي الظاهرة الإسلامية. يعتبر الانسداد السياسي في الأنظمة العربية وغياب العدالة الاجتماعية في ظل الغزو الثقافي الغربي من عوامل الانحراف الفكري العربي ما يؤدي إلى تأجيج الصراعات الدينية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في سياق التحامل الدولي الغربي على الدين الإسلامي ومحاولة تطبيق النظرية الأمريكية (صدام الحضارات) باعتبار هذا الموضوع أحد المواضيع الأمنية الراهنة التي تهدد استقرار الوطن العربي ذو الأهمية الجيوسياسية من جهة ؛ وهدف للمصالح الغربية الجيوسراتيجية من جهة أخرى ، بغية الوصول إلى الهيمنة والريادة العالمية (النظام الدولي الجديد).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم جدلية العلاقة بين ثلوث الطائفية والإسلام السياسي ، والإسلاموفوبيا وكيفية توظيف الغرب المعيار الثقافي والقيمي الإسلامي في العالم العربي لضرب وحدته وتقنيته ، ومن ثم محاولة البحث عن كيفية فهم حقيقة الفكر السياسي الإسلامي لمواجهة المخططات الغربية لتقسيم الدول العربية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج: منها المنهج الوصفي التفسيري: الذي يعتبر من مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي يلائم دراسة الظواهر الاجتماعية ويصفها وصفا موضوعيا ووصفاً كيمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ، ومن ثم كشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً ، إضافة إلى المنهج التاريخي: الذي يقوم بتتبع الظاهرة الإسلامية خلال الفترات الزمنية المتتالية ، بهدف تفسيرها في سياقها التاريخي واستخلاص النتائج المترتبة عنها بما يتيح الفهم المتعمق لماضيها والتعرف الموضوع لاتجاهاتها في المستقبل ، أيضا اعتمدنا على المنهج السلوكي: الذي يعتبر من المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية ؛ يأخذ المنهج السلوكي في اعتباره بعض العلوم الأخرى كعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وذلك للمساعدة على فهم ظواهر العلاقات الدولية بالتركيز على الاعتبارات السلوكية ، ولا سيما أمام موضوع دراسة سيكولوجية وهي فوبيا الإسلام في أوروبا.

تقسيم الدراسة: سنحاول معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

أولاً: جدلية العلاقة بين ثلوث (الطائفية ، الإسلام السياسي ، الإسلاموفوبيا).

ثانياً: تحليل الفكر العربي الإسلامي وخرطة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي.

ثالثاً: الواقع السياسي العربي في ظل مخططات الغرب والصراعات الفكرية الدينية.

رابعاً: استراتيجية التصدي للفكر الغربي والحد من الصراعات الدينية.

المحور الأول: جدلية العلاقة بين ثلوث (الطائفية ، الإسلام السياسي ، الإسلاموفوبيا)

يمثل بروز الإسلام كقوة شعبية قادرة على تعبئة وتحريض الجماهير الأوسع في البلدان العربية والإسلامية خطراً على المصالح الغربية والأنظمة التي ترعاها ؛ لهذا كان لابد من وضع الظاهرة الإسلامية تحت المجهر

سواء على المستوى البحثي أو المستوى الإعلامي ، ولقد كان الاهتمام بالعلاقة بين الحضارات تجسيدا واضحا لبروز الاهتمام بالبعدين السابقين ؛ فلقد ظهر مجال العلاقة بين الحضارات باعتباره مجالا يتجسد على صعيده نمط جديد من صراعات القوى وتوازاناته ، ويرجع ذلك بالطبع للعديد من الأسباب ؛ على رأسها: انتهاء الصراع الأيديولوجي ، وصعود دور الأديان ، وتهاوي الحدود بين الداخلي والخارجي من جراء ثورة الاتصالات والمعلومات ، فبعد أن تحققت الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية ثم الاقتصادية ، فلم يتبق إلا اكتمال الهيمنة على الصعيد الثقافي (نادية محمود مصطفى ، 2006 ، ص 2).

أولا: الطائفية مدخل للصراعات

انطلاقا من مقولة (كارل ماكس / Carl Max): "الدين أفيون الشعوب" والمعتبر من دعاة الشيوعية ، ومن خلال استقراء التاريخ الإسلامي حول الخلاف على السلطة بعد وفاة الرسول ﷺ ، برزت ظاهرة الطائفية باسم الدين ، حيث كان الخلاف السياسي الأول في الإسلام حول من يحق له أن يخلف الرسول ﷺ في رئاسة الدولة والأمة الجديدة ، حول هذا السؤال بدأ الخلاف بين الأنصار والمهاجرين ، وانتهى إلى خلاف بين المهاجرين أنفسهم ، ثم خلاف بين المسلمين ، فأصل الخلاف كما هو معروف ، كان سياسياً وليس طائفاً (خالد الدخيل ، 2015 ، موقع جريدة الحياة الإلكترونية) ، هذا الحدث أدى بمرور الزمن إلى ظهور بوادر الطوائف والفرق نتيجة الآراء والمواقف المختلفة ، التي اختلطت فيها المفاهيم الفكرية والسياسية ، ومن عوامل ظهور الفرق والمذاهب ، خاصة بعد قيام الدولة الأموية ؛ حاجة الحكام إلى اتجاهات تشريعية تناقض الاتجاهات التي تخالفهم فكرياً وسياسياً وإلى غطاء ديني يدعم ممارساتهم ، فجدلية الديني والسياسي كانت ولا تزال تشكل محورا لصراعات وسجلات شهدها التاريخ الإنساني عبر مختلف الحضارات ، حيث أن جوهر مضمون الديني والسياسي يمثل تسييس الدين .

الأستاذ (محمد جمال باروت) ، من خلال محاضراته المَعنونة بـ "الطائفية: الصنّاعة والوعي الزائف" التي ألقاها في ندوة علمية في إطار انعقاد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يوم السبت (2011/01/28) بعنوان "الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزعات الطائفية وسبل مكافحتها" ؛ يُرجع نشأة الطائفية السياسية في البلاد العربية -وخصوصاً في بلاد الشام- إلى السياسة الغربية تجاه المنطقة ، وكان المشروع الاستعماري لنابليون الثالث فاتحة "صناعة" الطائفية السياسية ، مشيراً إلى أن أول تقنين للطائفية السياسية حدث تحت حكم الدولة العثمانية ولكن أرغمتها على ذلك القوى الاستعمارية ، بإنشاء "النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان" في عام 1830م ، وذكر المحاضر دور الاستعمار الفرنسي في تأجيج الطائفية السياسية في بلاد الشام ، من أجل حماية مصالحه في التعديل الذي أرادت بريطانيا إدخاله على إتفاقية سايكس-بيكو ، وكان من قبيل ذلك أن قوانين الأحوال الشخصية التي وضعت طوال مراحل الانتداب الأجنبي لبلاد الشام بُنيت على أسس طائفية مع تكريسها (محمد جمال باروت ، 2011 ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

أما فيما يخص حقيقة الطائفية بين السنة والشيعة الأكثر انتشارا فإن الخلاف بين الطرفين سياسي تاريخي وليس عقدي ولا حتى على مستوى الشعائر ، فلقد ظهرت بوادره جلياً في القرن العشرين كما نعلم جميعاً ؛ بقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م التي وفرت الفرصة المناسبة (لآية الله الخميني) في تحقيق مراده

بإقامة دولة إسلامية برئاسة "الولي الفقيه"، وهو مفهوم يختلف معه السنّة إذ فصلوا تاريخياً ما بين رؤسائهم السياسيين ورجال الدّين، حيث اعتبروا (آيات الله) هم حراس الدّين وكانت حجة (الخميني) تقول أنه: "لا بدّ لرجال الدّين من استلام الحكم ليقوموا بمهمتهم على أكمل وجه: وهي تطبيق الإسلام كما أراد الله من خلال وصاية الأئمة الشيعة"، من هنا نلاحظ أنّ الطائفية بدأت تنخر في الدول العربية وبالخصوص دول الشرق الأوسط ممّا أدّى إلى الانقسامات والحروب.. فالاستعمار كان يغذي الصراعات العنصرية والطائفية من جهة؛ ويخلق المغالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع وبشكل أخص بين الأغلبية و"الأقلية" من جهة ثانية؛ ومن جهة ثالثة كان يعمل على خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع؛ ليحافظ على بؤر الصراعات داخل الدولة العربية الواحدة، وكذلك بين الدول العربية إقليمياً، ويقول المبشّر(لورانس براون / Laurence Brown): «يجب أن يبقى المسلمون متفرّقين، ليبقوا بلا قوة ولا تأثير»(سامي الخزندار، دس، موقع شبكة الجزيرة الإعلامية).

ثانياً: متغير الدين في العلاقات الدولية ونظرية صدام الحضارات

من أحدث الدراسات التي حاولت تأكيد حقيقة الإسلام أنّه العدو الأول للغرب؛ الدراسة التي بشّر بها المنظر ورئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (صامويل هنتغتون / Samuel Huntington) في 1996م؛ من خلال كتابه صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي) والتي أساسها الأول: أنّ الاهتمام الأوروبي بالإسلام نشأ من الخوف من منافس للمسيحية يتميز بوحدته وصلابته وبقوته الجبّارة ثقافياً وعسكرياً؛ فلقد اهتمّ أوائل الباحثين الأوروبيين في الإسلام من مؤرخين كثيرين بكتابة ما كتبه لدرء جحافل المسلمين التي تهدّدهم وخطر الارتداد عن الدّين المسيحي، وقد استمرت هذه التوليفة من الخوف والعداء بصورة ما حتى يومنا هذا، سواء في الاهتمام العلمي أو غير العلمي بالإسلام، وهو الذي يُنظر إليه على أنّه دين ينتمي إلى منطقة معينة من مناطق العالم هي الشرق وهي التي غدت تمثل الثقل الموازن جغرافياً وتاريخياً لأوروبا أو ضد أوروبا والغرب (معتز الطيب، 2008، ص 51)، كما يشير (صمويل هنتغتون) في كتابه "صدام الحضارات" إلى مقولة (برنارد لويس / Bernard Louis) أحد منظري السياسة الخارجية الغربية وصاحب مخطط الشرق الأوسط بقوله: «لمدة ما يقرب من ألف سنة، منذ أول (روسو موريس كي) في إسبانيا وحتى الحصار التركي الثاني لـ "فيينا"، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام، فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل»(صامويل هنتغتون، طلعت الشايب، 1999/1996، ص 339)، فمن خلال استعراض مشاهد الفتوحات الإسلامية، ومراجعة حالة العلاقات الدولية —خلال العقدين السابقين وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة— أين أصبح التزامن بين بروز البعد القيمي في منهجية دراسة العلاقات الدولية من ناحية، وصعود الأبعاد الثقافية الحضارية في ظل عمليات وسياسات وإيديولوجيات العولمة من ناحية أخرى، تجدد الاهتمام بموضع "الدين—الثقافة-الحضارة"، وتأثيرها على العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث قفز هذا الاهتمام إلى الصدارة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إضافة إلى أحداث تفجيرات باريس وبلجيكا عامي 2015 2016م في ظل ظاهرة الإسلاموفوبيا.

المحور الثاني: تحليل الفكر العربي الإسلامي وخارطة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

لقد تحولت الظاهرة الدينية إلى ظاهرة سياسية ، حيث اندمجت الحركات الدينية ذات الطابع الدعوى وغير الدعوى في النشاط السياسي ، بل سعت للوصول إلى رأس السلطة السياسية لتغيير المجتمع ، وتحوله وفق البرامج التي خطتها لنفسها ، وزعمت بل وأكدت أنها تستمد مرجعيتها من الشريعة الإسلام ، في هذا الصدد تمثل العلاقة بين الدين والسياسة إشكالية جدلية ، دارت حول تحديد طبيعتها ، ورسم دوائر الاتصال وحدود التمييز والانفصال بينهما ، سجلات فكرية ساخنة ، بين جمهور الإسلاميين وخصومهم الفكريين ، فالمستقر في تصورات الإسلاميين اعتبار السياسة جزءاً من الدين ، وأن الإسلام دين ودولة ، بينما تقوم مقولة العلمانية المركزية على ضرورة الفصل بين الدين والسياسة (بسام ناصر ، 2014 ، موقع صحيفة عربي 21).

أولاً: الصحوة الإسلامية في العصر الحديث

على أعقاب إلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924م ، غاب الحكم الإسلامي عن كثير من بلاد الإسلام ، فكان من نتيجة ذلك أن تشتت أمة الإسلام وتمزقت إلى دويلات ، ولعبت الماسونية العالمية دوراً كبيراً في هذا كله ، كان من الطبيعي بعده أن تتبثق في المجتمعات الإسلامية حركات ودعوات ثنّادي بالعودة إلى الإسلام ، والعمل على الأخذ بمبادئه في شتى مجالات الحياة ؛ ليعود للمسلمين خلافتهم الإسلامية وأمجادهم التاريخية ، ومطالبة أمة الإسلام بالعودة إلى أصالتها في تميّز شخصيتها ، والتزام منهجها الربّاني ، وفي النهوض بمبادئ الدعوة ، فاستجاب الكثير من شباب الإسلام وانتموا إلى جماعات وانطلقوا في نشر الدعوة ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصحوة وانتشارها:

أولاً/ العامل الدعوي: ومبناه على التعريف بالدعوة ، وتوعية المجتمعات الإسلامية على ما أصابها من وهن وضعف ، وما أحاط بها من مؤامرات وأحداث ، قام على هذا كله رجال من أهل العلم والفكر ، والدعوة والإصلاح.

ثانياً/ العامل الفكري: حيث كان رجال الفكر الإسلامي قد انساق فكرهم وتحركت أقدانهم في إعطاء التصور الإسلامي الصحيح عن الكون والحياة والإنسان ، وفي إظهار خصائص الدعوة الإسلامية في شموليتها وعالميتها ، وتجديدها وعطائها ، وفي قدرة الشريعة على معالجة مشكلات المجتمع ، ومعضلات الاقتصاد ، وأوضاع السياسة ، على مر الزمان (عبدالله ناصح علوان ، 2015 ، موقع شبكة الألوكة).

ثانياً: حركات الإصلاح الإسلامية (الإسلام السياسي)

تباينت عوامل الصدام بين الإسلام والغرب في القرن الحادي والعشرين بين صعود الإسلام السياسي والمتمثل في الحركات الإسلامية المنشقة وظاهرة العولمة وتأثيرها على المجتمع الإسلامي ، يطلق مصطلح "الحركة الإسلامية" على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية ، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة ، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها وتسمى أيضاً حركات "الإسلام السياسي" أو حركات "الأصولية الإسلامية" ، وذلك ترجمة للمصطلح الإنجليزي Fundamentalism ، من تصنيف هذه الحركات الإسلامية: التيار الجهادي ؛ الميل للعنف والتطرف ؛ لقد ظهر فكر هذا التيار مؤخراً بشكل جلي ، بعد الأحداث التي عرفت في الولايات المتحدة الأمريكية ، في 11 سبتمبر 2001 ، حيث وظّف هذا التيار كل ما توفر لديه من مال ورجال ، وما تحقق لديه من قوة وعتاد ، في تحقيق أهم فكرة تبناها ، وأكبر عقيدة آمن بها ، حيث تشكلت لديه سلسلة من الفتاوى التي تم إنتاجها على المقاس ، وهي ضرب الغرب في

كل مصالحه ، كما تتعدد الاتجاهات الإسلامية داخل المشهد السياسي العربي برؤى ومذاهب فكرية مختلفة ، وتنقسم إلى اتجاهين سني وشيعي ، ولا تخل الحركات السنية ممن يتبنى في بعض مكوناته السياسية خطأ شيعيا مثل حركة الجهاد الإسلامي ، كما أن هناك في الاتجاه الشيعي من يتبنى بعض الخطوط الفقهية السنية في أديانته وذلك مثل التيار الخالص ، الذي يعتبر من أهم الحركات السياسية البارزة والفاعلة على الساحة السياسية من التيارات السنية (كمال القصير ، دس ، موقع الجزيرة نت) ، وفيما يلي خارطة أهم الحركات الإسلامية السنية:

حركة الإخوان المسلمين: بدأت حركة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر كحركة شبابية ؛ أسس الشيخ (حسن البنا) بناءها الفكري سنة 1928م ، وتحققت كتنظيم عملي سنة 1944م ، ثم تمددت الحركة ليصير لها فروع في البلدان العربية مثل سوريا وفلسطين والأردن والسودان والجزائر واليمن ، يدعو الإخوان المسلمون الأنظمة العربية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأن سبب تأخر المسلمين وانحطاطهم هو عدم تطبيقها ، وقد ظهرت هذه المبادئ في الإنتاج الفكري للإخوان وكتابات منطري الجماعة الذين أثاروا في مسارها (كسيد قطب) ، ساهم تنظيم الإخوان في حرب 1948م في فلسطين كما ساندوا حركة يوليو/تموز 1952م ليصطدموا بعد ذلك معها ، وللإخوان المسلمين وبعض من يتبنى أفكارهم الإصلاحية حضور بارز في المشهد السياسي العربي في عدد من البلدان كمصر والمغرب والأردن وغيرها ، ويعرف الإخوان في سوريا خلال الآونة الأخيرة حالة من الحراك ضمن خط المعارضة لتغيير النظام في سوريا (كمال القصير ، دس ، موقع الجزيرة نت).

حركة السلفية الوهابية: يطلق مصطلح الوهابية على الدعوة التي أطلقها (محمد بن عبد الوهاب) في شبه الجزيرة العربية أواخر القرن الثاني عشر الهجري ، والمحور الأساسي للسلفية الوهابية هو قضية التوحيد وتنقية عقائد المسلمين وسلوكهم مما تعتبره خرافات وبدعا دخيلة ، وتنادي تلك الدعوة بضرورة الرجوع إلى مذاهب السلف في فهم العقيدة والقضايا المستجدة ، وتعتبر تراث (ابن تيمية وابن القيم) أكبر دعامة لبنائها الفكري ، وأحييت السلفية الوهابية النقاش في كثير من قضايا الاعتقاد عند المسلمين ، حيث تحدد لنفسها قواعد علمية من قبيل تقديم النقل على العقل ، ورفض التأويل ، واعتماد أقوال السلف ، ولها وجود في عدد من البلاد العربية ، وهي أقرب إلى كونها دعوة ذات طابع علمي لها أقطابها ممن يشتغلون بعلم الشريعة ، أمثال (ابن باز والألباني).

حركة السلفية الجهادية (القاعدة): تبلور هذا الخط مؤخرا في تنظيم القاعدة الذي يحيط الغموض الكثير من طبيعته التنظيمية ، إلا أنه يتمتع بمرونة أتاحت له الوجود في أكثر من دولة ، مثل السعودية والعراق إضافة إلى مجموعات صغيرة في عدد آخر من الدول ، و تزعم التنظيم (أسامة بن لادن) إضافة إلى (أيمن الظواهري) الذي كان سابقا قائدا لحركة الجهاد الإسلامي في مصر ، وقاد حربا ضد الأميركيين وأتهم بأنه أحد الأطراف التي تسببت بالحرب الطائفية في العراق ، وقد شكّل غزو العراق للكويت وما أعقب ذلك من بروز الوجود الأميركي والأجنبي في المنطقة ملمحا هاما في مسار القاعدة وفكره الرافض للوجود الأجنبي في الجزيرة العربية ، وما يصفه التنظيم بالأنظمة الداعمة له ، وتشارك القاعدة مع التيار السلفي في مرجعيتها الثقافية ، حيث يعتبر

تراث (ابن تيمية) أحد أهم أعمدها إضافة إلى تميزها بقراءة خاصة لكتابات (سيد قطب) (كمال القصير ، دس ، موقع الجزيرة نت).

أما أهم الحركات السياسية الفاعلة من التيارات الشيعية تتمثل في:

حزب الله: حزب الله أسس كأحد فروع الثورة الإسلامية الإيرانية في لبنان ، وذلك في الوقت الذي رفع فيه (الخميني) شعار تصدير الثورة إلى العالم ؛ ويرتبط حزب الله بالولي الفقيه في إيران ويستمد شرعية وجوده وممارسة عمله منه ، وإن عمله في بدايات عام 1982م ؛ كان عبارة عن عمل تنسيقي بين مجموعات دينية وطلاب ولجان ثقافية تعمل ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان ، وأثمرت لاحقا صيغة التنسيق تلك في تشكيل حزب الله بشكل رسمي سنة 1985م ، ومنذ اتفاق الطائف عام 1989م أصبح حزب الله العمود الفقري للمقاومة اللبنانية ، وحاليا هو موجود بقوة في الخريطة السياسية للبنان وله تمثيل نيابي ، ورغم كونه حزبا محليا فإن له دورا إقليميا كبيرا بالنظر إلى كونه طرفا في الصراع مع إسرائيل ، وهو نشيط على مستوى الخدمات في جنوب لبنان (كمال القصير ، دس ، موقع الجزيرة نت).

المحور الثالث: الواقع السياسي العربي في ظل مخططات الغرب والصراعات الفكرية الدينية

لقد وصل الفكر الغربي السياسي لمرحلة تؤكد أنّ العرب والمسلمين حالياً فيهم قابلية للنزاعات والفتن الداخلية أعظم مما كان يقوله (مالك بن نبي) بالقابلية للاستعمار ؛ هذا فضلاً عن وجود بُغيتهم في فئة أنّها تعمل مع الاستعمار (الاحتلال)؛ لكنهم يغفلون عن استعمار خفي يستعمر القلوب والعقول ؛ وهو حب الرئاسة والزعامة ؛ حيث يوجد خلف الكواليس أطراف خفية تُحرك الخلاف وتوقع الصراعات بين الأطراف ؛ فمن خلال أفكار مفكرين من أمثال (برنارد لويس) السابق الذكر ، صار من الممكن والمستساغ في الثقافة الغربية أن يقارن الإسلام - لا المسلمون - بنزعات التطرف والإرهاب وعدم الاستقرار ، وبات معه الإسلام المتهم الأول في أي نازلة تحدث في أرضهم ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالاستراتيجية الغربية تجاه العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين تنطلق من الإيمان بضرورة تقسيم العالم العربي إلى دويلات إثنية ودينية مختلفة حتى يسهل التحكم فيه بعد أن قسّمت ما يعرف بالعالم الإسلامي إلى مناطق ودول (محمد مصطفى علوش ، 2007 ، موقع الجزيرة نت).

أولاً: تجسيد الفكر الغربي في الحراك الثوري العربي لقد شهد الحراك الثوري العربي انفجار الهويات بمختلف مستوياته ، وعادت الأبعاد الدينية ، الطائفية ، المذهبية ، والقبلية لتصبح جزءاً أساسياً من المشهد السياسي العربي ، واتخذ الأمر أبعاداً كارثية في المشرق العربي الذي يعرف على مستوى النسيج المجتمعي تعدداً فيفسائياً بصور بالغة التنوع والتعدد لهايات إثنية ودينية وطائفية متعددة ، وأصبحت الطائفية إحدى الديناميات البارزة للصراعات الدائرة اليوم في المشرق العربي ، وهي تستنزف إمكانات شعوب ودول المنطقة على كافة الأصعدة ويضعف مكانتها في المجال الإقليمي والدولي واتسعت خطوط الصراع على أسس لهايات المتعددة ، إذ أصبح الفاعلون الأساسيون المتصارعون جماعات بشرية تتحرك خارج نطاق دائرة الفاعل الدولاتي ولا تهاهي سياساتها مع الدولة ، ومما زاد الوضع تأزماً تجاوز الانقسامات للحدود على عدة امتدادات طائفية وإثنية تخدم أجدات عبر وطنية وتتقاطع فيها مشاكل الأقليات الدينية والإثنية مع الصراعات

المذهبية والمشاكل الإثنية والقبلية أحياناً ، وهذا ما أوقع المنطقة كلها رهينةً لمرّبع طائفي مقبّ، إنّ ما تشهده العديد من الدول يتجاوز كونه مرحلةً أنتقاليةً أو فوضى بئاءةً ليقرب من سيناريو الانهيار والتفكك الجغرافي لبعض الدول ، في ظلّ مطالبات عدد من الأقاليم والكيانات بالحكم الذاتي وبأن تصح إقليماً فيدرالياً ، هذا ما يجعل البعض يتحدّث عن اتفاقية سايكس- بيكو جديدة لتفتيت المنطقة (محمد سعدي ، 2014 ، ص 80).

فإذا ما رجعنا إلى القوى المحركة للانتفاضات الشعبية نجد قوى ذات أرضية طائفية وقبلية أو مناطقية ، فلقد شهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني ، مثل تونس ومصر ، حراكا على أرضية سياسية وطبقية ، بينما شهدت دول تعاني استقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا ، مثل ليبيا والبحرين واليمن حراكا أوسع ، ففي اليمن كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها ، مما فتح المجال أمام قوى أخرى ، وكذلك في ليبيا ، أين كانت المناطق الشرقية التي تعاني من التهميش والاستبعاد ، أما في البحرين ؛ اتخذ الحراك صبغة طائفية محضه ، حيث مثلت الطائفة الشيعية (التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي رغم أغليبتها السكانية) القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بيئة النظام السلطوية (دينا شحاتة ، مريم وحيد ، 2011 ، ص 10-11).

ثانيا: **خطاب الطائفية في ظل السلفية الجهادية** عقب أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" ، وصعود نجم تنظيم "داعش" ، نتيجة للفراغ الأمني الشاسع الذي ساد الكثير من العواصم العربية ، والحروب الأهلية ، وتوغل إيران في الشؤون العربية...إلخ ، كلها عوامل تجمعت لتنتج مرحلة جديدة أكثر تطورا من التطرف ؛ سيطر تنظيم "داعش" فيها على مساحات جغرافية شاسعة من العراق وسوريا.

لقد هيمن المنظور الهوياتي الطائفي على خطاب معظم القوى والفعاليات والحركات والتوجهات محليا وإقليميا ودوليا ، في تصوير طبيعة الصراع في سوريا ، وأصبحت "الطائفية" إلى جانب "الإرهاب" كلمة مفتاحية أساسية في حرف طبائع الصراع وأداة فعّالة تستخدمها الأنظمة والجماعات لتحقيق أهداف إيديولوجية وسياسية ، كما استثمرت القوى السلفية الجهادية على اختلاف ، مسّياتها موضوع الطائفية في توصيف نزاعها وطبيعة حربيها ضد النظام لجلب الدعم والتأييد الإسلامي السّي ، فالخطابات الطائفية المكثفة داخل الفصائل المنخرطة في القتال المباشر على الساحة السورية بشقيها السّي والشيعي باتت سمة أساسية ؛ حيث مسّ وباء "الطائفية" معظم القوى والفعاليات المنخرطة في الصراع ، وهي أداة فعّالة في مشروع الثورة المضادة المدعومة محليا وإقليميا ودوليا ؛ لتحقيق أهداف استراتيجية مختلفة تقوم على ترسيخ منظومات الفساد والاستبداد وإعادة بناء الدول السلطوية الدكتاتورية ، وهي شريك لا يزال مؤثما على تثبيت دعائم وأركان منظومة الهيمنة والسيطرة لإمبريالية الدولة ، فلقد عزّزت الدول الكبرى وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي خطاب الثقافة الطائفية: فروسيا أعلنت مبكرا على لسان وزير خارجيتها بأنها لا تريد حكومة إسلامية سّية الطابع في سوريا ؛ أما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فقد شهدت عودة إلى السياسات الاستعمارية التي تمثّلت بدعم وإسناد خطاب الطائفية "تحت ذريعة حماية الأقليات" ، وعادت بقوة التنظيرات الاستشراقية والثقافية بالنظر إلى المنطقة من خلال المقاربة "الطوائفية" و"استراتيجيات الفوضى الخلّقة" لتفتيت المنطقة بهدف السيطرة والهيمنة والإخضاع (حسن أبو هنية ، 2014 ، ص 33) ،

فالأزمة السورية جاءت في سياق المخطّط الصهيوني والاستعماري باتجاه تفتيت المنطقة، وهو ما يؤشّر إلى جني ثمار هذا المخطّط، وبصورة ربما ستكون أكبر مما خُطّط له من خلال إثارة الطائفة الدينية والعرقية ليس على المستوى القطريّ فقط؛ وإنما ليتّسع على المستوى الإقليمي، لتعيد اصطفاة دول مهمّة في المنطقة على هذا الأساس، ولتنذر بمخاطر كبيرة على المنطقة أقل ما يقال عنها العودة إلى التكتلات والأحلاف الإقليمية المسنودة من الدول الكبرى، وقد تتطوّر الأحداث لتصل إلى حافة حرب طائفية إقليمية، ولاسيما أنّ هناك اصطفاةً عالمياً وراء الانقسامات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط (ناجي الهتاش، 2014، ص 33).

ثالثاً: الإسلام السياسي وصناعة الإرهاب يضرب الإسلام السياسي في أوروبا بجذوره في مرحلة الحرب العالمية، حيث نشأت علاقات بين ألمانيا بقيادة (أدولف هتلر/ Adolf Hitler) والتيار الديني الذي كان منخرطاً في الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني.

وكجزء من استراتيجية مواجهة دول الحلفاء لجأ (هتلر) إلى استخدام قوى الإسلام السياسي، خاصة في المناطق الغنية بالشباب المسلم، وكذلك الثروات النفطية كالشرق الأوسط ودول البلقان (ألبانيا، وكوسوفا، والهرسك)، حيث تلاقت مخططات ألمانيا ورغبات الإسلام السياسي بالتمدد خارج حدودهم الوطنية لسفر ذلك عن العديد من التطورات؛ كان أهمها تخصيص مسجد شهير في مدينة (ميونيخ)، وهي ثالث أكبر المدن الألمانية وعاصمة ولاية (بافاريا)؛ حيث مثل ذلك المسجد قناة تسلّل من خلالها الإخوان إلى باقي المجتمع الألماني، ثم أوروبا، ونتيجة لتوافق في الرؤى بين قوى الإسلام السياسي والرأسمالية العالمية المتمددة آنذاك، شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حركة واضحة في تجنيد الشباب المسلمين، كما لعب دوراً في تجاوز الحدود الدينية إلى السياسية حتى أصبح فيما بعد مقراً للتنظيم الدولي للإخوان، الذي تحول إلى قاطرة تسحب كافة حركات الإسلام السياسي حيث ارتبط جميعها بفكر معين واحد (وحدة الدراسات السياسية، 2018، موقع مركز SMT للدراسات).

في هذا السياق التاريخي؛ نهجت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم نفس المسار بعد ضرب وحدة الاتحاد السوفياتي سابقاً من خلال الحرب الروسية-الأفغانية (الخطر الأحمر المتمثل في الشيوعية)، هاهي اليوم تبحث عن استهداف الخطر الأخضر (المتمثل في الدين الإسلام) حيث استخدمت الفكر الإسلامي المتطرف للجماعات الإسلامية بتمويله لتفكيك وحدة العالم العربي من جهة، وضرب وحدة الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فمع تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا والمناهض لحركات اللاجئين العرب بالتوازي مع الحرب الأهلية السورية، ورفع رايات خطر "أسلمة الغرب"، اشتدت وتيرة ما عرف بـ "الإسلاموفوبيا" في القارة الأوروبية خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، وهو ما هدّد الوحدة الأوروبية التي اتخذت خطوات تصاعدية نحو الاندماج في كيان سياسي منذ الإعلان عن إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951م بالتفكك، حيث أن التفجيرات الإرهابية التي حدثت على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وأزمة اللاجئين، بالإضافة إلى أزمة عملة اليورو؛ حسب وحدة الدراسات السياسية؛ هدّدت فعلاً الوحدة الاندماجية الأوروبية، وبدأ الحديث عن تفكّكه، وهو ما وصل إلى الواقع العملي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 2016 (Brexit)، وبهذا

تحقق نظرية (صامويل هنتغتون) لصدام الحضارات وتنفرد أمريكا بالريادة العالمية والسيطرة على الثروات الاقتصادية العربية في إطار نظام دولي جديد.

المحور الرابع: استراتيجية التصدي للفكر الغربي والحدّ من الصراعات الدينية
لقد أدرك الغرب؛ أنّ قوة الإسلام ليست بسيف أو سلاح، ولا تقدّم تكنولوجيا، ولا حتى بالمسلمين أنفسهم، بل قوة الإسلام تكمن في القرآن كلام الله المنزل على نبيّه الأمي محمد ﷺ، يقول (وليم إيوارت جلدستون / (1809-1898) William Ewart Gladstone)م) رئيس وزراء بريطانيا لأربع فترات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي؛ في هد الصد: «ما دام هذا القرآن موجودا في أيدي المسلمين، فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون في أمان» (محمد أسد، 1962، ص 41)، هذا هو أشد ما يرهب أوروبا، أن يعود الوعي الإسلامي الأصيل إلى الأمة، وتمسك به عقيدة ونظاما، وتتحرّك لإقامة المجتمع المسلم والدولة الإسلامية، لتواجه المخططات الغربية، ولذا كان الإصرار على معاداة اليقظة الفكرية الإسلامية مدفوع بتعصب يستدعي الهجوم من خلال التمهيد له بالاتهام.

أولا: أهمية معرفة الاستراتيجية الغربية ضدّ المجتمعات الإسلامية
إنّ مفاهيم الهيمنة اختلطت بتحوّلات النظام الدولي لخدمة صانع القرار الغربي، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبح الخبر الأكثر إثارة وتغطية هو الذي ما تصنعه التنظيمات الإسلامية، خاصة الإرهابي منها، بما يجذب الإعلامي والباحث المتابع والمدقق معاً، كما يحدث الآن في التعاطي الإعلامي مع تنظيم "داعش" الإرهابي، وهو ما شكّل "قوبيا" الإسلام السياسي، وعمّق من ظاهرة "الإسلاموفوبيا" في الغرب من الإسلام عموماً وحركات ما بعد "جماعة الإخوان المسلمين"، والخروج بالتحليل السياسي والفكري حول كثير من حركات الإسلام السياسي المعاصرة.

فإذا كان العالم الغربي يتعامل مع هذه الحالة الإسلامية بالنظر إليها على أنها الخطر الذي يعوق تفوقه الحضاري والعسكري؛ ولهذا يُخضعها للدراسة والبحث والمتابعة الاستخباراتية، فإن واقعنا العربي والإسلامي يتعامل مع هذه الحالة من صميم تكوينه الفكري؛ مما يجعل لها أثراً كبيراً وخطيراً في تحديد مستقبله في العالم، في حين تشكّلت قراءة المستشرقين حول ظاهرة الإسلام السياسي في وجود علاقة بين النفط والإسلام السياسي في إطار الدور الداعم الذي قدّمته بعض الدول العربية لقادة التيارات الإسلامية؛ مما جعلها ظاهرة طرفية، فتفتقد إلى الزعامة في خطاباتها لشخصيات كاريزمية ترتبط بتنظيماتها، في ظل غياب مشروع فكري سياسي، مما يجعلها آيلة للسقوط (شريف درويش اللبان، إكرام محمود عبد الرزاق، 2017، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات).

ثانياً: التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب كاستراتيجية للحد من الصراعات الدينية:
الطائفية والإسلام السياسي والإسلاموفوبيا يشكّلون ثلاثية محمولة على أنماط من الفكر الذي يدفع نحو التطرف الفكري والعقدي، والسلوكي، الذي قد يحرك دوافع نحو السلوكيات العنيفة التي قد تؤدي بدورها إلى سلوك إرهابي فردي أو جماعي، سواء أكان تعبيراً عن أيديولوجيا إرهابية فوضوية أو أيديولوجيا إرهابية ذات سند ومسوغات دينية تأويلية، فالعرب على الإرهاب التي اتخذت كوسيلة دفاعية أولى؛ بدل فتح آفاق الحوار والتنسيق الدولي الشامل للحدّ من انتشارها وأثارها السلبية الكبيرة، والإجماع على أن خطر التنظيمات

المتطرفة لا يتوقف على إمكاناتها المادية وقدرتها على التدمير، وإنما يصل إلى آليات تجنيد الأتباع وتبرير ممارساتها الدموية، إضافة إلى تنوع زوايا النظر إلى الإرهاب كظاهرة عدوانية متطرفة واختلاف تفسير أسبابه من الديني والسياسي، إلى الحضاري والثقافي والنفسي، جعلت منه قضية فكرية قبل أن يكون قضية أمنية، ودفعت باتجاه تحديد ملامح التفاعل بين الدول للحدّ من هذه الظاهرة التي تختفي معها خطوط المواجهة وتتغير منهجياتها، والتوجه نحو التنسيق الفكري إضافة للتنسيق الحربي والأمني الاستخباراتي؛ للوصول إلى سبل مكافحتها عبر طرق أكثر نجاعة من استخدام العنف المضاد أو الاندفاع نحو إدانة مجموعات عرقية أو دينية معينة بحجة مكافحة الإرهاب، والذي تجلّى في العمل المستمر والكثيف نحو إقامة مؤتمرات وورشات عمل وحملات مناهضة للإرهاب، بحيث لم تبقَ دولة أو مؤسسة دينية في العالم العربي والإسلامي إلا وأخذت على عاتقها مهمة مكافحته من خلال نشر برامج مضادة حول الهوية والإسلام والجهاد والعدو، وقد جرى دعمها ببناء مراكز لمكافحة الإرهاب والتطرف (هوازن خداج، 2017، موقع صحيفة العرب).

في الحقيقة إنّ حل تلك المشكلة معقد للغاية، حيث تحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى استراتيجيات مبتكرة لتدمير المعازل العابرة للحدود، ما يعني وجوب التعاون الإقليمي لإغلاق الحدود التي يسهل اختراقها؛ أما داخلياً، فينبغي على الدول العربية انتهاج سياسة إصلاحية على كافة الأصعدة لدعم الحكم الرشيد وتحسين حالة حقوق الإنسان المتدهورة في مجتمعاتها، مما قد يساهم في الحد من نفوذ التطرف الإسلامي في المجتمعات الضعيفة، ومن ناحية أخرى، يتوجب على الغرب تطبيق سياسة عادلة في الشرق الأوسط تشمل الصراع العربي الإسرائيلي، وعضواً عن دعم أنظمة استبدادية، يجب على الغرب الضغط على تلك الأنظمة لدعم الديمقراطية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ما سبق يتطلب التعمق في الثقافة الأمريكية، فعلى الأمريكيين - كمجتمع - التساؤل حول المسؤولية التي يتحملها مجتمعهم تجاه عدم الاستقرار والفوضى التي خلفها التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، قد يكون على الأمريكيين أيضاً طرح أسئلة حول دعم الولايات المتحدة لبعض الحكومات العربية التي أوصلت الفكر الوهابي المتطرف الذي يتبناه تنظيم "داعش" (محمد منصور، 2016، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى).

ثالثاً: تجديد الخطاب الديني في إطار الفكر الإسلامي

قضية تجديد الخطاب الديني تحتلّ أهمية كبيرة، وهي ضرورة فكرية، ومطلب حياتي في الوقت الراهن من أجل إعادة تشكيل وعي المسلمين، وتعليمهم جوهر الدين الإسلامي، وإبراز وسطيته، وإعطاء الأمة الإسلامية مسؤولية الشهادة الحضارية على الناس، وتقويم سلوكهم بقيم الدين الحنيف، والتجديد في الخطاب الإسلامي هو تجديد بالإسلام وليس تجديداً في الإسلام، فالإسلام نفسه ليس بحاجة إلى تجديد، ولكن المحتجّد إلى التجدّد هو جانب من المسلمين وجانب كبير من فقهاء المسلمين، ولكي يؤتي التجديد أثره في الخطاب الديني لا بد من تحقيق الشروط التالية (محمد ياسر الخواجة، 2016، ص 13-14):

ضرورة تغيير النمط التقليدي القائم على مخاطبة العواطف وإثارة المشاعر والاهتمام بمخاطبة العقل والتعامل مع قضايا الواقع ومشكلاته بدلاً من سرد أفكار نظرية.

ضرورة الإلمام الجيد بالأصول وعلوم الفقه الإسلامي والإطلاع على علوم العصر والثقافة المعاصرة.

ضرورة الفهم الواعي بجوهر الدين وأهدافه السامية باعتباره رسالة حضارية تحترم العقل ، وتحضّ على العلم وتسعى إلى البناء والتعمير.

التنسيق بين المشتغلين بالخطاب الإسلامي الموجّه للدول غير الإسلامية ، والمقصود هنا التنسيق بين الدول الإسلامية لرسم استراتيجية إعلامية متفق عليها بينها ، حتى لا يتناقض الخطاب الإسلامي الموجّه إلى الدول الأجنبية بين دولة إسلامية وأخرى ، وهنا يجب تجاوز الخلافات الفقهية بين الشيعة والسنة ، أو بين المذاهب والفرق الإسلامية حتى يكون الخطاب أكثر فاعلية في عرض حقائق الإسلام بعيدا عن الخلافات السياسية والمذهبية والثقافية بين الدول الإسلامية.

إنّ المواجهة العلمية والمتكاملة لصورة الإسلام والمسلمين المشوهة في الغرب تتطلب سياسة إعلامية وثقافية وفكرية موحدة ، تتكامل خلال كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال الثقافي والتربوي والإعلامي في عالمنا العربي ، ويجب أن توظّف وتنقذ هذه الخطّة بكل الإمكانيات المادية والبشرية للدول الإسلامية مجتمعة ، حتى تكون قادرة على ردّ الحملة الشرسة ضد الدين الإسلامي (محمد ياسر الخواجة ، 2016 ، ص 13-14)

رابعاً: فكر مالك بن نبي كمنهج للنهضة الإسلامية وتوحيد الأمة العربية

لقد استطاع (مالك بن نبي) من خلال نظريته الحضارية العميقة لفت الأنظار إلى دور وقوة وفاعلية الفكرة الدينية في بناء الحضارة وخلق التفاعل التاريخي والحضاري-الإسلامي ، وهو في تحليله يعتمد مقاربة تاريخية قام من خلالها بتحليل العلاقة بين التاريخ والحضارة ، وتوصّل في دراسته إلى أنّ الحضارة تولد مرتين: الأولى حين تولد الفكرة الدينية ، والثانية حين تولد في النفس ، وكان شديد الاقتناع بدور وقوة وفاعلية الفكرة الدينية في إحداث التغيير الاجتماعي والأخلاقي المنشود من خلال تسليط الضوء على الإنسان كقيمة دينية وحضارية ، وفي تشخيصه لفكرة الفاعلية واللا فاعلية ؛ نجده يقدم تحليلاً معرفياً حضارياً وتقييمياً لجهود بعض رجال الحركة الإصلاحية .. في محاولته إبراز الشروط الكفيلة بإحداث نهضة حضارية حقيقية.

ويرى مالك بن نبي أنّ الأمة الإسلامية تملك مقومات الفاعلية المتمثلة في مصادرها من القرآن والسنة بعكس الحضارة الغربية التي رأى: أنّها لا تملك من مقومات الفاعلية ومصادرها ما تملكها أمة الإسلام ، فوجد أنّ الفاعلية هي إحدى خصائص العقل الغربي ، وأنّ هذا العقل يخضع لمبدأ الفاعلية والتي لا يمكن النظر إليها بعزل عن المرحلة الحضارية التي يعيشها الغرب والتي لا يمكن فصلها عن الإطار الحيوي ، وحينما انتقل (مالك بن نبي) إلى ملاحظة اللافاعلية في المجتمع الإسلامي خلص إلى أنّ الذي ينقص البلاد الإسلامية عموماً هو المنطق العملي ؛ إضافة إلى أنّ العجز في الأفكار أنتج عجزاً في المجال النفسي (المراقبة الذاتية) وفي مراجعة (النتائج) ، وقد لاحظ كذلك أنّ النشاطات النموذجية في المجتمع الإسلامي يغلب عليها طابع التبديد والفقر والجهل ممّا جعلها محدودة الفعالية في الزمان والمكان (احسن برا مه ، 2018 ، ص 227-241).

النتائج: من خلال دراستنا وتحليلنا للفكر العربي الإسلامي في ظل التحولات العالمية الراهنة نجد أنه: في الواقع ؛ العديد من الصراعات التي تسمّى "الطائفية" لا يقوم على خلافات دينية على الإطلاق ، وإنّما تقوم على مجموعة من العوامل مثل تهديدات الهوية العرقية ، والرغبة في الحصول على سلطة سياسية واقتصادية ، فلقد سعت ولازالت تسعى الحركات الدينية الإسلامية إلى استقطاب كل من هو مقتنع بشعاراتها

مثل أن الحاكمية لله وحده ولا حاكمية لبشر، وأنه لا بدّ من حكومة دينية لإقامة النظام الإسلامي، وأنّ الجهاد فريضة غائبة يتعين إعادتها لمواجهة أعداء التيار الإسلامي من حكام ومفكرين، وأنه لا بدّ من تطبيق الشريعة الإسلامية والإلتزام بالحرب على المجتمع بكامله، وأنه لا يوجد إلا الحل الإسلامي لمواجهة كل مشاكل المجتمع الوطني والدولي، وأنه لا ينبغي أن تكون للمسلم أية جنسية إلا الإسلام، ويتعين ألا يكون له ولاء لوطنه بل لجماعة المسلمين (غنية شليغم، 2012، موقع المجلة) أو لطائفة خاصة، هذه الأفكار عندما تقاطعت مع تعلقّ الشباب بالدين الإسلامي الموروث الذي كان ولا يزال الحجر الأساس لمقومات الهوية العربية الإسلامية، مع الفساد السياسي من جهة أخرى، أدت إلى انسياقه وراء الفكر المتطرف ظناً منه ودون وعي أن الجماعات الإسلامية هي المخلص الوحيد والمنقذ للمنظومة السياسية على أساس "الإسلام هو الحل".

ترمي الأهداف السياسية والإيديولوجية للعقائدية للجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية إلى تغيير طبيعة الدولة الوطنية الحديثة ما بعد الاستقلال، من خلال استخدام أشكال العنف المختلفة، وذلك من خلال إقامة دولة الخلافة الإسلامية ونواتها، أو "تديين" وأسلمة الدولة من خلال تغيير هندستها القانونية الوضعية الحديثة إلى نظام قانوني ديني يتأسس على نظام الشريعة وتأويلاتها الوضعية مع نمط من الهندسة العرفية التي تشتمل على التقاليد والأعراف والقيم المحافظة؛ من ناحية ثانية:، إحداث تعديلات وتحويلات في الهندسة الاجتماعية ترمي إلى تديين المجالين العام والخاص (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016، موقع المركز).

إنّ العالم الإسلامي يعاني اليوم من انقسامات فكرية حادة، بين تيارات مختلفة، ومرجع هذه المعاناة وما ترتب عنها من مشكلات وانقسامات هو الجهل بالدين والبعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام، ومن أبرز التيارات المعاصرة المتصارعة: تيار علماني يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية وليس بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة؛ هي من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، عوائق في طريق التقدم والانطلاق نحو الحضارة، وتيار ديني متطرف يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري، فهي من وجهة نظرهم ليست إفساداً في الأخلاق، وتفككا في الأسر وجموداً في العلاقات الاجتماعية، فهم يرون أن الحضارة تجعل الفرد يعيش لنفسه ملبياً لرغبتها متنكراً للأداب والفضيلة، ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرة ريب وشك دون تمحيص وتقويم، ليصل إلى الحق والمبادئ الأساسية فيها، ليقارنها بما عنده من أصول ومبادئ يمكن أن تكون عاملاً مشتركاً يجمع بينها ويكون فيه الخير لكلا التيارين (أسماء بنت عبد العزيز الحسين، 2011، ص 5)

عانت الأمة ولا تزال تعاني من هذه الانشقاقات التي تطرقت عن جماعة المسلمين، وكان التطرف الديني عاملاً رئيساً في الفرقة والتصد، وهو بما ينجم عنه من آثار تخريبية على المنظومة الفكرية والمجتمعية، يترك أيضاً أثراً سلبياً على الكيانات السياسية، فقد يكون من عوامل إضعافها أو إسقاطها، كما يترك أثراً سلبياً على المسيرة الحضارية للأمم والشعوب، فإن الفتنة الطائفية اليوم تتفجر في العراق، وباكستان، وأفغانستان، وأقاليم أخرى من العالم الإسلامي أكثر من أي وقت آخر، فإنّ الجماعات المتطرفة استغلت في أسلوبها سوء التفسير والتأويل لبعض الآيات القرآنية لزعة الأمن الديني في العالم العربي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا

إِيَّاهُمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿ (سورة التوبة ، الآية 122) ، وحقيقة القرآن الكريم وتفسيره لا يعلمه إلا الراسخون في العلم ولبس "الروبيضة".

يوجد في العالم الإسلامي اليوم بعض الحركات المتطرفة التي تدّعي الإسلام والتي أصبحت الآن أكبر خطر يهدد المجتمعات العربية والإسلامية أكثر من تهديده للمصالح الأمريكية والأوروبية ، إنّ بروز تيارات جهادية على الساحة الدولية كتنظيم "داعش" ، و"جماعة النصرة" و"أحرار الشام" و"جماعة الهجرة والتكفير" المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين وفروعه وخلاياه المنتشرة عبر مختلف أقطار العالم ، ومحاولته جلب الأنصار والاتباع بكل الوسائل الإعلامية الجذابة "البراقة" ، والتي تعتمد على أسلوب الترغيب والترهيب ، قد تآثر الشباب بها في كل أنحاء العالم ، فالحركات الإسلامية المتطرفة تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدول وغيرها بهدف القضاء على أنظمتها ، ولا خيار أمام حكومات وقيادات هذه الدول العربية والإسلامية إلا محاربتها ومواجهتها لاحتوائها.

نظرا لمسلك الجماعات الإسلامية المتطرفة جعل الحديث عن الإسلام يشكل محور وسائل الإعلام الغربي ، والتي برعت في إلصاق تهمة العنف والإرهاب به وبأتباعه ، الذي أمسى منبع الخوف والريبة بالنسبة إلى الغربيين ، ولاشك في أنّ الإعلام الغربي ، بما يمتلكه من إمكانيات جبارة وقوة الجذب والتأثير ، قد استطاع أن يجعل الشأن الإسلامي ضمن اهتمامات الإنسان الغربي أدّى إلى تهميط المسلمين ، وتقييد حرياتهم المدنية والدينية ، وعزلهم عن الحياة المجتمعية.

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة محورية في الإدراك الأوروبي لضرورة الوقوف في وجه الموجة المتنامية للإرهاب ، فسارع الاتحاد الأوروبي بوضع "استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب" ، لكنه ترك الباب مفتوحاً لإدخال تشريعات محلية تراعي خصوصية كل بلد أوروبي ؛ ما أدى إلى اختلاف آليات التنفيذ والتشريعات الموضوعة تبعاً لكل دولة.

في الأخير حاولنا على ضوء هذه الدراسة تقديم طرح مميز يتماشى والتطورات الدولية ؛ يساعد في خدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي مع توعية الشعوب العربية الإسلامية بمخططات الغرب حيال الدين الإسلامي والوحدة العربية ؛ وإيجاد استراتيجية للتصدي لها.

خاتمة:

إن جدلية الدين والسياسة أدّت إلى صراعات بين مختلف طوائف العالم العربي كما أدّت إلى صراع إيديولوجي بين العالم الإسلامي والعالم الغربي ، فلقد أدركت أوروبا والغرب أنّ قوة الإسلام تكمن في القرآن كلام الله المنزل على نبيّه الأُمّي محمد ﷺ ، هذا هو أشد ما يرهبهم ، أن يعود الوعي الإسلامي الأصيل إلى توحيد الأمة العربية ؛ وفي ذلك ضرب للمصالح الاقتصادية الجيوستراتيجية الغربية ولا سيما الثروات النفطية ، من جهة أخرى إنّ ظاهرة الإسلاموفوبيا هي صناعة تخويف من الإسلام لأجل التخوّف منه ، فاستراتيجية الغرب خلق تنظيمات سياسية تدّعي الإسلام لضرب أمن أوروبا وغيرها ؛ كتنظيم القاعدة الذي وُلّي وانتهت مهمته ليحلّ محله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبالتالي إخافة الأوروبيين ليتحاملوا على الإسلام كردّ فعل ومحاربة المسلمين أينما كانوا ، لكن لا ننسى أن للجالبات العربية والمسلمة نصيب في تغذية الإسلاموفوبيا من خلال الصورة النمطية لهم ، على الرغم من أنّ الأمة الإسلامية والعربية خير أمة أخرجت للناس عليها تبليغ الرسالة

والدفاع عن الإسلام وقيمه بالحوار المقنع والبعيد هن التعصّب لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ سَوْجَادِلُهُمْ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (سورة النحل ، الآية 125).

التوصيات:

-تفعيل دور المسجد وتنظيم الفتوى الدينية ، بقصد محاربة كل تفسير خاطئ للتراث الإسلامي ؛ باستحداث
مرصد وطني لمحاربة التطرف الديني ، مُهمته مناقشة الظواهر ذات الصلة بتطرف الفكر العربي ، إلى جانب
اقتراح الحلول وتزويد صنّاع القرار بالتوصيات الملائمة في هذا المجال .

-إبراز دور العلماء في قيادة الأمة في إطار العمل الإسلامي .

-تعديل المناهج التعليمية بحيث تدعو إلى التآخي والتألف والتبصير بأخطار الفتنة الطائفية وتعميق ثقافة
الاختلاف الذي هو طبيعة الإنسان ، كما ينبغي للمؤسسات التربوية أن تعمل على تكري قيم الديمقراطية بناء
الوعي بثقافة الهوية العربية الإسلامية والمواطنة وتمجيد الهوية الإسلامية والتسامح ومفهوم الحقوق
والواجبات .

-القيام بعقد اجتماعي مدني يستند إلى قيمة المواطنة ؛ مما يؤدي إلى عودة الدّين من حيز التوظيف السياسي
إلى حيز الترشيد القيمي الذي يعتبر أحد أبرز عناصر مواجهة الطائفية السياسية ، فالدّين أقوى إصلاحاً من
السياسة ، إلا أنّ التوظيف السياسي للدّين يعدّ أكثر ضرراً من فساد السياسة .

-إنشاء مراكز دراسات استراتيجية إسلامية في الدول العربية .

-التكامل بين المداخل القانونية والأمنية والدينية والفكرية يسهم في محاصرة اتجاهات التطرف العنيف ،
وتحجيم نشاط الجماعات المتشددة .

-استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل متخصصين في الإعلام في توجيه رسائل إعلامية تنشر الفكر
المناهض للفكر المتطرف في كل الوسائل التكنولوجية المتاحة في عصر ثورة المعلومات وتطوراتها المتلاحقة .
-على المستوى الدولي: إدراك أهمية التعاون والتنسيق بين المجموعات الأوروبية والمجموعات العربية ودور
المؤتمر الإسلامي الأوروبي في مكافحة التطرف والعنف والإرهاب وتحصين الشباب .

-التعرف على تجارب بعض الأنظمة العربية في التعامل مع التيارات الإسلامية المعارضة

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

المراجع:

1. أبو هنية حسن(2014)، السلفية الجهادية والمسألة الطائفية صراع هوياتٍ في مشرقٍ جديد، ورقة بحثية من مؤتمر المسألة الطائفية
وصناعة الأقليات في المشرق العربي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي 15/14/13 سبتمبر، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات.

2. أسد محمد(1962)، الإسلام عل مفترق الطرق، ترجمة: عمر فروخ، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت.

3. ياروت محمد جمال(2011)، الطائفية: "الصناعة والوعي الزائف"، ندوة بعنوان "الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية
وسبل مكافحتها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/24).

<https://www.dohainstitute.org/.../VideoGalleryPage.aspx?...Jamal>

4. برا مه احسن(2018)، دور الفكرة الدينية في بناء الحضارة عند مالك بن نبي، مجلة المعيار، المجلد 22، العدد (1)، ASJP، (تاريخ
الاطلاع: 2019/05/30) : <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/98>

5. الحسين أسماء بنت عبد العزيز (2011)، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف (دراسة تحليلية)، كلية التربية للبنات بالرياض، موقع حملة
السكينة، مصدر الكتاب: موقع الإسلام (تاريخ الاطلاع: 2019/05/29) : <https://www.al.islam>

6. خداج هوازن(2017)، مراكز مكافحة التطرف خطوات صغيرة في طريق طويلة، صحيفة العرب اليومية، العدد(10822)، تاريخ الاطلاع: (2019/05/27): <https://alarab.co.uk>
7. الخزندار سامي(دس)، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، شبكة الجزيرة الإعلامية: (تاريخ الاطلاع: 2019/05/24): www.aljazeera.net/.../
8. الخطيب معزز(2008)، ظاهرة كراهية الإسلام (الجزور والحلول)، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد (5)، العدد (السابع عشر)، تاريخ الاطلاع: (2019/05/24): www.pdfactory.com
9. الخواجة محمد ياسر(2016)، تجديد الخطاب الديني وتصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/27): www.mominoun.com/pdf/2016-08/ssouraa.pdf
10. الدخيل خالد(2015)، لماذا انفجرت الطائفية؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، جريدة الحياة الإلكترونية، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/23): www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El.../
11. سعدي محمد(2014)، أزمة دولة المواطنة بعد الحراك العربي الفيدرالية حل أم مأسسة للطائفية؟ ورقة بحثية من مؤتمر "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي 15/14/13 سبتمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
12. شحاتة دينا، وحيد مريم(2011)، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، (الملف: الثورات العربية والانهايات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية)، المجلد 46، العدد (184)، الدوحة، قطر.
13. شليغم غنية(2012)، الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي (دراسة سوسيو- سياسية)، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)، العدد 8- جوان، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/28): <https://revues.univ-ouargla.dz/index>
14. علوان عبدالله ناصح(2015)، قراءة مختصرة لكتاب ماذا عن الصحوة الإسلامية في العصر الحديث، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ الاطلاع: (2019/05/22): <https://www.alukah.net>
15. علوش محمد مصطفى(2007)، الاستراتيجية العربية في فصل العالم العربي مغربه عن مشرقه، شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ الاطلاع: (2019/05/23): <https://www.aljazeera.net/>
16. القصير كمال(دس) الحركات الإسلامية البارزة في الوطن العربي، قسم البحوث والدراسات، شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ الاطلاع: (2019/05/24): <https://www.aljazeera.net/.../d38fe51c-3428-4d43-98c1-55b9fe31>
17. اللبان شريف درويش، عبد الرازق إكرام محمود (2017)، في فهم الإسلاموفوبيا وتجربة الإسلام السياسي، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الاطلاع: (2019/05/26): www.acrseg.org/40647
18. المركز العربي للبحوث والدراسات، (2016)، الثقافة المصرية في مواجهة ثقافة التطرف والعنف والإرهاب، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/28): www.acrseg.org/40389
19. محمود مصطفى نادية(2006)، جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي-الثقافي في خطابات عربية وإسلامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/23): www.hadaracenter.com/pdfs/
20. منصور محمد(2016)، الإسلاموفوبيا: هذا ما يريد تنظيم «الدولة الإسلامية»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/27): <https://www.washingtoninstitute.org/.../islamophobia-what-isis-reall>
21. ناصر بسام(2014)، "ترسيم" العلاقة بين الدين والسياسة من جديد، صحيفة عربي 21 الإلكترونية، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/22): <https://arabi21.com/.../>
23. الهتاش ناجي(2014)، الأزمة السورية بين التكتلات، والطائفية الإقليمية، ورقة بحثية من مؤتمر "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي 15/14/13 سبتمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
24. هنتفتون صامويل (1999)، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة: طلعت الشايب، ط 2، منتدى مكتبة الإسكندرية.
25. وحدة الدراسات السياسية، (2018)، مستقبل الإسلام السياسي في أوروبا في ظل تنامي الإرهاب، موقع مركز SMT للدراسات، (تاريخ الاطلاع: 2019/05/26): <https://smtcenter.net>

التحديات اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة المتوسط الهجرة غير الشرعية نموذجا
The Asymmetric threats and their impact on security in the Mediterranean region-illegal
immigration a model

د. فاتح النور رحموني ، جامعة المسيلة- الجزائر

د. نصير لعرباوي ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- الجزائر

ط. د. حدة قرعيش ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- الجزائر

مقدمة:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين أهم المناطق في العالم التي شهدت في السنوات الأخيرة تصاعدا كبيرا في مستوى التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، وتعد الهجرة غير الشرعية من أبرز هذه التهديدات ، فقد ارتفعت نسبتها منذ بداية موجات الربيع العربي بشكل غير مسبوق ، حيث تضاعفت نسبة موجات المهاجرين عبر البحر من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا ، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن والاستقرار في المنطقة ، وانعكست عنها العديد من المخاطر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين ، كما أثارت العديد من الإشكالات المتعلقة بتحديد السبل والآليات الكفيلة بمحاربتها ، خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تعتبر المتضرر الأكبر منها ، ولذلك فإن الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الإطار هي:

-كيف أثرت التهديدات اللاتماثلية خاصة الهجرة غير الشرعية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ؟
وتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالتهديدات اللاتماثلية ؟

-فيما تكمن اسباب الهجرة غير الشرعية وما هي انعكاساتها ؟

-كيف أثرت التهديدات اللاتماثلية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ؟

-ما هي السياسات المعتمدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ؟

-ما هو مستقبل الأمن في المتوسط في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

أولا- مفاهيم الدراسة

الأمن: يكتسي مفهوم الأمن الكثير من الغموض والجدل ، ويظهر ذلك في اختلاف وتعدد التعريفات في العديد من الاتجاهات الفكرية والسياسية ، فرغم اعتباره قيمة ثابتة ضرورية وملازمة للوجود البشري ، غير أن الجدل ظل بارزا في تحدد معانيه بدقة ، وبما أن تقديم مفهوم جامع ومانع يبدو متعذرا في ظل هذا الجدل ، يكفي تقديم مجموعة من التعاريف الأكثر استخداما وشيوعا. ففي إطاره اللغوي يعرف الأمن بأنه ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو " اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة".(عبد الرحمان أسامة ، 2011 ، ص.13) وكلمة أمن Sécurité تعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité ، وهي مصطلح لاتيني يعود في الأصل إلى مصطلح Sécurité أي المضمون المؤكد Sûr=Securus.(Gornu Gérard,1987,p.752)

ومن بين أهم التعريفات المعتمدة في الدراسات الأكاديمية تعريف ولتر ليبمان Walter Lippmann "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية ، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" ، وتعريف آرنولد وولفر Arnold Walfers "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر". (جون بيليس ، وستيف سميث ، 2004 ، ص.414) ويرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالدولة ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأمن عن وظيفة الدولة ، حيث يعتبر البحث عن الأمن السبب الرئيس لنشأة الدولة ، ورغم تطور وتغير النظام الدولي كان لازال الأمن يمثل المصلحة العليا للدولة والمجتمع الدولي ، كما أن التهديدات الأمنية بدورها تطورت من تهديدات مباشرة وبسيطة تنحصر في التهديدات العسكرية إلى تهديدات أمنية معقدة ومتعددة ومترابطة تعرف بالتهديدات اللاتماثلية.

التهديدات اللاتماثلية: اللاتماثل يعني الاختلاف والتفاوت ونفي التشابه والاتفاق. (المنجد الأبيدي ، 1989 ، ص.420) وهي التهديدات الأخرى من غير التهديدات العسكرية التقليدية التي ظلت تقرض منطق أمن الدول دون غيره ، غير أن التحولات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة أفرزت تهديدات جديدة تتجاوز البعد العسكري مثل الإرهاب والهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة والأمراض العابرة للحدود والتلوث البيئي وغيرها من التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، وهي تعبر عن مفهوم موسع وشامل للأمن يتجاوز المفهوم الضيق القائم على العامل العسكري ، فهو مفهوم يتضمن أبعادا متداخلة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية بيئية ، وهو مفهوم يتجاوز منطق أمن الدولة إلى مستويات أخرى مثل أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن النظام الإقليمي والدولي ، فأصبحت قضية الأمن قضية معقدة تتجاوز قدرات الدولة في معالجتها فهي عابرة للحدود ، وتقرض عليها التعاون مع منظوماتها الإقليمية والعالمية لمواجهتها.

الهجرة: هي ظاهرة تاريخية ملازمة للوجود البشري ، تعبر عن رغبة الإنسان في التنقل الدائم والبحث عن مستويات معيشية أفضل ، ارتبطت أساسا بطروف حياة الناس والبحث عن الاستقرار والأمن ومناطق الثروات. وتعني الهجرة الانتقال من مكان إلى آخر من أجل العيش مع نية البقاء لفترة طويلة ، ويستثنى من ذلك السفر لغرض السياحة والاستشفاء وغيرها ، وتكون من دولة أو قارة إلى دولة أو قارة أخرى وهي الهجرة الدولية ، كما قد تكون من مدينة إلى مدينة أخرى في نفس الدولة وهي الهجرة الداخلية. (جبلي علي عبد الرزاق ، 2005 ، ص.313) وتعرف في علم السكان Démographie بأنها عمليات الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر بحثا عن أوضاع اجتماعية واقتصادية وأمنية أفضل أو قد تكون هروبا من صعوبات المناخ والكوارث الطبيعية ، وبهذا شكلت الهجرة وسيلة أساسية لل عمران البشري والحضاري ، غير أن الهجرة منذ معاهدة ويستفاليا (1648) تجاوزت الطريقة التقليدية الفوضوية ، فقد أصبحت تخضع لأطر تضبطها وتنظمها بين الدول ، فالهجرة لن تكون إلا من خلال اتفاق بين الدولة المرسله والدولة المستضيفة للمهاجر من خلال تأشيرة الدخول ، أما إذا خرجت عن الأطر التنظيمية السياسية للدول ، فقد تتحول من ظاهرة صحية داعمة للاقتصاد والإنتاج ، إلى ظاهرة مرضية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار ، وهذه الظاهرة تعرف بالهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية: إذا تمت الهجرة في إطارها التنظيمي والقانوني بين الدول فهي المعروفة بالهجرة الشرعية، أما إذا قام المهاجر بالدخول إلى دولة أخرى غير دولته بدون إذن مسبق أو تأشيرة فهي هجرة غير شرعية. (بشير هشام، 2010، ص.170) وهي هجرة تتم بطرق غير قانونية خارج رقابة الدول ومؤسساتها، ومنه تعتبر هجرة سرية يتم من خلالها تجاوز الحدود البرية أو البحرية للدولة بطريقة غير قانونية والإقامة بها بطريقة غير مشروعة، وتعرف عند الشباب بمصطلح "الحرقه" ويقصد بها التخفي عن سلطات الدولة المستقبلية ودخول أراضيها من أجل الإقامة الدائمة بها أو العبور إلى دولة أخرى مجاورة. والهجرة غير الشرعية نوعان الأولى هي هجرة غير شرعية إلى داخل البلاد، ويقصد بهم المهاجرين الوافدين إلى الدولة المستقبلية للهجرة سواء باعتبارها مكان للإقامة الدائمة أو باتخاذها مركز عبور نحو دولة أخرى، أما الثانية فهي هجرة غير شرعية إلى خارج البلاد، وهم المهاجرون الذين يغادرون بلدانهم بطريقة سرية وغير شرعية باتجاه دول أخرى تتوفر فيها ظروف أفضل للعيش. (غري محمد، وآخرون، 2014، ص.23-24)

ثانيا- الهجرة غير الشرعية: الأسباب والانعكاسات:

أسباب الهجرة غير الشرعية: تتعدد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من دولة إلى أخرى غير أن مجملها تتعلق بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان المنتجة للهجرة، والتي تنعكس عنها مستويات متدنية في المعيشة وانتشار البطالة والعنف الاجتماعي والاستبداد السياسي ومصادرة الحريات والحقوق وغيرها من الممارسات التسلطية، والتي تعبر في النهاية عن فشل السياسات التنموية في البلدان النامية، وفي حالات أخرى قد تكون نتيجة لحروب داخلية أو صراعات عرقية أو اثنية أو دينية. ويمكن تفصيل تلك الأسباب على النحو التالي:

الأسباب الاقتصادية: تعد الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية، فالمشاكل الاقتصادية الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية مثل تدني مستوى المعيشة وانتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل وتراجع القدرة الشرائية وغيرها، كلها عوامل تساهم في تزايد نسبة الهجرة. خاصة وأنه أصبح بإمكان الشباب في أي منطقة من العالم من خلال تطور وسائل الاتصال الاطلاع على مستويات المعيشة التي تتمتع بها المجتمعات الأخرى، ومقارنتها بمستوى معيشتهم. (الأشخم موسى، 2007، ص.98) فالشباب اليوم في الدول الفقيرة أصبح منفتحاً على العالم، يتابع باهتمام أنماط ومستويات الحياة في الدول والمجتمعات الغربية، وهو ما يجعله يبحث عن سبل الهجرة غير الشرعية نحو ما يعتبره الجنة الموعودة في ما وراء البحار.

الأسباب الاجتماعية: يؤدي ضعف التنمية الاجتماعية إلى العديد من المشاكل الاجتماعية مثل ارتفاع نسب البطالة والفقر والعنف الاجتماعي والتفكك الأسري والبيروقراطية وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى غياب الاستقرار وفقدان الأمن الاجتماعي، وهو ما يدفع الشباب إلى البحث عن أوضاع اجتماعية أكثر استقراراً تحقق له كرامته وكيانه، فيلجأ إلى الهجرة نحو بلدان أخرى تتحقق فيها شروط الحياة الكريمة. كما يعتبر أيضاً عدم التوازن الديمغرافي الذي تعرفه هذه الدول حيث تشهد معدلات مرتفعة من النمو السكاني، في ظل تواجدها في مناطق تشح فيها الموارد ومتطلبات الحياة الضرورية أمام فشل السياسات التنموية، أو في

ظل وجود سياسات استعمارية اقتصاديا تعيق جهود التنمية فيها بطرق مختلفة ، كل ذلك يعد عاملا أساسيا في التفكير في الهجرة نحو مناطق أخرى تتوفر فيها هذه ظروف حياة أفضل.

الأسباب السياسية: يعتبر ضعف التنمية السياسية من أهم مسببات الهجرة غير الشرعية ، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراعات السياسية نتيجة ضعف المؤسسات السياسية وانحرفها عن أدوارها الدستورية إلى نشر اليأس لدى الشباب وتدفعهم إلى الهجرة هروبا من التهميش ، كما تتميز هذه الأنظمة السياسية التسلطية بالتضييق على الحريات الفردية والجماعية ، والإفراط في استخدام العنف بواسطة الأجهزة الأمنية مما يدفع الشباب إلى الهجرة هروبا من القهر والاضطهاد. كما لا يمكن إغفال العامل التاريخي كسبب أساسي في فشل التنمية في الدول المصدرة للهجرة ، فمعظم الدول الإفريقية مثلا لا تزال تعاني من التدخل الفرنسي في شؤونها السياسية الداخلية وترهن قراراتها السياسية من خلال التحكم في توجيه النخب الحاكمة ، وتعمل دائما على إفشال عمليات التحول الديمقراطي الفعلية وتدعم الانقلابات العسكرية والنخب التي تضمن الحفاظ على مصالحها.

وتعتبر الأوضاع المغربية في الدول المستقبلية من أهم العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية ، أين يرتفع مستوى المعيشة وتتوفر مناصب العمل نتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني ، ويتمتع الأفراد بالاستفادة من الخدمات الصحية والحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية ، وتوفر الأمن والاستقرار ، ووجود أفق أفضل لحياة كريمة.

انعكاسات الهجرة غير الشرعية: للهجرة غير الشرعية العديد من الانعكاسات السلبية على العديد من المجالات خاصة إلى الدول المستقبلية ، ومن أهمها:

الانعكاسات الاجتماعية: تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغيير التركيبة الاجتماعية خاصة بالنسبة للدول المستقبلية للمهاجرين ، حيث تشكل نسبة الذكور من فئة الشباب الأغلبية الساحقة من المهاجرين ، وهي تشكل خلافا كبيرا في التركيبة السكانية للبلد المصدر للمهاجرين الذي يصبح مجتمع يفتقر لفئة الشباب من الذكور ، وفي المقابل يرتفع عدد هؤلاء بنسبة كبيرة في البلدان المستقبلية للمهاجرين ، وهو ما يخلق عدم توازن في التركيبة الديمغرافية تصاحبه مشاكل اجتماعية متعددة ، وتغيير في الخريطة السكانية. خاصة في ظل التفاوت الكبير في نسبة النمو الديمغرافي حيث تتوقع الأمم المتحدة نموا قويا في إفريقيا خلال الـ 50 سنة القادمة بمعدل 01.64 % مقابل معدل 00.24 % في أوروبا. (تقرير ، 2008 ، ص. 29) كما أن الهجرة غير الشرعية تثير مشاكل اجتماعية أخرى كلجوء المهاجرين إلى سبل أخرى لكسب عيشهم عند إخفاقهم في الحصول على وظائف عمل منتظمة ، فقد يمتحنون عمليات السرقة والنهب أو النصب والاحتيال أو استخدام العنف أو التسول أو الدعارة أو غيرها من الأساليب والمهن غير القانونية للحفاظ على حياتهم وكسب قوت يومهم ، وهو ما يضاعف حجم المشاكل الاجتماعية في الدول التي تستقبلهم.

الانعكاسات الاقتصادية: في هذا الجانب تعاني الدول المصدرة للمهاجرين نزيفا حادا في طاقاتها البشرية وفي اليد العاملة الضرورية لإحداث التنمية والإقلاع الاقتصادي ، خاصة إذا كان هؤلاء المهاجرين من حاملي الشهادات أو من ذوي المستوى العالي ، حيث تعتبر فئة الشباب أكبر نسبة من المهاجرين وهي القوة العاملة التي تضعها الدول النامية. في حين تستفيد منها بالمقابل الدول المستقبلية كقوة عاملة إضافية ، في ظل

شيخوخة المجتمع الأوروبي الذي يتوقع أن يفقد حوالي 30 مليون نسمة مع حلول سنة 2050 من مجموع سكان أوروبا البالغ 738 مليون نسمة. (تقرير أممي ، 2017 ، ص.17) غير أن هذه اليد العاملة الوافدة تؤدي من جهة ثانية إلى الإخلال بآليات سوق العمل والتأثير في التوازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة المتسلسلة. (مجدوب عبد المؤمن ، 2014 ، ص.307، 306) حيث يلجأ إليهم الخواص لتدني أجورهم فينعكس ذلك على ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للعمال المحليين ، ويعاني العامل المهاجر من جهة ثانية من الاستغلال .

الانعكاسات السياسية والأمنية: تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات والاستقرار السياسي والأمني للدول المرسله والمستقبله للمهاجرين ، ومن أهم تلك الانعكاسات ما يلي:

-تؤثر على حسن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدان المرسله للمهاجرين والمستقبله لهم ، فتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل معهم ، حيث ترفض الدول الأوروبية مثلا استقبال المهاجرين الأفارقة والعرب وتلقي المسؤولية على بلدانهم الأصلية فيما يخص التحكم في الرقابة على حدودها .
-قد تستغلهم الدول المستقبله في مخططات وبرامج تخريبية ضد بلدانهم أو لأغراض التجسس .
-استغلالهم من طرف الدول المستقبله في إثارة النزعات الطائفية والعرقية من أجل تقسيم بلدانهم بغرض استغلالها ، ومثال ذلك السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه مستعمراتها التقليدية ، حيث تستغل بعض الأقليات والمهاجرين المقيمين على أراضيها للتدخل في شؤون بلدانهم .

-تستغل جماعات الجريمة المنظمة المهاجرين غير الشرعيين في نشاطاتها الإجرامية ، بموجب حاجتهم إلى العمل وصعوبة حصولهم عليه بدون وثائق ، وبالتالي يصبح المهاجرون مصدر تهديد أمني .

الانعكاسات الثقافية والحضارية: تطرح مسألة الهجرة غير الشرعية إشكالات كبيرة في الجانب الثقافي والحضاري ، حيث أن المهاجرين غير الشرعيين خاصة من المسلمين والأفارقة يواجهون إشكالية الاندماج في المجتمعات الأوروبية ، ويلعب في هذا الإطار عامل الدين المعيار الأساسي حيث يعاني هؤلاء من التهميش والعنصرية بناء على ديانتهم وأصولهم ، وأن هذه المعاملات العنصرية تدفع هؤلاء في بعض الأحيان نحو انتهاج سلوكيات عنيفة نتيجة إحساسهم بالرفض والاحتقار ، وتفاقمت هذه المشكلة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تضاعف إحساس الأوروبيين بالخطر من المهاجرين المسلمين واشتدت ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا. ومنه طرحت مسألة تواجد واندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي قضايا وموضوعات للنقاش العام ، مثل مكانة الدين في الحياة العامة والتسامح الاجتماعي والعلمانية كسبيل وحيد للحداثة ، والهوية الأوروبية وغيرها. (غربي محمد ، وآخرون ، 2014 ، ص.160) كما ساهمت أيضا الممارسات الغير حضارية للتيارات والأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة ، التي تجمع دائما بين الهجرة والتطرف والإجرام في تقاوم ظاهرة العنصرية والرفض للمهاجرين. (دخالة مسعود ، 2014 ، ص.143).

ثالثا- تأثير التهديدات اللاتماثلية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط:

لقد أصبحت التهديدات اللاتماثلية خاصة الهجرة غير الشرعية من أكبر التهديدات في منطقة المتوسط ، وهي بذلك ترهن الأمن والاستقرار في المنطقة ، وتفاقمت هذه التهديدات والتحديات في السنوات الأخيرة ، حيث تصاعدت موجات الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى باتجاه شمال إفريقيا وأوروبا ، وهذا

ما أكد صحة التحذيرات التي أطلقها "نادي روما" في نهاية التسعينات ، حول زحف جماعي بالملايين من صحاري إفريقيا الكبرى نحو أوروبا.(شاكور ظريف ، 2016 ، ص.11 ، 12) وأكدته العديد من المنظمات الدولية في إحصائياتها ، حيث رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي ، تدفق غير مسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين ، حيث بلغ 25.000 مهاجر غير شرعي خلال أربعة أشهر الأولى فقط من سنة 2014.(مطاوع محمد ، 2014 ، ص.22) وكان قد سجل أكبر نسبة سابقا سنة 2011 مع بداية ثورات الربيع العربي أين وصل إلى 140.000 مهاجر غير شرعي.(Paul Adams, 2014) وهذا ما يؤكد أن الواقع الأمني في منطقة المتوسط أصبح أقل صلابة ، حيث اتضحت هشاشة المنظومات الأمنية للدول المنطقة بضعفها الجنوبية والشمالية في مواجهة هذه التهديدات عموما والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص ، ويتضح ذلك في العديد من مظاهر اللا أمن والاستقرار التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تفاقم التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

-انتشار كبير لشبكات وعصابات نقل المهاجرين غير الشرعيين ، سواء العصابات التي تنقل المهاجرين في الصحراء الإفريقية نحو الشمال براً ، أو المختصة في نقلهم من سواحل الضفة الجنوبية للمتوسط عبر القوارب في البحر نحو السواحل الجنوبية للدول الأوروبية ، فهذه الجماعات أصبحت أكثر احترافية في القدرة على تجنب مراكز الحراسة الأمنية واستخدام وسائل الاتصال المتطورة وغيرها من وسائل تسهيل نقل المهاجرين .
-ارتفاع نسب ممارسة الجريمة المنظمة بالنسبة للمهاجرين ، حيث أصبحت ذات مستوى عابر للحدود الوطنية (جريمة عالمية) ، وهو نمط جديد من حيث نوع الجريمة ، وأسلوبها ، وكيفية ارتكابها.(سلام احمد رشاد ، 2010 ، ص.23 ، 24)

-انتشار مكاتب الوهم وكذا مواقع شبكات الانترنت والنصب الاثماني ، وهي مكاتب وهمية من المفترض أنها تقوم على نقل العمالة نحو الخارج ، فهي تغرر بضحاياها الراغبين في السفر والهجرة ، من خلال التوقيع معهم على عقود عمل وهمية ، حيث تجمع من هؤلاء المهاجرين مبالغ مالية معتبرة ثم تخلف بالتزاماتها تجاههم ، فيتعرضون إلى عمليات نصب واحتيال تنتهي بهم إلى الاستغلال مثل امتهان أعمال قاسية أو خطيرة أو اللجوء إلى العنف والجريمة.

-ارتفاع نسبة المهاجرين المعرضين للموت غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط ، وهي عبارة عن جرائم إنسانية تتحمل مسؤوليتها كل دول المنطقة. حيث شهدت العقود الأخيرة ارتفاع كبير جدا في نسبة المهاجرين المعرضين لخطر الموت غرقا في عرض البحر ، فأكثر من 22.400 شخص قضا وهم يحاولون الانتقال بالقوارب عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 ، أما في سنة 2015 وحدها تم إحصاء 1.770 متوفي ، وبذلك صنف من أكثر المعابر خطورة في العالم.(تقرير أممي ، 2015 ، ص.20).

تأثير الهجرة غير الشرعية على استقرار المنظومة الأوروبية:

ضعف التنسيق السياسي والأمني وإشكالية غياب اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع مسألة الهجرة غير الشرعية ، خاصة بين الدول الأوروبية جنوب المتوسط الأكثر تضررا من المهاجرين ، والدول الأوروبية في الشمال الأقل تضررا.(مطاوع محمد ، 2014 ، ص.24) وتعتبر قضية الأعباء المالية أكبر إشكالية في هذا

الإطار. (Bonnici Therese, 2014) وهو ما انعكس على إرادة وقدرة الدول الأوروبية مشتركة في مواجهة الظاهرة بجدية وسياسات أكثر فعالية، ومن جهة ثانية ضعف جهود الدول العربية في الضفة الجنوبية أيضا في هذا الإطار، خاصة وأن بعضها يعاني من غياب الاستقرار السياسي والأمني بعد ثورات الربيع العربي مثل ليبيا وتونس ومصر.

تقدم قضية الهجرة غير الشرعية في أولويات الأجندة الأمنية الأوروبية، حيث أصبحت أولوية الأولويات في السنوات الأخيرة، بعد أصابت السياسات الأوروبية باختلالات عميقة في مجال التوافق الأوروبي حول أولوية التهديدات الأمنية والآليات الضرورية الواجب اعتمادها. حيث تمخض عن ذلك تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية تعرف باسم FRONTEX في 26 أكتوبر 2004، ثم تبني ما عرف بالاقتراب العالمي للهجرة Global Approach to Migration سنة 2005، والذي مثل بعد خارجي جديد للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة، من خلال عدم تركيزه على التعامل الأمني فقط لمواجهتها والدخول في شراكات حقيقية للحد من تدفق المهاجرين. (مطالع محمد، 2014، ص.30.31) وذلك من أجل دعم التعاون من الناحية العملية وتنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء في ظل التزايد الرهيب لعدد المهاجرين إلى أوروبا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي.

رابعاً- السياسات المعتمدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

لمدى عقود من الزمن في إطار التعاون الأورو-متوسطي والأورو-مغاربي تعاملت منظومات التعاون المشتركة شمال جنوب على غرار مسار برشلونة وما قبلها في محاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال الإجراءات الأمنية البحتة، والتي اعتمدت أساسا على المواجهة الأمنية لحماية الحدود من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، غير أن تلك السياسات لم تحقق الأهداف المنشودة، وعلى العكس من ذلك استمرت الهجرة في ارتفاع نسبها عام بعد عام. وبلغت خطورتها مستويات كبيرة جدا حيث أكدت بعض الإحصائيات لمنظمات غير حكومية بأن ضحايا الهجرة غير الشرعية أكثر من ضحايا الإرهاب، فقد غرق حوالي 30.000 مهاجر غير شرعي. (عمروش عبد الوهاب، 2014، ص.220) ولأجل ذلك تغيرت السياسات التعاونية شمال جنوب في المتوسط نحو إستراتيجية أشمل تقوم على المزاوجة بين السياسات الأمنية العلاجية، وسياسات أخرى لأكثر أهمية وعمق وهي السياسات التنموية الوقائية، وذلك على غرار مجموعة 5+5 وسياسة الحوار الأوروبية، والاتحاد من أجل المتوسط.

السياسات العلاجية (المواجهة الأمنية):

اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من مستوى التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين دول ضفتي المتوسط، حيث قرر قادة الاتحاد الأوروبي اعتماد إطار استراتيجي شامل جديد للتعامل مع المهاجرين، انطلاقا من تاريخ 18 نوفمبر 2011 عرف باقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة The New EU Global Approach To Migration And Mobility (Eisele, P.04). (GAMM) والذي كان يهدف إلى تقليل المخاوف الأمنية من الهجرة، غير أن السياسات والواقع أثبتا عكس ذلك، حيث تحولت قضية الهجرة غير الشرعية في أوروبا إلى قضية أمنية، تتطلب استمرار تعزيز الإجراءات الأمنية الصارمة في مجار حراسة الحدود البحرية الجنوبية.

-الاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة ووسائل المراقبة البحرية من طرف معظم الدول الأوروبية الجنوبية (اليونان ، إيطاليا ، فرنسا ، اسبانيا) ، لمراقبة الحدود وتزويدها بأجهزة الإنذار المبكر (إنشاء بنك معلومات أوروبي) ، ومضاعفة عدد المختصين العاملين على تلك الأجهزة للتحكم في تدفقات المهاجرين ونقلهم إلى أماكن التجميع (معسكرات الاحتجاز) التي جاءت في القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي سنة 2008 ، وذلك تمهيدا لترحيلهم إلى بلدانهم.(سلام احمد رشاد ، 2010 ، ص.30) وفي هذا الإطار طالبت ألمانيا وبريطانيا نقل مراكز التجميع هذه إلى دول شمال إفريقيا من أجل التقليل من المسؤولية الاتحاد الأوروبي .
-تشديد العقوبات الموجهة ضد عناصر شبكات وعصابات تهريب البشر ، وكذا وضع قواعد للهجرة والتوسع التدريجي في خلق قواعد شرعية لها بما يتوافق مع السياسات الداخلية للدول الأوروبية.(سلام أحمد رشاد ، 2010 ، ص.30) وهو ما من شأنه توجيه المهاجرين نحو القنوات الشرعية وتقليل اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

السياسات الوقائية (دعم التنمية):

-اعتبار التنمية في دول جنوب المتوسط المخرج الأساسي لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتزايدة بوتيرة سريعة ، ومن أجل ذلك انطلقت المساعي الأوروبية من ضرورة تحقيق تنمية سياسية في هذه الدول ، وتتطلب إقامة أنظمة حكم ديمقراطية تقوم على أساس احترام الحقوق والحريات الأساسية ، وتمكين الأفراد من المشاركة في الحكم باعتماد سياسات الانفتاح والحكم الراشد ، وتدعم بتنمية اقتصادية هادفة إلى استغلال أفضل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية الكبيرة لدول شمال إفريقيا والصحراء ، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية بتطوير الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ، للقضاء على البطالة وتحسين مستوى المعيشة ، وكذا التنمية الاجتماعية للقضاء على التهميش وتحسين مستوى التعليم والصحة وكل الأسباب العميقة التي تجعل المواطن يفكر في الهجرة .

-حاولت من جهتها الدول الإفريقية أيضا في العديد من المبادرات دعم الجهود التنموية على أراضيها جنبا مع جنب مع الجهود الأوروبية ، وتعتبر الإستراتيجية الإفريقية المعلن عنها في اجتماع الجزائر في أبريل 2006 تحت عنوان "الهجرة والتنمية" أهم مبادرة في هذا الإطار ، والتي تأسست على أربع نقاط أساسية هي: أولا/ الهجرة والتنمية. ثانيا/ الهجرة والسلم والأمن والاستقرار. ثالثا/ الهجرة وحقوق الإنسان. رابعا/ الهجرة والموارد البشرية.(عمروش عبد الوهاب ، 2014 ، ص.223 ، 224) غير أن الدول الإفريقية أثبتت بكل وضوح فشلها في كل مخططاتها التنموية نظرا لغياب الإرادة والجدية والإمكانات .

-هندسة استراتيجيات هادفة إلى إدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية ، لتفادي النظر إليهم كعبء على الدولة وكخطر على المجتمع ، مع مراعاة مصالح الدول وسيادتها وأمنها ، ويخضع في هذا الإطار المهاجرين إلى فترات من اختبار المواطنة ، حيث يستفيد من فترة إقامة تجريبية تحت المراقبة قابلة للتجديد من أجل تحديد مستوى اندماجه في المجتمع ومدى قابلية تقنين أوضاعه نهائيا .

خامسا- مستقبل أمن المتوسط في ظل تنامي الهجرة غير الشرعية:

رغم جهود التعاون الأمني المبذولة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية في المتوسط خلال عقود من الزمن، غير أن أمواج المهاجرين بقيت تتضاعف سنويا، وهذا ما يؤكد فشل السياسات المعتمدة في هذا الإطار، ويتضح ذلك من خلال العديد من المؤشرات.

مؤشرات فشل سياسات مواجهة الهجرة غير شرعية وانعكاسها على أمن المتوسط: هناك بعض المؤشرات التي تنبئ بفشل السياسات المعتمدة في منطقة المتوسط لمحاربة الهجرة غير شرعية، واستمرار تدفق المهاجرين بنسب كبيرة تآثر بشكل جدي على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: -الجهود المبذولة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط محدودة جدا وغير متكافئة مع حجم الهجرة وقوة تدفق المهاجرين، فمعظم دول جنوب أوروبا تقتقد للإمكانيات اللازمة لمراقبة حدودها البرية وشواطئها البحرية، وذلك في ظل غياب إستراتيجية أوروبية إفريقية مشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

-غياب الثقة والتخلص من المسؤولية بين الطرفين الأوروبي والإفريقي، تعتبر الأعباء المالية أكبر إشكالية تعيق جهود التعاون والتنسيق لمكافحة الظاهرة حيث ترفض دول أوروبا الشمالية تحمل تلك الأعباء العالية التي تحاول أن تفرضاها دول أوروبا في الجنوب، وهي المتضرر الأكبر خاصة اليونان وإيطاليا وإسبانيا. -غياب الإرادة لدى الدول الإفريقية في الشمال (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب)، حيث تعتبر هذه الدول دول إرسال (بالنسبة لمواطنيها المهاجرين نحو أوروبا) ودول عبور أيضا (بالنسبة لرعايا الدول الإفريقية)، فهي لا تبذل مجهودات كبيرة في مراقبة حدودها البحرية، وتدعو دائما الدول الأوروبية لتمويلها من أجل القيام بهذا الدور.

-عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة شمال إفريقيا بعد ثورات الربيع العربي (منذ سنة 2011)، حيث أصبحت الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تشجع بشكل كبير على الهجرة، فقد شهدت السواحل الإيطالية وحدها سنة 2014 استقبال حوالي 170.000 مهاجر غير شرعي. (تقرير أممي، 2015، ص. 20).

شروط نجاح سياسات محاربة الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن المتوسط:

ضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول المتوسط فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها كل دولة أوروبية، حتى وإن كانت الحصة محدودة فإنها ستساهم بنسبة في الحد من الظاهرة إلى جانب الإجراءات الأمنية الأخرى.

-تطوير إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول تصدير الهجرة، تساهم فيها الدول الأوروبية مساهمة مادية، تعمل على وضع سياسات تنموية مستدامة أكثر فاعلية من خلال خلق مشاريع وإنجازات ملموسة تدعم استقرار المهاجرين في موطنهم الأصلي، وتساهم عمليا في خلق فرص الشغل للمهاجرين، وتساهم في تقليص نسب الفقر وتقليص الفوارق المجتمعية وانسداد الأفق، وتقوم على أسس احترام حقوق الإنسان وحفظ كرامة المهاجرين. (غربي محمد، وآخرون، 2014، ص. 54.55).

ضرورة تخلص الدول الأوروبية من سياسة الهجرة الانتقائية، القائمة على أساس اختيار المهاجرين ذوي الشهادات والكفاءات المهنية وإعطائهم فرص للعمل والتسوية القانونية والإدماج في المجتمع الأوروبي وحرمان المهاجرين الآخرين منها، فهذه السياسة أصبحت وسيلة ممنهجة لاستنزاف الكفاءات والأدمغة من

الدول النامية وهي التي تحتاجها في مسارها التنموي ، فالدول الإفريقية تفقد سنويا أكثر من 25 ألف من حاملي الشهادات الجامعية لصالح الدول الأوروبية.

خاتمة:

أثبتت السياسات والجهود المبذولة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط محدوديتها وعدم كفايتها ، فدول المنطقة فشلت في خلق تعاون استراتيجي فعال فيما بينها لمواجهة الظاهرة ، وذلك لأن جهودها اتسمت بالتملص من المسؤولية ، والتهرب من تحمل الأعباء المالية اللازمة من أجل تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع ، فرغم رفع مستوى التعاون في الجانب الأمني ، غير أن محاربة هذه الظاهرة كانت تتطلب سياسات أكثر عمقا ، وتتطلب استراتيجيات تقوم على إحداث إصلاحات عميقة في دول شمال ووسط إفريقيا ، ترتب عنها انطلاقة فعلية لتنمية مستدامة في المنطقة تعالج المشاكل الجذرية التي كانت سببا في إنتاج الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع:

- الأشخم ، موسى(2007). الهجرة غير الشرعية المشكلة والبعاد. مجلة دراسات. العدد 28.
-المنجد الأبدي(1989). ط 7. معاجم دار المشرق.
-بشير ، هشام(2010). الهجرة العربية غير الشرعية الى أوروبا: أسبابها ، تداعياتها ، سبل مواجهتها. مجلة السياسة الدولية. العدد 179.
-بيليس جون ، وسميث ستيف(2004). عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ط1. مركز الخليج للأبحاث. دبي. الإمارات العربية المتحدة.
-تقرير(2008). عمل الدول العربية والأوروبية الشريكة حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة ، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة واليوروبول وفرونكس بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين .
-تقرير(2015). الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. المنظمة العالمية للهجرة والأمم المتحدة (ESCWA). متوفر على الموقع: https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf
-تقرير(2017). متابعة نتائج مؤتمر قمة الأفريقية. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
-جلبي ، علي عبد الرزاق(2005). علم اجتماع السكان. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
-دخالة ، مسعود(2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها. المجلة الجزائرية العامة. العدد 05.
-سلام ، احمد رشاد(2010). المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية. مداخلة في ندوة الهجرة غير الشرعية. الرياض.
-شاكر ، طريف(2016). معضلة الهجرة غير السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 13.
-عبد الرحمان ، أسامة(2011). علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي. ط1. مصر.
-عمروش ، عبد الوهاب(2014). الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية. ط1. ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.
-غربي ، محمد وآخرون(2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة. ط1. ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.
-مجذوب ، عبد المؤمن(2014). ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية. مجلة دفاثر السياسة والقانون. العدد 10.
-مطواع ، محمد(2014). الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. مجلة المستقبل العربي.
-Bonnici, Therese(2014). « 823 % Increase in Illegal Immigration to Italy » Independent. <<http://www.independent.com.mt/articles/2014-05-15/news/>>.
-Cornu, Gérard(1987). Vocabulaire Juridique. Association Henri Capitant..
-Eisele, «The External Dimension of the EU's Migration Policy-Towards a Common EU and Rights-Based Approach to Migration».
-Paul, Adams(2014). Migration Surge Hits EU as Thousands Flock to Italy.>. <<http://www.bbc.com/news/world-europe-27628416>>.

الترجمة الآلية للنص العربي: واقع ترجمي أم سراب رقمي؟

د. زكرياء محي الدين يوسف ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، معهد الترجمة ، مخبر ترجمة الوثائق

التاريخية ، الجزائر

أ.د. مليكة النوي ، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1 ، قسم اللغة والأدب العربي ، الجزائر

مقدمة:

لا تبحث هذه الورقة في هيمنة الثورة التكنولوجية والرقمية أكثر من محاولتها الغوص في التراث والجديد المعرفي والعلمي الذي لطالما انتقل بين اللغات والشعوب والحضارات عن طريق الترجمة التي افتتحت بالأمس القريب على عوالم جديدة في كل مجالات المعرفة والتقانة ، ومن هذه المجالات نتطرق في هذا البحث إلى المعالجة الآلية للغة العربية التي تقف وراء الترجمة الآلية التي غيّرت بدورها طرق تحليل الكتابة من الورقية إلى الرقمية.

إن خصائص اللغة العربية - من حيث أصواتها و صرفها وتراكيبها - جعلت المختصين في حقل اللسانيات والترجمة الحاسوبية يهتمون بقضايا المعالجة الآلية للغة العربية ، ولعل هذه المعالجة لا تتحقق إلا إذا كان هناك إلمام بمستويات التحليل اللغوي. فما مدى استثمار التقنيات الحاسوبية في الظواهر اللغوية واللسانية والترجمية؟ وهل استفادت الترجمة الآلية بالقدر الكافي من اللسانيات الحاسوبية وهذه الأخيرة من التراث النحوي العربي؟ أي المستويات اللغوية عرف اهتماما أكبر في التحليل اللساني الحاسوبي من أجل ترجمة آلية أدق؟ كيف يتم فك اللبس الدلالي بغية فهم صحيح من طرف الروبوت أثناء عملية الترجمة الآلية؟

عرفت مستويات التحليل اللغوي الآلي إشكالات متعددة ، إن على مستوى التحليل الصوتي أو الصرفي ، التركيبي أو الدلالي ، ولأهمية الدلالة في فهم المعنى كانت لنا وقفة مع فك اللبس الدلالي لدى المترجم ، البشري والآلي ، فكما يوضح جوزف طانيوس لبس في الصفحتين 18-19 من كتابه "المعلوماتية واللغة والأدب والحضارة (الرقم والحرف)" : "إن المعالجة الآلية للغة العربية" تدور على محورين أساسيين: نُظْم برمجة فروع اللغة المختلفة ، والتطبيقات اللسانية التي تدور عليها. أما نظم برمجة اللغة المختلفة فهي: نظام الصرف الآلي يُعنى بتحليل الكلمات إلى جذرها ، وتفكيكها من السوابق واللواحق وبيّن ميزانها الصرفي (...). أما نظام النحو الآلي فيحلل بنية الجملة ، من حيث ترتيب عناصرها ، والعلاقات التركيبية والوظيفية التي تربط بينها ، ويعطي كل كلمة فيها موقعا إعرابيا (...). ونظام التحليل الدلالي الآلي يُعنى بالوجوه الممكنة من المعاني التي يمكن أن ترد عليها المفردات المكوّنة للجملة" (جوزف طانيوس لبس ، 2012). وهو بالتقريب ما يحدث في عقل الإنسان حين يتلقى نصا مقروءا أو مسموعا ، سواء أكان متلقيا عاديا أم مترجما ، إلا أن نظم برمجة فروع اللغة المختلفة لا تكاد تحقق الهدف المنشود ما لم تدعمها التطبيقات التي تقوم عليها ، والتي يقول جوزف في الصفحة 20 من المرجع نفسه أنها "تستعمل على المعاجم الآلية- الترجمة الآلية- الإحصاء اللغوي- التدقيق اللغوي- التشكيل الآلي- الفهرسة الآلية..." (جوزف طانيوس لبس ، 2012).

تكمن أهمية الدراسة في توضيح واقع المحتوى الرقمي العربي وكيفية معالجته بغرض إفهام المنطوق الترجمي المتخصص عبر الخوارزميات ما كان سيفهمه المترجم البشري عبر خبرته ، وكذا تنسيق جهود الحاسوبيين واللغويين والمترجمين والمصطلحيين الناطقين بلغة الضاد لتطوير المعالجة الآلية للغة العربية. وتوضح مدى ملائمة تصميم قواعد البيانات بالعربية للمعايير الدولية. إن هذه الجهود تسعى أساساً إلى أن تصل مواقع وتطبيقات الترجمة الإلكترونية إلى ترجمات آلية موثوقة بالنسبة للمتخصص وغير المتخصص.

كما نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تعريف المهتمين بقضايا حوسبة الترجمة من اللغة العربية بواقع المعالجة الآلية لهذه الأخيرة في عدد من المواقع والتطبيقات المتخصصة في الترجمة من وإلى لغة الضاد ، سواء تعلق الأمر بمعالجة نظام الصرف الآلي ، أو نظام النحو الآلي ، أو نظام التحليل الدلالي الآلي. وتعدّ الطبيعة الصرفية والنحوية وحركات التشكيل في العربية من أهم ما يجعلها صعبة من ناحية قابليتها للمعالجة الآلية ، فنادرًا ما نجد النص المصدر مشكولاً بطريقة تنفي اللبس الصرفي والدلالي والنحوي عن الألفاظ المستخدمة.

من أهداف الدراسة أيضاً توضيح كيفية فك اللبس عبر مستويات التحليل اللغوي ، من خلال محاولة منا لتقييم نماذج للمعالجة الآلية للغة العربية على الشبكة ، ما من شأنه تسليط الضوء على نتائج الترجمة حسب فهم الروبوت عبر ترجمته لاحتمالٍ ترجميٍّ واحدٍ يختاره حسب ما أفضى إليه ذكاء الاصطناعي.

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي أثناء إعداد هذه الدراسة ، وذلك بجمع بياناتٍ عن الجانب النظري وإسقاطها على أمثلة تطبيقية ، متوسلين بمجموعة من الكتب التي تعرضت لهذا الموضوع مثل كتاب "المعالجة الآلية للغة العربية: المشاكل والحلول" لسلي حَمادة ، و"العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات العربية" لنهاد الموسى ، و"المعلوماتية واللغة والأدب والحضارة (الرقم والحرف)" لجوزف طانيوس لبس ، وغيرها من الأعمال التي مهّدت لتحليلٍ أعمق لهذه الظاهرة الدخيلة على لغة الضاد وعلى اللغة بصفة عامة. أما الدراسة التطبيقية فتم فيها اعتماد جداول توضيحية لمراحل التحليل الآلي للفعل والاسم والجملة ، مع الإشارة إلى الاحتمالات التي يزدون بها الحاسوب في عملية فك اللبس ، ومقارنتها مع تلك التي قد ترد في عقل المترجم البشري من العربية.

1. المعالجة الآلية للغة العربية

1.1 حوسبة اللسانيات من الورقية إلى الرقمية: قد لا يستقيم التحدث عن اللسانيات الحاسوبية التي أفضت إلى نمذجة المعايير المتبعة في المعالجة الآلية دون التطرق بإسهاب للبرمجة. فقد كتب جوزف في الصفحة 158 من المرجع السابق أن "البرامج هي روح الكمبيوتر. والبرمجة عملية كتابة برنامج لحل مسألة معينة ، ثم اختياره للتأكد من صوابيّته ، وإعداد الوثائق الضرورية لدعمه ، والاستفادة منه على أفضل وجه" (جوزف طانيوس لبس ، 2012)؛ إذ إن المعدات الحاسوبية مجرد هياكل لا روح فيها ، أما لغة البرمجة فيعتبرها أكثر من واحد ومنهم جوزف في الصفحة 158 من المرجع ذاته: "مجموعة من التعليمات والأوامر ، تُكتب وفق مجموعة من القواعد ، وتُستعمل لبناء برامج (...). فالبرمجيات رفيق دائم يصاحب العتاد خلال مراحل ابتكاره وتصميمه واستخدامه" (جوزف طانيوس لبس ، 2012). بناءً على هذا فالمعالجة الآلية للغة هي عمليات وحسابات تضطلع بها الآلة بهدف معالجة نصوص وحوارات ، والشاهد أن تجسيد المعالجة الآلية للغة مرهون

بتوفر مجموعة من الوسائل والتقنيات تتعلق باللسانيات، والمعلوماتية، والرياضيات من جبر وإحصاء ومنطق، والذكاء الاصطناعي*، وعلم النفس التجريبي** . لذا فإن وظيفة اللسانيات النظرية قد تقتصر على تقديم وصفٍ شاملٍ للغة، لكن حوسبة أساساتها تتجاوز تلك المرحلة إلى تعبيد الطريق لللسانيات الحاسوبية التي تعمل بدورها على تحديد اختيارات الحلول المثلى في الخوارزميات وبرامج المعالجة الآلية.

تسعى العربية الحاسوبية إلى تطويع اللغة العربية إلى لغة رقمية، ورغم التطور السريع الذي عرفته البرمجيات الحاسوبية، إلا أن اللغة العربية على الشبكية لا تزال تعرف إشكالات بدائية قياسا بهذا الزمن. وفي المقابل فقد عرفت تكنولوجيا الحاسوب في الشرق والغرب تطورات متسارعة سمحت لها برقمنة لغاتها بصورة أفضل وأسرع، مستندة إلى أحدث النظريات اللسانية الحاسوبية التي تسعى إلى تطبيق نتائج الدراسات العلمية للغات، معتمدة في ذلك على القواعد الحاسوبية مع مراعاة خصوصيات الظواهر اللغوية.

تعنى اللسانيات الحاسوبية بالمحاولات العلمية الجديدة التي من شأنها التنسيق بين عدة تخصصات وعلوم تضارفت لتخرج لنا هذا المولود الجديد الذي أسهم في رقمنة اللغات وتمهيد الطريق أمام ثورة ترجمة تنهل من تقنيات وأساليب الترجمة التقليدية محاولةً تحيينها وتطبيقها على الأرضية الرقمية. بيد أن المعالجة الآلية للغة الضاد كانت قد عرفت، منذ بدايات هذه الحركة، معوقات عديدة قبل وبعد دخولها حلبة التكنولوجيا؛ فحوسبة المعجم العربي مثلا صادفت عراقيل كثيرة منها ما سعت سلوى حمادة إلى تحليلها في كتاب "المعالجة الآلية للغة العربية: المشاكل والحلول" في الصفحة 14 من خلال "رسم منهجية لكيفية إثراء المعجم العربي بعمل معاجم فرعية تعمل معا بالتنسيق الحاسوبي فيما بينها: كالمعجم الصرفي، ومعجم المترادفات والأضداد والمشارك اللفظي، ومعجم الأخطاء الشائعة، ومعجم التعبيرات المتداولة، ومعجم المركبات الاسمية، ومعجم المركبات الفعلية، ومعجم التطور الدلالي للألفاظ، ومعجم الألفاظ العامية الدارجة" (سلوى حمادة، 2009)، والهدف إنشاء قاعدة بيانات رقمية تستوعب القديم والجديد من مفردات وعبارات مهجورة ومشهورة في لغة الضاد.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن جينيولوجيا*** معاجم العصر الورقي تتواصل في الثقافة الرقمية، فهي المسؤولة عن إفراز معاجم عصر المعلوماتية التي شكلت بدورها نقلة نوعية في تاريخ الفكر المعاصر والمعارف الحديثة، لتستمد المعاجم الإلكترونية شرعيتها من المعاجم الورقية حيث تُعتبر إطارها المرجعي الذي تستند إليه، رغم أن الثورة الرقمية كانت بالأمس تشكل - على الأقل في الثقافة العربية - قلقا حضاريا؛ قلقا على الذات وعلى المستقبل، بل ما كان منها بالأمس مرفوضا أمسى اليوم مفروضا. ولما كانت اللغة العربية مطالبة بأن تنتج خطابها وسط هذا العالم الرقمي، فقد كان عليها أن تتواصل مع هذا العالم الافتراضي بأدواته ووسائله، وللوصول إلى كل هذا كان لابد من حمل سلاح العصر، سلاح التكنولوجيا الرقمية.

2.1 آليات المعالجة والترجمة الآليتين: إذا كانت اللغات البشرية قد تجاذبتها فرضيات ونظريات حول وجودها ونشأتها وتطورها، فإن المعالجة الآلية للغة اليوم تعتبر تحصيلًا لمجموع النظريات السابقة مع الاستفادة من الثورة المعرفية التقنية، وهي بذلك كم يرى جوزف في الصفحة 17 "تتيمي - المعالجة الآلية للغة - إلى فرع جديد من فروع علم اللغة يُطلق عليه اسم "اللسانيات الحاسوبية" [computational linguistics].

وهو علم يبحث في اللغة البشرية كأداة طبيعة لمعالجتها بالحاسوب ، أي أنه يدرس اللغة من منظور حاسوبي " (جوزف طانيوس لبس ، 2012).

إن الثورة الرقمية ، بالعودة إلى تاريخها ، لم تنشأ من عدم ، بل كان للمناهج العقلية دور في ظهورها ، والمنهج الديكارتى [رونه ديكارت] بقواعده المنطقية العقلية كان ملهما للعديد من الباحثين والدارسين ومنهم تشومسكي الذي أخضع دراسة اللغة البشرية للمنهج العقلي لقواعد هذا المنهج المستنبطة من العلوم الرياضية والهندسية. فالمعرفة تمر بمراحل تعد البنية التصورية أولاها ؛ يقول عبد القادر الفاسي الفهري في الصفحة الرابعة من كتابه "المعجمية والتوسيط": "إن المفردات ما هي إلا بنيات مركبة مكبوسة (compressed) والكلمة تجميع لها كان يمكن أن يكون جملا. ومن هنا كان تحليل المفردة لا يختلف أساسا عن تحليل الجملة ، وضوابط النحو [بالمعنى العام الذي يعني نظام القواعد] لا ينطبق على الجمل فقط ، بل ينطبق كذلك على المفردات... وأن المعجمية (lexicalization) لا يمكن أن تكون محددة في الكلمات أو المفردات ، بل إن الوحدة المعجمية قد تكون مفككة ومبعثرة في عدد من الكلمات" (عبد القادر الفاسي الفهري ، 1997) ، وهو ما حمل اللغويون والمعجميون والمترجمون همّ استيعابه ثم نقله لخبراء الحاسوب وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات من مبرمجين قصد إسقاطه على طريقة فهم الروبوت وتحليله للغة العربية قبل وأثناء البحث عن مقترحات لترجمتها ؛ إذ لا تصح - في حالات عديدة - ترجمة الأمثلة والتعبيرات الاصطلاحية حرفيا ، بل يجدر بالمترجم البشري والآلي التفطن بأن بعض المفردات إن هي إلا حلقة في سلسلة وحدة ترجمة لا يمكن ترجمتها إلا كاملةً ، ففصل المفردات عبر ترجمتها بصورة روتينية أو حرفية قد يخل بالمعنى الحاملة له تلك الوحدات الترجمة.

لذا فالمعنى المحمول في جملة قد تحمله مفردة واحدة ، وفي ذلك إحالة إلى ما ذكره ابن مالك في الألفية: "كلامنا لفظ مفيد كاستقم". (ف)استقم) لفظ مفردة نعبّر بهاعن جملة ؛ لأنها متضمنة للفعل (استقم) ولفاعلٍ مستتر تقديره أنت ، وبذلك يكون تحليل المفردة لا يختلف كثيرا عن تحليل الجملة في مواضع كثيرة. أما جاكندوف فقد كتب في الصفحة 72 من كتابه "علم الدلالة والعرفانية": "يمكن أن تكون البنية الدلالية مجموعة فرعية من الأبنية التصورية" (راي جاكندوف ، 2010) ، فإننتاج البنية الدلالية - حسب جاكندوف - أساسه اصطلاحية البنية التصورية التي تعد نتاجا لخبرات الإنسان الحياتية ، ومن ثم فإن للعوامل النفسية المرتبطة بالإدراك دورا بالغا في تعضيد اللغة البشرية لإنتاج البنية التصورية المتضمنة لعلم الدلالة الإدراكي ، وهو ما لا ينطبق على الآلة (الروبوت) ، إلا إذا اعتبرنا أن التجارب "الحياتية" لهذا الأخير مستمدة أولا وأخيرا مما يجده في ذاكرة الترجمة ضمن قاعدة بياناته التي قد تحتوي على ملايين المعلومات المفهومة والوحدات اللغوية المترجمة كما هو الحال مع خدمة جوجل للترجمة.

3.1 العربية من الورقية إلى الشبكية: من المنطقي القول بأن التأسيس لمعالجة آلية للغة العربية لأبد أن يستمد روحه وآلياته من المرجعية والثقافة والحضارة العربية ، وذلك برسم منهجية علمية تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تكفل توصيف اللغة العربية على حد تعبير نهاد الموسى في كتابه "العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية" ؛ إذ أن تجسيد مشروع لغوي آلي عربي يتطلب عملا تجتمع فيه الأفراد والمؤسسات ، مع التعويل على العقل العربي أو الناطق بالعربية ، وعلى خصائص لغة الضاد كوسيلة لترجمة

النتاج الذهني للكاتب أو المتكلم بلغة الضاد. لكن تحقيق هذا كله، أو حتى جزء منه، يتطلب التأسيس لشرعية المعالجة ثم الترجمة الآلية للمعارف والمفاهيم التقنية والنحوية والصرفية العربية، ما جعل هذه الورقة تتفحص اللغة العربية المرقمنة وترجمتها، هاتين الظاهرتين الجديديتين، اللتين تعدان نتاجا لتحويلات حاصلة في منظومة الفكر الترجمي وفي آليات الترجمة الآلية.

هكذا واصلت الأبحاث اللسانية تطورها، لتكون اللغة عند دي سوسير واقعا اجتماعيا، وعند ساير حقيقة ثقافية، لتبرز السلوكية عند بلومفيلد، والمنهج التوليدي التحويلي عند تشومسكي، والمنهج الوظيفي في حلقة براغ "المدرسة الفونولوجية"، ونحو الخانات عند بابل، والنحو العلاقي عند هلمسلف، لتستوقفنا سياقية فيرث، وفلسفة فريجة التحليلية، لتظهر الدراسات التداولية... كل هذه المحاولات أسست لمعرفة لسانية انطلقت من الغرب لتضعنا أمام مبحث جديد؛ إنه هندسة اللغة المحوسبة التي تعول في معالجتها لمستويات اللغة العربية على الذكاء الاصطناعي الذي يرى المختصون أن قدرته تلجم بعدم وجود تحليل دقيق لمضمون النص المصدر باللغة العربية، ما قد ينتج التباسا حينحاول المترجم الإلكتروني ترجمته إلى النص الهدف.

عرفت المعالجة الآلية للغة العربية إشكالات جمة، ما جعل الحاسوبيين يفكرون في الشبكة الدلالية (المكانز) التي تسهم في إنشاء قاعدة معرفية تهتم بتصنيف المفاهيم، ومن بين تلك المفاهيم التي اهتمت بها الشبكة الدلالية نجد: الأضداد، مشكلة الضمائر، التشكيل والحركات، اللبس النحوي الناتج عن تركيب الجملة مثل: "التقيت بمبدع الكلام الجميل"، فهل الجميل صفة للكلام أم للمبدع؟ وكذا اللبس الناتج عن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى أغراض أخرى مثل الذي نجده في النص القرآني: ﴿فهل لنا من شفاء فيشفعوا لنا﴾⁵³، فأسلوب الآية إنشائي، صيغته الاستفهام، إلا أن غرضه السياقي هو التمني. هذا النوع من اللبس اعترض عقل الإنسان والآن يعترض عقل الحاسوب، وحتى يخزن الحاسوب عددا كبيرا من الكلمات والجميل ويفهمها ويحللها لابد من تزويده بالمكانز الإلكترونية التي تزيد من سرعة ودقة المعالجة الآلية للنص المصدر، ومن مدى قدرة البرمجيات على التحليل والفهرسة وكذا الاسترجاع.

إن الحديث عن معالجة اللغة العربية الآلية حديث عن المكانز العربية الإلكترونية، ورغم أن معظم هذه المكانز من إبداع دارسين غربيين إلا أن ذلك لا يمنع أن يحذو العرب حذو هذه الجهود ليقدموا للغتهم ما تستحقه للالتحاق بركب التطور. وعمليا، فقد صمم العرب مجموعة من المكانز منها: المكانز الموسع ثلاثي اللغة (عربية، إنجليزية، فرنسية)، ويحتوي على قرابة 54000 مصطلح في مختلف التخصصات. إن الهدف من هذه المكانز في نسختها الشبكية يكمن في الاستغناء عن طريقة البحث القديمة، وإثراء قاعدة بيانات القواميس الإلكترونية والتطبيقات الترجمة للانخراط في مشاريع هندسة اللغة التي تسعى إلى تأسيس مقاربات ودراسات ذات طابع حاسوبي.

2. اللبس اللغوي في المعالجة الآلية للغة العربية

1.2 برامج الفرز الآلي: لقد عرفت دراسة اللغة العربية تحولات وتغيرات مست منجزها المعرفي وإطارها المنهجي ومرجعياتها النظرية بفعل الثورة الصناعية التي أسهمت في انفجارات معرفية تمخضت عنها هذه القفزات التكنولوجية والرقمية لتفرز بدورها مجموعة من برامج المعالجة الآلية للغة العربية نذكر منها: برنامج التشكيل الآلي، برنامج صخر للتدقيق الإملائي، برنامج صخر للتشكيل الآلي، برنامج صخر للتحليل الصرفي،

برنامج صخر لاستخراج الكلمات المفتاحية، برنامج التحليل الصرفي، برنامج التنقيب في النصوص. هذه البرامج وغيرها أعانت المشتغلين في حقل المعالجة الآلية للغة العربية، وقدمت لهم تسهيلات إن على مستوى التشكيل، أو الرسم الإملائي، أو التحليل الصرفي والنحوي والدلالي، ما قلل من حالات اللبس التي عرفت المعالجة الآلية للغة العربية.

2.2 معالجة اللبس في كتب التراث العربي: يحتكم علماء اللغة العربية عادةً في فك اللبس الدلالي ومعالجة معاني الكلمة المحتملة إلى السياق الذي وردت فيه متوسلين بالحدس، ومن أمثلة ذلك ما أورده الحسين بن محمد الدامغاني في كتاب "قاموس القرآن" أو "إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم"، إذ ذكر في الصفحتين 34-35 من فهرس كتابه "قاموس القرآن" أبواباً، فأوجز من باب الهمزة إلى باب الياء، مستشهداً في كل باب بمجموعة من الألفاظ التي تبدأ بالحرف الذي سيبحث فيه، ثم بجذر مكوّن من عدد من الأحرف المكوّنة لمفردة متعددة المعاني، وأشار إلى كل معنى في آية أو أكثر، ثم تبّنى المنهجية نفسها مع بقية الأبواب. ونذكر هنا مثال الكلمات المكوّنة من الأحرف: أ ك ل، حيث قال إنها أتت على تسعة أوجه: "فوجه منها: الأكل بالضم يعني الثمرة قوله تعالى في سورة الكهف «كلتا الجنتين أتت أكلها» أي ثمرتها، وقوله تعالى في سورة الرعد «أكلها دائم وظلها» يعني ثمرتها (ومثلها فيها) «ونفضل بعضها على بعض في الأكل» ونظائرهما في سورة سبأ وإبراهيم.

الثاني: الأكل بعينه قوله تعالى في سورة الأعراف «فكلاً من حيث شئتما» نظيرها في سورة طه «فأكلها منها» ونظائرهما كثيرة.

الثالث: الأكل الحرق. قوله تعالى في سورة آل عمران «حتى تأتينا بقربان تأكله النار» أي تحرقه.
الرابع: الأكل الابتلاع. قوله تعالى في سورة يوسف «إن أرى سبع بقرات سمانٍ يأكلهن سبع عجاف» أي يبتلعهن.
الخامس: الأكل يعني الاستئصال. قوله تعالى في سورة يوسف «ثم يأتي بعد ذلك سبعٌ شداد يأكلن ما قدمتم لهن» يعني يستأصلن.

السادس: الأكل يعني الافتراس: قوله تعالى في سورة يوسف «وأخاف أن يأكله الذئب» يعني يفترسه.
السابع: أخذ الأموال ظلماً بغير حق. قوله تعالى في سورة النساء «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً» يريد يأخذون أموال اليتامى ظلماً سواء أكلوها أو لم يأكلوها. كقوله تعالى (فيها) «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم» أي لا تأخذوا.

الثامن: الأكل يعني الانتفاع بالأكل والشرب واللباس. كقوله تعالى في سورة البقرة «يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً» يعني انتفعوا وتمتعوا بالحلال.

التاسع: الأكل يعني الرزق. قوله تعالى في سورة المائدة «لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم» يعني يرزقون من تحتهم المطر ومن تحت أرجلهم النبات" (الحسين بن محمد الدامغاني، 1983).

كانت هذه الأمثلة نموذجاً مبسطاً عن الاحتمالات التي قد تحملها المفردة، إن كانت اسماً أو فعلاً (أمراً أو مضارعاً أو في الماضي)، أو نعتاً أو حالاً، أو غير ذلك. إذ مما يلاحظ من إحصاء الدامغاني أن ثمانية مدخلات من أصل تسعة أتت على شكل أفعال، أم الوجه الأول فكان الوحيد الذي وردت فيه المفردات المكوّنة من الألف والكاف واللام بهذا الترتيب على شكل اسم بمعنى الثمرات، ويبقى التساؤل يحوم حول مدى قدرة

المترجم الآلي على إحصاء هذه الاحتمالات بين فعل واسم وغيرها، ثم ترجمة المفردات بحسب الوجه التي وردت فيه ضمن سياق محدد ومضبوط.

3.2 فك اللبس الآلي في اللغة العربية: قبل أن نستعرض أمثلة توضيحية لفك اللبس الآلي في اللغة العربية، نرى أنه من المفيد التطرق إلى خلفية نبني على أساسها كيفية الخوض في هذا الباب، وهذا ما جعل الدكتورة سلوى حمادة تحدّد مجموعة من القواعد النحوية والصرفية والبيانات المعجمية لفك اللبس منها: التضام- الرتبة- الربط- البنية- الإعراب- التّغمة- دلالة السياق.

وإذا كان علماء اللغة قد ذكروا مجموعة من القرائن لفك اللبس على مستوى اللغة الطبيعية، فإن المختصين في المعالجة الآلية قد أطلقوا على هذه القرائن [القيود اللغوية] اللازمة لفك اللبس، فذكروا: القيود النحوية- القيود التركيبية- القيود الدلالية- القيود المنطقية- القيود الإعرابية- القيود الإحصائية، حيث يزوّد الحاسوب بهذه القيود أي القرائن في شكل جداول توضح سمات الكلمات: أسماء، أفعال، حروف. واعتمادا على هذه السمات يقدم الحاسوب مجموعة من الاحتمالات تسهم في فك اللبس.

أما مرجعية الضمير فقد كشفت الغطاء عن إشكالية جعلت المهتمين بالمعالجة الآلية للغة العربية يحددون مجموعة من النظريات لفك اللبس في هذا الباب، فالتأويلات المتعلقة بعودة الضمير كثيرة في لغة الضاد، لذا نجد من تلك النظريات: نظرية تفعيل مفهوم الضمير- نظرية الاستنباط الحوارية- نظرية الهيكلة النواتية- نظرية القياس المنطقي- نظرية التماسك اللغوي.

إن الهدف من كل هذه الإجراءات الوقائية لفك اللبس اللغوي إنما هي محاولات لجعل اللغة العربية أسهل مقروئية ومفهومية بالنسبة للمتلقّي الآلي من أجل ترجمة آلية ذات موثوقية أكبر. لذا فبناءً على ما سبق وعلى ما سيأتي، فإننا نقر أنه من السابق لأوانه أن ندعي أن اللغة العربية قد حجزت لها مكانا مرموقا ضمن مجلس المعالجة الآلية للغات الطبيعية، فمثل هذا الحكم يحتاج لمعرفة دقيقة بخصائص اللغة العربية، بالإضافة إلى مدى تفاعل وتناسب هذه الخصائص مع برمجيات مواقع وتطبيقات الترجمة. لذا فإننا نحتكم في فهم هندسة البرمجة الحاسوبية للغة العربية، تنظيراً وإجراءً، إلى المتخصصين في مجال المعالجة الآلية التي أثبت واقع الأمثلة متعددة السياقات التي قمنا بها أن من خصائصها الحالية ما قد لا يتناسب وخصائص لغة الضاد التي تحتوي على نظام تشكيل زاد من صعوبة فهم النص، خاصة بعد أن وجدنا أن معظم المترجمين الآليين لا يملكون نظاما لفك شيفرة الحركات التي تغيّر معنى الكلمة والجملة والفقرة والنص، قصر أم طال. فمن الواضح أن كثيرا من تلك البرامج برُمج أصلا وفق نظام كتابة وقراءة لغات غير العربية، منها اللغة اللاتينية التي لا حركات فيها بل هي أصوات تتمثل في "a, e, i, o, u, y".

3. معوقات المعالجة الآلية

1.3 التركيب: يختلف معنى التركيب تقديما وتأخيرا، فمثلا هناك فرق بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات وتطبيقاتها، فالأولى فرع من اللسانيات يعنى بتعليم اللغة العربية مثلاً للناطقين بغيرها، وبالترجمة، وبصعوبات التعليم والتعلّم وما يرتبط بها. أما اللسانيات وتطبيقاتها فتهتم بفرع اللسانيات وبكيفية تطبيقها في مجالات مختلفة.

2.3 الرسم الإملائي: إن عدم الاتفاق حول كتابة معينة خاصة بالمصطلحات الحديثة والعلمية جعل هناك لبسا في رسمها على الحاسوب منها [الفونيطيقا- فونيتيكا] أو [جوجل- غوغل]، إلخ.

3.3 غياب تشكيل الكلمات: كما أن غياب حركات التشكيل يضع المتلقي البشري والأيامام احتمالات عديدة، مثل التي نجدها في الكلمات المكوّنة من [ر ك ب] والتي يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية وغيرها: ركب- ركب- ركب- ركب- ركب- ركب، ولطالما لجأ الاثنان إلى سياقية اللفظة رغم أنها تحتل أحيانا أكثر من معنى، وهو ما يؤدي بالمرجم البشري أو الآلي إلى اقتراح أكثر من ترجمة أو إلى المضاربة والتخمين. من نماذج اللبس الناتج عن عدم اللجوء إلى إظهار حركات التشكيل أثناء الكتابة قولنا مثلا: "ينبغي توفر الشروط المذكورة آنفا في كل مشاركة في هذا المؤتمر"، وهو ما من شأنه أن يفهم ويُترجم على أكثر من وجه حسب قراءة المترجم الآلي للنص وخاصة لكلمة (مشاركة) بكسر الراء أو نصبها.

تختلف ترجمة هذا المثال إلى الإنجليزية وكذا الفرنسية، إذ نجد مثلا أن موقع جوجل للترجمة قد اقترح ترجمة لفظة "مشاركة" على أنها (participation) في اللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ أي أنه اعتبر أن الكلمة مصدر منصوب الراء كما هو موضح في الجملة التالية:

"The above conditions should be met in every participation in this Conference" (جوجل للترجمة، 2018)، وهو ما تثبتته أيضا طريقة كتابة النص العربي بالأبجدية اللاتينية التي تظهر الحرف (a) بدل (i) في (musharakat):

"ynbghytuafiralshurutalmadhkuratani fanaan fi kl musharakat fi hadhaalmutamar" (جوجل للترجمة، 2018).

لكن بما أن الجملة في النص الأصلي بالعربية بمعزل عن أي سياق، فإن المترجم البشري مطالب بدراسة الاحتمالين معا، فقد ترد بمعنى (مشاركة) بياء مكسورة، مما يحتم على المترجم تغيير (participation) في الترجمة إلى الإنجليزية أو الفرنسية واقتراح (participant) في الإنجليزية و(participante) في الفرنسية، فتكون نتيجة الترجمة إلى الإنجليزية كالتالي:

(The aforementioned conditions should be met by every participant in this conference)، وإلى الفرنسية كالتالي:

(Les conditions précitées doivent être remplies par chaque participante à cette conférence).

قما بعد ذلك بوضع الحركات المناسبة لكلمة "مشاركة" ثم في جميع المفردات المكوّنة للجملة على النحو التالي: "يُنْبَغِي تَوْفُرُ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا فِي كُلِّ مُشَارَكَةٍ فِي هَذَا الْمُوْتَمَرِ" (جوجل للترجمة، 2018)، فلاحظنا أن الترجمة المقترحة من طرف خدمة جوجل للترجمة لم تتغير، ما يعني أن نظام التشكيل لم يغيّر طريقة فهم المترجم الآلي لما ورد في نص اللغة المنقول منها، وهو ما يرجح احتمال عدم برمجته على قراءة حركات التشكيل أصلاً.

وبالرغم من ندرة استخدام الحركات في الكتابة وإيثار سياسة تسكين أواخر الكلمات في النطق لئلا يضطر الناطق بلغة الضاد إلى تبيان موقع الكلمات من الإعراب، إلا أن ذلك ما زاد الطين إلا بلة، وأحد الأمثلة الحية قول أحدها: "قَدْ يُضْطَرُّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ إِلَى اسْتِخْدَامِ الْأَنْتَرْنَتِ لِتَكْوِينِ صَدَاقَاتٍ"، وفي ذلك بُعد عن منح

المستمع فرصة لتمييز نهايات الكلمات ، مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً أو ساكنةً ، وبالتالي معرفة ما إذا كان الاسم فاعلاً أو مفعولاً به مثلاً كقولنا: "ضَرَبَ السَّارِقُ الشُّرْطِيَّ" ، فمن ضرب من في هذه الحالة؟ لذا فمن الضروري - نحويًا و صرفيًا ودلاليًا - أن يوضَّح المتكلمُ أو الكاتبُ مبتغاه من نصّه من خلال ضبطه بالحركات ، ففي الفرنسية والإنجليزية مثلًا لا تواجه هذه المشكلة لأن كليهما لا تضبط بحركات بل بأصواتٍ ، وهذه الأخيرة لا تحدد موقع الكلمة إعرابياً إذا جاءت في نهاية الكلمة ؛ للتوضيح يمكن لنا اقتراح مثال مواز:

"Le voleur avait battu/frappé le" أو العكس: "Le policier avait battu/frappé le voleur" ، ونفس الشيء بالنسبة للغة الإنجليزية: "Policeman hadbeaten the thief" أو "The thief hadbeaten the policeman" ، إذ لا لبس يعتري أيًّا من هذه الجمل بسبب الأصوات التي لا تتغير بحسب موقع الكلمة في الجملة كما في هو الحال مع لغة الضاد التي تصادف مرارا وتكرارا هذه المشكلة في المعالجة والترجمة الآليتين .

3.3 غياب علامات الكتابة: أسهم غياب علامات الكتابة كالنقط والترقيم والوقف في زيادة اللبس على مستوى المعالجة الآلية للغة العربية ، لأن كل علامة من علامات الكتابة لها دلالة ، فالنقطة تدل على نهاية الجملة وعلى تحقق المعنى المقصود ، ووجود ثلاث نقاط يدل على كلام متبور من طرف المبدع ، ووجود ثلاث نقاط بين هلالين (...) دلالة على أن المستشهد هو من قام بالبتير لطول الفكرة ، وهكذا...

من الواضح أن هندسة اللغة بمفهومها الحديث لم تنشأ صدفة ، إنما انطلقت من فرضيات إلى نظريات وصولاً إلى هذه الحقائق التي غيّرت كثيرا من المسلّمات السابقة في مجال معالجة اللغات ، وهو ما حاول نهاد الموسى تطبيقه في الصفحة 79 من كتابه "العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية" حين وَضَعْنَا أمام توصيف إجرائي لحالات استعمال أو عدم استعمال مجموعة من الأدوات والحروف والأفعال وغيرها ، ففي حديثه عن "ما التعجبية" ذكر مجموعة من "المحددات لما يقع بعدها ، وما لا يقع بعدها ولما يكثر أن يقع بعدها ولما لا تقع بعده" (نهاد الموسى ، 2000) ، فحدد 34 حالة لما يقع بعدها ، ونكتفي بذكر بعض الحالات كما ورد في الصفحة ذاتها:

(يقع بعدها [أفعل] يليه مثنى مذكر عاقل بالياء: ما أَشَجَعَ الرَّجُلَيْنِ!) (نهاد الموسى ، 2000). ومن الحالات التي مثل لها بما يقع بعدها قوله في الصفحة 83: "يقع بعدها [أفعل] يليه [ما]: ما أكثر ما نَبَهناه!" (نهاد الموسى ، 2000).

أما ما لا يقع بعد [ما] التعجبية فاخترنا له هذه الحالات الواردة في الصفحة ذاتها "لا يقع بعدها [أفعل] يليه مثنى بالالف: ما أحسن التلميذان" (نهاد الموسى ، 2000) ، كما نجد في الصفحة 87 أنها "لا يقع بعدها فعل على وزن [تَفَعَّلَ] ، ما تدهور الموقف إلا بعد هذا التصعيد الإعلامي" (نهاد الموسى ، 2000).

إن هذه الإجراءات التوصيفية انتقلت من بطون كتب العربية ثم من عنديات المتخصصين المحدثين الذين امتلكوا حظا من المعرفة الحاسوبية لتستقر في عقل الحاسوب ولو بصورة نسبية ، ليسترجعها المستخدم اختصارا للجهد والوقت. وللإفادة أكثر عمد نهاد الموسى إلى تزويد الباحث بطريقة سلسلة لتمثيل النظم وحدد ذلك في الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم ، واختار جملة: "عاد العامل" محددًا أنماطًا خطية أفقية فيقول نهاد في الصفحة 102: فإذا امتدنا بها نحو اليسار جاءت على الأنماط التالية:

جدول رقم (01): الأنماط التوصيفية الأفقية التي تأتي عليها الجمل

المجرور	الجار	الفاعل	الفعل
المصنع	من	العامل	عاد
البيت	إلى	العامل	عاد
عربة	على	العامل	عاد
رغبة	عن	العامل	عاد
سيارة	ب....	العامل	عاد
الصباح	منذ	العامل	عاد

وأشار إلى أنه يمكن تجديد كل منها في إطار كلي واحد ليعود بنا إلى التخطيط المشجر لتشومسكي: فعل- أداة تعريف- اسم- حرف جر- اسم.

عاد- العامل- على- عربية (نهاد الموسى ، 2000)، مثيراً بذلك جدل النظم والبنية والدلالة ، إذ يشير في الصفحتين 130-131 أن "تشكيل النظم في تجليات الأداء يظل مرتبها بالانسجام بين قواعده الأفقية والنسقية من جهة ، وخصائص البنية والدلالة معا من جهة أخرى. فقد نشكل الجملة الفعلية البسيطة مستوعبين صيغ الفعل الماضي اللازم جميعاً على مثل هذا النحو:

طلع البدر

نجح فائز

رجع المسافر (...) ولكن الدلالة ، دلالة عنصري التركيب ، تظل شرطاً لازماً لاستقامة النظم ، إذ لو حاولنا أن نستبدل بأحد الأفعال غيره ، مثلاً: ما استقام لنا ذلك باطراد مع سائر الأسماء فلو قلنا مثلاً: وسوس النمو ، لم يستقم " (نهاد الموسى ، 2000).

لقد اعتمد الإنسان في رفضه لجملة - وسوس النمو - على الحدس ، إلا أن الآلة تعتمد على ما تم تزويدها به من بيانات ، وهنا ننوّه بدور الحاسوبيين واللغويين وما قدموه في مجال المعالجة الآلية للغة العربية مع أنها لا تزال في حاجة كبيرة إلى تقليص الفجوة الموجودة بينها وبين كثير من اللغات المحوسبة خاصة الإنجليزية ، ورغم التطبيقات التي عرفتتها العربية في مجال المعالجة الآلية إلا أن ذلك يعد محدوداً جداً ، وعليه فإن المترجم والمحلل الدلالي الآليين في اللغة العربية يحتاجان إلى قواعد نحوية وصرفية مع الاستعانة بتقانات الذكاء الاصطناعي ، ثم تفسير الجمل دلالياً وصولاً إلى قبولها أو رفضها ، وهذا يعتمد على تحديد الحقول الدلالية للكلمات ورباطها ، مع التأكيد على الرابط النحوي لها له من أهمية في تحديد الدلالة.

4. أصناف اللبس في المعالجة الآلية للغة العربية

1.4 اللبس الصرفي: وهنا نشير إلى أن اللبس الصرفي يعد من أكثر أنواع اللبس في المعالجة الآلية للغة العربية ؛ تقول سلوى حمادة في الصفحة 129: "يمكن للبس الصرفي أن يتمثل جلياً على مستويين اثنين: المستوى الأول: مستوى النص مضبوط البنية (وهو أقل وجوداً من النوع الثاني).

ففي النص المضبوط يتم تقييد الكلمة بالضبط ، وهي بذلك لا تحتمل إلا المعاني التي تندرج تحت الضبط الواحد" (سلوى حمادة ، 2009).

وقد اخترنا كلمة - أمر - المكونة من ألف وميم وراء ملتصقة بهذا الترتيب ، فإذا ضُبِطت بالتشكيل حددت مجموعة من الدلالات التي ، فضلاً عن خضوعها لسياقية النص ، تنتقل من دلالة إلى أخرى ، ومن فعل إلى اسم ، مغيّرةً دلالتها ودلالة الجملة الواقعة بها:

جدول رقم (02): احتمالات التشكيل والدلالة في لفظة (أمر)

الكلمة	التحليلات المحتملة
أَمَرَ	فعل ماض مبني للمعلوم
أَمِرَ	فعل ماض مبني للمجهول
أَمْرٌ	فعل مضارع
أَمَرَ	فعل ماض مبني للمعلوم
أَمِرًا + أَمْرٌ	فعل ماض مبني للمعلوم
أَمْرٌ	مصدر ثلاثي
إِمْرٌ	اسم جامد
أَمْرٌ	اسم جامد
أَمْرٌ	همزة الاستفهام + اسم جامد
أَمَرَ	فعل ماض مبني للمجهول
أَمْرٌ	فعل أمر

2.4 اللبس التركيبي: يُعدّ عُوْد الضمير من الإشكالات التي تواجهها المعالجة الآلية للغة العربية بصورة متكررة ، ما جعل المتخصصين - كما أشرنا - يحددون جملة من الضوابط والقواعد التي تساعد على فك هذا اللبس ، ومن أمثلة ذلك:

جدول رقم (03): اللبس الناتج عن تركيب الجمل

التركيب	التحليلات المحتملة
جارنا علي أقام عرسا لأخيه وعمه وابنه	الضمير [الهاء] المتصل بـ [ابن] له احتمالات ثلاثة: إما أن يعود على العم ، أي: جارنا علي أقام عرسا لعمه وابن عمه. وإما أن يعود الضمير على الأخ ، أي: جارنا علي أقام عرسا لأخيه وابن أخيه. وإما أن يعود على علي أي: جارنا علي أقام عرسا لابنه.

ولتوضيح فك اللبس الدلالي استعنا بموقعين هما: "المشكال" وخدمة "جوجل للترجمة" ، حيث كتبنا الجمل دون تشكيل وحصلنا على اقتراح التشكيل كما يوضحه هذا الجدول:

جدول رقم (04): نتائج التشكيل من طرف موقع مشكال ونظام جوجل للترجمة

الجملة دون تشكيل	اقتراح التشكيل من طرف موقع مشكال	اقتراح التشكيل من طرف نظام جوجل للترجمة
رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة ، أعلنت عن إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي .	"رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة ، أعلنت عن إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي." (مشكال النصوص العربية ، 2018) ، ويكفي كتابة الجملة أو المفردة المراد تشكيلها في الإطار المخصص لها بالموقع ، حيث وبالضغط على أي من المفردات المكونة للجملة يظهر الموقع مجموعة اقتراحات أخرى للتشكيل .	"رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة أعلنت عن إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي." (جوجل للترجمة ، 2018) ، rayiysatalwuzara' fi) almamlakatalmutahidati, 'aelanatean 'iijra' atalkhuruj min (alaitihadal'uwrubiy.
بصر البصرة وتبصر معالمها ، فبصر الفرات ودجلة .	"بصر البصرة وتبصر معالمها ، فبصر الفرات ودجلة." (مشكال النصوص العربية ، 2018) ، ويكفي كتابة الجملة أو المفردة المراد تشكيلها في الإطار المخصص لها بالموقع ، حيث وبالضغط على أي من المفردات المكونة للجملة يظهر الموقع مجموعة اقتراحات أخرى للتشكيل .	"بصر البصرة وتبصر معالمها ، فبصر الفرات ودجلة" (جوجل للترجمة ، 2018) ، basralbsrtwatubsirmaelimalaha,) (fubasiralfuratwaldajlat.

وللتأكد مما جاء في الجدول ، يمكن العودة إلى الموقع الإلكتروني "مشكال" (<https://tahadz.com/mishkal/>) ، وللإستزادة أكثر بالإمكان أيضا الاستعانة بموقع جوجل للترجمة (<https://translate.google.com/?hl=ar>) ، وذلك بكتابة الجملة المراد تشكيلها للتأكد من النتائج التي توصلنا إليها .

واللافت أن موقع "مشكال" لدى محاولته ضبط الجملة الأولى "رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة ، أعلنت عن إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي" قد كتبها كما هي ، وأثبت الفاصلة كما وضعناها بعد كلمة "المتحدة" ، في حين أن موقع "جوجل للترجمة" صحح الجملة بحذف الفاصلة ، وبذلك أزال اللبس الذي اعترى الجملة بوجود الفاصلة ؛ لأننا لا ندري إن كان الضمير في "أعلنت" يعود على المملكة المتحدة أم على رئيسة الوزراء ؟

يمكن جمع ما توصلنا إليه عبر الجدول رقم (05) في مجموعة استنتاجات هي:

-إن مواقع المعالجة الآلية متفاوتة حسب قواعد البيانات التي تمتلكها وحسب ما بُرمت عليه ، وهو ما قد يميل بالمترجم والمترجم الآليين إلى فهم وإفهام خاطئين .

-من هذه المواقع ما يقوم بالتشكيل والتصحيح وتحديد معاني الكلمات ثم ترجمتها ، ومنها ما يكفي بخدمة واحدة قد تقتصر على المعالجة الآلية فقط .

-بالعودة إلى موقع "مشكال" نقوم ، بعد كتابة الجملة ، بالضغط على أي مفردة لنحصل على مجموعة اقتراحات لهذه المفردة شكلاً ومعنىً ، ومن مجموع هذه الاقتراحات نحصل على عدة احتمالات للجملة الواحدة .

رغم محاولة الموقعين تشكيل جملة "بصر البصرة فتبصر معالمها، فبصر الفرات ودجلة"، إلا أن تلك المحاولات لم ترو عطش المتخصص المعرفي، إذ لم يقدم الموقعان تشكيلا دقيقا يقودنا إلى معنى دقيق، رغم أن الجملة يمكن أن نضبظها بالتشكيل على هذا النحو:

بَصْرُ الْبَصْرَةِ فَتَبْصُرُ مَعَالِمَهَا ، فَبَصْرُ الْفُرَاتِ وَدَجَلَةَ .

أَتَى ↓ فَتَأَمَّلَ ↓ فَرَأَى ↓

ويمكن أن نشكل الكلمة الأولى "بَصْر" أي: رأى البصرة فتأمل معالمها، فرأى الفرات ودجلة.

إن هذا البحث لم يهتم بالترجمة من لغات غير العربية، إنما انصب اهتمامه على تعدد المعاني والتنوع الدلالي وانعكاسهما على المعالجة الآلية للغة العربية ثم الترجمة الآلية انطلاقا منها، في مسعى منا للتماشي مع مستجدات الترجمة الإلكترونية التي صاحبت ثورة المعلومات الرقمية التي أثلقت بظلالها على الإنسانية جمعاء فسهلت انتقال المعلومات، واختزلت المسافات، ومزجت الثقافات، وركزت على علاقة العلامات والفضاءات الثقافية والخطابات المرئية للكشف عن الدلالات المخفية، كل هذا سمح بالتمهيد لرقمنة وأتمتة الترجمة بعد كل هذا التقدم الملموس في عالم الذكاء الاصطناعي.

3.4 التعبيرات الاصطلاحية: رأينا كيف أن الترجمة الآلية لجملة صحيحة نحوياً غريبة دلاليًا بالنسبة للروبوت المترجم قد تميل إلى الحرفية تاركاً المتلقي للترجمة في حيرة من أمره، وهو ما يمكن تقاذه في كثير من الأحيان مع التعبيرات الاصطلاحية إن نحن برمجتنا المترجم الإلكتروني على مكافئات ثقافية - إن وجدت - لتنتقل الترجمة الآلية من مفرداتية قاموسية إلى اصطلاحية سياقية. من الأمثلة التي يتساوى فيها اللبس لدى المترجم الإلكتروني مع الإبهام لدى المتلقي البشري الجاهل بكثير من التعبيرات الاصطلاحية العربية تلك التي نجدها في وصف من لهم فضل وإسهامات في أمر ما؛ كقولنا: "من العلماء من لهم أياد بيضاء في تنوير عامة الشعب"، فعبارة "أيادي بيضاء" لها معنى مخالف للذي قد يترجمه المترجم الآلي كلمة بكلمة، إذ نجد أن مترجم بنج (بينغ) التابع لمايكروسوفت قد قام بترجمة العبارة إلى الإنجليزية على النحو التالي:

"Of scientists who have white hands to enlighten the general public" (بينغ للترجمة الآلية، 2018)، فمن الواضح أنه اعتمد الترجمة الحرفية حين اقترح "white hands"، وكان من الممكن اعتماد ترجمة أخرى كهذه مثلا:

"There are scholars who take the credit for enlightening common public".

الانطباع ذاته نجده بعد الاطلاع على ترجمة الجملة إلى الفرنسية من قبل نفس الموقع؛

"De scientifiques qui ont des mains blanches pour éclairer le grand public". بغض النظر عن

باقي الأخطاء الترجيحية التي وقع فيها المترجم الآلي لمايكروسوفت، فقد عمد كذلك إلى ترجمة حرفية للتعبير الاصطلاحي بنفس الطريقة، "mains blanches" مقابل "أياد بيضاء"، لذا نقترح الآتي كبديل عن هذه الترجمة:

"Il existe des savants qui ont le mérite d'avoir éclairé les gens ordinaires"

خاتمة:

بعد هذه الرحلة مع موضوع لم يسلم من الحبر ما يكفي ، خلصت المداخلة إلى مجموعة من النتائج نتخلنا منها ما يأتي:

تهدف للسانيات الحاسوبية إلى سبر أغوار عقل الإنسان في تعامله مع النصوص ، وإلى محاولة إسقاطها على الأنظمة الحاسوبية للتغلب على كل أو جل ما يعترضه في مجال المعالجة الآلية للغات. استطاع المترجم الآلي أن يقدم - في حالات نادرة - ترجمات ما كان يتوقعها المترجم البشري. عقل الحاسوب الكمي الواحد يخزن من المعلومات ما يفوق عقول آلاف إن لم نقل ملايين البشر ، كما رأينا مع جوجل للترجمة.

تعددت أسباب اللبس اللغوي لدى المترجم الآلي والبشري ، فمن الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية إلى الدلالية ، وتبقى مشكلة التشكيل حاضرة بقوة في المعالجة الآلية للغة الضاد. يعتمد فك اللبس الدلالي لدى الإنسان على الحدس السياقي ، أما لدى الحاسوب فتنبو الاحتمالات والخوارزميات ، رغم أن جوجل للترجمة قد انتقل من الترجمة الآلية الإحصائية إلى الترجمة الآلية العصبية ، وهو ما حسن أداء ترجماته بصورة ملحوظة. من أهم التوصيات التي ارتأينا تقديمها في نهاية هذه الدراسة ما سيأتي ذكره بغرض ترقية مرتبة اللغة العربية ضمن اللغات المحوسبة من خلال:

-إشراك المتصلعين في علوم اللغة العربية من خبراء ومدققين لغويين في عملية المعالجة الآلية من أجل الاستفادة من المهارات والخبرات المكتسبة في مجال تحليل اللغة صرفيا ونحويا ودلاليا. -اهتمام البلدان العربية بموضوع المعالجة والترجمة الآليتين للغة الضاد ، وعدم التعويل على شركات خاصة مثل جوجل ومايكروسوفت وغيرهما. -توسيع رقمنة الإنتاج الترجمي إلى العربية ، ما من شأنه تزويد المترجمين الآليين بقاعدة بيانات أكبر ووحدات ترجمية أكثر لتستفيد منها ذاكرة الترجمة.

قائمة المراجع:

-الحسين بن محمد ، الدمغاني (1085) ، 1983 ، قاموس القرآن ، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، بيروت. جوزف طانيوس ، لبس ، (2012) ، المعلوماتية واللغة والأدب والحضارة (الرقم والحرف) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، بيروت.

راي ، جاكندوف ، (2010) ، علم الدلالة والعرفانية ، ترجمة عبد الرزاق بنور ، المركز الوطني للترجمة ، تونس. سلوى ، حمادة ، (2009) ، المعالجة الآلية للغة العربية: المشاكل والحلول ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة. عبد القادر الفاسي ، الفهري ، (1997) ، المعجمية والتوسيط ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء. نهاد ، الموسى ، (2000) ، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان.

<https://translate.google.dz/?hl=fr>

<https://tahadz.com/mishkal>

<https://www.bing.com/translator>

*الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من الأنظمة الذكية التي تحاكي الذكاء البشري ، وقد تفوق عليه أحيانا. **علم النفس التجريبي يعنى بالطرائق والتقنيات العلمية التي تحاول تفسير الظواهر السلوكية لكل من الإنسان والحيوان وربطها بما يحدث في العقل.

***الجينياولوجيا هي في الأصل دراسة الأنساب والسلالات ، ثم انتشر المفهوم وتطور ليشمل مباحث تهتم بأصول نشأة الظواهر وتكونها عبر التاريخ

جمعيات المجتمع المدني ودورها في خدمة الأسر المعوزة

Civil society associations and their role in serving needy families.

د. بوعليت محمد ، جامعة عمار ثليجي الأغواط-الجزائر

أهمية وأهداف البحث: لأي بحث علمي أهداف وهي معرفة الخدمة الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الناشطة في مجال الخدمة الاجتماعية وكذلك معرفة العراقيل التي تواجهها وكذلك معرفة هل الأسر حقا تعرف أن هذه الجمعيات تعمل باسمها ويمكنها الاستفادة من هذه الجمعيات لتطوير قدراتها .

أما الأهمية فتكمن أن كل مجتمع منظم في إطار التواجد الكثيف للجمعيات يمكن حصر الكثير من المشكلات ومعالجتها ، فيمكن أن نعرف ثقافة مجتمع من خلال تواجد عدد كبير من الجمعيات والانخراط فيها كل حسب الاهتمام وكذلك التواصل فالمجتمع المنظم تكون فيه الكثير من الجمعيات الناشطة في جميع المجالات لتطوير الخدمات وتأطير المجتمع .

إشكالية البحث: أصبح تنظيم المجتمع في الوقت الراهن أولوية كل الأنظمة في العالم وهذا بفضل فتح المجال للجمعيات واعتمادها بشكل رسمي والسماح لها بالنشاط وهذا بفضل تحسن الظروف وتطبيق الحريات وخاصة في الدول التي أصبح فيها مستوى الوعي الثقافي وهذا ما سمح لجمعيات الناشطة في مجال الخدمة الاجتماعية تنتشر وخاصة في مجتمعنا وهذا ما نجده في كل الأحياء والمدن وفي بحثنا هذا نتكلم عن الجمعيات المهمة بالخدمة الاجتماعية المتمثلة في مساعدة الأسرة ، فهذه الأسر على علم بأن الجمعيات وجت لخدمتها وهي تنشط باسمها وهذه الإمكانيات المتوفرة لدى الجمعيات هي الأولى بها في اطر قانونية وهذا ما سمح للأسر للاتصال بهذه الجمعيات وطرق بابها وليس الخدمة المادية وحتى المعنوية والتكوينية والتوجيهية والتأطيرية لأن هذه الأسر في آخر المطاف هي من تقوم بذاتها وتغير من وضعها والتخلص من العوز ومن خلال هذا التقديم نحاول طرح السؤال التالي ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للأسر المعوزة الاستفادة من برامج جمعيات المجتمع المدني وما هي المعوقات التي تواجهها؟
فرضية البحث: اتصال الأسر بالجمعيات وثقتها في البرامج المقدمة يساعدها على تلبية الحاجيات.

أولا: المفاهيم الأساسية للبحث:

مفهوم المجتمع المدني: هو مجموعة من التنظيمات الوطنية الحرة ، تملأ المجال العام بين الأسرة والمجتمع والدولة لتحقيق مصالح مشتركة ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والرضى والتسامح وإدارة التنوع والاختلاف وكذلك هو مجمل التنظيمات التطوعية وغير الإثنية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المحيطة في الحياة العامة(سعد الدين إبراهيم وآخرون ، 1997 ، ص 16)

الخدمة الاجتماعية: وتدل الخدمة الاجتماعية على الجهود الهادفة التي يقصد بها تحقيق فائدة أو منفعة أو إيقاف ضرر واقع أو محتمل حدوثه هذا بالنسبة للخدمة أما اجتماعية مشتقة من المجتمع أو الجماعة والارتباط بالعلاقات التبادلية بالبيئة المحيطة(السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي ، 1998 ، ص 10).

وتعتبر الخدمة الاجتماعية المعونة والسند والدعم والنجدة والإغاثة فهي كل عمل يقوم به الفرد لإفادة الآخر (رشيد زرواطي ، 2000 ، ص11) ، وبما أنا هذه الخدم في إفادة الآخر في جميع المجالات وخاصة إذا كانت منظمة وهادفة وتحمل مدلولات لتحقيق أهداف معينة نجد مساعدة الأسر المعوزة تدخل في جوانب هذه الخدمة بكل معانيها من خلال الأدوار والبرامج المسطرة لدى الجمعيات الناشطة لإخراجها من دائرة الفقر فلا يمكننا حصرها في الجانب الاقتصادي بل حتى في جوانب التكوين والتدريب وتنمية القدرات وكيفية استغلال الإمكانيات وهذا أيضا يدخل في الخدمة الاجتماعية التي نحاول توظيفها في بحثنا هذا من خلال التعريفات المقدمة. فهذا ما يؤكد تعريف محمد كامل البطريق في كتابه مدخل إلى الخدمة الاجتماعية أنها خدمة فنية ترمي إلى مساعدة الناس سواء كانوا أفراد أو جماعات للوصول بهم إلى مستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم وقدراتهم وميولاتهم الخاصة.

المجتمع المدني: هو ذلك السلوك المتوقع من الشخص الذي يلعب دور لاعب المركز الاجتماعي مما يدل على العلاقة التي تربط الدور الاجتماعي بالمكانة الاجتماعية أو المركز الاجتماعي للمجتمع المدني ومن بين أدواره الاجتماعية أو النشاطات التي يقوم بها التكفل بالأسر (إحسان محمد الحسن ، 1988 ، ص17). ومن بين أدوار المجتمع المدني نجد التنشئة التي تزود الأعضاء بالمهارات والفنون التنظيمية وهذا يساعدهم على رفع مستوى الوعي وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع وكذلك نجد دور آخر وهو التمثيل بحكم أنه يتوسط بين الفرد ومؤسسات المجتمع الرسمية فالفرد لا يمكنه تحقيق كل المصالح لوحده والتعبير عن الآراء الجماعية للمواطنين والنيابة عنهم في اتخاذ القرارات فالجمعيات تنوب عن المواطنين في تبليغ انشغالهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام وهذا الدور يعكس قوة الجمعية ونجاحها (فيليب برو ترجمة محمد عرب صاصيلا ، 1998 ، ص289).

وهناك دور آخر أساسي وهو الضبط وهو دور مهم بما أن الجمعيات تمثيلية فلها سلطة على الجماعة التي تنتمي إليها وبالتالي ضبطهم من جوانب عديدة كالفوضى وكذلك حمايتهم من جهة أخرى من ضياع حقوقهم بطريقة تعسفية فالعضوية هي صمام الأمان للمواطنين وخاصة من التطرف في السلوكيات ، برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

العمل التطوعي: يعد العمل الخيري أو التطوعي هو مساعدة الآخرين والإحسان إليهم وكذلك يمكننا تسميته بالخدم الاجتماعية التي ظهرت لمحاربة الفقر والتسول في بداية الأمر وبدها جاءت جمعيات تنظيم العمل الخيري والإحسان والعمل التطوعي (عبد المحي محمود حسن ، 2002 ، ص19).

الرعاية الاجتماعية: تعد الرعاية الاجتماعية سلوك ونشاط إنساني ضارب في التاريخ الإنساني وتفاعلاته وعلاقته في أوقات الحاجة أو العجز أو العوز أو المرض وهذه الأخيرة تترجم الفطرة السليمة والضمير الحي الذي يدعو إلى البر والإحسان ومساعدة الآخرين ولهذا نجد الرعاية الاجتماعية عفوية وهي رد فعل طبيعي يجسد صفاء سريرة الإنسان وعاطفته قبل أن يتطور وينظم بفعل تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها (محمد سيد فهمي ، 2002 ، ص44) ، وهي مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لتمكين من التكيف الإيجابي مع البيئة وتوفير الراحة النفسية والجسدية والثقافية والترفيهية ، فهي ذلك النشاط المنظم الذي يهتم بصيانة وحماية وتحسين الموارد الإنسانية وتشمل المساعدات الاجتماعية والتأمين

الاجتماعي ورعاية الطفولة وكل الخدمات التي تقدمها برامج الرعاية سواء تقوم بها مؤسسات حكومية أو أهلية ، ويمكن أن تكون عبارة عن مشروعات وخطط وأنشطة مادية ومعنوية لتحقيق التوافق مع البيئة الاجتماعية ليتحقق النمو والتقدم والرخاء(محمد عفيفي ، 2004 ، ص51-53).

وحسب ماكس سيوبرن 1975 فإن الخدمة الاجتماعية هي طريقة مؤسسية إجتماعية لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية وعلى علاج هذه المشكلات الاجتماعية ، وتعمل على تقوية وظائفهم الاجتماعية فهي تمارس الخدمات الإنسانية كفن وهي تقوم بمهام مجتمعية يحتاجها المجتمع(محمد سيد فهمي ، 2002 ، ص14-15).

ومن خلال هذا هي تشبه التنشئة الاجتماعية من خلال الوظيفة فهي توفر للطفل الرعاية والحماية والراحة النفسية والجسمية والثقافة والترفيه فهناك تداخل للأدوار وتشابه كبير في الوظائف بين المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع سواء كانت نظامية أو غير نظامية وهذا ما يمثل التجانس والتداخل ولن الأهداف واحدة وهي تطوير المجتمع وخدمة الصالح العام وجمعيات المجتمع المدني تنشط في هذا الإطار وهدفها وخاصة بالنسبة للتي نتكلم عنها في تطوير القدرات المادية والمعنوية للأسر الفقيرة وإلحاقها بالأسر الأخرى من حيث مستويات المعيشة سواء بجوانب تدمية مادية أو معنوية توجيهية في استغلال قدراتها ومواردها ووضعها في النهج السليم لإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها الحياتية والمساهمة في خدمة المجتمع اجتماعية فدور الجمعيات هي خدمة اجتماعية من منطلق سلوك الانتماء والشعور بالمواطنة والتمثيل والضبط والتنشئة والاستمرارية.

وهناك علاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية متمثلة في أنها واحدة خرجت من الأخرى أو تعتبر البذور الأولى التي نشأت منها الخدمة الاجتماعية فالرعاية قبل الخدمة بحكم أن الثانية هي عبارة عن مهنة لها مقوماتها وفلسفتها ومبادئها وطرقها(نورهان منير حسن فهمي ، 1999 ، ص186).

حيث نجد أنه للخدمة الاجتماعية عدة ميادين من بينها الأسرة والطفولة المدرسة الأحداث الشباب وكذلك في الأرياف(مارتن دايفر وآخرون ، 2004 ، ص95).

فهي تمكن الفرد من تنمية شخصيته واكتسابه للمهارات وتنمية القدرة على العمل القيادي والقدرة على التفكير الواقعي وتنمية القدرة على المشاركة الاجتماعية ، لأن المجتمع يكون سليم إذا كانت مجمل أفرادهم لديهم هذه القدرات سواء مكتسبة في الأسرة أو في المؤسسات وهذا الجانب هو الذي يعمل عليه المجتمع المدني.

ثانياً. المفاهيم الإجرائية:

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني: هي الجمعيات الناشطة في مجال الخدمات الاجتماعية الخاصة بالرعاية والتكوين والتدريب وتوفير وسائل الإنتاج للأسر المحتاجة أو الأسر المعوزة عن سواء لفرد من أفرادها له القدرة على تطوير نفسه أو مجموعة من أفراد الأسرة لديهم القدرات الذاتية وينقصهم التمويل.

التعريف الإجرائي للأسرة المعوزة: هي تلك الأسرة التي ليس لديها إمكانيات مادية ولا تستطيع تلبية حاجياتها وبالتالي الإمكانيات المادية المتوفرة لديها تذهب في تلبية الحاجيات وكذلك لديها قدرات ذاتية ولا تستطيع

توظيفها للنهوض بذاتها وتحقيق الأهداف وتلبية الحاجيات والتخلص من العوز وتصبح أسر منتجة وتعتمد على ذاتها .

التعريف الإجرائي للجمعيات الخيرية: هي تلك المنظمات التي تعمل في إطار الخدمة الاجتماعية وطابعها إجتماعي بحت تساعد الأفراد والأسر على تنمية قدراتهم الشخصية والمهنية سواء ماديا أو معنويا أي بمعنى كيف تساعد الأسر الفقيرة في الجانب الاجتماعي والمهني ولها مقرات ولها تجارب كثيرة في هذا المجال .

ثالثا. الدراسة الميدانية:

تمهيد: نستعمل في هذه الدراسة تقنية الاستمارة وهذه الأخيرة فيها أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة تم توزيعها على 60 أسرة أما من حيث عملية الاتصال كانت مع رب الأسرة وكانت استمارة بالمقابلة.

الهدف من الدراسة: كان الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو معرفة الخدمة المقدمة وكذلك المعوقات التي تعيق عملية الخدمات التي توفرها الجمعيات ، وكذلك استحالة تحقيق الأهداف وكان اتصالنا بالأسرة وليس بالجمعيات لكي نصل للحقيقة وهي هل الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي تقوم بهذه الخدمة ، وهذا لا يمكننا معرفته من الجمعيات فجل الجمعيات في كل الأحوال هي في خدمة الفئات الهشة وتقوم على مصالحها وهذه ليست هي الحقيقة فهناك جمعيات تستغل الظروف وخدمة مصالحها الخاصة باسم المجتمع المدني.

الخصائص الاجتماعية لعينة البحث: عينة البحث كانت قسدية أي تتوفر فيها شروط معينة وإتصالنا كان بأرباب الأسر مباشرة حيث كانت هذه الأسر تتواصل مع الجمعيات ولها دراية تامة عن الجمعيات وبرامجها المقدمة ، واستفادت من البرامج المعمولة من طرف الجمعيات وهي كذلك تعاني من العوز وكذلك إتصالنا كان بالرجال ولديهم أطفال ولديهم زوجات ، ولديهم مشكلات متعلقة بكيفية استغلال إمكانياتهم وينقصهم الدعم وليست لهم دراية إلى أين يتوجهون ، وهذه العينة عددها 30 أسرة فقيرة تتوفر فيها شروط البحث ، مستواها الاقتصادي ضعيف جدا وتتوفر فيها صفة العوز وكذلك لديها علم بالجمعيات الناشطة في مجال مساعدة الأسر الفقيرة وسنحاول التركيز على المتغيرات التي تخدم الافتراض لتحليل النتائج.

جدول رقم 1 يوضح توزيع العينة حسب فئات السن

النسبة %	التكرار	السن
16,66%	10	55-50
33,33%	20	60-55
50%	30	65-60
100%	60	المجموع

نلاحظ أنه لدينا غالبية المبحوثين سنهم أكثر من 60 سنة بنسبة 50% ، وهذا يدل على أن أرباب الأسر هم تقريبا في سن التقاعد أو هم في التقاعد لذا من الطبيعي يعانون من الفقر نظرا لظروفهم المعيشية.

جدول رقم 2 يوضح توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة %	التكرار	عدد أفراد الأسرة
36,66%	22	5-1

9-5	38	63,33%
المجموع	60	100%

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم عدد كبير من الأطفال بنسبة 66,33% ، وهذا يؤكد أن درجة إعالة أفراد الأسرة لدى أرباب الأسرة فيه صعوبة زد على ذلك تكلفة تعليمهم وتكوينهم أو فتح مشاريع لهم .

جدول رقم 3 يوضح توزيع أفراد العينة سب منطقة السكن

منطقة السكن	التكرار	النسبة
حضرية	30	50%
شبه حضرية	30	50%
المجموع	60	100%

بالنسبة لمنطقة السكن نجد أن أفراد العينة مقسومة بالتساوي بين المنطقة الحضرية والشبه الحضرية .

إتصال الأسر بالجمعيات وثقتهم فيها لتلبية الحاجيات: نحاول تحليل المتغيرات الخاصة بالاتصال وتلبية الحاجيات وكذلك الثقة في البرامج المقدمة من طرف الجمعيات وتلبية الحاجيات من خلال ربط المتغيرات وتحليلها من خلال الأسئلة المطروحة وكانت أسئلة مغلقة حول الاتصال وكذلك حول الثقة في الجمعيات وهل تحسنت الظروف قبل وبعد الاتصال بالجمعية .

جدول رقم 4 يوضح العلاقة بين الخدمات التي تعرضها الجمعيات والاتصال بالجمعيات

الخدمات الاتصال	مادية	خدماتية	تكوينية	تدريبية	المجموع
نعم	4 11.76%	8 23.53%	10 29.41%	12 35.29%	34 100%
لا	16 61.54%	10 38.46%	-	-	26 100%
المجموع	20 33.33%	18 30%	10 16.67%	12 20%	60 100%

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين الخدمات المعروضة وإتصال الأسر بالجمعيات على أنه لدينا نسبة معتبرة من أفراد العينة 35.29% تحصلوا على تدريب من طرف الجمعية وكذلك نسبة أخرى 29.41% تحصلوا على إعانة تكوينية وهذه العينة من الأسر لديهم إتصال بالجمعية في المقابل نجد أعلى نسبة 61.54% من الأسر المعوزة تحصلوا على إعانات مادية وهم لا يتصلون بالجمعيات وتحصلوا على إعانة وهذا يدل على أن الجمعيات تتصل أيضا بالأسر قصد مساعدتها ، ولكن من خلال هذه النسب نجد أن الاتصال مهم جدا ومعرفة الجمعيات الناشطة والخدمات التي تقدمها يمكن أن يغير الظروف لأن نوع الخدمات المقدمة ليست مادية فقط بل تكوينية وتدريبية وخدماتية يمكن أن تدرّب الأفراد على مهن معينة من خلال توجيههم أو التوسط لهم من أجل الحصول على مناصب شغل أو مساعدتهم في دفع تكاليف التكوين وهذا يساعد الأسرة على إعالة نفسها والتخلص من العوز .

جدول رقم 5 يوضح العلاقة بين اتصال الأسر بالجمعيات وتلبية الحاجيات

المجموع	لا	نعم	تلبية الحاجيات الاتصال
34 %100	08 %23.53	26 %76.47	نعم
26 %100	10 %38.46	16 %61.54	لا
60 %100	18 %30	42 %70	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين اتصال الأسر بالجمعية وتلبية الحاجيات حيث نجد 76,47% من المبحوثين ممن اتصلوا بالجمعيات وتمت تلبية حاجياتهم وهذا أمر مهم جدا ، ومن هنا نستنتج أن عملية الاتصال مهمة جدا فغالبية الأسر كان لها اتصال كان لها تلبية الحاجيات بدون اتصال لا يمكن أن يحدث شيء لأن الأسر عند اتصالها تعرف بمشكلاتها وتساعد الجمعية على مساعدتها وفهمها وربط العلاقة معها لان هذه الأخيرة وجدت لأجلها وهي تنشط لأجل خدمتها في إطار الخدمة الاجتماعية وبالتالي لا يمكن هناك تكوين وتدريب وتوجيه في الجانب المهني والشخصي بدون اتصال وهذا الدور الذي يؤديه الاتصال هو مهم وفعال جدا.

جدول رقم 6 يوضح العلاقة بين الثقة في الجمعيات وتحقيق الأهداف

المجموع	لا	نعم	تحقيق الأهداف الثقة
42 %100	04 %9.52	38 %90.48	نعم
18 %100	06 33.33	12 %66.66	لا
60 %100	10 %16.66	50 %83.33	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين ثقة الأسر في الجمعيات وتحقيق الأسر لأهدافهم حيث نجد نسبة معتبة جدا منهم تقدر ب 90.48% ، لديهم الثقة في جمعيات المجتمع المدني وحققوا أهدافهم من خلال الاستفادة من هذه الجمعيات والخدمات المعروضة.

ومنها نستنتج أن الأسر حققت أهدافها وهي تحسين ظروفها المهنية والاقتصادية من خلال تنمية القدرات الذاتية لها وهذا دليل قطع على الدور الذي تقوم به الجمعيات فهذه الأخيرة تغيرت الذهنيات لدى أفرادها فاستمراريته وكسب الثقة ليس بالكذب على المحتاجين ، بل من خلال تحقيق النتائج في أرض الواقع ، وهذه الأسر تروح لها من خلال ذكرها والكلام عنها بأنها لها الفضل في تغير ظروفها ، وتعد الثقة عنصر مهم جدا وخاصة إذا كانت النتائج إيجابية وهذا ما أن دل يدل على الأهمية القصوى في المجتمع لمثل هذه التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي وحتى الثقافي حتى يصبح المجتمع أكثر تنظيما وأكثر وضوحا وتظهر الاختلافات التي يعني منها ويمكن المهتمين من معالجة مشكلة بكل سهولة.

المعوقات التي تواجه الأسر في تحسين الظروف: في هذا المحور كانت عبارة عن أسئلة مفتوحة وتكلم فيها أرباب الأسر بقلب مفتوح وعن ظروفهم وعن صعوبة تقبل الأمر في بداية الحال وهذا ناجم عن عدة أسباب منها ما هو متعلق بالأسرة في حد ذاتها ومنها ما هو متعلق بالجمعيات ، فمن خلا طرح عليهم سؤال كيف جاءتك الفكرة والاتصال بالجمعية على أن جل الباحثين كانت نظرتهم إلى الجمعيات نظرة سلبية وهي ذات طابع سياسي وتخدم مصالح طبقات معينة وتستغل ظروفهم ولكن من خلال مشاهدة بعض الناس تغيرت ظروفهم والناس تسأل عن أحوال بعضها البعض تبين أن هناك جمعيات معينة تقوم بأدوار مهمة منها تكوين بعض الناس على حرف معينة أو مساعدتهم في كسب بعض الآلات أو الأدوات أو التوسط لهم لدى مصالح معينة من خلال توظيف أو توجيه على الأقل فرد من أفراد الأسرة وهكذا تم الاتصال بالجمعية وتغيرت النظرة وتغيرت الظروف المعيشية ، أما بالنسبة لبعض المعوقات التي أعاققت العملية الخاصة بالمساعدة نجد أن هذه الجمعيات لديها عدد كبير من الناس ولديها مشاكل عديدة تعالجها ولا يمكنها مساعدة كل الناس لان ليس لديها الإمكانيات اللازمة فهي تسجل وتتظنر من آخرين مد يد العون أو المساعدة وكذلك مرات تطلب منا الاتصال بالشخص الذي يود المساعدة فهناك أسر امتنعت لان هناك من يحافظ على كرامته فالمؤسسة ليست كالشخص المؤسسة وجدت لأجلنا والشخص ربما ينظر إلينا نظرة لا تعجبنا أو أشياء لا تروق لنا.

ففي الغالب المشكل الذي نواجه هو طول الانتظار نظرا لصعوبة التمويل في بعض الأحيان ولكن الغالبية حققت أهدافها ولو من خلال التكوين الذاتي لفرد من أفراد أسرتها.

الاستنتاج: من خلال الافتراض المقدم حول وعي الأسر وثقتهم بالجمعيات الناشطة في مجال الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة يساعد الجمعية على التواصل والمعرفة الدقيقة بظروف الأسر وتقدم المساعدة الحقيقية نستنتج أن هذه الأسر عرفت عن طريق التواصل الفردي مع الجمعية والتجارب الناجحة للأسر وكذلك تواصل الأسر مع بعضها البعض نتيجة للثقة الموجودة في هذه الجمعيات من خلال أفرادها والصدى التي وصلت إليه ، وكذلك بالنسبة للخدمات المعروضة فهناك أسر تستفيد من الجانب المادي فقط لتلبية الحاجيات اليومية ولكن المهم من استفادات من أدوات إنتاج أو استفاد من تكوين أو تدريب حصل به على منصب شغل أو كسب حرفة تخلص بها من الظروف الصعبة وهذا الجانب المهم هو جانب تكويني تدريبي ، وتنمية القدرات الذاتية لهذه الأسر وهذا هو الذي يجب أن تركز عليه كل الجمعيات فلا يمكن هذه الجمعيات أن تقوم بإعالة هذه الأسر وتقديم لها المساعدة المادية الدائمة فالأسر يجب أن تعتمد على نفسها وكذلك نجد أن هذه الأسر كانت لديها الثقة في هذه الجمعيات وذهبت إليها وعرضت عليها من خلال الاتصال والثقة وبالتالي تحقيق الأهداف.

أما بالنسبة للمعوقات التي تحول دون إتمام المشاريع هو التمويل بالدرجة الأولى حيث حاولنا من خلال هذه الأسر على أنه كانت لديهم معاناة من خلال عدم حصولهم على التمويل بعد مدة ولولا صبرهم وثقتهم في هذه الجمعيات والاتصال الدائم معهم لما حققوا الأهداف ، وكذلك أن الأسر محتاجة ولا يمكنها الانتظار وليس لديهم ثقة وهذا لبعض الأسر وكذلك طول مدة العملية مع الأسرة الواحدة لان أمور متعلقة ببرنامج وليس بمساعدة مادية فقط ، وكذلك هناك بعض المعوقات الأخرى على أن الجمعيات تستغل ظروف هذه الأسر وتنشط باسهمهم وليس في صالحهم فتقريبا كل الأسر كانت لديهم هذه النظرة في البداية إلا أن من تحققت

أهدافهم غيروا هذه النظرة، ولكن على العموم كل الأسر أجمعت على أن تكون مثل هذه الجمعيات في المجالات تهتم أكثر بتنمية القدرات الذاتية للأفراد والتوعية والحسيس والتوجيه وأجمعوا على نقصها وهي قليلة لا تلي الاحتياجات وكذلك عدم توفر الثقافة لدى المجتمع بالنسبة للجمعيات بأنها ذات طابع حيوي وهي تخدم المجتمع وهي تندرج في العمل التطوعي ومصادر التمويل لا تكفيها ولا تستمر بالمجتمع وتنقصها إلا الثقة ومساعدتها من طرف الفئات الميسورة.

خاتمة:

تنامت الجمعيات في الآونة الأخيرة حيث وصلت إلى 91 ألف جمعية على المستوى الوطني وبلغت تكلفة الدعم المقدم ها من طرف الدولة أكثر من 20مليار سنتيم ولكن يبقى هذا الرقم بعيد عن عدد السكان الموجود الذي فاق الأربعين مليون حيث مازلنا بعيدين على الأرقام العالمية، وهذا ناجم عن التغيرات الحاصلة وخاصة في التوسع في المدن وزيادة الأحياء بشكل سريع في الآونة الأخيرة وانتشار ثقافة النشاط الجموعي وزيادة الوعي لدى فئات المجتمع وكطلك الانفتاح على العالم وما أحدثته الأنترنت وهو سهولة الحصول على المعلومات حول كيفية إنشاء الجمعيات فكل هذه التغيرات الحاصلة ساعدت في ظهور الجمعيات، وظهور مواقع التواصل الاجتماعي وانخراط الجمعيات في هذا المجال وحتى التواصل مع المجتمع والتعريف بالنشاط ولبرامج المقدمة وكذلك التجارب الناجحة كل هذا سمح للأسرة بالتواصل بهذه الجمعيات وطرح انشغالاتها والاستفادة من الخدمة وبالتالي تحسين ظروفها وكيفية توظيف قدراتها الذاتية من خلال الاستفادة من دعم هذه الجمعيات.

على العموم حاولنا إبراز بعض المتغيرات والمفاهيم المهمة في هذه الدراسة التي كانت ميدانية من خلال التطرق إلى جانب مهم تقوم به الجمعيات وكانت دراستنا مع الأسر حتى نر الدور الذي تقوم به الجمعيات في الواقع وليس لدى أصحاب الجمعيات، لذا نقول أن للمجتمع المدني دور مهم في المجتمع ويمكن أن يلعب أدوار كبيرة وإيجابية لو إستغل بشكل جيد ويمكن أن يعالج الكير من المشكلات الاجتماعية المتشعبة والموجودة في مجتمعنا.

قائمة المراجع:

- سعد الدين إبراهيم، وآخرون(1997)، دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة.
- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي(1998)، الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- رشيد زرواطي(2000)، مدخل للخدمة الاجتماعية، دار همومة، الجزائر.
- إحسان محمد الحسن(1988)، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- فيليب برو ترجمة محمد عرب صاصيلا(1998)، علم الاجتماع السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، لبنان.
- عبد المحي محمود حسن صالح(2002)، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- محمد السيد فهد(2002)، مدخل في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- عبد الخالق محمد عفيفي(2004)، الرعاية الاجتماعية المفاهيم النشأة والتطور، مؤسسة الكوثر للطباعة.
- نورهان منير حسن فهد(1999)، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- مارتن دايفر وآخرون(2004)، علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحانة صباح، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2.

اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر (دراسة ميدانية

بمتوسطة خامس علي وحليش حسين بتيزي وزو والصفة الخضراء بالجزائر)

د. حفيظة خلوف ، جامعة: مولود معمري بتيزي وزو — قطب تامدا- الجزائر

مقدمة

الإصلاح التربوي في وقتنا الحالي أصبح ضرورة تعليمية وتربوية ومطلبا اجتماعيا ملحا خاصة في عصر التحديات والعولمة ومستجداتها .

ولقد عرفت العديد من دول العالم الكثير من المشكلات التربوية ، كانخفاض مستوى الدراسي والعلمي لدى التلاميذ وارتفاع نسب التسرب المدرسي وكذلك انخفاض معدلات النجاح في مختلف المستويات الدراسية وانتشار المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالبيئة المدرسية. ومضافا إلى ذلك التغيير الاقتصادي وما يصاحبه من مشاكل وضغوطات ، وعلى كافة المجالات ذات الارتباط الوثيق بمخرجات النظام التربوي وكل هذه المعطيات دعت المسؤولين في المجال إلى المسارعة في إحداث تغييرات على مستوى الأنظمة التربوية والنهوض بها من جديد ، وقد يكون هذا التغيير بشكل جزئي أحيانا وفي حالات أخرى يكون بصورة شاملة وجذرية .

المنظومة التربوية تعتبر قطار أساسي ومرجعي ومنبع للعديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، وجميع الدول تولد اهتماما كبيرا ، وتعتبر الدول الجزائرية من ضمن هذه الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع حيث أنها منذ الاستقلال حددت هدفها الأساسي للنهوض من جديد وذلك من خلال التركيز على قطاع التربية والعمل على بناء منظومة تربوية فعالة تستجيب لمطالباتها وتساهم في تكوين جيل متشبع بقيمته وواعي بمسؤولياته ومعزز بوطنه وثقافته وانتمائه ومتفتح على العالم ، لكن المنظومة التربوية في البداية شهدت طغيان الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي ، أي الاهتمام بكمية المعلومات والمعارف التي يتلقاها المتعلم دون مراعاة نوعية المعارف وجودتها ومدى ملائمتها له ، والذي استدعى القيام بإصلاحات لتدارك النقائص .

ولقد عرفت المنظومة التربوية في الجزائر عدة إصلاحات ومنها إصلاح أمرية 16 أبريل 1976 و إصلاحات 1983 للتعليم الأساسي والثانوي والتي جاءت بعدها ، ومنها حاولت الجزائر منذ سنوات تحقيق قفزة نوعية فيما يخص المنطق الذي تبنى عليه عملية التعليم والتعلم وتوسعي إلى تخطي الأوضاع الراهنة لمنظومتها التربوية ، وبالرغم من هذه الإصلاحات ، إلا أنها بقيت تعاني من عدة نقائص وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى التخطيط لوضع مشروع إصلاح جديد من أجل سد كل النقائص التي عانت منها المنظومة التربوية في مستوى التحولات التي يشهدها العلم خاصة في ميدان الإعلام والاتصال وهو الأمر الذي جاء به إصلاح أبريل 2002 الذي ينص على تجديد المناهج التربوية وتغيير طرق عملها ونسق إدارتها والاعتماد على المقاربة بالكفاءات في التدريس وتحديث النظام التربوي وفق مستجدات المجال البيداغوجي والعلمي رغبة منها في مواكبة التدفق المتسارع للمعرفة ، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمة للمجتمع .

ومن خلال الدراسة الحالية حاولنا الكشف وتحديد اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد ، ومن أجل هذا الغرض ارتأينا تقسيم الدراسة الحالية إلى جانبين وهما:

الجانب النظري ويشمل الفصل الأول المخصص للإجراءات المنهجية للدراسة النظرية ، أما الفصل الثاني فسوف تعرض فيه العناصر التالية: مفهوم الاتجاهات ، أهم خصائصها ، النظريات المفسرة لها ، أنواع مع أهم وظائفها ، وعوامل ومراحل تكوينها مع تحديد أهميتها وطرق قياسها .

في حين الفصل الثالث فقد يشتمل على مرحلة التعليم المتوسط أهدافها ، أهميتها ، مع تحديد أهم التغيرات التي يطرأ إليها التلميذ في مرحلة التعليم المتوسط .

وسوف يخصص الفصل الرابع للإصلاح التربوي بالإضافة إلى تناولنا للمقاربة بالكفاءات .

أما الجانب الثاني فيمثل الجانب التطبيقي والذي يشمل على فصلين هما:

فصل خاص بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، والفصل الأخير يخصص لعرض وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها فختامة ، و مجموعة من الاقتراحات التي خلص بها البحث .

1-الإشكالية

وبما أن المنظومة التربوية لها دورها الفعال في المساهمة في تطوير البلدان وتقدمها فإن الدولة الجزائرية من ضمن هذه البلدان التي أعطت أولوية وأهمية كبيرة لمنظومتها التربوية ، حيث أنها منذ الاستقلال ركزت جهودها في العمل على بناء منظومة تربوية فعالة تستجيب لحاجياتها والتي ساساهم في تطويرها وإخراجها من دائرة التخلف ، ولكن هذه المنظومة التربوية لم تشهد استقرارا تاما وإنما تطرأت لعدة تغيرات وتطورات متأثرة بما هو حاصل في المجتمع ، هذا ما جعلها تعيش منذ سنوات عديدة سلسلة من التغيرات أو ما يطلق عليه الإصلاحات التي تعتبر مجموعة من الإجراءات التربوية التي تسعى إلى إصلاح الخلل أو حالة عدم التوازن التي يشهدها النظام التربوي نتيجة لجملة من التغيرات ، فقد يكون الإصلاح جزئيا أو كليا ، بحسب طبيعة كل نظام ، كما أنه يتضمن معاني مختلفة اجتماعية ، اقتصادية وسياسية (حسن حسين البيلاوي، 1998 ،

ص32)

فلقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ثلاث تغيرات على مستوى الأنظمة التربوية ، وذلك من أجل تيسير الفعل التربوي ، فالجزائر ورثت من الاستعمار الفرنسي نظاما تربويا كان المطبق حيلها ، ويتمثل هذا النظام في المقارنة بالمضامين والذي كان يركز حول المحتويات والمضامين التعليمية التي جعلت من المتعلم مستقلا ومخزنا للمعرفة ، دون الاهتمام بتحضيره لمواجهة مختلف مواقف وظروف الحياة الاجتماعية المتغيرة ، وعلى الرغم من تطبيق هذا النظام إلا أنه وجهت له مجموعة من الانتقادات ذلك لكونه لم يخلو من نقائص وعلى أساسها أنه كان يهتم بجانب التحصيل الكمي للمعرفة على حساب الجوانب السلوكية والتربوية والوجدانية ، وهذه النقائص هي التي استدعت من التربويين القيام بإصلاحات جديدة لإنقاذ المنظومة التربوية والرفع من مستوى التحصيل الدراسي ، بعدها تم إعادة النظر لهذا النظام الذي لم يحقق الغايات المرجوة ، فاستبدلوه بنظام المقاربة بالأهداف الذي يعتبر إنتاجا للمدرسة السلوكية ، فهذا النظام كان يركز على أسس هذه المدرسة التي تفسر السلوك النهائي للمتعمّل انطلاقا من مبدأ المثير والاستجابة لكن رغم تنفيذ هذا النظام التربوي إلا أنه هو الآخر لم يخلو من مجموعة من العيوب ، بحيث أنه يركز على مبدأ المثير والاستجابة فإنه بذلك قد قيد سلوك المتعلم وحصره ، وبالتالي أصبح المتعلم كأنه آلة يكتفي باستقبال المعلومات ولا يبذل أي جهد في بناء معارفه إنما يكتفي بكل ما يتلقاه من المعلم الذي يمثل في هذا النظام محور العملية التعليمية

وهذه النقائص التي تضمنها هذا النظام أدت إلى ظهور تقادم للمشكلات التربوية ومن أهمها ضعف التحصيل الدراسي ، هذا لأن المتعلم في هذا النظام عندما يستقبل فقط المعلومات فإنه يكون معرض لنسيانها لأنها حشو للمعارف على عكس المعلومات التي يساهم التلميذ في بنائها ويبدى رأيه فيها حيث تكون استجابته لها أوسع وأصح ، ذلك إلى جانب مشكلة الرسوب المدرسي والعنف المدرسي والتسرب المدرسي وغيرها من المشاكل المدرسية الناتجة حيال تطبيق هذا النظام ، أين يكون فيه المتعلم ذو المكانة المركزية فهو المتسلط الذي له الحرية المطلقة في العملية التعليمية التعليمية العملية على حساب المتعلم ، وهذا ما أكدته إحصائيات الباحث وعالم الاجتماع الجزائري "عيسى قادي" من خلال التقرير الذي كتبه في جريدة الوطن في 13 أوت 2008 عن دراسته لمشكلة التسرب المدرسي ، فمن بين (1000) تلاميذ مسجلين في المرحلة الابتدائية وجد أن (20.9) % فقط من يصل للمستوى النهائي بينما يصل (31%) فقط لنهاية المسار الدراسي بحيث سجل ارتفاع كبير جدا في نسبة التسرب المدرسي ليصل (28-39%) في الفوج وفقا لمستويات التعليم أي ما يقارب نصف مليون طالب يغادرون المقاعد الدراسية. (جريدة الوطن ، 13 أوت 2008)

وبما أن هذا النظام لم يخلو من مجموعة من النقائص والمشاكل والتي سبق ذكرها فهذا استدعى تدخل من التربويين لتفادي تلك المشاكل والحد منها ، فأسسوا بذلك نظام جديد وهو نظام المقاربة بالكفاءات الذي يعد امتدادا للنظام الذي سبقه وهو نظام المقاربة بالكفاءات ساهم في استرجاع حرية المتعلم في العملية التعليمية العملية ، فأصبح بذلك عضوا ايجابيا ومحورا أساسيا في بناء معارفه واستخدام مكتسباته وطاقاته وبالتالي اقتصر دور المعلم في توجيه هذا المتعلم لما هو أفضل فهذا النظام يهدف إيصال وإدماج المعارف إلى تربية قاعدية غايتها تحقيق التنمية الشاملة للمتعلم ، وإيصال المعارف الأساسية وتكوين السلوكيات وتعلم الحياة الاجتماعية والتوافق النفسي والاجتماعي والدراسي وتحقيق التكيف والاندماج وذلك بالتحكم في بعض الكفاءات الأساسية الاتصالية والمنهجية والفكرية والاجتماعية لأن المتعلم في هذا النظام سيكون مسؤول على بناء واكتشاف مختلف المعارف وذلك بالاعتماد على نفسه بالدرجة الأولى ومن ثم مناقشتها مع المعلم وتبادل الأفكار والآراء مع زملائه ، هذا كله سيجعل من هذا المتعلم شخصا واثقا من نفسه وقدراته ، وبالتالي يحقق توافقه النفسي وتوافقه مع الآخرين وبذلك يصل إلى التكيف والاندماج مع كل ما يحيط به ، وهذا ما أكدته دراسة "شرقي رحيمة" في دراستها حول بيداغوجية المقاربة بالكفاءات في الممارسات التعليمية دراسة ميدانية بولاية ورقلة حيث اعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتكونت عينة البحث من (223) أستاذ وأستاذة فتوصلت من خلال دراستها على النتائج أن المقاربة بالكفاءات تسمح بالتعلم الحقيقي لأنهم يوضعون من خلالها في قلب مسار التعلم وأن النظام يسعى إلى تجنيد مكتسبات التلاميذ المعرفية وبذلك يصبحون فعالين أكثر ، تسمح له باكتشاف حدود المجالات التطبيقية للمعارف ويدرك أنه يتقدم أثناء انجاز عمله ، تدفع المتعلم إلى تجنيد كل معارفه ومعلوماته وخبراته. (شرقي رحيمة ، 2011)

فهكذا مرت الجزائر منذ تاريخها بعدة إصلاحات تهدف إلى تحسين أداء المنظومة التربوية وتجاوز نقائصها ، ونظرا لأن مكونات هذه الأخيرة تمتاز بالتعقيد ، فمن جهة نجد مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ذلك من أجل الرفع من مستواها ، إلى جانب اختيار المناهج الدراسية التي تتلاءم وتستجيب للمتغيرات الحاصلة في مجال التدريس وأساليبه أن يتوافق محتواها مع المراحل العمرية للمتعلمين مع احترام الفروق الفردية ،

وانتهاج أساليب وطرق التدريس التي تتيح وتسهل للمعلم تقديم الدرس ذلك لضمان استيعابه من طرف المتعلمين، إضافة إلى الإدارة التي تسهر على تسهيل خدمات ومتطلبات كل من المعلمين والمتعلمين وتنظيم العمل في المحيط التربوي، فقد أثار ذلك نقاشا على مختلف الأصعدة التربوية حول غاياته ومدى ملائمتها وفعاليتها والتي تشمل الأهداف، المناهج، طرق وأساليب التدريس والتقييم، وهذا ما أكدته دراسة "مربطي أحلام" بجامعة محمد خيضر بسكرة حول واقع المنظومة التربوية في الجزائر، حيث قامت بدراسة ميدانية بمؤسسات التربية بمدينة بسكرة، باعتماده على المنهج الوصفي، أما العينة فشملت (134) أستاذة بمرحلة التعليم المتوسط و(108) معلمة بالمدرسة الابتدائية، كما تنوعت أدوات جمع البيانات بين الملاحظة والمقابلة والاستبيان حيث توصلت الباحثة خلال دراستها إلى أن نسبة (55,7%) من الأساتذة أكدوا بأن التعليم منذ هذا الإصلاح أصبح أكثر اهتماما بالجانب التطبيقي.

فلقد مرت سنوات عديدة على تطبيق هذا النظام في الجزائر إلا أنه يحتاج إلى مراجعة وتقييم وإضافة وإصلاح، لأن إصلاح المنظومة التربوية من أهم القوى الدافعة للتنمية في جميع مجالات الحياة، حيث تطورت المجتمعات الإنسانية أظمتها التربوية بالإصلاح من أجل بناء الإنسان القادر تجاوز الخطر بل والمشاكل في التغيير والتجديد، وعليه فإن تحسين مخرجات التعليم هو هدف الإصلاحات في النظام التربوي وتحقيقه يعتمد بشكل كبير على الأستاذ الذي يعتبر المكلف بتطبيق المنهج الدراسي والمعد لمرحلة من مراحل التعليم في المدرسة الجزائرية كل حسب مادة اختصاصه (نواف أحمد سمارة، 2008، ص 67).

فهذا ما دفعنا إلى المعرفة والكشف عن الاتجاهات التي تحملها أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد، وعلى هذا الأساس وصلنا إلى طرح السؤال التالي:

السؤال العام: ما هي اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد؟
حيث تفرع منه الأسئلة الجزئية التالية:

ما هي اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو أهداف المبادئ العامة للتربية؟

ما هي اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو المناهج الدراسية الحالية؟

ما هي اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو أساليب وطرق التدريس؟

ما هي اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو عملية التقييم والامتحانات بعد الإصلاحات التربوية الجديدة؟

هل توجد فروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاحات التربوية الجديدة حسب الأقدمية المهنية؟

2- الفرضيات: بعد عرضنا لإشكالية الدراسة والتساؤلات التي تلتها للتحقيق الإحصائي منها وللتحكم في المتغيرات، ارتأينا صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

الفرضية العامة: اتجاهات الأساتذة بمرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الإصلاحات التربوية الجديدة.

وتندرج تحت هذه الفرضية العامة خمس (05) فرضيات جزئية وهي كالتالي:

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الجزئية الأولى: اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الأهداف والمبادئ العامة للتربية.

الفرضية الجزئية الثانية: اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو المناهج الدراسية الحالية.

الفرضية الجزئية الثالثة: اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو أساليب وطرق التدريس.

الفرضية الجزئية الرابعة: اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو عملية التقويم والامتحانات.

الفرضية الجزئية الخامسة: توجد فروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الإصلاح التربوي الجديد حسب الأقدمية المهنية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرضيات التي تهدف إلى معرفة والكشف عن ما يحمله الأستاذ بمرحلة التعليم المتوسط من اتجاهات وآراء ومواقف نحو الإصلاحات التربوية الحالية:

معرفة الاتجاهات التي يحملها الأساتذة بمرحلة التعليم المتوسط نحو الأهداف والمبادئ العامة للتربية المسطرة في الإصلاح الجديد.

الكشف اتجاهات الأساتذة بمرحلة التعليم المتوسط نحو أساليب وطرق التدريس المقررة في الإصلاح التربوي الجديد.

معرفة الاتجاهات التي يحملها الأساتذة بمرحلة التعليم المتوسط نحو المناهج الدراسية الحالية.

معرفة مختلف الاتجاهات التي تحملها أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو عملية التقويم في الإصلاح التربوي الجديد.

الكشف عن الفروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاحات التربوية الجديدة حسب الأقدمية المهنية.

4- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

إجرائيا:

اتجاهات الأساتذة: هي محصلة استجابات مجموعة من الأساتذة بمرحلة التعليم المتوسط والتي تكونت من (88) أستاذ وأستاذة ، بمختلف التخصصات وباختلاف الخبرة المهنية نحو الإصلاح التربوي الجديد إيجابا أو سلبا على بنود مقياس الاتجاه "الليكرت" بعد اختيار ما يناسبهم من إحدى بدائله المتمثلة في موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة ، وذلك بغرض التوصل إلى مختلف الآراء والاستجابات التي تحملها الأساتذة نحو الإصلاحات التربوية الجديدة ، بعد إجابتهم على بنود المقياس المطبق.

مرحلة التعليم المتوسط: هي مرحلة من المراحل التعليمية التي تلي المرحلة الابتدائية والتي تدوم مدتها (04) أربع سنوات وتنتهي بحصول التلميذ على شهادة التعليم المتوسط للانتقال للمرحلة الثانوية.

الإصلاح التربوي الجديد: هو مجموعة من التعديلات الأساسية التي طرأت على المنظومة التربوية الجزائرية ، والتي تمس مجموعة من الأبعاد الرئيسية المتمثلة في الأهداف ، المناهج ، طرق التدريس وأساليبه ، عملية التقويم والامتحانات وتكوين المكونين ، بحيث أن هذه التعديلات ستحددها لاستجابات الأساتذة بالسلب أو

الإيجاب أو الحياد من البنود المقترحة في مقياس "ليكرت" للاتجاه والذي تضمن مختلف أبعاد النظام التربوي الحالي.

5- الدراسات السابقة:

الدراسات الجزائرية:

دراسة مجيد الطيب (2005): حيث كانت دراسة هذا الباحث حول واقع تطبيق منهجية التدريس بالكفاءات من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي ، دراسة ميدانية بولاية الجزائر ، حيث اعتمد الباحث في دراسته على الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث طبق على عينة تتكون من (150) أستاذ وأستاذة من مرحلة التعليم الثانوي وكانت بطريقة عشوائية كون جميع الأساتذة يدرسون وفق هذه المنهجية ولقد توصل الباحث خلال دراسته إلى النتائج التالية:

لمنهجية المقاربة بالكفاءات قيمة تربوية من جهة نظر أساتذة التعليم الثانوي.

وجود فروق في العوائق المعرفية أمام تطبيق منهجية التدريس الحديثة من وجهة نظر الأساتذة الخبرة.

ليس هناك فروق في العوائق المادية أمام تطبيق منهجية المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر الأساتذة حسب الجنس. (مجدي الطيب ، 2005)

دراسة تيعشادين محمد (2009): حيث قام الباحث بدراسة حول اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو أساليب التقويم في ظل المقاربة بالكفاءات ، دراسة ميدانية بولاية بومرداس ، وبغرض جمع البيانات استخدم الباحث استبيان يقيس اتجاهات الأساتذة نحو أساليب التقويم في ظل المقاربة بالكفاءات وتكونت عينته من (266) أستاذ وأستاذة بمرحلة التعليم المتوسط ، فتوصل الباحث خلال دراسته إلى النتائج التالية:

اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط ايجابية حيال أساليب التقويم في ظل مقاربة التدريس بالكفاءات ، كما توصل الباحث في دراسته إلى أنه كلما كانت خبرة الأساتذة مرتفعة كلما كانت اتجاهاتهم نحو أساليب التقويم في ظل مقاربة التدريس بالكفاءات ايجابية. (تيعشادين محمد 2009)

دراسة كرطوس ياسمينة: حيث قامت الباحثة بدراسة حول التدريس وفق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيقي ، دراسة ميدانية أجريت بولاية الجزائر في ستة (06) مقاطعات للتعليم الابتدائي أوسط الجزائر وغربه ، حيث تكونت عينة الدراسة من (240) أستاذ وأستاذة وذلك باعتمادها على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وباستعمال المنهج الوصفي ، بحيث توصلت الباحثة في دراستها إلى النتائج التالية:
عدم تكوين المعلمين تكويناً يؤهلهم للتدريس بمقاربة الكفاءات لأن نسبة (58%) ترى أنها غير قادرة على بناء مشكلة وهذا شيء مهم جداً في الإصلاح التربوي الجديد.

عدم تطبيق المعلم للتقويم على اعتباره ليس أمراً حتمياً وضرورياً وقد عبرت نسبة (68%) وهي نسبة معتبرة. عدم تمكن المعلمين من استخدام الوسائل التعليمية في وضعيات التعلم مثل الحاسوب وأجهزة الفيديو لعدم توفرها في المؤسسة.

عدم استخدام المحيط إذ لا تعتمد المؤسسات التربوية على الزيارات الميدانية كوسيلة لاكتساب المعارف وهذا ما عبر عنه (94%) من المعلمين. (كرطوس ياسمينة ، 2011)

دراسة عبد الرزاق السلطاني (2011): حيث قام الباحث بدراسة حول اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، دراسة ميدانية بثانوية دائرة الشريعة وتبسة، حيث تكونت عينة البحث من (239) أستاذ وأستاذة واعتمد على المقابلة المقننة والغير المقننة والملاحظة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات فتوصل الباحث خلال بحثه إلى النتائج التالي:

هناك اتجاه ايجابي لأساتذة التعليم الثانوي نحو المناهج الجديدة للإصلاح التربوي.

هناك أيضا اتجاه ايجابي لأساتذة التعليم الثانوي نحو بيداغوجية المقاربة بالكفاءات التي بنيت عليها المناهج الجديدة.

هناك اتجاه ايجابي لأساتذة التعليم الثانوي نحو برامج التكوين أثناء الخدمة التي يتلقونها داخل إطار الإصلاح التربوي.

هناك اتجاه سلبي لأساتذة التعليم الثانوي نحو مكانة ومهنة التعليم في إطار الإصلاح التربوي (عبد الرزاق

السلطاني، 2011)

دراسة إبراهيم هياق (2001) وقد تناولت هذه الدراسة اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر حيث قام بدراسة ميدانية في متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا بسكرة وتكونت عينته من (414) أستاذ وأستاذة بمرحلة التعليم المتوسط بمختلف التخصصات، حيث اعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات واستعمل المنهج الوصفي التحليلي، فتوصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج التالية:

وجود فروق دالة إحصائية حسب متغير الجنس، حيث وجد أن الأساتذة الإناث أكثر ايجابية من الذكور.

وجود فروق دالة إحصائية تعزي لمتغير المؤهل العلمي، حيث كان الأساتذة المتخرجين من الجامعة أكثر ايجابية نحو الإصلاح التربوي من المتخرجين من المعهد التكنولوجي للتربية.

وجود فروق دالة إحصائية تعزي لمتغير التخصص علوم تجريبية أكثر من تخصص علوم إنسانية واجتماعية.

وجود فروق بين الأساتذة تعزي لمتغير الخبرة حيث أن ذوي الخبرة المتوسطة (10-5) سنوات، أكثر ايجابية من بقية فئات العينة نحو الإصلاح، بينما كان أصحاب الخبرة أكثر من (15) سنة أقل ايجابية نحو

الإصلاح. (دراسة إبراهيم هياق، 2001)

الفصل الثاني: الاتجاهات.

مفهوم الاتجاهات: لقد تعددت تعاريف الاتجاهات بتعدد التوجهات النظرية التي حاولت تفسيرها فالإتجاه حسب أحمد عبد اللطيف وحيد هو: "أسلوب منظم في التفكير والشعور، ورد الفعل إتجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية....."

ومعنى هذا أن مكونات الإتجاه الرئيسية في الأفكار والمعتقدات والمشاعر والانفعالات، ثم النزعات إلى رد الفعل، وعليه فإن الإتجاه يتشكل عندما تترابط هذه المشاعر المحددة، والنزعات إلى رد الفعل بصورة منسقة مع موضوع الإتجاه. (أحمد عبد اللطيف وحيد، 2001، ص 40)

من خلال ما سبق نستخلص بأن الإتجاه عبارة عن استجابات تحدد سلوك الفرد ومواقفه نحو مختلف المواضيع والمواقف التي يواجهها، فيكتسبها من البيئة الاجتماعية، وتجاربه، وخبراته في الحياة، فالإتجاه

إذن مكتسب وليس فكري ، حيث يساعد الفرد على التوافق الشخصي مع ذاته ومع الآخرين ، وفق القوانين والقيم والعادات السائدة في المجتمع.

خصائص الاتجاهات: من التعاريف السابقة يمكن تحديد خصائص الاتجاهات فيما يلي:
الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة.

ترتبط الاتجاهات بمواقف اجتماعية.

تتضمن الاتجاهات علاقة بين الفرد وموضوع معين .

منها ما هو غامض ومنها ما هو واضح .

تتأثر الاتجاهات بخبرة الفرد ، ويؤثر فيها .

قابلية للقياس والتقويم بأدوات وأساليب مختلفة.

تتكون الاتجاهات من ثلاث خصال: معرفية ، انتقالية ، سلوكية. (أحمد عبد اللطيف وحيد، 2001، ص 41)

النظريات المفسرة للاتجاهات:

نظرية التحليل النفسي: تؤكد هذه النظرية أن اتجاهات الفرد تلعب دورا حيويا في تكوين أناه، حيث يتكون الاتجاه الإيجابي نحو الأشياء التي خفضت التوتر أو يتكون اتجاه سلبي نحو الأشياء التي أعاقت أو منعت خفض التوتر ، ويمكن لاتجاهات الفرد أن تتغير إذا ما تمت دراسة ميكانيزمات الدفاع لديه والحلول التي يقدمها وكذلك الأعراض التي من خلالها يخفض من توتراته ويتم ذلك عن طريق إخضاع الفرد للتحليل النفسي لتبصيره بأساس توافقه وما يصاحبها من وجود اتجاهات القبول أو الرفض. (أحمد عبد اللطيف وحيد،

2001، ص 51-52)

النظرية السلوكية: تؤكد نظرية الاشتراط الكلاسيكي للعالم الروسي الشهير إيفان بافلوف على دور كل من المثير الشرطي والمثير الطبيعي في إمكانية إحداث السلوكيات الإيجابية بدلا من السلوكيات السلبية وذلك عن طريق تعزيز وتدعيم المواقف الإيجابية كلما ظهرت لدى الفرد ، أما نظرية الاشتراط الإجرائي للعالم الأمريكي الشيعر سكينز فيقوم تعلم الاتجاهات على أساس اعتمادها على مبدأ التعزيز ، إذ يرى أن سلوك الكائن الحي أو استجابته التي يتم تعزيزها يزيد احتمال تكرارها ، وبذلك فإن الاتجاهات التي يتم تعزيزها يزيد احتمال حدوثها أكثر من الاتجاهات التي لا يتم تعزيزها. (عبد الحافظ سلامة، 2007، ص 73)

نظرية التعرض للمثير: حيث أظهرت عدد من الدراسات حول الاتجاهات أن تعرض الفرد لمثير معين بصورة متكررة سوف يدفعه عادة إلى الاستجابة بصورة أكثر ايجابية إزاء ذلك المثير.

نظرية التنافر المعرفي: قد يتعرض الفرد لمثير معين في عدد من المواقف المتباعدة فإذا اختلفت هذه المواقف بصورة جوهرية فإن الفرد يتعلم اتجاهات متعارضة إزاء ذلك المثير ، الأمر الذي يفسر عما أطلق عليه التنافر المعرفي ، وكما هو الحال بالضبط في مواقف الصراع الأخرى التي غالبا ما يحاول الشخص في تقليل التنافر

المعرفي بتغيير إحدى الفكرتين اللتين يعتنقهما إزاء المثير ، (عبد العزيز السيد الشخص، 2001، ص 112)

نظرية التعلم الاجتماعي: يؤكد علماء هذه النظرية ومنهم باندورا والترز على أن الاتجاهات متعلمة وأن تعلمها هذا يتم من خلال نموذج اجتماعي ومن المحاكاة فالوالدين هما أوضح النماذج التي يحاكي سلوكهما

ويتوحدون معها منذ مراحل العمر المبكرة ، ثم يأتي دور الأقران في المدرسة ومن ثم وسائل الإعلام المختلفة.
(أحمد عبد اللطيف وحيد ، 2001 ، ص 53)

النظرية الوظيفية:

يقول كل من (kats) و(Scotland) أن الأساس الدافعي للاتجاه هو بمثابة تغير الاتجاه ومقومتها للتغيير ، كما أن العوامل الاتصالية الموقفية الموجهة نحو تغيير الاتجاهات لها تأثيرات مختلفة متوقفة على الأساس الدافعي للاتجاهات فمن خلال تعبیر الفرد عن ذاته بالاتجاهات يستمد الإشباع عندما تكون هذه الاتجاهات منسقة مع مفهومه لذاته وقيمة الشخصية. (طارق كمال ، 2005 ، ص 209)

أنواع الاتجاهات: هناك عدة أنواع من الاتجاهات منها:

اتجاهات جماعية فردية:

1-1-4- جماعية: وهي الاتجاهات التي يترك فيها عدد كبير من أفراد المجتمع مثل إعجاب الناس بالبطولة أو إعجاب الناس أو الشعب بقائده أو زعيمه.

1-1-4-2- اتجاهات فردية: وهي الاتجاهات التي تميّز فرد عن آخر مثل إعجاب فرد بزميله أو إعجاب شخص بشيء معين.

اتجاهات شعورية ولاشعورية:

اتجاه شعوري: هو الذي يظهره الفرد دون حرج أو تحفظ وهذا الاتجاه غالبا ما يكون متفقا مع معايير الجماعة وقيمتها.

اتجاه لاشعوري: وهذا الاتجاه هو الذي يخفيه الفرد ولا يفصح عنه وغالبا لا يتفق هذا الاتجاه مع معايير الجماعة وقيمتها.

اتجاهات عامة وخاصة:

اتجاهات عامة: هي التي لها صفة العمومية وتنتشر وتشيع بين الأفراد مثل الاتجاه نحو الاشتراكية الديمقراطية كمبدأ تحقيق المساواة والعدالة أو الاتجاه نحو المبدأ القائل بأن الوقاية خير من العلاج.

اتجاهات خاصة: هي التي تصب على النواحي الفردية الذاتية مثل الاتجاه نحو الزواج أو الأعياد أو المناسبات التقليدية. (محمد عبد الفتاح ومحمد دويدار ، 2009 ، ص 78)

كما قد تكون الاتجاهات قوية وقد تكون ضعيفة ، فالقوية هي التي يتمكن بها الفرد ولا يقبل تغييرها أما الاتجاهات الضعيفة فهي التي تتغير تحت وطأة المشاكل والصعوبات. (طارق كمال ، 2005 ، ص 290)

وظائف الاتجاهات:

الوظيفة المنفعلة التكيفية:

كثيرا ما يؤدي تعبیر الفرد عن اتجاهاته إلى تحقيق لأهدافه الاجتماعية التي تمكنه من إنشاء علاقات تكيفية سوية ، والتي تساعد على التوافق مع البيئة المحيطة به.

الوظيفة التنظيمية:

كثيرا ما يكتسب الفرد اتجاهات معينة ، وتتجمع لتصبح خبرات متنوعة مما يؤدي إلى ثبات سلوكه نسبيا ، في المواقف المختلفة ، فيتجنب الضياع ، والتشتت فتنتظم معلوماته بشكل يساعده على فهم العالم من حوله.

الوظيفة الدفاعية:

كثيرا ما يعكس الاتجاه عدوانية الفرد التي تنشأ من الإحباطات ، والصراعات والإحساس بالفشل.

وظيفة تحقيق الذات:

كثيرا ما تدفع الاتجاهات الفرد إلى النشاط والفعالية وتحقيق الذات.

(6) تكوين الاتجاهات :

مراحل تكوين الاتجاهات:

المرحلة الإدراكية المعرفية: ومنها يدرك الفرد مثيرات البيئة ويتصرف بموجبه فيكتسب خبرات ومعلومات تكون بمثابة إطار معرفي له.

المرحلة التقويمية: وفيها يتفاعل الفرد مع مثيرات على نحو الإيثار المعرفي الذي كونه عنها فضلا عن الكثير من الأحاسيس ومشاعره التي يتصل بها.

ج) المرحلة التقريرية: فيها يصدر الفرد القرار الخاص بنوعيته علاقتة بهذه المثيرات وعناصرها ، فإذا كان القرار موجبا فإن الفرد تكون له اتجاهها ايجابيا نحو ذلك الموضوع وأما إذا كان القرار سالبا فيعني أنه يكون له اتجاهها سالبا نحو الموضوع. (نفس المرجع السابق ، ص 46)

7) -أهمية الاتجاهات : تعمل الاتجاهات على تسهيل الاستجابات في المواقف التي تواجهه فتساعده على تفسير ما نواجهه من مواقف وخبرات وعلى إعطاء لهذه المواقف معنى ، وتؤدي الاتجاهات وظيفة التعبير عن قيم الفرد ، فكثيرا ما يؤدي تعبير الفرد عن اتجاهاته إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادي ، كما أنه حين يعبر عن اتجاه خاص فإنه يعلن للناس انطباعه لها يسود في مجتمعه.(هشام محمد الخول ، 2008 ، ص 223)

(8) طرق قياس الاتجاهات:

مقياس Likert: يعتبر مقياس "Likert" أكثر المقاييس شيوعا في الاستخدام لقياس الاتجاه النفسي نحو ظاهرة معينة ، نظرا لسهولة تطبيقه وتصحيحه واستخراج نتائجه وهو يتكون من عدد فردي من الأوزان المتدرجة ، بحيث لا يقل مجموعها عن ثلاث أوزان ويتطلب وضع علامة (x) في المكان الذي يوافق اتجاههم وعليه فإن المقاييس تتضمن من جهة الموضوعات المراد تقديرها ومن جهة أخرى مقياس التقدير الذي يحتوي على سبعة مسافات. (خليل عبد الرحمن معاينة ، 2000، ص 123)

الفصل الثالث: مرحلة التعليم المتوسط .

تعريف مرحلة التعليم المتوسط :

هي المرحلة الثانية من مراحل التعليم العام الذي تشرف عليه الدولة ، ويمتد عمر الطالب فيها من الثانية عشر (12) سنة إلى الخامس عشر (15) والتي تمثل بداية سن المراهقة المبكرة.

تنجز سنوات التعليم المتوسط الأربع إلى ثلاث أطوار وهي كالتالي:

الطور الأول أو طور التكيف والتجانس: ويمثل السنة الأولى ، سنة ترسيخ المكتسبات والتجانس والتكيف مع التعليم ، يميّز باعتماده على المادة المستقلة أكثر وبادراج اللغة الأجنبية الثانية.

الطور الثاني أو طور الدعم والتعميق: ويمثل السنتين الثانية والثالثة ويخصص لدعم الكفاءات ورفع المستوى الثقافي والعلمي والتكنولوجي.

الطور الثالث أو طور التعميق والتوجيه: ويمثل السنة الرابعة، حيث أنها سنة تعميق وتنمية التعلّمات في مختلف المواد، ويتم فيها تحضير وتوجيه التلاميذ نحو شعب التعليم ما بعد الإلزامي أو الحياة العلمية وذلك بالعباية والمتابعة البيداغوجية وبنشاطات يغلب عليها العمل التطبيقي، ويتوج التعليم الإلزامي المتوسط بشهادة التعليم المتوسط. (محمد بن حمودة، 2006، ص196)

فمن خلال ما سبق تعتبر مرحلة التعليم المتوسط أهم مرحلة من مراحل التعليم فعلى أساسها يتم التعرف وتحديد مختلف قدرات التلاميذ، ومعارفه واستعداداته ورغباته وميوله وتوجيهاته المستقبلية، ومختلف المشاكل التي تعرقل تقدمه.

أهداف مرحلة التعليم المتوسط:

المرحلة المتوسطة مرحلة ثقافية عامة غايتها تربية الناشئ تربية إسلامية شاملة لعقيدته وعقله وجسمه وخلقه. تمكين العقيدة الإسلامية في نفس الطالب وجعلها ضابطة لسلوكه وتصرفاته. تزويده بالخبرات والمعارف الملائمة لسنه حتى يلم بالمبادئ الأساسية للثقافة والعلوم. تنمية قدرات الطالب العقلية المهارية وتعبدها بالتوجيه والتهديب. تربية الطالب على الحياة الاجتماعية الإسلامية وتدريبه على خدمة مجتمعه ووطنه وتنمية روح النصح والإخلاص لولادة أمره.

إعداده لما يلي هذه المرحلة من مراحل تعليمية أخرى (كوثر محمد رضا شريف، 2003، ص57)
أهمية مرحلة التعليم المتوسط:

إن مرحلة التعليم المتوسط تعد تلك المرحلة التي تلي المرحلة الابتدائية فلذا تعتبر امتدادا لها وقاعدة للمرحلة الثانوية فهي مرحلة انتقالية بين المرحلتين مما يكسبها أهمية في السلم التعليمي وهذا ما حدّدته وثيقة سياسة التعليم حيث تعتبر المرحلة المتوسطة بحكم موضوعها في السلم التعليمي مرحلة انفصال هامة في حياة التلميذ فهي بالنسبة لبعض التلاميذ مرحلة نهائية للاطلاع بأعباء الحياة وهي بالنسبة لبعضهم الآخر موصلة إلى المرحلة الثانوية من التعليم فهي التي تحدد مستقبل الطالب لأنها تكون بانتهاء مرحلة الطفولة وابتداء سن المراهقة وما يتبع هذا السن من تغيرات نفسية جسدية وعقلية وخلقية. (رمضان القذافي، 1997، ص107)

أهم التغيرات التي يطرأ لها التلميذ في مرحلة التعليم المتوسط:

إن التعرف على طبيعة المتعلم أمر له أهميته وتأثيره الواضح على العملية التعليمية سواء من المنهج أو الأنشطة أو الأسلوب والطريقة المتبعة في التربية والتعليم المؤدية إلى تنمية شخصية المتعلم السوية المتحلية بالسلوك السليم والخلق الفاضل.

يلتحق المتعلم بالمتوسطة في سن الثانية عشر حتى نهاية الخامسة عشر، والتي تمثل مرحلة المراهقة المبكرة، والتي تعتبر من أهم المراحل العمرية في حياة الإنسان نظرا لمميزاتها والتغيرات التي تطرأ على المتعلم في هذه المرحلة. ومن أهم هذه التغيرات نذكر ما يلي:

النمو الجسمي الحركي: يقصد بالنمو الجسمي التغيرات التي تطرأ على الأبعاد الخارجية للجسم كالطول والوزن، فيزداد النضج والتحكم في القدرات المختلفة ويصبح التوافق الحركي في هذه المرحلة أكثر توازناً، مما يسمح للطالب بممارسة مختلف أنواع النشاط الرياضي، وما يجب على المربين مراعاته في هذه المرحلة: مساعدة المراهقين على تقبل وفهم التغيرات الجسمية التي تطرأ عليهم في هذه المرحلة. تجنب المقارنة بين الأفراد، فالفروق الفردية في معدلات النمو تلعب دوراً هاماً في مرحلة المراهقة. الاهتمام بالتربية الصحية للتلاميذ.

النمو الانفعالي الوجداني: يظهر على المتعلم في هذه المرحلة انفعالات يلونها الحماس، وتتطور لديه مشاعر الحب ونلاحظ عليه الحساسية الانفعالية ويميل إلى التمرد والاستقلالية، يشعر الكثير منهم بالخلج والانطواء وفي هذه المرحلة يجب منحه الثقة بالنفس من خلال تعزيز المواقف الإيجابية، فما يجب على المربين مراعاته هو:

المبادرة على أي مشكلة انفعالية وقت حدوثها.

العمل على التخلص من التناقض الانفعالي والاستغراق الزائد في أحلام اليقظة.

مساعدة التلميذ في تحقيق التوازن النفسي.

ج- النمو العقلي المعرفي: إن التغيرات التي تطرأ على النمو العقلي في هذه المرحلة هو أنه ينمو الذكاء العام بسرعة فائقة، ويتطور الإدراك من المستوى الحسي إلى المستوى الجرد، وتزداد قدراته على الفهم، وينمو التفكير المجرد والتفكير الإبتكاري، ويتجه عامة تفكيره نحو التعميم.

د- النمو الاجتماعي: فنجد أن المتعلم في هذه المرحلة بأنه يتأثر النمو الاجتماعي لديه بالتنشئة الاجتماعية من ناحية وعلى النضج من ناحية أخرى، فكلما كانت البيئة الاجتماعية للمراهق في أيام طفولته ملائمة كلما اتسعت دائرة علاقته ونشاطه الاجتماعي، ويدرك حقوقه وواجباته، ويتخلص من أنانيته ويتقرب سلوكه من معايير الناس، ففي هذه المرحلة يتأثر المتعلم بالتنشئة الاجتماعية فيتم تعلّم القيم والمبادئ والمثل والمعايير الاجتماعية من خلال الأفراد المقربين والهامين في حياة المراهق مما يؤثر على سلوك المتعلم إما إيجاباً أو سلباً. (حامد عبد السلام زهران، 1998، ص 297-299)

الفصل الرابع: الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر

1-تعريف المقاربة بالكفاءات:

هو تصور بناء مشروع عمل قابل للإيجار على ضوء خطة أو إستراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتدخلة في تحقيق الأداء الفعال، والمردود المناسب من طريقة ووسائل ومكان وزمان، خصائص المتعلم والوسط والنظريات البيداغوجية ومن المنطلق نتوصل إلى أن الكفاءة تتميّز بخمس مكونات:

لا تركز الكفاءة على مواد مكتسبة.

لا يكفي أن يمتلك المتعلم المواد بل يجب أن يكون قادراً على تعبئتها.

يجب أن تكون المهمة التي يواجهها المتعلم جديدة وغير مألوفة.

لا يجب أن تكون المهمة متجانسة من حيث المكونات بل يستوجب تجانسها من حيث القصدية.

يجب أن تكون المهمة معقدة. (إكرافيروجيرس، 2006، ص 50)

نستنتج مما سبق أن نظام المقاربة بالكفاءات هو ذلك النظام التربوي الذي يصب اهتمامه على المتعلم تقدم له مطلق الحرية في البحث عن المعارف والمعلومات بنفسه ، وهو محور العملية التعليمية أما المعلم فيكمن دوره في إرشاد وتوجيه المتعلم نحو الطرق الدراسية الصحيحة.

تكامل المعرفة بالتداخل والاندماج بين الحقول المعرفية المختلفة.

الوعي بدور العلم والتعلم في تغيير الواقع وتحسين نوعية الحياة ويمكننا تلخيص أهدافه و المتمثلة في :

النظرة إلى الحياة من منظور عملي .

ربط التعليم بالواقع والحياة .

الاعتماد على مبدأ التعليم والتكوين .

العمل على تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة نفعية .

تكامل المعرفة بالتداخل والاندماج بين الحقول المعرفية المختلفة .

الوعي بدور العلم والتعلم في تغيير الواقع . (حاجي فريد ، 2005 ، ص 45).

2- مبادئ المقاربة بالكفاءات: تقوم بيداغوجية المقاربة بالكفاءات على جملة من المبادئ المختلفة نذكر من بينها ما يلي:

مبدأ البناء: أي استرجاع التلميذ لمعلوماته السابقة ، قصد ربطها بمكتسباته الجديدة وحفظها في ذاكرته الطويلة .

مبدأ التطبيق: يعني ممارسة الكفاءة ، حيث الكفاءات تعرف عند البعض على أنها القدرة على التصرف في وضعية ما ، حيث يكون التلميذ نشطا في تعلمه .

مبدأ التكرار: أي تكثف التلميذ بنفس المهام الإدماجية عدة مرات ، قصد الوصول به إلى الاكتساب المعمق للكفاءات والمحتويات .

مبدأ الإدماج: يسمح الإدماج بممارسة الكفاءة عندما تقترن بأخرى ، كما يتيح التمييز بين مكونات الكفاءات والمحتويات ، ليدرك الغرض من تعلمه .

مبدأ الترابط: يسمح هذا المبدأ لكل من المعلم والمتعلم بالربط بين أنشطة التعليم وأنشطة التقويم التي ترمي كلها إلى تنمية الكفاءة . (وزارة التربية الوطنية ، 2005 ، ص 74-75)

من خلال ما سبق نستنتج أن نظام المقاربة بالكفاءات يقوم على مبادئ عدة وذلك من أجل تطوير وتحسين العملية التربوية عامة وتنشيط العملية التعليمية التعلمية خاصة ، مع الاهتمام الكبير المنصب على المتعلم .

3- شروط المقاربة بالكفاءات:تقوم بيداغوجية المقاربة بالكفاءات على إستراتيجية تؤدي في النهاية إلى بلوغ الهدف وهو امتلاك المتعلم القدرة على بناء كفاءات معينة وتوظيفها في وضعيات متشابهة ولنجاح هذه الإستراتيجية لابد من توفر جملة من الشروط المتمثلة في:

التعمق في فهم المناهج والوثائق المرافقة لها ودليل المعلم .

إدراك البعد المفاهيمي لسيرورة الكفاءات .

عدم إقامة حواجز مادية أو نفسية بين التلميذ ونشاطاته .

مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

انتقاء وسائل وطرق التدريس.

مراعاة الجانب البياني للمعرفة وليس للتدريس.

توجيه الاهتمام نحو التقويم وخاصة التقويم التكويني باعتباره فعّالا في متبعة الأداء وإبراز الكفاءة. (فليب

برينو، 2003، ص 34).

4- مزايا المقاربة بالكفاءات: تساهم بيداغوجية المقاربة بالكفاءات على تحقيق الأغراض والمنافع التالي:

تبني الطرق البيداغوجية النشطة والابتكار: من المعروف أن أحسن الطرائق البيداغوجية هي تلك التي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية، والمقاربة بالكفاءات ليست معزولة عن ذلك، إذ أنها تعمل على إقحام التلميذ في أنشطة ذات معنى بالنسبة إليه، منها على سبيل المثال إنجاز مشاريع وحل المشكلات، ويتم ذلك إما بشكل فردي أو جماعي.

تحفيز المتعلمين أو المتكويين على العمل: يترتب عن تبني الطرق البيداغوجية النشطة، تولد الدافع للعمل لدى المتعلم، فتخف أو تزول كثير من حالات عدم انضباط التلاميذ في القسم، ذلك لأن كل واحد منهم سوف يكلف بمهمة تناسب وتيرة علمية، وتتماشى مع ميوله واهتماماته.

تنمية المهارات واكتساب الاتجاهات والهيول والسلوكيات الجديد: تعمل المقاربة بالكفاءات على تنمية قدرات المتعلم العقلية المعرفية، العاطفية الانفعالية، النفسية الحركية وقد تتحقق منفردة أو متجمعة.

عدم إهمال المحتويات والمضامين: إن المقاربة بالكفاءات لا تعني الاستبعاد للمضامين، وإنما سيكون إدراجها في إطار ما ينجزه المتعلم لتنمية كفاءاته كما هو الحال أثناء إنجاز المشروع مثلا.

اعتبارها معيارا للنجاح المدرسي: تعتبر المقاربة بالكفاءات أحسن دليل على أن الجهود المبذولة من أجل التكوين توتى بثمارها وذلك لأخذها بعين الاعتبار للفروق الفردية بين المتعلمين. (محمد بن يحي زكريا،

2006، ص 99)

5- أهم عيوب المقاربة بالكفاءات: فمن أهم العيوب التي وجهت لبيداغوجية المقاربة بالكفاءات ما يلي:

قد لا يوفق المعلم في اختيار مشكلة اختيارا حسنا ولا يستطيع تحديدها بشكل يتلاءم ونضج التلاميذ.

تحتاج إلى إمكانيات وتتطلب معلما مدربا بكفاءة عالية.

إن استخدام طريقة حل المشكلات تحتاج كثير من الإمكانيات التي لا تتوفر في الكثير من مدارسنا الحالية.

(محمد صالح حثروبي، 2002، ص 139).

وفي الأخير نستخلص أن رغم نجاح بيداغوجية المقاربة بالكفاءات ومسايرة فترة زمنية طويلة، إلا أنها لا تخلوا من عيب ونقائص أعاقت تطوير النظام التربوي والوصول إلى الحلول المناسبة والاقتراحات للمشكلات التربوية المعاصرة التي تزداد وتضخم يوما بعد يوم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المنهج المتبع في الدراسة:

الدراسة الحالية التي نحن بصدد الخوض فيها تعد من الدراسات الوصفية التحليلية ، والمتمثلة في الكشف عن الاتجاهات التي يحملها أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر ، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لطبيعة هذا الموضوع .

عيّنة الدراسة وطرق اختيارها:

قمنا باختيار عيّنة الدراسة بطريقة مقصودة ، (العيّنة المقصودة) حسب التخصص ، والمؤهل العلمي ، والخبرة المهني التي بلغ عدد اها (79) أستاذ وأستاذة .

خصائص العيّنة:

يتضح لنا أن نسبة الأساتذة الذين تتراوح خبرتهم من [10-15] سنة تمثل نسبة معتبرة من عيّنة الدراسة المختارة حيث بلغت نسبتهم (35,44%) وكذلك الذين لديهم خبرة تتراوح ما بين [0-5] سنوات تمثل نسبة معتبرة وهي الأخرى تبلغ نسبتها (27,84%) ، فأما بالنسبة للأساتذة ذوي خبرة تتراوح خبرة تتراوح [5-10] سنوات فبلغت نسبتهم (15,18%) وتعبر على الأقلية وأما الفئة التي تفوق خبرتهم 15 سنة فتمثل نسبتهم (25,31).

المجال المكاني لإجراء الدراسة الميدانية:

جدول رقم (..) يوضح المتوسطات المختارة في ولايتين مختلفتين.

اسم المتوسطة	المكان	عدد الأساتذة
الضفة الخضراء الجديدة	برج الكيفان (الجزائر)	39
حليش حسين	بتيزي وزو	20
خامس علي	بتيزي وزو	20
المجموع		79

التعريف بالأدوات المستخدمة في الدراسة:

هو ذلك المقياس الذي أعد من طرف الباحث إبراهيم هياق في سنة (2011) بمدينة بسكرة والذي يتكون من تعليمية وبيانات شخصية لكل أستاذ وأستاذة كما يتكون هذا المقياس من (48) بند موزعة على (06) مجالات ومقسمة على (05) بدائل وهي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ولا أوافق بشدة). حيث يقوم كل أستاذ بالإجابة على أحد البدائل الخمس في بند تعبيرا عن اتجاهاته نحو الإصلاح التربوي الجديد .

التعريف بمجالات المقياس:

مجال الغايات والمبادئ العامة للتربية:

يتكون هذا المجال من (10) عبارات تتناول أهم الغايات والمبادئ العامة للتربية ، كعجانية والزامية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وعلاقة النظام التربوي بتعزيز الانتماء الوطني وتكوين جيل معتر بثقافته ومتفاعل مع محيطه محليا ، وعالميا ودور الإصلاح في تلبية متطلبات المجتمع .

مجال المناهج الدراسية:

يتألف هذا المجال من (10) عبارات تتطرق لمحتوى المناهج التربوية المطبقة في الإصلاح التربوي وطرق إعدادها وفقا لمداخل منهجية تراعي الأسس والأبعاد الضرورية في إعداد المناهج التربوية معرفيا، نفسيا، اجتماعيا، بيئيا وثقافيا مع التركيز على مكانة اللغة العربية والأجنبية في الناهج الجديدة.

مجال التقويم والامتحانات:

يتكون هذا المجال من (06) عبارات تبحث في الإصلاح والآلي التي استخدمها في هذا المجال، من خلال أنماط التقويم الجديدة ومدى فعاليتها من وجهة نظر الأساتذة المشرفين على العملية.

مجال طرق التدريس وأساليبه:

يتكون هذا المجال من (06) عبارات تعني بالطرق والأساليب والمقاربات المتبعة في عملية التدريس، ودورها في تفعيل العلاقات الاجتماعية بين المتعلمين، والتعليم النشط والتعاوني وملائمه للظروف والإمكانات المتوفرة لتحقيق أداء تربوي فعال.

مجال تكوين المكونين:

تكتسي عملية تكوين المكونين أهمية بالغة في أي إصلاح منشود، ويتألف هذا المجال من (10) عبارات تتطرق لعملية تكوين الأساتذة، خلال مزاوله عملهم الوصية ومدى ملائمتها لمحتوى التكوين وفترة.

مجال الوظيفة الاجتماعية:

يتكون هذا المجال من (06) عبارات تبرز مساهمة الأولياء في الحياة المدرسية بشكل فعال ودور الإصلاح التربوي في المحافظة على التراث الثقافي للأمة وإقامة علاقة تشاركية مجتمعة.

الفصل السادس: عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج.

عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

الخاصة بالفرضية الأولى:

التي تنص على أنّ "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط إيجابية نحو الغايات والمبادئ العامة للتربية". فمن خلالها نجد أن مختلف الآراء والاتجاهات التي تحملها الأساتذة إيجابية كونها تخدم مصالح المنظومة التربوية الجزائرية وتسدي خدمات العاملين فيها، حيث سجلنا اتجاها إيجابيا نحو الفقرة الثانية التعليم المجاني مضمون للجميع تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بمتوسط حسابي (4,43) وانحراف معياري (0,66)، وهذا ما يدل على التمسك بهذا المكتسب الوطني بفتح مجال أمام كافة فئات المجتمع لنيل حقها في التعليم وتأكيدا لذلك فإن العبارة رقم (08) التي تقترح في إعادة النظر في مجانية التعليم كانت هي العبارة التي لم تلقى استجابة وموافقة من أغلب أفراد العينة حيث جاءت في التدريب الأخير بمتوسط حسابي (2,36) وانحراف معياري (1,31)، وهو الأكبر على الإطلاق. أما العبارة الأولى التي تجعل من الدستور منطلقا لعملية الإصلاح جاءت بمتوسط حسابي (3,60) أي في الرتبة الثانية موجبة، ولقد لقيت العبارات الأولى للمقياس موافقة عالية من طرف أفراد العينة باعتبارها من إيجابيات الإصلاح التربوي، في حين كانت الاتجاه نحو العبارات الأخرى سالبا، مما يعزز الاقتناء بالتوجه الإيجابي لأفراد العينة نحو فقرات الخمس الأولى إيجابيا، حيث لم تسجل العبارات (6-8-10) متوسطا حسابيا يساوي المتوسط العام للمجال وانحرافات معيارية عالية نسبيا، أما العبارة (07) فلقد حققت متوسط حسابي ملائم مما يدل على وجود تبيان في الإجابة بين أفراد

العينة نتيجة لمقارنة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارة الثالثة مع السابعة نجد أنها كانت لصالح العبارة الثالثة ، بمعنى أن الإصلاح التربوي يعزز بالانتماء الوطني ، نفس العملية مع العبارة (5) و(10) فلقد كانت لصالح العبارة الخامسة أي أن الإصلاح التربوي يحقق متطلبات المجتمع. وبهذا فإن اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الأهداف التربوية ، ولقد نجد دراستنا الحالية هذه قد تتفق مع كل من دراسة "سبرطعي مراد" (2011) والتي من خلال دراسته إلى ضرورة ربط الأهداف بالطابع الوطني والطابع العلمي والاهتمام بأهداف الجزارة من خلال التأكد على الإبعاد الوطنية ، ودراسة "إبراهيم هياق" (2012) حيث توصل من خلالها إلى أن اتجاهات التي تحملها أساتذة التعليم المتوسط كانت ايجابيا نحو الغايات والمبادئ العامة للتربية ، وذلك لما تضمنه القانون التوجيهي للتربية ، من مبادئ التعليم مع الانفتاح على العالم الخارجي .

عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

الخاصة بالفرضية الثانية: التي تنص على ما يلي: "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابي نحو المناهج الدراسية"

تكتسي المناهج الدراسية أهمية بالغة في أي عملية إصلاحية كانت ، لذلك شهدت ثباتا في إجابات الأساتذة ، مبرزة الاتجاهات المختلفة لعينة الدراسة نحو إصلاح المناهج حيث نسجل إجماعا قويا بين أفراد العينة حول الفقرة الرابعة التي تبرز احتواء المناهج الدراسية على عدد من الكفاءات التي تعزز العمل الجماعي بمتوسط حسابي (3,76) وانحراف معياري (0,80) دالا على وجود إجماع قوي حول هذه الفقرة ، ثم تلي بعدها الفقرة رقم (05) التي ترى تحسنا في مكانة اللغات الأجنبية في المناهج الجديدة من خلال تحسينها وإعطائها أهمية مميزة يتجلى ذلك من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية للغات الأجنبية.

في حين نجد الاهتمام باللغة العربية في الإصلاحات التربوية جاءت في المرتبة الثالثة بانحراف معياري (0,71) ومتوسط حسابي (3,86) مقارنة بالفقرة رقم (07) التي ترى في تراجع مكانة اللغة العربية في الإصلاح التربوي الجديد. والتي جاءت بمتوسط حسابي (3,39) وانحراف معياري (0,91) ويتجلى هذا لصالح الفقرة رقم (03) ، مما يدل على التباين أفراد العينة ، فاللغة العربية في المناهج الجديدة تم رفع الحجم الساعي الأسبوعي لتدريسها ، كما أن معامل اللغة العربية شهد ارتفاعا في شهادة التعليم المتوسط وذلك لحث المتعلمين على بذل مجهود لتعلم اللغة العربية ، أما العبارة الثانية المتعلقة بالجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية حضورها في المناهج الجديدة لم تتحقق الاجتماع المطلوب بل كانت في حدود المتوسط بمتوسط حسابي (3,44) وانحراف معياري مرتفع نسبيا (0,97) وذلك دالا على تشتت الإجابات نوعا ما ، وفي حين لم تستطع العبارات (10-09-06-01) الحصول على المتوسط الحسابي للمجال فالعبارة الأولى التي ترى في إعداد المناهج الجديدة تم وفق مداخل منهجية تراعي الأسس المعرفية والنفسية والاجتماعية للمتمدرسين فلم تحقق هذه العبارة الإجماع الكافي ، وبالتالي ففي نظر أفراد العينة أن المناهج الجديدة فيها جوانب سلبية تتعلق بالأسس السالفة الذكر ، أما العبارة السادسة التي ترى في المناهج عدم مراعاتها للقدرات المختلفة للمتعلمين قد جاءت بمتوسط حسابي (3,49) وانحراف معياري (1,20) مما يدل على تشتت الإجابة نوعا ما وعدم رضا أفراد العينة عن محتويات المناهج المعدة للإصلاح التربوي أما العبارة الثامنة والتي ترى في كثافة المنهج وصعوبة التفاعل

نعتها جاءت بمتوسط حسابي (3,30) فأذن دال على وجود اتجاه ايجابي نوعا ما نحو المناهج الجديدة في مجال اللغات الأجنبية ، كما أن العبارة العاشرة والتي ترى في المناهج الجديدة البعد عن الواقع الاجتماعي للمتعلم حقق متوسط حسابي (3,24) مما يدل على رضا الأساتذة عن المناهج الجديدة كونها تراعي واقع المتعلم الجزائري ، فهذا فإن اتجاهات الأساتذة نحو المناهج الجديدة كانت ايجابية ، فقد نجد دراسة "إبراهيم هياق" و"حسني هانية" (2012) تتفق وتتما مع دراستنا الحالية حيث توصلوا إلى أن اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط كان ايجابيا نحو المناهج التربوية الحديثة ، بحيث كانت المناهج تراعي جميع جوانب تعلم التلاميذ وأنها فعالة نوعا ما في عملية الإصلاح التربوي .

وكما نجد أيضا بعض الدراسات قد تختلف وتعارض دراستنا ، فدراسة "لوسن حسين" (2013) التي توصل من خلالها إلى أن أغلبية الأساتذة اتفقوا على أن المناهج الحالية تكاد تكون ضعيفة مما استدعى اعتماد أسلوب الخبرة والمثثلة في نقل المعارف البشرية .

عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

تفسير ومناقشة النتائج بالفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أن "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو طرق التدريس وأساليبه". تعتبر طرق وأساليب التدريس من الأسس الرئيسية في عملية التعليم ، حيث أن انتهاج أساليب مناسبة لتعزيز وتنمية كفاءات محددة بدقة يجعل من العملية التعليمية ناجحة بكل المقاييس ، وطرق التدريس الجديدة والتي جاءت بها الإصلاحات التربوية ، من خلال تبني طبقة المقاربة بالكفاءات كأسلوب فني لتنمية قدرات ومهارات معينة لدى التلاميذ من خلال التعلم التعاوني والشاركي ، المبني على الحوار كأفضل أسلوب لتحقيق الفعالية في العملية التعليمية ، فنجد من خلال ذلك أن اتجاهات الأساتذة نحو الفقرة الثالثة من المجال التي ترى في التعلم التعاوني وسيلة لتعزيز القدرة على مواجهة المشكلات وحلها تتمتع بموافقة عالية من خلال المتوسط الحسابي (3,95) وانحراف معياري (0,80) والذي يؤشر لاتجاه مرتفع نحو هذه الفقرة ، في حين جاءت أيضا الفقرة الأولى والتي ترى في المقاربة بالكفاءات كأسلوب لتدعيم وتفعيل العلاقات الاجتماعية بين المتعلمين ، جاءت أيضا باتجاه مرتفع من خلال المتوسط الحسابي (3,68) وانحراف معياري (0,82) الذي يشير إلى الرضا العالي نحو هاتين الفقرتين في حين لم تحقق الفقرة الثانية والتي في الإصلاحات الجديدة مراعاة للجوانب المختلفة للمتعلم (معرفية ، وجدانية ، سلوكية) حيث كان المتوسط الحسابي متوسطا (3,44) وانحراف معياري (1,00) وأيضا العبارات (4-5-6) كان متوسطها الحسابي متوسطا ، حيث كانت العبارة الخامسة والتي ترى في المقاربة بالكفاءات كأسلوب فني للتعليم غير مقتنعة وأن مازال هناك بعض الأساتذة يمارسون الفعل التعليمي وفقا للمقاربة بالأهداف ، فقد تحصلت على متوسط حسابي (3,01) وانحراف معياري (1,07) وأما العبارة السادسة والأخيرة كانت بمتوسط حسابي (3,05) وانحراف معياري (1,20) حيث يشير إلى وجود تشتت طفيف في إجابات أفراد العينة وعلى العموم فالاتجاه نحو أساليب التدريس كان ايجابيا ولقد اتفقت مع دراسات كل من "تيعشادين محمد" (2012) و"إبراهيم هياق" (2012) و"عبد الرزاق سلطاني" (2011) التي توصلت إلى أن اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط ايجابية نحو انتهاج طرق وأساليب التدريس الجديدة.

عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

تفسير ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أن "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الامتحانات وأساليب التقويم".

إن الامتحانات والتقويم بكل آلياته، يشكل عصبيا أساسيا لأي عملية تعليمية كانت، فهو الجهاز الذي من خلال مؤشراتته نستطيع أن نحدد مدى فعالية النظام التعليمي وتقويم الأداء التربوي وإدخال تحسينات مناسبة في الوقت المناسب، والاتجاه نحو هذا المجال من خلال عينة الدراسة، نلاحظ أن معظم العبارات فاقت المتوسط العام للمجال، فالفقرة الأولى والتي تعتبر أن آليات التقويم الجديدة (تشخيص، تكويني، تحصيلي) فعالة في العملية التربوية بمتوسط حسابي (3,75) وانحراف معياري (1,00) ثم تليها الفقرة الثالثة بحيث كانت الموافقة على أن المراقبة المستمرة لأعمال التلاميذ من خلال آليات المستحدثة في عملية الإصلاح التربوي أعطت نتائج جيدة من خلال النتائج المتحصل عليها أثناء الاختبارات الفصلية والسنوية والتي جاءت بمتوسط حسابي (3,72) وانحراف معياري (0,99) وبعدها تأتي العبارة الرابعة التي تعتبر تقويم مهارات المتعلمين في الأداء عاملا هاما في تنمية روح المنافسة لديهم جاءت ايجابية بمتوسط حسابي (3,67) وانحراف معياري (0,85)، وبعدها تلي العبارة الثانية التي تحصلت على المتوسط حسابي (3,54) وانحراف معياري (0,97) والتي ترى في عملية التقويم من خلال تفاعل بين المعلم والمتعلم من جهة والمتعلمين فيما بينهم، فهي عملية فعالة لتعزيز التفاعل الاجتماعي في الوسط التربوي، وفي حين العبارة الخامسة والسادسة لم تحصلا على متوسط حسابي مرتفع إلا أنه هناك اتفاق تام بين أفراد العينة على أن التقويم الجديد يتطلب جهدا كبيرا في الإعداد نظرا للانحراف المعياري المرتفع.

فبهذا فإن اتجاهات هذه الأساتذة كان ايجابيا نحو الامتحانات والتقويم فنجد دراسات عديدة تتفق مع دراستنا الحالية فدراسة "إبراهيم هياق" (2012) و"عبد الرزاق سلطاني" (2011) توصلا إلى أن اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو التقويم بمختلف آلياته كان ايجابيا في الإصلاح التربوي الجديد، أما دراسة "مجدي أبو ريان" (2008)، فلقد كانت معارضة لدراستنا حيث توصل إلى أن هناك تباين في اتجاهات الأساتذة نحو عملية التقويم، ومنه فإن اتجاهاتهم كانت سلبية.

عرض وتحليل ومناقشة وتفسير النتائج:

تفسير ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على أنه "توجد فروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد حسب الأقدمية المهنية".

اتضح لنا أن مستوى الدلالة في جميع القيم المتحصل عليها كانت أكبر من (0,05)، وبالتالي فهي غير دالة إحصائيا، ولذلك فلا وجود للفروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد حسب متغير الأقدمية المهنية، حيث نجد أن أساتذة الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة والأساتذة الذين تتراوح خبرتهم ما بين (10-15) سنة والأساتذة التي تتراوح خبرتهم ما بين (5-10) سنوات والأساتذة التي تقل خبرتهم من 5 سنوات قد كانت اتجاهاتهم نحو الإصلاح التربوي الجديد نفسها، حيث أن معظمهم يحمل

اتجاهات سلبية نحو هذا الإصلاح. فسنوات الخبرة لا تعتبر عاملاً يؤثر في اتجاهات الأساتذة وذلك لأن الأساتذة ذوي الخبرة العالية تمكنوا من التحكم في المقاربة الجديدة وكل ما تتضمنه، وإضافة إلى ذلك فلقد مضى على إدماجها في المنظومة التربوية أكثر من 13 سنة وهذا ما ساهم في تأقلم الأساتذة القدامى الذين كانوا يدرسون وفق بيداغوجية المقاربة بالأهداف مع هذه المقاربة الجديدة. ولهذا فإن عامل الخبرة لا يؤثر في اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد حسب متغير الأقدمية في التعليم، وقد نجد دراسة "مبروكة ساري ناصر" قد تتفق مع دراستنا الحالية بحيث أكد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو تطبيق المقاربة بالكفاءات تعزي لمتغير الخبرة المهنية، أما دراسة "يوسف الطراونة" ودراسة "مجدي طيب" تختلف مع نتائج دراستنا حيث توصلوا إلى وجود فروق بين اتجاهات الأساتذة نحو تطبيق المقاربة بالكفاءة حسب متغير الخبرة. ومنه فمن البديهي أن تكون فروق بين اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد حسب الأقدمية المهنية وقد توجهت توقعاتنا إلى عدم وجود فروق بينهم بسبب الظروف التي يعيشونها والتكوين الذي يتلقونها كاد أن يكون واحداً ويخضعون لنفس السلوك القيادي لدى المدراء وخاصة مع النظام الديمقراطي.

خاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد" حيث قمنا باختيارها بالاستعانة بمقياس الاتجاهات وطبقناه على عينة من الأساتذة في مرحلة التعليم المتوسط وذلك للوصول إلى أهم الآراء والاتجاهات التي تحملها هذه الأساتذة نحو هذا الإصلاح الجديد. فبعد القيام بدراستنا الميدانية وتحليل ومناقشة النتائج النهائية المتحصل عليها، توصلنا إلى أن "اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط ايجابية نحو الإصلاح التربوي الجديد وما يحويه من مكونات وتغيرات بيداغوجية في طرق التدريس، الأهداف التربوي، المناهج الدراسية، التقويم، تكوين الأساتذة. كون أن عملية الإصلاح التربوي أداة مهمة وضرورية ومطلبا اجتماعيا ملحا، وذلك من أجل تحقيق التحول الاجتماعي المطلوب ومسيرة التطور الحاصل محليا، إقليميا وعالميا، لذا تسعى الدول لتجديد كافة الطاقات وحشد الإمكانيات والوسائل مادية كانت أم بشرية لضمان النجاح لهذه العملية و من بينها الجزائر، فالإصلاح التربوي لا يستهدف الجوانب المعرفية فقط، ولا تقتصر على التحصيل العلمي دون الاستفادة منه في تكوين جيل قادر على الإبداع والابتكار، وذلك لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع. والأساتذة كقوة بشرية خلاقة وطاقه هائلة، تسهر على تكوين النشء وإعدادهم لتحمل أعباء المجتمع، والدفع على الإبداع لتحقيق مكاسب أخرى للأمة فلهذا يبقى المعلم والأساتذ الطاقه البشرية الخلاقة كما يصفها الشيخ التربوي "حامد عمارة" ركنا أساسيا في العملية التعليمية التعلمية. ومنه فإن تحليل اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجديد، انطلاقا من النتائج المتحصل عليها، والإجابة عن التساؤلات والفرضيات المصاغة في هذه الدراسة نقترح جملة من الاقتراحات التي تساهم في تفعيل الاتجاه نحو الإصلاح التربوي، ودفعه إلى الحدود القصوى ايجابيا بدلا من الحدود الإيجابية المتوسطة حاليا. ونحتم بحثنا بأمل أن تكون هناك دراسات أخرى لتوسيع نطاق البحث في هذا الموضوع، وعدم الاكتفاء باتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي فحسب بل نأمل أن تكون دراسات أخرى

تمس جميع الأطوار التعليمية (الابتدائية، الثانوية والجامعة) وجميع التغيرات التي ستحدث مستقبلاً في المنظومة التربوية، مع توسيع مجموعة البحث، وهذا ما يطرك المجال أمام بحوث أخرى، تستفيد منها المنظومة التربوية والعاملين فيها والمتعلمين والمجتمع عموماً.

الاقتراحات:

انتهت الدراسة بالاقتراحات التالية:

نقترح على الباحثين إجراء دراسة معمقة تخص اتجاهات الأساتذة نحو موضوع الإصلاحات التربوية الجديدة. دراسة الصعوبات والعوائق التي تعترض المعلمين عند تطبيق التدريس وفق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات. العناية بتكوين المعلمين ليكونوا قادرين على مواكبة التغيرات والإصلاحات الجديدة التي تطرأ على المنظومة التربوية.

إعادة النظر في مناهج التكوين الخاص بالمعلمين.

تزويد المؤسسات التربوية بدوريات تناول تقنيات وأساليب التقييم من أجل إعداد مختصين في هذا المجال. دراسة مقارنة بعض الأساتذة لمقتضيات الإصلاح، وخاصة اعتماد وضعية المشكلة في تقويم التعليمات. المقاربة بالكفاءات تتطلب التعريف بها وبخلفيتها العلمية والبيداغوجية وتقنيات استخدامها في القسم وفي جمع المواد والدروس.

قائمة المراجع:

- إبراهيم هياق: اتجاهات أساتذة مرحلة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- أحمد عبد اللطيف محمد: علم النفس الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2001.
- إكبرافيرو جيرس: المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2006.
- تحشادين محمد: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو أساليب التقييم في ظل مقاربة التدريس بالكفاءات، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي، جامعة الجزائر، 2009.
- حاجي فريد: التقييم بالكفاءات، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، ط1، 2005.
- حامد عبد الرحمن زهران: التوجيه والإرشاد النفسي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ج1، 1998.
- حسن حسين البلاوي: الإصلاح التربوي في العالم، عالم الكتب القاهرة، 1998.
- خليل عبد الرحمن معاينة: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر عمان، الأردن، ط1، 2001.
- رمضان القذافي: التعليم في البلاد العربية، الأزرطة الإسكندرية، ط1، 1997.
- شرقي حكيم: بيداغوجية المقاربة بالكفاءات في الممارسات التعليمية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- طارق كمال: أساسيات في علم النفس الاجتماعي، مؤسسة الشباب، الجامعة الإسكندرية، 2005.
- عبد الرزاق السلطاني: اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- كرطوس ياسمينية: تدريس وفق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيقي، الجزائر، 2011.
- كوثر محمد رضا شريف: القيم الخلقية المستنبطة من قصص الأنبياء في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985.
- مجيد الطيب: دراسة تقييمية لواقع تطبيق منهجية التدريس بالكفاءات من وجهة نظر أساتذة مرحلة التعليم الثانوي، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2005.
- محمد بن يحي زكريا وعماد مسعود: التدريس عن طريق المقاربة بالأهداف والمقاربة بالكفاءات، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2006.

- مرابط أحلام: واقع المنظومة التربوية الجزائرية نحو الإصلاح التربوي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011.
- نوفل أحمد سهارة وعبد السلام موسى العديلي: مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2008.
- هشام محمد الخولي: الأساليب المعرفية وضوابطها في علم النفس ، دار الكتاب الحديث ، 2008.
- وزارة التربية الوطنية: المناهج والوثائق المرفقة للسنة الثانية من التعليم الثانوي والتكنولوجي جميع الشعب ، مطبعة الديوان الوطني للتعليم عن بعد ، الجزائر ، 2005.

مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ودوره في التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على إحتياز شهادة البكالوريا من وجهة إدراك تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية البلدة وسط- أجبلي عز الدين ، جامعة لونيبي علي العفرون - البلدة2- الجزائر
أ.عليك نامية ، جامعة لونيبي علي العفرون - البلدة2

مقدمة:

يعتبر التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني جزءا لا يتجزأ من العملية التربوية إذ لا يمكن فصله عنها ، فهو أحد خدماتها المهمة التي تسعى التربية جاهدة من خلالها إلى تربية الاختيارات لدى التلاميذ وتنمية مهاراتهم لبناء مشروعهم المستقبلي ، ومستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني وهذه التسمية الجديدة له منذ أكثر من عشر سنوات ، فمهامه منوطة بها يقدمه من خدمات من خلال تكوينه النظري والتطبيقي وما يسعى إلى إكتسابه في كل مرة من خلال التكوينات والاجتهادات الشخصية التي يقوم بها من أجل تأدية مهامه في أحسن الظروف وذلك في مجال الخدمة النفسية والتوعوية والتحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية وما يحتاجون إليه من تقنيات إرشادية وتوجيهات ورفع للمعنويات وذلك قبل اجتيازهم لها في نهاية السنة.

يعتبر التوجيه المدرسي هيئة مهمة داخل المؤسسة التربوية فقد جاء عن توامي محمد(2018) أن التوجيه في بدايته الأولى أي قبل تحرير الجزائر من المستعمر الفرنسي في شكل توجيه مهني ، إلا أن هذا التوجيه كان يقتصر على أبناء المستعمر الفرنسي والمعمرين ، والأجانب الموجودين في الجزائر ذلك الوقت ، ولم يستفد منه أبناء الشعب الجزائري إلا فئة قليلة جدا وذلك لتطبيقه الرواثر والاختبارات المستوردة من البلدان الأوروبية ، والتي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع ، الحضارية و الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية. ذلك لقلة الأعمال والوظائف التي كانت مخصصة للجزائريين وقت إذن لان المجتمع كان يعيش التهميش والإقصاء من قبل المستعمر.

كما يؤكد كل من حناش فضيلة ومحمد بن يحيى زكريا ، أن التوجيه أثناء الحقبة الاستعمارية كان يهدف إلى تحقيق غايات وأهداف المستعمر من حيث احتياجات اليد العاملة وذلك من خلال إقصاء أبناء الجزائر من فرص التعليم والتوجيه المهني للمهن المتوفرة في ذلك الوقت ، مثل الحرف اليدوية ، ففي 1945 كان مركز واحد فقط ، تحت إشراف ومسؤولية مستشار واحد. وقد تزايد العدد في مطلع الخمسينيات وصار عدد المراكز (9) تسع مراكز تحت اشراف (53) مستشار للتوجيه المدرسي والمهني ، والتي كانت مهمتهم في ذلك الوقت توجيه أبناء المستعمر التوجيه المهني.(حناش فضيلة ومحمد بن يحيى زكريا ، 2011).

إن التوجيه المدرسي في الجزائر تطور تطورا ملحوظا مع تطور المنظومة التربوية ، وقد اتسعت مهامه بزيادة أهميته داخل مؤسسات التعليم الثانوي التي اصبحت كلها مغطات وبدا يعين في المتوسطات وهو في تزايد مستمر ، اذ تعتبر مهام مستشار التوجيه المدرسي مهام جد مهمة فهي تشمل الإعلام والتوجيه والإرشاد والتقويم ، والتكفل النفسي الذي يعتبر جزء مهم من عملية التوجيه والإرشاد ، اذ يعد التكفل النفسي حاجة

ملحة داخل المؤسسة التربوية التي تمس فئة المراهقين بالدرجة الأولى. وهذه الفئة تتطلب رعاية وتكفل نفسي كبير جدا.

أهداف البحث:

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أهم الأهداف المتمثلة فيما يلي :

التعريف بالتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني

التعريف بمستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني

محاولة التركيز على توضيح مهام مستشار التوجيه

التنويه إلى مهمة من مهام مستشار التوجيه المدرسي في والثانوية.

توضيح الدور الذي يلعبه مستشار التوجيه المدرسي والمهني في التكفل النفسي للتلاميذ المقبلين على اجتياز

امتحان شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا.

محاولة إعطاء نظرة واضحة لمدى التكفل الذي يكون في المؤسسات التعليمية المتوسطة والثانويات لعمل

مستشار التوجيه المدرسي والمهني ومدى تكفله بالتلاميذ المقبلين على اجتياز إمتحان البكالوريا.

أولاً: الإشكالية

يعتبر التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في الجزائر جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التربوية ، خاصة في المرحلة

المتوسطة أي التعليم المتوسط والمرحلة الثانوية ، إذ يكشف عن ملمح التلاميذ للانتقال إلى جذع معين أو

شعبة من الشعب كما انه يكشف عن ميول واهتمامات التلاميذ من خلال عدة عمليات يقوم بها مستشار

التوجيه و أدوات تساعده على ذلك مثل استبيان الميول والاهتمامات وبطاقة الرغبات المنجزين لفائدة تلاميذ

السنة الرابعة متوسط والسنة الأولى ثانوي .

لذلك لا يفوتنا أن نشير إلى أن التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في الجزائر تأثر بالتغيرات التي طرأت على

التربية عموماً وذلك في إطار الإصلاح ، فمنذ أن باشرت الدولة بإصلاحاتها عليها ظهرت عدة نصوص تشريعية

منظمة له حددت أسسه ومهامه وصلاحياته ، وتنوعت بتنوع المراحل التي مرت عليها التربية عموماً وما

صاحبها من تجديد في الأساليب والطرق .

كما أن واقع التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر قد مر عدة مراحل من الحقبة الاستعمارية ليومنا هذا ، وقد

تطور خلالها نتيجة ظروف ومتغيرات عديدة ، أوصلته إلى ما هو عليه اليوم . هذا التطور والتغيير والنظام الذي

يعيشه بناءً على مناشير ومراسيم وزارية ، نظمت ورسمت أهدافه وحددت مهامه وبينت أهميته ، وتزامنا مع

التطورات التي مست التربية وخاصة التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ، فقد عرف تطورات أهمها ما كان سنة

1976 ومع هيكلية التعليم الثانوي 1992 سنة ، وآخرها الإصلاحات الجديدة التي كانت بداية سنة 2003 ، إذ

توضح صبرينة بايود ، رمشي ، أن التوجيه المدرسي في بدايته الأولى كان يتخذ طابعا إداريا أكثر منه تقني ،

إذ كانت مراكز التوجيه المدرسي والمهني تعمل بعدد لا يتجاوز (03) مستشارين يشرفون على 22 مقاطعة ، أي

كل مستشار مكلف بإعلام وتوجيه ما يزيد عن (5592) تلميذ من التعليم الأساسي والثانوي (صبرينة بايود ،

ربيعة رمشي).

لذا فان الواقع المعاش في تلك الحقبة التاريخية ، كان يبين مامدى النقص الكبير في عملية الإعلام خاصة والتوجيه والتوعية والتكفل النفسي والمتابعة الميدانية الحقيقية ، باعتبار إن مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي كان مطالب بعدة أعمال كانت منصوصة عليه في القانون الأساسي لمهام مستشار التوجيه وهو في القرار الوزاري رقم: 92.827 المؤرخ في 13-11-91.المتضمن تحديد مهام مستشار التوجيه المدرسي والمهني. كما أنّ الإصلاحات التي تناولتها القوانين الجديدة حول التوجيه المدرسي والمهني حاولت رد الاعتبار لمهية العملية الإرشادية بتغير التسمية السابقة(مستشار التوجيه المدرسي والمهني) إلى مستشار التوجيه و الإرشاد المدرسي و المهني و تحديد المهام و المتمثلة أساسا في مرافقة التلاميذ خلال مساهمهم الدراسي و توجيههم في بناء مشروعاتهم الشخصي وفق رغباتهم و استعداداتهم و مقتضيات التخطيط التربوي إلى جانب تقييم النتائج المدرسية ومرافقة التلاميذ الذين يعانون صعوبات من الناحية النفسية والبيداغوجية قصد تمكينهم من مواصلة التمدرس ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(2008: 15و16) هل يقوم مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بدوره المطلوب منه خلال السنة الدراسية من أجل التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا حسب مايدركه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي؟ ومنه نطرح التساؤلين التاليين:

1.هل الظروف التي يعيشها مستشار التوجيه المدرسي والمهني داخل الثانوية تساعده على العمل بكل مالدیه من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على نيل شهادة البكالوريا؟

2.هل مستشار التوجيه لديه الوسائل المناسبة للقيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا؟

ثانيا: صياغة الفرضيات:

1.2. صياغة الفرضية الرئيسية:

دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على نيل شهادة البكالوريا حسب مايدركه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي دور مرضي؟

1.2. صياغة الفرضية الجزئية:

الظروف التي يعيشها مستشار التوجيه المدرسي والمهني داخل الثانوية من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالورياهي ظروف مرضية الوسائل التي يعمل بها مستشار التوجيه المدرسي والمهني للقيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا مرضية.

ثالثا: مفاهيم البحث:

1.3.التوجيه المدرسي و المهني: عرفه كيلي Kelley بأنه >> يتم فيه وضع الأساس العلمي لتصنيف تلاميذ المدارس للثانويات مع وضع الأساس الذي بمقتضاه يتم تحديد احتمال النجاح للتلاميذ في دراسة من الدراسات أو مقرر من المقررات التي يدرس فيها<<(عبد الكريم قريشي ، 1993: 25)

2.3. الإرشاد: >> عملية إرشاد الفرد إلى الطرق المختلفة التي يستطيع عن طريقها اكتشاف واستخدام إمكانياته وقدراته ، وتعليمه ما يمكنه من أن يعيش في أسعد حال ممكن بالنسبة لنفسه وللمجتمع الذي يعيش فيه << (حامد عبد السلام ، 1980: 09)

3.3. العملية التربوية: هي العلاقة التفاعلية بين المعلم والمتعلم والمنهج الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف التربوية المحددة (<http://www.onefd.edu.dz>). كما جاء في مذكرة ماجستير لجمري ، محمد (2012) انه من مميزات العملية التربوية أنها تقتصر على الجنس البشري ، وهي عملية نمو يمارسها الكبير على الصغير وجيل على جيل .و نقل تراث ونمط حياة يستمر من جيل لجيل آخر .

4.3. مستشار التوجيه المدرسي والمهني: هو الموظف الذي احتازة مسابقة كتابية وشفهية للإلتحاق بهذا المنصب ، وذلك شريطة حصوله على شهادة ليسانس في إحدى تخصصات علم النفس أو علم الاجتماع . كما تمثل نشاطات مستشار التوجيه تتمثل في : مرافقة التلاميذ خلال مسارهم الدراسي ، تحليل النتائج الفصلية والسنوية ، لديه الحق في الاطلاع على ملف التلاميذ وجميع المعلومات الخاصة به ، لديه الحق في المشاركة في بعض مجالس المؤسسة ، الإرشاد النفسي ، المتابعة النفسية والتربوية ، تقديم الإعلام والتنسيق مع جميع مؤسسات الدولة لتقديم الإعلام المناسب للتلاميذ حسب الحاجة ، وتقديم الإعلام للتلاميذ والأولياء ، المشاركة في انجاز مشروع المؤسسة ، التقويم وهو انجاز جميع الدراسات المطلوبة من الوصاية او مبادرات شخصية . (مختار رحاب وعلوطي عاشور).

5.3. الخدمة النفسية: عرفها محمد المساقية (2007 : 186) قائلاً ان الخدمة النفسية هي >> مساعدة التلاميذ على حل مشكلاتهم وتوجيههم الى حل أزمتهم النفسية وضبط انفعلاتهم ولروحهم المعنوية خاصة في فترة الإمتحانات << (مختار رحاب ، علوطي عاشور: بدون سنة:76).

رابعاً: الإجراءات المنهجية:

سنعمل على إدراج الخطوات العملية التي قمنا بها على مستوى هذه الدراسة ، بحيث نقدم المنهج المتبع وعينة الدراسة ومكان إجراءها وكذا أداة القياس التي طبقت .

1.4. منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على الدور الذي يلعبه مستشار التوجيه المدرسي والمهني في التحضير النفسي والبداعي للتلاميذ المقبلين لنيل شهادة البكالوريا خلال السنة الدراسية ، وذلك حسب ما يدرسه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي في الثانويات الخاصة بمقاطعة البلدية وسط ، والتي هي مبنية في الجدول رقم (02).

2.4. عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من فئة تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي والمقبلين على اجتياز إمتحان شهادة البكالوريا وهو امتحان مصيري بالنسبة لهم. وهم بحاجة ماسة إلى الرعاية والتكفل النفسي والمساندة ورفع المعنويات. وذلك في خمس ثانويات من وسط البلدية. يقدر العدد الإجمالي لعينة الدراسة بـ"300 تلميذ مقبل على اجتياز شهادة البكالوريا دورة جوان 2019 (137 ذكر ، و163). والجدول (01) و(02) يقدمان توضيحات بخصوص عينة الدراسة .

الجدول رقم: (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	137	45.66%
أنثى	163	54.33%
المجموع	300	100%

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة على الثانويات وسط البلدة.

اسم الثانوية	العدد	النسبة
عمرين الخطاب	80	26.66%
بلقاسم الوزري	74	24.66%
ماحي	55	18.33%
الفتح	61	20.33%
زعبانة	30	10%
المجموع	300	100%

3.4. مكان إجراء الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على خمس ثانويات وهي: ثانوية عمر ابن الخطاب وثانوية بلقاسم الوزري وثانوية ماحي ، وثانوية الفتح ، و ثانوية زعبانة بولاية البلدة وسط وقد كانت العينة المختارة من كل ثانوية كما هو موضح في الجدول رقم (02).

4.4. أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا على مستوى هذه الدراسة على مقياس دور مستشار التوجيه المدرسي والمهني في التحضير النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين لنيل شهادة البكالوريا المنجز من طرف الباحثين ، لغرض الدراسة الحالية ، يتكون المقياس من 20 عبارة موزعة على محورين ، حيث تم انجاز هذا المقياس اعتمادا على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المراد دراسته ، ليناسب وطبيعة البيئة الجزائرية. واشتمل المقياس على الأبعاد التالية:

-البعد الأول: مجال ظروف عمل مستشار التوجيه ومدى كفايتها في تحقيق المتابعة والتكفل النفسي (10 عبارات من 1 إلى 10). ونقصد بها الظروف التي يعمل فيها المستشار للتكفل بالتلاميذ المقبلين على نيل شهادة البكالوريا والتي تتمثل في توفير مكتب لائق ، التوقيت مناسب لا يؤثر على دروس التلميذ ، توفير الهدوء ، عدد حصص المقابلات كافية للتلميذ ، وجود متابعة نفسية ، وجود نظام دائم.

-البعد الثاني: مجال الوسائل التقنية وأدوات عمل المستشار والأساليب مع التلاميذ في التكفل النفسي (10 عبارات من 11 إلى 20). ونقصد بها التقنيات التي يستعملها المستشار ، مثل الاسترخاء ، التنفس ، العلاج بالفن ، الاختبارات الإسقاطية ، الحصص التحسيسية والتوعوية ، الإرشاد الجماعي ، الحصص الإعلامية لتوضيح الآفاق المستقبلية الجامعية المحفزة لنيل الشهادة ، المقابلات الجماعية للإصغاء إلى أفكارهم وطوحتهم ومشاكلهم.

الخصائص السيكومترية للمقياس:

وقد عملنا على دراسة الخصائص السيكومترية للمقياس ، بحيث تم الاعتماد على صدق الاتساق الداخلي الذي بلغ 0.68 عند مستوى الدلالة 0.01 وهي قيمة عالية بالنسبة إلى 1 وتجعل المقياس قابلاً للاستعمال. إضافة إلى التأكد من ثبات مقياس ، بحيث قدرت درجة ثباته عن طريق ألفا كرونباخ 0.73 من أصل 1 ، وهي قيمة عالية تجعل من هذا المقياس ثابتاً ويمكن الاعتماد على نتائجه. كما تم حساب ثبات المقياس عن طريق التجزئة النصفية ، إذ بلغت درجة ثباته 0.74 وهي قيمة مرتفعة بالنسبة إلى 1 وهو ما يؤكد صلاحية المقياس والاعتماد عليه.

خامساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

سنتناول في هذا السياق النتائج المتوصل إليها ونعمل على معالجة الفرضيات وفق تسلسلها.

1.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الرئيسية:

صيغت الفرضية الرئيسية على اعتبار أن دور مستشار لتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا حسب ما يدركه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي يعتبر دور ايجابي . والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): حساب قيمة ت لعينة واحدة لمعرفة مدى إيجابية دور مستشار التوجيه حسب ما يدركه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا .

مستوى الدلالة	T قيمة لعينة واحدة	الانحراف المعياري	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	نظرة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا نحو التكفل النفسي المقدم من طرف مستشار التوجيه .
0,01	5,90	44,28	60	86.19	نظرة التلاميذ الإيجابية
		28,45		38.17	نظرة التلاميذ السلبية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في التحضير النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا حسب ما يدركه تلاميذ السنة الثالثة ثانوي يعتبر دور ايجابي إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 86.19 وهو دال عند مستوى الدلالة 0.01 مقارنة مع المتوسط الحسابي 38.17 الذي يمثل نظرة التلاميذ السلبية أي إنهم غير راضين عن دور المستشار في التكفل النفسي لهم وهو دال عند مستوى الدلالة 0.01 وهذا يفارق في المتوسط أكثر من 40 وهو فارق دال .

جدول رقم (04): يبين تكرارات نظرة التلاميذ نحو دور مستشار التوجيه في التكفل النفسي

النسبة	التكرار	نظرة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا إلى التكفل النفسي الذي يقدمه مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني .
67.33%	202	نظرة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا إلى التكفل النفسي الذي يقدمه مستشار التوجيه نظرة إيجابية
23%	69	نظرة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا إلى التكفل النفسي الذي يقدمه المستشار

		نظرة سلبية
9.66%	29	محايد
100%	300	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة 67.33% من مجموع التلاميذ الذين لديهم نظرة إيجابية نحو دور مستشار التوجيه في التكفل النفسي للتلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا أي ما يقدر عددهم ب202 تلميذ من مجموع 300 تلميذ من التلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا أي يدرسون في السنة الثالثة ثانوي بكل من ثانوية بلقاسم الوزري ، ماحي محمد ، عمر بن الخطاب ، زعبانة ، الفتح ، بالبليدة. يقرون على رضاهم عن دور المستشار الإيجابي في عملية التكفل النفسي للتلاميذ قبل اجتيازهم لشهادة البكالوريا كما هو واضح ببارق كبير نوعا ما عن نظرة التلاميذ السلبية لدور مستشار التوجيه الذين بينوا بعبارة أخرى عن عدم رضاهم لدور مستشار التوجيه

وتتفق هذه النتيجة المتوصل إليها من خلال دراستنا الحالية عن دراسة مع دراسة عبد النور أرزقي التي كان موضوعها مستوى الخدمات الإرشادية المقدمة من طرف مستشار التوجيه المدرسي والمهني والتي قدمت فيها مجموعة من الأسئلة وقد تبين أن التلاميذ لديهم علم بوجود المستشار ويقوم بدوره كمختص نفسي وأنه من الضروري وجوده داخل المؤسسة ونعتقد أن ذلك قد يعود في أنه فعلا المستشار لديه مهام مهمة جدا يقوم بها مع التلاميذ لذا نظرة التلاميذ إليه كانت إيجابية ، فهو الأقرب لهم والذي يصغي لهم ولمشاكلهم ، ويقدم من وقته لإجراء مقابلات فردية أو جماعية معهم ومنه النظرة الإيجابية كانت نتيجة مايقدمه من خدمات.

2.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: وقد صيغت الفرضية على النحو الآتي :

الظروف التي يعيشها مستشار التوجيه المدرسي والمهني داخل الثانوية من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا هي ظروف مرضية
جدول (05): يوضح الفروق بين الظروف التي يعيشها مستشار التوجيه المدرسي والمهني داخل الثانوية والتي تساعده على العمل بكل ماديته من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا.

نظرة تلاميذ السنة الثالثة ثانوي المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة T لعينة واحدة	مستوى الدلالة
نظرة التلاميذ لظروف عمل المستشار من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا مرضية	44,86	30	24,28	5,90	0,01
نظرة التلاميذ لظروف عمل المستشار من أجل التكفل النفسي بالتلاميذ المقبلين على إجتياز شهادة البكالوريا غير مرضية	38,99		19,89		

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (04) أن قيمة "ت" لعينة واحدة قدر بـ 5.90 أنه دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,01 تبعاً لمتغير ظروف عمل مستشار التوجيه من أجل القيام بعمله على أحسن وجه في التكفل النفسي للتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا. وهو يمثل رضى التلاميذ عن ظروف عمل المستشار أثناء اجراء مقابلات أو حصص تحسيسية من خلال مقابلات جماعية معهم ، إذ قدرت وجهة نظر التلاميذ نحو ظروف عمل المستشار بـ 44.86 وهي تمثل رضاهم عن ظروف عمل المستشار من خلال مايقدمه لهم من خدمات نفسية أثناء تكفله بهم قبل اجتياز شهادة البكالوريا ، و 38.99 والتي تمثل النظرة غير المرضية اي نظرة سلبية عن ظروف عمل مستشار التوجيه ، عند مستوى الدلالة (0.01) ومنه أن ظروف عمل مستشار التوجيه كانت ايجابية و مرضية بالنسبة للتلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا ، وذلك في الثانويات بلقاسم الوزري ، عمر بن الخطاب ، الفتح ، زعبانة ، ماحي ، بحيث أن أغلب التلاميذ أقرروا بأن الظروف مناسبة من حيث وجود ، مكتب لائق ، وتوفير لهدوء ، والوقت المناسب ، وهذا ما اختلف مع الورقة البحثية التي قدمها كل من مختار رحاب و علوطي عاشور(بدون تاريخ)كون أن واقع ظروف الممارسة الواقعية لمستشار التوجيه هي تتمثل في عدم توفر المقاييس والاختبارات النفسية لتشخيص مشكلات التلاميذ ، عدم توفر الامكانيات اللازمة لقيام المرشد بالأنشطة الإرشادية ، سواء كانت مادية او مصادر دعم أخرى ، عدم وجود مواعيد منظمة لجلسات إرشادية ، كما اقرت أيضا عن عدم وجود الدعم الإجتماعي والمساندة والتقدير للمستشارين من طرف رؤسائهم ، وهذا الإختلاف قد يرجع لكون المستشار أصبح يحمل شهادات عليا أكثر من السابق ، وأصبح يقوم بدورات تكوينية على نفقته الخاصة ، كما انه بينت الدراسة نفسها المذكورة أنه يكلف المستشار باعمال احصائية أكثر منها اخصائي نفسي وهنا اتفقت دراستنا مع هذا البند كانت الايجابيات تقريبا متفقة مع دراستنا الحالية ، فكلهم أجابوا بنعم.

3.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية:

وقد كان نص هذه الفرضية كما يلي: مستشار التوجيه لديه الوسائل المناسبة للقيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا
.. كما هو موضح في الجدول(05).

جدول (05): يوضح الفروق بين رضى التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا

مستوى الدلالة	T	قيمة لعينة واحدة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	نظرة التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا
0,01		5,55	21,28	30	39.67	نظرة التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا مرضية

		20.89		38.99	نظرة التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا غير مرضية
--	--	-------	--	-------	---

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (05) أن هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,01 في نظرة التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا، تبعا لمتغير وسائل عمل المستشار، وكانت في عمومها نظرة مرضية إذ قدر المتوسط الحسابي بـ39.67. إلا أن النتيجة الثانية لنظرة التلاميذ لوسائل عمل المستشار عند القيام بمهمة التكفل النفسي لفائدة التلاميذ المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا كانت غير مرضية بـ38.99 وهي نتيجة تكاد تكون نفسها بفارق بسيط جدا. وقد نرجع سببها هذه النتائج إلى الكثير من العوامل، أن مستشار التوجيه يستعمل نفس التقنيات الإرشادية، ولا يجتهد في التكوين وإثراء رصيده المعلوماتي والتكويني في مجال العلاج واكتساب تقنيات من أجل التكفل بالتلاميذ. وهي لا تتفق أيضا مع الورقة البحثية التي ذكرناها سابقا و قدمها كل من مختار رحاب و علوطي عاشور وأيضا تختلف مع الورقة البحثية التي قامت بها كل من الباحثتين صبرينة بايود وريبعة رمشي قائلتين عن (فطازي كريمة العدد 03-جانفي 2010)، أنه رغم تبني النصوص الرسمية للمقاربة الحديثة للإرشاد والتوجيه إلا أنه لا يزال يمارس بطرق تقليدية تقتصر على الإعلام الثري والمتجدد ويعتمد على أساليب موضوعية ومحدودة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف كون الورقة الأولى كانت سنة 2019 يعني بفارق قرابة العشر سنوات وهي فترة كبيرة جدا مع التطور التكنولوجي والعلمي السريع.

الاقتراحات:

ضرورة الاهتمام بالتوجيه المدرسي لأنه يساهم في بناء واكتشاف إطارات المستقبل. الإلمام بالركائز الأساسية في المنظومة التربوية من خلال تكوين وتوعية المهتمين في هذا المجال. على مستشار التوجيه المدرسي، العمل على إثراء رصيده المعرفي والاهتمام بالدورات التكوينية، التي تجعل منه أطارا متمكنا من عمله، ومطلع على كل ما هو جديد في ميدان علم النفس حتى يساير التطورات العالمية، ويوكب الجيل وما يحدث له من تغيرات سريعة جدا. ضرورة إعادة النظر في بعض الوثائق المساهمة في عملية التوجيه المدرسي بالنسبة للتلاميذ. الإقلال من العمل الإداري والإحصائي وتركيز الاهتمام بالجانب البداغوجي و التوعوي والإرشادي والمساندة والمتابعة النفسية للتلميذ من أجل بناء مشروعه المستقبلي.

خاتمة

إن التوجيه المدرسي هو ركيزة من ركائز المنظومة التربوية لأنه يساهم وبشكل كبير في توجيه وإرشاد إطارات المستقبل توجيهها يساهم في تحقيق رغبتهم وفق استعداداتهم وقدراتهم المطلوبة ووفق ما تتطلبه إمكانيات مؤسسات الدولة، من أجل بناء جيل قادر على تحمل المسؤولية، خال من المشاكل النفسية وفق إمكانياته وقدراته ووضعه في المكان المناسب له حتى يقوم بواجبه في أحسن صورة.

كما انه يلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع رغم مايعانيه من نقص وتقصير وعدم فهم من طرف المجتمع ، فقد وجب على الدولة ، التكفل به والأهتمام به ومدته بكل الوسائل الضرورية للنهوض به ومواكبة العصرية . فوجود مستشار التوجيه ضروري جدا لخدمة التلميذ ورعايته خاصة قبل أجتياز الشهادات المصرية له ، مثل شهادة التعليم المتوسط والباكالوريا .

قائمة المراجع

توامي محمد مفتش التربية الوطنية ومدير مركز التوجيه المدرسي والمهني لولاية البليدة سابقا.
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(2008)، مراسيم تنظيمية خاصة بالقانون الأساسي لعمال التربية الوطنية المطبعة الرسمية ، عدد59 ، الجزائر: اكتوبر 2008 ، ص 15، 16.
حامد عبد السلام زهران (1980):*التوجيه والارشاد النفسي* ، ط 02 ، عالم الكتب ، القاهرة.
حمري محمد(2012). *ثقافة التوجيه المدرسي في الجزائر بين الاصلاح والواقع* ، رسالة ماجستير .
صبرينة بايود، ربيعة رميشي ، (بدون سنة) واقع إستراتيجيات التوجيه المدرسي والمهني في المدرسة الجزائرية ، التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر واقع وآفاق ، منشورات مخبر التربية العمل التوجيه. دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.
عبد الكريم قريشي (1993)*تنظرة حول التوجيه المدرسي في الجزائر* ، مجلة الفكر ، العدد 1 ، باتنة .
عبد النور ، أرزقي(بدون سنة) مستوى الخدمات الإرشادية المقدمة من طرف مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ، مقال منشور ، التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر واقع وآفاق ، منشورات مخبر التربية العمل والتوجيه. دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.

القرار الوزاري رقم 827 المؤرخ في 13/11/1991 :

القرار الوزاري رقم: 92.827 المؤرخ في 13-11-91. المتضمن تحديد مهام مستشار التوجيه المدرسي والمهني .
مختار رحاب ، علوطي عاشور(بدون سنة) الخدمة بين مضمون النصوص التشريعية وظروف الممارسة الواقعية ، مقال منشور ، التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر واقع وآفاق ، منشورات مخبر التربية العمل والتوجيه. دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع .

<http://www.onefd.edu.dz> 2018:28/05/2018 heur 21.15

الحق في تولي الوظائف العامة بين الضمانات الدستورية والتنمية المستدامة
The Right Of assume Public Office between constitutional guarantees and Sustainable
Development

د. إكرامي بسيوني خطاب ، جامعة شقراء- المملكة العربية السعودية ، المعهد العالي للحاسبات-مصر

مقدمة

تبارى الأمم في تطبيق نظريات اقتصادية مختلفة في سعيها نحو تحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها ، ولكنها تنسى أو تنسى دور الجانب البشري في تحقيق هذه التنمية ، إذ يعد الجانب البشري هو المحور الرئيس بل والمحرك لهذه التنمية ، فالتنمية خلقت لأجل إسعاد البشر ، وهم وحدهم القادرون على تحقيق هذه التنمية أو العكس عرقلة وجودها والحكم عليها بالفناء والفسل.

والكوادر البشرية تمارس دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة محاور لعل أهمها: ما يؤديه الكادر البشري من عمل سواء في القطاع العام الحكومي ، أو في القطاع الخاص .

ويمثل القطاع الحكومي حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة لعدة أسباب منها: كونه المسئول عن وضع الخطط التنموية ، والمشرّف والمراقب على تنفيذها؛ لذا يعد دوره الأخطر والأهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولا يمكن للخطط التنموية أن تجد مجالا واقعيا للتطبيق بدون قواعد حاكمة لها ، تحاسب المخطئ وتكافئ المصيب ، وهنا يأتي دور القواعد القانونية بصفة عامة والدستورية بصفة خاصة ، إذ من خلالها تصبح الخطط التنموية في مضمونها ومحتواها قواعد قانونية يتعين على الكافة الالتزام بها .

ولقد حرص الدستور المصري الحالي الصادر عام 2014م على إلزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة ، والتأكيد في الوقت نفسه على وضع عدد من الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة .

ولقد غاب عن الفكر القانوني وضع مفهوم قانوني لفكرة التنمية المستدامة تاركا إياها لعلوم أخرى كعلم الاقتصاد ، أو الإدارة ، كما غاب عن المهتمين بخطط ونظريات التنمية المستدامة الدور القانوني لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يمارسه الموظفون العموميون القائمون على أمر وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة من دور هام وبارز في تحريك عجلة هذه التنمية ، أو العكس عرقلة مسيرتها إلى حد إصابتها بالشلل التام ، أو التعثر في أحيان كثيرة.

وترتبط على ما سبق وتحقيقا للهدف من هذه الورقة البحثية ؛ فلقد قسمها الباحث إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالضمانات الدستورية الوظيفية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: الضمانات الدستورية الوظيفية وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مشكلات تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوظيفة العامة وطرق حلها

المبحث الأول التعريف بالضمانات الدستورية الوظيفية والتنمية المستدامة

يشير مصطلح الضمانات الدستورية للحق في تولي الوظائف العامة العديد من التساؤلات لعل أهمها يتمثل في وضع مفهوم واضح ومحدد لهذا المصطلح لغة وقانوناً.

كما أن مصطلح التنمية المستدامة لم يحظ باهتمام فقهاء القانون العام، رغم أنه مصطلح قديم نسبياً؛ لذا وجب علينا أن نضع مفهومًا قانونياً له، يضي عليه طابع قانوني يختلف نسبياً عن مفهومه في علمي الاقتصاد والإدارة العامة.

وترتيباً على ما سبق سوف أقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالضمانات الدستورية.

المطلب الثاني: التعريف بالضمانات الدستورية الوظيفية.

المطلب الثالث: التعريف بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول التعريف بالضمانات الدستورية: كثر ترديد مصطلح الضمانات بين علماء اللغة وفقهاء القانون بصفة عامة وفقهاء القانون الدستوري بصفة خاصة، إلا أنني لم أجد - فيما أعلم - أي من فقهاء القانون يضع تعريفاً مانعاً جامعاً لمفهوم هذا المصطلح، لذا وفي إطار تحقيق الهدف من هذه الدراسة؛ يتعين أن نوضح معنى الضمانة لغة، وفي الاصطلاح القانوني وصولاً إلى تعريف جامع لها في مجال الوظيفة العامة.

أولاً: الضمانة لغة: يمكن تقسيم معان مصطلح الضمانة لغة إلى معنيين على النحو الآتي:

1- (المعنى الشكلي): الوثيقة أو التعهد: يضمن بها الرجل صاحبه أو يضمن بها البائع خلو المبيع من العيوب وبقائه صالحاً للاستعمال مدة معينة؛ أو تعهد شفوياً لأحد هذين الغرضين أو نحوهما ومنها الضمانة الدولية التي تتعهد بها الدول الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة بالمحافظة على استقلال دولة صغيرة، أو تنفيذ معاهدة أو اتفاق، والاسم ضمان والجمع ضمانات.

2- (المعنى الموضوعي): ويمكن تقسيمه على النحو الآتي:

a- الكفالة والالتزام ومنه (ضمان الدرك): هو رد الثمن للمشتري عند استحقاق المبيع، بأن يقول: تكفلت بما يدرك في هذا المبيع، و (ضمان الرهن): ما يكون مضموناً بالأقل، و (ضمان العصب): ما يكون مضموناً بالقيمة، و (ضمان المبيع): ما يكون مضموناً بالثمن قل أو كثر، و (الضمان الاجتماعي): قيام الدولة بمعونة المحتاجين.

b- الغرامة: كما تقول: ضمنته الشيء تضيئاً إذا غرمته، فالتزمه.

c- الاحتواء: قال ابن فارس: الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمننت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه إذا ضمنه استوعب ذمته.

(لسان العرب، مادة (ضمن) 13/257، القاموس المحيط، مادة (ضمن) 4/245)

ثانياً: الضمانة الدستورية: لم اصل - فيما أعلم - إلى تعريف واضح لمصطلح الضمانة الدستورية؛ رغم أن العديد من فقهاء القانون عامة وفقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص قد تناولوا فكرة الضمانات الدستورية، وجاء هذا تناول من خلال الحديث عن ضمانات استقلال القاضي أو ضمانات المحاكمة العادلة، وغيرها من الموضوعات التي اهتم بها المشرع الدستوري، حيث ذهب رأي - بصدد الحديث عن

ضمانات استقلال القضاء – إلى أن الضمانة الدستورية تعني : أن يتضمن الدستور بوصفه الوثيقة الأعلى أحكاما تتعلق باستقلال القضاء باعتبارها لازمة لكيان الدولة (هيكمل أحمد عثمان ، 2014 ، 24:25).
ومما لا شك فيه وضع تعريف قانوني للضمانة الدستورية ينبغي أن يسبقه منطقيا تعريف الدستور ؛ فالدستور: هو أعلى قاعدة قانونية تتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم شكل الدولة ، ونظام الحكم فيها ، وتنظم حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ، وتضع الحدود الفاصلة بين سلطاتها.
وبعد التعرف على النص الدستوري فإن سمح لي أن أضع تعريفا للضمانة الدستورية يمكنني القول بأنها: أمر صادر من النص الدستوري إلى الكافة لإنشاء أو حماية أو تنظيم حق من الحقوق الدستورية التي تؤثر في كيان الدولة ومقوماتها الأساسية.

من خلال التعريف السابق أحاول أن أضع ملامح أساسية للضمانة الدستورية على النحو الآتي :

1. الضمانة الدستورية أمر الضمانة الدستورية ليست مجرد توجيه ؛ بل هي أمر صادر عن أعلى نص قانوني في البلاد ، ومن ثم يجب على كافة سلطات الدولة الالتزام به وكفالة تنفيذية بالألية والضوابط والحدود الدستورية المرسومة له ، وهذا الأمر في طبيعته يستوجب بالضرورة وجود جزاء يترتب على مخالفة أية سلطة لهوجبات هذا الأمر وضوابطه ، ويتمثل في انعدام النص أو الإجراء القانوني المخالف له ؛ سواء تم هذا الجزاء بواسطة السلطة القضائية من تلقاء نفسها تطبيقا لدورها في الامتناع عن تطبيق النص القانوني أو الإجراء المخالف للدستور في إطار دورها الدستوري في ممارسة رقابة الامتناع عن تطبيق كل نص أو إجراء يخالف الدستور ، أو من خلال إحالة النص القانوني اللازم لنظر النزاع المعروض أمامه إذا رأي عدم دستوريته إلى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستوريته (الإحالة التلقائية) ، أو من خلال ما يمارسه الأفراد أنفسهم من دور دستوري في الطعن في الإجراءات والنصوص القانونية المخالفة للدستور بصورة مباشرة (الطعن المباشر بطريق الدعوى الأصلية) ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الدفع بعدم دستورية النص أو الإجراء القانوني بمناسبة دعوى قضائية (الدفع الفرعي)¹.

وقد يعترض البعض على ما استخدمه الباحث من عبارة أمر صادر عن النص الدستوري ؛ باعتبار أن النص الدستوري ليس شخصا طبيعيا أو معنويا فكيف يُصدر من ليس بشخص أمرا للكافة؟ في الحقيقة النص الدستوري وإن لم يكن شخصا معنويا أو طبيعيا ؛ إلا أنه يصدر أوامر تعتبر في ذاتها أعلى مراتب الإلزام القانوني ، وهذا الأمر هو جوهر القاعدة القانونية بصفة عامة والدستورية بصفة خاصة وبدونه تفقد القاعدة القانونية والدستورية صفتها الإلزامية التي تميزها عن القواعد الأخرى كالقاعدة الأخلاقية على سبيل المثال.

(¹) توجد طريقتان لتحريك دعوى عدم الدستورية ؛ الأولى : طريق الدعوى الأصلية وفيها يتم رفع الدعوى مباشرة من خلال الأفراد ، وتأخذ بعض الدول بهذا الطريق كفرنسا ، الثانية : طريق الدعوى الفرعية إذ لا يستطيع الأفراد من تلقاء أنفسهم الدفع بعدم دستورية نص قانوني إلا بصدد دعوى مرفوعة أمام القضاء ، ويتاح للقاضي الحرية في قبول الدفع من عدمه فإذا اقتنع بعدم الدستورية أوقف نظر الدعوى وأحال النص للمحكمة الدستورية للنظر فيه ، والثالثة : طريقة الامتناع : بحيث يستطيع القاضي نفسه أن يمتنع عن تطبيق النص القانوني الذي يرى أنه مخالف للدستور ، والرابعة : الإحالة التلقائية ، بحيث يستطيع القاضي أن يحيل نص قانوني لازم لنظر النزاع المعروض أمامه إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستوريته وتأخذ مصر بنظام الإحالة التلقائية والدفع الفرعي ، ويستطيع القاضي فيها أن يمارس رقابة الامتناع.

وفضلا عما سبق يمكن القول أيضا أن الأمر لا يمكن نسبه إلى الدستور نفسه فنصوص الدستور قد تتضمن مجموعة من النصوص التي لا يمكن اعتبارها قواعد قانونية - في رأي الباحث - كمقدمات الدستور - ودباجته، ومن ثم فالضمانة الدستورية، ليست قاعدة دستورية مباشرة بل يمكن استنباطها من النص الدستوري، أو من مجموعة من النصوص الدستورية، والضمانة الدستورية ليست مبدأ دستوري عام يمثل القيم والمثل الدستورية العليا، بل هي أوامر دستورية مستنبطة قابلة للتطبيق العملي، بل يمكن معاقبة من يخالفها، ومن ثم فالضمانة الدستورية تشترك مع المبادئ الدستورية العامة في كونها مستنبطة من النص الدستوري أحيانا وتختلف معها في كونها في بعض الأحيان تكون صريحة لا تحتاج إلى استنباط.

2- الضمانات الدستورية تنقسم إلى أنواع ثلاثة

الضمانة الإنشائية: التي تهدف إلى إنشاء حق أو إجراء قانوني لم يكن موجودا من قبل مثل استحداث نص دستوري يقرر منح الأفراد الحق في اللجوء إلى القاضي الدستوري للدفع بعدم دستورية النصوص القانونية، أو إنشاء مفوضية عليا للانتخابات.

الضمانة الحماية: أي تلك التي تقرر حماية دستورية لحق أو إجراء قانوني قائم وموجود فعلا فهي إذن ضمانة وقائية من خلالها يقرر النص الدستوري حماية غير موجودة لحق أو إجراء قانوني، أو يضاعف هذه الحماية، كما هو الحال في إقرار النص الدستوري حماية قضائية لمرتكبي جرائم الرأي ضد الملاحقة التأديبية من النقابات الصحفية.

الضمانة التنظيمية: التي من خلالها يأمر النص الدستوري السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية بوضع نصوص إجرائية تنظيمية لحق أو إجراء قانوني، كما هو الحال في النص على إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس السابق بفترة معينة، أو تنظيم إجراءات التظلم من إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية.

3- الضمانة الدستورية لا تكون إلا للحقوق والإجراءات التي تمس كيان الدولة ومقوماتها الأساسية

يعد هذا الملمح انعكاس لسمو وعلو النص الدستوري على غيره من النصوص القانونية الأخرى، فسمو القاعدة الدستورية يستوجب تنظيمها لمجموعة من الموضوعات التي تتناسب مع علوها وسموها، لذا فالضمانات الدستورية بأنواعها السابقة يتعين أن تنشأ أو تحمي أو تنظم الموضوعات التي تؤثر في كيان الدولة وشكلها الاقتصادي وبنائها الاجتماعي ونسيجها الوطني فلا حماية دستورية لحق أو إجراء لا يمثل هذه الأهمية للمجتمع باعتباره اللبنة الأولى والأهم في بناء الدولة، كما أنه لا حماية أيضا لحق أو إجراء يهدد أمن الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها.

المطلب الثاني التعريف بالضمانات الدستورية الوظيفية: إذا كنت قد توصلت -على نحو ما سبق- إلى تعريف للضمانات الدستورية؛ فإنه من المتعين أن أضع تعريفا للضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة باعتباره الموضوع الرئيس للبحث، ولكن قبل الحديث عن الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة فإن المنطق يقتضي أن أضع مفهوما للوظيفة العامة قبل أن أبين المقصود بالضمانة الدستورية لهذه الوظيفة، ومفهوم الوظيفة العامة هو مصطلح يتطلب بيان مفهومين معا وفي آن واحد؛ أحدهما: المقصود بالوظيفة العامة، والآخر: المقصود بالموظف العام.

وترتيباً على ما سبق سوف أقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: التعريف بالوظيفة العامة.

الفرع الثاني: التعريف بالموظف العام.

الفرع الثالث: التعريف بالضمانة الدستورية الوظيفية.

الفرع الأول التعريف بالوظيفة العامة

الوظيفة العامة لغة: تأتي الوظيفة العامة لغة على عدة معان منها: " التوظيف من فعل وظف: أي عين له وظيفة ، والوظيفة هي ما تعين من عمل ، أو مهنة (الفيروز أبادي ، قاموس المحيط ، 2001 ، 1042) ، والمنصب: وتستعمل بمعنى المنصب والخدمة (المنجد في اللغة ، 2002 ، 47).

الوظيفة قانوناً: انقسم الفقه القانوني الإداري في تعريفه للوظيفة العامة إلى معايير ثلاثة على النحو الآتي:

1-المعيار الشكلي: يعرف الوظيفة العامة بأنها النظام القانوني الخاص الذي يطبق على كافة أعوان الدولة في مختلف الإدارات والمؤسسات ذات الطابع الإداري.

2-المعيار العضوي: تعرف الوظيفة وفقاً لهذا المعيار بالنظر إلى الشخص القائم بها ؛ إذ تعرف بأنها مجموع الأعوان الخاضعين لنظام قانوني معين ، هو قانون الوظيفة العمومية.

3-المعيار المادي: يقصد بالوظيفة العمومية حسب هذا المعيار مجموع النشاطات التي تقوم بها الإدارة العامة ، فالإدارة لها نشاطات إدارية تختلف عن نشاطات القطاعات الأخرى. (سعيد مقدم ، 2010 ، 67).

ويرى الباحث أن كل معيار من المعايير الثلاثة السابقة قد تناول الوظيفة من جانب وأغفل جانب آخر ، لذا فإن الوظيفة العامة ينبغي النظر إليه من خلال جوانبها المختلفة في آن واحد ، فلا تغفل الجانب الشكلي ولا الموضوعي فضلاً عن الجانب المادي.

لذا فإن الوظيفة العامة – في رأي الباحث – هي: ما يقوم به شخص مكلف بأداء خدمة عامة دائمة من أنشطة في إطار مجموعة من القواعد القانونية العامة.

الفرع الثاني التعريف بالموظف العام: لقد حظي مصطلح الموظف العام بجدل قضائي وفقهي وتشريعي على نطاق واسع ، ولعل السبب في ذلك يرجع – في نظر الباحث – إلى صعوبة تحديد هذا المصطلح ، واختلاف الأوضاع القانونية للتوظيف في الدول كافة انطلاقاً من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة ، فضلاً عن تناول هذا المصطلح في العديد من العلوم كعلم الاقتصاد ، والإدارة العامة ، والسياسة ، فضلاً عن كونه كمصطلح قانوني تناولته أقلام فقهاء فروع القانون العام المختلفة كفقهاء القانون الإداري ، الجنائي ، وتشريعات المالية العامة عندما تفرض ضرائب على مرتبات الموظفين العموميين في الدولة .

وإزاء هذا الجدل وذاك الجدال يحاول الباحث من خلال هذا الفرع أن يوضح مفهوم هذا المصطلح لغة وفي الاصطلاح القانوني على النحو الآتي:

أولاً: الموظف العام لغة: اسم من الفعل وَظَّفَ يَوْظِفُ ، تَوْظِيفًا ، فهو مُوظَّفٌ ، والمفعول مُوظَّفٌ ، ويقال وَظَّفَ أخاه: أسند إليه وظيفة أو عملاً معيَّناً ، ووظَّفَ رأسَ ماله: استثمره ونمَّاه ، وَظَّفَ المؤسسةَ: زوَّدها بأعضاء أو موظَّفين جُدُد ، وَظَّفَ عليه العملَ: قدَّرَه عليه وعيَّنه ، وَظَّفَه: عيَّن له في كل يوم وظيفة ، وَظَّفَ على الصبي كلَّ يوم حفظَ آياتٍ من القرآن: عيَّن له آياتٍ لحفظها ، وَظَّفَ لَهُ رِزْقًا: عيَّنَ لَهُ في كُلِّ يَوْمٍ رِزْقًا (المعجم الوسيط ، مرجع سابق).

أما عن لفظ عام لغة فبأتي على عدة معان منها: م العموم أي الشمول؛ فيقال عَمَّ الفَرَحُ: شَمَلَ، عَمَّ القَوْمُ بِقَضَائِيهِ: شَمِلَهُمْ، عَمَّ المَطَرُ الأَرْضَ: شَمِلَهَا كُلَّهَا، وقد يأتي بمعنى طال فيقال عَمَّ النَّبَاتُ: طَالَ، عَمَّ الرَّجُلُ عُمُومَةً: صَارَ عَمًّا، وَعَمَّ رَأْسَهُ عَمًا: لَفَّهُ بالعمامة.

ومما سبق يتضح أن المقصود بالموظف العام لغة: الشخص الذي يسند له الحاكم أو من يفوضه وظيفة يؤدي من خلالها خدمة عامة لجموع الناس.

ثانيا: الموظف العام قانونا: سبق القول إن مصطلح الموظف العام قانونا قد لقي اهتماما وجدلا واسعا في الأوساط القانونية، ويرى الباحث التركيز على فقه القانون الإداري باعتباره الفقه القانوني المعني بوضع تعريف واضح لهذه المصطلح، من خلال تقسيم اتجاهات التعريف بهذا المصطلح عضويا إلى اتجاهات ثلاث على النحو الآتي:

يمكن التمييز في مجال التعريف القانوني للموظف العام بين ثلاثة اتجاهات الاتجاه التشريعي، الفقهي، ثم القضائي.

التعريف التشريعي للموظف العام: ابتعدت غالبية التشريعات عن وضع تعريف محدد للمقصود بالموظف العام (Plantey (A), 1971, P 19)، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: صعوبة وضع تعريف تشريعي لمصطلح الموظف العام، وكذلك اختلاف الوضع القانوني للموظف العام من دولة إلى دولة أخرى؛ إذ أن فكرة الموظف العام هي فكرة تنبع من القانون الإداري الذي يتسم بالتجديد والتغير، لذا رأيت التشريعات أن الأهم تحديد المخاطبين بالنصوص الوظيفية بعيدا عن وضع تعريف للموظف العام يمكن أن يدخل تحت لوائه عدد من غير المخاطبين بأحكامه (عبد الحميد كمال حشيش، 1977، 165)

ومن بين هذه التشريعات التي أغفلت وضع تعريف للموظف العام؛ ما ورد بنص المادة الأولى من قانون الموظفين الفرنسي فيما قرره من أن " يطبق هذا القانون على الموظفين الذين يعينون في الإدارات المركزية للدولة والمصالح التابعة لها والمؤسسات العامة للدولة، ولا يطبق على القضاة والعسكريين والعاملين في الإدارات والمصالح والمؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري (وقد نص نظام الموظفين الصادر بالأمر 244/95 بتاريخ 4/2/1959 الذي حل محل قانون 19 أكتوبر 1949 والقانون الخاص بحقوق والتزامات الموظفين رقم 634 الصادر في 13 يوليو 1983 على نفس المفهوم، Article (2) Lio no 83-634, 1987، 1013).

وعلى خلاف الغالب من التشريعات ذهب المشرع المصري في قانون الخدمة المدنية الحالي رقم 81 لسنة 2016 (الجريدة الرسمية ع 43 مكرر(أ)، أول نوفمبر 2016م) إلى تعريف الموظف في فقرة 5 / من م/2 منه مقررًا (يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:5- الموظف كل من يشغل إحدى الوظائف الواردة بموازنة الوحدة) ويقصد بالوحدة في البند 2 من نفس المادة: الوزارة أو المصلحة أو الجهاز الحكومة أو المحافظة أو الهيئة العامة.

ورغم أن المشرع المصري قد وضع تعريفا للموظف العام إلا أنه لم يكن تعريفا دقيقا إذا ركز على وجود شرطين فقط لأعتبار الشخص موظف عام: أن يكون الشخص معينا، وأن يكون تابعا لمرفق عام، وهذا التعريف جاء

قاصرا عن أهم شرط من شروط الموظف العام وهو ممارسة العمل بصفة دائمة ، فقد يكون الشخص معيناً في مرفق عام ، ولكنه يمارس وظيفة مؤقتة ، ومن ثم لا يعد موظفاً عاماً .

وعلى غرار النهج السابق نجد المشرع العراقي قد حرص على وضع تعريف للموظف العام في صلب قوانين الخدمة المدنية وقوانين انضباط موظفي الدولة ، فقد عرفه في المادة الأولى من قانون انضباط موظفي الدولة رقم 14 لسنة 1991 المعدل (كل شخص عهدت إليه وظيفة داخل ملاك الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة) ، إلا أن هذا التعريف أيضاً لم يكن مانعاً كما هو الحال في التشريع المصري .

ويرى الباحث أن الحجج التي قيلت لعدم وضع تعريف تشريعي محدد للموظف العام هي حجج واهية ، كما أن التشريعات التي حاولت وضع تعريف للموظف العام أغفلت أهم شرط في العمل الذي يمارسه الموظف ، ألا وهو شرط ديمومة العمل واستمراره ، ومن ثم يتعين على التشريعات المختلفة وضع تعريف واضح لمفهوم الموظف العام ، وسوف يحقق ذلك العديد من المزايا لعل أهمها : سهولة تحديد المخاطبين بأحكام قوانين الوظيفة العامة ، ومن ثم تحديد مسؤولية الأشخاص وإمكانية معاقبتهم عن جرائمهم الوظيفية ، وغلق الباب حول الاختلافات الفقهية القانونية والقضائية حول تحديد المقصود بالموظف العام .

التعريف الفقهي : إزاء الابتعاد التشريعي عن وضع تعريف محدد للموظف العام لم يجد الفقه امامه سوى أن يخوض غمار هذا المصطلح واضعاً تعريفاً له ومن بين هذه التعريفات ما ذهب إليه الأستاذ " هوريو " Hauriou معرّفاً الموظف بأنه " كل من يعين من قبل السلطة العامة تحت اسم موظف أو عامل أو مستخدم أو مساعد عمل يشغل وظيفة في الكوادر الدائمة لمرفق عام تديره الدولة أو الإدارات العامة الأخرى (Hauriou , 1933 , 729).

وعرفه Duez و Debeyre بأنه " كل شخص يساهم في إدارة مرفق عام يدار بالاستقلال المباشر من قبل الدولة ويوضع بصورة دائمة في وظيفة داخله في نطاق كادر إداري منظم (Duez (Paull) et Debeyre (Gug) 1952, 641).

وعرفه Fabrice Melleray بأنه: الذي يشغل وظيفة دائمة بتوقيت كامل ومعين في أحد درجات التسلسل الإداري لدى الدولة في أجهزتها المركزية أو غير المركزية أو في الجماعات الإقليمية أو في الإدارة الاستثنائية. (Fabrice Melleray, 2009, 11) , (Pierre Lauren Frier, 2013, p43)

ويذهب رأي فقهي آخر إلى تعريف الموظف العام بأنه: ذلك الشخص الذي يشغل إحدى الوظائف العامة بصفة دائمة ، ووفقاً للشروط والمؤهلات التي تحددها المرافق العامة ممثلة في الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والإدارية (شوقي بركاني ، 2017 ، 30)

وفي الفقه المصري يذهب رأي إلى القول بأن الموظف العام هو: كل من يقوم بعمل دائم على وجه مستقر ومطرد في خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون الأخرى ، بأسلوب الاستقلال المباشر ، عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وأن يصدر بذلك قرار من السلطة المختصة قانوناً بالتعيين (محمد محمد بدران ، 1990 ، 49)

ويذهب رأي آخر إلى القول بأن الموظف العام هو الشخص الذي يقوم بصفة قانونية بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية عن طريق الاستغلال المباشر (سليمان محمد الطماوي ، مرجع سابق ، 407).

ويتضح من التعريفات الفقهية السابقة أنها جميعا تشترط في ضرورة توافر شروط ثلاثة حتى يكون الشخص موظفا عاما وهي: أن يمارس الشخص وظيفة دائمة ، في مرفق عام يتبع الدولة ، ويعين من قبل السلطة الإدارية المختصة.

ويلاحظ الباحث أن التعريفات الفقهية السابقة أغفلت بعض الحالات التي يكون الشخص فيها معين من قبل السلطة الإدارية لدى مرفق عام ويمارس عمل دائم ، إلا أنه لا يخضع لنظام الخدمة المدنية ، أو القانون المنظم للوظيفة العامة في الدولة ، فعلى سبيل المثال رئيس الجمهورية ، والوزراء ، والقضاة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات يمارسون وظائف دائمة في مرافق عامة للدولة ، ومعينون من السلطات الإدارية المختصة ، إلا أنهم لا يخضعون لقانون الخدمة المدنية المصري ، بل يخضعون لكادر وظيفي خاص بهم.

وهنا يتساءل الباحث: هل هناك ارتباط بين خضوع الموظف لقانون الوظيفة العامة حتى يمكن أن يعتبر موظفا عاما؟ أم يكفي توافر الشروط الثلاثة لاعتباره موظف عام؟

في الحقيقة إن توافر الشروط الثلاثة هي الحد الأدنى لاعتبار الشخص موظفا عاما وتجعله خاضعا للقانون الخاص بالوظيفة العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ولتوضيح ذلك يمكن القول إن الموظف العام المستثنى من الخضوع مباشرة لقانون الوظيفة العامة ، هو يخضع له بطريقة غير مباشرة إذ يعتبر قانون الوظيفة العامة في أي بلد هو الشريعة العامة التي تطبق في حال انعدام وجود نص قانوني يحكم مسألة معينة في القانون الخاص بهذا الشخص.

ولتوضيح ذلك يمكن القول أن موظف في وزارة التعليم يخضع لقانون الخدمة المدنية المصري بطريقة مباشرة فهو الذي ينظم كافة شؤون الوظيفة ، أما عضو هيئة التدريس في الجامعة والتابعة لوزارة التعليم أيضا فيخضع للقانون المنظم لشؤون أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، وهذا الأخير إذا لم يوجد نص خاص في القانون الخاضع له ينظم إجازاته ، وإعارته يتم الرجوع فيه إلى الشريعة العامة وهو قانون الخدمة المدنية ، فهذا الأخير خضع لقانون الخدمة المدنية بطريقة غير مباشرة ، ومن ثم يمكن القول أن الموظف العام قد يخضع لقانون الوظيفة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولا يؤثر ذلك في متى توافر صفة الموظف فيه من عدمه.

ويمكن لي أن أضع تعريفا للموظف العام بأنه: كل شخص معين من قبل السلطة الإدارية العامة في مهمة دائمة لدى شخص معنوي عام ، ويخضع لقانون الوظيفة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

التعريف القضائي: ذهب قضاء مجلس الدولة الفرنسي لتعريف الموظف على أنه " كل شخص يعهد إليه بوظيفة دائمة في الملاك وتكون في خدمة مرفق عام " ، واشترط المجلس أن يكون المرفق العام إدارياً (C.E. 9-4-1923 , R.D.P 1923 , D 1947 , C.E. 20-12-1946) .

. أما المرافق الصناعية والتجارية فقد فرق فيها بين شاغلي الوظائف الإدارية والوظائف الأقل أهمية Subalterne واعتبر العاملين في النوع الأول من الوظائف موظفين عامين أما الوظائف الأخرى فأخضعها

للقانون الخاص وعزى المجلس هذه التفرقة إلى أن شاغلي وظائف المحاسبة والإدارة أكثر ارتباطاً بالمرفق العام (Duez et Debeyre, op.cit,637)
وذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى توافر ثلاثة شروط لاعتبار الشخص موظفا عاما فقضت بأنه: «...
وغني عن البيان أن ليس كل من تمنحه الدولة مرتبا يعتبر موظفا عاما.... فإن صفة الموظف العام لا تقوم
بالشخص ولا تجري عليه أحكام الوظيفة العامة إلا إذا كان معينا في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره
الدولة أو السلطات الإدارية بطريق مباشر...» (حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية الصادر في 12 / 1970 /
13).

ويتضح مما سبق وجود توافق بين الاتجاه الفقهي والقضائي في ضرورة توافر عناصر رئيسية لكي يكتسب
الشخص صفة الموظف العام ، ويعيب عليهما معا عدم وضع تعريف واضح للموظف العام يمكن من خلاله
التفرقة بين من يعمل تحت مظلة مباشرة لقانون الوظيفة العامة ومن لا يعمل تحت المظلة المباشرة لهذا
القانون ، وهذا العيب بلا شك سوف تظهر دلائله على أحكام القضاء الإداري بصفة عامة وتلك المتعلقة
بالجرائم التأديبية بصفة خاصة ، فالموظف العام الذي يخضع بصورة مباشرة لقانون الوظيفة العامة يخضع
للعقوبات التأديبية الموجودة بهذا القانون ، أما غيره ممن يخضعون لهذا القانون بطريقة مباشرة فهنا يثار
التساؤل بشأن خضوعهم لهذه العقوبات من عدمه خصوصا إذا كان هؤلاء يخضعون لعقوبات تأديبية خاصة
بهم تختلف عن تلك الموجودة في الشريعة العامة الحاكمة للوظيفة العامة المتمثلة في قانون الوظيفة العامة ،
ومن أمثلة هؤلاء أساتذة الجامعات إذ يخضعون لقانون خاص بهم ، ولا يخضعون لقانون الخدمة المدنية إلا في
حال عدم وجود نص خاص في قانون الجامعات .

الفرع الثالث التعريف بالضمانة الدستورية الوظيفية: إذا كنت قد انتهيت إلى وضع تعريف للضمانات
الدستورية بصفة عامة ، فإنه يمكنني الآن بوضوح تعريف الضمانة الدستورية في مجال الوظيفة العامة بأنها:
أمر صادر من النص الدستوري إلى الكافة لإنشاء أو حماية أو تنظيم حق من الحقوق الدستورية الوظيفية التي
تؤثر في كيان الدولة ومقوماتها الأساسية .

واستكمالا للتقسيم الذي ذكرته لأنواع الضمانات الدستورية يمكن القول بأن الضمانات الدستورية في مجال
الوظيفة العامة يمكن تقسيمها أيضا إلى أنواع ثلاثة على النحو الآتي:

الضمانة الدستورية الوظيفية الإنشائية: ومن أمثلتها ما ورد بنص م/11 من الدستور المصري الحالي الصادر
عام 2014 (تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية
والاقتصادية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.....كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف
الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية ، دون تمييز ضدها ،)، فحق المرأة في
التعيين في الهيئات القضائية لم يكن منصوحا عليه صراحة في الدساتير السابقة ، ومن ثم أصبح هذا الحق
في ظل الدستور المصري الحالي بمثابة ضمانة دستورية إنشائية لهذا الحق فلا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا مع
تعديل النص الدستوري ذاته ، وتستطيع المرأة التي يتم استبعادها من التعيين في الهيئات القضائية أن تدفع
بعدم دستورية هذا الإجراء بالأداة الدستورية.

الضمانة الدستورية الوظيفية الحمائية: ومن أمثلتها ما ورد بنص م/ 14 من الدستور المصري الحالي 2014 من أن: (الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم، وحمائهم، ...)، فحق تولي الوظائف العامة هو من الحقوق التي تحميها الدولة، فالنص الدستوري هنا يحمي هذا الحق الذي كان موجودا من قبل في الدساتير السابقة، ولا يكفي فقط بمجرد إقراره أو الاعتراف به.

الضمانة الدستورية الوظيفية التنظيمية: ومن أمثلتها ما ورد بنص م/ 4 من الدستور المصري 2014 (السيادة للشعب وحدة، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور)، فالدستور هنا يقرر أن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ومنها تكافؤ الفرص الوظيفية ينظمه الدستور ويضع ضوابطه، ونصت م/ 12 من الدستور المصري الحالي 2014 على أنه: (العمل حق وواجب، وشرف تكفله الدولة، ولا يجوز الزام أي مواطن بالعمل جبرا، إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل)، فالنص الدستوري هنا يوجه أمرا بحظر إجبار المواطنين على العمل إلا بضوابط معينة منها أن الإيجار يكون بمقتضى نص قانوني ولإداء خدمة عامة ولمدة محددة وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل.

ومن بين الضمانات الدستورية الوظيفية المتعلقة بالإجراءات التنظيمية للحقوق الوظيفية ما ورد بنص م/ 14 من الدستور المصري الحالي: (الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم، وحمائهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون)؛ فالنص قرر أن إجراءات فصل العامل بغير الطريق التأديبي يعد مخالفة دستورية، ووجه أمرا للمشرع أن يصدر قانونا يبين فيه الأحوال التي يحددها القانون للفصل بغير الطريق التأديبي.

المطلب الثالث التعريف بالتنمية المستدامة: بدءا يتعين علينا الاعتراف بصعوبة وضع تعريف لمصطلح التنمية المستدامة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تنوع فروع العلم التي تناولت هذا المصطلح، وتطور مفهومة بسرعة متزايدة، واختلاف مفهومة من بلد إلى آخر، وفي البلد الواحد من حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى.

ويعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology حيث استخدم الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها بعض، وفي المفهوم التنموي استخدم هذا المصطلح للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الأيكولوجي (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، 2007 م - 1427 هـ).

وفي إطار الصعوبة السابقة، يمكن أن نوضح مفهوم التنمية المستدامة من خلال التعرف على مفهومها اللغوي والاصطلاحي، ثم مفهومها القانوني على النحو الآتي:

أولاً: التنمية المستدامة لغة: يتكون المصطلح من كلمتين التنمية والمستدامة ، والتنمية لغة من النماء بمعنى الإكثار والارتفاع والزيادة ؛ فيقال ينمو نموا ونمى الحديث ينمى: ارتفع ، ونمته رفعتة: ونميت النار إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به ، والنماء الربيع ونمى الإنسان: سمن ، والنامية من الإبل السمينة ، يقال نمت الناقة سمنت (محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، 296-297).

أما الاستدامة فتأت على معان متعددة منها: التآني في الشيء أو التآني في رسم السياسات وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع ، وقد تأتي بمعنى القابلية للدوام والاستمرار (القاموس المحيط ، مرجع سابق) ، (فروحات حدة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 11 ، 2012) ، (نعيم سلمان بارود ، 2005).

ثانياً: التنمية المستدامة اصطلاحاً: ينقسم المصطلح إلى التنمية والمستدامة والتنمية لها معنى عام وآخر خاص نتناوله على النحو الآتي:

المعنى العام للتنمية

التنمية بمعناها العام أو الشامل لا تنتمي إلى علم واحد من العلوم ، بل هي تتطلب تكاتف عدد كبير من العلوم والتخصصات ، ويعد الإنسان الهدف الرئيس للتنمية ، وهو الأقوى المؤثر فيها ، فلا تتحقق التنمية إلا بالإنسان (عبد الوهاب الجوهري وآخرون ، 1982) ، فهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب ؛ بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع. (Edgar Owen, 1987, p: XV)

ولقد وضع "فرانسوا بيرو" 1961 تعريفاً شاملاً للتنمية على أنها: "ذلك التغير الملاحظ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وحتى في السلوكيات والتي تضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل بشكل مستمر ومتراكم" ، (Jean-Paul maréchal, 2005, p 33)

2- المعنى المتخصص للتنمية المستدامة: لم يظهر مصطلح التنمية المستدامة إلا بعد تطور مصطلح التنمية ذاته على النحو الآتي.

التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي: ساد هذا المفهوم في الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات حيث جرى الربط بين التنمية والتقدم الاقتصادي ، بمعنى القدرة على الحصول على المزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان والتي تتزايد بصورة مستمرة ، واتجه الاهتمام إلى النمو الاقتصادي في الناتج القومي ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر على النمو.

والتنمية وفقاً لهذا الاتجاه: عملية يتم مقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (مدحت القريشي ، 2007 ، 122) ، فالهدف الرئيس تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة بما يؤدي إلى رفاهية إنسان العالم الثالث ، ويتطلب ذلك نفي التبعية الاقتصادية وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب (مدحت القريشي ، مرجع سابق ، 123).

التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي والتوزيع العادل: ساد هذا المصطلح من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات حيث عرّفت الأمم المتحدة 1969 التنمية الاجتماعية بأنها: "زيادة قدرة النظام الاجتماعي والمؤسسات والخدمات والسياسات على استخدام الموارد في توليد تغيرات مواتية في مستويات المعيشة بمعناها وفقاً للقيم الاجتماعية السائدة ، وتوزيع أفضل للدخل والثروة والفرص". وقد ردد آخرون قول ماركس

بأن المشكلة لا تكمن في السكان بل في سوء توزيع الموارد في ظل النظام الرأسمالي الذي يصيب الكثيرين بالفقر والجوع. (ياسمينه إبراهيم سالم أ. هاجر ، مرجع سابق ، 151).

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو المتكاملة: ساد هذا المصطلح في منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات ؛ في أعقاب دعوة المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز بالجزائر شهر سبتمبر 1973 م لإقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة ، وأقدر على تحقيق التقدم للبشرية وصيانة السلام العالمي ، ثم نصر العرب في أكتوبر 1973 م المصحوب برفع أسعار النفط خمسة أضعاف ؛ حيث عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة لدراسة "قضايا المواد الخام والتنمية" للمرة الأولى ، ومناقشة أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي ، واتخذت القرار 3201 / 6 في 1/1/1954 بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة والمساواة في السيادة والاعتماد المتبادل وضمان التعاون بين جميع الدول ، من أجل تصحيح التباينات والعمل على تضييق فجوة الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وضمان التسريع المطرد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق السلام للأجيال كلها) (ياسمينه إبراهيم سالم وهاجر يحي ، 2017 ، 152).

ومن بين التعريفات التي قيلت في هذا الاتجاه تعريف التنمية بأنها: تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة ، فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية ، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة. (ريد ديب ، سليمان مهنا ، 2009 ، 4)

- التنمية المستدامة: تبلور هذا المصطلح لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان : مستقبلنا المشترك ؛ حيث نشر لأول مرة عام 1987 م والذي عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق حاجاتها"، بعد ذلك اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1989 قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في البرازيل بمدينة ريو دي جانيرو سنة 1992 ، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض ، وجدول أعمال القرن 21 ، ومبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات (ياسمينه إبراهيم سالم وهاجر يحي ، 2017 ، 153)

وعرفها قاموس Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. وعرفها وليم وركر هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" ؛ فالتنمية المستدامة إذا عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدد الطبيعة ، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة فإنه يجب الترشيح في استخدامها ، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد ، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تُستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها على اعتبار أن مستقبل السكان مرهون بمدى صحة بيئتهم (بن الطاهر حسين ، 2012 ، 453).

وعرفها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على أنها التنمية التي بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعية وتراجع الموارد الطبيعية وتفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر وتراجع مستوى نوعية الحياة. كما أنها ل تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية دون إفراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط متوازنة الانتاج والاستهلاك. (سعاد رزاي، 2008).

ويمكن تعريفها إجرائيا، على أنها عملية تأمين الموارد البشرية والطبيعية للبيئة العربية من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علمية وتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف والتلوث البيئي وحق الأجيال اللاحقة للاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة العربية (محمد عبد البديع، 2006).

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة نجدها جميعا تدور حول محورين: المحافظة على الموارد الحالية، وضمان استمرار الموارد للأجيال اللاحقة، وبين هذين المحورين توضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق التنمية في المجالات كافة بما يحقق السير المتوازن في هذين المحورين.

ثالثا: التنمية المستدامة قانونا: ذكر الباحث أن التنمية المستدامة مصطلح متعدد الزوايا ومتنوع المصادر العلمية والمعرفية، وهذا ما يدفعنا للبحث عن مفهوم واضح له في المجال القانوني، ولعل وضح مفهوم للتنمية المستدامة قانونا يبدو مفهوما مستحدثا للتنمية المستدامة، التي تتعلق بصفة أساسية — كما سبق القول — بالمفهوم الاقتصادي، ولكن وضع مفهوم للتنمية المستدامة قانونا؛ يحقق في نظر الباحث عدة مزايا منها:

أن القانون كفرع علمي متميز يتعين أن يكون له دور في مجال التنمية المستدامة، كونه علم يجمع بين النظرية والتطبيق العملي، لذا فإن تناول هذا الفرع لهذا المصطلح سيضفي عليه الجانب الإلزامي في مجال التطبيق العملي.

التنمية المستدامة تهتم بالجانب البشري والسلوكي للإنسان بوصفه محورا رئيسيا من محاور التنمية، وهو نفس الجانب الذي يهتم به القانون، ومن ثم فإن تنظيم السلوك البشري لتحقيق التنمية يعد مجالا مشتركا لعلمي الاقتصاد كموطن رئيسي للتنمية المستدامة، وعلم القانون كموطن إجرائي إلزامي له.

وترتبا على ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة قانونا بأنها: مجموعة القواعد والإجراءات القانونية التي تضمن التزام الدولة ومؤسساتها العامة بالمحافظة على مواردها الحالية، وضمان استمرارها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

رابعا: التنمية المستدامة في مجال الوظائف العامة: لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بكوادر بشرية تستطيع تنفيذ الخطط التي تضعها الدولة لتحقيق هذه التنمية؛ لذا فالعنصر البشري يمثل العنصر الأهم والرئيس في وضع الخطط، وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما إذا كان هذا العنصر البشري من العاملين بالقطاع الحكومي، إذ يعد هو المنوط به رسم وتنفيذ خطط التنمية أكثر من غيره من العاملين بالقطاع الخاص؛

فالتنمية المستدامة في أهدافها تقود ختاماً نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف تجاه فكر الإنسان (ماجدة أحمد أبو زنت ، عثمان محمد غنيم ، 2007 ، 23)

وانطلاقاً من الحقيقة السابقة فلقد أكد " ميردال ، على وجود عناصر ستة لا تحقق التنمية المستدامة بدونها وهي: الدخل والنتاج - وظروف الإنتاج - ومستوى المعيشة وهذه العناصر الثلاثة اقتصادية ، أما العنصر الرابع وهو الاتجاهات نحو الحياة والعمل ، والعنصر الخامس وهو الأنظمة ، والمشاركة الشعبية لهذه الأنظمة ، فهي عناصر اجتماعية ، والعنصر الأخير وهو السياسات التي يتبعها المجتمع ، بوصفه عنصر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية (Gunner Myrdal:2003).

ومن العناصر السابقة يمكن القول وبحق أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والوظيفة العامة ، وعلى وجه الخصوص في العنصر الاجتماعي والمشاركة الشعبية والحياة والعمل ، وكذلك العنصر الخاص بالأنظمة ، ومن ثم فإن التنمية المستدامة ترتبط بالوظيفة العامة كعنصر فاعل في الحياة الاجتماعية اليومية للمواطنين ، وعنصر مؤثر في مجال العمل ، وتمت هذه المشاركة في نطاق وحدود النصوص القانونية بصفة عامة والدستورية بصفة خاصة.

وترتيباً على ما سبق فإن الوظيفة العامة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة - في نظر الباحث - من خلال عدة مجالات على النحو الآتي:

الإطار القانوني: حيث توصل النصوص القانونية لعدد من المبادئ القانونية التي تتيح لجميع المواطنين فرصاً متساوية من أجل المساهمة في الخدمة العامة ، وفرصاً متكافئة في مجال الترقى من درجة وظيفية إلى درجة أعلى وفق معايير الكفاءة وبعيداً عن الاعتبارات الشخصية ، وهو ما يسهم بشكل فعال في إحساس الموظف العام بأهمية ما يمارسه من عمل في خدمة ذاته ووطنه.

ويتضح من ذلك أن الوظيفة العامة ، وما يرتبط بها من ضوابط دستورية ، تمثل الإطار القانوني لتحقيق التنمية المستدامة ، فتصبح الوظيفة العامة مسار من مسارات تحقيق التنمية المستدامة في ربوع الوطن ، بدلاً من أن تكون عائقاً أمام تحقيقها.

الإطار الاجتماعي: تساهم الوظيفة العامة في تحقيق أهداف اجتماعية متعددة ، من خلالها يستطيع الفرد تحسين ظروفه الاجتماعية ، ويستطيع من خلال ما يحصله عليه من راتب ، وما يقدمه من عمل يتميز بالثبات والاستقرار النسبي أن يصبح مستقر اجتماعياً بعيداً عن تقلبات سوق العمل في القطاع الخاص ، لذا فإن الوظيفة العامة تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة في مجالها الاجتماعي والأسري ، وهو ما ينعكس بلاشك على المجال الاقتصادي.

الإطار الاقتصادي: لا تصلح أفضل النظريات الاقتصادية للتطبيق ، إلا إذا كان القائمون على تطبيقها يتميزون بالكفاءة والقدرة على وضع هذه النظريات موضع التطبيق العملي ؛ بداية ممن يضعون خطط تنفيذ هذه النظريات والسياسات وانتهاءً بأصغر موظف عام يساهم في تنفيذها ؛ لذا فإن وضع قواعد قانونية ومبادئ دستورية تكفل أوضاع قانونية مستقرة و متميزة للوظيفة العامة تساهم بشكل كبير في تحقق التنمية الاقتصادية ، فهذه القواعد وتلك المبادئ ستضمن بشكل كبير وصول أصحاب الكفاءات إلى مجال الوظيفة العامة - إن أحسن تطبيقها - وهو ما يجعل القائمون على تطبيق النظريات والسياسات الاقتصادية في البلاد

ملتزمون بضمانة المحافظة على موارد الدولة الحالية وحماية حقوق الأجيال المستقبلية بوصفها جوهر التنمية المستدامة.

وإزاء حادثة المصطلح في المجال القانوني بصفة عامة، ومجال الوظيفة العامة بصفة خاصة، فإنه يمكن للباحث أن يضع مفهومًا للتنمية المستدامة في مجال الوظيفة العامة، ويعرفها بأنها: مجموعة القواعد القانونية والمبادئ الدستورية في مجال الوظيفة العامة تلتزم الدولة بتطبيقها بما يحقق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة الحالية وحمايتها لصالح الأجيال القادمة.

ولعل القارئ للتعريف السابق يثار في ذهنه تساؤل منطقي حول ماهية الموارد التي يمكن للموظف أن يحافظ عليها حماية للأجيال القادمة، وماهي القواعد القانونية والمبادئ الدستورية التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذا الاستغلال الأمثل؟

في الحقيقة ورغم منطقية التساؤل السابق إلا أن الإجابة عليه تبدو سهلة وبسيطة عندما نسوق المثال التالي : وزير نقل يتولى مهمة الإشراف على مرفق السكك الحديدية، فلو أن هذا الوزير لا توجد قواعد قانونية ومبادئ دستورية تحكم آلية اختياره ابتداء من جانب السلطة المختصة بما يسمح باختيار أفضل الكفاءات لممارسة هذه المهمة، فإن ما سيحدث لهذا المرفق هو الانهيار وانخفاض كفاءته، وهو الأمر الذي سيصيب الجهاز الإداري والاقتصادي للدولة في مقتل، فهذا المرفق الحيوي تعتمد عليه الدول كافة كوسيلة نقل آمنة وسريعة لنقل العاملين بجهازها الحكومي، أو نقل البريد والبضائع الحكومية، ومعدات الإنتاج.... الخ، كل هذه المشكلات ستصبح حتمية وموجودة ومؤثرة على النسيج الاقتصادي للدولة بلا شك، كما أنها ستؤثر أيضا في رضاء المواطن عن أداء الجهاز الحكومي، وقد تؤدي في بلدان كثيرة إلى حدوث ثورات عارمة ضد حكومات وأنظمة للحكم .

وقياسا على المثال السابق يكون أيضا للموظف العام الأقل درجة من الوزير دور هام في إدارة واستغلال المرافق العامة للدولة، وهو الأمر الذي سيكون مصيره الفشل في حال انعدام وجود قواعد ومبادئ قانونية ودستورية تحكم آلية توظيفه واختيار الكفاءات الوظيفية، ومنح الوسائل الفعالة للترقي بما يسمح بتحقيق تكافؤ الفرص بعيدا عن الوسائل التي ثبت فشلها وعلى رأسها الوساطة والمحسوبية في تولي الوظائف العامة. وأما عن الشق الآخر من التساؤل السابق والمتعلق بماهية القواعد والضمانات الدستورية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة، فلقد سبق الحديث عن وجود ضمانات دستورية عديدة في مجال الوظيفة العامة، سواء كانت تنظيمية تقوم بتنظيم تولي الوظيفة العامة وآلية ممارسة مهامها، أو حماية تضع من القواعد والوسائل الملزمة لحماية الموظف العام والمرفق الذي يمارس عمله به، أو إنشائية: تضع مجموعة من الضمانات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل.

المبحث الثاني الضمانات الدستورية الوظيفية وتحقيق التنمية المستدامة: بعد أن تعرفنا على الضمانات الدستورية والتعريف بها، وحق تولي الوظائف العامة وتحقيق التنمية المستدامة، يتعين علينا أن نتعرف على أنواع الضمانات الدستورية الوظيفية في الدستور المصري، وعلاقة الضمانات الدستورية الوظيفية بتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الأدلة على كون الضمانات الدستورية هي السبيل لتحقيق التنمية المستدامة، لذا سوف أقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الضمانات الدستورية الوظيفية في الدستور المصري

المطلب الثاني: العلاقة بين الضمانات الدستورية الوظيفية والتنمية المستدامة

المطلب الثالث: الضمانات الدستورية الوظيفية السبيل لتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول الضمانات الدستورية الوظيفية في الدستور المصري: سبق أن وضع الباحث تعريفا للضمانات الدستورية في مجال الوظائف العامة بأنها: أمر صادر من النص الدستوري إلى الكافة لإنشاء أو حماية أو تنظيم حق من الحقوق الدستورية الوظيفية التي تؤثر في كيان الدولة ومقوماتها الأساسية. وانطلاقا من التعريف السابق سيحاول الباحث أن يبين أهم الأوامر الدستورية الصادرة في مجال الوظائف العامة ضمن نصوص الدستور المصري؛ متبعا التقسيم الذي اقترحه لهذه الضمانات، ومقسما هذا المطلب إلى الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: الضمانات الدستورية الوظيفية الإنشائية

الفرع الثاني: الضمانات الدستورية الوظيفية الحماية

الفرع الثالث: الضمانات الدستورية الوظيفية التنظيمية

الفرع الأول الضمانات الدستورية الوظيفية الإنشائية: استحدث الدستور المصري الحالي مجموعة من الأوامر الموجهة لكافة السلطات في الدولة لم تكن موجودة في الدساتير السابقة، كما استحدث مجموعة من الإجراءات الأخرى في مجال الوظيفة العامة على النحو الآتي:

التمييز بين المواطنين في التوظيف جريمة يعاقب عليها القانون

نصت م/ 53 من الدستور المصري الحالي على أن (المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض).

ويتضح من النص السابق أن المشرع الدستوري المصري لم يكتف بإقرار المساواة أمام القانون في الواجبات العامة – والتي من بينها الوظائف العامة – بل اعتبر هذه المساواة التزام على عاتق الدولة يجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقه ومنع التمييز بين المواطنين فيه، بل اعتبرت أن التمييز بين المواطنين في كافة المجالات ومن بينها بطبيعة الحال مجال التوظيف - باعتباره من الواجبات العامة - من قبيل الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

وأهيب بالمشرع المصري إصدار قانون مكمل لهذا النص الدستوري، يحدد فيه مدة عقوبة التمييز، وإجراءات تحريك الدعوى والمحكمة المختصة بذلك.

حق المرأة في تولي وظائف الإدارة العليا والتعيين في الهيئات القضائية: استحدث المشرع الدستوري المصري حقا للمرأة المصرية في التعيين في جميع الهيئات القضائية وتولي وظائف الإدارة العليا إذ نصت م/ 11 منه على أن (تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.. كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة

العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتكفل تمكين المرأة لا التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل).

وحق المرأة في التعيين في الهيئات القضائية لم يكن منصوصا عليه صراحة في الدساتير السابقة، ومن ثم أصبح هذا الحق في ظل الدستور المصري الحالي بمثابة ضمانة دستورية إنشائية لهذا الحق فلا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا مع تعديل النص الدستوري ذاته، وتستطيع المرأة التي يتم استبعادها من التعيين في الهيئات القضائية أن تدفع بعدم دستورية هذا الإجراء بالأداة الدستورية.

ويلاحظ على النص السابق أنه استخدم كلمة "تكفل" بدلا عن كلمة "تلتزم" وهي عبارة توحي بأن الدولة لا يوجد لديها التزام قانوني بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجالات كافة، وكذلك في التعيين في الهيئات القضائية ووظائف الإدارة العليا، ومن ثم فدورها فقط يقتصر على الحماية، ولا يستطيع الأفراد - في نظر الباحث - اللجوء إلى القاضي طالبين التعويض عن وجود اختلال في التوازن بين الرجل والمرأة في المجالات كافة، وفي مجالات التوظيف على وجه الخصوص.

إنشاء مفوضية منع التمييز: استحدث المشرع الدستوري المصري الحالي إنشاء ما يعرف بمفوضية منع التمييز وهو الأمر الذي يعد من قبيل الإجراءات التي تلتزم السلطات العامة في الدولة باتخاذها، ويعد من أهم الضمانات الإجرائية الوظيفية التي من خلالها يستطيع المواطن الذي تعرض للتمييز المخالف للدستور والقانون، أن يعترض على ذلك أمام هذه المفوضية.

ولقد أكد على ذلك نص م/53 منه مقرر إن (المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض).

ولكن التساؤل الذي يثور هنا هل هذه المفوضية هيئة قضائية، أم مجرد جهة إدارية تستقبل التظلمات، وتصدر التوصيات؟

في الحقيقة أن هذا التساؤل على قدر كبير من الأهمية إذ أن الإجابة عنه ستحدد مصير هذه الضمانة من حيث قابليتها للتطبيق الحقيقي والفعلي على أرض الواقع أم كونها مجرد واجهة جميلة لوجه قبيح يخفي بداخله اشكال وصور من التمييز بين المواطنين؛ بما يجعل هذه المفوضية أداة في يد السلطات الحاكمة في البلاد، وعنوان لدولة قانون زائفة تقوم دعائمها على الديكتاتورية البغيضة.

ونظرا لأهمية هذا السؤال فإن الباحث يرى أن هذا التساؤل يمكن الإجابة عنه تفصيلا عند تناول المشكلات القانونية لتطبيق الضمانات الدستورية الوظيفية.

ومن المنتقد أن المشرع القانوني المصري إلى الآن لم يصدر قانونا بإنشاء هذه المفوضية، وهو الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات وعلى وجه الخصوص أن هذا النص الدستوري قد مر على صدوره أكثر من خمس سنوات.

الفرع الثاني الضمانات الدستورية الوظيفية الحمائية: ورد بنصوص الدستور المصري الحالي 2014 عدد من النصوص الدستورية الحمائية، التي من خلالها يحمي النص الدستوري الحقوق الوظيفية المختلفة للمواطنين على النحو الآتي:

حماية الموظف العام: ورد بنص م 14/ من الدستور المصري الحالي 2014 إن (الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم، وحمائتهم،)، فحق تولي الوظائف العامة هو من الحقوق التي تحميها الدولة، فالنص الدستوري هنا يحمي هذا الحق الذي كان موجودا من قبل في الدساتير السابقة، ولا يكتفي فقط بمجرد إقراره أو الاعتراف به.

ومما لا شك فيه أن حماية النص الدستوري لحقوق الموظفين والتي على رأسها الحقوق المالية يمثل أعلى درجات الحماية القانونية، فالنص الدستوري لا يخضع للتعديل والتبديل المستمر من قبل السلطة التشريعية. ويصدق على النص السابق ما سبق أن انتقدنا المشرع الدستوري فيه من استبدال كلمة " تلتزم "، بكلمة " تكفل "، ولعل هذه الصياغة قد تقف هذه الضمانة جديتها وجدواها في الواقع التطبيقي العملي.

(2) حظر فصل الموظف العام بغير الطريق التأديبي: نصت م/ 14 من الدستور المصري الحالي 2014 على أن (الوظائف العامة حق للمواطنين ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون).

وتعد الضمانة السابقة من أهم الضمانات الدستورية ضد فصل الموظف العام فضلا تعسفا، وبحيث لا تستطيع السلطة التنفيذية - في ظل وجود هذا النص الدستوري- فصل أي موظف عام إلا إذا ثبت ارتكابه العقوبات التأديبية الموجبة للفصل، وما يستوجب ذلك من ضمانات أخرى كالتحقيق، والتدرج في العقوبة. ولقد استثنى المشرع الدستوري من هذا الحظر الحالات التي يحددها القانون، ويرى الباحث أن هذا الاستثناء قد انتقص من فاعلية هذه الضمانة بطريقة كبيرة لعدة أسباب أهمها: أن القانون قد ينص على حالات للفصل بغير الطريق التأديبي تطبيقا لأهواء واعتبارات سياسية تمثلها الأغلبية البرلمانية، والتي لا تعبر في كثير من الأحيان عن الرأي الغالب للشعب، وغالبا ما يغلب عليها الانصياع لجانب السلطة الحاكمة.

ومن بين هذه الأسباب التي من الممكن أن تتضمنها النصوص القانونية، الانتماء إلى حزب سياسي معارض، أو تبني أفكار معارضة لسياسة الدولة، وغيرها من الأسباب الواهية التي تعارض في جوهرها مع مضمون هذه الضمانة وجوهرها، وبحيث يفرغ هذا الاستثناء تلك الضمانة من فاعليتها في التطبيق العملي.

ومن بين الأسباب التي تقف هذه الضمانة فاعليتها: إمكانية مخالفة النص القانوني صراحة لهذه الضمانة، ونظرا لانعدام وجود رقابة دستورية سابقة على النصوص القانونية في الدستور المصري، فإن النص القانوني المخالف للدستور سيظل مطبقا فترة طويلة من الزمن لحين الحكم بعدم دستورية، فضلا عن عدم استطاعة الأفراد تحريك دعوى عدم الدستورية في مواجهة النص الدستوري المخالف لهذه الضمانة.

الفرع الثالث الضمانات الدستورية الوظيفية التنظيمية: تضمن الدستور المصري الحالي عددا من الضمانات الدستورية الوظيفية على النحو الآتي:

ضمانة المساواة في تولي الوظائف العامة: تعد هذه الضمانة الدستورية من قبيل الضمانات الدستورية التنظيمية - حسب تقسيم الباحث - كونها تتضمن أوامر إلى السلطات العامة في الدولة لتطبيق هذه المساواة في تولي الوظائف العامة ، فهي لم تنشئ أوضاعاً أو حقوقاً جديدة ، بل ألزمت السلطات العامة باتخاذ إجراءات تنظيمية لحق المواطن في العمل والتوظيف والمساهمة في إدارة شؤون البلاد وتحقيق نهضتها .

وتطبيقاً لهذه الضمانة فلقد أرسى المشرع الدستوري المصري عدد من الإجراءات التنظيمية لكفالة تحقيق هذا المبدأ منها إقرار مساواة بين الرجل والمرأة ، وهو الأمر الذي تلتزم معه السلطات العامة في الدولة عند قيامها بإجراء إعلان توظيفي لا يجوز من خلاله قصر التوظيف على النساء دون الرجال أو العكس ، وهذا ما أكدته م/ 11 منه مقررته أن (تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور ، . كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية ، دون تمييز ضدها).

ومن بين الإجراءات الدستورية التي وجهها النص الدستوري المصري ضرورة تقرير تمييز لذوي الإعاقة في مجال التوظيف كضمانة دستورية لهم من خلال منحهم نسبة معينة من الوظائف تكون محجوزة لهم ، وهذا ما أكدت عليه م/ 81 منه مقررته أنه (تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام ، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وتوفير فرص العمل لهم ، مع تخصيص نسبة منها لهم ،).

ومن خلال النصين السابقين يتضح أن هناك التزام دستوري على عاتق الهيئات القائمة على التوظيف بالامتناع عن التمييز بين الرجال والنساء ، أو بين المتقدمين للوظائف بأي صورة كانت من صور التمييز ، وفي الوقت نفسه وضع ميزة نسبية لذوي الإعاقة والأقزام في التوظيف بتخصيص نسبة محددة لهم من عدد الوظائف المتاحة .

تكافؤ الفرص الوظيفية: منح المواطنون الحق في تولي الوظائف العامة لا يكفي بوصفه ضمانة دستورية حقيقية لهم ، كما أن المساواة بين الرجل والمرأة - في هذا الشأن - تصبح عديمة الجدوى ، إذا لم يمنح الأفراد فرصاً متكافئة في التوظيف والترقي والحصول على المزايا الوظيفية المتعددة .

وهذا ما تنبه إليه المشرع الدستوري المصري الحالي مؤكداً بنص م/ 4 منه على أن (السيادة للشعب وحده ، يمارسها ويحميها ، وهو مصدر السلطات ، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، وذلك على الوجه المبين في الدستور).

وأكدت على ذلك أيضاً م/ 9 منه بقولها: (تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز). ولعل النص الأخير (م/ 9) هو الأقوى والأهم في تطبيق هذه الضمانة ، فالدولة ملتزمة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز ، فلو تم تفضيل أبناء القضاة في التعيين في الهيئات القضائية على حساب أبناء المواطنين بأي صورة من صور التفضيل والتمييز ، يعد ذلك مخالفة دستورية ، وخطأ قانوني ، يرتب ضرراً مباشراً ومحققاً للمستبعدين من التعيين بهذه الوظائف ، وهو ما يجعل من حق هؤلاء التقدم بطلب الغاء قرارات التعيين والتعويض عنها إذا توافرت رابطة السببية بين قرارات التوظيف والأضرار التي حدثت لهم .

ولعل وجود هذه الضمانة بداخل النص الدستوري ، كأعلى قاعدة قانونية في البلاد ، والتي تتميز بالاستقرار الطويل نسبيا مقارنة بالنصوص القانونية ، يمثل ضمانة إضافة أخرى ضد محاولة النصوص القانونية الخروج على هذه الضمانة ، أو تقويضها .

(3) التعيين على أساس الكفاءة: نصت م / 14 من الدستور المصري الحالي 2014 على أن (الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة ، ودون محاباة أو وساطة ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم ، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي ، إلا في الأحوال التي يحددها القانون).

من خلال النص السابق يمكن القول إن منح فرصا متكافئة للمواطنين في تولي الوظائف العامة لا يكفي لتحقيق العدالة فالمساواة الحسابية التي تقوم على التوزيع المتساوي للحقوق والواجبات لا تحقق العدالة ، لاختلاف القدرات الشخصية بين شخص وآخر ، ومن ثم فالمساواة بين الحاصل على مؤهل علمي أعلى من الآخر في تولي الوظيفة العامة نفسها ، يعد انعداما لمبدأ العدالة ، وإهدار لروح التميز والإبداع .

ومن هنا أضاف المشرع الدستوري المصري ضمانة هامة بدونها لا تحقق الوظيفة العامة هدفها الرئيسي في رعاية مصالح الشعب وطموحاته ، الا وهي التعيين على أساس الكفاءة .

وبحيت يمكن القول وبحق أن المشرع الدستوري المصري أعطي ضمانة حقيقية لأصحاب الكفاءات العلمية والخبرات العملية في التوظيف ؛ حيث يمنحهم ميزة التقدم على أقرانهم في تولي الوظائف العامة تحقيقا للمساواة النسبية التي تسهم بقدر من التمييز ، أو ما يسمى بالتمييز المبرر ، وهذا النوع من المساواة هو الأكثر تحقيقا للعدالة .

تخصيص نسبة لذوي الإعاقة والأقزام في الوظائف: هذا ما أكد عليه المشرع الدستوري المصري مرة أخرى بنص م / 81 منه مقررا تخصيص نسبة لذوي الإعاقة في الوظائف العامة (تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام ، صحيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتوفير فرص العمل لهم ، مع تخصيص نسبة منها لهم ،).

وتعد سلطات الدولة كافة ملتزمة بتطبيق هذه النصوص الدستورية تطبيقا لنص م / 94 منه والتي قررت أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة . وتخضع الدولة للقانون ،).

حظر العمل الجبري: منع المشرع الدستوري المصري الحالي إجبار الموظف على العمل دون مقابل عادل ، إلا بمقتضى القانون ، ونصت م / 12 منه على أن (العمل حق وواجب ، وشرف تكفله الدولة ، ولا يجوز الزام أي مواطن بالعمل جبرا ، إلا بمقتضى قانون ، ولأداء خدمة عامة ، لمدة محددة ، وبمقابل عادل ، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل) ، فالنص الدستوري هنا يوجه أمرا بحظر إجبار المواطنين على العمل إلا بضوابط معينة منها أن الإجبار يكون بمقتضى نص قانوني ولإداء خدمة عامة ولمدة محددة وبمقابل عادل ، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل .

وضع حد أدنى وأقصى للأجور: تحقيقا للضمانات الدستورية المنصوص عليها في الدستور المصري الحالي 2014 أصدر رئيس الجمهورية قرار بقانون رقم 63 لسنة 2014 بشأن الحد الأقصى لدخول العاملين لدى أجهزة الدولة ونص في المادة الأولى منه على إنه (لا يجوز أن يزيد على خمسة وثلاثين مثل الحد الأدنى وبما لا يجاوز

إثنين وأربعين ألف جنيه شهريا صافي الدخل الذي يتقاضاه من أموال الدولة أو من أموال الهيئات والشركات التابعة لها أو الشركات التي تساهم هذه الجهات في رأسمالها أي شخص من العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والأجهزة التي لها موازنات خاصة بها والهيئات العامة والقومية الاقتصادية والخدمية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والعاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو كادرات خاصة وذلك سواء كان العامل شاغلا لوظيفة دائمة أو مؤقتة أو مستشارا أو خبيرا وطنيا أو بأي صفة أخرى وسواء كان ما يتقاضاه من جهة عمله الأصلي أو من أية جهة أخرى بصفة مرتب أو أجر أو مكافأة لأي سبب كان أو حافز أو أجر إضافي أو جهود غير عادية أو بدل أو مقابل حضور جلسات مجالس إدارة أو لجان ولا يسري ذلك على المبالغ التي تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها . ولا يسري الحد الأقصى المشار إليه بالفقرة الأولى على العاملين بهيئات التمثيل الدبلوماسية والقنصلي وغيرهم ممن يمثلون جمهورية مصر العربية اثناء مدة عملهم في الخارج).

ويحقق النص السابق قدرا كبيرا من العدالة ويحد من التمييز غير المبرر بين الموظفين العموميين في الدولة ، من خلال وضع حد أقصى للأجور لا يتجاوزه أي موظف ، ولقد حددت المادة الثانية من القرار بقانون السابق آلية التحقق من التزام الجهات الحكومية بهذا الحد الأقصى حيث قررت أنه (على أية جهة من الجهات المنصوص عليها المادة الأولى تقوم بصرف مبالغ من أموال الدولة أو من أموال الهيئات والشركات التابعة للدولة لأي شخص من العاملين المذكورين في المادة سالفه الذكر إبلاغ الجهة التابع لها العامل بجميع المبالغ التي يتقاضاها منها في أي صورة ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صرفها وعلى مراقبي حسابات وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات التحقق من تمام إبلاغ الجهة التابع لها العامل بما تقدم وكل مخالفة لذلك يسأل العامل المختص بجهة الصرف عنها تأديبيا. ويحسب الحد الأقصى الشهري المنصوص عليه في المادة السابقة على أساس مجموع ما يتقاضاه العامل خلال العام مقسوما على اثني عشر ويؤول إلى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على ذلك وتجري المحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة).

ولقد اكتملت هذه الضمانة بوضع حد أدنى للأجور والذي أصبح الآن 2000 جنية مصري شهريا ، (محمود عسكر ، 2014)

ويلاحظ الباحث أن العقوبة التأديبية الواردة بالنصوص السابقة والتي تفرض على العامل المسئول عن الصرف ليست كافية لتفعيل هذه الضمانة ، بل يتعين وضع عقوبة جنائية ليست فقط على الموظف المسئول عن الصرف بل كذلك عن رئيس الجهة الإدارية الذي أصدر أمرا بصرف تلك المبالغ ، فمجرد الاكتفاء بالعقوبة التأديبية لا يكفي لتحقيق ضمانة فاعلة لتطبيقه هذه النصوص القانونية.

المطلب الثاني العلاقة بين الضمانات الدستورية الوظيفية وتحقيق التنمية المستدامة: مما لا شك فيه أن التساؤل الأهم والرئيس لهذه الورقة البحثية يتمثل في الربط بين فكرة الضمانات الدستورية لتولي الوظائف العامة وتحقيق التنمية المستدامة؟ وهو ما يتفرع عنه تساؤلات أخرى عن العلاقة بينهما ، وعن أهمية

الضمانات الدستورية في تحقيق التنمية المستدامة؟ وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة بدون وجود الضمانات الدستورية؟²

والإجابة عن التساؤلات السابقة – في نظر الباحث – لا تخرج عن فرضين: إحداهما: إنكار وجود علاقة بين الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة وبين تحقيق التنمية المستدامة، والآخر: اتجاه يعترف بوجود علاقة وثيقة بينهما.

وسوف يحاول الباحث إبراز الأدلة المنطقية للفرضين السابقين واضعا عنوان لكل منهما، ومبيناً الرأي الذي تبناه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاتجاه المنكسر: قد يرى البعض أنه لا توجد علاقة بين الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة، وبين تحقيق التنمية المستدامة، وقد يجد هذا البعض ما يؤيد وجه نظره من خلال مجموعة من المبررات لعل أهمها ما يلي:

أن الضمانات الدستورية فكرة قانونية تنبع من التأصيل القانوني للنصوص الدستورية التي تتعلق بالوظيفة العامة، وهي فكرة منبته الصلة بالنظريات الاقتصادية للتنمية المستدامة تلك التي تنبع من علم الاقتصاد بما يقوم عليه من أسس ودعائم تعتمد على الإنتاج والعرض والطلب، وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك... الخ. العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة قد تكون داخلية كاستقرار الدولة أمنياً، وندرة أو وفرة مواردها الاقتصادية، وقد تكون خارجية تعتمد على علاقة الدولة بالدول الأخرى، أما الضمانات الدستورية فهي دائماً ترتبط بسيادة الدولة داخلياً على أراضيها، فهي تعبير عن سيادة الدولة الداخلية، ومن ثم فهي نتاج وضع قانوني داخلي لا يتأثر بدرجة كبيرة خارجياً بالعلاقات الدولية، أو داخلياً بوجود موارد للدولة من عدمه.

ثانياً: الاتجاه المؤيد: خلافاً للاتجاه السابق قد يرى البعض أن هناك ارتباط وثيق بين الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة والتنمية المستدامة، ولعلهم يستندون في ذلك إلى عدد من المبررات على النحو الآتي: يوجد ترابط حتمي بين الضمانات الدستورية كفكرة قانونية، وبين التنمية المستدامة، فمجال التطبيق بين الفكرتين واحد، وهو تنظيم السلوك الإنساني لخدمة المجتمع بما يعود بالنفع العام على الدولة، والفرد في وقت واحد.

لا يمكن أن يتصور وجود تنمية مستدامة بدون قواعد قانونية حاکمة لتلك التنمية تلتزم بها الدولة بمؤسساتها المختلفة، فعنصر الإلزام المستمد من الضوابط الدستورية في مجال الوظيفة العام، يجعل تنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة في إطار من الحاکمية القانونية، التي يعاقب من يخالف قواعدها، وهو بلا شك أمر سيجقق فاعلية أكثر لتحقيق التنمية المستدامة، ويخرجها، من إطار المثل العليا والمبادئ النظرية إلى إطار التطبيق العملي الواقعي.

(²) هذه التساؤلات والإجابات المقترحة لها؛ إنما هي أسئلة ومقترحات يطرحها الباحث، ولم يتناولها – فيما يعلم – الفقه القانوني، ولا يعيب الباحث القيام بهذا الأمر ما دام الهدف منه تقريب وجهة نظره في وضع تصور واضح ودقيق عن أفكاره البحثية.

جميع مؤسسات الدولة خاصة الحكومية منها يتم إدارتها وتشغيلها بواسطة الموظف العام ، بل إن القائم على شؤون البلاد (رئيس الدولة) ، هو موظف عام ، وهذا الموظف يمثل المحور الرئيسي للتنمية المستدامة فبدون وضع ضوابط دستورية تحكم الممارسة الوظيفية لهذا الموظف بداية من تولية مهام وظيفته ومرورا بترقيته إلى المراتب الأعلى ، وانتهاء بخروجه من الوظيفة العامة بصورة طبيعية (الاستقالة – الإحالة إلى التقاعد) ، أو بصورة غير طبيعية (الفصل من الخدمة) ، كل هذه الممارسات تحتاجها التنمية المستدامة في رحلتها لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية بما لا يؤثر في حقوق ومكتسبات الأجيال اللاحقة .

ويؤيد الباحث الاتجاه الثاني ، الذي يؤمن بحتمية الارتباط الوثيق بين الضمانات الدستورية والتنمية المستدامة ، ويرى أن الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة تعد سبيلا من سبل تحقيق التنمية المستدامة ، وهو ما سيبينه الباحث في الفرع التالي

المطلب الثالث الضمانات الدستورية الوظيفة السبيل لتحقيق التنمية المستدامة: انتهى الباحث إلى وجود رابطة وثيقة بين الضمانات الدستورية الوظيفية وبين تحقيق التنمية المستدامة ، ولكنه يرى كذلك أن الضمانات الدستورية هي أحد السبل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال الدلائل الآتية:
أولاً: احتياج التنمية المستدامة للضمانات الدستورية الوظيفية كمظهر من مظاهر سيادة القانون: تعنى سيادة القانون التزام كافة حكاما ومحكومين بنصوص القانون ، ويقصد بالقانون هنا القانون بمعناه العام الذي يشمل بطبيعة الحال الدستور واللوائح فضلا عن النصوص القانونية العادية .

ولما كانت الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة تستنبط من نصوص الدستور ، وتطبقها نصوص القوانين العادية ، ويتعين أن تلتزم بها اللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية ، فإن هذه الضمانات تمثل القاعدة الأعلى والأسمی التي يتعين على كافة الالتزام بها .

سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر ، وأن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع ، والتنمية المستدامة ، والقضاء على الفقر والجوع وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو تام ، بما في ذلك الحق في التنمية ، وهي أمور تعزز بدورها سيادة القانون (<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development/>).

وسيادة القانون في مجال الضمانات الدستورية المتعلقة بالوظيفة العامة تعني – في نظر الباحث – التزام الدولة باعتبارها القائمة على التوظيف والأفراد المخاطبين بهذه الضمانات بكافة الأوامر القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ابتداء من التعيين وحتى انتهاء الخدمة .

ولا يقتصر مفهوم سيادة القانون فقط على الضوابط الدستورية الوظيفية الداخلية ، بل يتعين على الدولة وكافة مؤسساتها الالتزام بقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها في مجال الوظيفة العامة .

وسيادة القانون على الصعيد الداخلي تعد اللبنة الأولى في توفير بيئة ملائمة لسبل التنمية المستدامة بما تهدف إليه من قضاء على الفقر الذي يجد مصدره الرئيس في الإقصاء والتهميش والتمييز بين فئات المجتمع ، وتتيح سيادة القانون للجميع أفرادا وجماعات التعبير عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة ، وحرية الاحتكام إلى

قاضيهم الطبيعي فصلا فيما يحدث بينهم من منازعات ؛ بما يضمن تحقيق العدالة ، وهو ما ينعكس بصورة حتمية على الأوضاع الاقتصادية التي تمثل البيئة الحاضنة للتنمية المستدامة .

ولا يقتصر دور الضمانات الدستورية الوظيفية بوصفها مظهر من مظاهر سيادة القانون على التنمية الحالية ؛ بل تتعدى ذلك لتصل إلى دعم التنمية في المستقبل ، فالقانون يسمح دائما للمجتمع أن يختار مستقبل فهو ينقل الفكرة المستقبلية للمجتمع من الماضي إلى المستقبل (موسى إبراهيم موسى ، 2019) فالضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة تطبق على الحاضر ، وتستمر في المستقبل لحين تعديل أو إلغاء هذه الضمانات ، فالضمانة الدستورية إذن تحمي وتنشئ وتنظم حقوقا وظيفية حالية ومستقبلية .

ويدلل الباحث على وجود ارتباط وثيق بين الضمانات الدستورية الوظيفية بوصفها مظهر من مظاهر سيادة القانوني وبين التنمية المستدامة بالقول بأنه لا يكاد يخلو ميثاق للتنمية المستدامة من ذكر لسيادة القانون والعدالة كمرتكز لتحقيق هذه التنمية ، ومن بين هذه الوثائق ما يلي :

ميثاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P)، الذي أكد على أهمية تضمين المسائل البيئية في الدساتير والخطط الكبرى للدولة ، وتوسيع معايير الجودة في القوانين والتشريعات العامة ، ترسيخ المبادئ البيئية والاقتصادية في القوانين من باب الجزء الرادع والحافز المشجع ، تضمين المعايير الدولية في القوانين والأجهزة الوطنية ، تحقيق الاتساق التشريعي من خلال صيغ القوانين الإطارية .
(<https://research.un.org/ar/docs/environment/uneq>)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U.N.D.P) يشير إلى أن "الحكامة الجيدة هي التي لا تتعلق فقط بالقضاء على الفساد الإداري بالمجتمعات ، ولكن تتعلق كذلك بإعطاء الأفراد الحقوق والليات والقدرات للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومحاسبة حكوماتهم على ما يقومون به. إنها إذن تعني عدالة ومساواة ديمقراطية الحكامة ، وتلك العدالة وهذه المساواة لا يمكن أن تتحقق بدون القانون .

(<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-development-programme-2/>)

(3) منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) اعتمدت مجموعة من المبادئ الأساسية من أهمها: المساواة والعدالة في التعامل مع المواطنين ، ووضوح وشفافية القوانين والقرارات ، احترام دولة القانون (<http://www.oecd.org/>)

(4) مبادئ جوهانسبرج لدور القانون والتنمية المستدامة : من أهم ما جاء بهذه المبادئ : الالتزام التام بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر الولاية القضائية بتنفيذ القانون وتطويره وإنفاذه وبمساندة حكم القانون والعملية الديمقراطية ، تحقيق أهداف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للألفية والتي تعتمد على تنفيذ النظم القانونية الوطنية والدولية التي تم وضعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، في ميدان القانون البيئي ، توجد حاجة ماسة لبرنامج عمل متضافر ومتواصل يركز على التعليم والتدريب ونشر المعلومات ، بما في ذلك المنتديات القضائية الإقليمية ودون الإقليمية ، التعاون فيما بين أعضاء الهيئات القضائية وغيرهم من المشاركين في سير الإجراءات القضائية داخل المناطق وعبرها ، أمر أساسي لتحقيق أي

تحسن كبير في الامتثال للقانون البيئي وتطويره وإنفاذه (الندوة العالمية للقضاة المعقودة في جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس 2002)

(5) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة: حيث صدر عن اجتماع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الموافق 8 شعبان 1422هـ لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي سيعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا 2-11 سبتمبر/ أيلول 2002 وتضمن هذا الخطاب الاهتمام بسن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية وتوزيعها. (http://www.hlrn.org/img/documents/Arab_Declaration_Sustainable_Dev_AR.pdf)

ثانيا: احتياج التنمية المستدامة للضمانات الدستورية الوظيفة كوسيلة لتحقيق الأمن القانوني: يثير مصطلح الأمن القانوني جدلا واسعا حول مضمونه ، إلى الحد الذي جعل رأي في الفقه يذهب إلى القول بأنه: مصطلح لم تعرفه القوانين ويعتمد في شرح مدلوله على مجموعة من المبادئ القانونية التي لا بد من الالتزام بها سواء من قبل المحاكم أو المشرع عند وضعه للقوانين ، فهو مصطلح متعدد المظاهر ومتنوع الدلالات ، كثير الابعاد فضلا عن حضوره الدائم في كل المجالات ، وهذا ما يجعل مفهومه غير واضح وتحديد أمرا صعبا. (فاطمة علوي ، 2016 ، 149 وما بعدها).

ورغم صعوبة وضع تعريف محدد للأمن القانوني إلا أن الباحث يعرفه بأنه: الثبات والاستقرار النسبي الذي يتعين على النص القانوني أن يتصف به ، لينعكس بذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. فالأمن القانوني في نظر الباحث يتحقق بثبات النص القانوني واستقراره ، وهذا الثبات والاستقرار لا شك نسبي وليس دائم فالنص القانوني ليس مؤبدا في الزمن بل يخضع للتعديل والتبديل كانعكاس لطبيعة المجتمعات التي ينظم النص القانوني سلوكها وأنشطتها المختلفة.

وهذا الثبات لا يحدث إلا من خلال مجموعة من الضوابط التي تحكم النص القانوني ، ومنها على سبيل المثال الالتزام بالأثر المباشر للنص القانوني كقاعدة عامة ، واستثناء سريانها بأثر رجعي في حالات محددة ، ووضوح النص القانوني ، وحجية الأحكام القضائية ، والتفسير الضيق للنصوص الجنائية ، واستقرار الأوضاع والمراكز القانونية... الخ.

ومما لا شك فيه أن الدستور بما يتضمنه من ضمانات وظيفية دستورية يساعد بشكل كبير في تحقيق هذا الأمن القانوني ، من خلال الزامه للكافة بضوابط التوظيف على قدم المساواة بين أفراد المجتمع ، ووضع ضمانات دستورية للتعيين على حسب الكفاءة والبعد عن الوساطة والمجاملات ، فضلا عن وجود جزاءات قانونية عند مخالفة أو انتهاك تلك الضمانات في إطار من رقابة قضائية فاعلة.

ويعد الأمن القانوني بالمفهوم السابق ذو أهمية كبيرة لحماية الأفراد ومصالحهم وهو من الضروريات التي يستلزمها النشاط الاقتصادي ، فالمشرع يلتزم عند وضع القوانين بالمحافظة على استقرار المراكز القانونية وقيام الثقة في الع يعد الأمن القانوني ضمانا لحماية الأفراد ومصالحهم وهو من الضروريات التي يستلزمها النشاط الاقتصادي ، فالمشرع يلتزم عند وضع القوانين بالمحافظة على استقرار المراكز القانونية وقيام الثقة في

العلاقات القانونية والقدرة على توقع الأمور مسبقا ورسم وتخطيط العلاقات المستقبلية (Bernard 2019)
(Rachid, Fecih Djamil,

فالأمن القانوني يساهم في توفير المناخ القانوني السليم للاستثمار وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار ، وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال ، وإذا كان المستثمر الوطني أو الأجنبي يبحث دائما عن الفعالية والسرعة والأمن والثقة في إنجاز المعاملات التجارية ، وكل هذه الأسباب مجتمعة تجعل الضمانات الدستورية كوسيلة لتحقيق الأمن القانوني ذات أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة بأهدافها الاقتصادية المتنوعة.

ثالثا: الضمانات الدستورية الوظيفية وسيلة فعالة لتنفيذ خطط التنمية المستدامة: سبق القول إن التنمية المستدامة والضمانات الدستورية يدوران وجودا وعدما حول أنشطة بشرية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية بالإضافة إلى عوامل أخرى ، تحت مظلة نصوص دستورية وقانونية تحمي هذه الطاقات البشرية وتوفر لها الاستقرار اللازم للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية التي تعمل التنمية المستدامة على زيادة فاعليتها وتعظيم دورها في الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت التنمية المستدامة تقوم على المحور البشري فهي تحتاج دائما إلى خطط قومية لتنفيذها ، وهذه الخطط يقوم بوضعها في الغالب موظف عام ، ويقوم بتنفيذها ومتابعة مراحلها كذلك – في أغلب الأحيان – موظف عام ، ومن ثم فإن إخضاع معد خطط التنمية ومنفذها ومتابعها لمجموعة من الضمانات الدستورية في مجال ممارسته لوظيفته يمثل أهمية بالغة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة التي يعد الموظف العام محورها التي تدور حوله ، وجودا وعدما.

المبحث الثالث مشكلات تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوظيفة العامة وطرق حلها: تتعدد وتنوع المشكلات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما سبق الحديث عنه من ضمانات دستورية في مجال الوظيفة العامة ، لذا سوف يقسم الباحث هذه المشكلات إلى مشكلات قانونية وأخرى واقعية ، ثم يقترح بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلات.

وترتيباً على ذلك سيقسم الباحث هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية

المطلب الأول: المشكلات القانونية

المطلب الثاني: المشكلات الواقعية

المطلب الثالث: الحلول المقترحة

المطلب الأول المشكلات القانونية: تواجه التنمية المستدامة في علاقتها بالضمانات الدستورية العديد من المشكلات القانونية ، ويقصد الباحث بالمشكلات القانونية ، تلك المشكلات التي قد تنتج بسبب نصوص الدستور أو القانون ، أو التطبيق القضائي لها .

وترتيباً على ذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النوع الآتي:

الفرع الأول: المشكلات الدستورية

الفرع الثاني: المشكلات التشريعية

الفرع الثالث: المشكلات القضائية

الفرع الأول المشكلات الدستورية: تحقيق الضمانات الدستورية للتنمية المتوازنة في مجال الوظيفة العامة ، تواجهه عدد من الصعوبات الدستورية منها مشكلة الصياغة الدستورية للنصوص التي يستنتج منها الضمانات الدستورية ، وغياب الثقافة الدستورية في تفعيل المشروعية الدستورية ، ورغبة السلطة في جعل نصوص الدستور مطية للبقاء في الحكم على حساب الرفاهية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة ، وإبقاء الحقوق والحريات الوظيفية للمواطنين حبيسة النصوص الدستورية لا يمكن الإفراج أو العفو عنها. وتمثل أهم العقوبات الدستورية في نظر الباحث ما يلي:

أولاً: الصياغة الدستورية: مما لا شك فيه أن الضمانات الدستورية ستصبح أكثر فاعلية إذا تم استنباطها من نصوص دستورية تتسم بالوضوح واليقين ، وباستعراض نصوص الدستور المصري نجد أن البعض منها يتم صياغته بدافع التهرب من المسؤولية القانونية ، كما هو الحال في استخدام عبارة " تكفل الدولة " ، و " تلتزم الدولة " ، وهذا النوع في استخدام المصطلحين يشير وفق المنطق القانوني والعقلي إلى وجود اختلاف بين " مصطلحي " الكفالة ، والالتزام ، وإذا كانت الكفالة قانوناً الكفالة عقد بمقتضاه يلتزم شخص يسمى (الكفيل) بتنفيذ التزام ما. وذلك بأن يتعهد للدائن والذي يسمى (بالمكفول له) بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه. والذي يسمى (بالمكفول عنه) ، فهذا المصطلح غريب عن المصطلحات الدستورية ، وإذا حاولنا فهم الكفالة الدستورية للدولة في الحقوق الوظيفية ، فكأننا أمام عقد اجتماعي بين الدولة (الكفيل) وبين المواطنين (المكفول عنهم) تلتزم بمقتضاه الدولة بتنفيذ الضمانات الدستورية الوظيفية إذا لم تف بها سلطات الدولة لصالح المواطنين .

والسياق السابق – في نظر الباحث – غير صحيح فإذا كان التعهد يتضمن في ذاته التزام ، فإنه التزام شخصي ، فإذا اعتبرنا الدولة كفيل فالتزامها كشخص معنوي يمكن لها أن تتحل منه في أي وقت ، أو تنفي عن نفسها المسؤولية وتكتفي بإقرار التشريعات المؤيدة لنصوص الدستور دون أن تحمي الحقوق والضمانات الدستورية ، بل والأكثر من ذلك قد تصدر السلطة التشريعية القوانين المتضمنة حقوقاً وضمانات وظيفية للأفراد ، وفي ذات الوقت تنتقص منها بدرجة كبيرة ، أو تقيّد تلك الحقوق بحيث تصبح هي والعدم سواء. وترتيباً على ما سبق لا يرحح الباحث استخدام مصطلح الكفالة للتعبير عن التزام الدولة بضمانة دستورية من الضمانات بصفة عامة ، أو ضمانة دستورية وظيفية بصفة خاصة.

ومن قبيل الصياغات الدستورية الغامضة- فيما يتعلق بالضمانات الدستورية الوظيفية - ما ورد بنص م / 14 من الدستور المصري الحالي 2014 على أن (الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة ، ودون محاباة أو وساطة ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم ، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي ، إلا في الأحوال التي يحددها القانون).

فالنص الدستوري السابق وإن كان يقرر ضمانة دستورية وظيفية تتمثل في عدم جواز فصل الموظف العام بغير الطريق التأديبي ، إلا أنه قرر استثناء من هذا الأصل العام بشرط أن يتم ذلك في الأحوال التي يحددها القانون ، وبمقتضى هذا النص يجوز للسلطة التنفيذية عزل الموظف العام بغير الطريق التأديبي بنص قانوني ، وهنا يكون النص القانوني دستوري ، ولكن الضمانة الدستورية أصبحت هي والعدم سواء.

ويمكن القول وبحق إن النص السابق يمكن أن يستخدم كأداة لتصفية المعارضين لنظام الحكم أو المعارضين السياسيين عن طريق سن قانون يعتبر الانتماء إلى أفكار سياسية معينة معارضة لسياسة الحكومة من قبيل الحالات التي يجوز فيها العزل بغير الطريق التأديبي، وهنا تتحول الضمانة الدستورية من ضمانة وظيفية لحقوق الأفراد إلى سيف على رقابهم يكبل أيديهم وعقولهم ويسجن أفكارهم في غيابات السمع والطاعة لسلطات الحكم وجماعات الضغط الحكومي.

لذا يهيب الباحث بالمشروع الدستوري المصري أن يحذف عجز المادة السابقة، ويحدد المشروع الدستوري نفسه حالات الفصل غير التأديبي ولا يتركها للقانون، الذي هو في الغالب من صنع جماعات الضغط الموالية للحكومات.

ويقترح الباحث أن يكون النص بعد التعديل (.....) ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في حال ارتكابهم جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار)، والجرائم المخلة بالشرف أو الاعتبار يتم تحديدها بموجب القانون الجنائي كالسرقة والاختلاس... الخ.

وينعكس الإيهام والغموض وتقريغ الضمانات الدستورية الوظيفية من مضمونها على النحو السابق على تحقيق التنمية المستدامة بصورة واضحة، فالموظف العام الذي يمكن فصله بغير الطريق التأديبي سيكون مهدد بالخروج من الوظيفة في أي وقت وهو ما سيؤثر على إنتاجيته في العمل وأدائه، فإما سيرقل مسيرة العمل إمعانا في تطبيق الأنظمة واللوائح، أو ينظر إلى الوظيفة كمستودع للمنافع يحاول الحصول على أقصى قدر ممكن من المزايا من خلال وظيفته بطرق مشروعة وغير مشروعة، وهنا تتحول الوظيفة العامة إلى عقبة كؤود أمام تحقيق التنمية المستدامة، ولن تجدي أفضل نظريات التنمية المستدامة وخططها التنموية في تحقيق الرفاهية والتقدم للبلاد وتحسين أوضاع العباد.

ثانيا: غياب المشروعية الدستورية: جمال نصوص الدستور وحسن صياغتها من ناحية، وكونها أعلى قاعدة قانونية في البلاد من ناحية أخرى لا يكفي لضمان تنفيذ نصوص الدستور بما تحتويه من ضمانات دستورية عامة، أو تلك التي تتعلق بالوظائف العامة بصفة خاصة.

ويرى الباحث أن التزام الأفراد وسلطات الدولة المختلفة بما ورد بالدستور من ضمانات، هو الهدف الرئيسي من نصوص القانون بصفة عامة، والنصوص الدستورية بصفة خاصة، والتساؤل الذي يطرح نفسه هل وجود ضمانات دستورية تتعلق بالوظيفة العامة في الدولة المصرية كاف لتحقيق التنمية المستدامة أم لا؟

في الحقيقة الإجابة على هذا التساؤل هي جزء من تساؤل كبير حول جدوى النصوص القانونية بصفة عامة، ومدى فاعلية النص القانوني في التطبيق العملي المتلائم مع طبيعة المجتمع، ولكنني سأقتصر في الإجابة على هذا التساؤل فيما يخص النصوص الدستورية، إذ يرى الباحث أن وجود الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة لا يحقق الفاعلية المطلوبة، كما لا يحقق المشروعية الدستورية، والتي تعني التزام كافة في تصرفاتهم القانونية بنصوص الدستور، وذلك للأسباب الآتية:-

الاهتمام بالامتيازات الإدارية للسلطة العامة على حساب الحقوق والحريات الوظيفية للأفراد، إذ يهتم صانعو القرار بالحصول على أكبر قدر ممكن من الحصانات والامتيازات على حساب الحقوق والحريات الفردية.

تنفيذ نصوص الدستور والالتزام به يأتي دائما في ذيل اهتمامات السلطات الحاكمة ، وليس أدل على ذلك من تعديل نصوص الدستور المصري الحالي 2014م في عام 2019م ؛ بعد مرور أقل من خمس سنوات على إصداره لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية ، في حين أن هناك العديد من النصوص الدستورية لم يتم تفعيلها ومن أهمها - في مجال الضمانات الوظيفية - إنشاء مفوضية مكافحة التمييز .

غياب المشاركة الشعبية الحقيقية في تفعيل النصوص الدستورية ، بسبب انعدام وجود تعددية حزبية ، فالموظف العام لا يجد وسيلة مشروعة يعبر فيها عن رأيه في النصوص القانونية والدستورية التي تتعلق بحقوقه الوظيفية .

بطء إجراءات التقاضي خاصة في دعاوى عدم الدستورية ، إذ تستمر الدعاوى أمام المحكمة الدستورية فترات زمنية طويلة ، وهو الأمر الذي يجعل المطالبة بتطبيق المشروعية الدستورية أمرا مرهقا يؤدي في النهاية إلى عزوف جماعي عن المطالبة به ، ويزداد هذا العزوف إذا علمنا أن القضاء الإداري بطبيعته هو قضاء بطيء ، فالدعوى الدستورية لا تمر في مجال الوظائف العامة إلا من خلال القضاء الإداري ، ومن ثم فالوسيلة والأداة الدستورية لتطبيق المشروعية الدستورية في مجال الوظائف العامة بطيئة للغاية ؛ فالعدالة البطيئة ظلم محقق .

الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة ، تحتاج إلى رقابة ورغبة سياسية في تحقيقها ، ولا يكفي وجودها بين ثنايا نصوص الدستور ، وفي صدر النصوص القانونية ، وليس أدل على ذلك أنه رغم وجود هذه الضمانات فإننا نستطيع القول وبحق بأن التعيينات في الوظائف العامة لا تتم وفقا للكفاءة التي أكد عليها النص الدستوري ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لا مجال لذكرها ، ولكنها معلومة لدى الجميع ، ومعالجة هذا القصور يجب أن يتم من خلال الرقابة الحقيقية سواء أكانت قضائية أم إدارية ، والرغبة السياسية في معاقبة الجهات التي تخالف المشروعية الدستورية .

غياب الوعي القانوني لدى طائفة كبيرة من الموظفين العموميين ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إهدار حقوقهم وضماناتهم الدستورية ، وإحجامهم عن استخدامها وتفعيلها على أرض الواقع .

ثالثا: الدستور أداة السلطة في الاستبداد وطمس حقوق الأفراد وحررياتهم: يستخدم الدستور في الأنظمة الديكتاتورية كواجهة براقية أمام المجتمع الدولي ، ووسيلة خداع أمام المجتمع الداخلي ، وغالبا ما تحرص هذه الأنظمة بعد فترة قصيرة من الزمن إلى الخروج على النصوص الدستورية التي تولت مقاليد الحكم استنادا إليها ، ولا تهتم كثيرا هذه الأنظمة بحقوق الأفراد وحررياتهم بصفة عامة ، والضمانات الدستورية الوظيفية بصفة خاصة ، فالاستمرار في السلطة أولوية هذه الأنظمة ، وهي أولوية تسبق كثيرا تحقيق التنمية المستدامة للمواطنين والمجتمعات التي تحكمها .

وهنا يتعين أن نشير إلى أن تسليط الضوء على الضمانات السلطوية على حساب الضمانات الدستورية يمثل العقبة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة ، والواقع الحالي للأنظمة المختلفة يشهد بأن الأمم التي تمنح مواطنيها بصفة عامة والموظفين العموميين فيها بصفة خاصة ضمانات دستورية تحميهم وتضمن وصول الكفاءات منهم إلى أعلى المناصب في الدولة هي الأمم التي تنصدر العالم الآن في التنمية والرفاهية ، والأمم

الأخرى التي تعتبر هذه الضمانات وسيلة من وسائل الرفاهية الدستورية ، وترى أن شعوبها لا تستحق هذه الضمانات الدستورية ؛ هي الآن تتبوأ المكانة التي تليق بها في ذيل الأمم.

الفرع الثاني المشكلات التشريعية: القوانين لا تحقق الإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي السحري في أي مجتمع ؛ بل قد تستغل هذه القوانين لإيهام الناس بأن تغييرا ما قد حدث ، ولكن الحقيقة على خلاف ذلك . وقد يرجع عجز التشريع عن تحقيق تطلعات المجتمع في المجالات كافة إلى عيوب في المجتمع ذاته ، كالجهل ، والمرض ، والفساد الأخلاقي ... الخ ، وقد يرجع هذا العجز إلى التشريع ذاته ، كما هو الحال في مخالفة التشريع لنصوص الدستور ، وقد يرجع عجز التشريع إلى أسباب خارجة عن التشريع ذاته ، كما هو الحال في وضع القضاء ، وتوازن القوى في المجتمع ، والقدرات الإدارية ، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع (Jacques Commaille, 2003,583-585).

وعن عجز التشريعات القانونية في تطبيق الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة ، يمكن القول إن أهم أسباب هذا العجز تتمثل في الآتي:

ضعف الأداء البرلماني ، فالبرلمان هو الهيئة الدستورية المنوط بها سن التشريعات ، فعندما تكون هذه الهيئة لديها العديد من المشكلات ، ستكون في النهاية منعزلة عن الواقع المجتمع ، وتزداد هذه العزلة من خلال مجموعة من الحقائق منها انخراط البرلمان في سن تشريعات لا تمس الحياة الواقعية للمواطنين ، ودخولهم في صراعات حزبية ، وولائهم للسلطات الحاكمة ، فضلا عن كونهم في أحيان كثيرة لا يعبرون إلا عن مصالحهم الشخصية الضيقة بعيدا عن المصالح العامة لجموع المواطنين .

تأخر إصدار التشريعات المكتملة للدستور في مجال الوظائف العامة والسابق ذكرها ، أو عدم إصدارها حتى الآن .

إصدار تشريعات تحد من الحقوق الوظيفية بدرجة جسيمة أو تفرغها من مضمونها مثلما هو الحال في إصدار تشريعات تسمح بالعزل من الوظيفة لأسباب غير تأديبية .

غياب التشريعات التنفيذية للضمانات الدستورية الوظيفية ، فالنصوص الدستورية تجرم التمييز بين المواطنين في مجال الوظيفة العامة ، وإلى الآن لم تصدر نصوص قانونية من البرلمان تجرم ذلك ، كما أن الضمانات الدستورية المتعلقة بحماية الموظفين ومنع إجبارهم على العمل بدون مقابل مادي لم تقفل على أرض الواقع .

لم تصدر نصوصا تشريعية تسمح للموظف العام بالحصول على الحقوق الواردة في الضمانات الدستورية ، بإجراءات قانونية ميسرة ، وذلك من خلال إجراءات تعديلات في قانون المرافعات تسمح بتقليل مدة التقاضي ، وسرعة إصدار الأحكام القضائية .

الفرع الثالث المشكلات القضائية: رغم أن القضاء هو سلطة مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية ، إلا أن ضعف أداء القضاء يؤثر بشكل كبير في كفاءة السلطين التشريعية والتنفيذية ، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الأداء الاقتصادي في البلاد ، ويؤثر بصورة حتمية في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة . وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن تطبيق الضمانات الدستورية الوظيفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة يتأثر بدور القضاء الإداري والدستوري بصفة خاصة من خلال الآتي:

لا يُسمح للأفراد برفع دعوى عدم دستورية نص قانوني بطريق مباشر، وإنما عن طريق دعوى مرفوعة أمام القاضي قد يقتنع القاضي بالدفع بعدم الدستورية، ويحيل الدفع للمحكمة الدستورية، أو يحيل القاضي تلقائياً إلى المحكمة الدستورية العليا وبدون رسوم الدفع بعدم دستورية نص معروض أمامه لازم للفصل في النزاع. وإضافة إلى بقاء إجراءات التقاضي فإن الغالب من الدفوع الدستورية تخضع للسلطة التقديرية للقاضي الموضوع، ومن ثم فإن القاضي قد يلعب دوراً كبيراً في تفعيل الضمانات الدستورية الوظيفية من عدمه، وغالباً ما ترفض دفوع الخصوم بعدم دستورية نص قانوني لعدم قناعة القاضي بجدية الدفع، ومن ثم فإن الضمانات الدستورية دائماً تخضع لتقدير القاضي الموضوع.

الطبيعة السياسية للقضاء الدستوري في مصر تلك الطبيعة التي تتبع من طبيعة الرقابة الدستورية نفسها بوصفها تعالج أموراً بالغة التعقيد تتصل بمبادئ سياسية واجتماعية يتفاوت النظر في تحديد مدلولها وتحديد نطاقها، والقضاة في نهاية الأمر – مواطنون مشاركون في حياة مجتمعهم، وكل منهم – وهم بشر- راية الخاص، وتوجهاته ومنطلقاته الفكرة تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، ومن شأن هذه الآراء وتلك التوجهات أن تجد سبيلها إلى الأحكام القضائية التي يحكم فيها القاضي (أحمد كمال أبو المجد، 2003، 6). ويتربط على عدم السماح للمواطنين برفع دعوى عدم دستورية نص قانوني لمخالفته للضمانات الدستورية الوظيفية بطريقة مباشرة، مع الطابع السياسي للقاضي الدستوري، وسيطرة السلطة التقديرية للقاضي على إمكانية وصول الدعوى الدستورية للأفراد إلى ساحة القضاء الدستوري، كل هذه الأسباب ستؤثر سلباً في تطبيق الضمانات الدستورية الوظيفية، وهو ما سينعكس بصورة سلبية على تحقيق التنمية المستدامة، فالموظف الذي تنتهك حقوقه الوظيفية، ولا يستطيع استردادها بالوسائل القضائية، لن يشعر بالاستقرار الوظيفي، كما أن بقاء إجراءات التقاضي ستؤثر على إنتاجيته الوظيفية، بل وستؤدي إلى انهيار هذه الإنتاجية، وهو ما يجعل التنمية المستدامة حبيسة الخطط الخمسية الاقتصادية، ومجرد تصورات نظرية لا مجال لتطبيقها في الواقع العملي.

المطلب الثاني المشكلات الواقعية: إضافة إلى المشكلات القانونية سواء الدستورية منها أو التشريعية أو القضائية التي يمكن أن تواجه الضمانات الدستورية الوظيفية في سبيل تحقيقها للتنمية المستدامة، توجد عدد من المشكلات الواقعية يمكن تقسيمها ثلاثياً على النحو الآتي:

أولاً: الفساد الإداري: رغم وجود ضمانات وظيفية دستورية، إلا أن الفساد الإداري يعد مشكلة كبيرة نحو تطبيق هذه الضمانات الدستورية في مجال الوظيفة العامة، ومن بين صور الفساد الإداري توظيف أبناء العاملين في الوظائف العامة على كافة المستويات، فالعديد من أبناء القضاة قضاة، والعديد من أبناء قيادات المصالح الحكومية يعملون بالجهات التي يديرها أبائهم... الخ.

ورغم وجود خطط تنموية في الدولة والسعي الدائم لتحقيقها، إلا أن هناك العديد من الحالات التي تكتشف يومياً وجود فساد إداري في محيط الموظفين العموميين على اختلاف مستوياتهم؛ ناهيك عن وجود فساد مالي في إهدار الملايين من الأموال العامة.

ولقد أكد على المعنى السابق التقرير الأخير لمنظمة الشفافية الدولية وازعا مصر في المرتبة الخامسة بعد المائة من بين مائة وثمانون دولة في مؤشر الفساد ، وهو ترتيب متقدم يعكس حكم الفساد الإداري في البلاد رغم تحسن الترتيب نسبيا بتقدمها ثلاث مراكز عن التقرير السابق للمنظمة ، (سليمان عبد المنعم ، 2019 م). ويشير تقرير المنظمة الدولية للشفافية بشكل واضح إلى أنه بدون إرادة سياسية تعمل على مكافحة الفساد في القطاع العام ، فإن بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا تجهض حقوق شعوبها. (<https://www.alhurra.com/a/>)
الدول-العربية-الأكثر-الأقل-فسادا(477776)

ومما لا شك فيه أن الفساد الإداري في مجال الوظيفة العامة يهدر كل قيمة للضمانات الدستورية الوظيفية ، ويؤثر سلبا في تحقيق التنمية المستدامة ، فكل الخطط التنموية والاقتصادية في البلاد ستتخطم حتما على اعتبار ما يقوم به الفاسدون من الموظفين العموميين في الدولة.

ومن قبيل صور الفساد الواقعية التي اكتشفها هيئة الرقابة الإدارية والتي تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد قيام مفتش أثار بتقاضي مليون ومائة وخمسون ألف جنيه رشوة لتسهيل الاستيلاء على قطعة أرض مملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وقيام مدير عام لمصلحة الجمارك بالسماح بدخول سيارات مستوردة دون سداد المستحقات الضريبية الجمركية لصالح الدولة ... الخ (المصري اليوم ، 1/1/2018).

من خلال الأمثلة السابقة لوقائع الفساد يتضح أثر هذا الفساد على إهدار الموارد المالية للبلاد ، وهو ما ينعكس حول خطط التنمية المستدامة ، ويفقد الأجيال القادمة مواردها الحالية ، ويؤدي إلى إهدار كل القيم الدستورية الوظيفية.

ثانيا: ديكتاتورية نظام الحكم: قد يتساءل البعض عن العلاقة بين نظام الحكم وتحقيق التنمية المستدامة ؟ في الحقيقة إن الإجابة على هذا التساؤل تصبح سهلة إذا علمنا أن هناك مؤشرات أربع لتحقيق الديمقراطية ، وهي: انتخابات حرة ونزيهة ، حكومة تعمل بشفافية ومسؤولة أمام المجلس النيابي ، حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية ، مجتمع مدني فاعل (أنطوان ميريه ، 2000 ، 760)

فإذا كانت الديمقراطية وفق المؤشرات السابقة تعتمد على وجود حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية ، فإن الحقوق الوظيفية تمثل أهم تلك المؤشرات باعتبارها من الحقوق الاجتماعية ، وهذه الحقوق يتعين أن تجد سبيلها للتطبيق العملي والحقيقي على أرض الواقع فلا تظل حبيسة النصوص القانونية والدستورية.

وإذا كانت الديمقراطية على النحو السابق تهتم وتعترف بإقرار مجموعة من الحقوق الاجتماعية للمواطنين وعلى رأسها الحق في تولي الوظائف العامة ، فإن أنظمة الحكم الديكتاتورية لا تقيم لتلك الحقوق وزنا وتعصف بها بكل ما أوتيت من قوة ، بحيث لا تسمح بنمو هذه الحقوق وتطورها.

وهنا يتعين أن نعتز بحقيقة واقعية ألا وهي: إن غالبية الأنظمة الديكتاتورية تأخذ من الدستور مطية لتدعيم عناصر حكمها الاستبدادي ، وبمعنى آخر يمكن القول وبحق إن العديد من الدول المتخلفة اقتصاديا تجعل من الديمقراطية المنصوص عليها في نصوص دساتيرها مجرد رموز تعبيرية لا وجود لها في الواقع العملي ، ومن ثم فغالبية هذه الدول لا تتمتع سوى بديمقراطية زائفة.

والحكم الديكتاتوري ، يعارض وبشدة وجود فكرة الضمانات الدستورية الوظيفية ، إذا سيؤدي تطبيقها في كثير من الأحيان إلى وجود أشخاص على رأس الجهاز الإداري للدولة يتمتعون بكفاءة عالية تمكنهم من الاعتراض ،

أو مهاجمة السياسات الخاطئة، وستؤدي إلى إظهار السلطة في موقف ضعيف أمام الرأي العام، وهو ما لم ولن تسمح به السلطات الاستبدادية.

وقد يحقق الحكم الديكتاتوري تنمية ولكنها تنمية لفئة محدودة من طبقات المجتمع لا ينطبق عليها مفهوم التنمية المستدامة، فهي تنمية شخصية للخزانة المالية لرجال السلطة على حساب عموم المواطنين. ومن مظاهر الديكتاتورية أيضا، تهميش الثقافة الحقوقية القانونية، وجعل الحقوق الدستورية مجرد نصوص لا طائل من ورائها، ومحاولة العبث بها كلما أتيج لها ذلك.

ثالثا: سيادة الأمر الواقع بديلا عن سيادة القانون: غالبا ما تواجه المجتمعات النامية إشكالية التآرجح بين تفعيل سيادة القانون، أو ما يعرف بالمشروعية القانونية، وبين المشروعية الواقعية³، وهذه الأخيرة تعني في نظر الباحث- سياسة الأمر الواقع، فما تراه السلطة هو الصحيح قانونا وما لا تراه والخاطئ قانونا، وهذه المشروعية الأخيرة للأسف الشديد تجد من يحيك لها ثوب قانوني يناسب حجمها، ويغطي مساوئها ويعيوبها التي سرعان ما تتعري في أول اختبار حقيقي اقتصادي كان أم سياسي أم اجتماعي.

وتأثير سيادة الأمر الواقع على الضمانات الدستورية وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد لا شك خطير، إذا سيثبت الواقع القريب خطأ هذه السياسة ومجانبتها للصواب، فتبادل الآراء وتقنيدها، وعرض الخطط على الظهير الشعبي مثلا في المجتمع المدني، هو أمر سيسمح بتعدد الآراء، واختيار انسبها تحقيا للمصلحة العامة بدلا من اتباع رأي موحد يثبت بعد ذلك وفشله، وضياح ما يترتب عليه من آثار اقتصادية قد تكون كارثية في كثير من الأحيان.

وتمثل سيادة الأمر الواقع امتداد للسلطات الديكتاتورية، ووسيلة فعالة لها في تحقيق أهدافها بعيدا عن صخب الآراء المعارضة، ولكنها حتما سيترتب عليها ضياح مصير الأجيال القادمة في المحافظة على مواردهم الطبيعية.

وبتطبيق المنطق السابق في مجال الضمانات الدستورية الوظيفية وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة، يتضح أن انتهاج هذه السيادة سينعكس على جميع خطط التنمية المستدامة فانعدام تبادل الآراء حول تحقيق هذه الخطط للهدف من ورائها، أو استخدام الطريقة المناسبة للعاملين بالقطاع الحكومي لتنفيذها ستجعل هذه الخطط عديمة الجدوى، ولن تحقق الهدف من ورائها.

المطلب الثالث الحلول المقترحة: يحاول الباحث من خلال هذا المطلب وضع بعض الحلول المقترحة لتفعيل الضمانات الدستورية الوظيفية بما يحقق التنمية المستدامة، من خلال عدد من الحلول على النحو الآتي:

أولا: الإسراع في إصدار التشريعات المكملة للدستور: النصوص الدستورية غالبا ما تحتاج إلى نصوص تشريعية تفعل ما ورد بها من مبادئ وضمانات، لذا نجدنا تحيل إلى البرلمان لإصدار قانون ينظم ما ورد به من أحكام.

(³) استحدث الباحث هذا المصطلح تعبيرا عن سياسة الأمر الواقع والتي من خلالها تستطيع الحكومات تمرير ما تراه محققا لسياستها بغض النظر عن كونه مشروعا من عدمه.

وهنا يأتي دور التشريعات المكلمة للدستور باعتبارها مجموعة القوانين التي تصدر عن البرلمان سواء من تلقاء نفسه أم بتكليف من المشرع الدستوري ، والمتعلقة بتنظيم السلطات العامة في الدولة واختصاصاتها وكيفية ممارستها لوظيفتها ، أي إنها تتعلق بموضوعات دستورية في جوهرها (عبد الغني بسيوني عبد الله ، 2004) ؛ ومن ثم فهذه القوانين هي قوانين عادية ولكنها اكتسبت أهمية بالغة لارتباطها بمسألة دستورية ، مثل القوانين المتعلقة بكيفية مباشرة الحقوق السياسية ، والقوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية ، ولا شك إن هذه الطائفة من القوانين تعتبر ضمن مصادر القانون الدستوري (صلاح الدين فوزي ، 1995 ، 507).

والقوانين المكلمة للدستور تنقسم إلى نوعين: القوانين التي تصدر تلقائياً عن البرلمان ، حيث يقوم البرلمان بإصدار قانون متعلق بتنظيم إحدى السلطات العامة ، من تلقاء نفسه ودون أن يتطلب المشرع الدستوري مثل هذا التنظيم ، والنوع الثاني: القوانين التي تصدر نتيجة تكليف من المشرع الدستوري ، وهذه الطائفة تمثل النوع الغالب من القوانين المكلمة للدستور ، حيث تحيل الوثائق الدستورية عادة كثير من المسائل المتعلقة بتنظيم السلطات العامة الى قانون يصدر من البرلمان (رمزي طه الشاعر ، 2005 ، 280;276).

ويرى الباحث أن هناك خلط بين نوعي القوانين المكلمة للدستور ، إذ يرى أن القوانين المكلمة للدستور سواء أكانت تلقائية من البرلمان أو بتكليف من الدستور هي نوع واحد ، فالبرلمان المختص بصناعة القوانين هو من خلق الدستور ، ومن ثم فلا يستطيع المشرع القانوني عن طريق البرلمان أن يصدر أية قوانين من تلقاء نفسه وإنما يصدر التشريعات في إطار ما يكلفه به النص الدستوري بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم فالقوانين المكلمة للدستور هي: القوانين التي تصدر عن البرلمان وتنظم موضوعاً من الموضوعات الدستورية. وتبرز أهمية هذه القوانين في كونها التطبيق الحقيقي للضمانات الدستورية الواردة بنصوص الدستور ، فالنص الدستوري مع سموه وعلوه ، إلا أنه في أحيان كثيرة يحتاج إلى نص قانوني ينقله من مصاف النصوص المعبرة عن القيم والمثل العليا إلى مجال التطبيق العملي الواقعي.

وفي مجال القوانين المكلمة للدستور والتي أشارت إليها النصوص الدستورية المتعلقة بالضمانات الدستورية الوظيفية ما أشارت إليه م/12 من الدستور المصري الحالي 2014 ، فيما اشترطته من إصدار قانون ينظم الحالات التي يجوز فيها إجبار العامل على القيام بأعمال معينة ، ويحدد مفهوم الخدمات العامة التي يجوز إجبار المواطن على القيام بها ، والمقابل العادل الذي سيحصل عليه بما لا يضر بالحقوق الأساسية له ، ومما لا شك فيه أن عدم صدور هذا القانون ، يعد إخلالاً وضاحاً وصريحاً بضمانة الامتناع عن إجبار الموظف العام على القيام بعمل ما دون أجر عادل ودون المساس بحقوقه الأساسية.

ومن بين النصوص الدستورية التي تحتاج إلى قوانين مكلمة نص م/14 من الدستور المصري الحالي والتي أجازت فصل الموظف العام بغير الطريق التأديبي ، وأحالت إلى البرلمان لإصدار مثل هذا القانون ، وبعد صدور هذا النص القانوني المكمل تصح ضمانات الامتناع عن فصل الموظف بغير الطريق التأديبي عديمة الجدوى ، ولا مجال واقعي لتطبيقها.

وترتيباً على ما سبق فإن إصدار مثل هذه القوانين المكلمة للدستور ، يجعل الضمانات الدستورية الوظيفية حقيقة واقعة ، ويساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الوظيفي للموظفين العموميين ، والارتقاء بأدائهم ، وهو ما ينعكس بالضرورة على دورهم الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: الإسراع في إصدار قانون هيئة مكافحة التمييز: تعتبر المساواة بين المواطنين ؛ من أهم الضمانات التي يمكن أن تساهم بشكل عام في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في المجتمع بصفة عامة ، وبين العاملين في القطاعات الحكومية بصفة خاصة ، وهذه الضمانة كفل لها الدستور المصري وسيلة وأداة لتحقيقها ؛ حيث نصت م / 53 من الدستور المصري الحالي على أن (المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة ، أو الجنس ، أو الأصل ، أو العرق ، أو اللون ، أو اللغة ، أو الإعاقة ، أو المستوى الاجتماعي ، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي ، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة ، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض).

ويتضح من النص السابق أنه أحال إلى البرلمان لإصدار قانون لإنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز ، ومن ثم فإن الإسراع بإصدار مثل هذا القانون من شأنه أن يفعل هذه الضمانة الدستورية ، ويمنح الموظفين العموميين وسيلة فعالة لمنع التمييز ضدهم ، ويتعين أن ينص هذا القانون على اعتبار التمييز بمثابة عمل إجرامي ومن ثم يخضع صاحبة لعقوبة جنائية.

وإنشاء هذه المفوضية يساهم بشكل كبير في تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع من خلال نبد صور التمييز والحض على الكراهية ، وهو أمر يحقق الزيادة في التنمية المستدامة ، وينعكس بشكل واضح على فاعلية أدواتها ووسائلها.

ثالثا: السماح للأفراد بالطعن على عدم دستورية القوانين بطريق الدعوى المباشرة: نصت م / 191 من الدستور المصري الحالي على أن (المحكمة الدستورية العليا جهة قضائية مستقلة ، قائمة بذاتها ، مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز في حالة الضرورة انعقادها في أي مكان آخر داخل البلاد ، بموافقة الجمعية العامة للمحكمة ، ويكون لها موازنة مستقلة ، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقما واحد ، وتقوم الجمعية العامة للمحكمة على شؤونها ، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بشؤون المحكمة).

ونصت م/ 192 من الدستور المصري الحالي على أنه (تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية ، والفصل في المنازعات المتعلقة بشؤون أعضائها ، وفي تنازع الاختصاص بين جهات القضاء ، والهيئات ذات الاختصاص القضائي ، والفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين أو متناقضين صادر أحدهما من أي جهة من جهات القضاء ، أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، والمنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها ، والقرارات الصادرة منها ، ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة ، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها).

يتضح من ظاهر النصين السابقين أن المشرع الدستوري المصري يأخذ بالنظام المركزي في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، أي أنه يمنح جهة واحدة فقط سلطة الرقابة على الدستورية كهيئة قضائية مستقلة. ويرى الباحث أن المتعمق في النظام الدستوري المصري يدرك تماما أن الرقابة على الدستورية في مصر هي رقابة مزدوجة مركزية ولا مركزية ، إذ يستطيع القاضي أن يمتنع عن تطبيق أي نص قانوني أو لائحي يرى أنه مخالف للدستور ، وهو ما يسمى برقابة الامتناع بوصفها صورة من صور الرقابة الدستورية.

والنصين السابقين أحوالا إلى القانون لينظم إجراءات عمل المحكمة واختصاصاتها ، ونصت م / 27 من قانون المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم 48 لسنة 1979م على أن (يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضي بعدم دستورية أي نص في قانون لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية).

ونصت م/29 من قانون المحكمة الدستورية العليا المصرية على أنه (تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي:

إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعد دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن)

ويتضح من النصوص السابقة أن هناك ثلاث وسائل لتحريك دعوى عدم دستورية النص القانوني أو اللائحي ، وسيلة التصدي التلقائي : إذ يجوز للمحكمة الدستورية العليا أن تتصدى لنظر عدم دستورية نص قانوني أو لائحي بشرط أن يكون هذا التصدي بمناسبة نزاع دستوري معروض عليها ، الوسيلة الثانية : الدفع الفرعي : إذ يجوز لأحد الأفراد أن يدفع بعدم دستورية نص قانوني أو لائحي معروض على قاضي أو هيئة ذات اختصاص قضائي ثم يقدر قاضي الموضوع أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي جدية الدفع من عدمه فإذا تيقنت من جدية الدفع بعدم الدستورية توقف نظر الدعوى ، وتمنح الخصوم أجلا لرفع دعوى عدم الدستورية ، الوسيلة الثالثة الإحالة التلقائية : إذ يجوز لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى إذا تراءى لها عدم دستورية نص قانوني أو لائحي أن توقف نظر الدعوى وتحيل الأوراق من تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا ودون رسوم.

ويلاحظ الباحث هنا أن قانون المحكمة الدستورية العليا الحالي صادر عام 1979 ، في حين أن الدستور المصري الحالي صادر عام 2014 ، لذا يتعين أن يصدر تعديل جديد لقانون المحكمة الدستورية العليا ليواكب ما حدث من تعديل في دستور عام 2014.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دعوى عدم الدستورية هي الوسيلة العملية الفعالة لحصول الأفراد على حقوقهم الدستورية ، وتفعيل دور القضاء الدستوري في الرقابة على تطبيق الضمانات الدستورية المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم بصفة عامة ، والحقوق والحرريات الوظيفية بصفة خاصة.

وهذه الوسيلة تفقد فاعليتها إذا لم يسمح للموظف العام بتحريك الدعوى الدستورية بطريقة مباشرة إذا كانت له مصلحة حقيقية ومشروعة في الحصول على حكم قضائي بعدم دستورية نص قانوني أو لائحي يطبق عليه ، ويؤدي تطبيقه إلى إهدار للضمانات الدستورية الوظيفية ، لذا يطالب الباحث بضرورة منح الأفراد وسيلة الدفع

المباشر تحقيقا لفاعلية الضمانات الدستورية في مجال الحقوق والحريات الدستورية بصفة عامة، والضمانات الدستورية الوظيفية بصفة خاصة.

ومما يدعم وجهة نظر الباحث هو إمكانية إضافة هذه الوسيلة عند تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، الذي أصبح تعديله الآن مطلب ملح، كما أن الدستور المصري الحالي لم يقيد المشرع القانوني بإجراءات معينة للرقابة القضائية الدستورية، وهو الأمر الذي يسمح بإمكانية إضافة هذه الوسيلة.

وتحقق وسيلة الدعوى الأصلية ضمانات هامة للأفراد في نظر الباحث من عدة أوجه منها: عدم ترك تقدير أمر جدية الدفع بعدم الدستورية في يد قاضي الموضوع (الدفع الفرعي)، أو لسلطته التقديرية المطلقة (الإحالة)، أو لسلطة المحكمة الدستورية العليا (التصدي التلقائي)، والحد من الطبيعة السياسية التي تمارسها المحكمة الدستورية العليا (إكرامي خطاب، 2010).

ويؤدي الأخذ بهذا المقترح إلى حصول الموظف العام على وسيلتين للحماية الدستورية، إحداهما وقائية تتمثل في منع تطبيق نصوص قانونية أو لائحية عليه إذا صدر حكم بعدم دستوريته لمخالفتها للضمانات الدستورية المقررة له في مجال الوظيفة العامة، والأخرى علاجية: إذ يمكن للموظف العام أن يوقف تنفيذ نصوص قانونية أو لائحية يثبت بعد التطبيق العملي مخالفتها للضمانات الدستورية الوظيفية.

ومما لا شك فيه أن السماح للأفراد من الموظفين العموميين بالحق في رفع الدعوى الدستورية بطريق مباشر، سيمكنهم من حماية حقوقهم الدستورية الموظفين ومعالجة ما يمكن أن يصيب هذه الحقوق من عيوب بعد التطبيق العملي للنص القانوني أو اللائحي، وسوف يؤثر ذلك بطبيعة الحال على حركة التنمية المستدامة في البلاد، فكلما كانت الوسائل القضائية للرقابة على تطبيق الضمانات الدستورية الوظيفية فاعلة، كلما كانت التنمية المستدامة فاعلة في جانب التطبيق العملي باعتبار الموظف العام من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: تفعيل سيادة القانون: النصوص القانونية بصفة عامة والدستورية بصفة خاصة، مهما بلغت صياغتها من المهارة، وما تحويه عبارتها من ضمانه، لا تكفي وحدها لتحقيق الاستقرار القانوني، وخضوع الكافة للقانون، بل لا بد من وجود عدة عوامل تساهم في فاعلية هذا النص القانوني، وضمان تطبيق ما يحويه من ضمانات.

ويمكن للباحث أن يضع مجموعة من الضوابط التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تفعيل سيادة القانون بما تعنيه من خضوع الكافة للقانون بمعناه العام على النحو الآتي:-

وجود ثقافة قانونية تحت المجتمع على احترام القانون يرسخ فكرة سيادة القانون، والعكس صحيح فشيوع ثقافة الخروج على القانون يعزز من انهيار سيادة القانون وسيطرة منطلق القوة، وضياح حقوق الضعفاء.

وجود إرادة سياسية على تفعيل سيادة القانون، فإذا كانت القيادة السياسية ملتزمة بنصوص القانون على ما تقوم به من أعمال فإن هذا الالتزام سينعكس بلا شك على باقي فئات المجتمع.

وجود رقابة قضائية مستقلة، وقضاء عادل غير ميسس.

وجود مناخ ديمقراطي يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم والاشتراك في الاختيار الحر لنواب البرلمان، وتداول السلطة، واشتراك الشعب في إدارة شؤون البلاد.

ويترتب على تفعيل سيادة القانون في ضوء الضوابط السابقة تفعيل الضمانات الدستورية التي تحتويها نصوص الدستور، وبدون احترام سيادة القانون فلا وجود حقيقي للضمانات الدستورية التي تظل حبيسة النصوص المقررة لها، وتفعيل سيادة القانون يتعاضد الدور المجتمعي للفرد في إدارة شؤون البلاد وهو ما يسهم بشكل كبير في تصحيح مسار التنمية المستدامة دائماً للأفضل.

النتائج والتوصيات توصل الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات- على النحو الآتي:

أولاً: النتائج لم يحظ مصطلح الضمانات الدستورية بالاهتمام الكاف من قبل فقهاء القانون الدستوري، وهو ما دفع الباحث لوضع تعريف له بأنه " أمر صادر من النص الدستوري إلى الكافة لإنشاء أو حماية أو تنظيم حق من الحقوق الدستورية التي تؤثر في كيان الدولة ومقوماتها الأساسية.

الضمانات الدستورية الوظيفية: أمر صادر من النص الدستوري إلى الكافة لإنشاء أو حماية أو تنظيم حق من الحقوق الدستورية الوظيفية التي تؤثر في كيان الدولة ومقوماتها الأساسية.

مصطلح التنمية المستدامة تتنازع علوم كثيرة إلا علم القانون، إذ لم يحظ بأي اهتمام من جانب الفقه القانوني، لذا توصل الباحث إلى تعريف قانوني لمصطلح التنمية المستدامة بأنه: مجموعة القواعد والإجراءات القانونية التي تضمن التزام الدولة ومؤسساتها العامة بالمحافظة على مواردها الحالية، وضمان استمرارها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.

التنمية المستدامة في مجال الوظائف العامة يقصد بها: مجموعة القواعد القانونية والمبادئ الدستورية في مجال الوظيفة العامة لتلزم الدولة بتطبيقها بما يحقق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة الحالية وحمايتها لصالح الأجيال القادمة.

تنقسم الضمانات الدستورية الوظيفية إلى ثلاث أقسام: ضمانات دستورية وظيفية إنشائية، و ضمانات دستورية وظيفية حمائية، و ضمانات دستورية وظيفية تنظيمية.

ترتبط الضمانات الدستورية الوظيفية بتحقيق خطط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، وتعد وسيلة من وسائل تحقيقها، اعتماداً على الجانب البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

توجد العديد من الدلائل على الارتباط الوثيق بين الضمانات الدستورية الوظيفية وتحقيق التنمية المستدامة منها: المواثيق الدولية والإقليمية، ودورها في تطبيق سيادة القانون والأمن القانوني.

تطبيق الضمانات الدستورية الوظيفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ تواجه عدد من المشكلات القانونية، وأخرى واقعية.

ثانياً: الخلاصات: بحث الباحثين وفقهاء القانون العام بمواصلة البحث في هذا الموضوع العام الذي يربط بين الإطار النظري القانوني والواقع العملي الذي تطمح الدول في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضوابط دستورية وقانونية تعزز من مكانة الوظيفة العامة ودورها في تحقيق التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي.

عقد مؤتمر دولي حول " الضوابط القانونية لتحقيق التنمية المستدامة "، لبحث سبل تحقيق التنمية المستدامة باستخدام النص القانوني والاستفادة من القواعد القانونية الإلزامية في تحقيق التطبيق الملزم لخطط التنمية المستدامة ومعاينة المقصرين في تنفيذ هذه الخطط.

حث الحكومة المصرية بضرورة الاهتمام بتفعيل سيادة القانون، من خلال احترام أحكام القضاء وعدم الخروج عليها، والالتزام بتطبيقه على جميع الفاسدين والخارجين عن القانون، ونشر الثقافة القانونية في المجتمع؛ ليتم بذلك تطبيق سيادة القانون على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بوضع وصياغة نصوص قانونية ودستورية براقعة لا مجال لتطبيقها في الواقع العملي.

حث المشرع الدستوري المصري بضرورة إعادة صياغة الالتزام القانوني للدولة في مجال الضوابط الدستورية الوظيفية، بحيث يصبح تطبيق هذه الضوابط التزام قانوني على عاتق الدولة، وليس مجرد التزام شكلي لا طائل من ورائه.

توجيه المشرع القانوني المصري بضرورة إصدار القوانين المكملة للدستور، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإنشاء مفوضية مناهضة التمييز لها سيكون لها من دور فعال في القضاء على كافة أشكال التمييز بين أفراد المجتمع بصفة عامة، وطائفة شاغلي الوظائف العامة في البلاد بصفة خاصة.

توجيه المشرع القانوني المصري بضرورة تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 48 لسنة 1979م والسماح للأفراد بالحق في تحريك دعوى عدم الدستورية بطريق الدفع المباشر أو الدعوى الأصلية ضمانا لتطبيق الضمانات الدستورية المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم وعلى وجه الخصوص ضماناتهم الدستورية الوظيفية.

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات العربية

بارود، نعيم سلمان (2005)، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

بدران، محمد محمد (1990)، قانون الوظيفة العامة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

الجوهري، عبد الوهاب وآخرون (1982)، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق.

حشيش، عبد الحميد كمال (1977)، دراسات في الوظيفة العامة في النظام الفرنسي، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

الشاعر، رمزي طه (2005)، النظرية العامة للقانون الدستوري، الطبعة الخامسة، القاهرة، دار النهضة العربية.

الطماوي، سليمان محمد (1992)، الوجيه في القانون الإداري، دراسة مقارنة، طبعة منقحة ومزينة طبقاً لأحدث التعديلات، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.

عبد البديع، محمد (2006)، الاقتصاد البيئي والتنمية، القاهرة، مصر، دار الأمين للطباعة.

عبد الله، عبد الغني بسيوني (2004)، الوسيط في النظم السياسية القانون الدستوري، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف الإسكندرية.

غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة أحمد (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

فوزي، صلاح الدين (1995)، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

القرشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر.

مقدم، سعيد (2010)، الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

مقدم، سعيد (2013)، الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ميرة، أنطوان (2000)، مرصد الديمقراطية في لبنان، بيروت، لبنان، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، المكتبة الشرقية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Commaille, Jacques(2003) "Effectivité", ap. Denis Alland et Stéphane Rials (dir.), Dictionnaire de la culture juridique, Paris, Lamy-PUF, 1650 p., pp. 583-585.
- Duze (Paull) et Debeyre (Gug(1952) ,Traite de droit administratif Paris.
- Hauriou (1933) , Precis de droit administratif et de droit Publice . Librairie du Recueil Sirey .
- Jean-Marie AUBY et Autres (2009), droit de la fonction publique, France, 6 éme, édition , Dalloz.
- Melleray, Fabrice (2008), les reformes récentes de la fonction publique français évolution ou revolution, actes de colloque la fonction publique aujourd'hui , Tunis 12 et 13 décembre 2009 , centre de publication universitaire., .Tunis.
- Myrdal, Gunner (2003): l'e'conomie comme Science Morale Par Ludovic Frobort.
<http://www.cairn.info/revue-l-economiepolitique-politique-2003--4->
- Owen, Edgar(1987), The future of freedom in the developingworld: Economic development and political reform, New York, pergamon press
- Paul maréchal, Jean(2005), « de la religion de la croissance à l'exigence de développement durable » , in le développement durable: perspectives pour le XXIe siècle, éd. collection "des sociétés",Rennes 2005, p 33
- Plantey(A.(1973) , Traité pratique de la fonction publique , N°49 , (Pierre Lauren Frier Jacques Petit, 8 éme édition, Paris, L.G.D.J. TOME 1-
- TAIB, Essaid(2005), droit de la fonction publique , édition distribution Houma , Algérie,2005
- Waline(1963) , Traité élémentaire de droit administratif ,Paris , GENE edi .

ثالثا: الرسائل العلمية

- خطاب ، إكرامي بسبوني (2010) ، أثار الحكم الصادر بعدم دستورية القانون الضريبي وانعكاسه على تحقيق مبدأ المساواة ، رسالة دكتوراه ، مصر ، جامعة طنطا.
- رزاي ، سعاد(2008) ، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، كلية – العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع النقود والمالية.
- رابعا: الدوريات العلمية والمقالات
- أبو المجد ، أحمد كمال (2003): دور المحكمة الدستورية العليا في النظامين السياسي والقانوني في مصر ، مجلة الدستورية ، ع1 ، مصر.
- علوي ، فاطمة (2016) ، دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر ، عدد 4 ، إبريل ، مجلة البشائر الاقتصادية.
- بركاني ، شوقي (2017) ، مضمون مبدأ المساواة في مجال الوظيفة العامة ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 8 ، ج2 ، ديسمبر ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- حسين ، بن الطاهر (2012) ، التنمية المحلّة والتنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ع الرابع والعشرون ، مارس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- إبراهيم ، ياسمين ، يحيي ، هاجر (2007) الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة مجلة أبحاث ودراسات التنمية العدد السادس ، الجزائر.
- حدة ، فروحات (2012) ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ، الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 11 ، جامعة ورقلة.
- عثمان ، هيكمل أحمد (2014) ، الضمانات الدستورية للسلطة القضائية ، المجلة القضائية ، ع 4 ، 2014 ، مصر ، وزارة العدل.
- موسى ، موسى إبراهيم(د.ت) ، تفعيل القانون لتحقيق التنمية المستدامة ، الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال البيئة ، مقال ، د.ت. <https://kenanaonline.com/users/EENGOSF/posts/188773>
- عبد المنعم ، سليمان (2019) ، حول ترتيب مصر المؤشر الدولي لمكافحة الفساد ، جريدة الأهرام ، السبت 4من جمادى الآخرة 1440 هـ 9فبراير 2019 السنة 143 العدد (48277)

عسكر ، محمود(2014م) ، مقال جريدة اليوم السابع ، عدد الأربعاء ،
<https://www.youm7.com/story/2019/4/3/%D8%A50>

تعرف على إنجازات الرقابة الإدارية ، مقال بدون اسم ، المصري اليوم ، عدد الإثنين(1/1/2018).
خامسا: القواميس

أبادي ، الفيروز (2001) ، قاموس المحيط ، ج3 ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم
العرقسوسي ، بيروت ، لبنان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (1414هـ) (المتوفى:
711هـ)

معلوف ، لويس (2002) ، المنجد في اللغة ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية.

سادسا: الدساتير والقوانين

الدستور المصري الصادر 2014.

قانون الخدمة المدنية المصري الحالي رقم 81 لسنة 2016 والمنشور بالجريدة الرسمية العدد 43 مكرر(ا) في أول نوفمبر 2016.
Article (2) Lio no 83—634 du 13 Juillet 1983 Cod administratif— Dalloz — 1987 — P 1013.

سابعا: تقارير المنظمات الدولية

WCED, (1987), World commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford:
Oxford University Press.

ثامنا: الأحكام القضائية

مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة العاشرة .

(2)C.E. 9-4-1923 Hardonin . R.D.P 1923 ، P 329 . C.E 20-12-1946 Colanie de Madagascar ، D 1947 ، P 404.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development/>

<https://research.un.org/ar/docs/environment/unep>

<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development/>.

<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-development-programme-2/>

(<http://www.oecd.org/>

http://www.hlrn.org/img/documents/Arab_Declaration_Sustainable_Dev_AR.pdf)

<https://www.alhurra.com/a/477776/>الدول العربية-الأكثر-الأقل-فسادا

<https://www.alhurra.com/a/477776/>الدول العربية-الأكثر-الأقل-فسادا

، الأمن القانوني في مجال المعاملات العقارية ، متاح BERADAN, Rachid, FECIH, Djamil, BERADAN, Rachid ، تاريخ الزيارة ، <http://elaphblogs.com> تاريخ الزيارة ، <http://rdoc.univsa.dz/handle/123456789/655> ، تاريخ لزيارة 10/5/2019 في

إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة وعلاقته بتكوين المفاهيم لدى طلابه المعاقين عقليا د. هناء فتحي محمد الخولي ، جامعة حائل - المملكة العربية السعودية

مقدمة :

يعد إعداد معلم التربية الخاصة بشكل عام والتربية الفكرية على وجه الخصوص من المتطلبات المحورية للعملية التعليمية في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة ، ويجب أن يمتد هذا الإعداد طوال مراحل تمهين هذا المعلم في عمله ، فهو في حاجة مستمرة وداعمة لأن يتعلم ويتطلع ويبحث عن كل ما هو جديد ومستحدث يمكنه من النجاح والفاعلية في التعامل التدريبي والتعليمي والإرشادي مع طلابه من المعاقين عقليا

والطالب المعاق عقليا سوف يظل دائما في حالة من التقليل الفكري للنظر والتبصر بمن حوله ، يريد أن يعرف ويتطلع على محدودية تفكيره أين هو من مثيرات الحياة والمواقف من حوله حتى يتمكن من التفاعل معها بشكل إيجابي وميسر

والمعلم هو العين النافذة للطلاب المعاق عقليا بها يعرف وبها يفهم وبها يتعامل مع من حوله ، وبها يدرك هل هو يسير في اتجاه ملائم أم لا ، وعن طريق المعلم يكتشف الطالب المعاق عقليا مسميات كل ما حوله وما ليس حوله أيضا من مفاهيم وعناصر ويدرك العلاقات البسيطة بينها .

والمعلم الجيد هو الذي دائما يكون جاهز ومستعد علميا ومهنيا وشخصيا للتعامل مع الطالب المعاق عقليا يسهل له الأمور ويسهل له الموضوعات ويشرح له تداخلات المواقف بشكل محسوس وليس مجرد ، حيث يستخدم كل ما يتاح له من امكانيات ووسائل وادوات وتجهيزات حتى يتعامل مع مفاهيم الطالب المعاق عقليا بصورة تجعل الطالب ذاته يتعرف ويفهم تلك المفاهيم في سياقها البسيط حسب قدراته وامكانياته المتواضعة (آمال المنشاوي ، 2005)

وتعتبر الإعاقة العقلية وقابليتها للتطور محددة حيث تتجسد في قدرة الطفل على التعلم والتقدم في الجوانب الأكاديمية ، وذلك من منطلق أن الإعاقة العقلية مسألة كمية وليست كيفية بمعنى أن الأطفال المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" يمرون بمراحل التطور المعرفي والعقلي نفسها التي يمر بها الأطفال الأسوياء وبالترتيب نفسه ، لكن بشكل أقل سرعة وأكثر بطئا ، ويكتسبون مستويات أقل تحصيلًا عن زملائهم الأسوياء

ويحسب أغلب علماء التربية والتربية الخاصة أن الأطفال المعاقين عقليا يمكن أن يتقدموا في التعلم بسرعة تتراوح ما بين 50% إلى 70% من قدرة الأطفال الأسوياء على التعلم (Erika , H., 2010, P.7).

كم تشير كثير من الدراسات التي أجريت على مميزات تعلم الأطفال المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" أن منحنيات تعلمهم تقارب منحنيات تعلم الأطفال الأسوياء ، ولكن ارتفاعهم لا يصل إلى المستوى الذي يحققه الأطفال الأسوياء ، مما يشير إلى قدرتهم على ممارسة الاستقلالية في المحافظة على الذات وعلى التكيف الاجتماعي ، بالإضافة إلى قدرتهم على الحصول على قسط من المعرفة والتحصيل الأكاديمي والاستفادة من خلال الخبرة المباشرة

وأهم ما يميز الأطفال المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" هو بطء التعلم بشكل ملحوظ والتأخر في معظم مجالات النمو مع عدم القدرة على تعميم المهارات ونقل أثر التعلم، حيث يعاني هؤلاء الأطفال من نقص أو عدم اكتمال لنمو القدرات العقلية المختلفة من تخيل وتفكير وتذكر واستدلال منطقي وتعرف وفهم وإدراك وتحليل وتنظيم أفكار، ويؤثر ذلك على قدرتهم على التحصيل والتعلم ونمو المفاهيم لديهم (عبد المنعم عبد القادر الهيلادي، 2006)

والطالب المعاق عقليا تتسم نظرتة للحياة والأمور ببساطة وتبنى أغلبها على اشباع رغباته الذاتية من طعام وملبس وأمن، وتدور أغلب مفاهيمه حول تلك المحددات البيولوجية التي تربطه بنفسه وبالآخرين، وتتكون رؤية المعاق عقليا حول نفسه وحول مثيرات البيئة من حوله وتوضع في صورة مفاهيم يقبلها ويتعامل معها بشكل إيجابي أو سلبي حسب توجهه نحوها أو تنفيره منها (كوكين أورك، 2003) ويستتبع ذلك أن يكون المعلم الذي يتعامل تعليميا ومهنيًا مع الطالب المعاق عقليا أن يكون علي وعي بتلك القدرة المفاهيمية، ويدرك كيف يتعامل معها، وكيف يوجهها، بل ويسعى إلى تطويرها وتنميتها، ويربط من خلالها الطالب المعاق عقليا بكل مكونات بيئة المكان والأشخاص والمواقف من حوله.

مشكلة الدراسة:

أن الطالب المعاق عقليا قليل الفهم، يريد أن يتعلم ويعرف ويستبصر المفاهيم والمثيرات من حوله في شكلها البسيط، حتى يتمكن من التعامل مع المواقف والآخرين من حوله وجدير بالذكر أنه كان لا بد من الاهتمام بثقافة المعاقين عقليا من خلال إعداد برامج تعليمية خاصة وانتقاء ما يلائمهم على المستويين: المضمون والتدريس وما انسبها؟ وبشكل أدق: كيف ندرس لذوي الإعاقة العقلية وقد أشار فاروق الروسان 1999 إلى ضرورة تنمية المهارات المفاهيمية (التصورية) باعتبارها إحدى المهارات الأكاديمية المهمة بالنسبة لذوي الإعاقة العقلية.

والمعلم في التربية الفكرية في حاجة إلى إعداد وتمكين جاهز للتعامل مع مفاهيم هؤلاء الطلاب المعاقين عقليا من خلال المقررات المحددة منهجيا، ومن خلال الوسائل المتاحة لذلك، لذا يجب أن يكون المعلم في حالة من التدريب المستمر والإعداد الدائم لمواجهة تلك المواقف التعليمية التي تمكنه من توصيل طلابه إلى مرحلة تعامل إيجابي مبسط مع المفاهيم والمواقف المحيطة به.

وبناء عليه تطرح الباحثة السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى توجد علاقة بين إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة وبين تكوين المفاهيم لدى طلابه من المعاقين عقليا "القابلين للتعلم"؟

ويتبع هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، على النحو التالي:

إلى أي مدى توجد علاقة ارتباطية بين الأعداد النفسية لمعلمة التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا؟

إلى أي مدى توجد علاقة ارتباطية بين الأعداد التربوي لمعلمة التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا؟

إلى أي مدى توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاعداد الاجتماعي لمعلمات التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا ؟
هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين عينة مرتفعي ومنخفضي الاعداد لمعلمة التربية الفكرية بجوانبها المختلفة (نفسية – تربوي – اجتماعي) في علاقتها بتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا ؟
هدف الدراسة: تهدف الدراسة الراهنة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة وتكوين المفاهيم لدى طلابه المعاقين عقليا .

أهمية الدراسة:

أولاً. الأهمية النظرية

وضع تصور نظري حول كيفية إعداد المعلم بمؤسسات التربية الخاصة عموماً والتربية الفكرية بشكل خاص بالشكل اللائق له أثناء الخدمة

بيان ربط الاعداد الشامل لمعلم التربية الفكرية أثناء فترة العمل بتكوين المفاهيم لدى طلابه المعاقين عقليا "القابلين للتعلم"

ثانياً. الأهمية التطبيقية :

عمل استبانة بالاعداد الشامل لمعلمة التربية الفكرية أثناء الخدمة تبين الاحتياجات التدريبية لها في ذلك بناء دليل ملاحظة لتكوين المفاهيم لدى الطلاب المعاقين عقليا "القابلين للتعلم"
تنمية وعي المعلمين والمعلمات بمؤسسات التربية الفكرية بقدرة الطلاب المعاقين عقليا "القابلين للتعلم"
على تكوين مفاهيم مختلفة عن المواقف والأشخاص والأحداث من حولهم
كيفية الاستفادة من المقررات المنهجية المقدمة للطلاب المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" في المؤسسات التعليمية في تكوين المفاهيم المختلفة لهم.

متغيرات الدراسة:

اعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة **Preparing the teacher of Special education during service**: وهو يعني إجراءات التدريب والتقييم والممارسة التي تقدم للمعلم من خلال محتوى متكامل تعينه على كيفية أداءه لمهنته التدريسية مع الطلاب المعاقين عقليا ، وفي الدراسة الراهنة يشير مفهوم إعداد معلم التربية الفكرية أثناء الخدمة إلى تلك الدرجة التي تحصل عليها المعلمة في مجالات الاعداد المختلفة (النفسية والتربوية والمهنية) بعد اجتيازها فترة التدريب المتكامل أثناء الخدمة تؤهلها لكيفية التعامل مع تكوين مفاهيم الطالبات المعاقات عقليا "القابلات للتعلم" التي تقوم بالتدريس لهن .

تكوين المفاهيم Configure concepts: وتعني المفاهيم بأنها عبارة عن مجموعة من الأشياء أو الأشخاص أو الحوادث أو العمليات التي يمكن جمعها معا على أساس صفة مشتركة أو أكثر ، والتي يمكن أن يشار إليها بإسم أو رمز معين (جودت سعادة ، 2003) ، ويقاس هذا المصطلح في الدراسة الحالية بأنها تلك الدرجة التي تحصل عليها الطالبة المعاقة عقليا "القابلة للتعلم" على دليل ملاحظة المعلمة لتكوين المفاهيم المختلفة لتلك الطالبة

الطلاب المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" : Mentally Retarded Students: الإعاقة العقلية عبارة عن نقص جوهري في الأداء الوظيفي الراهن يتصف بأداء ذهني وظيفي دون المتوسط يكون متلازما مع جوانب قصور في اثنين أو أكثر من مجالات المهارات التكيفية التالية: التواصل – العناية الشخصية – الحياة المنزلية – المهارات الاجتماعية – الاستفادة من مصادر المجتمع – التوجيه الذاتي – الصحة والسلامة – الجوانب الأكاديمية الوظيفية – قضاء وقت الفراغ – مهارات العمل والحياة الاستقلالية ، ويظهر ذلك قبل سن الثامنة عشرة . (مدحت أبو النصر ، 2007) ، وتعرف الإعاقة العقلية في الدراسة الحالية من خلال مجموعة الطالبات ذوات الإعاقة العقلية "القابلات للتعلم" ويعانين من نقص في القدرة العقلية العامة (نسبة الذكاء) ويبدرن في معهد التربية الفكرية للبنات بأجا بمنطقة حائل مما يعكس على رؤيتهن لتكوين المفاهيم المختلفة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

قدم محمد السيد عبد الرحيم 1998 دراسة بعنوان فاعلية برنامج تدريبي في تنمية مفهوم العدد لدى الأطفال المتخلفين عقليا ، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية البرنامج المقدم لتنمية مفهوم العدد لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية ، تكونت عينة الدراسة من 10 أطفال معاقين عقليا قابلين للتعلم تتراوح أعمارهم ما بين 10 – 12 عاما ويدرسون في جمعية آباء وأبناء ، تم تطبيق البرنامج التدريبي عليهم وأداة ملاحظة قياس مفهوم العدد بالنسبة لهم ، بينت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج التدريبي في تنمية مفهوم العدد للطلاب المعاقين عقليا ، وأوصت الدراسة بتوسيع البرامج التدريبية لتشمل مفاهيم أخرى تدرس لفئة ذوي الإعاقة العقلية.

بينما قدمت عبير حسين فرحات 2001 دراسة هدفت من خلالها إلى الوقوف على واقع تكنولوجيا التعليم في بعض مدارس التربية الفكرية بمحافظة القاهرة بصفة عامة ، وفي مجالات الأنشطة العلمية بصفة خاصة ، وتصميم وحدتين تعليميتين تعتمدان على استخدام الوسائل التعليمية المختلفة لزيادة تحصيل تلاميذ الصف الخامس الابتدائي بمدارس التربية الفكرية لبعض المفاهيم العلمية ، استخدم المنهج الوصفي والمنهج التجريبي ، واختيرت العينة التجريبية وقوامها 11 تلميذا من تلاميذ الصف الخامس الابتدائي بمدرسة التربية الفكرية بالفردوس ، بينما اختيرت العينة الضابطة وقوامها 11 تلميذا من تلاميذ نفس الصف بمدرسة التربية الفكرية بمصر القديمة وكلتا المدرستين من المدارس المطورة حديثا ، وطبق الاستبيان واختبار موضوعي وآخر تحصيلي وبطاقة الملاحظة ، وقد أكدت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة بين طلاب المجموعة التجريبية وطلاب المجموعة الضابطة في مفاهيم (الحيوانات والنباتات) لصالح طلاب المجموعة التجريبية استخدمهم للوسائل التعليمية المختصة بذلك والتي أفادتهم في التعرف على المفاهيم السابقة ، وتم ذلك بمعاونة وتشجيع المعلم لذلك.

وفي نفس السياق قدمت رشا عز الدين حسين الوليدي 2007 دراسة هدفت إلى وضع نموذج مقترح للبيئة البصرية بحجرة الدراسة بمرحلة التهيئة بمدارس التربية الفكرية لتحديد فاعلية هذا النموذج على إكساب المفاهيم للأطفال المعاقين ذهنيا ، وأيضا على بقاء أثر تعلم المفهوم ، تم إعداد قائمة بالموصفات اللازمة للمثيرات البصرية المقدمة للمعاقين ذهنيا من ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة بمرحلة التهيئة بمدارس التربية

الفكرية ، بطاقة ملاحظة سلوك الأطفال أثناء تطبيق النموذج المقترح للبيئة البصرية ، وإعداد اختبار مصور للمفهوم المقدم في تجربة البحث (حيوانات البيئات المختلفة) ، وأظهرت نتائج الدراسة فاعلية النموذج المقترح على اكساب المفاهيم ، وعلى بقاء أثر التعلم لدى الأطفال المعاقين ذهنيا من ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة.

بينما هدفت دراسة سعيد حامد محمد يحيى 2008 إلى الكشف عن فاعلية برنامج قائم على التدريس العلاجي باستخدام الرسوم المتحركة لتنمية بعض المفاهيم العلمية لدى التلاميذ المعاقين عقليا (القابلين للتعلم) بالمرحلة الابتدائية ، تكونت عينة الدراسة من عينة من بين التلاميذ المقيدون بالصف السادس في مدرسة التربية الفكرية بينها ، تراوحت أعمارهم ما بين 13 – 15 عاما ، وكانت أدوات الدراسة متمثلة في مقياس ستانفورد بينيه للذكاء (الصورة 4) وبطاقة ملاحظة لتقدير أداء التلاميذ وتقييمهم أثناء تنفيذ البرنامج ، واختبار تحصيل المفاهيم العلمية في إحدى وحدات البرنامج (الإنسان والصحة) ، وقد أكدت نتائج الدراسة على فاعلية البرنامج القائم على التدريس العلاجي باستخدام الرسوم المتحركة في تنمية بعض المفاهيم العلمية لدى عينة التلاميذ المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" بالمرحلة الابتدائية.

وقد قدم ميت بيدرسون Pederson , M., 2012 تصورا حول مفهوم المستقبل لدى طلاب الصفوف المتوسطة والثانوي ، وتوقعات المعلمين تجاه تطور هذا المفهوم لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقة العقلية ، وقد حاول المعلمون تصميم بيئة تعليمية صافية تقوم على مبدأ الاختيار الحر للتعرف من التلاميذ حول تصورهم البسيط حول مفهوم المستقبل ، وقد تصرف المعلمين مع الطلاب من خلال بعض المقررات الدراسية ومن خلال المسؤولية المهنية الواقعة عليهم ، وقد استنتج المعلمين بعض تصورات الطلاب المعاقين عقليا حول وجهتهم بمجرد الانتهاء من النظام والحياة المدرسية ، وقد بينت نتائج الدراسة أن اغلب توجهات الطلاب نحو المستقبل بشكله البسيط في أذهانهم ينحصر في حدود العمل والأخطار التي من المحتمل أن يواجهوها ومسئوليتهم تجاه تغيير نمط حياتهم ، وقد أكدت نتائج الدراسة أيضا أهمية وجود برنامج تخطيط تعليمي يلائم حدود وامكانيات الطلاب المعاقين عقليا بمعاونة معلمهم يعددهم للدور المستقبلي ، وبيث لهم هذا المفهوم كعناية مؤكدة لتطلعهم لتحقيق بعض طموحاتهم.

في حين قامت ماجدة محمود محمد صالح 2013 هدفت منها التعرف على فاعلية استخدام الأنشطة التربوية لإكساب الأطفال المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" بعض المفاهيم الزمنية تكونت عينة الدراسة من 10 أطفال معاقين عقليا بدرجة بسيطة من عمر 9-12 عاما من مدرسة الرمل للتربية الفكرية بمحافظة الإسكندرية ، واشتملت الأدوات البحثية على استمارة بيانات خاصة بالطفل وعلى مقياس مفهوم الزمن المصور للأطفال المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" ، وقد أوضحت النتائج فاعلية البرنامج المقترح باستخدام الأنشطة التعليمية في إكساب الأطفال المعاقين عقليا بعض المفاهيم الزمنية مثل : تسلسل الأحداث والمصطلحات الدالة على الزمن وادراك الزمن بالساعات والهدى الزمني للأحداث.

وحول مفهوم المهنة لدى المعاقين عقليا قدم لوبيز راميرز Ramirez , L., 2015 أداة قياسية لتوقعات مفهوم المهنة لدى طلاب التربية الفكرية من وجهة نظر معلمهم ، وقد تكونت العينة من 174 من معلمي التربية الخاصة تم تدريبهم وظيفيا للتعامل مع مستحدثات فكرة المهنة لدى طلابهم من ذوي الاحتياجات الخاصة ،

وقد روعي في الطلاب عدة عوامل قد تكون حاسمة في رؤيتهم وتصورهم عن المهنة مثل: الجنس – شدة الإعاقة – العوامل الانفعالية)، وقد بينت نتائج البحث تحقق الأداة القياسية في حكمها على مفهوم المهنة لدى الطلاب المعاقين عقليا، كما بينت الدراسة أهمية العامل المعرفي لدى المعلمين حين تعاملهم مع طلابهم حول هذا المفهوم، كما أعتبر في الطلاب المعاقين عقليا أهمية ضبط الجوانب الانفعالية لتحقيق الوعي بمفهوم المهنة، كما كان لشدة الإعاقة دور أيضا في ذلك، وعن طبيعة العلاقة المهنية بين المعلم في التربية الخاصة وطلابه وكفاءته من خلال التنمية المهنية للتعامل معهم، هدفت دراسة دينيس آرتربري Arterbery, D., 2018 إلى محاولة الكشف عن قدرات الكفاءة المهنية للمعلم مع طلابه ذوي الاحتياجات الخاصة داخل حجرة الدراسة، وقد سعت الدراسة أيضا إلى معرفة معتقدات واتجاهات المعلمين تجاه الحياة المدرسية مع طلابهم المعاقين، وقد اختير 51 معلما للكشف من خلالهم حول الكفاءة المهنية في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد تم تحديد العديد من المجالات محل الاهتمام مثل: المشاركة مع الطلاب – الاستراتيجيات التعليمية – إدارة الصف الدراسي، وقد أكدت النتائج أهمية أن يكون هناك توجيه وتدريب مستمر للمعلمين للتعامل مع مستحدثات ومشكلات الطلاب المعاقين الدائمة، وأن يكون هناك تطوير مهني لهم بشكل دوري.

فروض الدراسة:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأعداد النفسي لمعلمة التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا
توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأعداد التربوي لمعلمة التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا
توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأعداد الاجتماعي لمعلمات التربية الفكرية وتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة مرتفعي ومنخفضي الأعداد لمعلمة التربية الفكرية بجوانبها المختلفة (نفسية – تربوي – اجتماعي) في علاقتها بتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا، لصالح عينة مرتفعي الأعداد

عينة الدراسة: تشتمل عينة الدراسة على عدد 4 من معلمات معهد التربية الفكرية بمحافظة أجا بمنطقة حائل ممن اجتازوا دورات تدريبية (تدرسية) بشكل مباشر خلال عامين دراسيين، وذلك أثناء عملهن بمعهد التربية الفكرية بمحافظة أجا التابعة لمنطقة حائل، بالمملكة العربية السعودية، ويقمن بالتدريس لطالبات ذوات إعاقة عقلية بسيطة ويعانين نتيجة الإعاقة العقلية من تدني تكوين المفاهيم المختلفة لدى هؤلاء الطالبات.

أدوات الدراسة:

دليل ملاحظة المعلمة لتكوين المفاهيم لدى الطالبات المعاقات عقليا
استمارة الأعداد النفسي والتربوي والمهني لمعلمة التربية الفكرية أثناء الخدمة.

الأساليب الإحصائية: معامل ارتباط بيرسون لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة ، ومعامل ثبات الفا كرونباخ للتأكد من ثبات مقاييس الدراسة ، واختبار ت لبيان الفروق بين عينات الدراسة حول متغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة: بناء على الأرقام الواردة من الاستبانات المطبقة على عينة الدراسة من المعلمات والطالبات ذوات الإعاقة العقلية ، وبعد تطبيق التحليلات الإحصائية المختصة بالعلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة ، تتضح النتائج المعبرة عن صحة أو عدم صحة الفروض البحثية محل الإهتمام ، والتي تشير إلى القيمة البحثية لعنوان الدراسة والتي من أجلها تم تصميم هذه الخطة وفيها بعد البحث ذاته.

توصيات الدراسة: فيما تم اشتقاق النتائج السابقة حين عرضها ، يتم استخلاص توصيات ومقترحات بحثية من خلالها ، تكون قابلة للتطبيق الواقعي ، وتكون محل إفادة للعاملين في ميدان التربية والتعليم بشكل عام والتربية الخاصة على وجه الخصوص ، وتكون أداة ربط ما بين ما يحصل عليه المعلم من احتياجات تدريبية تكون مفيدة ونافعة له وبين اتصاله التدريسي مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ، فالهدف النهائي من أي تدريب يحصل عليه المعلم أيا كان تخصصه هو أن يعود بالنفع والقيمة على أسلوب تدريسه وعلى ما يقدمه من محتوى تعليمي وارشادي لطلابه.

مراجع الدراسة

آمال على المنشاوي (2005): نمو مفهومي الزمن والسببية لدى الأطفال المتأخرين عقليا (فئة التأخر العقلي البسيط) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة المنوفية.

جودت سعادة (2003): تدريس مفاهيم اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الاجتماعية ، دار الجيل ، بيروت .

رشا عز الدين حسين الوليدي (2007): فاعلية نموذج مقترح للبيئة البصرية بمدارس التربية الفكرية لإكساب المفاهيم للأطفال المعاقين ذهنيا بمرحلة التهيئة ، رسالة دكتوراه كلية التربية (تكنولوجيا التعليم) جامعة حلوان .

سعيد حامد محمد يحيى (2008): فاعلية برنامج قائم على التدريس العلاجي باستخدام الرسوم المتحركة لتنمية بعض المفاهيم العلمية لدى التلاميذ المعاقين عقليا "القابلين للتعلم" بالمرحلة الابتدائية ، عدد 139 ، دراسات في المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، كلية التربية - جامعة عين شمس .

عبد المنعم عبد القادر الميلادي (2006): ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقون ذهنيا) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .

عبير حسين فرحات (2001): فاعلية استخدام الوسائل التعليمية في إكساب تلاميذ مدارس التربية الفكرية بعض المفاهيم العلمية ، رسالة ماجستير ، قسم :تكنولوجيا التعليم ، المعهد العالي للدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة .

فاروق الروسان (1999): مقدمة في الإعاقة العقلية ، طبعة 1 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن .

كوكين أوراك ، ترجمة أحمد الشامي وعادل الدمرداش (2003): تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (كتاب لكل معلم) ، طبعة 1 ، الجزء الثاني ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة

ماجدة محمود محمد صالح (2013): فاعلية إكساب الأطفال المعاقين عقليا (القابلين للتعلم) بعض المفاهيم الزمنية باستخدام الأنشطة التربوية ، عدد 136 ، مجلة عالم القراءة والمعرفة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية - جامعة عين شمس

محمد محمد السيد عبد الرحيم (1998): فاعلية برنامج تدريبي في تنمية مفهوم العدد لدى الأطفال المتخلفين عقليا (القابلين للتعلم) ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

مدحت أبو النصر (2007): الإعاقة العقلية ، المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية ، سلسلة برامج ورعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، مجموعة النيل العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

Arterbery , D (2018): Explorations of Teachers Self-Efficacy towards Students with Special Needs and Professional Development Characteristics , DAI –A 80/01 (E), Southern Connecticut State University .

- 13)Erika , H., (2010): Language Development . Second edition , Wads Worth . A division of Thomson Learning .Inc
- 14)Pederson , M., (2012): Expectations and Anticipations of Middle and High School Special Education Teachers in Preparing their Students with Intellectual Disability for Future Adult roles Including those as Partner and Parent . The University of New Mexico . DAI-A 73/12(E).
- 15)Ramirez , L., (2015):Functional Measurement of Special education Teachers and Students Expectations towards Job Training for Persons with Intellectual Disabilities , Journal of Intellectual Disabilities – Diagnosis and Treatment , vol.3 (1)pp. 35-42.

السياحة الثقافية بمدينة فاس: واقع ورهانات Cultural tourism in Fez city: Reality and Bets

أ.سكينة البقالي جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس -المغرب
د. صباح سرغيني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس -المغرب

مقدمة

تشكل السياحة الثقافية بمدينة فاس منتجاً مهماً يرتكز على الموروث الثقافي بشقيه المادي واللامادي سواء تعلق الأمر بزيارة المعالم التاريخية والأثرية (المتاحف، الأبراج، المدارس العتيقة...) أو حضور تظاهرات وفعاليات ثقافية ودينية من مواسم ومهرجانات (المهرجان الدولي للموسيقى العالمية العريقة، موسم سيدي أحمد التيجاني...).

ونظراً للمقومات التراثية التي تزخر بها مدينة فاس فقد حظيت باهتمام دولي جعلها تصنف كـ مجال تراثي إنساني عالمي وفضاء لممارسة السياحة الثقافية ببدايات جد مبكرة، وحالياً أضحت العلاقة بين الثقافة والسياحة في تطور جد مهم خاصة مع التوجهات الجديدة التي تركز على تهمين الموروث الثقافي وربطه بالوظيفة السياحية. إذ تؤكد الإحصائيات الوطنية على أن ما يفوق 50% من مجموع الزيارات السياحية للمغرب تفضل الوجهات التراثية ذات الإشعاع الثقافي بامتياز. فعلى مدى سنوات يتأرجح المنتج السياحي المغربي بين السياحة الشاطئية والسياحة الثقافية، ولعل هذه المنافسة بين المنتج الساحلي والثقافي ستكون نتائجها من نصيب السياحة الثقافية للإقبال المتزايد عليها (Berrian M, 1979).

ضمن هذا المنحى، تسعى هذه المداخلة إلى دراسة وتشخيص التنوع التراثي لمدينة فاس الذي يساهم بطريقة أو بأخرى في تشجيع السياحة الثقافية، وكذا سنتطرق إلى التدابير المتخذة لتثمين التراث وترقية القطاع الثقافي والسياحي بالمدينة. فما هو إذن واقع حال الموروث الثقافي بمدينة فاس؟ وما هي أهمية التكامل بين السياحة والإرث الثقافي والتراثي في النهوض بمشاريع التنمية؟ وذلك بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي ينطلق من رصد مقومات واقع الموروث الثقافي وخصائصه وكذا التحولات التي عرفها وصولاً إلى الإطار التحليلي الاستنتاجي الذي يقدم مجموعة من التدابير والاستراتيجيات لتثمين التراث ودمجه في المسلسل التنموي لترقية السياحة الثقافية بمدينة فاس وجعلها قاطرة للتنمية.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة

- السياحة Tourism

تختلف تعريفات السياحة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، ويمكن لنا استحضار تعريف العالم الألماني جوير فرويلر Guyer Freuler سنة 1905، والذي عرفها كما يلي: "السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة" (نعيم عبد الظاهر وسراب إلياس، 2007)، " فالنشاط

السياسي يرتبط بالأنشطة الترويجية ويقوم على تنقلات فصلية، لسكان المدن، خاصة نحو جهات لها إمكانات طبيعية وتجهيزات ملائمة تستجيب لمتطلبات السائحين" (George, P, 1970). انطلاقاً من التعاريف السابقة نلاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد للسياحة، لكن نستطيع القول أن النشاط السياحي ينبنى على عنصرين أساسيين هما التنقل والترفيه.

- التراث heritage

تدل كلمة التراث في الاصطلاح على "كل ما وصلنا عن أجدادنا من موروث لغوي وفكري ومعرفي وفلسفي وثقافي وديني وأدبي، ويحتل مكانة كبرى في تفكيرنا وسلوكنا وعلاقتنا الداخلية والخارجية." (محمد أزلهام، 2013).

ويشمل التراث كل المقومات المادية (المتاحف، المواقع التاريخية والأثرية، المساجد، أي كل ما جادت به أيادي الصناع والحرفيين) وغير المادية (المهرجانات، المواسم، العادات والتقاليد...) التي خلفتها الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة، فبالإضافة إلى كونه هوية وشاهد على حضارة عريقة، فهو أيضاً ثروة تاريخية وثقافية خاصة مع توظيفه وتثمينه وجعله رافداً من روافد التنمية وعاملاً للجذب السياحي.

- السياحة الثقافية Cultural Tourism

تتطلب السياحة الثقافية معرفة أشياء جديدة ليست معروفة لدى السياح، وتتم عبر "زيارة المناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات" (خالد كواش، 2007)، فهذا النوع من السياحة يجذب نوعاً معيناً من السياح الذين يرغبون في اكتشاف حضارة وثقافة وأفكار جديدة والاستمتاع بكل أنواع التراث. تشكل السياحة الثقافية مجموع العادات السياحية المرتبطة بالموروث الثقافي والتي تتجسد في زيارة المواقع التاريخية، وحضور فعاليات وتظاهرات ثقافية وفنية وفلكلورية، ناهيك عن حضور وزيارة المعارض بمختلف أنواعها، واقتناء منتوجات الصناعة التقليدية وبذلك يعتبر التراث مكوناً رئيسياً في النشاط السياحي الثقافي ورافداً من روافد التنمية.

2. مدينة فاس العتيقة تنوع تاريخي وتراثي ومجال للسياحة الثقافية بامتياز

إن المتأمل في أزقة ومعمار المجال العتيق لمدينة فاس يستخلص مدى العمق التاريخي والتنوع الثقافي الذي تزخر به المدينة، والذي ساهم في تشكيله إمارات ودول توالى على حكم فاس منذ نشأتها على يد الدولة الإدريسية في شخصها المولى إدريس الثاني سنة 192هـ/808م على ضفاف واد فاس. وقد أنشأت المدينة من مجموع عدوتين: عدوة القرويين بالجزء الغربي بمعلمتها الفريدة مسجد القرويين الذي بنته فاطمة الفهرية، وعدوة الأندلس بالجزء الشرقي ومعلمته المعروفة مسجد الأندلس مؤسسها أختها مريم الفهرية، والمعالم الأصيل للمدينة.

وقد عاشت مدينة فاس أهم فترات ازدهارها بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما كانت عاصمة للدولة المرينية، واحتضنت ثاني أقدم جامعة في العالم بعد "جامع الزيتونة" وهي "جامعة القرويين" (صليحة عشي، 2011). لقد عملت الوفود التي حلت على مدينة فاس منذ فجر تأسيسها - سواء من القيروان بتونس أو من قرطبة بالأندلس - على إغناء الحضارة العربية الإسلامية بالمغرب وانتعاش الحياة الحضارية بالمدينة نتيجة لهما حملوه من مقومات النمو الاقتصادي كالتجارة والصناعة التقليدية والأموال والمعارف... الخ.

وعملت الحقب التاريخية التي مرت بها مدينة فاس في اكتساب وظائف عديدة بدءا بالعاصمة السياسية فالعاصمة الروحية والثقافية التي اكتسبتها انطلاقا من تركيز المعالم الدينية والتي شكلت محورا أساسيا في استقرار الساكنة.

ساهمت هذه المقومات وغيرها في احتضان النسيج العتيق لمدينة فاس العديد من المعالم الدينية والتاريخية 11000 بناية تاريخية من بينها 740 قصرا ومنازلا فخما ذو قيمة استثنائية و176 مسجدا ، 83 ضريحا وزاوية ثم 11 مدرسة و43 مدرسة قرآنية ، 70 نافورة تقليدية و40 حماما ، و117 فندقا تقليديا (سكنينة البقالي وصباح سرغيني 2016).

وتأسيسا على ما سبق ذكره يعتبر النسيج الحضري التقليدي لمدينة فاس الأكثر تعبيرا عن التمدن الإسلامي ، نظرا لحفاظه على إرثه الحضاري واستمراره حتى عالمنا المعاصر ، (Naciri. M, 1982).

1.2 التراث المعماري بمدينة فاس العتيقة مورد من موارد السياحة الثقافية

كما سبقت الإشارة إليه سابقا فقد أضحت مدينة فاس متحفا تاريخيا ينبض بالحياة ، فالمترودد على أزقة ودروب المدينة يتعرف عن قرب ما أعفله بعض صفحات الكتب والروايات عن معالم ومباني فاس العتيقة.

الساحات التراثية

تشكل الساحات بمدينة فاس العتيقة فضاءات تراثية وعنصر استقطاب سياحي بامتياز ، حيث تتركز بها أغلب الأنشطة التجارية. ومن بينها ساحة بوجلود التي كانت فيما قبل فضاءا لمختلف الممارسات الشعبية "كالحفلة" والفلكلور وهي اليوم تستقطب أمسيات خاصة بتظاهرات فنية وثقافية ، بالإضافة إلى ساحة النجارين التي تشمل متحف فنون الخشب وساحة الصفارين. وقد عرفت هذه الساحات وفي إطار برامج رد الاعتبار لتراث المدينة مختلف عمليات التأهيل والترميم ساهمت في توافد زيارات سياحية محلية ودولية.

الأبراج والمتاحف

شكلت الأبراج في تاريخ مدينة فاس نقط عسكرية لمراقبة المدينة من أي هجوم خارجي ، وأحد العناصر الدفاعية المهمة (منير أقصي ، 2012). وقد تم تشييد برج بالجهة الجنوبية وأطلق عليه إسم البرج الجنوبي - تم تحويل هذا البرج إلى متحف للأسلحة سنة 1963- وآخر بالجهة الشمالية يحمل إسم البرج الشمالي. أما فيما يخص المتاحف فتميز فيها بين العمومية والخاصة مثل متحف البطحاء ، متحف النجارين ، متحف بلغازي ، كلها فضاءات عرفت ترميما مسبقا وإعادة التأهيل خاصة متحف النجارين الذي كان في السابق عبارة عن فندق ، واستجابة لمبادرة إنقاذ معالم مدينة فاس قامت مؤسسة محمد كريم العمراني ، بترميم وتحويل هذه المعلمة الحضارية إلى متحف خاص بفنون الخشب ، بالإضافة إلى ترميم السقاية وأصبح يطلق عليه إسم "مجموعة النجارين". ونظرا لاهتمام السياح بثقافة وتاريخ المدينة تعرف أغلبية المتاحف زيارات سياحية مهمة خاصة الوافدين الأجانب.

الدور التقليدية والفنادق

تتميز مدينة فاس الأصيلة بتنوع الدور التاريخية التي حافظت على طابعها المعماري وأصالتها الحضارية فبعدما كانت في الأصل مقرا للسكنى للعديد من الشخصيات النافذة في المخزن وفي إدارة الحماية ، أضحت اليوم تشغل وظائف مختلفة على سبيل المثال دار الباشا التازي التي أصبحت مقرا لجمعية روح فاس ، التي

تسهر على تنظيم المهرجان الدولي للموسيقى العالمية العريقة ومن أهم هذه الدور نجد قصر المنهي ، دار عديل رياض إدريس المقرري.

أما بالنسبة للفنادق التقليدية فقد شكلت فيما سبق مراكز تجارية لبيع وشراء السلع ، وقد ساهم شكلها الهندسي المكون من طابق سفلي لتخزين المنتوجات وطابق ثاني مخصص لمبيت التجار (EL Idrissi EL Omari. M, 2013) في تنمية اقتصاد المدينة عبر مختلف الحقب التاريخية. فإليها يعود الفضل في ربط تجارة المدينة مع باقي المدن الأخرى ومع الخارج ، من حيث أسلوب بنائها وشكل هندستها أو من حيث توزيعها على طول الطرق الرئيسية والأسواق الهامة وكونها نقطة للإنتاج والتبادل التجاري والصناعي (عزدين بلمليح 1988).

ومن أهم هذه الفنادق نذكر فندق التجارين وفندق التطوانيين ، فالأول بني على عهد السلطان المولى إسماعيل (1672-1727) ، واستعمل كمستودع للسلع النفيسة التي كان يتاجر فيها التجار الكبار بالمدينة وقد تحول حاليا إلى متحف لفنون الخشب بعد عمليات الترميم. أما الثاني فيوجد بالقرب من جامع القرويين وقد كان مخصصا لاستقبال التجار الوافدين من تطوان وأضحى اليوم بحلة جديدة يستقبل فضاءات لعرض منتوجات الصناعة التقليدية.

2.2 تنوع التراث الديني بمدينة فاس العتيقة

اكتسبت مدينة فاس لقب العاصمة العلمية والروحية نظرا للتركز القوي للمنشآت الدينية كالمساجد والأضرحة والزوايا والمدارس ، ومن أهم ما يميز هذه المنشآت عن غيرها هو الارتباط القوي الذي نسجه الساكنة والسياح مع هذه البنيات الروحية. فقد أضحت مختلف هذه الفضاءات قبلة للزوار من مختلف البلدان العربية منها والأجنبية.

المسجد بمدينة فاس العتيقة فضاء ديني ذو بعد روحي

المسجد بفاس ثلاثة أنواع: مسجد فقط ما لا تقام فيه صلاة الجمعة والمسجد الجامع ما تقام فيه الجمعة ، والمصلى وهي عبارة عن ساحة كبيرة معدة للصلاة فقط تصلى فيها صلاة العيدين. إلى جانب وظيفتها الدينية فقد اضطلعت المساجد بالدور التعليمي ، وهو ما جعل مدينة فاس تحتضن نسبة هامة من المساجد التاريخية 176 مسجد ، منها على وجه الخصوص جامع القرويين الذي شكل قبلة للعلماء وطالبي العلم من مختلف البلدان ، حيث درس فيه الكيمياء وعلوم الفلك إلى جانب علوم الدين والفقه. ولا تزال القرويين تحظى بكل العناية عبر الترميم والصيانة.

أهمية المدارس العتيقة بمدينة فاس

نظرا لأهمية المدارس في نشر تعاليم الدين والثقافة الفكرية ، سميت المدينة قديما بمدينة المدارس العتيقة ويرجع تاريخ معظم المدارس الموجودة إلى عهد المرينيين ، حيث شهد المغرب في تلك الفترة نهضة فكرية وفنية ، وتضم مدينة فاس 11 مدرسة من أهمها المدرسة البوعنانية ، مدرسة الصهريج ومدرسة العطارين...إلخ.

الزوايا والأضرحة

اهتم المغاربة بإنشاء الزوايا منذ عصور مبكرة فقد شكلت نزلا للمسافرين ومدارس لتلقين علوم الدين واللغة ، وإلى جانب الزوايا

تعتبر الأضرحة أيضا إحدى جوانب الممارسة الدينية عند المغاربة، ومدينة فاس لاتخرج عن هذه القاعدة بحيث تحتضن العديد من الأضرحة مما يدل على النهضة الروحية التي عرفتها المدينة خلال مراحل تاريخية، ومن أمثلة ذلك نجد الزاوية الكتانية، الدراوية وضريح سيدي عبد القادر الفاسي، ويبقى ضريح المولى إدريس مؤسس المدينة والزاوية التيجانية من بين الفضاءات الأكثر استقطابا للزوار.

3.2 الصناعة التقليدية بمدينة فاس

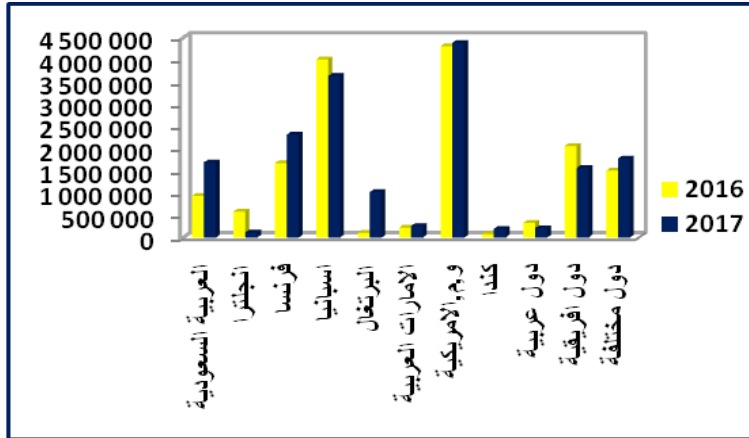
ارتبط تاريخ مدينة فاس أيضا بالأنشطة الحرفية المتعددة، التي شكلت أساس نسيجها الاقتصادي وإشعاعها الحضري والحضاري، وطينا ودوليا، واعتراف المجتمع الدولي بإسهامات فاس في إغناء التراث الإنساني خير دليل على غنى الإبداع في الفنون التقليدية التي مازالت تجسدها مختلف الأحياء التي ارتبط إسمها بالحرف الموجودة فيها كحي الصقارين، الصباغين، العطارين، التجارين وغيرها من الأحياء التي أضحت مزارا سياحيا مهما بالنسبة للسياح الأجانب.

ويساهم قطاع الصناعة التقليدية في تحسين المردودية السياحية بمدينة فاس، وذلك لما يحظى من اهتمام من طرف السياح والزائرين للمدينة، فحسب إحصائيات المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بمدينة فاس فقد تجاوز حجم مشتريات السياح 40% من المتوسط السنوي لحجم الصادرات غي المباشر. ناهيك عن ذلك فقد عرف مجموع صادرات منتجات الصناعة التقليدية خلال سنة 2017 نموا ملحوظا مقارنة مع سنة 2016 بزيادة 8.5%، بحيث يتصدر الزليج المرتبة الأولى (أكثر من 5 مليون درهم سنة 2017)، تليه وحسب المردودية الملابس التقليدية (أكثر من 4 مليون درهم).

ناهيك عن ذلك فقد أخذت منتجات الصناعة التقليدية تأخذ حيزا كبيرا داخل الأسواق الأوروبية المستوردة.

مبيان رقم 1: تطور صادرات منتجات الصناعة التقليدية خلال سنتي 2016-2017

حسب الدول المستوردة



المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للصناعة التقليدية فاس 2018

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وفرنسا من أهم البلدان المستوردة لمختلف منتجات الصناعة التقليدية الفاسية، وتتجلى أهمية قطاع الصناعة التقليدية أيضا في مساهمتها بـ 30 مليون درهم من العملة

الصعبة ، إذ تتركز بالمدينة 42% من وحدات الصناعة التقليدية ، كما تشغل 47% من الصانع التقليديين ، ويعمل 25% من ساكنة فاس ، و75% من ساكنة المدينة العتيقة. محتضنا أكثر من 50 000 صانع تقليدي ، موزعين على 205 حرفة.

4.2 المهرجانات دعامة أساسية لتنشيط السياحة الثقافية بمدينة فاس

أضحت ظاهرة المهرجانات تتسع بسرعة فائقة وتنتشر في كل ربوع المملكة بحكم التحولات العميقة التي شهدتها المغرب ، فمختلف هذه التظاهرات تشكل فضاءات مفتوحة للتنشيط الثقافي العمومي ، تجذب أنظار جمهور غفير من المهتمين بمختلف أطرافهم (محمد الزرهوني 2013). ولعل الغاية من ذلك تتمثل في الترفيه والتسلية إضافة إلى ترسيخ ثقافة الاختلاف والإقبال على الآخر (منير البسكري 2013).

وتعتبر مدينة فاس من بين المدن المغربية التي تعيش دينامية ثقافية متميزة من خلال إحياء وخلق مجموعة من المهرجانات والمواسم ذات الإشعاع القوي ليس فقط على المستوى الوطني بل الدولي أيضا.

وفي ضوء هذا التعريف وهذه المكانة التي تميز المهرجانات فقد كان لمدينة فاس نصيب وافر في تنظيم هذه التظاهرات الثقافية المتشعبة بروح الثقافة العريقة الموروثة عبر الأجيال والتي كان لها حضور وازن أعطى للمدينة صفات عديدة مثل المدينة الروحية.

تعد هذه المهرجانات التراثية والفنية موعدا سنويا تجذب إليها زوارا من مختلف الجنسيات ، مغاربة كانوا أو أجانب للاستمتاع بكل ما ستجود به هذه التظاهرات من جديد ، حيث يجسد مهرجان الثقافة الصوفية مختلف مظاهر التصوف والطرائق الصوفية معتمدا على مبادئ كبرى للتسامح والبعد الروحي للإسلام. هذا وأضاف المهرجان الوطني للموسيقى الأندلسية ميزة أساسية تهدف إلى تثبيت الهوية المغربية والثقافة الإسلامية العريقة.

كما استطاع مهرجان فاس للثقافة الأمازيغية أن يسلط الضوء على الخصوصية الثقافية للمغرب وأن يبرز مكونات هذه الثقافة في صورة تؤكد للملتقى أن التعايش الثقافي هو شعار كل المغاربة.

ولعل ما يلفت الانتباه حرص المنظمين على إدراج مجموعة من الندوات الفكرية والعلمية المرافقة لهاته المهرجانات بهدف التعريف بها وتوسيع دائرة انتشار هذا الفن. ويعتبر مهرجان فاس الدولي للموسيقى العريقة الحدث الأكبر الذي جعل من مدينة فاس مدينة للتعايش. وشكلت سنة 1994 الانطلاقة الأولى للمهرجان الدولي للموسيقى العالمية العريقة ، تحت شعار "ذكريات روحية من المشرق والغرب" من تنظيم جمعية فاس سايس (سكنينة البقالي وصباح سرغيني 2017).

وقد عرف هذا المهرجان مرحلة النضج انطلاقا من سنة 2002 حيث سلك مسارا جديدا أكثر انفتاحا على المستويين الوطني والدولي ، وأصبح يستقطب أشهر الفرق العالمية ، ويشغل فضاءات تراثية بالمدينة كما توضح الخريطة التالي:

خريطة رقم 1: أهم فضاءات مهرجان الموسيقى العالمية العريقة

- تشجيع الاستثمارات في الميدان السياحي وتعزيز البنيات السياحية الموجودة.
- إنعاش المداخل المحصلة على مستوى الأنشطة المرتبطة بالمهرجان كالمطاعم والفنادق ودور الضيافة المصنفة وغير المصنفة، والنقل بشقيه العمومي والخاص وباقي الخدمات التي تسهم في تنشيط المدينة وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحلية.

3. السياحة الثقافية بمدينة فاس: تحديات ورهانات

أصبحت مدينة فاس محطة أساسية للسياحة الثقافية منذ مخطط 1965-1967م، ودعمت عبر هذا المخطط طاقتها الإيوائية السياحية، لتشكل المدينة حلقة هامة في إطار الدورة السياحية الخاصة "بجولة المدن الملكية" (إسماعيل عمران 2004)، وتم الاعتراف بمدينة فاس تراثا حضاريا وإنسانيا عالميا نظرا لما تزخر به المدينة من إمكانات ثقافية وسياحية مهمة، واعتبرت إحدى أهم المدن العتيقة بالمملكة فقد كانت ولازمت قطبا مهما للسياحة الثقافية، ونظرا لمخزونها الثقافي الغني جعلها تدمج ضمن خريطة السياحة العالمية. وفي إطار دراسة واقع السياحة الثقافية بمدينة فاس لا بد من الإشارة إلى التحديات التي تواجه النشاط السياحي بالمدينة، والعمل وفق مقاربة شمولية تهدف إلى بلورة مشاريع وبرامج هادفة تهتم النهوض بالموثوث الثقافي باعتباره منتوجا سياحيا قابلا للتسويق والترويج.

1.3 الإكراهات والتحديات المعرقله لتطور السياحة الثقافية

إن معالجة هذه الفقرة من الدراسة تميط اللثام عن جزء من المشاكل التي تتخط فيها السياحة على مستوى مدينة فاس، والتي تشبه في جوهرها طبيعة المشاكل التي تعاني منها بعض المدن السياحية المغربية الكبرى. ويمكن القول أن بعض هذه المشاكل الطارئة ترتبط بمستوى التجهيز الذي تعرفه المرافق العمومية بمدينة فاس، وأخرى ترتبط بطبيعة النشاط السياحي نفسه الذي غالبا ما يستدرج بعض الممارسات التي تكون مصاحبة له. وهنا نستحضر بعض التحديات التي تعرقل دينامية السياحة الثقافية بمدينة فاس.

ضعف التنشيط والترفيه السياحي

تعاني مدينة فاس مثلها مثل غيرها من المدن المغربية من قصور واضح على مستوى عمليات التنشيط السياحي، وبصرف النظر عن العدد القليل من المؤسسات السياحية فعمليات التنشيط بها تظل ضعيفة. مقارنة مع الدول المنافسة التي تقدم مجموعة واسعة من المرافق الرياضية والثقافية، وتقديم اختيارات كبيرة في المطاعم والمنتزهات وقاعات المؤتمرات.

حضور بعض المرشدين غير المرخص لهم يعرقل مجرى السياحة بالمدينة

يظهر هذا المشكل في المعاناة التي يتخط فيها المهنيون الصغار في القطاع السياحي بالمدينة الأصلية فاس، حيث الركود التجاري هو السائد عند الكثير منهم بالرغم من تواجد محلاتهم التجارية بالأزقة والشوارع الرئيسية التي يمر بها مختلف الأفواج السياحية المتوافدة على مدينة فاس خلال الموسم السياحي من كل سنة، والذي ينطلق بالنسبة للسياح الغربيين مع حلول فصل الربيع من كل سنة حيث الجو مناسب لزيارة المدينة وتصفح خفاياها.

هذا وتتجلى معاناة بعض المهنيين الصغار بالقطاع السياحي من خلال بعض التجاوزات الصادرة من طرف بعض المرشدين السياحيين الذين يفتقدون إلى الضمير المهني، حيث يدسون من خلال تصرفاتهم الطائشة

على أخلاقية المهنة وسمعة القطاع، وكذا سمعة المدينة العريقة ذات الصيت الوطني والدولي، كوجهة سياحية بامتياز بالنظر إلى ما تنعم به من مؤهلات متنوعة.

النقل بمدينة فاس العتيقة بين التطور وتحديات الواقع

تعرف مدينة فاس الأصيلة بأزقتها الضيقة وبمبانيها الملتصقة هذا الطابع التقليدي يعرقل التطور السياحي بالمدينة، حيث يصعب على السائحين التنقل في شوارع مزدحمة بسبب كثرة المارة والدواب، خاصة وأن أغلبية الأنشطة الاقتصادية تتركز بهذه الأزقة، ونتيجة لهذا الوضع يضطر المرشد إلى أخذ السياح إلى أماكن أقل ازدحاما والتي قد تكون غير مفيدة لزيارة السائحين. ناهيك عن مشكل النقل الجوي الذي يشكل الوريد الأساسي للسياحة خاصة وأن مدينة فاس غير مبرمجة بما فيه الكفاية في حركة الطيران، فبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى الخطوط الجوية المغربية فأسطولها يبقى ضعيفا وغير كافي لتلبية حاجيات السياح المتزايدة خاصة وأن النقل الجوي يغطي سوى 43% من السياح الوافدين على المغرب.

إشكالية المباني الأليمة للسقوط

ترتبط ظاهرة المباني المهتدة بالانهيار في الغالب بنسيج ذو كثافة سكانية مرتفعة، إذ تبلغ ساكنة فاس- المدينة حاليا 70592 نسمة حسب إحصاء 2014، حيث تعاني المباني من إشكالية التدهور نتيجة لمجموعة من العوامل، ترتبط بطبيعة البناء نفسها بفعل التقادم، وأخرى تتعلق بالمناخ (محمد الرفيق، 2018). إلا أن أهمها يرتبط بالسكنة التي تعاني من ضعف الوعي بأهمية التراث وضعف الإمكانيات المادية وتأثير ذلك على الوضعية الصعبة التي يعرفها الإطار المبني بفاس

جدول رقم 1: المباني المهتدة بالانهيار بالنسيج العتيق لفاس

المصدر: وكالة التنمية ورد الاعتبار لفاس 2014

المجموع	الدرجة 3	الدرجة 2	الدرجة 1	
3093	821	747	1525	فاس المدينة
573	175	194	204	المشور فاس الجديد
3666	996	941	1729	المجموع

تهم ظاهرة السكن المهتد بالانهيار بفاس حوالي 6000 بناية منها 3666 بناية "بالمدينة الأصيلة" "وفاس الجديد" والباقي بالسكن غير القانوني بكل من المنطقة الشمالية والجنانات وسهب الورد، وذلك حسب إحصاء مندوبية وزارة السكنى وسياسة المدينة لسنة 2014. وتختلف وضعية تدهور المباني حسب الدرجات. إن تشخيص واقع الإطار المبني للمجال العتيق بفاس يبرز الحالة المتردية التي باتت تعيشها أغلب الأحياء سواء تعلق الأمر بالمعالم التاريخية أو بالمباني السكنية التي دخلت في مسلسل طبعته صورة التقادم والتدهور. فقد أصبح النسيج العتيق يفقد جماليته نتيجة لانتشار الأعمدة الخشبية المدعمة للمباني الشبيهة الذي يؤثر على مرفولوجية المدينة ومن شأنه التأثير أيضا على الزيارات السياحية للمجال.

وفي ظل هذه الصورة التي تعكس بعض التحديات التي تعرقل مسار النمو السياحي الثقافي بمدينة فاس بات من اللازم بلورة خطط وبرامج هادفة لتنمية القطاع السياحي بمدينة فاس ودمج المنتج الثقافي ضمن الوظيفة

السياحية بالمدينة. فإلى أي حد يمكن لإستراتيجية الإنقاذ أن تشكل دافعا لازدهار السياحة الثقافية عبر
المجهودات المبذولة إلى حد الآن؟

2.3 السياحة الثقافية رهان لتأهيل التراث الثقافي

تمخض عن إعلان مدينة فاس تراث عالمي مشروع إنقاذ مدينة فاس العتيقة الذي أعطى ثماره في مختلف
الميادين وخاصة الميدان السياحي.

فبالإضافة إلى ما تتميز به المدينة الأصيلة من إشعاع حضاري، يضل منتوجها السياحي الثقافي المتميز
والفريد، أرضية خصبة لإقلاع سياحي حقيقي ومتوازن، خاصة وأن السياحة الثقافية تشكل اليوم حافزا
أساسيا لتنقل عدد كبير من السياح. انطلقت الدراسات وتنفيذ المشاريع ابتداءا من أواخر الثمانينات، فنفذ
بعضها ما بين 1987 و2008 ومازال البعض الآخر في طور الإنجاز إلى غاية 2017.

1.2.3 فترة 2000-2005

خلال هذه الفترة تم إنجاز برامج متنوعة من بينها البرنامج المندمج لرد الاعتبار لمدينة فاس الممول من طرف
البنك الدولي وذلك في إطار اتفاقية بينه وبين الدولة المغربية وجماعة فاس المدينة والمشور فاس الجديد
ووكالة التنمية ورد الاعتبار فاس ضم مجموعة من المشاريع المهمة في عدة مجالات أهمها:
. ترميم المآثر التاريخية: من أجل الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية لمدينة فاس تم نهج عدة مشاريع
تهدف إلى حماية مجموعة من المآثر مشروع ترميم البرج الجنوبي والبرج الشمالي .

بالإضافة إلى ترميم متحف البطحاء وخزانة القرويين من طرف وزارة الشؤون الثقافية، المدرسة البوعنانية من
طرف مؤسسة بنجلون مزيان، جامعي الأندلس والقرويين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
وانطلاقا من عملية الترميم هذه أضحت هذه الأماكن التاريخية محطة للزيارات السياحية وخصوصا بالنسبة
للسياح الأجانب.

. تحسين المناظر العمرانية وتطوير السياحة: شمل هذا المشروع تأهيل كل من سوق الحنا بتكلفة 6.75
مليون درهم، وسوق الرصيف بتكلفة 1.57 مليون درهم. وقد ساهم هذا المشروع في توفير محلات خاصة
بالتجار وفي ظروف محمية وبالتالي إعطاء منظر جميل يعمل على استقطاب أعداد مهمة من السياح. خاصة
وأنها توجد بأحياء تتميز بحركة وديناميكية طوال اليوم.

الصورة رقم 2: سوق الحنة بعد عملية الإصلاح

الصورة رقم 1: سوق الحنة قبل عملية الإصلاح



المصدر: قسم التدبير والتسيير لوكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس 2014

مشروع تهيئة المدارات السياحية

يعتبر مشروع المدارات السياحية من بين أهم المشاريع السياحية التي تصب في منحى تنشيط السياحة. وقد خص إلى تقسيم الزيارة السياحية إلى ستة مدارات؛ مدار الأسوار والقلاع، مدار فاس الجديد، مدار القصور والحدائق الأندلسية، مدار المآثر والأسواق، مدار الحرف التقليدية ومدار حي الأندلس. يغطي كل مدار منها منتوجا ثقافيا معيننا تشابه فيه المكونات الثقافية، مما يسمح بالتعرف على مختلف الحلقات المكونة للمشهد الثقافي (مصطفى بن جريدة 2014).

وقد أدمجت التكنولوجيات الحديثة في المشروع لتمكين المستعملين من الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات

ولتشجيع تطوير المحتويات الجيدة ووضعها رهن إشارة السياح بشكل مباشر، تم تثبيت 380 لوحة منها: 228 لوحة توجيهية لتحديد مسار المدارات و 70 لوحة توضيحية للتعريف بالقيمة الثقافية للمآثر التاريخية و 10 لوحات إعلامية على شكل خرائط سياحية متضمنة لمختلف المدارات داخل وحول المدينة.

2.2.3 فترة 2005-2013

تميزت هذه الفترة بتوسيع الرؤية المشتركة للمشروع وأهميته الاستراتيجية بالنسبة للتنمية المحلية بفضل الجهود والتنسيق بين الفاعلين المحليين وبالخصوص عمالة فاس والجماعتين الحضريتين لفاس والمشور فاس الجديد. وقد شملت هذه الفترة انطلاق برامج محلية على مستوى تأهيل مدينة فاس ككل وكذا إدماج مشروع رد الاعتبار لمدينة فاس ضمن سياسات وبرامج حكومية ذات الصلة. وبذلك اتسع نطاق تمويل المشروع إلى هذه البرامج ونذكر منها:

المخطط التنموي الجهوي للسياحة.

المخطط التنموي الجهوي للصناعة التقليدية.

برنامج تحدي الألفية الممول من طرف الحكومة الأمريكية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي هذه الفترة عرفت مدينة فاس إنجاز مشاريع ذات وقع اجتماعي واقتصادي وسياحي بالغ الأهمية وقد حظيت برعاية خاصة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس:

تقوية وتثمين المسارات السياحية

إذا كان مشروع إحداث المسارات السياحية في السابق ارتكز على تنظيم وفود سياحية داخل أحياء المجال العتيق لمدينة فاس، من خلال تنويع المزارات السياحية وجعلها عامل جذب للسياح، فإن مشروع تقوية وتثمين المسارات السياحية لسنة 2013 يتمحور حول رؤية جديدة مفادها دعم أنشطة الصناعة التقليدية وتسويق المنتوجات الحرفية وتنويع المزارات التراثية فالمرآنة على الصناعة التقليدية للتنمية يعتبر رهانا في تسويق وجهة فاس السياحية (حسن حجامي، 2018).

ترميم المعالم التاريخية: من خلال ترميم المدارس العتيقة (العطارين، الشراطين، الصهريج، السباعيين، المصباحية)، كما سيتم ترميم الأسوار التاريخية على طول 15 كلم، فترميم هذه المدارس سيضفي عليها طابعا خاصا يساهم في تكثيف الزيارات السياحية إليها.

البنيات التحتية: تعميم ترصيف الأتربة في إطار برامج بلدية فاس وتهيئة مدخل الرصيف ، والذي يعتبر من بين المشاريع السياحية المهمة التي تهدف إلى تنشيط هذا القطاع ، وبعد مدخل الرصيف نقطة رئيسية للعبور إلى ما وراء أسوار المدينة الأصلية وعلى أهمية هذا الموقع فقد تم العمل على تهيئته بتمويل من الوزارة الداخلية بشراكة مع الجماعة الحضرية لمدينة فاس. تم تمويله ب 18 مليون و800 ألف درهم ، انطلق الأشغال سنة 2009 وانتهت سنة 2011.

وقد تم إنجاز هذا المشروع من أجل تسهيل الولوج إلى المدينة الأصلية نحو الخدمات الأساسية والموقع يعرف استقطابا سياحيا مهما. كما تضمن المشروع تهيئة الساحة ، وتحسين الواجهات على مستوى سيد العواد وتهيئة مواقف حافلات النقل الحضري ، والزيادة من الطاقة الاستيعابية لمواقف السيارات عند مدخل باب الجديد.

دعم الصناعة التقليدية وتطوير القدرات: شمل هذا المحور مجموعة من المشاريع من بينها:

مشروع تهيئة ساحة للايدونة لترقية الصناعة التقليدية وتنشيط السياحة بالمدينة

تعتبر ساحة للايدونة مركزا للصناعة التقليدية النحاس أساسا ، هذا وتتضمن محاور التدخل في معالجة البنات الآيلة للسقوط وترميم المنشآت المتواجدة بالمنطقة ذات القيمة المعمارية التاريخية مع وضع تصميم عصري يتماشى والطابع الهندسي للمدينة الأصلية ، والتي من خلالها تتحول ساحة للايدونة التي تمتد على مساحة 7400 متر مربع إلى مركب حيوي متعدد الخدمات يحتوي على فضاءات لأنشطة الصناعة التقليدية ، ومتاجر ومقاهي ومطاعم لجعل المدينة تنتج اقتصاديا وتكون مؤهلة لتصبح قطبا سياحيا متميزا.

مشروع ترميم الفنادق العتيقة

يهدف هذا المشروع إلى تحويل الفنادق التقليدية إلى فضاءات لعرض منتوجات تقليدية سيعطي شحنة قوية لتنشيط السياحة بالمدينة. وقد خصص لهذا الغرض أربع فنادق رئيسية بفندق الشمايين والسبيطريين والسطاوينين والبركة ، وقد خصص لهذا المشروع مبلغ مالي قدر ب 83.94 مليون درهم منها 50 مليون من طرف الحكومة المغربية والباقي من طرف وكالة تحدي الألفية بالولايات المتحدة الأمريكية. حاليا انتهت أشغال الترميم والإصلاحات وستفتح الفنادق أبوابها ابتداء من الشهر المقبل.

الصورة رقم 3: فندق السبيطريين قبل عملية إعادة البناء



الصورة رقم 4: فندق السبطين بعد عملية إعادة البناء



المصدر: المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس 2015 : " حصيلة المخطط الجهوي للصناعة التقليدية بفاس "

انطلاقاً من هذه المشاريع يتضح لنا من أن عملية إعادة بناء وترميم الفنادق العتيقة سيكون له وقع إيجابي على مستويات عديدة أهمها:

- تنشيط السياحة بالمدينة من خلال تكثيف الزيارات السياحية وبالتالي جلب أكبر عدد من السياح إلى هذه الفنادق التي ستكون بمثابة معرض يحتضن مختلفة الصناعات التقليدية التي تميز المدينة.

- المحافظة على بعض الصناعات التقليدية المهتدة بالزوال والانقراض.

خلق فرص شغل بالنسبة للسكان المحلية خاصة من فئة الإناث، حيث تم تخصيص فندق خاص لهذا الغرض وهو فندق البركة.

- إعطاء جمالية للمدينة الأصلية من خلال إعادة استغلال وتثمين موروثها المعماري التاريخي في العمليات السياحية بمدينة فاس.

- تشجيع القيام بمبادرات أخرى تهتم مجال تنشيط السياحة بالمدينة.

مشروع زيارات فاس: مشروع واعد لتنشيط السياحة وتنمية دخل الأسر

ممكن مشروع زيارات فاس الخاص بالسياحة العائلية السياح من التعرف عن قرب على التقاليد والحياة الاجتماعية وأسلوب العيش في المغرب، وعلى مستوى آخر، حيث أنقذ هذا المشروع العائلات من الفقر والحاجة وخلق فرص للعمل لعدد مهم من الشباب، كما ساهم في المحافظة على الموروث الثقافي. ويقوم هذا المشروع على استقبال السائح واستضافته بالمنزل. وقد عمل المجلس الجهوي للسياحة على اختيار المنازل المناسبة لهذا المشروع وساعد الأسر التي تملك بيوتاً في المدينة الأصلية بفاس على الترميم والبناء.

3.2.3 برنامج إعادة التأهيل والتنمية المندمجة لمدينة فاس 2018-2022

صادقت جماعة فاس في دورة ماي 2018 على مشروع اتفاقية وشراكة تمويل بينها ومجموعة من الشركاء من أجل تمويل برنامج إعادة التأهيل والتنمية المندمجة لمدينة فاس 2018-2022 ويتعلق الأمر بترميم ورد الاعتبار لـ73 موقعا بالمدينة والذي يشمل 11 معلمة تاريخية و10 أماكن عبادة وأماكن روحية ووحدة صناعية وتجارية و37 فضاءا ترفيهيا بما فيها حمامات ومرافق صحية ونافورات و13 بناية ودار المكينة وذلك بكلفة اجمالية تقدر بـ388 مليون درهم. ويشمل هذا البرنامج إنجاز ستة مشاريع كبرى تتضمن معالم وفضاءات مختلفة:

المعالم التاريخية والأماكن الرمزية

يشمل هذا المشروع تأهيل 11 معلمة تاريخية وأماكن رمزية؛ ترميم متحف البطحاء وبناء متحف للثقافة اليهودية، ترميم موزع الشبكة المائية التقليدية ببوجلود، تأهيل مارستان سيدي فرج، سوق السمارين، هري بوطويل وغيرها من المواقع التاريخية بتكلفة قدرت بـ106 مليون درهم.

تأهيل أماكن العبادة

خصص هذا المحور من البرنامج إلى إعادة تأهيل 15 من الأماكن الدينية والروحية كمسجد الأنوار، مسجد الرصيف، مسجد الأندلس وبعض المقابر كمقابر المرينيين ومقبرة الملاح، مقبرة المسيحيين ثم مقبرة باب محروق. وقد تطلب إنجاز هذا المشروع تكلفة 91 مليون درهم.

الصناعة التقليدية والتجارة

ينبغي مشروع تأهيل الصناعة التقليدية على إعادة تأهيل 39 موقعا تاريخيا للأنشطة الاقتصادية، ويشمل ترميم وتثمين الفنادق العتيقة من بينها فندق المشاطين، فندق العطارين، فندق قاعة السمن وغيرها من الفنادق التي تتطلب عملية ترميمها وإعادة تأهيلها ما يناهز 113 مليون درهم. ناهيك عن ترميم سوق العطارين وتحسين الواجهة العامة لشارع بولخصيصات.

ترميم الحمامات والمرافق الصحية

ويشمل هذا المشروع إعادة تأهيل 37 فضاءا بتكلفة 20 مليون درهم من بينها حمامات (حمام مخفية، حمام الصفارين) وسقايات (سقاية الرصيف، سقاية الأندلس، سقاية سيدي احمد التيجاني، سقاية الشراييين وغيرها من السقايات التي أضحت تعاني من التلف وعدم الاهتمام)، بالإضافة إلى المرافق الصحية/ دار الوضوء (البوعنانية، الشراييين، النخالين، سيدي احمد الشاوي).

ويتعزز هذا البرنامج ذو الأهمية البالغة ببرنامج تهيئة مواقف السيارات ورد الاعتبار للمجالات العمومية ووضع نظام تعريفي للمدينة العتيقة لفاس، وبروم هذا البرنامج الذي خصص له غلاف ملاي بقيمة 400 مليون درهم، حيث سيتم ولوج الأشخاص إلى المدينة العتيقة من خلال تهيئة 8 مواقف للسيارات من بينها موقف باب الحمراء، باب الجديد، سيدي بونافع، باب بوجلود، عين أزلتين بطاقة استيعابية تناهز 3200 مرآبا.

شكلت المشاريع المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز ركيزة أساسية عملت وستعمل أيضا على تعزيز دينامية التنمية التي تعرفها المدينة العتيقة لفاس وتدعيم جاذبيتها السياحية الثقافية، وإنعاش التراث الحضاري والإنساني فضلا عن تحسين مداخل الصناع التقليديين وتنمية الاقتصاد الاجتماعي.

خاتمة

تزخر مدينة فاس بغنى المؤهلات الثقافية والتاريخية أهلها لتصنف كتراث عالمي إنساني. إلا أن الواقع الحالي لمآثرها وموروثها التاريخي بات يعاني من التلف والتقدم. وفي خضم هذه الوضعية تقرر إطلاق برامج الإنقاذ ورد الاعتبار لمدينة فاس ، والتي عرفت إدراج مشاريع متنوعة ومهمة خاصة خلال العقد الأخير. وانطلاقاً من أهمية التراث في الوظيفة السياحية تمت بلورة مجموعة من المخططات التي تقوم على العمل وفق مقاربة سياحية لإنقاذ التراث من مثل المخطط التنموي الجهوي للسياحة بفاس ، المخطط التنموي الجهوي للصناعة التقليدية وغيرها من المخططات التي ساهمت في إنجاز مجموعة من المشاريع التنموية من مثل: مشروع تثمين وتقوية المدارات السياحية ، تأهيل المعالم التراثية والاهتمام بالتراث اللامادي في إطار تنشيط السياحة بمدينة فاس.

ناهيك عن برنامج إعادة التأهيل والتنمية المندمجة لمدينة فاس 2018-2022 الذي يعتبر رؤية مستقبلية لمواكبة مسار تأهيل وتثمين الموروث الثقافي في إطار الاستدامة. وعلى العموم تشكل السياحة والتراث عملة واحدة كل يكمل ويؤثر في الآخر ، فالوظيفة السياحية تنقذ بعض المعالم التاريخية وتعمل على حماية وتأهيل بعض أجزاء المدينة ، كما تعتبر المعالم التراثية قبلة للعديد من الزوار لذلك بات من الضروري بذل مجهودات مضاعفة وتوفير الإمكانيات المادية الضخمة لمسايرة متطلبات التنمية السياحية بمدينة فاس.

المراجع

- أحمد الأزمي (2000): الطريقة التجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن 19 " ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس ، الجزء الأول.
- إسماعيل عمران 2004 التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات " ، دار الأمان ، الطبعة الأولى ، الرباط.
- حسن حجاجي ، (2018): الولوجية والتنمية السياحية بمدينة فاس القديمة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس.
- خالد كواش ، (2007): السياحة: مفهوما ، أركانها ، أنواعها ، دار التنوير ، الجزائر.
- سكينة البقالي وصباح سرغيني (2017): التنشيط السياحي بمدينة فاس: الواقع والآفاق ، سلسلة الندوات رقم 52 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس.
- سكينة البقالي وصباح سرغيني (2016): الحفاظ على التراث بالنسجة العتيقة ، حالة المساكن المهدهة بالإنهيار ودور الضيافة بمدينة فاس الأصيلة ، مجلة التراث والتنمية كلية الآداب ظهر المهرز فاس ، العدد الثالث.
- صليحة عشي (2011): الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، باتنة ، الجزائر.
- عزدين بلبلح (1988): فنادق لها تاريخ ، مجلة الجواهر ، العدد 28/10
- محمد الرفيق ، (2018): المباني الأيلة للسقوط بمدينة فاس: الأسباب ، الأشكال ، وطرق التدبير ، مطبعة وراقه بلال ، الطبعة الأولى ، فاس ، المغرب.
- محمد الزهوني (2013): المواسم والمهرجانات بالمغرب في مسرح النقاش العمومي ، في كتاب: المواسم والمهرجانات ، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي ، أشغال الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو ، الطبعة الأولى ، مطبعة سوجبريس ، فاس ، المغرب.
- محمد أزلماط (2013): السياق المعرفي للتراث الثقافي ، تصورا وتوظيفا ، في كتاب: المواسم والمهرجانات ، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي ، أشغال الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو ، الطبعة الأولى ، مطبعة سوجبريس ، فاس.

- مصطفى بن جويده (2014): تفعيل دعوات الترويج من ماي الجاري إلى يونيو المقبل لفائدة المدارات السياحية المحتضنة للصناعة التقليدية بفاس"، جريدة الصحراء المغربية العدد 9122، 10 يناير.
- منير أقصي، (2012): النظام الدفاعي العتيق لمدينة فاس، دراسة تاريخية وأثرية للمباني العسكرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز-فاس.
- منير البسكري (2013): الاستراتيجية الوطنية للمواسم والمهرجانات بالمغرب مدينة صفرو أنموذجا، في كتاب: المواسم والمهرجانات، فضاءات لثمين الموروث الثقافي، أشغال الدورة الرابعة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الطبعة الأولى، مطبعة سوجريس، فاس. المغرب.
- نعيم عبد الظاهر وسراب إلياس (2007): "مبادئ السياحة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- Berrian, M, (1979) : L'espace touristique Marocain, Centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, Université de tours.
- EL Idrissi EL Omari, M, (2013) : La médina de Fès éléments de l'architecture traditionnelle Aaouite, Imprimerie Oumayma, Fès.
- George, P, (1970) : Dictionnaire de la géographie. P.U.F, Paris.
- Naciri, M, (1982) : La médina de Fès trame urbain en impasses et impasse de la planification urbain « in présent et avenir des médinas ». URBAMA, Université de Tours.